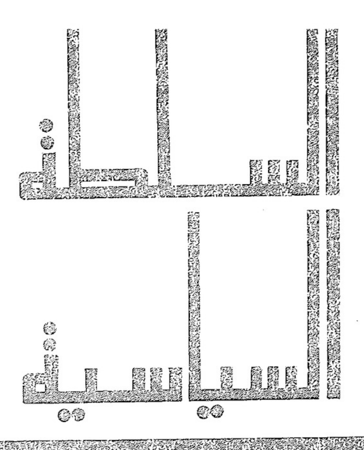



# السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية

نيكوس بولانتزاس
ترجمة: عادل غنيم

دار الثقافة الجديدة

إهـــــــداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش

**القاهرة**

نيكوس بولانتزاس

# السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية

ترجمة :

عادل غنيم

دار الثقافة الجديدة

○ الجزء الأول

الطبعة الأولى (١٩٨٠)

الطبعة الثانية (١٩٨٢)

دار ابن خلدون

---

الناشر :

للطبعة الكاملة ١٩٨٩

دار الثقافة الجديدة

٣٢ ش صبري ابو علم القاهرة

ت ٣٩٢٢٨٨٠

---

صـف : سعيد أبو مسلم

غلاف : محمـد عـــزام

# عن المؤلف

- ولد ن. بولانتزاس فى اثينا ١٩٣٦ - أستاذ علم الاجتماع بجامعة باريس اشتغل بالتدريس فى مدرسة الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية. وقد توفى منتحرا فى العام ١٩٧٩.

**مؤلفاته :**

- Pouvoir politique et Classes sociales
- Les classes sociales dans le capitalisme d'aujour d'hui
- Fascisme et dictature
- La crise des dictatures.

ينتمى ن. بولانتزاس إلى المدرسة البنائية فى الفكر الماركسى المعاصر. وهو الاتجاه

الذى يتزعمه فى فرنسا لويس التوسير ويضم عددا من علماء الاقتصاد والفلسفة والاجتماع والسياسة. امثال موريس جوديلييه و أ. باليبار وج. ماشيرى وغيرهم.

وهذا الكتاب هو محاولة جادة لاستخدام المنهج الجدلى البنائى فى مجال السياسة وبالتحديد فى مجال دراسة الصراع الطبقى حول السلطة فى الدولة الرأسمالية الحديثة.

ويرى المؤلف أن ما تتضمنه كتابات ماركس، وانجلز ولينين وجرامشى وغيرهم من الماركسيين الكلاسيكيين من تحليلات سياسية ونظريات جزئية لا تشكل علما متكاملا وأن علم السياسة الماركسى لا يزال فى دور التكوين فهو لم يستكمل بعد هيكله النظرى واستقلاله عن علم الاجتماع العام ليقف على قدم المساواة مع علم الاقتصاد السياسى وغيره من العلوم الاجتماعية.

ومن خلال المعالجة النقدية للأفكار النظرية الأساسية فى الفكر البرجوازى المعاصر، يقدم لنا بولانتزاس الخطوط العريضة لنظرية علمية متكاملة فى السياسة فى ظل أسلوب الإنتاج الرأسمالى.

ويتناول المؤلف فى (الباب الأول) من الجزء الأول من الكتاب القضايا العامة فى علم السياسة فيحدثنا عن مفهوم السياسة. وعلاقة السياسة بالتاريخ وطبيعة وبنية المستوى السياسى فى التكوين الاجتماعى الرأسمالى، ووظيفة الدولة فى هذا التكوين. ويحلل الأبعاد السوسيولوجية للطبقات أى أبعادها الاقتصادية والسياسية والايديولوجية، وعلاقة الطبقة الاجتماعية بسائر المقولات الاجتماعية، كالفئات، والشرائح الاجتماعية. واستنادا إلى هذا كله يعرف السلطة السياسية ويميز بين سلطة الدولة وجهاز الدولة ومراكز القوة.

ثم يتناول فى (الباب الثانى) موضوع الدولة الرأسمالية. والعلاقة الجدلية بين الدولة وعلاقات الإنتاج الرأسمالية من ناحية، وبينها وبين ميدان الصراع الطبقى من ناحية أخرى. ويناقش مفهوم الهيمنة السياسية والإيديولوجية داخل الكتلة الطبقية الحاكمة، وعلاقته بقضية السلطة. ثم يفرد فصلا خاصا لقضية أنماط وأشكال الدولة الرأسمالية

يعالج فيه منهج تصنيف أنماط الدولة وتقسيم مراحل التطور السياسى وعلاقة كل نمط من هذه الأنماط بمرحلة التطور السياسى والاجتماعى التى يمر بها تكوين اجتماعى معين.

ولقد عنى المؤلف بدراسة موضوع الدولة فى مرحلة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية، وقدم تحليلا عميقا لطبيعة الدولة الاستبدادية، كاشفا النقاب عن جوهرها الرأسمالى، وعن دورها باعتبارها دولة انتقالية.

ويخصص المؤلف الفصل الأخير (من الجزء الأول) لنقد وتفنيد تلك الفكرة الشائعة القائلة بأن الثورة البرجوازية الفرنسية هى النموذج الكلاسيكى للثورات البرجوازية فى العالم الغربى. وذلك من خلال التحليل المقارن للثورات البرجوازية فى إنجلترا وفرنسا وألمانيا مؤكدا على فكرة الخصوصية، والتفرد التاريخى لهذه الثورات، وهادما فكرة النموذج النظرى الواحد للثورة البرجوازية.

وفى (الجزء الثانى) يحلل المؤلف فى الباب الأول السمات الأساسية للدولة الرأسمالية. فيعالج فى (الفصل الأول) قضية الدولة الرأسمالية ومصالح الطبقات الحاكمة. ويتناول فى (الفصل الثانى موضوع الدولة الرأسمالية والايديولوجيات. فيعرض مفهوم المذهب التاريخى، والمفهوم الماركسى للايديولوجيات، ودور الايديولوجية عامة، والايديولوجية السياسية البرجوازية خاصة فى الصراع الطبقى. ويحدثنا فى نهاية هذا الفصل عن قضية الشرعية فى الدولة الرأسمالية. وفى (الفصل الثالث) يدرس الدور الذى تلعبه «القوة» أى «القمع» فى الدولة الرأسمالية فى إطار وظيفتها وموقعها فى التكوين الرأسمالى. ويحلل فى (الفصل الرابع) علاقة الدولة الرأسمالية بالطبقات السائدة. فيشرح مفهوم الكتلة الحاكمة. ويتناول قضايا الهيمنة أو القيادة الطبقية؛ وضرورة المبيز بين لطبقات الحاكمة والطبقات الحائزة لجهاز الدولة. ويعالج المؤلف فى الباب الثانى قضية وحدة السلطة والاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية : فيتناول فى (الفصل الأول) طرح الماركسيين الكلاسيكيين لهذه القضية . ويتعرض فى (الفصل الثانى) لبعض التأويلات الخاطئة لهذا الطرح، والنتائج المترتبة عليها. ويخصص

المؤلف (الفصل الثالث) لدراسة علاقة الدولة الرأسمالية بميدان الصراع الطبقى، وتحليلات ماركس لهذه العلاقة، ويحلل فى النهاية ما يسمى بظاهرة الشمولية. ويتناول المؤلف فى (الفصل الرابع) علاقة الدولة الرأسمالية بالطبقات السائدة. فيحلل الكتلة الحاكمة وأجنحتها المختلفة وعلاقاتها الطبقية. ويقدم نقدا لنظرية الفصل بين السلطات فى الدولة الرأسمالية. ويدرس فى (الفصل الخامس) اختلاف وحدة الدولة الرأسمالية واستقلاليتها النسبية باختلاف شكل الدولة وشكل النظام السياسى فيحلل أشكال الدولة وصور الشرعية المختلفة، وكذلك أشكال النظم السياسية، ودور الأحزاب السياسية. ويخصص المؤلف [الباب الثالث] لمعالجة موضوع البيروقراطية والنخبة فيتناول فى (الفصل الأول) قضية ونظريات النخبة. ويعالج فى (الفصل الثانى) موقف الماركسيين من قضية الانتماء الطبقى لجهاز الدولة، ويدرس فى (الفصل الثالث) ظاهرة البيروقراطية فى الدولة الرأسمالية. ويتناول فى (الفصل الرابع) قضية البيروقراطية وصراع الطبقات.



# مدخل

تتألف الماركسية من علمين متحدين، وأن كانا متميزين هما : المادية الجدلية والمادية التاريخية[1]. وأساس التمييز بينهما هو اختلاف موضوعهما.

فموضوع **المادية التاريخية** أو علم التاريخ هو تصور التاريخ من خلال دراسة مختلف أساليب الإنتاج، والتكوينات الاجتماعية، أى دراسة بنيتها، وتكوينها، وسيرها، ودراسة أشكال الانتقال من تكوين اجتماعى إلى تكوين اجتماعى آخر.

أما موضوع **المادية الجدلية**، أو الفلسفة الماركسية فهو إنتاج المعارف. أى دراسة بنية وسير عملية التفكير. إن موضوع المادية الجدلية هو - بعبارة أدق - نظرية تاريخ الإنتاج العلمى.

وإذا كانت المادية التاريخية قد أرست فى الواقع أسس المادية الجدلية كعلم متميز ضمن ذات الحركة النظرية الواحدة. فذلك لأن إنشاء علم التاريخ - الذى يعرف موضوعه بأنه تكوين تصور للتاريخ (المادية التاريخية) - قد أفضى إلى تحديد نظرية للعلم تضم التاريخ كجزء لا يتجزأ من موضوعها.

وهذان العلمان متميزان : وثمة تفسيرات للماركسية ترد أحدهما إلى الآخر :

**فهى إما أن ترد المادية الجدلية إلى المادية التاريخية :**

والمثال النموذجى فى هذه الحالة هو التأويلات ذات النزعة التاريخية المفرطة، كما نجدها عن لوكاش Lucaks الشاب، وكورش korsech وغيرهما. وهى ترى فى الماركسية ضربا من الانثروبولوجيا التاريخية. فالتاريخ عندها مقولة أصلية، ومنشئة، وليست مفهوما نقوم بإنشائه. وهى تعتبر إنعكاس الأبنية الاجتماعية أى «الوعى بدلالتها» وظيفة لهذه الأبنية ذاتها تؤديها عن طريق الاستبطان.

* **وإما أن ترد المادية التاريخية إلى المادية الجدلية** : ونعنى تلك التأويلات الوضعية - التجريبية التى تميّع الموضوع المميز للمادية التاريخية، وذلك بإخضاع كل موضوع تاريخى لذات القانون «المجرد» الذى يصدق فى جميع الأحوال، أى إخضاعه «لنموذج» "modéle" يحكم كل «ما يتحقق عينا فى التاريخ».

وتضم المادية التاريخية نظرية عامة تحدد المفاهيم التى تحكم ميدان بحثها بأكمله (مفاهيم أسلوب الإنتاج، والتكوين الاجتماعى، والتملك الفعلى، والملكية، والمركب أو التركيبة، والايديولوجية، والسياسة، والوضع الراهن، والانتقال).

وهو ما أشار إليه ماركس فى مقدمة طبعة ١٨٥٧ لكتابه **مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى**. وفى **رأس المال**. ولقد مكنته هذه المفاهيم من تحديد تصوره لموضوعه : أى تحديد مفهوم التاريخ.

إن موضوع المادية التاريخية هو دراسة مختلف الأبنية، والممارسة الاجتماعية المترابطة، والمتميزة (الاقتصاد، والسياسة، والايديولوجية) وهى العناصر التى يتألف من تركيبها أسلوب الإنتاج، والتكوين الاجتماعى. ويمكننا أن نصف النظريات التى تتناول هذه الميدان بأنها **نظريات ميدانية**.

وتتضمن المادية التاريخية أيضا نظريات خاصة (نظريات أساليب الإنتاج العبيدية، والاقطاعية، والرأسمالية.. إلخ..) يبررها تنوع مركبات الأبنية، والممارسات التى تحدد

أساليب الإنتاج والتكوينات الاجتماعية المتميزة.

**وهذا ليس إلا عرضا مجملا** سنتناوله حالا بالتفصيل مع بيان الأسس التى يقوم عليها.

نحن نعرف أن القضيتين الأساسيتين فى المادية الجدلية، والتاريخية هما :

**١ - التمييز بين عمليات الواقع، وعمليات الفكر. أى التمييز بين الوجود والمعرفة.**

**٢ - أسبقية الوجود على الفكر. أى أسبقية الواقع على المعرفة.**

والقضية الأولى هى التى ينبغى التأكيد عليها أما القضية الثانية فواضحة. إن أساس وحدة العمليتين : العملية التى تجرى فى الواقع، وعملية الفكر هو التمييز بينهما، فالعمل النظرى أيا كانت درجة تجريده يتناول دائما العمليات التى تتحقق فى الواقع. وإن كان هذا العمل الذى ينتج المعرفة يجرى كله داخل نطاق عملية الفكر : فلا توجد مفاهيم حقيقية أكثر من غيرها.

ويبدأ العمل النظرى **بمادة أولية** ليست هى الواقع العينى، وإنما تتألف هذه المادة الأولية من معلومات، وأفكار.. إلخ عن الواقع يعالجها العمل النظرى مستخدما **أدوات تصورية معينة**، وثمرة هذا العمل هى معرفة موضوع معين.

وموضوعات **الواقع العينية، والمتفردة**، كفرنسا وإنجلترا فى مرحلة معينة من مراحل تطورها، هى التى يمكن أن يقال أن لها وجودا حقيقيا بمعنى الكلمة. ومعرفة هذه الموضوعات لا تفترض وجودها كما هى من البداية كمادة أولية، طالما أن المعرفة العينية لموضوع عينى هى نتاج لما أسماه ماركس بعملية «التأليف بين كثرة من «المحددات» "Synthése d'une multiplicité olesdéterminations" . يضاف إلى ذلك أنه وإن كان الهدف الأخير لعملية الفكر، ومبرر وجودها هو معرفة موضوعات الواقع العينية، إلا أنها لا تنصب دائما على تلك الموضوعات. فقد نتناول من الموضوعات ما

يمكن أن نسميه : الموضوعات المجردة - الصورية وهي موضوعات ليس لها وجود بالمعنى الحقيقى، وإن كانت شرطا لمعرفة موضوعات الواقع - العينية، كأسلوب الإنتاج مثلا. ويمكن التمييز بين المفاهيم المختلفة من حيث موقعها الدقيق من عملية الفكر والموضوع الذى نتناوله[٢] تبعا لدرجة تجريدها ابتداء من افقرها حتى اغناها من حيث محدداته النظرية، فالمادة الأولية لعملية الفكر لا تتألف من أكثر المفاهيم تعيينا - أى تلك المفاهيم التى تمكننا من التوصل إلى معرفة تكوين اجتماعى معين، فى مرحلة معينة من مراحل تطوره - لا من موضوعات الواقع الملموس. كما أن تلك المفاهيم الأكثر تعيينا **لا تستنبط** من المفاهيم الأكثر تجريدا، أو **تندرج** تحتها لتفرض على عموميتها نوعا من التخصيص. وإنما هى نتاج لعملية التركيب النظرى التى تستخدم أكثر المفاهيم تجريدا فى معالجة المعلومات والأفكار، لتنتج أكثر المفاهيم تعيينا، فتفضى إلى معرفة موضوعات الواقع الملموسة، والمتفردة.

*

ولنأخذ على سبيل المثال مفهومين أساسيين فى المادية التاريخية يوضحان بجلاء الفارق بين الموضوعات المجردة - الصورية، وموضوعات الواقع - العينية. وهذان المفهومان هما : أسلوب الإنتاج، والتكوين الاجتماعى.

ونحن لا نقصد **بأسلوب الإنتاج** ما يسمى بالاقتصاد عامة، أى علاقة الإنتاج بالمعنى الضيق. وإنما نعنى به تلك التركيبة النوعية من الأبنية. والممارسات المختلفة، التى تبدو فى ترابطها كمستويات أو درجات داخل هذا الأسلوب. أى كأبنية ميدانية فيه.

ويضم أسلوب الإنتاج - حسبما أورده انجلز إجمالا - مستويات مختلفة : اقتصادية، وسياسية، وايديولوجية، ونظرية : وهو تبسيط المقصود به الإيضاح، ويمكننا الآن أن نفصله على نحو أشمل.

ويتميز أسلوب الإنتاج بنمط من الوحدة المعقدة التى يحكمها الاقتصاد فى

نهاية المطاف وهو ما سوف نطلق عليه اصطلاح «التحديد».

ويختلف هذا النمط من العلاقات بين مستويات التكوين الاجتماعي عن النمط الذى تطرحه بعض تفسيرات الماركسية.

فلسنا - مثلا - بصدد كلية دائرية، ومعبرة يمكن تفسيرها استنادا إلى المستوى المركزى الفاعل فيها باعتباره المقولة التى تفسر أصل تلك الكلية ونشأتها أما سائر المستويات فهى مجرد أجزاء من الكل وليست سوى تعبيرا ومظهرا من مظاهره.

ولسنا أيضا بصدد مجرد علاقات تماثل أو علاقات خارجية. بين مستويات تلك الوحدة.

فلسنا باختصار أزاء علية خطية أو توسط معبّر، أو حتى علاقة مماثلة، بل إزاء نمط من العلاقة تتحكم فيه وحدة البنية تكوين الأبنية (الهياكل) الميدانية ذاتها أى أنها تحدد طبيعتها فهى التى تحدد موقعها ووظائفها : فالعلاقات التى يتألف منها أى مستوى من مستويات التكوين الاجتماعى ليست علاقات بسيطة فهى **محكومة بالحتمية المعقدة** لعلاقات المستويات الأخرى فى هذا التكوين.

بل وأكثر من هذا، فإذا كان المستوى الاقتصادى هو الذى يحدد البنية الاجتماعية فى نهاية المطاف. فإن هذا لا يعنى أن الاقتصاد يلعب فيها دائما دور العامل المسيطر. وإذا كانت الوحدة، وهى البنية الخاضعة لعامل حاكم فى نهاية المطاف، تفترض فى أى أسلوب إنتاجى سيطرة مستوى معين. فما ذلك إلا لأن الاقتصاد هو المستوى الحاكم فى النهاية باعتباره المستوى الذى يحدد المستوى المسيطر فى أى أسلوب من أساليب الإنتاج فهو الذى يتحكم فى انتقال السيطرة من مستوى إلى آخر، نتيجة لتغير مراكز المستويات المختلفة.

هكذا أوضح لنا ماركس لماذا كانت الايديولوجية فى صورتها الدينية هى التى تلعب الدور المسيطر فى ظل أسلوب الإنتاج الاقطاعى. الأمر الذى حتمته بالدقة طريقة سير الاقتصاد فى هذا الأسلوب.

إن ما يميز أسلوب إنتاج معين، ومن ثم يحدد نوعيته هو ذلك الشكل الخاص الذى يتخذه الترابط بين مستوياته : وهو ما سوف نطلق عليه اصطلاح **«مصفوفة»** أسلوب الإنتاج matrice d'un mode de production

أى إن التحديد الدقيق لطبيعة أسلوب إنتاج معين تقتضى الكشف عن الطريقة الخاصة التى تنعكس بها حتمية الاقتصاد باعتباره المستوى الحاكم فى النهاية داخل الأسلوب. وهو الإنعكاس الذى يحدد مؤشر السيطرة والحتمية المعقدة فيه.

وليس لأسلوب الإنتاج، وهو موضوع مجرد - صورى وجود حقيقى فى الواقع : فأساليب الإنتاج الرأسمالية، والاقطاعية والعبيدية هى إذن موضوعات مجردة - صورية لا وجود لها فى الواقع. والتكوين الاجتماعى المحدد تاريخيا، أى تلك الوحدة الاجتماعية - بالمعنى الواسع - فى لحظة معينة من لحظات وجودها التاريخى : كفرنسا فى عهد لويس بونابرت، وانجلترا إبان الثورة الصناعية، هذا التكوين الاجتماعى المحدد تاريخيا هو الذى له وحده وجود فى الواقع الملموس.

أما التكوين الاجتماعى، وهو موضوع حقيقى - عينى فيتميز دائما بالأصالة لتفرده فهو يكشف عن تركيبة خاصة. أى عن تشابك، وتداخل نوعى بين أساليب إنتاج متعددة فى صورتها «الخالصة» على ما أوضحه لينين فى **«تطور الرأسمالية فى روسيا»**.

وهكذا تميزت ألمانيا «بسمارك» بتركيبة نوعية من أساليب الإنتاج الرأسمالية، والاقطاعية، والأبوية وهذه التركيبة هى التى لها وجود حقيقى فى الواقع بمعنى الكلمة. إن التكوين الاجتماعى المحدد تاريخيا هو وحده الذى له هذا الوجود الملموس.

والتكوين الاجتماعى ذاته هو **وحدة مركبة**، يسيطر فيها أسلوب إنتاج معين على أساليب الإنتاج الأخرى التى يتألف منها هذا التكوين. وهذا يعنى أن التكوين الاجتماعى يتحدد تاريخيا بأسلوب معين فى الإنتاج. فألمانيا «بسمارك» هى تكوين اجتماعى رأسمالى. أى تكوين يسوده أسلوب الإنتاج الرأسمالى.

ويترتب على سيادة أسلوب إنتاج معين على أساليب الإنتاج الأخرى فى تكوين اجتماعى معين، أن تطبع مصفوفة هذا الأسلوب (أى الإنعكاس الخاص للمستوى الاقتصادى كمستوى حاكم فى نهاية المطاف المميز لهذا الأسلوب) - تطبع ذلك التكوين الاجتماعى فى مجموعه بطابعها.

وعلى هذا الأساس يتميز التكوين الاجتماعى المحدد تاريخيا بترابط نوعى بين مختلف مستوياته الاقتصادية، والسياسية، والايديولوجية، والنظرية غالبا ما يكون هو ذات الترابط المميز لأسلوب الإنتاج السائد بصرف النظر عما قد نجده من اختلاقات. ففى التكوين الاجتماعى الذى يسود فيه أسلوب الإنتاج الرأسمالى - على سبيل مثال - نجد أن المستوى الاقتصادى هو الذى يلعب غالبا الدور المسيطر. وهذا ليس إلا نتيجة لسيادة هذا الأسلوب الذى يتميز هو ذاته فى «صورته النقية» بالدور المسيطر للاقتصاد.

٢ - هذه المعطيات أساسية لفهم عملية تحويل بنية ميدان معين إلى موضوع للعلم من ناحية، ولفهم التسلسل المنطقى للمعالجة العلمية. أى الترتيب الضرورى الذى يربط نظريا بين مختلف المفاهيم تبعا لموقعها من عملية التفكير من ناحية أخرى.

إن موضوع هذه الدراسة هو ميدان السياسة ولا سيما البنية الفوقية السياسية للدولة فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى. أى أن الهدف من هذا البحث هو إنشاء المفهوم الخاص بهذا الميدان، وخلق المفاهيم الأكثر عينية التى تتناول المستوى السياسى فى التكوينات الاجتماعية الرأسمالية. ويعتمد المنهج الذى سوف نسير على هديه على النظرية التى بسطناها.

تحدد النظرية العامة للمادية التاريخية[٣] نمطا عاما من العلاقات بين المستويات الاقتصادية، والسياسية، والايديولوجية. وهى مستويات متميزة ومتحدة فى الوقت نفسه : فهى تحدد إذن - على صعيدها النظرى - مفاهيما مجردة نسبيا لهذه المستويات وهى مفاهيم ترتبط ارتباطا ضروريا بمفاهيمها عن أسلوب الإنتاج، والتكوين الاجتماعى، والبنية الخاضعة لعامل حاكم وغيرها.. ونعنى بها تلك المفاهيم التى تحدد

الإطار الصورى لأى بنية اجتماعية : **فمفهومنا للمستوى السياسى مثلا هو مفهوم بالغ التجريد، يستخدم كأداة للبحث فى ميدان النظرية العامة للمادية التاريخية بأسره،** وهو يشمل أساليب الإنتاج، والتكوينات الاجتماعية بصفة عامة والتكوينات المنقسمة إلى طبقات على وجه الخصوص.

وهنا نجد قضية العلاقة بين السياسة، والتاريخ ومكانها الصحيح من النظرية. وبناء مفهوم لهذه العلاقة هو موضوع المادية التاريخية.

غير أنه لا يمكن للنظرية الخاصة بميدان السياسة أن تنتقل من المفاهيم المجردة البالغة التجريد إلى المفاهيم الأكثر ثراء بمحدداتها النظرية، ويمكننا استنادا إلى المبادئ التى اهتدينا بها فى إنشاء مفهوم أسلوب الإنتاج، أن نجعل من أحد مستوياته الميدانية، وهو المستوى السياسى، موضوعا لنظرية ميدانية، إذا ما امكننا اقتطاع هذا المستوى من مستويات أسلوب الإنتاج المعين. ولا يعتمد بناء مفهوم المستوى السياسى ليكون موضوعا للعلم على تحديد طبيعة هذا المستوى، بل على تحديد مكانته وظيفته فى تلك التركيبة الخاصة المحددة لهذا الأسلوب فى الإنتاج.

ويمكن القول أن هذا المستوى - وقد تحدد على هذا النحو - يشمل من الناحية الصورية، ميدان السياسة بمفهومها المجرد فى النظرية العامة. وإذا أردنا التخصيص، نقول إن نوع الترابط القائم بين المستويات المميز لأسلوب معين فى الإنتاج هو الذى يحدد نطاق، وحدود هذا المستوى الميدانى، ومن ثم يحدد مجال نظريته الميدانية. فليس الاقتصاد، والسياسة، والايديولوجية ماهيات أولية، ومن ثم ترتبط فيما بينها بعلاقات خارجية. كما هو الحال فى التصور المبسط والغامض للأساس، والبنية الفوقية إذا ما أخذ بالمعنى الحرفى. فنوع الترابط المميز لبنية أسلوب معين فى الإنتاج ككل، هو الذى يحدد طبيعة مستوياته الميدانية.

وفى كلمة، يفترض بناء تصور لموضوع علم السياسة الانتقال من افقر المحددات النظرية إلى أغناها، يفترض تعريفا دقيقا للسياسة، باعتبارها مستوى أو ميدانا من ميادين أسلوب معين فى الإنتاج.

وههنا يتحقق الارتباط - فى إطار المادية التاريخية - بين ما عرفناه بالنظريات الميدانية، ونظرية السياسة هى واحدة منها، وبين النظريات الخاصة أى النظريات الخاصة بأساليب الإنتاج المختلفة. وليس هذا الارتباط وليد المصادفة. وإنما هو نتاج لتسلسل نظرى هو تسلسل عملية الفكر : بمعنى أن النظرية التى تتناول ميدان السياسة فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى، تفترض وجود نظرية خاصة بهذا الأسلوب.

وتحدد النظرية الخاصة بأسلوب الإنتاج الرأسمالى - كما بسطها ماركس فى رأس المال - مكان المستوى السياسى فيه. فهو رهن بنمط الترابط بين مستويات هذا الأسلوب وبمؤشر السيطرة وبالحتمية المعقدة التى تحكمه. وللنظرية الخاصة بأسلوب الإنتاج الرأسمالى مفاهيمها الخاصة، التى تستخدم فى ميدان ابحاثها برمته، ومن ثم فهى تحكم أيضا إنتاج المفاهيم الخاصة بنظرية ميدان السياسة فى هذا الأسلوب.

ويعتبر أسلوب الإنتاج الرأسمالى والمستوى السياسى فيه : كالدولة والأشكال السياسية للصراع الطبقى موضوعات مجردة - صورية. أما الدول فى التكوينات المحددة تاريخيا، فهى وحدها التى لها وجود حقيقى بمعنى الكلمة.

وتتمثل قيمة عملية الفكر، فى النهاية فى إنتاج المفاهيم الأكثر عينية، أى الأكثر ثراء بمحدداتها النظرية. والتى تمكننا من معرفة موضوعات الواقع العينية، والمتفردة وأن نعرف أن أى تكوين اجماعى هو فريد دائما.

هذا التسلسل المنطقى الذى ينقلنا من أكثر المفاهيم تجريدا إلى أكثرها تعيينا، ينطلق من مفاهيم النظرية العامة للمادية التاريخية إلى المفاهيم التى تمكننا من التحليل الملموس لوضع ملموس، على حد تعبير لينين [٤].

٣ - وعلينا أيضا أن نأخذ بعين الاعتبار المشاكل المتعلقة بالمعلومات، والأفكار.. إلخ، وهى المادة الأولية للعملية النظرية - التى يتضمنها هذا النص - على اختلاف مستوياتها من ناحية. والمشاكل الناجمة عن حالة النصوص السياسية فى المؤلفات الماركسية الكلاسيكية من ناحية أخرى.

أما بالنسبة للمادة الأولية، فقد بحثنا عنها إينما وجدت : سواء فى نصوص المؤلفات الماركسية الكلاسيكية، أو فى النصوص السياسية للحركة العمالية، أو فى المؤلفات المعاصرة فى علم السياسة، منتقين من هذه الأخيرة أكثرها جدية. فطابعها الماركسى أو غير الماركسى لا يصلح بداهة - فى ظل حالة البحث الراهنة - مقياسا لجديتها عند اختيارها كمادة أولية للبحث.

ولدينا - أولا - المؤلفات الفرنسية فى علم السياسة، لا سيما ما يتعلق منها بالدولة الرأسمالية. ولما كان هذا العلم أقل تطورا فى فرنسا، فقد اعتمدنا إلى حد كبير على المؤلفات الإنجليزية، والأمريكية، والألمانية. وهى غير معروفة نسبيا فى فرنسا. فالسمة الريفية، كما هو معروف، هى إحدى السمات المميزة للحياة الفكرية الفرنسية. ومن أبرز مظاهرها، اقتحام أبواب مفتوحة، أى الاعتقاد الواثق فى أصالة إنتاج نظرى معين، فى حين أنه موجود فعلا فى المؤلفات الأجنبية، وفى صياغة أرقى. ومن ناحية أخرى تنطوى هذه المؤلفات - ضمن سياقها الايديولوجى - على مفاهيم علمية أصيلة، فى صورة عناصر علمية، ويتيح لنا هذا العمل النقدى تنقيتها وجلاءها.

أما بالنسبة للمؤلفات الماركسية الكلاسيكية، وخاصة ما تعلق منها بالدولة الرأسمالية، فلا بد من إكمالها واخضاعها عند معالجتها كمعلومات لعمل نقدى خاص. فما تتضمنه من معلومات يبدو أحيانا - نظرا لطابعها غير المنسق - جزئيا، بل وغير دقيق، فى ضوء المعلومات السياسية، والتاريخية المتاحة فى الوقت الحاضر.

أما المجموعة الثانية من المشاكل، فتتعلق بالمعالجة النظرية للمستوى السياسى، فى المؤلفات الماركسية الكلاسيكية، أى نصوص ماركس، وانجاز ولينين، وجرامشى.

وثمة ملاحظة عامة لا بد من إبدائها، وهى أن هؤلاء لم يعالجوا ميدان السياسة بالتحديد معالجة نظرية منظمة بمعنى الكلمة. وهم لانشغالهم بالممارسة السياسية المباشرة، لم يضعوا صراحة نظرية لهذه الممارسة. وما نجده فى مؤلفاتهم هو، فى النهاية، أما مجموعة متناسقة من المفاهيم فى «صورتها العملية»، أى ماثلة فى الحديث، وتستهدف بحكم وظيفتها فيه، التوجيه المباشر للعمل السياسى، فى ظروف سياسى ملموس،

ولكنها تفتقر إلى الصياغة النظرية. وإما عناصر من المعرفة النظرية عن العمل السياسى، وعن البنية الفوقية للدولة. أى مفاهيم مكتملة الصياغة، ولكنها غير واردة ضمن سياق بحث نظرى منظم. وأما أن تكون - أخيرا - مفهوما ضمنيا للسياسة عامة، تتضمنه الإشكالية الماركسية، ويكمن وراء إنتاج تلك المفاهيم.

ويرجع هذا الوضع - الذى لا يسعنا إلا تسجيله - إلى التسلسل الفعلى لتطور المادية التاريخية والذى لا ينبغى أن نخلط بينه وبين التسلسل المنطقى - النظرى للعملية النظرية التى شرحناها. هذا الوضع يخلق صعوبات ضخمة ترجع إلى النصوص التى سوف نتناولها.

(أ) وأولى هذه الصعوبات هو تحديد الإشكالية الماركسية الأصلية فى مؤلفات ماركس، وانجلز. وتبرز هذه الإشكالية التى تعد انقطاعا حاسما coupure بالنسبة لاشكالية مؤلفات ماركس الشاب، تبرز هذه الاشكالية الأصلية فى **الايديولوجية الألمانية**. وهو نص لا يزال يكتنفه كثير من اللبس والغموض.

هذا الانقطاع الحاسم، يعنى أن ماركس قد أصبح ماركسيا، إذا صح التعبير، ولا بد لنا أن نشير على الفور إلى أننا لن نتناول هنا، ما اصطلح على تسميته مولفات ماركس الشاب إلا على سبيل المقارنة النقدية.. أى باعتبارها مرجعا. لا سيما عندما نتتبع المخلفات الايديولوجية لاشكالية الشباب فى مرحلة النضوج. وهذا أمر له أهميته بالنسبة لعلم السياسة الماركسى. فمن المعروف أن مؤلفات الشباب كانت تدور أساسا حول النظرية السياسية.

قلنا إنها مخلفات، غير أن الكلمة مضللة : فما نجده من أفكار مؤلفات الشباب، فى مؤلفات مرحلة النضج، تكتسب فى السياق الجديد معان مختلفة : أما باعتبارها علامات تشير إلى مشاكل جديدة. أو كلمات تخفى طريقة جديدة لطرح المشاكل، أو كحجر عثرة فى طريق خلق مفاهيم جديدة. وهو ما لا بد من الكشف عنه.

فضلا عما لتحديد معالم هذه الاشكالية من أهمية بالنسبة لمؤلفين اخرين، وخاصة

جرامشى الذى يتجلى فى مؤلفاته استمرار فريد لاشكالية النزعة التاريخية المفرطة بالرغم مما فيها من انقطاعات.

(ب) وإذا تأملنا أعظم عمل نظرى فى الماركسية، وهو **رأس المال** فماذا يمكننا استخلاصه من هذا العمل فيما يتعلق بدراسة ميدان السياسة على وجه التحديد، ولا سيما بالنسبة لدراسة الدولة الرأسمالية ؟

يضم رأس المال بين دفتيه أمورا كثيرة. ولهذا سنقتصر على ما يهمنا منها. فهو يشتمل من ناحية أخرى على معالجة علمية **لأسلوب الإنتاج الرأسمالى**، أى لذلك الترابط بين مستويات هذا الأسلوب. أى تركيبته أو مصفوفته. كما يشمل من ناحية أخرى، على معالجة نظرية للميدان الاقتصادى فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى. لا لأن الميادين الأخرى ليس فيها ما يدعو للاهتمام، ومن ثم يكون بحثها أمرا ثانويا، كما ساد الاعتقاد طويلا. وإنما لأن أسلوب الإنتاج الرأسمالى يتميز باستقلالية نوعية لمستوياته، تجعلها قابلة للمعالجة العلمية المستقلة. ولأن المستوى الاقتصادى هو الذى يلعب فى هذا الأسلوب الدور المسيطر، فضلا عن دوره باعتباره المستوى الحاكم فى نهاية المطاف.

ولهذا يظهر المستويان الآخران : السياسى، والايديولوجى فى **رأس المال** - وهو ليس مجرد مؤلف اقتصادى - كانعكاس. أى أنهما يعالجان من زاوية تأثيرهما فى المستوى الاقتصادى.

وكما أننا لا نجد فى **رأس المال** نظرية منظمة فى الايديولوجية، فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى - فالملاحظات المتعلقة بالفيتشية الرأسمالية Fitiehisme capitaliste ، لا يمكن أن تدعى لنفسها هذه الصفة - كذلك لا نجد فيه نظرية فى السياسة.

ووجود السياسة كانعكاس، فى **رأس المال**، قد يفيدنا كثيرا، ولكنه غير كاف. ونجد تناولا للسياسة من هذه الزاوية، سواء فيما تضمنه **رأس المال** من تطويرات نظرية، أو فى الأمثلة الملموسة التى ضربها ماركس لشرح وتحديد هذه التطويرات. أى فى تلك الفقرات المتعلقة بدور الدولة فى تحقيق التراكم البدائى لرأس المال، أو بتشريع

المصانع فى انجلترا.

والمقصود بالملاحظات التى تضمنتها تلك الفقرات، هو إثبات وجود السياسة فى الميدان الاقتصادى كانعكاس. أى إثبات النظرية الخاصة بأسلوب الإنتاج الرأسمالى فلم يكن المقصود منها خلق مفاهيم أكثر عينية لمعرفة تكوينات اجتماعية معينة، كما هو الحال فى كتاب **١٨ بروميير**.

(جـ) لدينا إذن مجموعة من النصوص التى تتناول موضوع علم السياسة فى صورته المجردة - الصورية تناولا جزئيا أو كليا فهى تتناول الدولة، والصراع الطبقى، والدولة الرأسمالية بصفة عامة : **كنقد برنامج جوتا، والحرب الأهلية فى فرنسا لماركس، والرد على دوهرنج، لانجلز، والدولة والثورة للينين، وملاحظات عن مكيافيللى لجرامشى.** غير أن هذه النصوص كانت فى المقام الأول، نصوصا للنضال الايديولوجى.فقد أعدت كرد ملح على الهجمات الموجهة إلى النظرية الماركسية، وعلى محاولات تشويهها. ولهذا فكثيرا ما وجد أصحابها أنفسهم مضطرين إلى الوقوف على ذات الأرضية الايديولوجية التى يقف عليها أصحاب النصوص التى يتصدون لتفنيدها. وفى تلك النصوص مفاهيم أصيلة ضاعت معالمها لاندماجها فى الايديولوجية ولا بد لاكتشافها من القيام بعمل نقدى كامل.

(د) وبهذا نصل، فى النهاية، إلى النصوص السياسية بمعنى الكلمة أن وضعها - كما يبين مما تقدم - بالغ التعقيد. إنها تتناول - أساسا - موضوعات حقيقية - ملموسة. فهى تتناول تكوينات اجتماعية محددة تاريخيا، فى لحظة معينة من تطورها: كألمانيا وانجلترا كما نجدها عند ماركس، وروسيا عند لينين، وإيطاليا عند جرامشى. وتتضمن هذه النصوص بالذات «تحليلا ملموسا لوضع ملموس» لا سيما تحليل الظروف والملابسات الخاصة بتلك التكوينات الاجتماعية. ففيها مجموعة من المفاهيم البالغة التعيين، والتى تتعلق بمعرفة تلك الظروف. بل وأكثر من هذا : فنتيجة لغياب الأعمال النظرية المنظمة فى هذا الميدان، نجدها تتناول ضمن ذات السياق، موضوعات صورية- مجردة، تتعلق بمفهوم السياسة فى النظرية العامة، وبالنظرية الخاصة بميدان السياسة فى

أسلوب الإنتاج الرأسمالي وذلك بطريقة مباشرة ودون تحليل. ولهذه الحقيقة التي لا جدال فيها أهمية كبيرة : فهذه المؤلفات السياسية تتضمن مفاهيما على أعلى مستويات التجريد، غير أننا نجدها أما مطبقة أي دون صياغة نظرية وأما ناقصة الصياغة، أي كعناصر ضمن سياق الشرح، وليس ضمن التسلسل المنطقي للبحث الخاص بها.

إننا ندرك إذن المشاكل الصعبة التي يثيرها وضع تلك النصوص. ولهذا ينبغي أن تكون قراءتها بقصد الإجابة على ما نطرحه عليها من أسئلة منتجة من ناحية التسلسل النظري لعملية الفكر بالمعنى الذي سبق أن حددناه. أي معالجة المفاهيم المختلفة التي تتضمنها هذه النصوص معالجة نظرية بقصد إعادة كل منها إلى مكانه الذي ينبغي أن يوضع فيه داخل عملية الفكر. وبهذا نستطيع أن نحدد بدقة درجة تجريدها ومدلولها، وحدودها الدقيقة. فليس المقصود هو مجرد استخراج تلك المفاهيم من النصوص. عندئذ، سوف يظهر لنا أن مجالها ليس دائما المجال الذي حدده لها واضعوها.

وهذا العمل النقدي لا بد أن يغير بداهة تلك المفاهيم. وباختصار علينا أن نبين إلى أي حد تصلح بعض المفاهيم - التي نجدها في دراسة المستوى السياسي في تكوين اجتماعي رأسمالي ملموس - إذا ما أدخلنا عليها التغييرات اللازمة - لدراسة الميدان السياسي في أسلوب الإنتاج الرأسمالي. ومن ثم تصلح لدراسة التكوينات الاجتماعية الرأسمالية أي لدراسة كل التكوينات الاجتماعية الرأسمالية المتصورة. (كمفهوم «البونابرتية» الخاص بفرنسا في عهد لوي بونابرت وهو مفهوم مجاله نمط الدولة الرأسمالية. وأن نتبين إلى أي حد تنطبق المفاهيم التي تناولتها نصوص تتعلق بتكوينات اجتماعية مختلفة، على أسلوب الإنتاج الرأسمالي، وعلى التكوينات الاجتماعية الرأسمالية (كالمشكلة التي تطرحها نصوص لينين الخاصة بالجبهة المتحدة، أو بالاتجاه البيروقراطي في الاتحاد السوفيتي خلال مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية).

بل وأن نتبين أيضا، كيف أن بعض المفاهيم التي اعتبرها واضعوها مفاهيم خاصة بميدان السياسة عامة، كمفهوم الهيمنة عند جرامشي، في حين أن مجالها الحقيقي هو السياسة في أسلوب الإنتاج الرأسمالي.

ولسنا فى حاجة إلى التأكيد على أننا - فى هذه الظروف - نتعامل عادة أما مع مفاهيم متناقضة، أو مع مجرد ألفاظ حسبها صانعوها مفاهيما، فى حين أنها ليست إلا مؤشرات تشير إلى مشاكل معينة، أو مع أفكار هى بالضرورة مجرد أفكار أيديولوجية.

٤ - بقيت بعض الملاحظات الموجزة عن طريقة وتسلسل الشرح. لقد أكد ماركس على أن التسلسل فى شرح المفاهيم هو جزء لا يتجزأ من أى بحث علمى. فالعلم مقال برهانى (discours démonstratif)، يتوقف التسلسل فى عرض المفاهيم، وبسطها فيه على ما بينها من علاقات ضرورية لا بد من إظهارها : فهذا التسلسل هو الذى يربط ما بين المفاهيم. وهو الذى يضفى على البحث العلمى طابعه المنهجى . ويتمز هذا الترتيب فى الشرح عن تسلسل خطوات الاستقصاء، والبحث. بل ويتميز أيضا - وهذا هو ما يعنينا - عن التسلسل المنطقى اللازم فى عملية التفكير. وبعبارة أخرى إذا كان التناسق فى تسلسل الشرح راجعا إلى ما فى عملية الفكر من ارتباط، وعلاقات بين المفاهيم، فليس معنى هذا أن التسلسل فى الحالة الأولى ليس إلا نتاجا ومجرد تكرار للتسلسل فى الحالة الثانية. وهذا واضح فى خطة ماركس فى شرح رأس المال.

ويرجع التباين بين الحالتين (التسلسل المنطقى، والتسلسل فى الشرح) فى حالتنا بصفة خاصة إلى أنه لا يمكن لنسق عملية التفكير - وهو الموضوع المميز للمادية الجدلية - أن يظهر صراحة ومباشرة فى العرض أو الشرح فى نص يعالج المادية التاريخية، نظرا لاختلاف هذه العلمين(٥).

وإذا كان فى إمكاننا أن نتبين فى هذا النص تسلسلا عاما فى الشرح ونظرية خاصة بأسلوب الإنتاج الرأسمالى، ونظرية لميدان السياسة فيه، وبحثا فى التكوينات الاجتماعية الملموسة، فلا بد من النظر إلى انتظام هذا النص ونسقيته من زاوية ما تمليه ضروراته الخاصة، لا بد من زاوية مدى مطابقته لعملية الفكر.

وسيظهر ما بين الأمرين من تباين، لا سيما فيما يتعلق بالنظرية العامة للمادية

التاريخية، التى سوف نستخدم مفاهيمها بالقدر الذى يمليه تسلسل الشرح، فى نص يعالج ميدان السياسة فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى.

وسيتجلى هذا التباين أيضا عند شرح النظرية الخاصة بهذا الأسلوب. وهى ماثلة - بحكم موضوع هذا النص - فى بحثنا للمفهوم العام للمستوى السياسى.

وينبغى ألا نخفى أن هذا التباين يرجع أيضا إلى حالة البحث الراهنة، أى إلى الأوضاع والملابسات النظرية الخاصة بالمادية التاريخية، التى لا تزال بعيدة عن الصياغة المنهجية المرضية، على الأقل فيما يتعلق بالنظرية العامة، والنظريات الخاصة.

*

٥ - ولقد دفعتنى هذه الصعوبات إلى اتخاذ **الاحتياطات اللازمة** فى هذا النص. لا سيما وأن التحليلات التى تتناول المستوى السياسى فى النظرية العامة لا تزعم أنها حققت التناسق، ولا يمكن اعتبارها تحليلات جامعة وشاملة.

وثمة تحفظان، لا بد من تسجيلها هنا، على الاتجاه السائد حاليا، والذى يضع العربة قبل الحصان، عندما يخلط بين تسلسل البحث، والاستقصاء، وبين تسلسل عملية الفكر. وعندما يبنى فى فراغ نسقا للنظرية العامة، قبل إجراء الأبحاث العينية الكافية. وهو خطأ كثيرا ما حذرنا ماركس من الوقوع فيه.

ويبدو لى أنه من الوهم، والخطر - من الناحية النظرية - أن نتقدم خطوات أكثر على الطريق لبناء نسق نظرى للمستوى السياسى فى إطار النظرية العامة طالما إننا نفتقر إلى حد كبير إلى نظريات منظمة لميدان السياسة فى أساليب الإنتاج المختلفة، بل وإلى نظريات منظمة خاصة بتلك الأساليب.

وإذا كنا قد ركزنا هنا على نظرية ميدان السياسة فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى، فقد أخذنا أيضا فى اعتبارنا - سواء عند البحث، أو فى الشرح - التكوينات الاجتماعية العينية. وذلك من ناحيتين مختلفتين : أما كأمثلة لإيضاح هذه النظرية الميدانية. أو لخلق المفاهيم العينية التى تمكننا من معرفة الوضع السياسى فى تلك التكوينات. وهو

ما سيتضح من سياق البحث.

إننا ندرك أننا تركنا بعض المشاكل بلا حل :

ذلك أننا وإن كنا قد أبقينا على بعض المفاهيم أو أنشأنا مفاهيم جديدة لاستخدامها فى بحث ميدان السياسة فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى. وبالتالى استخدامها فى بحث هذا الميدان فى التكوينات الاجتماعية الرأسمالية بل والتكوينات الرأسمالية الملموسة إلا أننا لم نشأ أن نتطرق إلى بحث إمكانية تبديل تلك المفاهيم، أو تحويرها أو تغييرها فيما يتعلق بأساليب الإنتاج، والتكوينات الاجتماعية الأخرى، وخاصة فيما يتعلق بالتكوين الانتقالى إلى الاشتراكية، وأسلوب الإنتاج الاشتراكى، والتكوين الاجتماعى الاشتراكى.

وبعبارة أخرى، إذا كنا قد حاولنا أن نضع المفاهيم فى مكانها الصحيح من عملية الفكر، فقد كان ذلك دائما فى الحدود التى يسمح بها موضوع هذا الكتاب. غير أن ترك المشكلة مفتوحة لم يكن مجرد احتياط أملته حالة البحث الراهنة فقد أملاه أيضا الموقف النظرى المنحاز الذى يتمثل فى تحديد صعوبة نظرية كثيرا ما كان يميل البعض إلى طمسها : وهى صعوبة تحديد خصوصية ميدان السياسة الذى يختلف باختلاف أساليب الإنتاج، والتكوينات الاجتماعية.

٦ - وأخيرا، لا بد من تحديد بعض المفاهيم المكملة للنظرية العامة للمادية التاريخية. **وأن تحديد إطار النظرية الخاصة بأسلوب الإنتاج الرأسمالى.**

وسوف نجد عند قراءة هذا الكتاب أن هذه التعريفات، والملاحظات، كان لها ما يبررها.

أشرنا فيما تقدم إلى أن المستوى الاقتصادى فى أسلوب الإنتاج، هو المستوى الذى يحدد فى نهاية المطاف مصفوفة أسلوب الإنتاج، أى أنه هو الذى يحدد النمط المميز للترابط بين مستوياته المختلفة. ولكن كيف يتحقق هذا التحديد بوجه عام، وفى أسلوب

الإنتاج الرأسمالى على وجه الخصوص ؟.

يتألف المستوى الاقتصادى بصفة عامة، كباقى المستويات، من عناصر ثابتة. وهى عناصر لا توجد فى الواقع إلا فى صورة مركب متغير، وهو ما أشار إليه ماركس بوضوح بقوله :(٦)

«أيا كانت الأشكال الاجتماعية للإنتاج فإن عناصره تبقى دائما : العمال، ووسائل الإنتاج (أضاف إليها ماركس فيما بعد اللاعامل (le non-travailleur)). غير أن كل عنصر من هذه العناصر يظل مجرد امكانية طالما بقى منفصلا عن العناصر الأخرى. فلا بد للإنتاج أيا كان من الربط والجمع بينها. إن الأسلوب الخاص الذى يتحقق به هذا الجمع، هو ما يميز بين العصور الاقتصادية المختلفة، التى مر بها تطور هيكل المجتمع».

وإذا كنا هنا بصدد تركيبة أو توليفة (Combinaison) ولسنا بصدد خليط (Combinatoire)، فذلك لأن العلاقات التى تربط العناصر المكونة لها هى التى تحدد طبيعة هذه العناصر ذاتها، فتتغير بتغير هذا المركب(٧).

ويتكون المستوى الاقتصادى بصفة عامة من العناصر الثابتة الآتية :

١ - العامل «المنتج المباشر» أى قوة العمل.

٢ - وسائل الإنتاج : أى موضوع وأدوات العمل.

٣ - اللا - عامل الذى يتملك فائض العمل، أى الناتج.

وتوجد هذه العناصر فى مركب نوعى، يشكل المستوى الاقتصادى فى أسلوب الإنتاج، ويتألف هذا المركب من علاقة مزدوجة بين تلك العناصر :

(١) علاقة التملك الفعلى أو السيطرة العقلية (التى أطلق عليها ماركس أحيانا تعبير «الاستحواز» "L "possession وتنطبق على علاقة العامل بوسائل الإنتاج أى على عملية العمل بل وتنطبق على نسق قوى الإنتاج.

**(٢) علاقة الملكية :** وتتميز عن العلاقة الأولى بتدخل اللا - عامل، أما باعتباره مالكا لوسائل الإنتاج أو باعتباره مالكا لقوة العمل، أو الاثنين معا. ومن ثم تملكه للناتج. ونعنى بها هنا تلك العلاقة التى تحدد علاقات الإنتاج بمعناها الصحيح.

وهما علاقتان متميزتان : وقد تتخذان أشكالا تختلف باختلاف التركيبة (التوليفة) التى تضمهما.

**ولا بد من الإشارة إلى أن علاقة الملكية تنتمى بالتحديد إلى ميدان الاقتصاد، فينبغى أن نميز بوضوح بين هذه العلاقة وبين ما تتخذه من أشكال قانونية. أى أن نميز بينها، وبين الملكية القانونية.**

ويترتب على علاقة الملكية فى المجتمعات الطبقية دائما «انفصال» العامل عن وسائل العمل. إنها ملكية اللا - عامل الذى يستحوز على فائض العمل باعتباره مالكا.

أما علاقة التملك الفعلى فى المجتمعات المنقسمة إلى طبقات، فتؤدى أما إلى اتحاد العامل بوسائل العمل، كما هو الحال فى أساليب الإنتاج السابقة على الرأسمالية، وأما إلى انفصال العامل عن أدواته كما هو الحال فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى، ذلك الانفصال الذى شهدته مرحلة الصناعة الكبيرة. وهو ما عبر عنه ماركس «بانفصال المنتج المباشر عن شروط عمله الطبيعية».

فهاتان العلاقاتان تنتميان إذن إلى مركب واحد متغير، يشكل المستوى الاقتصادى فى أسلوب الإنتاج؛ مركب من نسقين : نسق قوى الإنتاج ونسق علاقات الإنتاج.

وفى التركيبة المميزة لأسلوب الإنتاج الرأسمالى تتماثل هاتان العلاقتان، إذ يقابل الانفصال فى علاقة الملكية انفصال فى علاقة التملك الفعلى.

أما فى التركيبة المميزة لأساليب الإنتاج السابقة على الرأسمالية، فينعدم التماثل بين هاتين العلاقتين. فهناك انفصال فى علاقة الملكية يقابله اتحاد فى علاقة التملك الفعلى[٨].

وإذا كان المستوى الاقتصادى هو الذى يحدد فى نهاية المطاف أسلوب الإنتاج، أى

نمط الترابط بين مستوياته، والمستوى المسيطر من بينها، فإن هذا التحديد يتوقف بالدقة على الشكل الذي يتخذه التركيبة التى أشرنا إليها. وهو ما ألمح إليه ماركس فى النصين الآتيين من رأس المال:

«إن الشكل الاقتصادى الخاص، الذى ينتزع فى ظله فائض العمل غير المدفوع الأجر من المنتجين المباشرين، هو الذى يحدد علاقة التبعية (السياسية). وهى علاقة تنبع من الإنتاج ذاته مباشرة ثم تعود لتؤثر فيه تأثيرا حاسما. هذا هو أساس الجماعة الاقتصادية أيا كان شكلها، وهو نابع من علاقات الإنتاج وهو فى الوقت نفسه الأساس الذى يقوم عليه شكلها السياسى، الذى تتخذه علاقة السيادة، والتبعية. أى الشكل النوعى الذى تتخذه الدولة فى مرحلة معينة. فعلينا أن نبحث عنها دائما فى العلاقة المباشرة بين مالك وسائل الإنتاج والمنتج المباشر..»[٩].

وهذه التركيبة - أى المستوى الاقتصادى - هى التى تحدد أيضا المستوى الذى يلعب الدور المسيطر فى أسلوب إنتاج معين. ولنتأمل قول ماركس ردا على الاعتراضات التى وجهت إليه :

«ووفقا لهذه الاعتراضات يصدق رأيى القائل بأن إنتاج الحياة المادية يحكم - بصفة عامة - تطور الحياة الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، يصدق على العالم الحديث الذى تسيطر عليه المصالح المادية. ولكنه لا يصدق لا على العصور الوسطى حيث كانت السيادة للكاثوليكية، ولا على اثينا، وروما التى كانت للسياسة فيهما اليد العليا..

ومن الواضح أنه لا الأول يستطيع أن يعيش على الكاثوليكية ولا الثانى بقادر على أن يعيش على السياسة. إن الظروف الاقتصادية السائدة آنذاك هى التى تفسر - على العكس - لماذا لعبت الكاثوليكية فى الحالة الأولى والسياسة فى الحالة الثانية الدور الرئيسى...»

وإذا كان ماركس قد حلل فى مؤلفاته انعكاسات التركيبة المميزة للمستوى الاقتصادى فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى ( - حيث تتماثل العلاقتان المذكورتان

فكلاهما ينطوى على الانفصال -) على مصفوفة هذا الأسلوب، منشأ بهذا نظرية خاصة لأسلوب الإنتاج الرأسمالى. فإنه لم يضع نظرية خاصة لما أسماه بأساليب الإنتاج السابقة على الرأسمالية. أو «الأشكال السابقة على الإنتاج الرأسمالى».

أى أن ماركس لم ينشئ نظريات خاصة لتلك الأساليب الإنتاجية، التى تتميز عنده بأشكال متباينة من التركيب غير المتاجنس يجمع بين العلاقتين التى أشرنا إليهما : فهناك انفصال فى علاقة الملكية. واتحاد فى علاقة التملك الفعلى.

واقتصر ماركس فى بحثه لتلك الأساليب، على زاويتين محدودتين : من ناحية، كأمثلة لإثبات نظريته العامة القائلة بأن الأشكال المتباينة التى تتخذها تلك التركيبة هى الأساس الذى يرتكز عليه البناء الاجتماعى بأسره وليس فى تحليلاته من هذه الناحية إلا بعض المؤشرات النظرية.

ومن ناحية أخرى، من باب المقارنة الوصفية بينها وبين أسلوب الإنتاج الرأسمالى، بقصد بيان أوجه التماثل الشكلية بين أساليب الإنتاج «السابقة على الرأسمالية» القائمة على تركيبة غير متجانسة. وبين أسلوب الإنتاج الرأسمالى القائم على تركيبة تختلف كل الاختلاف، تركيبة متجانسة.

ولنا عودة إلى هذه المسألة.. ونود مع ذلك أن نلفت النظر إلى أن معالجة ماركس لأساليب الإنتاج الأخرى على هذا النحو، وإن كانت قد أبرزت السمات الخاصة بأسلوب الإنتاج الرأسمالى، إلا أنها قد إنطوت على التباسات خطيرة لا لأنها قد حملت على غير المقصود منها فحسب، بالنظر إليها باعتبارها بحثا منهجيا فى النظريات الخاصة بأساليب الإنتاج الأخرى، وإنما لما خلفته هذه المعالجة القائمة على المماثلة الضمنية، من أفكار «أسطورية» عن تلك الأساليب الإنتاجية.

*

٧ - ولنتناول المشكلة عن قرب مقتصرين - من باب التبسيط - على المستويين الاقتصادى، والسياسى، ولا سيما مستوى الدولة. مغفلين مؤقتا المستوى الايديولوجى.

لقد حدد ماركس فى أسس نقد الاقتصاد السياسى، ولا سيما فى القسم المعنون : «الأشكال السابقة على الإنتاج الرأسمالى» كما حدد فى رأس المال: السمات التالية، المميزة لمصفوفة أسلوب الإنتاج الرأسمالى :

(١) يتميز الترابط بين المستويين الاقتصادى، والسياسى فى هذا الأسلوب الإنتاجى بالاستقلالية - النسبية - النوعية التى يتمتع بها هذان المستويان.

(٢) لا يعتبر المستوى الاقتصادى فى هذا الأسلوب، المستوى الحاكم فى نهاية المطاف فحسب - بل ويلعب فيه أيضا الدور المسيطر.

ولقد استخلص ماركس، السمة الأولى من مقارنة أسلوب الإنتاج الرأسمالى بأساليب الإنتاج «السابقة على الرأسمالية»، التى تنطوى على ما اسماه ماركس بالعلاقات «المختلطة» أو العضوية أو الطبيعية. وهو ما يعبر عنه أحيانا «بتزامن» المستويين الاقتصادى والسياسى.

ونود أن نؤكد مرة أخرى، أنه لا ينبغى فهم هذه الملاحظات فهما حرفيا. فكثيرا ما حدث هذا فى الماضى، فأدى إلى فهم أسطورى للماركسية، فيما يتعلق بأسلوب الإنتاج الاقطاعى مثلا.

وبالمقابل، يمكننا أن نؤكد، من الناحية العلمية، أن أسلوب الإنتاج الرأسمالى، إنما يتحدد بالاستقلالية التى يتميز بها كل من المستويين الاقتصادى، والسياسى فيه : وهذا هو أساس اختلاف العلاقة بين هذين المستويين فى هذا الأسلوب، عنها فى أساليب الإنتاج الأخرى، اختلافا جذريا. وليس معنى هذا، أن هذين المستويين لا يتمتعان باستقلالية نسبية فى أساليب الإنتاج الأخرى. وإنما معناه أن هذه الاستقلالية، تتخذ فيها صورا مختلفة.

ولهذه الاستقلالية نتائجها النظرية التى تنعكس على موضوع بحثنا : فقد أتاحت قيام نظرية ميدانية، بالمعنى الدقيقى، لأحد مستويات هذا الأسلوب، كمستوى الدولة الرأسمالية مثلا. كما سمحت هذه الاستقلالية بأن يصبح المستوى السياسى، موضوعا

لعلم خاص ومستقل. وهو ما أشار إليه ماركس، كما نعرف، فى رأس المال، عند حديثه عن المستوى الاقتصادى وعلم الاقتصاد.

والحق إن هذه الاستقلالية، هى التى تفسر وتبرر خلو الشرح المستفيض الذى يتناول أحد مستويات أسلوب الإنتاج الرأسمالى، من النظريات الخاصة بمستوياته الأخرى.

ولنعرض فى ايجاز نصوص ماركس، واضعين فى اعتبارنا تلك الملاحظات :

فماذا قال ماركس عن أساليب الإنتاج السابقة على الرأسمالية، حيث تتميز علاقة التملك الفعلى، باتحاد المنتج المباشر بوسائل الإنتاج ؟ يقول ماركس :

«لا بد لعلاقة الملكية فى جميع الأشكال التى يبقى العامل المباشر فيها «مالكا» لوسائل الإنتاج، وأدوات العمل، لا بد لهذه العلاقة أن تظهر فى الوقت نفسه كعلاقة (سياسية) بين سيد وعبد. فالمنتج المباشر إذن ليس حرا. ولقد خفت وطأة هذه العبودية مع نشأة نظام القنانة ابتداء من التزام السخرة. حتى الالتزام بدفع مجرد إتاوة. فى هذه الظروف، لا بد من وجود دوافع غير اقتصادية أيا كانت طبيعتها لإلزام هؤلاء بالقيام بالعمل لحساب المالك العقارى بصفته مالكا.. فلا بد إذن من وجود علاقات من التبعية الشخصية أى لا بد من الحرمان من الحرية الشخصية، وفى كلمة لا بد من القنانة بكل ما فى هذه الكلمة من معنى..»[١٠].

بل ذهب ماركس إلى حد القول بأنه فى هذه الظروف :

«وتشكل العلاقة (السياسية) بين السيد والعبد جانبا أساسيا من علاقة التملك، وهى علاقة تنتمى إلى التركيبة الاقتصادية»[١١].

وخطا ماركس خطوات أبعد فى **أسس نقد الاقتصاد السياسى وفى رأس المال**، فيما يتعلق بأسلوب الإنتاج الاقطاعى. وذلك بما قدمه من معلومات عن المستوى السياسى فى مختلف أساليب الإنتاج «السابقة على الرأسمالية». ولتحليلاته أهميتها لسببين :

أ) ربط ماركس بين مختلف الأشكال السياسية فى تلك الأساليب وبين التركيبة المميزة للمستوى الاقتصادى فى كل منها. غير أن هذه الأساليب الإنتاجية تشترك جميعها فى أن علاقة التملك الفعلى فيها تتخذ شكلا لا يتغير فى جوهره، يتمثل فى اتحاد المنتج المباشر بوسائل الإنتاج. أما الأشكال النوعية لعملية العمل فى هذه الأساليب، والتى تحدد الصور النوعية للملكية الاقتصادية فيها، فليست إلا تنويعات فى حدود ذلك الشكل الثابت الذى لا يتغير.

ب) ويرجع ماركس التماثل أو التجانس بين علاقات المستوى الاقتصادى، وعلاقات المستوى السياسى، فى تلك الأساليب إلى تلك السمة المشتركة بين تركيباتها الاقتصادية. ويفهم هذا التجانس على النحو التالى :

فعلى خلاف الحال فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى يعتبر أنتماء العامل، واللا - عامل إلى جماعة **شرطا أوليا** لدخولهما فى علاقة التملك الفعلى (- أو الاستحواز) وفى علاقة الملكية. والمقصود بالجماعة هنا - فى حالة المجتمعات المنقسمة إلى طبقات - الجماعة السياسية أى شكل من أشكال العلاقات السياسية.

ويفسر «الامتزاج» ("mixité") - المزعوم - بالسياسة على أن «السياسة شرط أولى "présupposé" للاقتصاد». ففى ظل أساليب الإنتاج «السابقة على الرأسمالية» :

«تعنى النظرة إلى الأرض باعتبارها ملكا للفرد.. أن الإنسان كان منذ البداية أكثر من مجرد «فرد عامل». وأن وجوده يتحقق من خلال ملكيته للأرض التى تعتبر شرطا أوليا لنشاطه، شأنها فى هذا شأن جلده وحواسه وليست مجرد ثمرة لهذا النشاط.

هذه النظرة تشكلت من خلال وجود الفرد كعضو فى جماعة...»(١٢).

أما فى أسلوب الإنتاج الآسيوى، حيث الأرض مملوكة فى الواقع لجماعات صغيرة - (علاقة الملكية) - وإن اتخذت شكل الحيازة الوراثية للأرض بواسطة هذه الجماعات (علاقة التملك الفعلى) إلا أننا نجد أن «الوحدة» التى تضم سائر الوحدات (المشاعات الصغيرة)، التى تعلو على هذه الكيانات المشاعية الصغيرة، تبدو كما لو كانت المالك الاسمى، أو الوحيد، فى حين تظهر المشاعات الحقيقية كحائز للأرض بالوراثة عنها. ولهذا تبدو تلك الوحدة كما لو كانت شيئا اسمى من تلك المشاعات الكثيرة المتميزة.... ويؤول جانب من فائض العمل إلى الجماعة العليا، التى يظهر فى النهاية، أنها ليست سوى شخص... وهنا يظهر المستبد le déspote كأب لجميع هذه المشاعات الصغيرة المتميزة، مجسدا وحدتها المشتركة»(١٣).

أما فى أسلوب الإنتاج القديم، فهناك تعايش بين ملكية الدولة، والملكية الخاصة :

«وتبقى عضوية الفرد فى الجماعة شرطا أوليا لتملك الأرض. فهو مالك خاص بصفته عضوا فى الجماعة.

إن ملكيته لشروط عمله الطبيعية، إنما تتحق فى الواقع من خلال وجوده كعضو فى الدولة(١٤). أى من خلال الدولة باعتبارها من المسلمات المقدسة».

إننا نجد فيما اسماه ماركس الشكل الجرمانى للملكية، تعايشا بين الملكية المشاعية والملكية الخاصة :

«يبدو لمن ينظر من الخارج إلى العائلات الجرمانية التى تعيش فى الغابات فى عزلة، تفصل بينها المسافات الشاسعة، يبدو له أنه لا وجود للجماعة إلا بمناسبة القيام بأى عمل من الأعمال التى تعبر عن اتحاد اعضائها **فى حين أن وحدتها قائمة فى ذاتها بحكم الوراثة**.. وهكذا تبدو الجماعة كتجمع assaciation لا كاتحاد. فهى تتمثل لا فى وحدة اعضائها. وإنما فى اتفاقهم كأطراف مستقلة باعتبارهم ملاكا

للأرض.. ولهذا السبب لا تتجسد الجماعة فى دولة، أو فى كيان سياسى، كما كان الحال عند القدماء...

ولا يكون للجماعة وجود فعلى، إلا إذا عقد الملاك جمعية تضم صفوفهم. أما فى روما فللجماعة وجود مستقل لا يتوقف على عقد هذه الجمعيات» (١٥).

وأخيرا نجد فى أسلوب الإنتاج الاقطاعى :

«بدلا من الإنسان المستقل، الكل تابعون : اقنانا وسادة اقطاعيين، اتباع للاقطاعيين، وموال علمانيين، ورجال دين. وتميز هذه التبعية علاقات الإنتاج المادية، وكذلك سائر ميادين الحياة التى ترتكز عليها»(١٦).

أما فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى فإننا نجد - على العكس - تماثلا بين علاقة الملكية وعلاقة التملك الفعلى. ولقد نشأ هذا التماثل نتيجة لانفصال المنتج المباشر - فى العلاقة الثانية - عن وسائل الإنتاج. وهو ما اسماه ماركس انفصال المنتج المباشر عن شروط عمله الطبيعى فى مرحلة الصناعة الكبيرة. ومن هذا الانفصال الذى جعل من العامل ذاته عنصرا من عناصر رأس المال، ومن العمل سلعة من السلع. من هذا الانفصال بالتحديد، استمد المستوى الاقتصادى فى هذا الأسلوب طابعه، باعتباره عملية إنتاج لفائض القيمة.

هذه التركيبة، هى التى منحت الاستقلالية المميزة للمستويين السياسى، والاقتصادى. ولقد تناول ماركس هذه الاستقلالية بمظهريها : فعملية الإنتاج فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى مثلا تسير على نحو مستقل نسبيا، وبغير حاجة إلى تدخل «الدوافع غير الاقتصادية» التى تتميز بها أساليب الإنتاج الأخرى. وعملية تكرار الإنتاج الموسع، هى عملية محكومة أساسا - كما لاحظت روزالوكسمبرج بحق - «بالدافع الاقتصادى» الذى يتمثل فى إنتاج فائض القيمة. ومن هنا كان ظهور الأزمات الاقتصادية البحتة.

كما تناول ماركس هذه الاستقلالية، من زاوية انعكاساتها على الدولة الرأسمالية.

هذه التركيبة المميزة للمستوى الاقتصادى فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى، باعتباره المستوى الحاكم فى نهاية المطاف هى التى جعلت منه أيضا المستوى الذى يلعب فيه

الدور المسيطر. وهذا ما تثبته تحليلات ماركس فى **رأس المال** لهذا الأسلوب، وملاحظاته المقارنة عن أساليب الإنتاج الأخرى، التى تلعب فيها السياسية، أو الايديولوجية الدور المسيطر.

*

لقد أتاح لنا هذا المدخل تحديد موضوع هذه الدراسة ومنهجها، والنظرية التى يعتمد عليها البحث، والشرح : فقد أتاح لنا تحديد بعض المفاهيم الأساسية. وبهذا أمكننا طرح الإطار النظرى للنص التالى، الذى سوف نجد فيه ما يبرر هذه الملاحظات التمهيدية.

الهوامش

(١) راجع فى هذا الموضوع :

Althusser : Pour Marx. - Lire le Capital II;

"Materialisme historique et materialisme dialictique Cahiers Marxistes - Leninistes, No II et sur le travail Théorique, Difficultés et ressources" La pensée avrile 1967.

(٢) هذا ما نوضحه لنتجنب الوقوع فى اللبس القديم عندما يخلط بين التجريد والتعيين : "abstraction - concrétisation

(٣) ولا ينبغى أن نخلط بينها كنظرية عامة وبين المادية الحديثة التى لا تعتبر بالنسبة للمادية التاريخية مجرد نظرية للمعرفة (Simple épistemologie).

(٤) ويمكننا إذا تبنينا اصطلاحات التوسير Allthuser فى كتابه pour Marx أن نرسم صورة مبسطة للتسلسل المنطقى لعملية الانتقال من المفاهيم البالغة التجريد التى تتناول موضوعات صورية مجردة إلى المفاهيم البالغة التعيين التى تتناول موضوعات الواقع العينى المتفردة، وباختصار، يمكننا أن نرسم صورة مبسطة لخطوات البحث النظرى، على النحو التالى، وليكن موضوع بحثنا المستوى السياسى فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى :

والمقصود هنا بالعمليات الأولى ع ١ — generalités I

المادة الأولية لعملية التفكير. وبالعموميات الثانية ع ٢ — generalités II

أدوات أو وسائل العمل النظرى. وبالعموميات الثالثة ع ٣ المعارف — generalités III — les connaissances

ع٣

( المعارف المتحصلة من عملية الفكر استنادا إلى المادية التاريخية : أى النظرية العامة وتشمل المستوى السياسى le politiqu باعتباره مستوى فى أى بنية اجتماعية أى كمفهوم بالغ التجريد.

↓

ع٣ → ع ٢ → ع١

(معرفة النظرية الخاصة بأسلوب الإنتاج الرأسمالى) ↓ ↓ (معلومات، وأفكار وغيرها عن أسلوب الأنتاج الرأسمالى)

ع٣ → ع ٢ → ع١

(معرفة نظرية ميدان السياسة فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى) — (معلومات، وأفكار، إلخ.. عن الدولة الرأسمالية، والصراع الطبقى فى أسلو الإنتاج الرأسمالى. إلخ..)

↓

ع٣ → ع ٢ → ع١

(معرفة المستوى السياسى فى هذا التكوين الاجتماعى) — (معلومات عن تكوين اجتماعى رأسمالى معين. وعن المستوى السياسى فيه بصفة خاصة) — التحليل الملموس لوضع سياسى ملموس)

(٥) فى هذا المعنى راجع أيضا :

A. Badiou :

Le récommencement du Materialisme dialectique en : Critque, Mai 1967.

(6) Le Capital. Ed-Sociales. L.1, T. I P 38.

(٧) راجع فى هذا الموضوع :

- Balibar : Lire le Capital t II.
- Bettelheim : La transition vers L'économie socialste 1967.

وأود أن أشير إلى أنى أعرض هنا العلاقات الاقتصادية، وتركيب هذه العلاقات فى أبسط صورها. تلك العلاقات التى اثبت بتلهايم بكافة طابعها المعقد (علاقات ذات وجهين) وذلك فى محاضراته (التى لم تنشر) :

Le calcu économique sociale 1976.

وهى محاضرات لها أهميتها الحاسمة.

(٨) وينبغى ألا نخلط بين التماثل، وانعدام التماثل من ناحية وبين التطابق وانعدم التطابق (الذى سوف نجده فى مرحلة الانتقال) من ناحية أخرى. فقد تتوافق هاتان العلاقتان فى تركيبه تميز لعدم تماثلهما. وإذا كنا قد استخدمنا اصطلاح انعدم التماثل المجازى الذى استعرناه من Balbar فذلك لعدم وجود ما هو أفضل منه. المرجع السابق Bettelheim.

(9) Le Capital L3 tIII p. 171.

(10) Le Capital L3. tIII P.P. 171-172.

(11) Fondements ... P 154.

Ed, allemande, Rouhet : K. Marx Texte zur methode und Praxis t III.

(١٢) المرجع السابق ص ١٣٨.

(١٣) المرجع السابق ص ١٣٢.

(١٤) المرجع السابق ص ١٣٢.

(١٥) المرجع السابق ص ١٣٠.

(١٦) Le Capital L.I.T.I p 85.

(١٧) وإذا أخذنا بعين الاعتبار أ) مفهوم أسلوب الإنتاج يفترض وجود جميع المستويات المجتمعية toutes les instances sociales

ب) أنه ليس لهذه المستويات فى أسلوب الإنتاج الاقطاعى ما لها من استقلالية فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى. يلعب المستوى السياسى فى أسلوب الإنتاج الاقطاعى الدور المسيطر وهنا يبرر تسمية ماركس لهذا الأسلوب بالأسلوب «الاقطاعى». وترجع هذه التسمية بالذات إلى العلاقات السياسية فى هذا الأسلوب «الاقطاعى».

انظر فى هذا الموضوع :

J. Maquet :

"une hypothèse pour l'etude des societés africains" Cahiers d'Etudes africains, 6, 1961, M.Rodinson: Islam et capitalisme, 1966, p, 66 et suiv.

غير أن ما يثير الأشكال هو «تصور ماركس لهذه العلاقات السياسية الاقطاعية. فهو يؤدى إذا ما أخذ مأخذا حرفيا، إلى استبعاد التكوينات الاجتماعية القائمة على القنانة Sérvage ، التى لا تتفق العلاقات السياسية فيها مع هذا التصور- من نطاق أسلوب الإنتاج الاقطاعى.

* الجزء الأول *

# الباب الأول

# القضايا العامة

# الفصل الأول

# عن مفهوم السياسة

## ١ - السياسة، والتاريخ - المستوى السياسى والسياسة

ولدينا الآن العناصر اللازمة لمحاولة تتبع مفهوم ماركس، وانجلز ولينين للسياسة، وعلاقة هذا المفهوم بأشكالية الدولة، ومع ذلك لا بد لنا من إبداء ملاحظتين أوليتين:

(١) سنحاول فى هذا الفصل طرح قضايا النظرية الماركسية العامة فى الدولة، وفى الصراع الطبقى السياسى. وإذا كان هذا الفصل الذى يعنى بصفة خاصة يتناول القضية العامة فى الدولة، يسبق من حيث تسلسل الشرح الفصل الخاص بالطبقات الاجتماعية، والصراع والطبقى، فهذا ليس من قبيل المصادفة. وهو لا يعنى بطبيعة الحال أنه يمكننا من ناحية التسلسل المنطقى، أن نتصدى لبحث موضوع الدولة دون الرجوع مباشرة وفى الوقت نفسه إلى موضوع الصراع الطبقى كما أنه لا يعنى أن الدولة قد نشأت تاريخيا قبل انقسام المجتمع إلى طبقات. وإنما كان ذلك لأن الطبقات الاجتماعية ذاتها، انعكاس لبعض مستويات الأبنية الاجتماعية، ومنها الدولة. وهذا ما سوف نحدده بدقة فيما بعد.

(٢) سوف نميز من الآن بين البنية الفوقية السياسية - القانونية للدولة Super-structure juridico - politique de l'Etat (le politque) وهو ما يمكننا أن نطلق عليه المستوى السياسى وبين الممارسات الطبقية السياسية، الكفاح الطبقى السياسى، وهو ما يمكننا أن نطلق عليه السياسة (la plitique).

وسيتضح هذا التمييز فى الفصل التالى الخاص بالطبقات الاجتماعية، حيث يكون فى وسعنا تبريره وتفسير العلاقة بين الأبنية من ناحية، وبين الممارسات الطبقية، بل وميدان الصراع الطبقى من ناحية أخرى.

•

ترتبط قضية المستوى السياسي، والسياسة عند ماركس، وانجلز، ولنين بقضية التاريخ. ويستند الموقف الماركسي في هذا لاخصوص إلى قضيتين أساسيتين لماركس، وانجلز، واردتين في البيان الشيوعي وهما :

(١) «إن كل صراع طبقي هو صراع سياسي»

(٢) «إن الصراع الطبقي هو محرك التاريخ»

يمكننا في قراءة أولى لهاتين القضيتين، فهم العلاقة بينهما كما يفهمها المذهب التاريخي، وهو فهم يفترض في النهاية نمطا «هيجليا» «للكلية» و «للتاريخ».. أي نمطا من الكلية بسيط ودائري، حيث تتألف الكلية من عناصر متكافئة. وهو يختلف كل الاختلاف عن نمط الوحدة الماركسي التي تتميز ببنية معقدة التركيب، يحكمها عامل مسيطر، ونمطا خطيا للتاريخ، فالتطور التاريخي متضمن منذ البداية في الفكرة أو المفهوم طالما أن العملية التاريخية هي صيرورة الفكرة في تطورها الذاتي. وفي هذه «الكلية» تُرد خصوصية العناصر المختلفة المكونة لها إلى مبدأ الوحدة البسيط. أي إلى المفهوم الذي تمثل هذه العناصر تحققه الموضوعي. والتاريخ في هذه الكلية يُرد إلى صيرورة بسيطة مبدأ تطورها هو الانتقال «الجدلي» من ماهية المفهوم إلى وجوده.

ولكن ماذا تكون النتيجة إذا ما فهمنا القضيتين الماركسيتين التي أشرنا إليهما كما يفهمها المذهب التاريخي ؟

عندئذ لن ينظر إلى ميدان السياسة باعتباره مستوى بنيوي متميز وممارسة نوعية في التكوين الاجتماعي. بل سينظر إليه باعتباره الجانب «الدينامي» «التطوري» في أي عنصر وفي أي مستوى من مستويات الأبنية أو الممارسات في هذا التكوين.

ولما كانت الماركسية عند المذهب التاريخي علما تطوريا للصيرورة بصفة عامة، وكانت السياسة عنده هي محرك التاريخ، فلا غرو أن تصبح الماركسية - في التحليل الأخير - علم السياسة، بل «وعلم الثورة» الذي يتطابق مع هذه الصيرورة الخطية

البسيطة.

ويترتب على ذلك نتائج عديدة :

(أ) التوحيد بين السياسة والتاريخ.

(ب) ما يمكننا أن نطلق عليه المبالغة فى تسييس مختلف مستويات الأبنية، والممارسات الاجتماعية، وذلك برد خصوصيتها، واستقلاليتها النسبية، وفاعليتها الخاصة إلى جانبها السياسى - التاريخى - الدينامى وحده. فالسياسة هنا هى المحور Le Centre أو القاسم المشترك البسيط الذى يجمع بين هذه الأبنية والممارسات فى وحدتها (كليتها) وتطورها. والمثال الصارخ الذى يوضح هذه النتيجة المبالغة فى تسييس المستوى النظرى الذى أدى إلى تصور مبسط بقسم العلم إلى علم برجوازى وعلم بروليتارى

(جـ) إلغاء خصوصية المستوى السياسى ذاتها. بتفتيت هذا المستوى إلى عناصر غير محددة، كما يتقوض مفهوم علاقات القوى فى التكوين الاجتماعى.

وفى ضوء هذه النتائج تصبح الدراسة النظرية للأبنية والممارسات السياسية عملا غير مجد. وهذا يفضى بنا إما إلى النزعة الإرادية، وإما إلى النزعة الاقتصادية وكلاهما موقف ايديولوجى جامد، يفتح الباب أمام مختلف النزعات التحريفية والإصلاحية والتلقائية وغيرها.

باختصار تلعب السياسة فى الماركسية كما يتصورها المذهب التاريخى الدور الذى يلعبه المفهوم عند هيجل. والأشكال الملموسة لهذه الأشكالية لا تعنينا هنا. ويكفى لتحديد هذه القضية، تقديم نصين أحدهما لجرامشى، الذى كثيرا ما شابت تحليلاته السياسية القيمة، نزعة كروتشة، ولا بريولا، التاريخية. ويلقى هذا النص الضوء على النتائج التى أشرنا إليها. يقول جرامشى:

«إن القضية الأولى التى لا بد من طرحها، وإيجاد حل لها فى بحث عن مكيافيللى، هى قضية استقلال علم السياسة. أى قضية تحديد المكان الذى يشغله، أو

ينبغى أن يشغله هذه العلم فى تصور منسق للعالم... أى فى فلسفة للممارسة».

وتتمثل إضافة كروتشة، فى هذا الصدد، إلى الدراسات المتعلقة بمكيافيللى،وبعلم السياسة، تتمثل بالتحديد، فى تصفية سلسلة من المشاكل الزائفة، التى لا وجود لها، أو التى طرحت طرحا خاطئا. وقد استند كروتشة فى هذا الخصوص إلى التمييز بين لحظات الفكر المختلفة. وإلى التأكيد على لحظة من لحظات الممارسة، أى التأكيد على تلك الروح العملية المتميزة، والمستقلة وان ارتبطت بالواقع ارتباطا دائريا اساسه دياليكتيك التمييز بين الأشياء.

أما فى فلسفة الممارسة فلا محل للتميز بين لحظات الروح المطلق، وانما يكون التمييز بين مختلف مستويات البنية الفوقية. فلابد إذن من تحديد جدلى لوضع النشاط السياسى (والعلم الذى يتناوله) باعتباره مستوى محدد من مستويات البنية الفوقية.

ويمكن القول لايضاح الأمر وتقريبه أن النشاط السياسى هو بالتحديد أولى مراحل أو مستويات تكوين البنية الفوقية حيث تكون مجرد إرادة تعمل على تأكيد ذاتها. إرادة بدائية، وغير محددة المعالم.

فعلى أى اساس يمكن القول بتوحد السياسة والتاريخ. وبالتالى توحد الحياة كلها والسياسة؟ وكيف يمكننا فى هذه الحالة أن ننظر الى نسق الأبنية الفوقية كظواهر متميزة على الساحة السياسية؟ وكيف نبرر عندئذ استخدامنا لمفهوم التمييز فى فلسفة الممارسة؟... ومفهوم «الكتلة التاريخية». أى وحدة البنية، والبنية الفوقية باعتبارها وحدة لظواهر متميزة ومتناقضة...»(١).

تطالعنا فى هذا النص نتائج المذهب التاريخى التى إشرنا إليها، وهى هنا، تؤدى إلى ما افضت إليه النزعة اليسارية النظرية المتطرفة فى العشرينات، على يد لوكاش، وكورش، وغيرهم، إلى الإسراف فى تسييس الأمور ذى طابع إرادى. وهذه النزعة اليسارية النظرية، هى الوجه الآخر للنزعة الاقتصادية، ضمن اشكالية واحدة(٢).

أما النص الثانى، الذى نستشهد به، فهو لبارسونز T. Parsons الذى يتزعم الاتجاه الوظيفى (Téndance fonctionaliste) فى السوسيولوجيا المعاصرة. وسنعود إلى تناول هذا الاتجاه، بإفاضة، باعتباره الاتجاه السائد فى تحليلات علم السياسة الحديث(٣)، والمتأثر بنزعة م. فبر M. Weber التاريخية: فلا غرو أن يؤدى هذا الاتجاه - الذى يشترك مع النزعة التاريخية الماركسية فى المبادىء - إلى نتائج مماثلة، فيما يتعلق بالمستوى السياسى، وبالسياسة. يقول بارسونز:

«... لا ينبغى عند التصدى لدراسة السياسة، أن تعتمد على مفهوم نظرى قاصر على هذه المسألة وحدها، لسبب بسيط هو أن السياسة هى محور لتكامل كل العناصر التحليلية التى يتألف منها النظام الاجتماعى»(٤).

إن الاتجاه الوظيفى - كما سيتضح لنا - هو على الصعيد الابستمولوجى، استمرار مباشر للتصور العام للمذهب التاريخى. وسوف نتبين ما يترتب على ذلك من اختزال للمستوى السياسى فى المجتمع، ليصبح مبدأ بسيطا لوحدته وتطوره، على أساس مفهومى التزامن، والتطور وهو المنظور المميز للمذهب الوظيفى.

*

علينا أن نحدد فى ضوء مفهوم الاشكالية الأصلية للماركسية، وهو مفهوم مضاد للنزعة التاريخية، المستوى السياسى فى هيكل التكوين الاجتماعى، وذلك باعتباره مستوى نوعى من ناحية، وباعتباره المستوى الذى تنعكس، وتتركز فيه تناقضات التكوين الاجتماعى من ناحية أخرى. وذلك حتى يتسنى لنا فهم المغزى المضاد للنزعة التاريخية لعبارة أن الصراع الطبقى السياسى هو محرك التاريخ.

ولنبدأ بهذه النقطة الأخيرة، التى شرحها التوسير، فبين أن المفهوم النظرى لأسلوب الإنتاج، باعتباره وحدة معقدة التركيب، خاضعة لسيطرة مستوى معين فيها، هو أساس فهم عملية تحول المجتمعات فى الماركسية، وليس ذلك النمط من التصور الكلى، والانطولوجى للتاريخ. أى أنه ليس مبدأ للتطور الذى ينسب إلى فعل فاعل.

وانطلاقا من هذا المفهوم، الذى قدمته لنا المادية التاريخية، يمكننا أن نبنى مفهوما للتاريخ، لا يمت للصيرورة الخطية البسيطة بصلة.

وكما أن لمستويات الابنية، والممارسات المختلفة - فى إطار وحدة أسلوب الإنتاج أو التكوين الاجتماعى المحدد تاريخيا - خصوصيتها، واستقلاليتها النسبية، وفاعليتها الخاصة، فان لها أيضا أزمنتها، وإيقاعاتها وتفعيلاتها المتباينة.

وتتميز مستويات التكوين الاجتماعى المختلفة، بتطورها غير المتساوى. وهو السمة الجوهرية المميزة للعلاقة بين أزمنتها المتباينة. كما تتميز هذه المستويات بتفاوتها وعدم تطابقها. وهذا هو أساس فهم التكوين الاجتماعى وتطوره. وفى هذا السياق يمكننا أن نفهم التحولات التى تطرأ على التكوين الاجتماعى، وانتقاله من مرحلة إلى أخرى على أساس مفهوم للتاريخ تتعدد فيه الأزمنة وتتباين.

ولنحاول - فى هذا الاطار - تحديد المكان الذى يحتله المستوى السياسى، **والممارسة السياسية** بالذات. ويكتسب مفهوم الممارسة هنا معنى العمل الذى يعالج موضوعا (المادة الأولية)، فيحوله إلى شىء جديد تماما (الناتج)، ويمثل انفصاما (Coupure) بالقياس إلى عناصر الموضوع الأصلية. فما هى خصوصية الممارسة السياسية فى ضوء هذه النظرة؟

إن «اللحظة الراهنة» هى - كما قال لينين - **الموضوع المميز** لهذه الممارسة. إنها **البؤرة التى تتركز فيها تناقضات** المستويات المختلفة فى تكوين اجتماعى معين، فى علاقاتها المركبة التى تحكمها حتمية معقدة تتمثل فى تفاوت هذه المستويات ونموها غير المتكافىء.

هذه اللحظة الراهنة(٥) هى إذن «ظرف معين» "une conjonctuse" .أى النقطة الاستراتيجية التى تندمج وتنصهر فيها التناقضات المختلفة التى تعكس الترابط المميز لبنية ذات مستوى مسيطر.

وموضوع الممارسة السياسية كما يظهر فى تطوير لينين للماركسية، هو الميدان الذى

تندمج وتنصهر فيه فى النهاية العلاقات بين التناقضات المختلفة المميزة لوحدة البناء الاجتماعى. ففى هذا الميدان يمكننا اكتشاف أسرار وحدة هذا البناء فى ظل وضع معين، وأن نؤثر فيها بقصد تغييرها. وهذا يعنى أن موضوع الممارسة السياسية، يرتبط بمستويات المجتمع المختلفة التى تشكل فى ترابطها وضعا معينا. فالممارسة السياسية تتناول المستويات: الاقتصادية والايديولوجية، والنظرية و «السياسية» بالمعنى الضيق.

والنتيجة الثانية التى تترتب على ذلك، بالنسبة لعلاقة السياسة بالتاريخ، هى اعتبار العمل السياسى «محركا للتاريخ» بقدر ما يتمثل ناتجه فى النهاية، فى تحويل وحدة التكوين الاجتماعى خلال مراحله، واطواره المختلفة. غير أن هذا ليس هو المعنى المقصود فى المذهب التاريخى: فالعمل السياسى هو العمل الذى يحدث تحولا فى تلك الوحدة، طالما أن موضوعه هو البؤرة التى تتركز فيها تناقضات مستوياتها المختلفة، التى لكل منها تاريخه الخاص وتطوره غير المتكافىء.

ولهذه التحليلات اهميتها فى تحديد مفهوم المستوى السياسى، وخاصة فى تحديد مفهوم الممارسة السياسية فى الاشكالية الاصلية للماركسية. ومع ذلك فلابد من استكمالها بالنسبة لنقطة معينة : فهى تقتصر على تناول موضوع العمل السياسى، ونتاج هذا العمل. وهذا الا يكفى لتحديد خصوصية المستوى السياسى. ولهذا لابد من استكمال هذه التحليلات، وتتويجها بمفهوم دقيق للبنية الفوقية السياسية(٦). لأننا لو اكتفينا بتعريف السياسة بإنها عمل له موضوع، وناتج محددين، لكان معنى هذا المجازفة بطمس خصوصيتها، واعتبار أى عمل من شأنه إحداث «تحول» فى وحدة معينة عملا سياسيا.

كما أننا نخاطر، إذا ما اهملنا البحث النظرى فى الابنية السياسية، بتفويت اللحظة الراهنة فى الظرف الراهن، أو أن نغرق فى هذه «اللحظة» التى تحدث عنها جرامشى عندما طرح بوضوح هذه القضية.

وإذا اردنا - فى كلمة - أن تتجاوز نهائيا نظرة المذهب التاريخى إلى السياسة، فلا

يكفي أن تقتصر على التحليل النظرى لموضوع العمل السياسى فلابد أيضا من تحديد مكان، ووظيفة مستوى الابنية السياسية فى التكوين الاجتماعى، والتى تعتبر **هدف** هذا العمل L'objectif .

ولندخل الآن فى صميم المشكلة: إن الهياكل السياسية، أى ما يسمى بالبنية الفوقية السياسية فى أسلوب معين للإنتاج، أو فى تكوين اجماعى محدد، هى عبارة عن سلطة الدولة النظامية.

لقد كان ماركس، وانجلز، ولينين، وجرامشى، يضعون دائما فى اعتبارهم عند التمييز بين النضال (العملى) السياسى، والكفاح الاقتصادى، **خصوصية** النضال السياسى، وتتمثل فى أن **هدفه** المتمز(٧) هو الدولة، باعتبارها مستوى نوعى، من ابنية التكوين الاجتماعى.

ونجد فى المؤلفات الماركسية الكلاسيكية، تعريفا عاما للسياسة بهذا المعنى. ونعنى على وجه التحديد ما أشرنا إليه من أن العمل السياسى يستهدف اللحظة الراهنة، ويحدث تحولات فى وحدة التكوين الاجتماعى، أو يحافظ على هذه الوحدة، طالما أنه يتخذ من ابنية الدولة السياسية مركزا للصدام، و «هدفا» استراتيجيا متميزا.

فماركس يقول:

**«إن الهدف النهائى Endzweek لحركة الطبقة العاملة هو الاستيلاء على السلطة السياسية»(٨).**

هكذا ينبغى أن نفهم قول لينين :

**«لا يكفى القول بإن الصراع الطبقى لا يصبح صراعا حقيقيا خطيرا وواسعا ما لم يشمل الميدان السياسى. فالصراع الطبقى فى الماركسية لا يصبح صراعا شاملا للأمة بأسرها لمجرد أنه يدور فى الميدان السياسى وإنما عندما يدور حول ما هو جوهرى فى هذا الميدان ويتشبث به وهو: هيكل**

سلطة الدولة»(٩).

ومؤدى هذا النص، أن استهداف سلطة الدولة هو مناط خصوصية العمل السياسي.

وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى موقف لينين عام ١٩١٧، في كتاباته المتعلقة بقضية «السلطة المزدوجة» "double Pourvoir" سلطة الدولة والسوفيتات، حيث استمر متمسكا برأيه في ارتباط هدف العمل السياسي ببنية الدولة الفوقية. فشعار «كل السلطة للسوفيتات» يرتبط في فكر لينين بنظرته إلى السوفيتات باعتبارها «دولة ثانية».. وسنرى فيما بعد الفرق بين سلطة الدولة، وجهاز الدولة. وما يعنينا هنا، هو أن نبين أن هذا الشعار لم ينبثق من واقع سيطرة البولشفيك على السوفيتات. فقد كانت عندما طرح هذا الشعار تحت سيطرة المنشفيك. وإنما جاء هذا الشعار تعبيرا عن واقع أن السوفيتات أصبحت تشكل جهاز دولة يتولى وظائف الدولة الرسمية. أي انها أصبحت **الدولة الفعلية**. ومن هنا كان الاستنتاج القائل بأنه: ينبغي دعم هذه الدولة الثانية وتعزيزها. وأن يكون هدفنا هو الاستيلاء عليها كدولة:

**«..ولا يكمن جوهر الكوميون الحقيقي حيثما يبحث عنه البرجوازيون. وإنما يكمن في خلق دولة من طراز فريد. والحاصل، أن دولة من هذا النوع، قد ولدت في روسيا: إنها السوفيتات»**(١٠).

وتحليلات لينين هذه، تابعة من موقفه النظري، من التمييز بين النضال الاقتصادي، والكفاح السياسي، والعلاقة بينهما، على النحو الذي حدده أساسا في كتابه «ما العمل؟» فهو يقول :

**«تقود الاشتراكية الديمقراطية نضال الطبقة العاملة، لا في علاقتها بجماعة أصحاب العمل فحسب، بل وفي علاقتها أيضا... بالدولة باعتبارها قوة سياسية منظمة. ولهذا لا يمكن أن يقتصر الاشتراكيون الديمقراطيون على الكفاح الاقتصادي».**

ويقول أيضا:

**«كما إن الفضح السياسي هو إعلان للحرب على الحكومة، فإن الفضح الاقتصادي، هو إعلان للحرب على أصحاب المصانع».**

## ٢ - الوظيفة العامة للدولة:

وهذه النظرية تثير بقدر ما تحل المشاكل: فلماذا يتسم العمل الذى يجعل من «اللحظة الراهنة» موضوعا له، محدثا تحولا فى الوحدة، لماذا يتسم هذا العمل بهذه **الخصوصية: أن تكون نتيجته رهن باتخاذه سلطة الدولة هدفا له؟** ليس هذا سؤلا بديهيا على الاطلاق، والدليل على ذلك: وجود الانحراف الاقتصادى - النقابى من ناحية (حيث يكون الاقتصاد هو الهدف) والاتجاه اليوتوبى - المثالى من ناحية أخرى (حيث يكون الهدف ايديولوجيا) من ناحية أخرى. واذا أردنا أن نطرح هذا السؤال على نحو آخر نقول: لماذا تميز المفهوم الأساسى للانتقال إلى الاشتراكية عند ماركس، وانجلز، ولينين، وجرامشى، عن المفهوم الاصلاحى، باقتضائه التغيير الجذرى للدولة، وتحطيم جهازها القديم؟ أى لماذا تميز هذا المفهوم بنظرية دكتاتورية البرولتاريا؟

**وباختصار لماذا كانت المشكلة الأساسية فى أى ثورة، هى مشكلة سلطة الدولة، على حد تعبير لينين الدقيق؟**

لابد للاجابة على هذا السؤال، من العودة إلى المفهوم الماركسى العلمى للبنية الفوقية للدولة. وأن نبين أنه فى البنية الاجتماعية ذات المستويات المتعددة، وغير المتطابقة، وذات التطور غير المتكافىء، **تقوم الدولة بوظيفة فريدة، إذ تشكل العامل الذى يحقق تماسك مستويات التكوين الاجتماعى.**

هذا هو بالتحديد، المقصود فى الماركسية، باعتبار الدولة عاملا من عوامل «النظام».. أى مبدأ تنظيما للتكوين الاجتماعى. وليس المقصود بالنظام السياسى هنا، النظام السياسى بالمعنى الدارج. وإنما يقصد به النظام الذى يحقق تماسك مستويات هذه

الوحدة المعقدة فى مجموعها. وباعتبار أن الدولة، هى أيضا العامل الضابط للتوازن الكلى للتكوين الاجتماعى، باعتباره نسقا (Systéme) .وهذا يفسر لنا، لماذا يغير العمل السياسى وحدة التكوين الاجتماعى، إذا ما اتخذ من الدولة هدفا له. وهكذا يصبح «محركا للتاريخ»: واستنادا إلى تحليلنا هذا، لدور الدولة، يمكننا تحديد المعنى المضاد للمذهب التاريخى، لهذه العبارة.

فالعمل السياسى، إما أن يؤدى إلى المحافظة على وحدة التكوين الاجتماعى، فى مرحلة معينة، أو فى طور معين من اطواره، فتبقى دون تغيير. لان التوازن غير المستقر فى هذه الوحدة، بين تطابق، وعدم تطابق مستوياتها المتفاوتة، التى لكل منها زمنها الخاص، هذا التوازن غير المستقر ليس بحال من معطيات الاقتصاد. فالدولة، هى التى تحافظ عليه، وتصونه (تعتبر الدولة فى هذه الحالة هدف العمل السياسى باعتبارها العامل الذى يحافظ على تماسك هذه الوحدة).

وإما أن يؤدى العمل السياسى، إلى تحويل وحدة التكوين الاجتماعى، وتغييرها، وذلك إذا ما استهدف الدولة، باعتبارها الهيكل الذى يمكن تقويض هذه الوحدة من خلاله، وذلك بقدر ما يتوقف عليه تماسكها. وبهذا المعنى، يمكن اعتبار الدولة أيضا، عاملا من عوامل خلق وحدة جديدة. أى علاقات إنتاج جديدة.

والدليل على قيام الدولة بهذه الوظيفة، هو أنها العامل الذى يحقق تماسك وحدة التكوين الاجتماعى، وهى أيضا وفى الوقت نفسه البنية التى تتركز فيها تناقضات مستوياته المختلفة. فهى إذن الميدان الذى ينعكس فيه الدليل على سيطرة مستوى معين indice de dominance ، والحتمية المعقدة، الميزان لتكوين معين، أو لأحد مراحله ، أو اطواره.

والدولة، هى أيضا، الميدان الذى يمكن أن نكتشف فيه سر وحدة ابنية التكوين لاجتماعى، وترابطها. وهذا ما سيتضح لنا، عند تحليلنا لعلاقة الابنية المختلفة بمجالات لممارسات الطبقية، وعند تحديد العلاقة الخاصة، بين **الدولة، والوضع القائم**، التى هتبر مفتاح فهم علاقة الابنية الاجتماعية بمجال الممارسات.

وقد نجد مفتاح حل مشكلة علاقة السياسة بالتاريخ، فى العلاقة بين اعتبار الدولة العامل الذى يحقق تماسك وحدة التكوين الاجتماعى، وبين اعتبارها الميدان الذى تتركز فيه تناقضات مستوياته المختلفة. وتدل هذه العلاقة على أن البنية السياسية هى مستوى نوعى فى التكوين الاجتماعى. وهى فى الوقت نفسه محور ما يطرأ عليه من تحولات. كما تشير إلى الصراع السياسى باعتباره «محركا للتاريخ» إذا ما اتخذ من الدولة هدفا له، باعتبارها الساحة التى تتركز فيها تناقضات المستويات المتباينة فى التكوين الاجتماعى، التى لكل منها زمنها الخاص.

إن طرح القضية على هذا النحو، يتيح لنا حل مشكلة كبرى فى النظرية الماركسية فى السياسة. ومع ذلك هناك نقاط لابد من ايضاحها. لقد سقط فى هاوية المفهوم «الميكافيللى» للسياسة تقليد ماركسى بأكمله، عندما أقام نظريته فى السياسة، على أساس علاقة النضال السياسى بالدولة وحدها. افلم يدن ماركس، فى مؤلفات شبابه المفهوم «السياسى المحض» للسياسة. وهو مفهوم يرد السياسة إلى علاقتها بالدولة؟ اينبغى أن يكون تغيير «المجتمع المدنى»، أى تغيير ما يسمى بعلاقات الإنتاج هدف العمل السياسى، وليس الدولة؟(١١).

إن ما يسمى بالنزعة الاقتصادية التى تجعل من العلاقات الاقتصادية الاجتماعية الهدف المميز للعمل السياسى هى الاجابة الخاطئة على هذا السؤال الذى طرح خاطئا. وينتمى المفهوم الاصلاحى للعمل السياسى إلى هذا التصور المبسط، ولكننا إذا رجعنا إلى الاشكالية الاصلية للدولة عند ماركس فى مرحلة نضجه لأمكننا أن نفهم علاقة النضال السياسى بالدولة من ناحية، والعلاقة بينهما وبين مستويات التكوين جميعها من ناحية أخرى(١٢).

لنخطو خطوات ابعد. فلا يزال تعريف السياسة بأنها العلاقة بين الممارسة السياسية، والدولة تعريفا عاما للغاية. فهو وأن كان يصدق بصفة عامة على التكوينات الاجتماعية المنقسمة إلى طبقات إلا أنه لا يمكن تحديد هذه العلاقة بداهة إلا فى إطار أسلوب إنتاج معين، وفى إطار تكوين اجتماعى محدد تاريخيا. فوظيفة الدولة

باعتبارها العامل الذى يحقق تماسك وحدة التكوين الاجتماعى تتخذ اشكالا تختلف باختلاف أسلوب الإنتاج، والتكوين الاجتماعى موضوع البحث. فإذا كان وضع الدولة داخل الوحدة هو الذى يشكل بنيتها الميدانية، ومن ثم يرسم الحدود التى تعين هذه البنية، إلا أن هذا الوضع ذاته يتوقف على الأشكال التى تتخذها وظيفة الدولة التى أشرنا إليها: أى أن تحديد طبيعة هذه الحدود (ما هى الدولة؟) وكذلك اتساعها، أو انكماشها (ما هى الابنية والمؤسسات التى تعتبر جزءا من الدولة؟) هذا الوضع يرتبط ارتباطا وثيقا بالشكل الذى تتخذه تلك الوظيفة، والذى يختلف باختلاف أسلوب الإنتاج والتكوين الاجتماعى الذى تكون بصدده. وهذه الوظيفة تصبح وظيفة نوعية فى التكوينات التى يسودها اسلوب الإنتاج الرأسمالى، الذى يتميز **بالاستقلالية النوعية** لمستوياته، والذى يتمتع ميدان الدولة فى ظله بوضع خاص. وسمة الاستقلالية هى التى تفسر خصوصية المستوى السياسى التى تحتم قيام الدولة بوظيفتها المتميزة باعتبارها العامل الذى يحقق تماسك مستويات لكل منها استقلاليته.

وتصبح وظيفة الدولة باعتبارها العامل الذى يحقق تماسك وحدة التكوين الاجتماعى، والتى تجعل من الدولة ميدانا تتركز فيه تناقضات مستوياته المختلفة تصبح هذه الوظيفة أكثر وضوحا متى لاحظنا أن التكوين الاجتماعى المحدد تاريخيا يتميز بتشابك وتداخل أساليب إنتاج متعددة، فلا ينبغى أن يغيب عنا هنا، انه حتى عندما ينجح اسلوب إنتاج معين فى بسط سيطرته مؤذنا ببداية مرحلة تكرار الإنتاج الموسع لتكوين معين، ومعلنا نهاية مرحلة الانتقال بمعناها الدقيق، انه حتى فى هذه الحالة تكون بصدد **علاقة قوى حقيقية** بين أساليب الإنتاج القائمة، أى ازاء تفاوت دائم بين مستويات هذا التكوين. وهنا يظهر الدور الحاسم للدولة، باعتبارها العامل الذى يحقق تماسك وحدة أساليب الإنتاج المختلفة، فى تشابكها وتداخلها المعقد. وهذا ما يتضح، بصفة خاصة، فى مرحلة الانتقال، التى تتسم بعدم التطابق بين الملكية والتملك الفعلى لوسائل الإنتاج وهو أما عبر عنه بحق بتلهايم بقوله:

«ولثمة نتائج هامة تترتب على هذا التفاوت، بالنسبة للترابط بين مختلف

مستويات البنية الاجتماعية. فانعدام التطابق بين هذه المستويات، يقتضى فى الواقع أن يكون للمستوى السياسى فاعلية خاصة»(١٣).

وإذا كان المقصود بالفاعلية الخاصة للدولة، هو وظيفتها العامة التى تتمثل فى تحقيق تماسك وحدة التكوين الاجتماعى، فهى موجودة فى كافة التكوينات الاجتماعية، حيث تتشابك وتتداخل أساليب الإنتاج المختلفة ولكن هذه الفاعلية، تكتسب أهمية خاصة فى التكوين الرأسمالى، حيث يطبع أسلوب الإنتاج الرأسمالى السائد فى هذا التكوين، أساليب الإنتاج الأخرى بالطابع المميز لبنيته، وعلى الاخص الاستقلالية النسبية لمستوياته، بالنظر إلى ما بينها من تفاوت(١٤).

*

وفى المؤلفات الماركسية الكلاسيكية نجد إشارات كثيرة إلى هذه القضايا.. فقد حددت النظرية الماركسية - كما هو معروف - **علاقة الدولة بالصراع الطبقى، بل وعلاقتها بالسيطرة الطبقية السياسية**. وقبل محاولة تحديد علاقة ميدان الصراع الطبقى، والصراع الطبقى السياسى على وجه التحديد، بأبنية التكوين الاجتماعى، لابد من الإشارة إلى أن علاقة الدولة بالصراع الطبقى السياسى فى النظرية الماركسية، تفترض علاقة الدولة بجميع مستويات الابنية: أى انها تفترض بالتحديد علاقة الدولة بذلك الترابط المميز لتكوين اجتماعى معين. هذا ما يستخلص من تحليلات انجلز التى حددت فى عبارات - فيها أحيانا الكثير من المفارقات - علاقة الدولة «بالمجتمع ككل».

**«ليست (الدولة) مجرد نتاج للمجتمع فى مرحلة معينة من مراحل تطوره؛ إنها اعتراف بأن هذا المجتمع يتخبط مع نفسه فى تناقضات لا حل لها، بإنقسامه إلى اضداد، لا سبيل إلى التوفيق بينها، فيقف عاجزا عن تلافيها. وحتى لا يفنى المتصارعون، أى الطبقات الاجتماعية، بعضها بعضا، ويفنى معها المجتمع، فإن الحاجة تفرض نفسها، إلى سلطة تضع نفسها، فى الظاهر، فوق المجتمع لتطمس الصراع، وتبقيه فى حدود**

«والنظام». هذه السلطة التي نشأت من المجتمع، والتي تضع نفسها، مع ذلك، فوقه، وتتزايد غربتها عنه، هذه السلطة هي الدولة»(١٥).

ولنكتفي بهذا النص منعا للتكرار. إن ما «تحدث» عنه انجلز في هذا النص، هو علاقة الدولة بالسيطرة الطبقية السياسية، وبصراع الطبقات. غير أنه أوضح من ناحية أخرى أن علاقة الدولة بالسيطرة الطبقية السياسية تعكس، بل تتركز فيها - بالمعنى الذي خلعناه على هذا التعبير - كل تناقضات المجتمع. فماذا تعني هنا كلمة المجتمع. فما لم نضع هذا الاصطلاحات في موضعها من سياق الاشكالية الأصلية للماركسية؛ فإننا نجازف بالسقوط في منظور المذهب الإنساني، الذي يربط الدولة كمؤسسة، «بمجموع» «الاحتياجات الحيوية» للمجتمع. وقد يكون لهذا الإصلاح في سياق آخر معان مختلفة. لكنه يرتبط هنا بالمفهوم الدقيق للتكوين الاجتماعي، باعتباره وحدة معقدة التركيب من مستويات متعددة.. وترتبط الدولة بتناقضات مستويات التكوين الاجتماعي على اختلافها. إنها الميدان الذي ينعكس فيه الترابط بين هذه المستويات، وتتركز فيه تناقضاتها، وهي بهذه المثابة اعتراف: «بتناقض المجتمع مع ذاته».

إن الدولة كما يقول انجلز هي «الخلاصة الرسمية» للمجتمع(١٦).

ولقد عبر ماركس في خطابه إلى روج Ruge في سبتمبر ١٨٤٣ عن هذا المفهوم للدولة - «خلاصة» التناقضات، أي باعتبارها تعبيرا عن تركزها أو إنصهارها - وذلك من منظور هيجلي. وما أشرت إلى هذا النص، إلا لأن لينين قد استشهد به في مقاله «من هم أصدقاء الشعب؟»(١٧). ولابد أن نلفت النظر إلى الاهتمام الذي أولاه لينين لمفهوم الدولة كتعبير مكثف عن التناقضات. يقول ماركس الذي يستشهد به لينين):

«الدولة هي خلاصة المعارك العملية التي خاضتها البشرية. فالدولة السياسية تعبر إذن (من الناحية السياسية) وفي حدود ما يسمح به شكلها، عن كل المعارك، والاحتياجات والمصالح الاجتماعية». ويقول لينين، في موضع آخر، وفي إيجاز، أن السياسة (وهي تشمل هنا الدولة والصراع الطبقي السياسي) هي «التعبير المكثف عن الاقتصاد»(١٨).

وبهذا المعنى تبدو الدولة فى نظر لينين مفتاحا لفهم أسرار وحدة الابنية الاجتماعية. ومنبعا لمعرفتنا لهذه الوحدة.

«فالمجال الوحيد الذى يمكننا أن نحصل فيه على هذه المعرفة هو مجال العلاقة بين كافة طبقات وفئات السكان، وبين الدولة والحكومة أى مجال العلاقة التى تربط ما بين جميع الطبقات»[١٩].

وهذا هو ما سبق أن عبر عنه انجلز بقوله إن الدولة هى «الممثل الرسمى» للمجتمع. والمقصود بكلمة ممثل هنا، أن الدولة هى الميدان الذى يكشف عن أسرار وحدة التكوين الاجتماعى. والدولة بهذا المعنى هى دائما المسرح الذى يشهد **الوضع الذى** تنفصم فيه هذه الوحدة، ونعنى به ذلك الوضع الذى تتسم فيه ابنية الدولة بالازدواج فى السلطة، والذى يعد كما أشار لينين أحد العناصر الجوهرية فى **الوضع الثورى**.

وتنبع علاقة الدولة بالترابط المميز لتكون اجتماعى معين، من وظيفتها «النظامية» فى ذلك التكوين. وهى بطبيعة الحال وظيفة ذات طابع سياسى - فى ميدان المنازعات الطبقية السياسية - وهى أيضا وظيفة ذات طابع شامل. وظيفة تنظيمية بالمعنى الواسع باعتبارها العامل الذى يضمن تماسك الوحدة. وتمنع الدولة الانفجار الطبقى السياسى بقدر ما يعكس هذا الصراع وحدة التكوين الاجتماعى، هذه العلاقة ليست علاقة بين المظهر والجوهر، فالدولة تمنع الطبقات من أن يفنى بعضها بعضا. وتحول بهذا دون فناء «المجتمع». بمعنى انها تحول دون انفجار التكوين الاجتماعى.

وإ ذا كان صحيحا أن المارسيكيين لم يقدموا صياغة نظرية لهذا المفهوم للدولة. إلا أننا نجد مع ذلك إشارات كثيرة فى مؤلفاتهم بهذا الخصوص. وهكذا حدد انجلز بدقة هذه الوظيفة «النظامية» للدولة باعتبارها: «تنظيما أنشأه المجتمع البرجوازى لنفسه للمحافظة على شروط الإنتاج الخارجية»[٢٠] ولا ينبغى أن نركز هنا على تعبير «الخارجية» وهو تعبير قد يوحى بمفهوم ميكانيكى للعلاقة بين «الأساس» و «البنية الفوقية»، بل ينبغى أن نوجه النظر إلى أهمية صياغة مفهوم الدولة، كتنظيم للمحافظة على شروط الإنتاج، ومن ثم المحافظة على شروط وجود، وعمل وحدة اسلوب الإنتاج،

والتكوين الاجتماعى.

كما نجد عبارة مدهشة لبوخارين - ذلك المنظر الماركسى الذى يثير الاعجاب - فى كتابه نظرية المادية التاريخية، تتضمن صياغة لمفهوم التكوين الاجتماعى، باعتباره «نسقا قائما على توازن غير مستقر، تلعب فيه الدولة دور «الضابط» (Régulateur) «لهذا التوازن».(٢١) وهذا المفهوم هو أساس فكرة التنظيم، التى تعبر عن وظيفة الدولة، كما تصورها جرامشى.

٣ - الصور المختلفة لوظيفة الدولة

ولهذه الوظيفة النظامية، أو التنظيمية للدولة، صور متباينة، ترتبط كل منها بالميدان الذى تمارس فيه. وهى:

الوظيفة الاقتصادية - التكنيكية، فى الميدان الاقتصادى. والوظيفة السياسية، بمعناها الدقيق، فى ساحة الصراع الطبقى السياسى. والوظيفة الايديولوجية، على الصعيد الايديولوجى. غير أن وظيفة الدولة السياسية - المتعلقة بالصراع الطبقى السياسى - هى التى تحكم فى نهاية المطاف الوظيفتين الاقتصادية - التكنيكية، والايديولوجية، باعتبارهما صورتين لدور الدولة الشامل role Globale فى تحقيق تماسك وحدة التكوين: **هذا الدور الشامل هو دور سياسى**. وترتبط الدولة «بالمجتمع المنقسم إلى طبقات»، وبالسيطرة الطبقية السياسية، طالما أن لها هذه المكانة، وهذا الدور فى كل الابنية الاجتماعية. تلك الابنية التى تنعكس وحدتها فى انقسام التكوين الاجتماعى إلى طبقات، وفى السيطرة الطبقية السياسية. وبعبارة ادق ليس للدولة وظيفة اقتصادية - تكنيكية، وأخرى ايديولوجية، وثالثة «سياسية»: بل لها بحكم وضعها فى التكوين الاجتماعى، **وظيفة واحدة شاملة هى تحقيق تماسك هذا** التكوين، وان تعددت صورها التى تخضع، فى النهاية، للوظيفة السياسية بالتحديد.

وفى هذا المعنى يقول انجلز:

**«كل ما يعنينا هنا، هو أن نقرر أن الوظيفة**

**الاجتماعية، هى دائما أساس السيطرة السياسية. وان السيطرة السياسية لا تبقى طويلا ما لم تؤد هذه الوظيفة الاجتماعية المنوطة بها»(٢٢).**

كما طور الماركسيون الكلاسيكيون، هذه الاطروحة فى نصوص عديدة. فتحدثوا عن ذلك الوضع الفريد، الذى لا ترتبط فيه الدولة ارتباطا مباشرا بالصراع الطبقى السياسى. غير أننا نجد من المنظرين من فسر هذه الاطروحة، كما لو كانت هناك علاقة بين الدولة و«المجتمع»، مستقلة عن الصراع الطبقى. ونعنى بهذا التفسير، تلك الاطروحة القديمة، والاثيرة عند الاشتراكية الديمقراطية، وتتمثل فى فكر هـ. كينو H. Cunow. و ك. رنر K. Renner وهى تفرق بين «وظائف الدولة الاجتماعية»، ووظيفتها السياسية، التى ترتبط وحدها بالصراع، والقهر الطبقى، كما نجد هذه الاطروحة، فى معظم تحليلات التيار الاشتراكى الديمقراطى المعاصر «لدولة الرفاهية» Welfare State وتظهر أيضا فى بعض التحليلات، التى تتناول الدولة الاستبدادية l' Etate déspotique فى أسلوب الإنتاج الاسيوى، وهى تحليلات تفسر وجود هذه الدولة، بما تقوم به من وظائف اقتصادية - تكنيكية - مائية، وغيرها، فى اسلوب إنتاج خال من الطبقات بالمفهوم الماركسى.

فلنتأمل عن كثب، قضية الوظائف المختلفة للدولة: وليس فى نيتنا أن نتناول هنا هذه القضية بالبحث المنظم. فيكفى مجرد بيان علاقة هذه الوظائف بوظيفة الدولة السياسية، لالقاء الضوء على القضية التى نحن بصددها.

لقد جاء وصف الماركسين الكلاسيكيين لهذا الدور الشامل للدولة - احيانا - فى عبارات تتسم بالطابع التطورى - التاريخى historico - génetique فهى فى تناولها لعلاقة الدولة بمستويات التكوين الاجتماعى المختلفة، تنظر إلى هذه المستويات باعتبارها العوامل المولدة. أى العوامل المسئولة عن ميلاد الدولة تاريخيا وكذلك الحال بالنسبة للطبقات الاجتماعية. ومن الواضح أن قضية ميلاد الدولة تاريخيا، هى قضية أخرى.

ان ما لدينا، هو اجابات مجملة، لماركس وانجلز. وعلينا عند تناولها، أن نضع فى اعتبارنا أنها محدودة بحدود المعلومات التاريخية المتوفرة لديهما(٢٣). ومع ذلك سنستبقى هذه التحليلات، طالما انها تلقى الضوء على وظائف الدولة، التى ترتبط ارتباطا وثيقا بموقعها داخل الوحدة المعقدة للتكوين المنقسم إلى طبقات. وتتصل وظيفة الدولة فى المقام الأول بالميدان الاقتصادى. وبالتحديد بعملية العمل وانتاجيته وتجدر الإشارة هنا، إلى تحليلات ماركس للدولة الاستبدادية فى اسلوب الإنتاج الاسيوى - والحاجة إلى سلطة مركزية لتنفيذ الانشاءات المائية اللازمة لزيادة انتاجية العمل. وفى هذا السياق يقول انجلز، عن علاقة الطبقة الحاكمة بالتقسيم الاجتماعى للعمل :

**والمسألة واضحة: فطالما بقى العمل البشرى ضئيل الإنتاجية، لا يكاد يحقق فائضا يذكر، زيادة عن وسائل الإنتاج الضرورية، فان نمو القوى الإنتاجية، واتساع التجارة، وتطور الدولة والقانون ونشأة الفن والعلم، كل ذلك يصبح مستحيلا، بدون تقسيم عميق للعمل، يستند إلى تقسيم كبير للعمل، بين الجماهير المكرسة للعمل اليدوى البسيط، والقلة المميزة التى تتفرغ لادارة العمل، والتجارة، وشئون الدولة فى البداية، ثم تتفرغ للعلم والفن فيما بعد»(٢٤).**

ولابد هنا من الإشارة إلى علاقة الدولة - من خلال الطبقة الحاكمة - بالتوجيه العام لعملية العمل، ولاسيما فى ميدان انتاجية العمل. وهى مشكلة نجدها أيضا عند تناول تقسيم العمل فى التكوينات الرأسمالية، حيث تقوم الدولة بدور مزدوج مماثل لدور الرأسمالى: دور الاستغلال، ودور تنظيم عملية العمل، والإشراف عليها. ولقد علق لينين - كما نعرف - أهمية كبيرة على وظيفة الدولة الاقتصادية - التكنيكية، وتتضمن وظيفتها المحاسبية، وذلك فى كتاباته فى الفترة - ١٩١٧ - ١٩٢٠.

ووظيفة الدولة كمنظم لعملية العمل، ليست إلا مظهرا من مظاهر وظيفتها فى الميدان الاقتصادى. ويمكن أن نذكر هنا، وظيفة النظام القانونى، أى مجموعة القواعد القانونية المنظمة للمبادلات الرأسمالية، التى تعتبر الإطار الحقيقى لاتساق المعاملات.

وتتمثل وظيفة الدولة فى الميدان الايديولوجى، فى دورها فى التربية والتعليم.. الخ. أما وظيفتها السياسية بالمعنى الصحيح، أى فى ساحة الصراع الطبقى السياسى، فهى المحافظة على النظام السياسى وسط هذا الصراع.

تقودنا هذه الملاحظات إلى النتيجتين الآتيتين:

(١) انه يمكن التمييز بين الصور المختلفة لدور الدولة الشامل، باعتبارها عاملا من عوامل تحقيق تماسك التكوين الاجتماعى، ترتبط كل منها بمستوى من مستوياته المختلفة. فيمكننا أن نميز بين وظائف الدولة الاقتصادية، والايديولوجية، والسياسية بالمعنى الضيق (أى دورها فى الصراع الطبقى السياسى).

(٢) ولا يمكننا أن نفهم - من الناحية النظرية - هذه الوظائف الخاصة، المتنوعة - حتى ما كان منها لا يتصل اتصالا مباشرا بالميدان السياسى - بالمعنى الضيق - أى بميدان الصراع الطبقى السياسى - إلا فى ارتباطها بالدور السياسى الشامل للدولة، أى أنه لا يمكن فهم هذه الوظائف إلا فى إطار هذا الدور.. وهو دور ذو طبيعة سياسية، بمعنى أنه هو الذى يحقق وحدة التكوين، حيث تعتبر السيطرة السياسية الطبقية التعبير المركز عن تناقضات مستوياته المختلفة. ولا يمكننا تحديد الطابع السياسى لوظيفة الدولة الاقتصادية - التكنيكية، أو وظيفتها القضائية، بردها مباشرة إلى وظيفتها السياسية، بمعناها الضيق، أى وظيفتها المتعلقة بالصراع الطبقى السياسى. وإنما تعتبر هذه الوظائف وظائف سياسية، بقدر ما يكون هدفها الأول، المحافظة على وحدة التكوين الاجتماعى. وهى وحدة قائمة فى النهاية على السيطرة السياسية. الطبقية.

ويمكن القول، ضمن هذا السياق المحدد، بإن وظائف الدولة الاقتصادية، والايديولوجية. **محكومة فى نهاية المطاف**، بوظيفتها السياسية **بمعناها الضيق**، أى بدورها فى الصراع الطبقى السياسى : وعلى سبيل المثال تتفق وظائف الدولة الاقتصادية، أو الايديولوجية مع المصالح السياسية للطبقة الحاكمة، وتعتبر وظائف سياسية، ليس فقط عندما تكون العلاقة بين تنظيم العمل، والتعليم من ناحية،

والسيطرة السياسية الطبقية من ناحية أخرى، مباشرة وواضحة. بل تعتبر كذلك أيضا عندما تستهدف هذه الوظائف، في هذه الحالة، المحافظة على وحدة التكوين الذى تعتبر فيه تلك الطبقة، الطبقة المسيطرة سياسيا. وبعبارة أدق، فإنه بقدر ما يكون الهدف الأساسى لتلك الوظائف، هو المحافظة على هذه الوحدة، بقدر ما تكون مطابقة للمصالح السياسية للطبقة المسيطرة سياسيا. وهذا هو بالدقة، معنى القرة التى أوردناها لانجلز حيث «الوظيفة الاجتماعية» دائما تعتبر أساس «الوظيفة السياسية».

إن تطبيق هذا المفهوم للحتمية المعقدة، على وظائف الدولة يشير إذ إلى أمرين :

**الأول** : أن وظائف الدولة المختلفة هى وظائف سياسية إذا ما نظرنا إليها من زاوية الدور الشامل للدولة باعتبارها عامل تحقيق تماسك التكوين المنقسم إلى طبقات.
**والثانى** : إن هذه الوظائف تتفق أيضا مع المصالح السياسية للطبقة الحاكمة.

وانتقال مؤشر السيطرة من بنية إلى أخرى فى التكوين الاجتماعى - ومنها الدولة، حيق تتكثف التناقضات، يعكس **كقاعدة عامة، الترابط الملموس بين وظائف الدولة المختلفة**، ضمن وظيفتها السياسية الشاملة، ويعتبر مفتاحا لفهم هذا الترابط.

وهذا هو نموذج للتحليل، الذى وضع لنا لينين مباد ىء، فى كتاباته عام ١٩١٧ عن جهاز الدولة : حيث ميز بين وظيفة الدولة السياسية بمعناها الضيق، وبين وظيفتها «الفنية» فى الإدارة، وتدخل فيها وظيفة المحاسبة، مثبتا خضوع هذه الوظيفة الاقتصادية - التكنيكية، للوظيفة السياسية بمعناها الضيق (٢٥) الأمر الذى يرجع إلى الترابط النوعى بين مختلف مستويات التكوين الاجتماعى الروسى.

غير إن الفهم الصحيح لترابط تكوين اجتماعى معين، من خلال فهم الترابط بين وظائف الدولة فى هذا التكوين، يفترض مبدأ للفهم : يتمثل فى دور الدولة، باعتبارها عامل تحقيق تماسك وحدة التكوين.

وعلى ذلك فإن غلبة الوظيفة الاقتصادية على غيرها من وظائف الدولة، ضمن دورها الشامل، إنما تدل - كقاعدة عامة - على أن السياسة هى المستوى المسيطر فى هذا التكوين. وليس المقصود بالسياسة هنا، المعنى الضيق، أى دور الدولة المباشر فى الصراع الطبقى السياسى بمعناه الدقيق. وإنما المقصود، هو المعنى الذى سبقت الإشارة إليه.

إن غلبة وظيفة الدولة الاقتصادية، على وظائفها الأخرى، مرده فى هذه الحالة إلى الدور المسيطر للدولة. حيث يقتضى دورها كعامل تحقيق التماسك، التدخل النوعى فى المستوى الذى يلعب الدور الحاسم فى هذا التكوين الاجتماعى، أى التدخل فى المستوى الاقتصادى. كما هو الحال مثلا فى الدولة الاستبدادية فى أسلوب الإنتاج الأسيوى، حيث تنعكس سيطرة المستوى السياسى بوضوح فى غلبة وظيفة الدولة الاقتصادية.. وهذا واضح أيضا، فى التكوينات الرأسمالية، فى حالة رأسمالية الدولة الاحتكارية وفى الدولة الرأسمالية فى صورتها «التدخلية». أما فى الصورة العكسية للدولة الرأسمالية أى «الدولة الليبرالية»، دولة الرأسمالية الخاصة، فإننا نجد أن الدور المسيطر للمستوى الاقتصادى، ينعكس فى غلبة وظيفة الدولة السياسية، بمعناها الدقيق - «الدولة الحارس» كما ينعكس فى عدم التدخل النوعى من جانب الدولة فى الاقتصاد. وهذا لا يعنى بحال، القول بأنه ليس للدولة فى هذه الحالة وظيفة اقتصادية، وإنما يعنى ببساطة، أنها ليست الوظيفة الغالبة، وهذا ما أوضحه ماركس فى رأس المال عند الحديث عن تشريع المصانع.

وسيتضح لنا فيما بعد، خطأ ما ذهب إليه البعض أحيانا، من أن الدولة فى شكلها الليبرالى، لم تؤد وظائف اقتصادية هامة.

إن ما يجيز لنا فى الحقيقة اعتبار وظائف الدولة الليبرالية وظائف تتسم بعدم التدخل النوعى فى الاقتصاد، هو عدم غلبة الوظيفة الاقتصادية فى الدولة الليبرالية على غيرها من الوظائف، إذا ما قورنت بأشكال الدولة الأخرى، لا سيما ذلك الشكل الذى يتفق مع رأسمالية الدولة الاحتكارية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى - وهو أمر

مرتبط بما ذكرناه - عدم غلبة وظيفة الدولة باعتبارها عامل تحقيق التماسك بين مستويات التكوين الاجتماعي للرأسمالية الخاصة.

ولا بد هنا من إبداء ملاحظتين إضافيتين :

**الملاحظة الأولى** : إنه لا يجوز أن نرد دور الدولة، باعتبارها عنصر تماسك إلى «تدخلها» ، بالمعنى الحرفي للكلمة. في المستويات الأخرى، لا سيما في المستوى الاقتصادي. فعدم تدخل الدولة في حالة الرأسمالية الخاصة، مثلا، لا يعني إطلاقا عدم قيامها بوظيفتها في تحقيق التماسك، وتتجلى في هذه الحالة في عدم التدخل النوعي في المستوى الاقتصادي. ويكفي أن نذكر هنا، على سبيل المثال، النظام القانوني، الذي يعد - كما أوضح ماركس وانجلز - شرطا لسير الاقتصاد، سواء من حيث تحديده لعلاقات الإنتاج كعلاقات ملكية شكلية، أو من حيث اعتباره إطارا منظما للمبادلات، ومنها شراء وبيع قوة العمل.

**والملاحظة الثانية** : علينا أن ندرك تماما، إن قيام الدولة بوظيفتها الشاملة، باعتبارها العامل المحقق لتماسك الوحدة، لا يعني بحال، إنها تلعب دائما الدور الحاكم في التكوين الاجتماعي. كما لا تعني سيطرة المستوى الاقتصادي، أن تكف الدولة عن أداء وظيفتها في تحقيق ذلك التماسك.

***

**هوامش**

(١) نقلنا هذا النص من :

Les Oeuvres choisis Ed. sociales p 197 et suiv.

وعن التطابق بين «العلم» و «فلسفة الممارسة والسياسة». عند جرامشي انظر :

Il Materialisimo storico e la filosofia di, B. Croce, Eunaudi, p. 117 et suiv.

Note zul Machiavellis. pulla et sulla politicae sullo Politica moderno, Einauedi p 79 et suiv, p 142 et suiv.

(٢) راجع تحليلات ألتوسير Althusser في Lire le Capital, 1965 t II

(٣) The Social system Glencoe 1951, p 120 et suiv.

(٤) وهذا الاتجاه ينتمى رأسا إلى المذهب التاريخى l'historicisme ، بل ويطرح نفسه - معتمدا على أهميته - «كبديل» للماركسية. وهذا ما أشار إليه و. رانسمان W. Runciman فى = كتابه الممتاز.

Social seience and political theory. 1965. p. 109.

بقوله : «إذا استثنينا الماركسية، فليس فى ساحة علم السياسة غير اتجاه جاد واحد، يمكن ترشيحه لتقديم نظرية عامة فى المجتمع. ونعنى، الاتجاه الوظيفى Fonctionalisme الذى يعلن انصاره انه يتضمن مجموعة من القضايا العامة، التى تصلح كبديل افضل من الماركسية فى تفسير السلوك السياسى..».

بل ويقول فى صص ٢٢:

«وتبقى حقيقة أن المذهب الوظيفى، أيا كانت صورته، هو البديل الشائع للماركسية، كأساس لنظرية عامة فى علم السياسة».

(٥) "La Dialectique meterialiste" en Pour Marx ولا بد من الإشارة مع ذلك إلى أن مفهوم الممارسة لا يزال فى ظل حالة البحث الراهنة مجرد مفهوم عملى (فنى).

(٦) ونعنى بها ما يسمى بالبنية الفوقية السياسية - القانونية للدولة.

la Superstructure koridico - p olitique de liEtat

ولا بد هنا من الإشارة إلى أن هذا الاصطلاح يشتمل بصورة عامة على حقيقتين متميزتين، على مستويين مستقلين نسبيا هما : الأبنية القانونية أى القانون والأبنية السياسية - أى الدولة. ويستمد هذا الاصطلاح مشروعية من تحديد المؤلفات الماركسية الكلاسيكيّة للعلاقة الوثيقة التى تربط بين هذين المستويين ومع ذلك فلا ينبغى أن ننسى عند استخدامنا لهذا الاصطلاح أنه يضم مستويين متميزين ويتوقف المركب الملموس الذى يجمع بينهما على أسلوب الإنتاج، وعلى التكوين الاجتماعى موضع البحث.

(٧) إننا نوافق تماما على تعريف م. فيريه : M. Verret للسياسة إذ يقول «إن الممارسة السياسية، هى ممارسة قيادة الصراع الطبقى داخل الدولة، ومن أجل الاستيلاء عليها Theorie et Politique (Ed. Sociales) وستتناول حالا، قضية العلاقة بين السياسة، والدولة كما تطرحها الانثروبولوجيا السياسية المعاصرة.

(٨) خطاب إلى بولت Bolte فى ٢٩ نوفمبر ١٨٧١.

(٩) Lenin : Ouvres complétes ed. sociales t. 19.

(١٠) Théses d' Avril "Lettre sur la tactique".

(١١) مثال ذلك ماكس أدلر : Max Adler Die Staatsauffassung, des Marxismus, Darmstadt 1964 p 49 et suiv.

ومما يؤسف له أن يظل عمل م. ادلر غير معروف إلا للقلة. فهو بلا جدال من ألمع العقول وأقواها حجة فى الفكر الماركسى.

(١٢) سنغفل هنا مؤقتا القضايا المتصلة بعلاقة الدولة كهدف للممارسة السياسية بـ «اللحظة الراهنة» باعتبارها موضوع هذه الممارسة.

(١٣) Bettelheim : Problematique de la periode de transition" en études socialistes No 3 p 147.

(١٤) ونود أن نشير، قبل أن نتناول النصوص الماركسية الكلاسيكية المتعلقة بهذه القضية، إلى أن بعض المؤلفات الهامة فى علم السياسة المعاصر، قد بدأت تسلط الضوء على دور المستوى السياسى، باعتباره من العوامل التى تحافظ على وحدة التكوين الاجتماعى وهذا فى محاولة «تعريف» السياسة (المستوى السياسى)، وكرد فعل مضاد - إذا صح التعبير - لماكس فيبر، الذى كان يعرف الدولة بأنها مجرد احتكار للقوة المشروعة».

فأبتر Apter مثلا، يعرف المستوى السياسى بأنه «تلك البنية التى تتحمل مسئوليات محددة فى المحافظة على النسق الذى هى جزء منه» :

(A. Comparative Method for the study of politics" ed. ed. par Eulau p. 82 et suiv.).

وأكد الموند Almond على أنه لما كان المستوى السياسى فى نسق معين، هو الذى يلعب الدور الحاسم فى المحافظة على حدود بنية الميدانية، فإن هذه الحدود هى التى تشكل هذه الأبنية.

Almond et coleman : The politics of Developing areas 1960 p. 12 et suiv.

Anthrapolagie politique, Balandier 1967, p. 43.

وهذا هو أيضا موقف الكثير من الباحثين الذين يتبعون فى تحليلاتهم النموذج السبرناطيقى، مثل إيستون Easton.

(١٥) origine de la famille.. éd. sociales p. 156 et suiv.

(١٦) Anti-Duhring ed. soc, p. 157 et suiv.

(١٧) Oeuveres t. I. p. 178

(١٨) A nouveau les suyndicats : la situation actuelle.

(١٩) les érreurs de Trotsky et de Boukharine. Que faire ?

(٢٠) Anti Duhring pp. 318, 319.

(٢١) Théories des Historischen Materialismus, Hamburg. 1922 t II p 162 et suiv.

(٢٢) anti - Duhring p. 212.

(٢٣) لعله من المفيد، أن نشير هنا إلى بعض المشاكلات التى تثيرها الانثروبولوجيا السياسية، وهى علم حديث النشأة. فلقد شكك بعض المؤلفين، ومنهم ابتر Aptor وايستون Easton ونادل Nadl و ج. بلانديه G. Balandier

(Anthropologie Politique 1967) و ج. بويون J. Pouillon وغيرهم، فيما أثبتته الماركسية من ارتباط ميدان السياسة بالدولة، وذلك بالتشكيك فى التميز الأساسى بين «المجتمعات المفتتة» "Societés ségmentaires" أى بين المجتمعات التى لا تعرف الدولة و «المجتمعات التى تعرفها» "Societés à Etat" ، بالتأكيد على إمكان وجود السياسية، بصرف النظر عن

وجود الدولة بالمعنى الضيق، ومع ذلك ينبغى أن تكون التعريفات واضحة. إن نقاد هؤلاء الكتاب يعتبرون محقين لو سلمنا مثلهم، بالمفهوم القانونى الضيق للدولة الذى ساد طويلا. وتقر غالبية الكتاب تعريفا للسياسة مماثل للتعريف الذى سبق أن عرضناه وإن كانوا قد أشاروا بوضوح إلى أن السياسة يمكن أن توجد بصرف النظر عن وجود الدولة، مع إبقائهم على التعريف القانونى - الشكلى للدولة (منهم على سبيل المثال من يسلمون بتعريف فبر للدولة بإنها «احتكار للقوة المشروعة» أو بمعيار «المركزية» "céntralisme" غير أن هذه المشكلة سرعان ما تهدد، متى لاحظنا ارتباط السياسة (المستوى السياسى) عند من جاءوا بعد ماركس والجلز، بنشأة جهاز للحكم له استقلاليته، وهو جهاز يرتبط بجماعة متخصصة، ومميزة تحتكر إدارة الدولة. وعلى ذلك يمكن القول إن (أ) التفرقة الجذرية بين «المجتمعات المفتتة» «والمجتمعات التى تعرف الدولة» والتى تستند إلى مفهوم قانونى للدولة، قد أضحت تفرقة بالية. (ب) أن السياسة «كميدان» متميز، ترتبط بالحد الأدنى لنشأة بعض أشكال الدولة، حتى وإن كانت جنينيه (الجلز) مثال ذلك الدويلات المفتتة» "Estats Ségmentaires" (جـ) إن المستوى السياسى والدولة يرتبطان بنشأة الطبقات الاجتماعية - وهذا هو مثار الصعوبة - إذ تتخذ العملية التاريخية أشكالا بالغة التعقيد فلا تكفى تحليلات ماركس لأسلوب الإنتاج الآسيوى لحصرها. ولا بد من إعادة النظر فى التفرقة التقليدية فى الماركسية بين «روابط القرابة» "liens de parenté" و «العلاقات الطبقية» والتى تختلط بالتفرقة بين «المجتمع المفتت» و «المجتمع الذى يعرف الدولة»

راجع : R. Bastide :
formes élementaires de la stratification sociale 1965.

(٢٤) Anti - Duhring 213.

(٢٥) انظر بصفة خاصة : Une des questions fondamentales de la Revolution en OEuvres, t 25 p. 298.

ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن لينين قد ميز بين مراحل الانتقال ومنعطفاته التى تتسم بالتبدل فى غلبة الوظائف الاقتصادية والسياسية للدولة.

# الفصل الثانى
# السياسة والطبقات الاجتماعية

لدينا الآن العناصر اللازمة لتحليل المفهوم الماركسى للطبقة، وإنعكاساته فى ميدان السياسة. وسوف نأخذ فى اعتبارنا هنا، مؤلفات ماركس، وانجلز، ولينين، السياسية، بصفة خاصة. وترجع الإشارة بصدد هذه القضية، إلى هذه المؤلفات بالذات، إلى مبدأ فى الفهم، خاص بتحديد مكانتها، وقيمتها النظرية، وإلى رأينا الخاص فى مفهوم الطبقة الاجتماعية.

ولا بد هنا، من التذكير بما سبق أن قلناه، عن أسلوب الإنتاج الرأسمالى، فى صورته النقية، حيث ميزنا بينه وبين التكوين الاجتماعى الرأسمالى، الذى يتألف من مستويات مختلفة، اقتصادية وسياسية، وايديولوجية، ذلك الأسلوب الذى يتميز فى رأى ماركس، باستقلالية نوعية لمستوياته، وبالدور المسيطر أو الحاكم للمستوى الاقتصادى. ولهذا المفهوم، نتائجه النظرية الهامة. وتقبل هذه المستويات المختلفة المعالجة العلمية الخاصة، باعتبارها موضوعات للبحث النظرى. وهذه النتائج واضحة، فيما يتعلق بالوضع النظرى لرأس المال.

ويتضمن **رأس المال** معالجة نظرية لأسلوب الإنتاج الرأسمالي. ولكن نظريا لما يتميز به هذا الأسلوب من استقلال ذاتي لمستوياته، ولما للمستوى الاقتصادي فيه من دور مسيطر، فقد كان **الاقتصاد كمستوى ميداني في هذا الأسلوب، محور هذه المعالجة.** وليس معنى هذا غياب المستويات الأخرى، فهي ماثلة في **رأس المال كإنعكاس،** إذا صح التعبير، فقد تناول هذه المستويات، من زاوية انعكاساتها في الميدان الاقتصادي. وهذا عامل له بدوره أهميته بالنسبة لمشكلة الطبقات الاجتماعية :

وإذا كنا نجد في **رأس المال** عناصر لا غنى عنها لبناء مفهوم الطبقة. فلا ينبغي أن ننسى، أن محور هذه المشكلة ذاتها، كان التحديد الاقتصادي للطبقات الاجتماعية. ولا ينبغي أن نخلص من هذا إلى القول بأن التحديد الاقتصادي، كاف لبناء المفهوم الماركسي للطبقة الاجتماعية. كما لا تعني المعالجة الخاصة للمستوى اقتصادي في **رأس المال،** التقليل من أهمية المستويات الأخرى، عند التحليل العلمي لهذا الأسلوب.

ومن هنا كانت الأهمية التي تكتسبها مؤلفات ماركس، وانجلز السياسية. وثمة ملاحظة، عن مكانتها النظرية، هي أن موضوع معظمها، هو دراسة التكوينات الرأسمالية المحددة تاريخيا، وبالذات دراسة الوضع السياسي فيها. وترتبط أشكالية الطبقات الاجتماعية بوجودها في هذه التكوينات. ومع ذلك، فهذه النصوص تتضمن في مجموعها تطبيقا لموقف نظري من مشكلة الطبقات الاجتماعية في أسلوب معين للإنتاج، هو في حالتنا أسلوب الإنتاج الرأسمالي، وذلك من خلال إبرازها لأهمية دور التحديد السياسي، والايديولوجي، في بناء مفهوم الطبقة. وهذا واضح كل الوضوح في مؤلفات لينين السياسية.

ويهمنا أن نذكر تواريخ هذه النصوص. ومع التسليم بوجود انقطاع في مؤلفات ماركس، فلن نتناول من هذه النصوص إلا ما يقع منها في الفترة الممتدة من **«بؤس الفلسفة».** - وهو نص يرجع إلى عام ١٨٤٧ - حتى **«الحرب الأهلية في فرنسا».**

ولا شك أن طرح مشكلة الطبقات الاجتماعية في تلك النصوص، لم يكن قد استقر

بعد حال، بينما أخذت أشكالية ماركس الأصلية تتدعم شيئا فشيئا. وثمة قضية يمكننا مع ذلك أن نتبين استمرارها عبر تلك النصوص، هى قضية أهمية التحديد السياسى، والايديولوجى فى بناء مفهوم الطبقة. ولا غرابة أيضا، فى أن تؤدى هذه النصوص، التى لم تكن واضحة أحيانا ، إلى كثير من التفسيرات الخاطئة.

فلنتناول إذن، مشكلة الطبقات فى مؤلفات ماركس السياسية، ولنحاول فهم علاقتها بمشكلة الطبقات فى رأس المال.

## ١ - مشكلة الوضع النظرى للطبقات الاجتماعية

ولتكن نقطة البداية، بعض نصوص ماركس الخاصة بالتمييز بين النضال الاقتصادى، والنضال السياسى؛ بين «المصالح الاقتصادية» الطبقية، و «المصالح السياسية» الطبقية. فإننا نجد أولا، أن ماركس قد ميز فى تحليلاته لهذا الجانب من علاقة الاقتصاد بالسياسة، بين ثلاثة مستويات، أو ثلاث لحظات. المستوى الأول، والثانى منها، يرتبطان «بالنضال الاقتصادى»، و «بالمصالح الاقتصادية» وفى المستوى الأول : حيث نكون بصدد صراع اقتصادى بين الرأسمالى والعامل، أى باختصار بين «أفراد هم عناصر الإنتاج». وهو صراع لا تظهر فيه - حسب هذه النصوص - العلاقات الطبقية -

فماركس يقول فى البيان الشيوعى :

«تمر البروليتاريا فى تطورها بمراحل مختلفة : فبمجرد وجودها يبدأ صراعها مع البرجوازية. وفى البداية يخوض العمال نضالهم متفرقين ثم يأتى بعد ذلك نضال العمال على مستوى المصنع. وأخيرا النضال على مستوى فرع من فروع الصناعة، وفى ذات المركز الصناعى ضد ذلك البرجوازى الذى يستغلهم استغلالا مباشرا.. وفى هذه المرحلة يشكل العمال جمهورا مشتتا. وتتخذ هذه «المصادمات الفردية» بين العمال، والبرجوازيين تدريجيا طابع الصدام بين «طبقتين».

ومع ذلك، يمكننا أن نميز عند ماركس، مستوى ثانى من النضال الاقتصادى، من المصالح الاقتصادية، مستوى من الصراع لا يدور بين الأفراد - عناصر الإنتاج . ولكنه لا يعبر مع ذلك عن علاقات طبقية بالمعنى الدقيق. وإن كان ماركس يعنى أحيانا بالطبقة هنا ***الطبقة فى ذاتها***. وهى تختلف عن ***الطبقة لأجل ذاتها***. مثال ذلك: نصوص ماركس المتعلقة بالكفاح النقابى، والتنظيم النقابى للطبقة العاملة، فى مقابل تنظيمها السياسى بمعناه الصحيح. يقول ماركس :

**«لا تستطيع البرولیتاريا أن تناضل كطبقة ضد السلطة الجماعية للطبقات المالكة ما لم تتحول هى ذاتها إلى حزب سياسى متميز...**

**إن وحدة القوى العمالية التى تتحق بفضل النضال الاقتصادى ينبغى أن تستخدمها هذه الطبقة كأداة فى نضالها ضد السلطة السياسية»[١].**

ومن العبث تكرار الاستشهاد بنصوص مشهورة لماركس، مؤداها أنه لا وجود للبروليتاريا كطبقة ما لم تنظم صفوفها فى حزب سياسى متميز[٢].

هذه المستويات الثلاثة من النضال : النضال الاقتصادى بمستوييه، النضال السياسى الطبقى، نجدها واضحة فى النص التالى من كتاب بؤس الفلسفة لماركس :

**«لقد حولت الظروف الاقتصادية غالبية سكان البلاد أولا إلى عمال. ووحدت سيطرة المال وضع ومصالح هذه الغالبية التى أصبحت تشكل طبقة فى مواجهة رأس المال. وإن لم تصبح بعد طبقة لأجل ذاتها. وعبر الكفاح الذى لم نشر إلا إلى بعض جوانبه تتجمع هذه الجماهير لتصبح طبقة لأجل ذاتها وتصبح المصالح التى تدافع عنها مصالح طبقية.**

**أما النضال السياسى فهو نضال طبقة ضد طبقة»[٣].**

ومع أدراكنا لأهمية هذه النصوص فى صياغة النظرية الماركسية فى الطبقات

الاجتماعية، لا بد من الإشارة إلى أنها كثيرا ما فسرت تفسيرا خاطئا، لا يأخذ فى الاعتبار مقتضايات الطرح العلمى لقضية الطبقات الاجتماعية.

*

وثمة قراءة لهذه النصوص ينبغى استبعادها منذ البداية، لأنها ترتبط فى النهاية بأشكالية «الجماعة الاجتماعية» وهى أشكالية لا مكان لها عند ماركس : ونعنى بها القراءة النشوئية - التاريخية لتلك النصوص (lecture historico - génétique) ، وهى قراءة تفسر هذه النصوص تفسيرا حرفيا يأخذها بظاهرها، فهى ترى فيها تاريخا يسجل عملية «نشوء» "genèse" الطبقة الاجتماعية. وهى تنظر إلى المستويات النظرية المختلفة فى تحليلات ماركس، باعتبارها مراحل تاريخية مختلفة فى تكوين طبقة معينة :

فى بدايتها الأولى، جمع غير متميز masse indfferenciée من الأفراد، ينظمون صفوفهم فيما بعد، ليصبحوا طبقة فى ذاتها، وفى النهاية، يتحولون إلى طبقة لأجل ذاتها.

فضلا عن أن هذه القراءة لتحليلات ماركس، تنتمى فى الحقيقة إلى أشكالية المذهب التاريخى.

ولا بد من الإشارة هنا، إلى أن عيوب هذا المذهب، إنما تتجلى بوضوح فى نظرية الطبقات الاجتماعية أكثر من غيرها. وثمة تياران يمكن التمييز بينهما، وإن كانت مسلماتهما واحدة. فقد جلبا إلى الماركسية تصورا نشوئيا - وجوديا مبسطا للتاريخ (schéman ontologico - genetique de l'histoire) بالمعنى الهيجلى لهذا الاصطلاح. وهو تصور ينمو معتمدا على الفكرة الرئيسية القائلة بأن «البشر هم الذين يصنعون بأنفسهم تاريخهم الخاص».

(أ) ويرتبط التيار الأول - فى اشكالية المذهب التاريخى - ارتباطا مباشرا بالاشكالية الهيجلية. فهو ينظر إلى الطبقة باعتبارها صانعة للتاريخ sujet de

l'histoire. أى باعتبارها العامل المسئول عن نشأة وتطور أبنية التكوين الاجتماعى وتحولها[1]. ويعد لوكاش Lukacs الممثل النموذجى لهذا الاتجاه التاريخى المتطرف، فى تحليله للطبقة والوعى الطبقى. وتختزل المشكلة النظرية لأبنية التكوين الاجتماعى - وفقا لهذا المنظور - إلى اشكالية أصل هذه الابنية، الذى يرد بدوره إلى التطور الذاتى للطبقة - صناعة التاريخ.

autodeveloppement de la classe - sujet de l'histoire

وهنا تتفق عملية تحول الطبقة صانعة التاريخ، بتنظيمها، إلى طبقة سياسية، أى طبقة لأجل ذاتها pour Soi، تتفق مع النمط الهيجلى لتاريخية المفهوم. type hégelien d'historicité du Concept.

ونجد هذا المفهوم ذاته، عند بعض الكتاب كجولدمان L. Goldmaun وهـ. ماركوز H. Marcuse[4].

(ب) ويتمثل التيار الثانى ذو النزعة التاريخية، فى بعض تفسيرات «أصحاب المذهب الوظيفى» interpretations "Fonctionalistes" لماركس. كتفسيرات ث. جيجز Th Geiger، ور. دارندورف R. Dahrendorf، وأخيرا تفسيرات بوردييه Bourdieu[5] فى فرنسا.

ويمتاز هذا التفسير على التفسير الأول، بأنه يلقى الضوء على قضية التكوين الاجتماعى باعتباره نسقا من الابنية Systéme de structures.

ويعرف هذا التفسير الوظيفى التكوين الاجتماعى، بأنه نسق من الابنية، كإطار مرجعى Cadre réferentiel، كموضوع لبحث استاتيكى. أما العنصر **الدينامبكى - التطورى فى** هذا النسق، فيتمثل فى «الصراع الطبقى». وهكذا يتمثل وضع «الجماعة» عند ماركس، فى إنها العنصر الدينامى فى الأبنية. الاجتماعية **فهى علة وشرط تحولها**. وهكذا : ينظر إلى العلاقة بين البنية الاجتماعية والطبقات الاجتماعية باعتبارها علاقة بين البنية والوظيفة، علاقة بين التزامن والتطور، ذلك

التطور الذى يعبر عن فهم المذهب التاريخى لعبارة «أن البشر هم الذين يصنعون تاريخهم، وهو تاريخ يعتمد على فاعلين اجتماعيين، أى على «القوى القادرة على تغيير عناصر البنية»[٦] وتتمثل فى الطبقات - الوظائف، دون أن يردها مباشرة إلى أصلها، ومنشئها. وإن كانت ثنائية التزامن - التطور - le dualisme Synchronie diachronie التى يأخذ بها التيار الوظيفى، تنتمى فى النهاية إلى إشكالية المذهب التاريخى.

فلا غرابة إذن، فيما نجده من علاقات عميقة بين تصور لوكاش للتاريخ، ومفهوم «التطور» فى النظريات الوظيفية. ففى كليهما يظهر التأثر الصريح بنزعة ماكس فبر التاريخية المفرطة. ويؤدى هذا التصور إلى انقسام فى الوضع النظرى المزدوج double status للطبقة الاجتماعية : الوضع الطبقى situaltion de classe أى الطبقة فى ذاتها، وتتحد بمكانها فى البنيان الاقتصادى. والوظيفة الطبقية fonction de classe ، أى الطبقة لأجل ذاتها، أى الصراع الطبقى باعتباره عامل من عوامل تطور البنية، وتحولها[٧].

ويمكن القول إن هذا المفهوم التاريخى الذى ينطوى عليه هذا التيار يؤدى فى النهاية إلى خلق علاقة ايديولوجية بين الأفراد عوامل الإنتاج Les individus - agents de la productior أى بين «البشر» وبين الطبقات الاجتماعية : والأساس النظرى لهذه العلاقة هو وضع الشخص أو الذات.

فعوامل الإنتاج ينظر إليها باعتبارها اشخاصا، تخلق الأبنية الاجتماعية وتنتجها. كما ينظر إلى الطبقات الاجتماعية باعتبارها صانعة للتاريخ. كما تفسر عملية توزيع عوامل الإنتاج بين الطبقات الاجتماعية المختلفة بأن «البشر» هم الذين يخلقون الابنية الاجتماعية ويبدلونها.

غير أن هذا التصور يتجاهل حقيقتين أساسيتين :

الأولى : إن عوامل الإنتاج كالعامل الأجير، من حيث هو تشخص personifica-

tion للعمل، الرأسمالي من حيث هو تشخص لرأس المال تعتبر **دعائم** Supports **أو حوامل** porteurs لمجموعة من الابنية الاجتماعية.

والثانية : إن ماركس لم ينظر إطلاقا إلى الطبقات الاجتماعية، **من الزاوية النظرية،** باعتبارها أصل نشأة وتطور الأبنية الاجتماعية، وذلك فيما يتعلق بقضية تحديد مفهوم الطبقة. وسنرى لماذا ؟

*

وثمة تشويها آخر للنظرية الماركسية في الطبقات الاجتماعية، يتمثل في التفسير «الاقتصادي» للطبقات، وهو يناظر النزعة الإرادية، التي كان يمثلها لوكاش في شبابه. ويقتصر هذا التفسير الاقتصادي، في تحديده للطبقة الاجتماعية، على مستوى **علاقات الإنتاج،** التي يختزلها إلى مكان، ودور العناصر المختلفة، في عملية العمل، وعلاقتها بوسائل الإنتاج.

وإذا كان صحيحا أن هذا التيار، قد فسر مفهومي علاقات الإنتاج، وأسلوب الإنتاج، تفسيرا اقتصاديا، استخدمت فيه مفاهيم مستعارة من النظرية الاقتصادية السابقة على الماركسية، فإن مشكلة الاقتصار أو عدم الاقتصار على التحديد الاقتصادي للطبقات، تبقى مع ذلك، كما هي، بغير حل، حتى في ظل مفهوم صحيح لعلاقات الإنتاج، وأسلوب الإنتاج.

إن مفهوم أسلوب الإنتاج، في صورته «النقية» - الذي سبق أن فرقنا بينه وبين مفهوم التكوين الاجتماعي - يحدد المستوى الاقتصادي، على أساس **مكانه ووظيفته** في تلك الوحدة المعقدة، التي تضم مستويات عديدة، والتي يشملها أسلوب الإنتاج، بهذا المفهوم. وهذا لا يعني التقليل من أهمية قضية خصوصية المستوى الاقتصادي، في أسلوب الإنتاج. ففيه تتعايش دائما مستويات نوعية مختلفة، هي مع التبسيط الشديد: المستوى الاقتصادي - أي علاقات الإنتاج - والمستوى السياسي، والمستوى الإيديولوجي. وهي بمثابة ابنية ميدانية لأسلوب الإنتاج في صورته

«الخالصة». وطالما أن هذا المفهوم لأسلوب الإنتاج لا يلغى خصوصية مستوياته المختلفة، بل يسمح بتحديدها، باعتبارها ميادين مختلفة، عن الميدان الاقتصادى، فلا يمكن إذن أن يترتب على هذا المفهوم، طمس مشكلة الطبقات الاجتماعية، التى أشرنا إليها. وأن بقيت هذه المشكلة كما هى بغير حل :

وهى : هل تتحدد الطبقات الاجتماعية بعلاقتها بالمستوى الاقتصادى وحده ؟[8]

إن الإجابة على هذا السؤال، سوف تحكم الحل الذى يقدم لمشكلة تعريف الطبقات الاجتماعية فى تكوين اجتماعى معين :

**ويمكن القول أن تحليلات ماركس للطبقات الاجتماعية لا تعتمد دائما على تحليل البنية الاقتصادية وحدها إى علاقات الإنتاج. بل تشمل مجموع أبنية أسلوب الإنتاج والتكوين الاجتماعى. والعلاقات القائمة بين مستوياته المختلفة.**

**ونبادر إلى القول، بأن الطبقات الاجتماعية عنده، هى انعكاس ونتاج لمجموع الأبنية الاجتماعية ولعلاقاتها.**

وهى بالتحديد (١) المستوى الاقتصادى (٢) المستوى السياسى (٣) المستوى الايديولوجى. ويمكننا أن نحدد هوية طبقة اجتماعية معينة على المستوى الاقتصادى، أو السياسى، أو الايديولوجى. أى أنه يمكن إذن تحديدها بالنسبة لمستوى معين. أما تعريف الطبقة **باعتبارها كذلك**، وإدراك **مفهومها**، فيعتمد على مجموع المستويات التى تعتبر إنعكاسا لها.

*

غير أن هذه الملاحظات لا تزال تفتقر إلى الوضوح.

فإذا كنا نعتبر الطبقة الاجتماعية انعكاسا للأبنية الاجتماعية فى مجموعها. فلا يزال علينا، أن نحدد بالدقة، **المجال الخاص**، الذى تنعكس فيه هذه الأبنية، انعكاسا يتخذ شكل الطبقة الاجتماعية. فالطبقات الاجتماعية لا تظهر نتيجة لتأثير مستوى

بنيوى معين، كالمستوى الاقتصادى فى مستوى بنيوى آخر **كالهنهة** السياسية أو **الهنية** الايديولوجية ، فالطبقة الاجتماعية لا تظهر إذن داخل البنية ذاتها. وإنما هى فى الحقيقة، **إنعكاس شامل للأبنية، فى ميدان العلاقات الاجتماعية**، يتمثل فى المجتمعات الطبقية، فى توزيع عوامل الإنتاج، باعتبارها حاملة للعلاقات الاجتماعية، بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. وهذا بقدر ما تحدد الطبقات الاجتماعية ذاتها، مكان عوامل الإنتاج.. - الحاملة للعلاقات الاجتماعية بالنسبة لأبنية أسلوب الإنتاج أو التكوين الاجتماعى. ويطلق على الخلط بين هذين المجالين فى تاريخ الفكر الماركسى : النظرة الانثروبولوجية الضيقة للذات أو الفاعل anthropologisme du sujet .

إن أول ما ينبغى تحديده، هو «العلاقات الاجتماعية» بالنسبة لابنية أسلوب الإنتاج، أو التكوين الاجتماعى. فالخلط هنا بين الأبنية، والعلاقات الاجتماعية على الصعيد الاقتصادى، هو بالتحديد الذى أدى بالنزعة الاقتصادية إلى اختزال الطبقات إلى المستوى الاقتصادى وحده وهذا أيضا، يلقى الضوء على تأثير النظرة الانترويولوجية الضيقة فى النزعة الاقتصادية. هذا الاختزال يرجع فى الحقيقة إلى الخلط الناشئ عن استخدام الاختزال اصطلاحين : «علاقات الإنتاج»، و «العلاقات الاجتماعية» **دون تمييز** فى حين انهما يعنيان فى الواقع حقيقتين اجتماعيتين مختلفين.

وهكذا تختزل الطبقات الاجتماعية، باعتبارها علاقة إنتاج **اجتماعية**، إلى علاقات الإنتاج وحدها، بعد أن أصبح اصطلاح «علاقات الإنتاج الاجتماعية» يشير إلى انبثاق الاجتماعى le sociale **داخل الهنية ذاتها*** وفى أهم نقاطها، فى «علاقات الإنتاج، التى تعتبر فى نفس الوقت علاقات الإنتاج الاجتماعية».

صحيح أن ماركس نفسه، قد استخدم اصطلاحى علاقات الإنتاج، وعلاقات الإنتاج **الاجتماعية** دون تمييز. غير أن المطالعة المتأنية لنصوص ماركس، تكشف لنا اختلاف حقيقة هذين المفهومين.

---

* أى البنية الاقتصادية (المترجم).

وبأمعان النظر، نجد أن المفهوم الماركسى العلمى لعلاقات الإنتاج الاجتماعية، ينطوى على نقد جذرى لأى نظرة انثروبولوجية اقتصادية، ترد الاقتصاد، بصفة، عامة، إلى «حاجات» البشر «كأشخاص»، ومن ثم النقد الجذرى لمفهوم العلاقات الاجتماعية، باعتبارها علاقات بين أشخاص. وهذا من ناحيتين : فمن ناحية يتألف المستوى الاقتصادى من وحدة عملية العمل (فيما يتعلق بالشروط المادية والتكنيكية للعمل. لا سيما وسائل الإنتاج. أى باختصار علاقة «الإنسان بالطبيعة» بصفة عامة، وعلاقات الإنتاج (العلاقات بين عوامل الإنتاج، وأدوات العمل).

نخلص من هذا، إلى أنه لا يقصد بعلاقات الإنتاج، مجرد العلاقات القائمة بين عوامل الإنتاج، بل تلك التركيبات النوعية التى تمزج ما بين عوامل الإنتاج، وشروط العمل المادية، والتكنيكية.

ومن ناحية أخرى، تعتبر علاقات الإنتاج الاجتماعية علاقات بين عوامل الإنتاج، وقد توزعت بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، أى أنها تعتبر علاقات طبقية.

وبعبارة أخرى، تظهر علاقات الإنتاج «الاجتماعية» أى العلاقات الطبقية على الصعيد الاقتصادى، كنتاج لتلك التركيبة النوعية، التى تجمع بين عوامل الإنتاج، والشروط المادية والتكنيكية للعمل، إنها **علاقات الإنتاج**.

لا بد إذن، من التمييز بوضوح بين الأبنية، والعلاقات الاجتماعية، حتى يمكننا نقد النظرة الانثروبولوجية الضيقة - نقدا جذريا - سواء فى صورتها التاريخية أو الإنسانية. ونعنى بالعلاقات الاجتماعية هنا، توزيع عوامل الإنتاج - باعتبارها حاملة لعلاقات الإنتاج - بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.

ويعبر عن هذين الميدانين، ميدان الأبنية، وميدان العلاقات الاجتماعية - على الصعيد الاقتصادى - مفهوم علاقات الإنتاج - ومفهوم علاقات الإنتاج الاجتماعية على التوالى.

وعلى العكس من المفهوم الاقتصادى للطبقات الاجتماعية، الذى يخلط بين هذين

الميدانين، ويرد أحد هذين المفهومين إلى الآخر، لا يشكل المستوى الاقتصادى من البناء الاجتماعى، الذى يعبر عنه مفهوم علاقات الإنتاج، الميدان الوحيد، الذى ينبثق فيه كل ما هو اجتماعى. ففى ميدان العلاقات الاجتماعية تتطابق علاقات الإنتاج، وعلاقات الإنتاج الاجتماعية. ويمكننا بالتأكيد القول بأن هناك علاقات «اجتماعية» سياسية. وعلاقات «اجتماعية» ايديولوجية بالمعنى الدقيق [٩].

وتبدو هذه العلاقات الاجتماعية الطبقية، المعزولة هنا - بالنسبة للمستويين السياسى، والايديولوجى - تبدو هى ذاتها كانعكاس للابنية السياسية، والايديولوجية فى العلاقات الاجتماعية. هذه المستويات المختلفة، هى إذن مستويات فى الأبنية ومستويات فى العلاقات الاجتماعية فى آن واحد. وإذا أخذنا علاقات الإنتاج كمثال للأبنية، فى المستوى الاقتصادى، فإننا نجد أنها عبارة عن **أشكال نوعية من التركيبات** Combinaisons، التى تجمع ما بين علاقات الإنتاج، ووسائل الإنتاج. وبنية علاقات الإنتاج، هذه، هى التى تحدد المواقع التى تحتلها عوامل الإنتاج، ووظائفها. وهى مواقع لم تكن لتشغلها، لو لم تكن تؤدى هذه الوظائف [١٠]» وفى المستوى الاقتصادى، يتمثل **تأثير علاقات** الإنتاج - فى مجال العلاقات الاجتماعية - فى تقسيم عوامل الإنتاج إلى طبقات اجتماعية، هى فى **هذا المستوى**، علاقات الإنتاج الاجتماعية.

وبعبارة أدق، لا يمكن القول بأن علاقات الإنتاج - من حيث هى بنية - هى الطبقات الاجتماعية. إن ما يعنينا هنا، هو مفهوم الطبقة، وليس واقعها الامبريقى «كجماعة». ومفهوم الطبقة لا ينطبق على بنية علاقات الإنتاج، وهى علاقات تتخذ أشكالا مختلفة من التركيب، فالعلاقة بين مقولتى رأس المال، والعمل المأجور، يعبر عنها مفهوم خاص، هو فائض القيمة. ولا يمثل رأس المال، ولا العمل المأجور - من هذه الزاوية - بطبيعة الحال، الواقع الامبريقى «للرأسماليين» و «العمال». كما أن مفهوم الطبقات الاجتماعية، لا ينطبق على رأس المال أو العمل المأجور، وأنما ينطبق على العلاقات الاجتماعية.

هذه الملاحظات، تصدق أيضا على المستويات الأخرى : فليست الأبنية السياسية،

وخاصة البنية الفوقية السياسية - القانونية للدولة، أو الأبنية الايديولوجية، طبقات اجتماعية. ومع ذلك فلهذه الأبنية انعكاسها على صعيد العلاقات الاجتماعية السياسية - القانونية، والايديولوجية، يتمثل فى توزيع عوامل الإنتاج، الحاملة لهذه العلاقات، بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. وفى ميدان القانون بالذات، يتوقف هذا الانعكاس، على الملكية القانونية الشكلية لوسائل الإنتاج.

وستتضح لنا أهمية هذه الملاحظة، عندما نتبين الخلط الذى وقع فيه م. جودلييه M. Godelier ، أخيرا بسبب هذه المشاكل التى لم تحل (١١).

يمكننا، على هذا الأساس، أن نحاول تحديد العلاقة بين أبنية أسلوب الإنتاج، أو أبنية التكوين الاجتماعى من ناحية، وبين العلاقات الاجتماعية، أى الطبقات الاجتماعية من ناحية أخرى. أى تحديد الوضع النظرى للطبقات الاجتماعية.

لسنا أولا، بصدد علاقة بين ما هو استاتيكى، وما هو ديناميكى، علاقة بين بنية متزامنة ووظيفة متطورة،والنظر إلى هذه العلاقة على هذا النحو، يستند إلى خطأ شائع، هو النظر إلى الأبنية من زاوية مدى استمرارها، أى النظرة التاريخية لتلك العلاقة باعتبارها علاقة بين شخص هو الأصل وبين ما ينتجه.

ولسنا أيضا بصدد علاقة ابستمولوجية بسيطة Rapport épestemologique بين «الجماعة» (الطبقة) أى بين ما هو عينى امبريقى، وبين «نموذجها النظرى»، هو فى حالتنا الأبنية، وذلك بالمعنى الذى أوضحه ليفى شتراوس بقوله إن «العلاقات الاجتماعية» هى - المادة الأولية» للأبنية (١٢).

وترتبط نظرية النموذج التى توحد بين البنية والمفهوم، بالنظرية التجريبية فى المعرفة. فليست الطبقات الاجتماعية «واقعا امبريقيا» une "chose emperique" والأبنية هى مفهومه النظرى، وإنما هى مفهوم يعبر عن علاقات اجتماعية، أو جماعات اجتماعية، شأنها فى ذلك شأن رأس المال، والعمل المأجور، وفائض القيمة التى تعتبر مفاهيما لأبنية وعلاقات الإنتاج (١٣).

**إن الطبقة الاجتماعية هى بعبارة أدق مفهوم يعبر عن انعكاسات الأبنية ككل. أى انعكاسات لمصفوفة matrice أسلوب الإنتاج أو التكوين الاجتماعى على عوامل الإنتاج التى تعتبر الدعامات التى تسند إليها. فهذا المفهوم يدل إذن على إنعكاسات البنية الكلية فى ميدان العلاقة الاجتماعية.**

وإذا كانت الطبقة تعتبر مفهوما بهذا المعنى، فإنها لا تدل على واقع يمكننا تحديد مكانه داخل الأبنية الاجتماعية : وإنما تدل على انعكاس مجموعة معينة من الأبنية الاجتماعية على العلاقات الاجتماعية فتحددها كعلاقات طبقية [١٤] بمعنى أنه لا يمكننا اعتبار الطبقة الاجتماعية من الناحية النظرية بنية ميدانية أو جزءا من البنية الشاملة، كما هو الحال بالنسبة لعلاقات الإنتاج، والدولة، والايديولوجية التى تعتبر فعلا أبنية ميدانية ضمن البنية الاجتماعية الشاملة. وهذا لا لأن الطبقة، وهى إنعكاس للأبنية، لا يمكن اعتبارها بنية أو أن الطبقة هى واقع امبريقى يتمثل فى «الجماعة» فى حين أن الابنية هى المفهوم النظرى الذى يعبر عنها. وإنما لانه **ليس ثمة تجانسا من الناحية النظرية** [١٥] بين مفهوم الطبقة الذى يدل على علاقات اجتماعية، والمفاهيم الدالة على الأبنية الاجتماعية.

وإذا كان صحيحا أنه لا يمكن اعتبار الطبقات الاجتماعية بنية من أبنية الميدان الأول الذى حددناه (الميدان الاقتصادى) إلا أنها تشكل مع ذلك بنية، وذلك باعتبارها انعكاسا بنيويا داخل إطار العلاقات الاجتماعية، باعتبارها إطارا مرجعيا خاصا.

وتحدد الأبنية الاجتماعية حدود هذا الإطار. وهذه الحدود هى انعكاس لتأثير ميدان من الميادين ككل فى ميدان آخر. وهذا ما سيتضح لنا أكثر عندما نبحث التطابق بين التفرقة بين الأبنية والعلاقات الاجتماعية من ناحية وبينها وبين الممارسات الطبقية من ناحية أخرى [١٦].

ويدل على اختلاف هذين الميدانين أيضا، ما درج عليه ماركس وانجلز فى مؤلفاتهما

من استخدام اصطلاحين مختلفين للدلالة على «الكل» الاجتماعى المحدد تاريخيا وهما: اصطلاح التكوين الاجتماعى، وبتعبير أدق، «التكوين الاقتصادى - الاجتماعى». واصطلاح «المجتمع» وخاصة عند استخدام تعبير «المجتمع المنقسم إلى طبقات». فضلا عن أن ماركس استخدم فى مرحلة نضوجه لتحديد «المجتمع الرأسمالى» اصطلاح Burgerliche Gesellschaft وليس معناه «المجتمع المدنى» بل معناه «المجتمع البرجوازى». واستخدام ماركس لاصطلاح المجتمع بدلا من اصطلاح التكوين الاجتماعى ليس مجرد خطأ نظرى أو دليل على التردد فى استخدام المصطلحات. وإنما هو دليل على وجود مشكلة التفرقة بين الأبنية والعلاقات الاجتماعية.

إن اصطلاح التكوين الاجتماعى يرتبط ارتباطا وثيقا بالمستويات البنائية. أما اصطلاح المجتمع فيقصد به عادة ميدان العلاقات الاجتماعية من الناحية الوصفية.

*

ما هى النتائج الملموسة، التى يمكن استخلاصها إذن من هذه الملاحظات، فيما يتعلق بتكوين الطبقات الاجتماعية ؟

أولا، أن تكوين الطبقات لا يرجع إلى المستوى الاقتصادى وحده، فهى إنعكاس لمستويات أسلوب الإنتاج، أو التكوين الاجتماعى، فى مجموعها. إن الممارسات الطبقية الاقتصادية، والسياسية، والايديولوجية، والصراع بين ممارسات الطبقات المختلفة، هو تعبير عن المستويات الاقتصادية، والسياسية والايديولوجية، في مجال العلاقات الاجتماعية.

وطالما أن ميدان العلاقات الاجتماعية، هو انعكاس لنسق من الأبنية الاقتصادية، والسياسية، والايديولوجية، فإن العلاقات بين مستويات الصراع الطبقى، تتخذ ذات النمط الذى تتخذه العلاقات بين مستويات المصفوفة المختلفة.

وانتقال الغلبة من مستوى إلى اخر من الصراع الطبقى... من المستوى الاقتصادى إلى المستوى السياسى، أو الايديولوجى، هو تعبير عن الدور الحاكم فى نهاية المطاف،

الذى يلعبه المستوى الاقتصادى من الصراع الطبقى (علاقة الطبقات بعلاقات الإنتاج) فى مجال العلاقات الاجتماعية، وعن الدور الحاسم لعلاقة الطبقات الاجتماعية بالبنية الاقتصادية، أى بعلاقات الإنتاج، فى تكوين هذه الطبقات ذاتها. إنه تعبير عن الدور الحاكم فى نهاية المطاف، الذى يلعبه الاقتصاد، وانعكاس لهذا الدور فى ميدان العلاقات الاجتماعية (١٧).

إن الترابط بين الأبنية الذى يحدد أسلوب الإنتاج، أو التكوين الاجتماعى، هو «بصفة عامة» ترابط بين علاقات اجتماعية، أى بين مستويات الصراع الطبقى المختلفة.

فأسلوب الإنتاج الاقطاعى مثلا، يحدده ذلك الترابط النوعى بين مستوياته الاقتصادية، والسياسية، والايديولوجية، حيث ينعكس عادة الدور الحاكم فى نهاية المطاف للمستوى الاقتصادى، فى غلبة المستوى السياسى، الذى يتحدد تبعا لمكانه ووظيفته، بل وفى غلبة المستوى الايديولوجى ذاته أحيانا.

ولنتناول الآن، حالة العلاقات الاجتماعية : أى الطبقات الاجتماعية فى هذا الأسلوب فى الإنتاج. إن هذه الطبقات، تحددها مكانتها «العامة - السياسية» "Status pub-lic - politique".

وهذا يدل على أن الدور المسيطر للتنظيم السياسى لهذه الطبقات، هو تعبير عن الدور الحاكم فى نهاية الأمر، الذى يلعبه التنظيم الاقتصادى الطبقى. إن هذه الطبقات تتحدد فى الدرجة الأولى، بالمكانة العامة التى لعوامل الإنتاج، أى أنها تتحدد بتنظيمها السياسى - القانونى، الذى يتوقف على مكان، ووظيفة المستوى السياسى فى العلاقات الاجتماعية الاقطاعية. وهما انعكاس لمكان، ودور المستوى السياسى من الأبنية الاجتماعية.

ولقد أشار ماركس فى نصوص عديدة، ولا سيما فى الـ (grundrisse)* إلى هذه الخصوصية (إلى هذه الخصوصية التى تتميز بها الـ «الطوائف» "Castes" ، و«المراتب» "élats" بالنسبة للطبقات الاجتماعية الحديثة وإن كان ذلك بأسلوب وصفى كما رأينا.

---

* صدرت له ترجمة عربية عن دار ابن خلدون (المترجم).

### ٢ - الطبقات فى أسلوب إنتاج، وفى تكوين اجتماعى معين

بقيت ملاحظة أخيرة عن قضية تحديد الطبقات فى ظل أسلوب معين فى الإنتاج، وفى تكوين اجتماعى محدد تاريخيا : ونقصد بها قضية تحديد «عدد» الطبقات الاجتماعية فى تحليلات ماركس، وانجلز المتعلقة بالتكوين الاجتماعى.

ومن المعروف أن البعض، ومنهم ر. أرون R. Aron مثلا [١٨]، قد ارجع الاختلاف فى تحديد عدد الطبقات، إلى أن ماركس وانجلز، كانا يسلمان ضمنا بتعدد معايير التمييز بين الطبقات. وهى غير المعايير المرتبطة ارتباطا وثيقا بأبنية المستويات [١٩] المختلفة فى التكوين الاجتماعى.

وإذا رجعنا إلى التفرقة بين أسلوب الإنتاج، والتكوين الاجتماعى، اتضح لنا خطأ مثل هذا التفسير. ففى التحليل النظرى الذى يتضمنه رأس المال لأسلوب الإنتاج الرأسمالى «فى صورته الخالصة»، يظهر إنعكاس هذا الأسلوب على عوامل الإنتاج باعتبارها «دعامات» للعلاقات الاجتماعية. ويتمثل هذا الإنعكاس فى التمييز بين طبقتين : طبقة الرأسماليين، وطبقة العمال الأجراء.

أما التكوين الاجتماعى، فيتألف من أساليب إنتاج متعددة ومتشابكة. ولهذا فالطبقات فيه، أكثر عددا منها فى أسلوب الإنتاج فى «صورته النقية». وهذا لا يرجع إلى اختلاف المعايير المستخدمة فى تعريف الطبقات، وإنما يرجع بالتحديد إلى : (أ) أساليب الإنتاج الماثلة فى هذا التكوين. (ب) إلى الأشكال الملموسة التى تتخذها التركيبة التى تضم هذه الأساليب.

ومع ذلك فلا بد من الإشارة هنا، إلى أن هذا لا يعنى، أنه يكفى لتحليل الطبقات فى بحث نظرى يتناول أسلوبا معينا للإنتاج «فى صورته النقية»، تحليل علاقتها بالمستوى الاقتصادى وحده، أى بمستوى علاقات الإنتاج. أو إن علاقة الطبقات بالمستويات الأخرى من الأبنية، لا تدخل فى الاعتبار، إلا عند تحليل التكوين اجتماعى.

وإذا كان صحيحا أن أسلوب الإنتاج فى «صورته النقية»، يتألف من مستويات

مترابطة من الأبنية المختلفة، فإن الطبقات الاجتماعية، تظهر عند تحليلنا لهذا لأسلوب، كانعكاس لمصفوفته على حوامله. فإذا ما تناولنا مثلا أسلوب الإنتاج الاقطاعى - فى صورته النقية بالتحليل النظرى، فإننا نجد، أن الطبقات تظهر فى هذا الأسلوب، «كطوائف» سياسية - اقتصادية متميزة.

وهذا يصدق أيضا، على أسلوب الإنتاج الرأسمالى «الخالص»، كما هو واضح من دراسة **رأس المال** لهذا الأسلوب.

ونود أن نذكر هنا، ببعض الملاحظات التى سبق ابداؤها حول هذا الموضوع. فنظرا لما يتسم به أسلوب الإنتاج الرأسمالى، من استقلاليه نوعية لمستوياته المختلفة، لم يهتم **رأس المال** بتحليل المستويين السياسى - القانونى، والايديولوجى اهتمامه بتحليل المستوى الاقتصادى، الذى يعتبر هنا محور البحث. ومع ذلك، يمكننا أن نلمس بوضوح، وجود هذين المستويين فى تحليل **رأس المال** لعلاقات الإنتاج الرأسمالية : حيث يظهر انعكاس البنيتين السياسية - القانونية - والايديولوجية فى تقسيم حوامل (Supports) هذا الأسلوب (أى عوامل الإنتاج) إلى طبقات . وإن كان انعكاسا **مقلوبا**، إذا صح التعبير. ومع ذلك فهو موجود. ولعل أوضح مثل، يدل على ذلك، هو أن علاقات الملكية القانونية الشكلية، تعتبر شرطا لا غنى عنه لشراء وبيع قوة العمل. وهذا التعاقد، ينتمى إلى مستوى ميدانى محدد فى أسلوب الإنتاج «الخالص»، هو النظام القانونى، الذى يفترض بدوره وجود الدولة، ولماركس، وانجلز نصوص كثيرة قاطعة الدلالة فى هذا الخصوص[٢٠].

ومن ناحية أخرى، تطالعنا فى **رأس المال**، إشارات كثيرة إلى وجود المستوى الايديولوجى - كانعكاس مقلوب - فى ميدان علاقات الأبنية (المستوى الاقتصادى) : (فيتشية السلعة، وفيتشية الرأسمالية)، وأثرها فى طبقات هذا الأسلوب.

*

يتضح لنا إذن، سواء من تحليلنا لأسلوب الإنتاج أو للتكوين الاجتماعى، أن

الطبقات الاجتماعية فيهما، هى انعكاس لترابط الأبنية بقى بعد ذلك، أن تكتشف من تحليلنا للطبقات الاجتماعية فى تكوين اجتماعى معين، سلسلة كاملة من **الانعكاسات الثانوية،** وهى انعكاسات تركيبية أساليب الإنتاج، التى يتألف منها التكوين الاجتماعى وهى **تركيبة ملموسة،** وفريدة دائما - انعكاساتها على حوامل هذا التكوين. وإذا افترضنا أن تكوينا اجتماعيا معينا، يتألف من عدد معين من الطبقات فإننا لا نجد هذه الطبقات، كما هى، فى التكوين الاجتماعى المنفرد تاريخيا.

إن انعكاسات التركيبة الملموسة لمستويات أساليب الإنتاج المختلفة؛ أى انعكاسات أبنية **تكوين اجتماعى معين،** على حوامله أى على طبقاته الاجتماعية، تولد سلسلة من الظواهر : ظواهر تجزئة الطبقات، وتقسيمها، وانحلالها، واندماجها، أى أنها باختصار تحدد الطبقات **تحديدا صارما، أو ناقصا.** كما قد تؤدى هذه الانعكاسات، إلى ظهور فئات نوعية Catégories specifiques ... إلخ، ولا يمكننا تحديد هذه الفئات النوعية، استنادا إلى تحليل أساليب الإنتاج «الخالصة» التى تتألف منها تركيبة التكوين الاجتماعى.

على هذه الاعتبارات، يتوقف حل مشكلة رئيسية، هى مشكلة تحديد طبيعة طبقة **كبار ملاك الأراضى التى تعتمد على الريع العقارى،** التى أخطأ ماركس نفسه، أحيانا، عندما اعتبرها من الطبقات التى تنتمى إلى أسلوب الإنتاج الرأسمالى فى صورته «النقية».

وسنعود إلى هذه النقطة حالا. وعندئذ يتضح لنا أنها حاسمة فيما يتعلق بالأشكالية السياسية للطبقات الاجتماعية.، أى إشكالية وجود هذه الطبقات، أو عدم وجودها، سواء كنا بصدد **طبقات اجتماعية متميزة، أو أقساما من طبقات أخرى، لكل قسم منها ذاتيته واستقلاليته.** أى باختصار، قضية وجودها أو عدم وجودها، باعتبارها **قوى اجتماعية فى تكوين اجتماعى معين.**

لقد كان طرح هذه القضية لازما، كمدخل للقراءة الصحيحة لنصوص ماركس السياسية، التى استشهدنا بها، والخاصة بالطبقات الاجتماعية.

## ٣ - دور نضال الطبقات السياسية فى تعريفها

يبدو لأول وهلة، لمن يقرأ نصوص ماركس هذه، إن فيها شيئا من اللبس أو الغموض، راجع إلى ازدواج وضعها النظرى : فهى من ناحية، تتعلق بتكوينات اجتماعية، ولكنها تمثل من ناحية أخرى، وفى نفس الوقت، محاولة لطرح إشكالية تحديد الطبقات فى أسلوب الإنتاج فى «صورته النقية».

ومهما يكن من شئ، فلا بد من استبعاد التفسير التاريخى الضيق، لهذه النصوص، الذى يرى فيها تحليلا لنشأة طبقة بعينها.

بقيت مع ذلك، مسألة تثير الدهشة : هى أن ماركس وهنا واضح - يفرق بين النضال الطبقى الاقتصادى - الذى ينقسم على ما يبدو إلى مستويين - وبين النضال الطبقى السياسى. ويبدوا أنه لا يسلم باكتمال تكوين الطبقات، ما لم يكن لها وجود فى الميدان السياسى. ويقول لنا ماركس، إنه فيما يتعلق بالصراع الاقتصادى بين عوامل الإنتاج، أى بين الرأسماليين والعمال، لا نكون بصدد صراع بين طبقات. وعند تناوله للنضال النقابى الاقتصادى يتحدث عن «الطبقة فى ذاتها» ويبدو أنه أراد الاحتفاظ بوضع الطبقة «لأجل ذاتها» أى وضع الطبقة «باعتبارها كذلك»، للنضال السياسى وحده.

أما عن النقطة الأولى، المتعلقة باعتبار الصراع الاقتصادى صراع بين «أفراد»، هم عوامل الإنتاج، فيمكن تفسيرها بسهولة. فتصور ماركس لهذا الصراع، كصراع لا ينتمى إلى ميدان العلاقات الطبقية، يرجع إلى مؤلفاته السياسية السابقة بكثير على **رأس المال**، لا سيما **بؤس الفلسفة**، **والبيان**. فهذا التصور، يرجع إذن إلى فترة لم تكن قد اكتملت فيها بعد صياغة ماركس لإشكاليته الأصلية، فترة، لا تزال تحمل بقايا النزعة الانتروبولوجية الاقتصادية، التى تميزت بها نظرته فى شبابه. ولكننا نعرف بحق من قراءتنا **لرأس المال**، وخاصة **الكتاب الثالث**، إن العلاقة بين أفراد باعتبارهم عوامل الإنتاج، أى علاقة الرأسمالى بالعامل الأجير، لم تعد على الصورة التى كانت عليها فى الكتاب الأول، أو فى المؤلفات السياسية، التى نحن بصددها، بل أصبحت علاقات طبقية، أى أن عوامل الإنتاج هى حوامل supports الأبنية

الاجتماعية.

غير أن المشكلة، أكثر صعوبة، فى التمييز بين النضال الاقتصادى، والنضال السياسى. فلقد بقى التمييز الذى استحدثه ماركس فى «بؤس الفلسفة» عام ١٨٤٨ بين «الطبقة فى ذاتها»، و «الطبقة من أجل ذاتها» وهى تعبيرات هيجلية، بقى كمشكلة ثابتة فى مؤلفاته السياسية. فلماذا يبدو دائما، وكأنه لا يسلم بوجود الطبقة «باعتبارها كذلك»، ما لم يكن لها وجود فى الميدان السياسى ؟ وهذا ما يظهر بجلاء فى تحليلاته السياسية اللاحقة للبروليتاريا. ففى هذه التحليلات لا تعتبر البروليتاريا موجودة كطبقة، ما لم تنتظم فى حزب متميز[٢١]. هذا واضح أيضا، فى تحليلاته لصغار الفلاحين، وهو ما يتعين علينا الآن تفسيره.

وإذا تذكرنا أن هذه النصوص السياسية، التى ترجع إلى فترة تمتد حتى عام ١٨٨١، إنما تمثل تأملا فى الطبقات فى أسلوب «نقى» للإنتاج، لأدركنا أنه، لا بد هنا، من اعتبار المستويات المختلفة، لتحليل ماركس للعلاقات الاجتماعية، عملية نظرية لبناء مفهوم الطبقة، وليست لحظات، أو مراحل، فى نشأة الطبقة، وتطورها التاريخى، أى أننا بصدد تحديد للوحدة النظرية للميدان الذى يشمله مفهوم الطبقة : ذلك الميدان، الذى ينعكس فيه، تأثير وحدة البناء الاجتماعى، على العلاقات الاجتماعية، بل وعلى الممارسات الاجتماعية ذاتها، أى على الصراع الطبقى.وهو ما سنعود إليه.

وكذلك، عندما يبدو أن ماركس يريد أن يقول لنا إن وجود إى طبقة من الطبقات، فى ميدان النضال الاقتصادى وحده مشكوك فيه، فإن ما ينبغى استخلاصه من هذا القول، هو إنه لا يمكن بناء مفهوم الطبقة استنادا إلى ارتباط العلاقات الاجتماعية بالبنية الاقتصادية وحدها : ذلك إن مفهوم الطبقة يشمل وحده الممارسات الطبقية - أى «الصراع» الطبقى - إى وحدة العلاقات الاجتماعية باعتبارها انعكاسا لوحدة مستويات مختلفة من الأبنية.

وباختصار، فإن ما يبدو - عند ماركس - كإشكال يتعلق بوجود الطبقة تاريخيا، ليس فى الحقيقة إلا استحالة نظرية. غير أن ثمة عملية أخرى، تتدخل هنا : فماركس

«يعزل» مستويات الصراع الطبقى عن بعضها لكى يبحث كل منها فى خصوصيته ما دام بصدد أسلوب الإنتاج الرأسمالى، الذى يتميز باستقلالية مستويات الأبنية، ومستويات الممارسة الطبقية فيه.

وليس هذا إجراء مشروعا فحسب، بل ولازم أيضا، **شريطة أن** نحدد أولا، وحدة الميدان الذى تتناوله عملية التقطيع هذه.

ففيما يتعلق بالأبنية، مثلا، فإن أى تحليل نظرى يتناول الميدان الاقتصادى أو السياسى «على حدة»، يفترض مفهوما لأسلوب الإنتاج و يحدد لكل منهما مكانه ودوره فيه. كذلك يفترض تحليل كل من الممارسة الاقتصادية، أو السياسية، أو الايديولوجية الطبقية، على استقلال، مفهوما للطبقة، يتفق مع وحدة هذه الممارسات - أى «الصراع الطبقى» - أى مفهوما ملائما لوحدة ميدان العلاقات الاجتماعية.

غير أن ماركس، التزم هنا فى إجرائه لعملية التقطيع، ذات الخطوات التى سار عليها فى عملية بناء المفهوم النظرى للطبقة. فكانت النتيجة : إن ما يعد عند ماركس تعبيرا عن استحالة بناء مفهوم الطبقة استنادا إلى علاقتها بمستوى علاقات الإنتاج وحده، يبدو فى ذات الوقت، وكأنه تقطيعا يجرى فى فراغ. وغدا النضال الاقتصادى وكأنه ليس بالنضال الطبقى[٢٢].

فى هذا السياق، يمكننا أن نقدر الأهمية التى كان ماركس يعلقها على الكفاح السياسى الطبقى، باعتباره مستوى متميز من العلاقات الاجتماعية. ويشمل النضال الاقتصادى، والسياسى، والايديولوجى الطبقى. فعند الاتجاه «المغالى فى تسييس» الماركسية - المرتبط بإشكالية النزعة التاريخية، التى تبدو هنا كنقيض للنزعة الاقتصادية - عند هذا الاتجاه، لا وجود للطبقة الاجتماعية باعتبارها «ذاتا صانعة» للتاريخ إلا فى الميدان السياسى، وهذا التيار يمثله لوكاش، وكورش Korsch، والنزعة اليسارية النظرية المتطرفة (Le gauchisme theorique) فى الدولية الثالثة. والتصور العام التالى، هو التصور المميز لهذا الاتجاه :

لما كان المستوى الاقتصادى، يتألف بصفة عامة، من أبنية لا مكان فيها للطبقات الاجتماعى، باعتبارها ذوات - فاعلة، فإن التحليل النظرى لهذا المستوى لا يكون بحاجة إلى مفهوم الطبقة. إذ نكون بصدد «القوانين» الاقتصادية «اللاواعية» المشهورة.

وفى المقابل، لا يمكننا أن نستخدم فى تحليل المستويين السياسى والايديولوجى حيث تنشأ الطبقات الاجتماعية - لغة الأبنية، بل لغة الصراع الطبقى وحدها. فالعملية التاريخية، عبارة عن أبنية اقتصادية، «يحركها» الصراع الطبقى السياسى - الايديولوجى، إذا صح التعبير. هذا هو بالتحديد المفهوم الذى هاجمه لينين، عندما أشار إلى أن هذا المفهوم، ينسب للسياسة دور «زعزعة»[٢٣] الاقتصاد «من أعلى» Le rôle de "sécouer d'en haut" L'economique . ولقد كان لهذا الخلط بين الأبنية، والعلاقات الاجتماعية، أى الصراع الطبقى، نتائجه التى لا نزال نلمسها حتى الآن.

وكما أن هناك كفاحا اقتصاديا، أى عملا اقتصاديا طبقيا، أى علاقات اقتصادية - اجتماعية، كذلك هناك أيضا، أبنية سياسية - ايديولوجية. وإذا كان ماركس، قد أكد على النضال السياسى الطبقى، وتمسك به، فهذا لا يعنى بحال، إن الميدان السياسى هو الميدان الذى تنشأ فيه الطبقات تاريخيا، لتغير الأبنية الاقتصادية، وتحركها، من خلال عملية، تتحول فيها الماهية إلى وجود.. أما تعبيرى «الطبقة فى ذاتها»، و «الطبقة من أجل ذاتها»، الذين استخدمهما ماركس عام ١٨٤٧، فليسا إلا ذكرى هيجلية، إذا نظرنا إليهما من هذه الزاوية. إنهما لا يفسران شيئا، بل إنهما أوقعا منظرى الطبقات الاجتماعية فى أخطاء استمرت سنين طويلة.

لقد وجد التصور التخطيطى للنزعة التاريخية، فى هذين التعبيرين ضالته، فهما يسمحان بتصور للبنية الاقتصادية، يلعب فيها الصراع الطبقى السياسى - الايديولوجى، دور المحرك؛ بنية تندرج فيها الطبقات بصورة غامضة، غموض تعبير «الطبقة فى ذاتها».

لقد جعل ماركس للنضال الطبقى السياسى، فى ميدان العلاقات الاجتماعية، دورا

مماثلا لدور الدولة فى ميدان الأبنية الاجتماعية. وهو دور راجع إلى مكانه، ووضع «المستوى السياسى» فى التكوين الاجتماعى. فبقدر ما تعتبر البنية الفوقية السياسية، المستوى **الحاكم فى نهاية المطاف** لسائر مستويات البناء الاجتماعى، باعتباره المستوى الذى تتركز فيه تناقضاتها وتنعكس علاقاتها، بقدر ما يغيِّر الصراع الطبقى السياسى المستوى **الحاكم فى النهاية**، لميدان الصراع الطبقى، أى لميدان العلاقات الاجتماعية. ففى هذا المستوى، تتركز تناقضات مستويات الصراع الطبقى الأخرى، وفيه تنعكس علاقاتها. وذلك، طالما أن البنية الفوقية السياسية للدولة، هى التى تلعب دور العامل الذى يحقق تماسك التكوين الاجتماعى، وطالما أن الدولة، هى هدف النضال السياسى الطبقى. هذا هو الإطار الذى يمكننا أن نحدد فيه بدقة معنى العبارة القائلة بأن «الصراع الطبقى السياسى هو محرك التاريخ». وعلى ذلك، فما قد يفهم من عبارة ماركس، من أنه لا يسلم بوجود حقيقى للطبقات، إلا فى ميدان الصراع السياسى، إنما يرجع - فضلا عن الأسباب التى ذكرناها - إلى الطابع المميز لهذا الميدان، فى علاقاته بالبنية الفوقية السياسية. إن صراع الطبقات السياسى، هو محور عملية التحول الاجتماعى، وهى بهذا المفهوم عملية لا تمت بصلة لتصور المذهب التاريخى لعملية التطور، الذى «تصنعه» طبقة من الطبقات.

## ٤ - الطبقات المتميزة، واقسام الطبقة المستقلة

Les classes distinctes et les Fractions autonomes de classe

غير إن المشكلة الهامة التى تطرح نفسها، هى مشكلة تحديد الصورة التى تكون عليها الطبقات فى **تكوين اجتماعى معين** أى مشكلة تحديد الطبقات فى هذا التكوين. وبعبارة أخرى، كيف يمكننا تحديد انعكاسات هذا التكوين الاجتماعى، باعتباره مركبا ملموسا من أساليب إنتاج مختلفة على حوامله ؟ ذلك أن هذه الانعكاسات هى من التعقيد بحيث يستحيل أن نخرج من التحليل النظرى للطبقات، فى أسلوب الإنتاج «النقى»، بتحديد ملموس للطبقات المتميزة، الموجودة فى ظل ظروف وأوضاع محددة. والظاهرة الجوهرية فى هذا المجال، هى أن بعض **الطبقات المتميزة**،

التى يتصور وجودها فى تحليل يتناول أساليب الإنتاج فى «صورتها النقية» والتى يتألف منها التكوين الاجتماعى، غالبا ما تبدو فى التكوين الاجتماعى الملموس، **ذائبة ومندمجة فى طبقات أخرى** " اما باعتبارها أقساما مستقلة، أو غير مستقلة، من هذه الطبقات، أو حتى **كتلات** اجتماعية متميزة[٢٤]. وغالبا ما تؤدى سيادة أسلوب إنتاج معين فى تكوين اجتماعى محدد، إلى عدم وضوح المعالم المحددة للطبقات فى أساليب الإنتاج الخاضعة لسيطرة ذلك الأسلوب.

وموقف المذهب التاريخى من هذه القضية معروف. ذلك المذهب، الذى يستحيل عليه، أن يميز نظريا، بين أسلوب الإنتاج، والتكوين الاجتماعى : ففى نظر المذهب التاريخى، لا وجود للطبقة كطبقة، أى كطبقة متميزة لها ذاتيتها، إلا عندما يصبح لها وعيها الطبقى الخاص، وتنتظم فى حزب متميز... إلخ.

وإذا نظرنا هنا، إلى نصوص ماركس، باعتبارها نصوصا تتعلق بتكوينات اجتماعية محددة، فإننا غالبا ما نجدها تشترط لوجود الطبقة كطبقة متميزة، أن يكون لها تنظيمها السياسى «الخاص» بها[٢٥]. إن القضية النوعية، التى تطرحها نصوص ماركس السياسية، التى تتناول تكوينا اجتماعيا محددا، هى بالتحديد، قضية وجود **الطبقة المتميزة** فى هذا التكوين. غير أن الحل الذى قدمته لهذه القضية، لم يخل مع ذلك من الغموض، الذى أحاط ببناء المفهوم النظرى للطبقة. وهو ما سبق أن أشرنا إليه.

فليس للطبقة - فى هذه النصوص - وجود حقيقى، إلا فى الميدان السياسى. فلكى توجد الطبقة، كطبقة متميزة فى تكوين اجتماعى محدد، لا بد أن تنتظم سياسيا فى حزب «متميز» parti "distincte" إلخ...

**إن القضية الحقيقية، التى يطرحها ماركس، بصدد التكوين الاجتماعى هذه المرة، هى أن الطبقة فى التكوين الاجتماعى المحدد لا تعتبر طبقة متميزة، ومستقلة، أى أنها لا تعتبر قوة اجتماعية[٢٦]، ما لم يكن لارتباطها بعلاقات الإنتاج، أى لوجودها الاقتصادى،**

انعكاس على المستويات الأخرى فى هذا التكوين، يتمثل فى وجودها المتميز.

وهذا يرجع إلى أن الطبقة الاجتماعية فى أسلوب الإنتاج «النقى هى إنعكاس لأبنية هذ الأسلوب فى مجموعها على حوامله.

ولا يمكننا أن نستنتج من هذا، أنه لا بد من الرجوع إلى المستويين السياسى، والايديولوجى، عند تحليل الطبقات فى تكوين اجتماعى محدد، طالما إننا لم نفعل ذلك فيما يتعلق بأسلوب الإنتاج «النقى».

إن ما يعينه ماركس، بالوجود المتميز للطبقة، هو تنظيمها فى حزب سياسى متميز.

ولكن كيف نحدد هذا الوجود المتميز، على الصعيدين السياسى والايديولوجى، وهو أساس التمييز بين الطبقات، وهو أيضا السمة المميزة لأى قسم مستقل فى الطبقة الواحدة فى التكوين الاجتماعى ؟

كيف نجد المعيار الذى نعتمد عليه فى الكشف عن وجود طبقة أو قسم من أقسامها باعتباره قوة اجتماعية فى تكوين اجتماعى معين طالما أن المستوى الاقتصادى وحده غير كاف ؟

يمكن القول بأن هذا الوجود المتميز، لا يتحقق إلا إذا كان لعلاقة الطبقة بعلاقات الإنتاج، أى لوضعها فى عملية الإنتاج «انعكاسات مؤثرة» فى المستويات الأخرى.

ويمكننا تحديد معالم هذه «الانعكاسات المؤثرة» سواء فى ميدان الأبنية السياسية والايديولوجية، أو فى ميدان العلاقات الاجتماعية السياسية، والايديولوجية، الطبقية. ونعنى «بالانعكاسات المؤثرة»، ما لدور الطبقة فى عملية الإنتاج الذى يمثل عنصرا جديدا لا تشمله هذه المستويات فى صورتها النموذجية. فهذا العنصر الجديد، يغير إذن حدود مستويات الأبنية، والصراع الطبقى.

سنتناول هنا مثالا، هو من أكثر الأمثلة تعقيدا. مثال صغار الفلاحين فى ١٨ بروميير، هل كانوا يشكلون - فى ظل الأوضاع الملموسة التى حللها ماركس - طبقة اجتماعية متميزة أم لا ؟

لنرى ماذا قال ماركس عنهم :

**«يشكل الملايين من عائلات الفلاحين طبقة، بقدر ما تفصلها ظروف حياتها الاقتصادية عن باقى الطبقات وتجعلها فى تناقض معها من حيث طريقتها فى الحياة، ومصالحها، ونوع ثقافتها.**

**ولكنهم لا يشكلون طبقة، بقدر ما يحول تماثل مصالح صغار الفلاحين دون خلق تنظم سياسى يجمع صفوفهم».**

ومع ذلك يكفى الرجوع إلى «١٨ بروميير»، وإلى «الحرب الأهلية فى فرنسا» لنرى أن ماركس قد سلم صراحة، وفى أكثر من موضع، بوجود صغار الفلاحين كطبقة متميزة فى ظل الظروف الملموسة البونابرتية. بالرغم من أنه لم يكن لهم، فى ظل الامبراطورية الثانية، لا تنظيم سياسى «خاص» ولا ايديولوجية «خاصة».

إنهم يكونون طبقة متميزة، بقدر ما ينعكس وضعهم فى عملية الإنتاج - فى هذه الظروف الملموسة - على ميدان الأبنية السياسية. ويتمثل هذا الإنعكاس فى ظاهرة البونابرتية التاريخية، التى لم تكن لتوجد بدون صغار الفلاحين.

لقد أدعى لوى بونابرت أنه «الممثل» لصغار الفلاحين، فى حين هو يمثل فى الواقع مصالح البرجوازية.

غير أن للوجود الاقتصادى لصغار الفلاحين انعكاسات مؤثرة على الصعيد السياسى، تتمثل فى الشكل الخاص الذى تتخذه للدولة، فى ظل البونابرتية، باعتبارها ظاهرة تاريخية. إننا بصدد عنصر جديد، يمكننا أن نتبينه بسهولة، هو الشكل الذى تميزت به الدولة فى عهد الامبراطورية الثانية، وهو عنصر لا يتفق مع إطار الدولة

البرلمانية السابقة عليها. إنها لمفارقة حقيقية، أن تكون البونابرتية، هي التي جعلت من صغار الفلاحين طبقة متميزة، أى قوة اجتماعية فى ذلك التكوين الاجتماعى.

ولنتناول الآن، الفرض الذى لا تؤدى فيه ظروف حياة صغار الفلاحين إلى نشأة ظاهرة البونابرتية : إن وضعهم الخاص فى عملية الإنتاج، لا بد أن ينعكس فى هذه الحالة، فى تواجدهم بشكل أو بآخر فى الميدان السياسى، وإن تمثل هذا، فى اضطرار التنظيمات السياسية للطبقات الأخرى، وكذلك مؤسسات الدولة، إلى وضعهم فى اعتبارها. كما هو الحال فى الاقتراع العام مثلا[٢٧].

غير أن وجود صغار الفلاحين، فى هذه الحالة، لا يشكل عنصرا جديدا وليست له «انعكاسات مؤثرة». فهو فى إطار الديموقراطية الدستورية مثلا، ليس إلا واحدا من المتغيرات المحكومة بتأثير العوامل الأخرى - ومن الواضح أنهم لا يشكلون فى هذه الحالة طبقة متميزة . لقد كان تحول صغار الفلاحين - على الصعيد الاقتصادى وحده - إلى صفوف البروليتاريا، قد قطع شوطا بعيدا، نتيجة للوضع التابع الذى يتميز به أسلوب الإنتاج الأبوى فى التكوين الاجتماعى الفرنسى ؛ وهو ما أكد عليه ماركس. ومع ذلك، فقد جعلت ظاهرة البونابرتية التاريخية، صغار الفلاحين يتصرفون فى الواقع كطبقة متميزة، أى كقوة اجتماعية.

أما صغار الفلاحين فى ألمانيا، أى صغار الحائزين الذين تحرروا من السخرة، وصغار المستأجرين فى النظام الاقطاعى، والعمال الزراعيون، فلم يتحركوا كقوة اجتماعية، اى باعتبارهم طبقة متميزة. وهذا يرجع بالتحديد إلى طبيعة البنية الفوقية للدولة، وللنظام البسماركى.

والمسألة واضحة عند انجلز. فهو لا يميل إلى تفسير ظاهرة البونابرتية فى فرنسا «بالتوازن» بين طبقة النبلاء ملاك الأراضى والبرجوازية، كما هو الحال فى الدولة الاستبدادية؛ وإنما يفسرها بالتوازن بين هاتين الطبقتين والطبقة العاملة.

وسنعود لنتناول ما يعتور فكرة التوازن من عيوب، لنحدد مكان ظاهرة البونابرتية

من علاقة البرجوازية، بالبروليتاريا. ويمكننا أن نلاحظ أيضا، أن انجلز كان يميل، على العكس من ماركس، إلى التقليل من أهمية دور الفلاحين. وهو يحدثنا من هذه الزاوية عن ظاهرة البونابرتية البروسية (بسمارك) محاولا التمييز بينها وبين الامبراطورية الثانية.

إن ما يعنينا هنا، هو أن صغار الفلاحين في ألمانيا، الذين عاشوا في ظروف تميزت بسيطرة أسلوب الإنتاج الرأسمالي - على المستوى الاقتصادي - على أسلوب الإنتاج الأبوى، لم يتحركوا كقوة اجتماعية، وذلك بعكس ما كان عليه الحال في ظل البونابرتية، وذلك نتيجة لتخلف أبنية الدولة الاقطاعية بالنسبة للاقتصاد[٢٨].

ومثال صغار الفلاحين، ليس إلا واحدا من أمثلة عديدة، ضربها لنا ماركس. وسنقتصر هنا، على الإشارة إلى تحليلاته لمرحلة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية. والهدف الرئيسي لتحليلات ماركس السياسية لهذه الفترة، هو تحديد المرحلة التي نشأت فيها البرجوازية، أولا كقسم مستقل من طبقة الملاك الاقطاعيين، ثم كطبقة متميزة بعد ذلك مع مراعاة السمات الخاصة المميزة لهذه المرحلة الانتقالية في بريطانيا. وذلك بالرغم من افتقار هذه البرجوازية إلى التنظيم السياسي، وإلى الايديولوجية «الخاصة» بها. وسنعرض للزاوية التي تناول منها ماركس هذه التحليلات[٢٩].

لقد تحققت هذه العملية من خلال «تمثيل» حزب الأحرار، الذي كان في الحقيقة حزبا لقسم من طبقة ملاك الأراضي.

*

ومن الواضح أن تحديد طبيعة «الانعكاسات المؤثرة» في مستويات تكوين اجتماعي معين، وما تحمله من عناصر جديدة، بالقياس إلى هذه المستويات في صورتها النموذجية، إنما يتوقف دائما على الظروف الملموسة، في وضع تاريخي ملموس. ودراسة هذا الوضع، هي السبيل الوحيد للتمييز بين نموذج تلك المستويات، وصورها المتنوعة. وبهذا يمكننا تحديد «الانعكاسات المؤثرة»، التي قد تتمثل في التحولات الهامة، التي

تطرأ على الأبنية السياسية والإيديولوجية. أو التغيرات التى يشهدها ميدان الصراع الطبقى السياسى والايديولوجى. كما قد تتجلى هذه النعكاسات المؤثرة، فى تغير علاقات «التمثيل» بين الطبقات. كأن ينعكس الوجود الاقتصادى لطبقة من الطبقات فى التغيرات الكبيرة التى تصيب بنية، او استراتيجية حزب طبقة أخرى بحيث يمكنه إدعاء تمثيل الطبقة الأولى أيضا، وذلك عندما يكون لها الحزب دور بارز فى ميدان الصراع الطبقى السياسى، كما هو الحال فى حزب الأحرار الذى أشرنا إليه.

كما قد يتمثل هذا التأثير، فى انتقال التناقض إلى إطار الصراع السياسى بين طبقات أخرى.. إلخ.

وما يعنينا هنا، هو أن نبين أن وجود طبقة معينة فى تكوين اجتماعى معين، يفترض تواجدها فى الميدان السياسى، بمالها من «انعكاسات مؤثرة» فى هذا الميدان، ودون حاجة إلى أن يكون لها تنظيم سياسى بالمعنى الصحيح، أو أن تكون لها ايديولوجيتها «الخاصة».

إن سيطرة بعض الطبقات فى أسلوب الإنتاج السائد فى تكوين اجتماعى معين من ناحية، والعلاقة بين الطبقة أو الطبقات الحاكمة، فى هذا الأسلوب، وبين أبنية هذا التكوين السياسية والايديولوجية، من ناحية أخرى، يفسران خضوع وتبعية الطبقات الأخرى. وغالبا ما تحول هذه الأبنية - بحكم انعكاسها على ميدان الصراع الطبقى فى مجمله - دون التنظيم السياسى، والايديولوجى المستقل، للطبقات التى تنتمى إلى أسلوب الإنتاج غير المسيطر، وتؤدى بالتحديد إلى استقطاب طبقات أسلوب الإنتاج السائد لها.

وتمكننا هذه «الانعكاسات المؤثرة»، مع ذلك، من تحديد «العتبة» le Seuil التى توجد عندها، بل، وتتحرك انطلاقا منها أى طبقة خاضعة أو تابعة فى تكوين اجتماعى معين، كطبقة متميزة. أى كقوة اجتماعية، وهذا ينطبق أيضا على الأقسام المستقلة داخل الطبقة.

إننا نعرض الخطوط العريضة لهذه العملية، عملية التحديد المعقدة، تحديد طبقات أسلوب الإنتاج السائد، فى تكوين معين، لطبقات أساليب الإنتاج التابعة فى هذا التكوين. وتتوقف هذه العملية، على الأشكال الملموسة، التى تتخذها هذه السيطرة: كتحول النبلاء الاقطاعيين إلى قسم من أقسام البرجوازية - (تحول الريع العقارى إلى رأس مال، وتحول صغار البرجوازيين من الفلاحين والحرفيين، أما إلى أقسام من البرجوازية، أى إلى رأسماليين صغار. أو إلى صفوف البروليتاريا. وتحول صغار الفلاحين إلى عمال أجراء. أى أن هذه العملية، تتوقف باختصار، على الصور المختلفة، التى تتخذها عملية انحلال الطبقات التابعة، وعلى أشكال مقاومة هذا الانحلال. فهذا هو الذى يحكم بالتحديد وجود، أو عدم وجود طبقة من الطبقات، أو قسما من أقسامها، باعتبارها طبقة متميزة، أو قسما مستقلا[٣٠]، أى باعتبارها قوة اجتماعية.

ولهذه الملاحظات اهميتها على الصعيد السياسى. إذ يترتب على تحديد طبيعة الجماعة الاجتماعية، سواء باعتبارها طبقة متميزة أو قسما مستقلا من طبقة معنية، نتائج بالغة الأهمية، سواء فيما يتعلق بدورها كقوة اجتماعية فى ظل وضع محدد، أو بدورها فى «العمل المعلن» لقوى اجتماعية اخرى، لا يتطابق مع ممارستها السياسية. أى أن للوجود «المؤثر» لأى طبقة من الطبقات فى ميدان الصراع الطبقى السياسى، نتائج تنعكس على طريقة تمثيلها على «المسرح السياسى»، وعلى أشكال «عملها المعلن»، وعلى تكوين التحالفات . إلخ...

وسنتناول حالا، بشكل أعمق، قضية التفرقة بين الكفاح الاقتصادى والنضال السياسى. أى قضية التمييز بين المستويات الاقتصادية، والمستويات السياسية، فى تنظيم الطبقة.

واذا قلنا بصدد التمييز بين المستوى الاقتصادى، والمستوى السياسى - بمعناه الدقيق - فى تنظيم طبقة معينة، إن المستوى الاقتصادى، هو المستوى السائد فى تنظيمها، فليس معنى هذا، أنه ليس لهذه الطبقة وجود «مؤثر» فى ميدان النضال السياسى، وانما يعنى ببساطة، أن المستوى الاقتصادى، هو الذى يلعب، فى هذه الحالة،

الدور السائد. فضلا عن كونه المستوى الحاكم، فى نهاية المطاف، داخل التنظيم المعقد لتلك الطبقة.

فمثلا، عندما فرق لينين بوضوح، فى كتابه «ما العمل ؟»، بين الكفاح الاقتصادى، والنضال السياسى، بمناسبة وصفه، ونقده، للمرحلة النقابية، التى تختلف عن المرحلة السياسية من تطور الطبقة العاملة حيث يكون لها حزب متميز... إلخ... ، لم يكن يعنى بحال، أن الطبقة العاملة، تكون فى تلك المرحلة غائبة تماما عن ساحة النضال السياسى، وأنها تقتصر فيها، على النضال الاقتصادى وحده. وإنما يعنى بوضوح، أن الكفاح الاقتصادى فى هذه الحالة، هو المستوى السائد فى نضالها وتنظيمها الطبقى. ولا تعنى غلبة النضال الاقتصادى، فى هذه الحالة، انعدام الوجود «المؤثر» للطبقة العاملة فى ميدان الصراع السياسى. فهو شكل من أشكال النضال السياسى، طالما انتقده لينين، لعدم فاعليته. وقد أشار لينين، إلى أهمية هذه القضية، فى ملاحظة له بقوله :

«إن الاتجاه النقابى لا يستبعد «السياسة» بكافة صورها كما يعتقد البعض. فالنقابات تقوم دائما بنوع من الإثارة والنضال السياسى. (ولكنه ليس نضالا اشتراكيا ديموقراطيا). وسنشرح فى الفصل القادم، الفرق بين السياسة النقابية، والسياسة الاشتراكية - الديموقراطية»[٣١].

وهذا يصدق أيضا على النضال الايديولوجى الطبقى، مع بعض الاختلاف.

ومن هذا يتضح، الفرق بين تنظيم الطبقة، باعتبارها شرطا لوجودها المؤثر، أى باعتبارها شرطا لوجودها كطبقة متميزة. وبين تنظيمها النوعى، وهو شرط قوتها السياسية الطبقية. هذه التفرقة، هنا هى أساس النظرية اللينينية فى التنظيم.

**٥ - الأقسام** fractions ، **والفئات** categories **والشرائح** couches

يمكننا الآن، وبعد هذا التحليل، إلقاء بعض الضوء على قضية تتعلق ببعض المصطلحات : كالفئة، والقسم*، والشريحة، وهى جميعها اصطلاحات تدل على

* أو الجناح (المترجم)

أجزاء مختلفة من الطبقة الاجتماعية.

(أ) ونعنى **بالفئات الاجتماعية**، تلك المجموعات الاجتماعية «المؤثرة»، والتى يمكن أن تصبح قوى اجتماعية، على ما أوضحه لينين.

وتتميز بارتباطها **النوعى، والحاكم، بالابنية غير الاقتصادية** كما هو الحال فى البيروقراطية، التى ترتبط بالدولة. «والمثقفون» الذين يرتبطون بالميدان الايديولوجى. وسنتناول فيما بعد، علاقة هاتين الفئتين بالطبقات أو الأقسام، التى تنتمى إليها.

(ب) والمقصود **بأقسام الطبقة المستقلة**، تلك الأقسام التى تشكل ركيزة للقوى الاجتماعية المحتملة. أما اصطلاح **أقسام الطبقة**، فتعنى به تلك الجماعات الاجتماعية، التى يمكن أن تصبح أقساما مستقلة : وفقا لمعيار «الوجود المؤثر».

(جـ) أما اصطلاح **الشرائح الاجتماعية**، فنستخدمه لبيان ما لتركيبه أساليب الإنتاج، فى تكوين اجتماعى معين، من انعكاسات ثانوية على طبقاته الاجتماعية (مثال ذلك «ارستقراطية العمال» عند لينين) وعلى فئاته (مثال ذلك، قمة البيروقراطية والإدارة التى تحدث عنها لينين)، وعلى أقسام تلك الطبقات.

وتجدر الإشارة، إلى أن النظرية الماركسية، تستخدم بصفة عامة، اصطلاحات الفئة، والشريحة، والقسم، عادة، بغير تمييز : غير أن الاتفاق على المصطلحات أمر له أهميته.

وينبغى أن نشير - ونحن بصدد التمييز بين الفئات، والأقسام، لا سيما الأقسام المستقلة - إلى إمكان تحويلهما إلى قوتين اجتماعيتين.

ولا تثير قضية التمييز بين أقسام الطبقة الواحدة أية صعوبة، فمعالمها، على صعيد علاقات الإنتاج، واضحة، مثال ذلك : الأقسام التجارية، والصناعية، والمالية من البرجوازية. وهى فى هذا، تختلف عن الفئات الاجتماعية، التى تتحدد معالمها على صعيد الأبنية غير الاقتصادية.

ومع ذلك، فالأمر يصبح أكثر صعوبة وتعقيدا، فيما يتعلق ببعض الأقسام، التى

تناولها ماركس، والتى لا يمكن تحديد معالمها، إلا على المستوى السياسى [٣٢]. إن ما يميز الأقسام عن الفئات الاجتماعية فى هذه الحالة، هو أن الفئات الاجتماعية نتاج نوعى للأبنية السياسية، والايديولوجية، وترتبط بها بعلاقة من الحتمية المعقدة. ومثال ذلك فى السياسة علاقة البيروقراطية بجهاز الدولة بمعناه الضيق.

أما التمييز بين **الشرائح وأقسام الطبقة**، فيرتبط ارتباطا وثيقا بما قد يكون لهما من انعكاس فى الميدان السياسى. فأقسام الطبقة - على العكس من الشرائح الاجتماعية - يمكن أن تصبح قوى اجتماعية إذا ما استقلت، وأصبح لها ذاتيتها. وهذا لا يعنى بحال، إن هناك تطابقا تاما بين التمييز بين أقسام الطبقة، والشرائح الاجتماعية؛ والتمييز بين انعكاسات المستوى الاقتصادى، وانعكاسات المستوى السياسى - الايديولوجى. فمن الأقسام ما ينتمى إلى المستوى الاقتصادى وحده. ومن الشرائح الاجتماعية ما يمكننا تحديد معالمه على الصعيد الاقتصادى، كأرستقراطية العمال مثلا.

وليس ثمة ما يدعو للاعتقاد بأن تحديد الشرائح الاجتماعية، والتمييز بينها وبين أقسام الطبقة الاجتماعية، على هذا النحو، معناه الاستسلام لتيار النزعة الاكاديمية التجريبية المفرطة، التى تتبنى مفهوم «التمايز الاجتماعى». ولهذا أهميته فى تحديد الفئات، والأقسام، التى تعيش على هامش الطبقات الاجتماعية، والتى تعتبر ناتجا ثانويا لتركيبة أساليب الإنتاج. إنها **لا تشكل قوى اجتماعية، ومع ذلك يمكنها أن تؤثر فى ممارستها السياسية**. مثال ذلك «ارستقراطية العمال» التى اعتبرها لنين فى كتابه «الامبريالية» شريحة اجتماعية : فهى بحكم طبيعتها الهامشية الوسيطة لا تشكل قوة اجتماعية، ومع ذلك فهى تؤثر فى الممارسة السياسية للطبقة العاملة. فهى من الناحية السياسية تلعب دور «خادم» البرجوازية فى صفوف العمال.

## ٦ - الأبنية والممارسات الطبقية : صراع الطبقات

لقد أوضحت التحليلات السابقة أوجه الاختلاف، والارتباط بين نسقين من العلاقات

هما :

نسق الأبنية الاجتماعية، ونسق العلاقات الاجتماعية : فمفهوم الطبقة يشمل إنتاج العلاقات الاجتماعية باعتبارها انعكاسا للأبنية الاجتماعية.

لدينا الآن العناصر اللازمة لطرح القضيتين الآتيتين :

(١) إن هذا التمييز، يشمل التمييز بين الأبنية والممارسات، بل والممارسات الطبقية.

(٢) إن العلاقات الاجتماعية هى عبارة عن ممارسات طبقية تتعارض فيها مواقف الطبقات الاجتماعية. فالطبقات الاجتماعية لا يمكن تصورها إلا باعتبارها ممارسات طبقية. وهى ممارسات متناقضة، **تشكل فى وحدتها ميدان الصراع الطبقى.**

وفى حدود هذا البحث، لا يسعنا إلا تقديم بعض الايضاحات، وتلخص القضية الأولى التحليلات السابقة، من خلال طرحها لمشكلة جديدة، هى أن مفهوم الطبقات الاجتماعية لا يشمل المستويات البنيوية، بل يشمل العلاقات الاجتماعية. وهذه العلاقات الاجتماعية، عبارة عن ممارسات طبقية. وهذا يعنى أنه لا يمكن تصور الطبقات الاجتماعية إلا باعتبارها ممارسات طبقية.

وسوف نؤكد فيما يلى على ضرورة التمييز بين هذين الميدانين، ميدان الأبنية، وميدان الممارسات.

أما القضية الثانية، فتشير إلى أن الطبقات لا توجد إلا فى حالة تعارض : فلا يمكننا تحليل الممارسات الطبقية، إلا باعتبارها ممارسات متصارعة على ساحة «الصراع» الطبقى الحافلة بعلاقات التضاد، أو التنقاض بأبسط معانيه.

إن العلاقة المتسمة بالصراع، على كافة المستويات، وممارسات الطبقات المختلفة و«الصراع» الطبقى، بل ووجود الطبقات ذاتها، وهو انعكاس لطبيعة العلاقات بين الأبنية، وللشكل الذى تتخذه تناقضاتها، فى ميدان العلاقات الاجتماعية : فهذه العلاقات ، هى التى تحدد على كافة المستويات، العلاقات الأساسية بين الطبقات،

علاقات **السيطرة، والتبعية**، التي تعبر عنها تناقضات خاصة (٣٣). أي أنها هي التي تحدد الممارسات الطبقية. ومثال ذلك : التناقض بين الممارسات التي تستهدف الربح، وتلك التي تستهدف زيادة الأجور، أي الصراع الاقتصادي، والتناقض بين الممارسات التي ترمي إلى المحافظة على العلاقات الاجتماعية، وتلك التي تعمل على تغيرها أي الصراع السياسي.. إلخ.

وكما تتطلب المعالجة العملية لتناقضات العلاقات بين الأبنية مفاهيم ملائمة، كذلك تحتاج المعالجة العلمية لعلاقات الصراع بين ممارسات الطبقات المختلفة، في ميدان «الصراع» الطبقي، إلى مفاهيم خاصة، كمفهوم «المصالح» الطبقية، ومفهوم السلطة. فلا يمكننا الاستعانة هنا بالمفاهيم المستخدمة في تحليل الأبنية، وذلك سواء كنا بصدد علاقات اجتماعية اقتصادية (الصراع الاقتصادي)، أو بصدد علاقات اجتماعية سياسية (الصراع السياسي) أو علاقات اجتماعية ايديولوجية (الصراع الايديولوجي).

ولن نتطرق هنا إلى هذه المشكلة، وإنما سنحاول إلقاء المزيد من الضوء، على ما بين الأبنية، والممارسات، من أوجه الاختلاف والارتباط.

*

لقد أدى التمييز بين الأبنية، والممارسات، في إطار أشكالية المذهب التاريخي، إلى خلط كبير : يتمثل في اعتبار الأبنية «ممارسة متحجرة» على أساس أن تحديد الأبنية، يتوقف في النهاية، على مدى ثبات واستقرار الممارسة التي أوجدتها.

لقد انتقد التوسير هذا المفهوم، كما نعرف، موضحا علاقة المستوى البنيوى بالممارسة النوعية، وذلك انطلاقا من تصوره للممارسة، باعتبارها **إنتاجا**، أي عملا تحويليا. ويهمنا أن نلاحظ، **أن هذا لا يعني أن المستوى البنيوى ينشأ مباشرة عن الممارسة** : فهناك نسقان متميزان، أو مجموعتان متميزتان من العلاقات المنظمة، لكل منهما بنيته الخاصة. وإن كانت العلاقة بينهما، هي علاقة أبنية بممارسات لها بنيتها الخاصة المتميزة عن تلك الأبنية. فكما أن علاقات الإنتاج ليست هي

الصراع الطبقى الاقتصادى. كذلك ليست البنية الفوقية السياسية - القانونية للدولة هى الصراع الطبقى، السياسى ولا البنية الايديولوجية هى الصراع الطبقى الايديولوجى، لأن جهاز الدولة، واللغة الايديولوجية - شأنهما فى ذلك شأن علاقات الإنتاج - شئ، والطبقات شئ آخر. ويبدو لنا أن للتأكيد على هذه المسألة أهميته البالغة، لأنها لم تكن واضحة دائما.

ويترتب على رد الأبنية إلى الممارسات بعض النتائج الهامة : كعدم التوصل إلى التحديد الصحيح لعلاقة الأبنية على اختلاف مستوياتها بالممارسات على اختلاف مستوياتها، ومن ثم استحالة تحديد علاقة الأبنية بالممارسات الطبقية.

لقد اخترت من كتاب «قراءة رأس المال» (٣٤) نصا لباليبار E. Balibar ، يعتبر من هذه الناحية، نصا نموذجيا، ففيه تحديد للمشكلة، وفيه أيضا الغموض الناشئ عن الخلط بين الأبنية، والممارسات الاجتماعية. فباليبار يطرح القضية، فى المقام الأول، على أساس أن هناك صورتين للترابط بين المستويات المختلفة فى البناء الاجتماعى. غير أنه لم يتبين أنهما يشملان فى الواقع مجالين مختلفين. فهو يقول :

«عرفنا فيما تقدم صورتين لهذا الترابط. فهناك من ناحية، تحديد المستوى الحاكم فى نهاية المطاف لطبيعة البناء الاجتماعى، وهو يتوقف على التركيبة المميزة لأسلوب الإنتاج موضع البحث. وهناك من ناحية أخرى.. تحديد مدى قدرة ممارسة معينة على إحداث تغيير فى ممارسة أخرى، مستقلة عنها نسبيا. ويتوقف الشكل الخاص الذى يتخذه التطابق بين هاتين الصورتين على بنية هاتين الممارستين.

إن هاتين الصورتين من صور الترابط، موجودتان فى كل من الأبنية والممارسات، وليس معنى هذا الخلط بينهما، فتبدو الأبنية والممارسات كما لو كانت مجرد صورا مختلفة من الترابط بين علاقات تنتمى إلى مجموعة واحدة.

ولنتأمل النتائج فى بقية النص. يقول باليبار :

«يمكننا أن نستنبط هذا النمط من العلاقة بين مستويين لكل منهما ذاتيته واستقلاله

النسبى من الأشكال التى تتخذها مثلا علاقة الممارسة الاقتصادية بالممارسة السياسية، التى تتمثل فى الاشكال المختلفة، التى يتخذها الصراع الطبقى، والقانون، والدولة...

«ويجرى هنا أيضا، بحث التطابق بين هذين المستويين، باعتاره صورة من صور تدخل إحدى الممارسات فى الحدود التى تفرضها ممارسة أخرى . كتدخل «الصراع الطبقى» فى الحدود التى تمليها البنية الاقتصادية، وكتدخل القانون، والدولة فى الممارسة الاقتصادية.. فلا يمكننا إذا، فى هذه الحالة أيضا، اعتبار أى مستوى من مستويات التكوين الاجتماعى، المختلفة، مجرد نقل، أو ترجمة، أو تعبير عن مستوى آخر فى هذا التكوين، فالتطابق بينها، غير متصور، إلا على أساس أن لكل منها استقلاله النسبى وبنيته الخاصة، باعتباره تدخلا منسقا لهذا النوع من الممارسة فى ميدان ممارسة أخرى. (وهذا ، كما هو واضح، ليس إلا تحديدا لمجال مشكلة نظرية معينة، وليس خلقا لمعرفة جديدة).

ويترتب على عدم التمييز بن الأبنية، والممارسات، نتيجتان واضحتان (الأولى) المماثلة على الصعيد السياسى بين البنية الفوقية السياسية - القانونية للدولة - الدولة والقانون - وبين الممارسة السياسية الطبقية، ومن ثم النظر إلى أسلوب تدخل الدولة، والقانون، أى الأبنية، باعتباره تدخلا من جانب الممارسة السياسية - أى الصراع الطبقى السياسى - فى ميدان الممارسة الاقتصادية - الصراع الطبقى الاقتصادى.

ويبدو أن رد الأبنية إلى الممارسات قد تحقق هنا باستخدام لفظ «تدخل» الذى أصبح يطلق عليه مجازا " ممارسة " . وأضحت الممارسة التى يعبر عنها لفظ " تدخل " ، صورة من صور الترابط بين الابنية .

و النتيجة (الثانية) و هى اخطر من الاولى ، هى : اعتبار المستوى الاقتصادى بنية، «يؤثر» فيها الصراع الطبقى، الذى يقتصر على المستويين السياسى، والايديولوجى : «وهذا ما ينطبق أيضا على تدخل «الصراع الطبقى» فى الحدود التى تسمح بها البنية الاقتصادية...». (الفقرة السابقة لباليبار).

ويبدو أن الخلط هنا بين الأبنية، والممارسات، قد أكد إلى حد بعيد ذلك اللبس القديم، الذى يتمثل فى القول بأن الطبقات، والصراع الطبقى، ينشأن فى الميدانين السياسى، والايديولوجى «لإعمال» القوانين الاقتصادية اللاواعية.

فالقول بأن المستويين السياسى، والايديولوجى، هما الصراع الطبقى، أى الممارسة، معناه تلاشى البنية السياسية - القانونية للدولة، وتلاشى المستوى الايديولوجى. كما أن القول بأن المستوى الاقتصادى هو البناء الاجتماعى، مؤداه اختفاء الصراع الطبقى الاقتصادى.

*

وإذا كنا قد أكدنا على هذا اللبس، فذلك لأهمية النتائج المترتبة عليه : فهو يؤدى - فى النتيجة الثانية التى أشرنا إليها - إلى استحالة تصور المفهوم اللينينى «للوضع الراهن» (٣٥).

وسنقتصر الآن ، على تناول القضية الأولى. وهى قضية الترابط بين مستويات الأبنية، والممارسات الطبقية.

وفيما يتعلق بالترابط بين البنية الفوقية السياسية - القانونية للدولة، أو البنية الايديولوجية، وبين البنية الاقتصادية. أى بتدخل مستوى معين من الأبنية، فى الحدود التى يسمح بها مستوى آخر، فإننا نرى أنه لا ينبغى إطلاقا النظر إلى هذا الترابط، باعتباره تدخلا من الممارسة السياسية، أو الايديولوجية، فى مجال الممارسة الاقتصادية. فعلاقة العقد - القانون - بالمبادلة هى علاقة بين أبنية. وهذا يصدق أيضا على تدخل الدولة فى الاقتصاد : فالتدخل هنا لا يدل على ممارسة. وإنما يدل على وجود نمط معين من الترابط بين الأبنية.

ولما كانت مستويات البناء الاجتماعى تتميز بأن لكل منها إيقاعه الخاص، فضلا عن تطورها غير المتكافئ، فإن ما بينها من علاقات لا بد وأن يتسم بنوع من التفاوت، أو عدم التطابق. وهذا يصدق أيضا على العلاقة بين مستويات الممارسة المختلفة فى

ميدان الصراع الطبقى. وكما أننا لا نجد أى تطابق بين الأبنية الاقتصادية، والسياسية، والايديولوجية فى التكوين الاجتماعى، كذلك تتفاوت المستويات المختلفة فى ممارسة، وتنظيم أى طبقة. أى تتفاوت مستويات نظامها الاقتصادى، والسياسى، والايديولوجى بالنسبة لللطبقات الأخرى : كأن يكون النضال السياسى لطبقة معينة، متخلفا بالنسبة لنضالها الاقتصادى. أو أن يكون كفاحها الايديولوجى، متخلفا بالنسبة لكفاحها السياسى وهكذا... أى أن العلاقة بين الممارسات الطبقية المختلفة، تتميز بما تتميز به العلاقة بين الأبنية الاجتماعية المختلفة، من انتقل لمركز الثقل فيها، من مستوى إلى أخر، طالما أن هذه الممارسة الطبقية، تعتبر هى أيضا، نسقا له بنيته الخاصة تنعكس فيه العلاقة بين مستويات أبنية التكوين الاجتماعى على حوامله [٣٦]. المهم أن ندرك أننا بصدد نسقين مختلفين من العلاقات.

وتتسم العلاقة بين هاتين المجموعتين من العلاقات بعدم التطابق. فليس ثمة تطابقا بين أى مستوى والمستوى الذى يقابله فى النسق الآخر. وإذا تأملنا تحليلات ماركس لبريطانيا العظمى بعد عام ١٦٨٠ مثلا، فإننا نجد تفاوتا بين مستويات الأبنية الاقتصادية والسياسية، والايديولوجية. فالبرغم من أن أسلوب الإنتاج الرأسمالى كان فى سبيله إلى السيطرة كانت، الغلبة فى الدولة، والايديولوجية للأبنية الاقطاعية [٣٧].

وإذا قارنا، من ناحية أخرى، مستويات نضال الطبقة البرجوازية، بمستويات البناء الاجتماعى، لمعرفة مدى التفاوت بينها - مغفلين مؤقتا - ما بين مستويات هذا النضال من تفاوت، فإننا نجد أن كفاح البرجوازية السياسى، وتنظيمها فى هذه الفترة كان متقدما للغاية. فى حين أن طبقة النبلاء ملاك الأراضى «التى كان بيدها» زمام الدولة الاقطاعية، لم تكن فى الواقع «ممثلة» لمصالح البرجوازية، السياسية [٣٨]. إننا فى هذا المثال، نلمس بوضوح، تخلف البنية الفوقية السياسية - القانونية للدولة، لا بالنسبة للأبنية الأخرى فحسب، بل تخلفها أيضا،. بالنسبة لمستوى نضال البرجوازية السياسى، فى ميدان الصراع الطبقى : أى أننا لسنا بصدد دولة إقطاعية متخلفة بالنسبة للاقتصاد - وإن كانت ملائمة لطبقة ارستقراطية الأرض السائدة سياسيا، والمتخلفة

بالنسبة للبرجوازية السائدة اقتصاديا - ، بل بصدد علاقات متباينة بين نسقين من العلاقات غير المتطابقة.

إن العلاقة بين هذين النسقين، هى التى جعلت سيادة أسلوب الإنتاج الرأسمالى فى دولة اقطاعية، تتمخض فى ظل الظروف الملموسة - التى نحن بصددها - عن سيادة البرجوازية سياسيا فى مجال الصراع الطبقى. وهذا واضح أيضا، بالنسبة **لمؤشر السيطرة** indice de dominance، سواء فيما يتعلق بالأبنية، أو بالممارسات الاجتماعية. فغلبة المستوى السياسى من الأبنية مثلا، كما هو الحال فى رأسمالية الدولة الاحتكارية والدولة التدخلية، لا يعنى بالضرورة أن تكون الغلبة فى مجال الممارسة للصراع الطبقى السياسى. وهكذا... وليس فى نيتنا ضرب المزيد من الأمثلة هنا، فنحن ندرك بوضوح أهمية هذه الملاحظات بالنسبة لأى تحليل سياسى للظروف الملموسة.

*

يمكننا الآن، وفى ضوء هذه الملاحظات، التعمق فى قضية أشكال تدخل النضال السياسى فى مجال الكفاح الاقتصادى، وصور تدخل الكفاح الاقتصادى فى ميدان النضال السياسى. وإيضاح موقف لينين النظرى من قضية **التفرقة** بين الكفاح الاقتصادى، والكفاح السياسى **والعلاقة بينهما**. وذلك ابتداء من كتاب **«ما العمل» ؟** - وهو نص أساسى - حتى الجدل والخلاف بين لينين وتروتسكى وبوخارين حول قضية النقابات فى الاتحاد السوفياتى (١٩٢١)، ويتمز هذا الموقف بما يلى :

(١) **التفرقة** بين النضال الاقتصادى، والنضال السياسى: ويمكن استخلاص هذه التفرقة بوضوح من نقد لينين لمواقف خصومه.

ففى كتابه **«أما العمل» ؟** نقد لأنصار الاتجاه الاقتصادى، الذين يعتقدون أن النضال السياسى، هو أرقى وأوسع أشكال الكفاح الاقتصادى، وأكثرها فاعلية. «وقال لينين : **«حقا أنه كذلك وليس شيئا آخر»**.

كما نجد نقدا لنظرية الاتجاه الاقتصادى القائلة «بضرورة إضفاء طابع سياسى على

النضال الاقتصادى ذاته». وفى النصوص المتعلقة بالقضية النقابية، نقد لبوخارين «الذى انزلق إلى الانتقائية النظرية بإطرائه التوفيق بين وجهتى النظر الاقتصادية، والسياسية» (٣٩). ومن المعروف أن لينين يقصد : (أ) بالكفاح الاقتصادى «الكفاح الاقتصادى العملى. وهو ما أسماه انجلز «مقاومة الرأسماليين»، وهو ما يسمى «بالنضال المهنى والنقابى». ويقصد (ب) بالنضال السياسى النضال الذى يجعل من سلطة الدولة هدفه المتميز. والتفرقة بين هذين النوعين من النضال، هى التى تفسر اختلاف أشكالهما التنظيمية : فهناك النقابات، وهناك الأحزاب.

(٢) وتفترض هذه التفرقة، وجود علاقة بين الكفاح الاقتصادى والنضال السياسى. ويتمثل جوهر هذه العلاقة فى **هيمنة النضال** السياسى **فى نهاية المطاف** على سائر مستويات الصراع الطبقى، فهو التعبير المركز والمكثف عن هذه المستويات. ويترتب على ذلك.

(أ) أنه ينبغى ، على خلاف المفهوم التطورى، الذى يرى أن هناك «مراحل» للنضال، الذى يكون اقتصاديا فى البداية، ثم يصبح فيما بعد نضالا سياسيا، **ينبغى أن تكون الأولوية** دائما للكفاح السياسى على النضال الاقتصادى. وهذا هو دور الحزب.

يقول لينين :

**«لا ينبغى أن تفقد السياسة أولويتها على الاقتصاد... فلا يمكن لأى طبقة أن تحتفظ بسيطرتها، وبالتالى لا يمكنها أن تقوم بدورها فى الإنتاج، ما لم يكن لها موقف سياسى سليم».**

ويقول أيضا :

**«وإذا كانت المصالح الاقتصادية تلعب دورا حاسما، فهذا لا يعنى بحال أن تكون الأهمية الأولى للكفاح الاقتصادى، لأنه لا يمكن بصفة عامة تحقيق المصالح «الحاسمة» والجوهرية للطبقات إلا بإجراء تحولات**

سياسية جذرية...» [٤٠].

(ب) إن النضال السياسى يتدخل دائما فى مجالات المستويات الأخرى من النضال، وخاصة فى النضال الاقتصادى، والعكس صحيح. فمثلا (أ) لا يعنى غياب الكفاح السياسى لطبقة معينة، أنه ليس لنضالها الاقتصادى «نتائج مؤثرة» على الصعيد السياسى. أى أن اقتصار طبقة معينة على الكفاح الاقتصادى، قد تكون له مع ذلك «نتائج مؤثرة، وإيجابية فى الواقع، هى السماح للخصم بتنفيذ سياسته. (ب) إن إعطاء الأولوية للاقتصاد، يعتبر مع ذلك سياسة، وهى سياسة بالمعنى الدقيق للكلمة. والمقصود هنا، تلك السياسة التى سخر منها لينين بقوله إنها سياسة من يريدون النضال **الاقتصادى ضد الحكومة** !!... إن النضال الاقتصادى ضد الحكومة هو السياسة النقابية... إنها بالتحديد السياسة البرجوازية للطبقة العاملة» [٤١].

(٣) وإذا كان **هدف** النضال السياسى هو سلطة الدولة، فإن **موضوعه** هو الوضع الراهن، **ولهذا فهو يشمل** (أ) الاقتصاد، يقول لينين : (... إن تكتيك «السياسيين» الثوريين، وهو أبعد ما يكون عن تجاهل المهام «النقابية»، هو وحده القادر على ضمان تحقيق هذه المهام بصورة منهجية. (ب) السياسة بمعناها الضيق. (جـ) الايديولوجية. وهذه القضايا تدخل فى نطاق بحث مفهوم الوضع الراهن.

## ٧ - الوضع الراهن - القوى الاجتماعية - التنبؤ السياسى :

وتقع تحليلات لينين السياسية ضمن سياق هذا الاتجاه النظرى لقد اعاد لينين لفكر ماركس الأصيل مكانته فى مواجهة انحرافات الدولية الثانية، عندما أنشأ مفهوم **«الوضع الراهن»** المرادف لمفهوم «اللحظة الراهنة»، وهى **الموضوع** المميز للعمل السياسى [٤٢].

إن الهدف المميز للعمل السياسى هو الدولة، أى سلطة السياسة النظامية، باعتبارها عنصر التماسك فى التكوين الاجتماعى الملموس، ومربط الفرس فيما يعتريه من تحولات. أما **موضوع** العمل السياسى فهو «اللحظة الراهنة» التى تعكس ما يتسم به

هذا التكوين الاجتماعى من تفرد تاريخى، وأصالة دائمة، لأنه نسيج وحده.

ولا شك أن مراعاة الدقة فى طرح هذه القضية، تساعدنا على إلقاء الضوء على سلسة من القضايا : لا سيما ما تعلق منها «بتأثير» العمل السياسى فى الأبنية الاجتماعية، وتحديد ما تتيحه هذه الأبنية للعمل السياسى من إمكانيات، والتنبؤ الاستراتيجى فى مجال الممارسة السياسة وغيرها...

وينتمى مفهوم «الوضع الراهن» عند لينين **إلى ميدان الممارسة الطبقية، والصراع الطبقى.**

إن أصالة التفرد التاريخى لأى تكوين اجتماعى، وهى موضوع العمل السياسى، هى أولا وقبل أى شئ من صنع **«العمل المشترك للقوى الاجتماعية».**

ويرجع تجانس مجال الوضع الراهن إلى أننا ننظر إلى **الممارسات الطبقية،** وإلى **الممارسات الطبقية السياسية** بوجه خاص، من زاوية «تأثيرها» فى البنية الاجتماعية باعتبارها ممارسات **لقوى اجتماعية**»[٤٣].

وفى نصوص (فبراير - أكتوبر) ١٩١٧، بدأ لينين تحليله للقوى الاجتماعية الأساسية التى كانت تشكل أحداث الساعة، وترسم معالم الوضع الفريد الذى كان قائما فى روسيا، وهذه القوى هى :

الملكية القيصرية، والبروليتاريا وطبقات الفلاحين[٤٤].

لقد وضع لينين الملكية القيصرية فى عداد القوى الاجتماعية - وهى طبقات اجتماعية متميزة - فى حين أن القيصرية عنصر ينتمى - كما يبدو لأول وهلة إلى البنية الفوقية السياسية للدولة القيصرية، ومن ثم فهو عنصر من عناصر **البنية** الاجتماعية. غير أن هذا لا يعنى فى الواقع اقحام عنصر من عناصر البنية الاجتماعية - باعتباره قوة اجتماعية - على تحليل الوضع الراهن.

فلينين يقصد هنا بالملكية القيصرية :

«الملاك العقاريين الاقطاعيين، وكبار الموظفين، والجنرالات» وذلك باعتبارهم **قوى اجتماعية.** ومن هذه القوى الاجتماعية ما يعتبر **طبقة متميزة** كالملاك العقاريين، أما «كبار الموظفين، والجنرالات» فيشكلون **فئة اجتماعية.** فكثيرا ما تحدث لينين عن البيروقراطية والبوليس باعتبارهما قوة اجتماعية. وأوضح أن هذا لا يعنى اعتبارهما طبقة. وإذا أردنا **تحديد العناصر** المكونة للوضع الراهن، فيمكن القول أنها (أ) أولا الطبقات المتميزة وتلك الأقسام المستقلة من الطبقة التى لوجودها «انعكاسات مؤثرة» على صعيد الممارسة السياسية، فهذه هى السمة المميزة لها، باعتبارها قوى اجتماعية، فضلا عن (ب) الفئات الاجتماعية النوعية، التى يمكن أن تتحول فى لحظة معينة إلى قوى اجتماعية، إذا ما أصبح لها «انعكاس مؤثر»، فى ميدان الممارسة السياسة، بالمعنى الذى سبقى أن حددناه، فى حين أنها لا تشكل طبقات ولا أقسام من طبقات.

*

فالمقصود إذن الوضع الراهن، موضوع العمل السياسى، وخير مجال يتجلى فيه التفرد التاريخى وأصالة التكوين الاجتماعى الملموس، هو الوضع الملموس **للصراع الطبقى السياسى.**

وبعبارة أخرى، يعكس الوضع الراهن، على صعيد الصراع الطبقى السياسى، نوع الترابط ومؤشر السيطرة، الذى يتميز به تكوين اجتماعى معين. ولكن كيف يحدث هذا الانعكاس ؟ والوجه الآخر لهذا السؤال هو : كيف يؤثر العمل السياسى فى البنية الاقتصادية إذا كان الوضع الراهن ليس مجرد إنعكاس لها. وإنما هو بالدقة الذى يحدد مدى تأثير العمل السياسى فيها ؟ وعلى أية صورة يكون تحديد البنية الاقتصادية للعمل السياسى الذى يؤثر بدوره فيها ؟

يمكننا الإجابة على هذا السؤال، إذا عرفنا أن علاقة الابنية بالممارسات الطبقية، هى من نوع العلاقات القائمة فى هذين الميدانين.

أما عن العلاقة بين مستويات البناء الاجتماعى، أى ما يسمى «بتفاعلها»، وهو فى

الحقيقة أسلوب تدخل أى منها فى مجال الآخر، فتتمثل فى حدود قدرة أى مستوى على تغيير المستوى الآخر. وهذه الحدود هى إنعكاس للمصفوفة الملموسة للتكوين الاجتماعى، وللأبنية النوعية لكل مستوى من مستوياته. وهذه الأبنية ذاتها محكومة بمكانها، ووظيفتها فى هذه المصفوفة. ففى مجال العلاقات بين الأبنية الاجتماعية، يدل تحديد بنية معينة لبنية أخرى، على حدود تنوع بنية ميدانية كالدولة مثلا، بالنسبة لبنية أخرى كالاقتصاد. هذه الحدود ذاتها هى انعكاس للمصفوفة.

وهذا يصدق أيضا، على الممارسات الطبقية، وعلى العلاقة بينها وبين مستويات الصراع الطبقى.

إن العلاقات القائمة، سواء بين الأبنية، أو بين الممارسات، هى من نوع العلاقة بين هذين النسقين من العلاقات التى سبق أن أشرنا إليها.

ويتمثل تحديد البنية الاقتصادية للممارسات، التى تؤثر بدورها فيها، فيما تضعه هذه البنية من حدود لتنوع أشكال الصراع الطبقى. أى إن هذه الحدود، هى أنعكاس للبنية الاقتصادية. غير أن هذا لا يزال غير كاف لتحديد العلاقة بين الممارسة السياسية، والبنية، الاقتصادية بدقة : **فالحدود فى هذا المستوى، تتسم فى الواقع بالتعقيد** . ذلك أن الممارسة السياسية التى تحكم فى النهاية سائر مستويات الصراع الطبقى، تنحصر هى ذاتها فى حدود، هى انعكاس لتأثير مجال الصراع الطبقى ككل وتأثير مستوياته المختلفة (الصراع الاقتصادى، والسياسى، والايديولوجى) فى الممارسة السياسية. غير أن هذه الحدود، تعتبر **حدودا من الدرجة الثانية**. طالما أن حدود مجال الممارسات هى ذاتها إنعكاس لتأثير البنية الاقتصادية. وسنوضح فيما بعد، الفرق بين هذين النوعين من الحدود. بقى هنا، أن نذكر أن الوضع الراهن، يبدو فى هذا السياق، كانعكاس لتأثير الأبنية الاجتماعية فى مجال الممارسات، **التى تتركز، وتتوحد على صعيد الصراع الطبقى السياسى.**

وتنظم تلك الحدود، التفاعل بين القوى الاجتماعية على اختلاف صورها الممكنة، أى أنها تنظم تدخل الممارسة السياسية - باعتبارها التعبير المكثف عن مجال الممارسات -

فى ميدان الأبنية الاجتماعية. فتأثير البنية الاقتصادية فى مجال الممارسات محدود إذن بتدخل الممارسة السياسية، وتأثيرها، فى البناء الاجتماعى.

ولهذا، يهمنا أن ندرك أن الوضع الراهن، أو «اللحظة الراهنة» - موضوع العمل السياسى - هى نتاج لانعكاس **مستويات البنية الاجتماعية فى مجموعها وفى وحدتها** فى ميدان الممارسات الطبقية. وإذا كانت البنية الفوقية السياسية للدولة، هى وحدها الميدان الذى تتركز فيه تناقضات مستويات البناء الاجتماعى، والميدان الذى يتيح فهما محدودا لما بينها من ترابط، **فإن الوضع الراهن يعد مفتاح أسرار التفرد التاريخى للتكوين الاجتماعى المحدد ككل.** أى مفتاح فهم علاقة التفرد الملموس لأبنيته الاجتماعية بالشكل الملموس للصراع الطبقى فيه. إن البنية الفوقية السياسية للدولة هى هدف العمل السياسى. وهى أيضا، وبحكم ما لها من انعكاس على الوضع الراهن، تعتبر أحد العناصر المكونة لموضوع هذا العمل. قال لينين : الاستيلاء على سلطة الدولة يكون بتحطيم جهازها، هذا كل ما فى الأمر.

فلا محل إذن، للقول بأن البنية الاقتصادية هى وحدها التى تحدد الأشكال المختلفة للعمل السياسى، والصورة التى يكون عليها الوضع القائم. هذا التفسير «الاقتصادى - الإرادى» لفكر لينين يرجع بالتحديد إلى مفهوم خاطئ للطبقات الاجتماعية، لا يفرق بين الأبنية، ومجال الصراع الطبقى. وهذا المفهوم لا يزال حيا. بل ونجد له صياغة نظرية عند س. لوبورينى C. Luporini، وهو كاتب واسع الإطلاع، فهو يرى أن «البنية الاقتصادية» التى تدخل فى مفهوم «التكوين الاقتصادى - الاجتماعى» هى وحدها التى تحدد مدى تنوع أشكال حركة القوى الاجتماعية المختلفة[٤٥]. هذا المفهوم يشير - عند لينين - إلى المستوى السياسى، أى إلى الصراع الطبقى باعتباره المستوى الذى تؤثر من خلاله الطبقات الاجتماعية فى «البنية الاقتصادية» وحدها. وهكذا يصبح هذا المفهوم نموذجا (كأى نموذج علمى) له وظيفة تفسير الظواهر فى الميدان الذى يشمله.. وتساعدنا هذه الوظيفة التفسيرية على تحديد الاتجاهات الموضوعية للتطور، وإجراء

التنبؤات على هذا الأساس. ونعنى به، ذلك النوع من التنبؤ الذى يستند إلى خصائص الميدان الاقتصادى وقوانينه، والذى يسمح للعمل الملموس بالتأثير فيه : أى عمل قوة «سياسية معينة أو جماعة اجتماعية واعية»(٤٦).

هذا التفسير، ليس إلا تعبيرا عن تصور المذهب التاريخى للطبقات الاجتماعية، الذى يعتبر الصراع الطبقى اى المستوى السياسى، والايديولوجى المستوى المؤثر فى «البنية الاقتصادية». وهو تفسير أبعد ما يكون عن فكر لينين. فنحن نعرف أنه عندما كان ينظر إلى الوضع القائم فى روسيا باعتباره أضعف الحلقات فى السلسلة الإمبريالية، كان يدرك أن للممارسة السياسية الملموسة للطبقة العاملة حدودا، هى انعكاس للأبنية الاجتماعية فى مجموعها، وفى وحدتها على صعيد الصراع الطبقى : أى إنعكاس للبنية الاقتصادية، والبنية الفوقية للدولة القيصرية، والأبنية الايديولوجية على الوضع القائم.

وبغير هذا الفهم، يكون فكر لينين قد وقف عند حدود تفسير الدولية الثانية الاقتصادى لفكر ماركس، والذى يتمثل فى تلك النظرية الاقتصادية النزعة، نظرية أقوى الحلقات.

*

وخلاصة القول، إنه ليس ثمة تطابقا بين الممارسة السياسية لطبقة معينة، أو لقسم من أقسامها، وبين ما قد يكون لوجودها من «نتائج مؤثرة» على صعيد العمل السياسى: فالممارسة السياسية المؤثرة هى وحدها التى تميز الحركة الملموسة لأى طبقة أو أى قسم من أقسامها، فى التكوين الاجتماعى، باعتبارها **طبقة متميزة أو قسما مستقلا. فهذه** الطبقات المتميزة والأقسام المستقلة، هى وحدها التى **تعد قوى اجتماعية.** كما أضاف لينين مقياسا جديدا للنشاط الملموس للقوى الاجتماعية، ولتأثيرها، فى الوضع القائم، هو أن يكون لها **نشاط صريح أو معلن : فالمقياس الحقيقى، والوحيد** للتحالفات عند لينين، هو «النشاط الصريح للطبقات الاجتماعية

أى «اشتراكها الفعلى فى الصراع»[٤٧].

ولكن لماذا هذا المقياس الإضافى، ونحن نعرف أن المقصود بالقوى الاجتماعية، الطبقات التى تتحرك فعلا فى الساحة السياسية، وليست الطبقات بمفهومها الاقتصادى؟

يقصد لينين بالنشاط الصريح، أو المعلن للقوى الاجتماعية، فى المقام الأول، أن يكون لهذه القوى تنظيمها الخاص السياسى، والايديولوجى. فلا يكفى أن يكون لها «انعكاس مؤثر» فى الميدان السياسى. ونعنى تنظيم قوة طبقة معينة، وهو ما سنتناوله بالتحليل فى الفصل القادم.

إن وجود طبقة ما، أو قسم من أقسامها، كقوة اجتماعية، فى الساحة السياسية، لا يعنى بالضرورة استيفاءها الشروط التنظيمية اللازمة لكى تصبح طرفا فى علاقات القوة السياسية. فقيام قوة اجتماعية معينة بعمل صريح بتنظيم صفوفها فى حزب متميز، ومستقل، يعنى أنه أصبح لها قوتها السياسية «الخاصة». وإذا كانت هذه هى شروط العمل المعلن، فهى ترتبط بمجال الوضع القائم الذى يتسم بعدم التحدد l'indetermination أى بمجال «الفعل المشترك للقوى الاجتماعية».

إن الاشتراك الفعلى فى الصراع الطبقى، مع توافر هذه الشروط التنظيمية الخاصة، هو المعيار الوحيد، الذى يساعدنا على تحديد الشكل الملموس - الذى تتخذه حركة القوى الاجتماعية المشتركة فى الصراع - من بين الأشكال العديدة الممكنة ضمن الحدود التى أشرنا إليها.

## الهوامش

(١) (Article 7 a des Status de la Premier Internationale (1866).

(٢) ابتداء من البيان الشيوعى حتى خطاب ماركس لبولت عام ١٨٧١.

(٣) ويلاحظ أننا نجد هذا المفهوم أيضا فى الـ ...Grundrisse وفيه يحدثنا ماركس عن

«جماهير» "masse" العمال "Travailleurs" باعتبارهم أفراد أحرار معدمين "Libres - individus uns" يتحولون تدريجيا إلى طبقة.

(٤) ووفقا لهذا المفهوم يرد نظام الأبنية، وتنظيم علاقاتها إلى وحدتها وهى وحدة ذات دلالة "Totalité Significative" مستمدة من «نظرة» الطبقة لأجل ذاتها إلى العالم "la conception du monde de la classe - pour soi" وذلك باعتبارها صانعة Sujet لهذه الأبنية. وهذا ما عبر عنه لوكاش Lukacs بقوله :

«يعنى نزوع طبقة معينة إلى السيطرة، إنه يمكنها انطلاقا من مصالحها الطبقية، ومن وعيها الطبقى، أن تتصدى لتنظيم المجتمع بأسره وفقا لهذه المصالح. والسؤال الذى يحسم الصراع الطبقى كله فى نهاية الأمر هو السؤال الآتى :

إلى أى حد انجزت الطبقة - موضوع البحث - المهام التى وضعها التاريخ على عاتقها سواء كان ذلك بوعى أو بغير وعى أو بوعى زائف ؟

Histoire et concience de classe, Paris p. 7 et Suiv.

ونجد عند هـ . مركوز H. Marcuse طرحها أوضح لهذه المشكلة

فى : Kultur und gesellschaft `965 t I. p. 34.

وفى : One dimensional man 1964 p. 54 et Suiv.

وعن تورين Touraine نجد كل الأفكار الرئيسية البالية لهذه الميثولوجيا وذلك فى كتابه Sociologie de l'action, 1960.

(٥) th .geiger: die klassenejesjjschaft in schmelztiegel 1949 p. 37 et suv.

- R. Dattrendorf : Class conflict in industrial Society, 1965 passim.

- Bourdieu: "Situation et position de classe" cours polycopie. et Travail et travailleurs en Algerie,1964.

وحديثنا ينصب هنا بطبيعة الحال على التفسير الوظيفى لماركس لا على قضية «الطبقات»

أو «المجموعة» groupe فى التيار الوظيفى عامة..

(٦) ونحن نستشهد هنا بدارندورف الذى يرى ان الطبقات هى « العناصر الدينامية المتغيرة» التى تحدث باعتبارها «وظيفة» †Fonction التحولات فى «ابنية» "Structures" متزامنة Synchromiques (op-cité p. 121 et Suiv)

(٧) وتحليلات فبر تضمها فصول كثيرة من كتابة:

wirtschaft und Gesellschaft. Tubrngen,1947 secé,III

اما نتائج التحليلات فهى اوضح ما تكون فى كتابه :

"gesammelte Aufsalze zur Rebiorssoziologie"

وفى تحليلاتة السياسية فى كتابه:

gesammelte polittsche Schriften, Tubingen 1458

والجماعة النظامية groupe statutaire أى الوظيفة la fonction إذا صح التعبر. فهو يقول : «كل مجموعة من الأشخاص توجد فى وضع طبقى واحد اسميها طبقة». والطبقة تتحد أساسا بالدخل. وقد أدى هذا التميز إلى إشكالية فبر الخاصة بالطبقة السياسية، والبيروقراطية. ولنا عودة إلى هذه النقطة فهى تعد فى رأينا محور العلاقة بين تيارى النزعة التاريخية المفرطة فى الماركسية L'historisme marxiste وبين «المذهب الوظيفى» فى علم السياسة المعاصر. وهما تياران متماثلان فى مبادئهما النظرية، وأن تمخضا عن نتائج متعارضة.

ويكفى أن نشير هنا إلى أن هذه الإشكالية تؤدى أحيانا - على المستوى التصورى - وإلى طمس الوضع الايديولوجى المزدوج double status ideologique الذى تضيفه هذه الإشكالية على «الجماعة الاجتماعية» : كما هو الحال فى تفرقة فبر بين «الطبقة» - الوضع الطبقى، وبين «الجماعة النظامية» - الوظيفة . والمقصود هنا هو التمييز بوضوح بين الطبقات الاجتماعية التى ترد إلى الوضع الاقتصادى الطبقى من ناحية وبين «المجموعات» الأخرى المختلفة التى تبقى علاقتها بالطبقات غامضة دائما. وهى مجموعات تشارك فى علاقات السياسة - الوظيفة rapports politique-fonction (وتبقى

الطبقات الاجتماعية محصورة فى نطاق الوضع الاقتصادى الطبقى) وهذه هى كل مشكلة ذلك التيار «المتمركس» marxisant تيار النخب السياسية élites politiques أى الجماعات - الوظائف groupes-Fonctions الموازية هنا للطبقات - الأوضاع class-es-situations وفى كتابه : «الأحزاب السياسية»، طرح ر. ميشيلز R. Michels القضية بوضوح شديد. وميشيلز هو المؤسس المعاصر لنظريات النخبة وينتمى إلى تيار المذهب التاريخى. وهو التلميذ «المتمركس» لڤبر.

(٨) يتضمن تحديد الطبقات بالنسبة للمستوى الاقتصادى Léconomique فى رأس المال - على سبيل المثال - العلاقات الآتية :

- علاقات الإنتاج بالمعنى الضيق : علاقة المنتة بمالك وسائل الإنتاج.
- علاقات تقسم العمل الاجتماعى : علاقة المنتج بالمنتج.
- علاقات تحويل الناتج الاجتماعى (اى توزيعغ - المترجم).
- علاقة المنتج بالمنتج Rapports de transfert de produit Sociale

وتنتمى هذه العلاقات إلى تركيبة Combinaison تتألف من علاقتين اقتصاديتين هما : علاقة التملك الفعلى appropriation réelle ، وعلاقة الملكية propriété ، فهى ترجع إذن إلى تنظيم عملية العمل، وإلى تقسيم العمل.

(٩) ومن ناحية أخرى يتعين - فى إطارم المفهوم الوظيفى Fonctionaliste ، الذى أشرنا إليه والذى يؤدى هنا أيضا إلى الخلط بين الأبنية، والعلاقات الاجتماعية يتعين تحديد خصوصية «الميدان الاجتماعى» specifité du "social" الذى لا يمكن اختزاله إلى الميدان الاقتصادى L'économique

ولنأخذ على سبيل المثال قول بورديبه Bourdieu : «إن ما ينطوى عليه موقف فبر من تناقض (وهو ما يسلم به بورديبه) ينطوى على التسليم بوجود نظام اجتماعى بالمعنى الصحيح، وأن له ذاتيته واستقلاله النسبى عن النظام الاقتصادى (Situations et po-sition de classe op. cit p 5,...)

وإذا ما طرحت القضية على هذا النحو، فإنها تفقد معناها تماما : وكأن الاقتصاد لا مكان

له أيضا فى ميدان العلاقات الاجتماعية، أى ميدان العلاقات الاجتماعية - الاقتصادية. بل ولا مكان له حتى فى ميدان الصراع الطبقى الاقتصادى. وهذا التمييز بين ما «هو اقتصادى» وما «هو اجتماعى» هو فى الحقيقة من صنع تلك الإشكالية الايديولوجية problématique ideologique ، التى ترجع تارخيا إلى م. فبر بالتحديد. وهذا يدل عليه عنوان كتابه الرئيسى ذاته : «الاقتصاد والمجتمع».

(١٠) Althusser, Lire la Capital, t II p. 157.

(١١) ويظهر الخطأ الأساس فى تحليلات جودلييه فى كتابه :

Rationalité et irrationolité économique 1966.

وفى مقاله :

Systéme, structure, et contradiction dans le Capital

المنشور بمجلة : Temps Modernes, November 1966 . فهو يرى أن أسلوب الإنتاج الرأسمالى يتميز بتناقضين فى الأبنية. التناقض الأول أساسى، وهو بين بنيتين مختلفتين هما : علاقات الإنتاج - أى الملكة الخاصة لوسائل الإنتاج، وقوى الإنتاج. أما التناقض الثانى، فهو التناقض بين الرأسماليين، والعمال الأجراء، وهو تناقض قائم فى ذات البنية، أى فى بنية علاقات الإنتاج. وهذا ينطوى على خطأ مزدوج : هو ان علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج تنتمى إلى تركيبة وبنية واحدة.

أما L'économique وهى المستوى الاقتصادى méme conbinaison-structure الملكية الخاصة - القانونية - لوسائل الإنتاج فتنتمى إلى البنية الفوقية.

(ب) أما الخطأ الثانى - وهو ما يعنينا هنا - فهو القول بأن التناقض الطبقى يقع داخل الأبنية (الاقتصادية ـ المترجم) ذاتها ومن ثم فهو لا يكون إلا على صعيد علاقات الإنتاج وحده. فهذا التناقض ليس مماثلا للتناقض الأول بل ولا ينتمى إلى ذات النسق لأنه تناقض خاص بالعلاقات الاجتماعية : بمعنى أنه تناقض تتميز به جميع مستويات العلاقات الاجتماعية، أى كل مستويات الصراع الطبقى لا علاقات الإنتاج وحدها. ولهذا فنحن نؤيد تماما ملاحظات ل. سيف L. Seuv فى هذا الخصوص الذى رد بحق على جوليبيه

قائلا : إن التناقضات الطبقية ماثلة فى كافة مستويات البناء الاجتماعى.

(La Pensée, Octobre 1967)

(١٢) Anthropologie structurale p. 305 et Suiv.

(١٣) ولعله من المفيد أن نشير هنا إلى هذه المشكلة. ففى النظرية السوسيولوجية المعاصرة، غموض وخلط كثير، من هذه الناحية، يحيط بمعرفة ما إذا كانت الطبقات الاجتماعية تعتبر «ظواهر حقيقية» "Reelphenomen" ، أى واقعا عينيا، أم تعتبر مفهوما بالمعنى المقصود «بالنموذج» "Modéle" .

راجع :

Lonski : "American social classes "Modéle". stateshene strata on social groups?"

In Americn Journal of sociology LVIIII (1952)

(١٤) وبطبيعة الحال لا ينبغى أن يفهم لفظ «انعكاسات» أو «تأثيرات» effets على أنه ينطوى على تسلسل زمنى un sens chronologique أى على معنى تطورى معكوس وإنما نقصد بالانعكاسات (أو التأثيرات) تحديد الأبنية للطبقات الاجتماعية وهو تحديد يتمثل فى جود الطبقات الاجتماعية ذاتها.

(١٥) وهناك نصوص كثيرة للينين عن الطبقات الاجتماعات بهذا المعنى : فهو يقول إن «الطبقة البرجوازية.. وهى نتاج، وتعبير عن «الحياة» الاجتماعية التى تتمثل فى تكوين اجتماعى رأسمالى (OEuvers, t I p 378) ويقول أيضا «لاحظ أن ماركس يتحدث هنا عن النقد المادى الذى يعتبره هنا النقد العلمى الوحيد الذى يربط الحقائق القانونية - السياسية والاجتماعية، والأخلاقية، وغيرها بالاقتصاد أى بنظام علاقات الإنتاج، أى أنه يربطها بالمصالح الطبقية التى تنشأ بالضرورة على صعيد كافة العلاقات الاجتماعية المتناقضة (Ibid, p. 355)

(١٦) هذه المشكلة على جانب كبير من الأهمية ولقد سبق وأن أشرنا إليها : أن الطبقات الاجتماعية تعنى دائما ممارسات طبقية pratiques de classe وهذه الممارسات ليست

أبنية structures . فالممارسة السياسية ليست هى البنية الفوقية للدولة وليست الممارسة الاقتصادية la pratique économique هى علاقات الإنتاج.

(١٧) وإلى الذين يتعجبون، لهذا المفهوم لعلاقات الإنتاج، باعتبارها صراعا طبقيا، ولدورها فى تكوين الطبقات الاجتماعية، إلى هؤلاء ، أسوق هذه العبارة للينين، والتى ذهب فيها إلى مدى أبعد بكثير فهو يقول :

«إن الصراع الطبقى الاقتصادى، هو أساس «المجتمع» وأساس «الدولة».

(ocuvers completes ed. sociales t I p 419)

أقول إن لينين ذهب هنا إلى مدى أبعد، ولكن فى الاتجاه المعاكس للخلط الذى وجدناه حتى الآن. فبدلا من أن يدمج «الصراع» الطبقى «الاقتصادى» فى مجال علاقة الطبقات بعلاقات الإنتاج، أدمج هذه الأخيرة فى ميدان «الصراع الطبقى».

(١٨) وخاصة فى كتابه : La lutte des classes 1965, op. cit. مرجع سابق

وكذلك جورفيتش

Gurvitch, Le Concept des classes sociales.

(١٩) إن قضية تعدد المعايير المستخدمة فى تحديد الطبقات، هى قضية جديرة بالاهتمام. وإذا كان المقصود بذلك، إن الطبقات الاجتماعية لا تتحدد بعلاقتها بالمستوى الاقتصادى وحده. وإنما تتحدد أيضا بعلاقتها بالمستويين السياسى، والايديولوجى، فإن هذه الملاحظة تكون فى موضعها تماما. غير أننا لسنا بصدد تعداد أيا كان للمعايير المستخدمة حتى يمكن القول بأنها ٦ أو ٨ أو ١٤ مثلا. فالمعيار الذى نعنيه هنا، هو معيار محدد، يتمثل فى علاقات الطبقات المعقدة بمستويات مختلفة من الأبنية rap- ports complexe á des Niveaux des structures ، وهى مستويات محددة بدقة.

إن تعداد معايير كثيرة كيفما اتفق على الصعيد الايديولوجى مثلا : كمستوى التعليم، والوعى الطبقى، والموقف «العقلانى» أو «غير العقلانى» من العمل.. وغيرها

واقصد هنا بالتحديد المعايير التى تضمنتها مؤلفات بورديه Bourdieu . الشهيرة. إن هذا التعداد، هو تعداد خاطئ؛ لأن علاقة الطبقات الكلية بالمستوى الايديولوجى، على اختلاف مظاهره الملموسة، هى بالتحديد علاقة بأبنية المستوى الايديولوجى. وهذا يصدق أيضا على قضية علاقة الدخول Les Révenus بعلاقات الإنتاج.

وعلى ذلك فليس معنى رفض مفهوم تعدد المعايير اللازمة لتحديد الطبقات تعريف الطبقات تعريفا اقتصادية محضا، وإنما معناه أن نأخذ بعين الاعتبار، الانعكاسات المؤثرة للأبنية المختلفة، عند التمييز بين الطبقات المختلفة Les effets pértinents des-structures ، وذلك بقدر ما تساعدنا الماركسية على كشف أسرار هذه الأبنية.

(٢٠) حاولت النزعة الاقتصادية l'economisme تجنب هذه المشكلة إذ اعتبرت علاقات الملكية القانونية الشكلية علاقات «اقتصادية» : وهذا ينجلى بوضوح فى كتاب باشوكانيس : Pashukanis

"Allgemeine Réchtslehre unde der Marxismus"

وتجدر الإشارة إلى أن هذا من شأنه أن يجعل التمييز الجوهرى بين التملك الفعلى proprieté réelle أى الملكية الاقتصادية propriéte économique ، وبين الملكية القانونية الشكلية فى أسلوب الإنتاج «الخالص»، أمرا مستحيلا من الناحية النظرية.

(٢١) ونكتفى هنا بمثال واحد، من أمثلة عديدة، تشهد بالفقرة الأول من المادة السابعة من دستور الدولة الأولى الذى وضعه ماركس عام ١٨٦٦ :

«لاتستطيع البروليتاريا – فى نضالها ضد السلطة الجماعية للطبقات المالكة أن تتحرك كطبقة، ما لم تنتظم هى ذاتها فى حزب سياسى متميز..».

وكذلك يقول فى الفقرة التالية من خطابه إلى بولت فى ٢٣ نوفمبر ١٨٧١ : «ومن ناحية أخرى، تفيد كل حركة تعارض فيها الطبقة العاملة، باعتبارها طبقة «التأكيد هنا لماركس» الطبقات الحاكمة.. تعتبر حركة سياسية». فى هذا السياق، يمكننا تفسير الإلتباس الذى أحاط بعبارة ماركس التى لا تتغير، والقائلة بأن كل صراع بين الطبقات – باعتبارها كذلك – هو صراع سياسى.

(٢٢) وسوف نعود إلى النتائج المترتبة على عبارات ماركس هذه، فيما يتعلق بالتكوينات الاجتماعية المختلفة، ولنقدم تعريفا أدق للمارسات الطبقية و «للصراع» الطبقى.

(٢٣) a nouveau les syndicats...

(٢٤) إن قضية «أقسام» الطبقة الواحدة، هى فى الواقع أكثر تعقيدا من ذلك. غير إننا لن نتناول هنا، إلا حالة بعض الطبقات، التى تتحول نتيجة لتركيبة combinaison التكوين الاجتماعى، إلى أقسام من طبقات أخرى. ويمكننا أن نكتشف فضلا عن ذلك، ظهور أقسام Fractions داخل ذات الطبقة، كانعكاس للأبنية السياسية الملموسة ذاتها فى هذا التكوين. وسأضرب أمثلة لذلك، من ماركس، فى الفصل الخاص بالكتلة الحاكمة Le bloc au pouvoir . كما قد يظهر أنقسام الطبقة إلى أقسام فى تحليل أسلوب الإنتاج فى «صورته النقية»، وفى المستوى الاقتصادى من هذا الأسلوب : مثال ذلك، انقسام البرجوازية إلى برجوازية تجارية، وصناعية، ومالية.

(٢٥) وبالتحديد، فى النصوص المتعقلة بتنظيم الطبقة العاملة فى حزب مستقل.

(٢٦) وهذا يصدق أيضا على وجود أى قسم من أقسام الطبقة باعتباره «قسما مستقلا» "fraction autonome" أى باعتباره قوة اجتماعية.

(٢٧) ومن الواضح أن غياب «الانعكاسات المؤثرة» فى الميدان السياسى لا يعنى غياب الممارسة السياسية : فالاقتراع العام مثلا يعتبر عملا سياسيا بالنسبة لمن يمارسه.

(٢٨) راجع فى هذه المسألة : إنجلز, La question de logement 1872 2e partie, Section

وأيضا مقدمه (طبعة ١٨٧٤) «حزب الفلاحين» (La guere des paysans) Ed. soc. p. 15 23. وبصفة خاصة «البونابرتية والبسماركية» p. 20 للفلاحين وتحليله أكثر عمقا، فى كتابه :

نقد Revolution et contre revolution en Allemagne pp 203 -211) ميز انجلز، بين صغار الفلاحين، والعمال الزراعيين، والمستأجرين، فى النظام الاقطاعى. ويلاحظ أنه وإن كانت غالبية الفلاحين الألمان، يعتبرون من الوجهة الاقتصادية، ويلاحظ

أنه وإن كانت غالبية الفلاحين الألمان، يعتبرون من الوجهة الاقتصادية، من المستأجرين من الاقطاعيين، إلا أن هذا لا يعنى أن هذه الطبقات الثلاث من الفلاحين، لم تتحرك على الساحة، فى ظل نظام بسمارك، كطبقات متميزة: فقد تحرك المستأجرون من الاقطاعيون، مع صغار الفلاحين، والعمال الزراعيين، كقوة اجتماعية، من أجل إلغاء الامتيازات الاقطاعية بالذات : ولكن كانت هناك الدولة وكان هناك بسمارك..

(٢٩) راجع مقالنا : "La théorie politique marxiste en grande Bretagne. Temps modernes mars 1966.

وإشارتنا المفصلة إلى تحليلات ماركس.

(٣٠) ولقد عالج لينين هذه القضية معالجة منتظمة فى «تطور الرأسمالية فى روسيا». ولا بد من الإشارة، فيما يتعلق بالطريقة التى طرح بها لينين قضية الطبقات، فى هذا المؤلف العام، إلى ما أكده فى مقدمة الطبعة الأولى، من أنه كان مضطرا إلى «الاقتصار على الجانب الاقتصادى وحده من هذه العملية» غير أن لينين أبرز فى مقدمة الطبعة الثانية، العلاقة بين هذا الجانب الاقتصادى، وبين الجانب السياسى، وإن كان هذا لإثبات وجهة نظر فهو يقول «وإن ما نقدمه فى هذا الكتاب من تحليل للنظام الاقتصادى، والاجتماعى وبالتالى تحليلنا للتركيب الطبقى لروسيا استنادا إلى أبحاث اقتصادية ومعلومات احصائية أثبتته الآن، العمل السياسى المباشر لكافة الطبقات خلال الثورة». ومع ذلك، فإذا رجعنا إلى مجمل تحليلات لينين للطبقات الاجتماعية، لوجدنا أن العمل العلنى والمباشر، لا يشكل عنده، على الصعيد السياسى، دليلا على وجود الطبقات من الناحية الاقتصادية، فالعمل المباشر المفتوح أو العلنى، هو فى رأى لينين، انعكاس لوجود قوة اجتماعية فى الوضع القائم Conjoncture .

(٣١) Oeuvres choisis, en 3 Volumes Moscou t, I p. 159.

(٣٢) مثال ذلك «الجناح البرجوازى الجمهورى» فى الجمعية الوطنية التأسيسية فى فرنسا Le 18 Brunmaire, p. 233 et suiv.

(٣٣) عن التناقضات بين الطبقات، راجع :

Mao Tse Toung : De la contradiction, et de la juste solution des contradictions au sein du peuple.

(٣٤) T. II p 319 et suiv.

(٣٥) إننا لا نقصد هنا بطبيعة الحال باليبار.

(٣٦) وثمة ملاحظة لا بد من إبدائها هنا تجنبا لأى لبس محتمل. وهى أن القول بأن الممارسات Les pratiques تشمل الحوامل les Supports ، لا يعنى بحال العودة إلى إشكالية «الفاعل» problematique du "Sujet" التى ترى أن الممارسة هى من صنع «البشر كأفراد محددين» أو طبقات اجتماعية. وردا على السؤال : من الذى يمارس، ويناضل، ويعمل إذن ؟

نقول : إنهم الأفراد باعتبارهم حوامل للعلاقات الاجتماعية، موزعة بين الطبقات الاجتماعية Supports distribués en classes Sociales ، وليس الفاعل شخصا بعينه. وبعبارة أخرى، إذا كنا لا نستطيع أن ننسب الممارسة إلى فاعل أصلى Sujet originaire ، فهذا لا لأن الممارسة من صنع الأبنية الاجتماعية. فلا النضال الاقتصادى من «صنع» علاقات الإنتاج ولا الكفاح السياسى من «صنع» الدولة، ولا النضال الايديولوجى من «صنع» المستوى الايديولوجى. وإنما ذلك، لأنه لا يمكننا من الناحية النظرية اعتبار حوامل العلاقات الاجتماعية، الموزعة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، أشخاصا.

(٣٧) بل وبقيت الغلبة للأبنية الاقطاعية فى الدولة بعد عام ١٨٥٣. فقد قال ماركس عن بلمرستون Palmerston :

«لقد أكد للارستقراطية أن الدستور لن يفقد طابعه الاقطاعى..».

راجع Oeuvres politiques, Costes, t. I, p 139.

وكذلك مجموعة النصوص المتعلقة ببريطانيا العظمى.

(٣٨) رجعنا فيما يتعلق بتحليلات ماركس للمشكلات السياسية فى بريطانيا العظمى إلى مجموعة نصوص ك. ماركس وف. انجلز : On Britain Moscou 1953 Oeuv-

res politiques. Trad. Molitor Ed. Costes.

وتصور ماركس للارستقراطية العقارية، باعتبارها «ممثلا» أو «خادما» للبرجوازية واضح فى (أ) تحليلاته لحزب المحافظين Tories ، الحزب المعلن لنبلاء الأرض، الذى ينفذ وهو فى السلطة، سياسة تخدم فى الحقيقة مصالح البرجوازية: فهو يقول عن حزب المحافظين: «إن الطبقة الارستقراطية - فى كلمة - مجمعة على أن الحكم ينبغى وأن يكون لصالح البرجوازية، وأن كانت مصممة فى نفس الوقت على ألا تترك لها زمام الأمور لتتولاها بنفسها Oeuvers, op. cit t. III p 106. et. suiv.

(ب) وفى تحليلاته لحزب «الأحرار» "whigs" ، الذى طبعه مثل نبلاء الأرض باعتبارها الطبقة التى «بيدها زمام» الدولة، وإن كانت تعمل فى الحقيقة «كممثل للبرجوازية فى مواجهة الارستقراطية».

(٣٩) A nouveau les Syndicats. La situation actuelle et les erreurs de Trotsky et Boukharine.

(٤٠) A nouveau les syndicats.

(٤١) Que - Faire.

(٤٢) راجع فيما يتعلق بموضوع اللحظة الراهنة

Althusser : Lire le Copital t II.

(٤٣) وكذلك No 9-10 de Cahiers Marxistes - Leninistes.

والطبقات الاجتماعية هى العناصر المكونة بالدرجة الأولى لهذا المجال. مع ملاحظة إن لينين لا يعرف الطبقات تعريفا اقتصاديا محضا.

(٤٤) "Deux tactiques de la Sociale - démocratie dans la révolution democratique".

(٤٥) وفى كتاب لينين : من هم أصدقاء الشعب ؛ (Oeuvers, t I p. 155 et. suiv.) عبارات قد توحى بوحدة مفهوم التكوين الاقتصادى - الاجتماعى، وعلاقات الإنتاج

الاقتصادية، غير أننا لو أمعنا النظر فى مؤلفات لينين ككل لاتضح لنا أن الأمر لا يعدو أن يكون مجرد تردد فى اختيار الاصطلاح المناسب. كما يتضح لنا من قراءتنا لهذا الكتاب، إن إمكانية التنبؤ السياسى ترجع إلى عملية «التكرار المنتظم» التى نلاحظها فى «التكوين الاقتصادى الاجتماعى» باعتباره بناء اقتصاديا Structure economique وليس صدفة أن يبدو هذا التعريف «الاقتصادى» للينين مقترنا بمفهوم تاريخى أحادى الجانب. والحق أن لينين - فى «مرحلة نضجه» - كان يرى دائما أن التنبؤ السياسى يعنى فهم الوضع الراهن باعتباره المرآة التى تنعكس فيها أصالة التكوين الاجتماعى بمعناه اللينينى الحقيقى : وعلى ذلك فالمفهوم اللينينى للتنبؤ السياسى لا يستند فحسب إلى «التكرار المنتظم» أيا كان وإنما يستند أولا وأخيرا إلى ما تتسم به دائما «اللحظة الراهنة» من تفرد وجده.

(٤٦) "Realtà e storicità", in Critica Marxista 1966.

(٤٧) Deux tactiques : Ed. Moscou p. 47 et suiv, I' Oeuvres completes t. 8. p. et suiv.

# الفصل الثالث

# حول مفهوم السلطة

## ١ - المشكلة :

تقودنا الملاحظات السابقة إلى طرح القضية الرئيسية فى النظرية السياسية، وهى قضية السلطة. ولم ينشئ ماركس وانجلز، ولينين، وجرامشى، مفهوما نظريا للسلطة، بالرغم مما لهذا المفهوم من أهمية بالغة. أضف إلى ذلك، أنه أصبح الآن أكثر المفاهيم إثارة للجدل والخلاف فى النظرية السياسية.

وقد يكون من المفيد البدء بتحديد مجال هذا المفهوم : ومن أجل هذا، لا بد من الرجوع إلى تحليلاتنا السابقة المتعلقة بالتفرقة بين المستويات البنيوية فى التكوين الاجتماعى، ومستويات الصراع الطبقى، أى مستويات الممارسة الطبقية. أى التفرقة بين الأبنية والعلاقات الاجتماعية. أن **مجال الممارسات الطبقية هو المجال الذى ينشأ ويتكون فيه مفهوم السلطة.**

لقد كان ماركس وانجلز يعتبران دائما أن مجال مفهوم السلطة، أو النفوذ، وما يرتبط به من مفاهيم أخرى، كمفهوم السيطرة، هو مجال العلاقات الطبقية. وهذا أكثر وضوحا عند لينين، الذى يرى أن «لفعل القوى الاجتماعى»، و «علاقات القوى» أو **علاقات السلطة** مجال محددا، هو مجال الصراع الطبقى.

ويمكننا الآن، استخلاص بعض النتائج، فيما يتعلق بقضية علاقة السلطة بالطبقات الاجتماعية. **إن العلاقات القائمة بين الطبقات، هى علاقات سلطة أو قوة.** ويتصل مفهوم السلطة بمفهوم الطبقة اتصالا وثيقا، بحكم النشأة فى مجال واحد ومحدد، هو مجال العلاقات الاجتماعية. غير أن هذه الصلة الوثيقة بين هذين المفهومين، لا تعنى أن أحدهما هو أساس الآخر. وإنما تعنى تجانس المجال الذى ينتميان إليه : فكما أن العلاقات الطبقية لا تعتبر أساسا لعلاقات السلطة كذلك لا تعتبر علاقات السلطة أساسا للعلاقات الطبقية.

وإذا كان مفهوم الطبقة يعبر عن انعكاس مستويات البناء الاجتماعى ككل على حوامله الاجتماعية، فإن مفهوم السلطة يقصر هذا الانعكاس على العلاقات بين الطبقات الاجتماعية المتصارعة : **فهو يعبر عن تأثير البنية الاجتماعية فى العلاقات المتناقضة بين ممارسات الطبقات الاجتماعية المختلفة «المتصارعة».** أى أن السلطة لا تقع فى أى مستوى من مستويات الأبنية الاجتماعية. فهى انعكاس لهذه المستويات فى مجموعها. وهى مع ذلك تعتبر السمة المميزة لأى مستوى من مستويات الصراع الطبقى، ومن ثم لا ينطبق مفهوم السلطة على مستوى بعينه من مستويات البناء الاجتماعى : فعندما نتحدث عن سلطة الدولة مثلا، فليس معنى هذا الحديث عن كيفية تدخلها فى المستويات الأخرى من البناء الاجتماعى، أو صور ارتباطها بها. وإنما نعنى بسلطة الدولة **سلطة طبقة محددة - تتطابق الدولة مع مصالحها - على غيرها من الطبقات الاجتماعية.**

ولهذه الملاحظات الأولية اهميتها. فقد أدى الخلط بين الأبنية الاجتماعية، والعلاقة بين الممارسات الطبقية (الصراع الطبقى) أى علاقات (القوة) السلطة، إلى مختلف

التفسيرات الخاطئة للماركسية. ولنتناول الآن أهمها فى الوقت الحاضر : ويحمل راية هذه التفسيرات مفكرون متأثرون تأثرا واضحا بالماركسية أمثال ك. رنر K. Renner [١]، و ج. شومبيتر J. Shumpeter [٢] و ر. دارندورف R. Dahrendorf [٣] بل ورزى Rizei ، وبيرنهام Burnham وم. جيلاس M. Djilas .. وغيرهم، فضلا عن العديد من «أصحاب نظريات» **الطبقة الحاكمة** التى سنتناولها بالبحث فيما بعد.

إن الهدف الرئيسى لهذه النظريات، هو محاولة تجاوز المفهوم الاقتصادى للطبقات الاجتماعية، الذى يستند فى تعريفه للطبقات إلى المستوى الاقتصادى وحده، أى مستوى علاقات الإنتاج، وبالتحديد إلى علاقات الطبقات بملكية وسائل الإنتاج : فهذه النظريات ترى فى الملكية الشكلية لوسائل الإنتاج التعبير المباشر عن الاقتصاد.

ويرى هؤلاء الكتاب أن أساس الطبقات، والنزاع الطبقى، لا يكمن فى علاقات الملكية بل فى التوزيع الشامل **للسلطة** (أو القوة) فى كافة المستويات، وذلك فى مجتمعات «ذات طابع سلطوى». وهى مجتمعات تتميز بالتنظيم الشامل لعلاقة السيطرة - التبعية، يتمثل فى توزيع «غير متكافئ» للسلطة فى كافة الميادين.

ويصوغ هذا التيار الايديولوجى قضية العلاقة بين علاقات الإنتاج (التى يردها إلى الملكية الشكلية لوسائل الإنتاج) من ناحية، وعلاقات السلطة، والصراع الطبقى من ناحية أخرى، على النحو التالى : فإما أن تكون علاقات الإنتاج (أى ملكية وسائل الإنتاج وفقا لهذا الاتجاه) هى حالة خاصة من حالات السلطة، وأما أن تكون السلطة حالة خاصة من حالات علاقات الإنتاج[٤].

وهذا طرح خاطئ للمشكلة لأنه يخلط بين الأبنية الاجتماعية والممارسات الطبقية. وهو بهذا، يحبس الحل الذى يمكن أن يقدمه العلم الماركسى لهذا الاشكال، داخل معضلة ايديولوجية.

وإذا قلنا - حلا لهذه المشكلة - إن علاقات السلطة (القوة)، أى العلاقات الطبقية ليست إلا حالة خاصة من حالات علاقات الإنتاج، لكان معنى ذلك اعتبار علاقات

الإنتاج الأساس الوحيد للطبقات الاجتماعية. أما مستويات الصراع الطبقى الأخرى كالسلطة (القوة) السياسية، أو السلطة (القوة) الايديولوجية فليست إلا مظهرا من مظاهر الاقتصاد. وهكذا تبدو علاقات الإنتاج كأساس لعلاقات (القوة) السلطة.. الأولى هى الجوهر والثانية هى المظهر. وهذا يعنى رد علاقات السلطة إلى علاقات الإنتاج.

أما إذا قلنا أن علاقات الإنتاج، والملكية الشكلية لوسائل الإنتاج، هى حالة خاصة، من حالات علاقات السلطة (القوة)، فإن هذا يعنى أننا نرد علاقات الإنتاج، والنظام القانونى، إلى علاقات السلطة (القوة). وعندئذ لا تعتبر علاقات الإنتاج، ولا علاقات الملكية الشكلية لوسائل الإنتاج، أبنية اجتماعية. أى شكلا من أشكال الجمع بين عوامل الإنتاج، ووسائل الإنتاج. وإنما تعتبر فى الأساس علاقات سلطة يفرض فيها «الرأسماليون» «قراراتهم» على «العمال»، بما لهم من «سيطرة» مطلقة على وسائل الإنتاج، سواء داخل الوحدة الإنتاجية، أو على الصعيد الاجتماعى.

*

إن ما يعنينا هنا، من الناحية، المهجية، هو بيان ما ينطوى عليه طرح المشكلة على هذا النحو، من خلط بين الأبنية الاجتماعية، ومستويات الصراع الطبقى.

إن العلاقات الطبقية، فى كافة المستويات، هى فى الحقيقة علاقات سلطة (قوة). باعتبار أن السلطة (القوة)، مفهوم يعبر عن انعكاس الأبنية الاجتماعية فى مجموعها على العلاقة بين ممارسات الطبقات المختلفة المتصارعة. وبهذا الفهم، نكون قد استبعدنا محاولة أخرى للخروج من هذا المأزق الايديولوجى. وهى محاولة وقعت فى ذات الخلط، إذ تنكر وجود علاقات السلطة (القوة) على صعيد علاقات الإنتاج، وتسلم بوجودها فى مستويات أخرى من البناء الاجتماعى، كالمستوى السياسى مثلا. وهذا يعنى أنه لا يمكن اعتبار علاقات الإنتاج حالة خاصة من حالات علاقات القوى طالما أن المستوى الاقتصادى الذى تحكمه «القوانين» الاقتصادية لا يتألف من علاقات قوة. وهذا يعنى أيضا تعريف الطبقات «فى ذاتها» استنادا إلى المستوى الاقتصادى وحده، وفى هذا

المستوى يكون للطبقات وجود مستقل عن علاقات السلطة (القوة). إذ لا وجود لعلاقات السلطة (القوة) إلا فى الميدانين السياسى، والايديولوجى باعتبارهما ساحة «الصراع بين الطبقات» من أجل ذاتها.

وتصدر هذه الإجابة عن منظور خاطئ، لأنها تستند فى تحديد «الوضع الطبقى» إلى الأبنية الاقتصادية وحدها، أى إلى علاقات الإنتاج. وتعرف «صراع الطبقات» وعلاقات القوة انطلاقا من الأبنية السياسية، أما المستويات الأخرى غير الاقتصادية، كأبنية الدولة مثلا فترد إلى علاقات السلطة، أى ترد إلى سلطة الدولة وحدها.

والصحيح فى رأينا، هو أن بنية علاقات الإنتاج، شأنها شأن بنية العلاقات السياسية أو الايديولوجية، لا يمكن اعتبارها مجرد علاقات طبقية، أو علاقات سلطة ( قوة). وصحيح أيضا أن العلاقات الطبقية فى جميع مستويات الممارسة هى علاقات قوة. وإذا كانت علاقات الإنتاج لا تعتبر حالة خاصة لعلاقات القوة، فليس معنى هذا أن المستوى الاقتصادى هو على العكس من المستوى السياسى لا يتألف من علاقات سلطة (قوة) : بمعنى أنه لا يمكننا - من الناحية النظرية - اعتبار أى مستوى بنيوى مجرد علاقات قوة.

وبالمقابل يتألف المستوى الاقتصادى من علاقات قوة حقيقية، وذلك باعتباره المستوى التنظيمى لأية طبقة، أو المستوى المميز لممارستها الاقتصادية عن الممارسة الاقتصادية للطبقات الأخرى. فهو إذن يقع فى مجال «الصراع» بين الطبقات، أى فى مجال العلاقة بين الممارسات الطبقية، بالمعنى الذى حددناه.

إن القضية التى تعنينا هنا، هى قضية السلطة (القوة) الاقتصادية، وعلاقتها «بالقوانين الاقتصادية». وكثيرا ما عولج هذا الموضوع، غير أن ما طرح من حلول يحمل فى طياته تناقضات لا حل لها، لأنها توحد ما بين هذين الميدانين[٥]. فهل تتفق النظرة العلمية للقوانين الاقتصادية مع القول بوجود قوة اقتصادية ؟

إننا نرى فى مجال العلاقة بين الأبنية والعلاقات الاجتماعية، - وبغير حاجة إلى

الخوض فى مناقشة هذا الموضوع - أن خضوع **المستوى الاقتصادى كبنية** للقوانين الاقتصادية، لا يحول دون وجود علاقات سلطة (قوة) فى ميدان **الصراع الطبقى الاقتصادى**.وهى علاقات تدل على انعكاس بنية المستوى الاقتصادى على حوامل التكوين الاجتماعى. وكثيرا ما استخدم ماركس مفهوم **السلطة الاقتصادية** بهذا المعنى. أى باعتباره مفهوما ينتمى إلى ميدان الصراع الطبقى الاقتصادى، فقد حدثنا كثيرا عن السيطرة الاقتصادية للطبقة الرأسمالية. وكان يستخدم عادة اصطلاح **السيطرة الاقتصادية** ضمن هذا السياق، وهى تختلف عن السيطرة السياسية، والسيطرة الايديولوجية. هذه السلطة (القوة) الاقتصادية هى فى نهاية المطاف انعكاس لعلاقات الإنتاج، ويمكننا أن نلمس مظاهرها المختلفة : سلطة الرأسمالى فى عملية الإنتاج - سواء فى التقسيم التكنيكى، أو التقسيم الاجتماعى للعمل - وفى المساومات التى تسبق عقد العمل.. إلخ.

ومن ناحية أخرى، يمكننا أن نتبين فى العلاقة بين الممارسات الطبقية السياسية، أى فى الصراع الطبقى السياسى، علاقات القوة السياسية، والسيطرة السياسية، التى تعتبر انعكاسا لبنية الميدان السياسى فى مجال الممارسة السياسية الطبقية. وهذا يصدق أيضا على الميدان الايديولوجى.

وعلى ذلك، فالقول بأن العلاقات الطبقية، فى كافة مستوياتها، هى علاقات سلطة (قوة) **لا يعنى بحال التسليم بأن علاقات السلطة (القوة) هى أساس الطبقات الاجتماعية، ومنبعها**. فعلاقات السلطة (القوة) هى علاقات طبقية طالما أن مجالها هو العلاقات الاجتماعية، والعلاقات الطبقية هى علاقات سلطة طالما أن مفهوم الطبقة الاجتماعية هو مفهوم يدل على تأثير البنية الاجتماعية فى الممارسات الطبقية، وطالما أن مفهوم السلطة هو مفهوم يشير إلى تأثير هذه البنية الاجتماعية فى **العلاقات بين ممارسات** الطبقات «المتصارعة».

*

لا يعنى أن نقلل من أهمية هذه الملاحظات. فتيار نظريات النخبة السياسية،

**والطبقة السياسية**، وهو تيار متمركس يستند إلى تصور ماركسى مزعوم، مؤداه أن المستوى الاقتصادى لا يمكن أن ينطوى على علاقات سلطة (قوة) بالمعنى الدقيق : وهو مفهوم مماثل للمفهوم الاقتصادى الضيق للطبقات الاجتماعية. ذلك أن تعريف الطبقة الاجتماعية من الزاوية الاقتصادية وحدها، والقول بأن العلاقات السياسية ليست إلا علاقات سلطة (قوة) يؤدى بداهة إلى ذات النتيجة التى انتهى إليها تيار نظريات النخبة، والطبقة السياسية وهى : اختلاف الجماعات التى تشارك فى العلاقات السياسية أى علاقات السلطة - **من حيث الوضع النظرى** - عن الطبقات الاجتماعية بمفهومها الاقتصادى، والتى لا ينازع أحد فى وجودها. ويتمثل هذا الاختلاف فى أن الجماعات السياسية تحددها علاقات السلطة (القوة) أى العلاقات السياسية. وذلك حسب التعريف الذى يضعه كل كاتب لهذا الاصطلاح. ولكننا لا نجد عند هؤلاء الكتاب - ولا يمكن أن نجد عندهم - تأصيلا علميا لعلاقة تلك الجماعات بالمستوى الاقتصادى.

هذا هو لب إشكالية الجماعات النظامية عند فبر Weber ، والطبقة السياسية عند ر. ميشيلز R. Michels ، والنخبة الحاكمة عند رايت ميلز wright Mills ، وغيرهم من المنظرين الذين يسلمون - إلى جانب تلك الجماعات السياسية - بوجود الطبقات الاجتماعية بمفهومها الاقتصادى. وهو مفهوم ماركسى مشوه - يفترض «الوضع الطبقى» الاقتصادى الخالى من علاقات السلطة (القوة)[٦].

وتختلف المحاولة الايديولوجية التى أشرنا إليها، محاولة تجاوز التعريف الاقتصادى للطبقات الاجتماعية، بابتكار مفهوم للطبقة قائم على أساس وجود علاقات السلطة (القوة) فى كافة المستويات، بما ينطوى عليه ذلك، من خلط بين الأبنية الاجتماعية، ومجال الممارسات الطبقية، أى مجال السلطة. تختلف هذه المحاولة الايديولوجية عن المحاولة التى نحن بصددها : ففى هذه الأخيرة، انفصال تام من حيث الوضع أو المكانة، بين «الجماعات» الاقتصادية «أى الطبقات»، و «الجماعات السياسية»، وهذه هى النتيجة المنطقية لمنظور «الطبقة فى ذاتها» و «الطبقة لذاتها». وتتجلى سلبيات هذا التيار، فى الخلط الذى يقع فيه، عندما يحاول تحديد علاقة هذه «الطبقات الاقتصادية»

«بالجماعات السياسية».

## ٢ - السلطة، والطبقات، والمصالح الطبقية :

يمكننا الآن، أن نطرح انطلاقا من هذه الملاحظات مفهومنا للسلطة : ونعنى بالسلطة، **قدرة طبقة اجتماعية معينة على تحقيق مصالحها الموضوعية الخاصة.** وهذا التصور لا يخلو من الصعوبات، خاصة وأنه استخدم مفهوم «المصالح»، ونحن نعرف ما لهذا المفهوم من أهمية عند ماركس ولينين. فالمفهوم الماركسى للطبقات وللسلطة، يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم «المصالح الطبقية».

ولهذا يهمنا أن نقارن فى إيجاز بين هذا التعريف للسلطة، ببعض التعريفات الأخرى، التى كان لها صدى بعيد فى النظرية السياسية.

(١) فهذا التعريف يختلف عن تعريف لاسويل[٧] Lasswell ، الذى يرى أن السلطة هى «الاشتراك فى اتخاذ القرارات». : وهو التعريف الشائع فى نظريات **«عملية صنع القرار».**

ويتمثل العيب الجوهرى لهذا المفهوم - (على الأقل فيما يتعلق بالمجتمعات التى تتميز بالصراع الطبقى) - فى أنه من ناحية، يتردى فى مهاوى النظرة الإرادية إلى عملية اتخاذ القرارات، لأنه يتجاهل تماما فاعلية الأبنية الاجتماعية، وتأثيرها، فضلا عن وقوفه عند المظاهر الخارجية، وعجزه عن التحديد الدقيق للمراكز الفعلية لاتخاذ القرار، وهى الساحة التى يدور فيها الصراع على توزيع السلطة. ومن ناحية أخرى، يقوم هذا المفهوم على مبدأ «تكامل» المجتمع ووحدته، ومنه نبعت فكرة «المشاركة» فى اتخاذ القرارات.

(٢) كما يختلف التعريف الذى قدمناه عن تعريف م . فبر[٨] M. Weber ، الذى يعرف السلطة (Herrschaft) بأنها «إمكانية خضوع جماعة معينة لأمر محدد المضمون». : ذلك أن هذا التعريف ينظر إلى المجتمع من منظور المذهب التاريخى، أى

باعتباره ذاتا Sujet وباعتباره نتاجا لتصرفات أعضائه، التى تحكمها قواعد السلوك. هذا المنظور التاريخى هو أساس مفهوم «الامكانية» و «الأمر المحدد» commande-ment specifique عند فبر. ذلك الأمر الذى يمارس - فى تصوره - داخل «مجتمع سلطوى»، مجتمع يمثل خلاصة قيم أعضائه، التى تعبر عن أهدافهم وغاياتهم. وهكذا يرد فبر مفهوم السلطة إلى اشكاليته فى المشروعية.

(٣) ويختلف التعريف الذى نقترحه أيضا عن تعريفات. ت. بارسونز(٩) T. Par-sons ، الذى يعرف السلطة بأنها «القدرة على القيام بوظائف معينة خدمة للنسق الاجتماعى، باعتباره وحدة واحدة.» : هذا التعريف يتفق صراحة مع المفهوم «الوظيفى - التكاملى للنسق الاجتماعى».

ولا يمكننا بطبيعة الحال، أن نقدم هنا، نقدا مفصلا لمفاهيم السلطة العديدة، التى يحفل بها علم السياسة، فما أشرنا إلى هذه المراجع القليلة، إلا لبيان ما فى هذه القضية من تعقيد.

وإذا ما وافقتم على التصور الذى نطرحه للسلطة، فقد تجدون فيه تفسيرا لمجمل التحليلات الماركسية المتعلقة بهذه القضية.

*

(أ) السلطة بهذا المفهوم، ترتبط بميدان الممارسات «الطبقية»، وبما بين هذه الممارسات من علاقات. أى أنها ترتبط بميدان الصراع الطبقى. فالصراع الطبقى هو **الإطار المرجعى** لفهومنا للسلطة فى المجتمعات المنقسمة إلى طبقات. وهذا يعنى أن انعكاس بنية هذه المجتمعات، يتركز فى ممارسات الجماعات المتميزة المكونة لها، وهى الطبقات الاجتماعية. ولا بد هنا من إيضاح أولى هو : أن السلطة بهذا المفهوم، ترتبط بنمط محدد من العلاقات الاجتماعية، يتسم «**بالصراع**»، بالصراع الطبقى. أى أنها تنتمى إلى مجال **تتعارض** فيه - بحكم وجود الطبقات ذاتها - قدرة أية طبقة على تحقيق مصالحها الخاصة، وممارستها فى سبيل تحقيق هذه المصالح، مع قدرة ومصالح وممارسات

الطبقات الأخرى. وهذا يحتم وجود علاقة خاصة من السيطرة ، ومن التبعية، بين ممارسات الطبقات المختلفة.

وهى علاقة يمكن أن توصف بدقة بأنها علاقة قوة، فعلاقة القوة تفترض إذن، إمكان وضع خط فاصل - استنادا إلى ذلك التعارض - بين مواقع السيطرة ومواقع التبعية. أما فى المجتمعات التى لا وجود فيها للانقسام الطبقى، والتى لا تتميز علاقاتها بالصراع، - ومن ثم فلا يمكن أن توصف بأنها علاقات سيطرة، وتبعية، - فلا بد من استخدام مفهوم آخر غير مفهوم السلطة، هو مفهوم «النفوذ»[١٠]. ولعله من المفيد، بحث مدى إنطباق هذا الوصف أيضا، على العلاقات غير العدائية بين الطبقات فى مرحلة الانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية.

كما لا ينطبق مفهوم السلطة على العلاقات «بين الأفراد» "inter - individ-uels"[١١]. أو العلاقات التى تبدو نتيجة لظروف محددة، غير متوقفة على دورها فى عملية الإنتاج، أى مستقلة عن الصراع الطبقى فى المجتمعات المنقسمة إلى طبقات : كعلاقات الصداقة، والعلاقات بين أعضاء نادى رياضى.. إلخ. وفى هذه الحالة يمكننا أن نستخدم مفهوم «القدرة» "puissance" : وقد استخدم هذا المفهوم فى علم السياسة على وجه الخصوص، لإبراز عنصر «القوة» أما مفهوم السلطة فيستخدم للدلالة على الممارسة المشروعة للقوة. أى ممارسة القوة فى إطار توافر الحد الأدنى من «قبول» من تمارس عليهم هذه السلطة[١٢]. وهذا هو الإطار المرجعى لاستخدام هذا المفهوم. غير أن هذا التمييز - الذى قد يكون ذا فائدة كبيرة - هو في الحقيقة تمييز بين أشكال السلطة المختلفة. أى بين مختلف صور السيطرة والتبعية التى تنطوى عليها علاقات السلطة.

ويكفى أن نشير هنا، إلى أن التمييز بين السلطة، والقدرة، إنما يتعلق بالإطار المرجعى الذى تقع فيه هذه الظواهر : فظواهر السلطة تدخل فى إطار الصراع الطبقى الذى يعكس تأثير وحدة أبنية التكوين الاجتماعى على حوامله. وعلى ذلك، يمكن القول بأن السلطة هى ظاهرة متميزة، يمكننا أن نرسم حدودها استنادا إلى الأبنية الاجتماعية. أما القدرة فظاهرة هلامية، يصعب تحديدها من الناحية السوسيولوجية.

*

(ب) ويرتبط هذا المفهوم للسلطة بقدرة الطبقة على تحقيق مصالحها الموضوعية الخاصة. ويرجع هذا العنصر إلى تحليلات ماركس، ولينين، المتعلقة بالتنظيم الطبقى. ولا بد من الوقوف عند هذه القضية الهامة، للتمييز بين الظواهر المختلفة، تجنبا لأى لبس أو غموض.

سبق أن أشرنا، فى الفصل الخاص بالطبقات، إلى أنه قد يكون لطبقة من الطبقات وجود متميز فى التكوين الاجتماعى، حتى وإن كانت طبقة تابعة أو خاضعة، بل وبالرغم من افتقارها إلى التنظيم السياسى، والايديولوجى الخاص بها : شريطة أن يكون لوجود هذه الطبقة فى الميدان الاقتصادى، «انعكاس مؤثر» فى مجال ممارستها السياسية، والايديولوجية. ويفترض الوجود المؤثر للطبقة كقوة اجتماعية بلوغها حدا أدنى من التنظيم بمعناه الواسع. فلقد رفض ماركس مثلا، اعتبار صغار الفلاحين طبقة متميزة، نظرا لتفرقهم، وعزلتهم، التى تحول دون تنظيمهم، الذى يعتبر شرط وجودهم كطبقة متميزة. ولقد أضفى لوى بونابرت على صغار الفلاحين، فى ظل الامبراطورية الثانية، هذا الطابع التنظيمى، بمعناه الواسع. ويشمل اصطلاح التنظيم، بالمعنى الواسع، الشروط التى تجعل للممارسة الطبقية «انعكاسا مؤثرا».

أما نظرية التنظيم، بالمعنى الضيق، لهذا الاصطلاح، فلا تقتصر عند ماركس، بل وعند لينين بصفة خاصة، على شروط تحقق الوجود المتميز للطبقة، أى الشروط اللازمة لاعتبارها قوة اجتماعية بل تشمل هذه النظرية الشروط التى لا بد من توافرها فى ممارسة الطبقة لكى تحقق سلطتها (قوتها). فعند ماركس مثلا، لا تشير النصوص المتعلقة بالتنظيم السياسى والايديولوجى «الخاص» بطبقة ما إلى حركتها كطبقة متميزة. ومع ذلك، تبقى لهذه النصوص اهميتها، فيما يتعلق بالسلطة الطبقية، وبالتنظيم، باعتباره شرط تحقق تلك السلطة (القوة). وهذا هو ما عبر عنه ماركس بقوله :

«فالحركة السياسية إذن، هى حركة طبقية. أى حركة طبقة معينة تستهدف تحقيق مصالحها الخاصة. وأن اتخذت طابعا عاما، يجعل منها قوة

**اجتماعية قادرة على إملاء كلمتها على الكافة»[١٣].**

ومن الواضح أن هذا هو الخط النظرى السائد فى تحليلات لينين المتعلقة بالتنظيم بصفة عامة، وبتنظيم حزب الطبقة العاملة على وجه الخصوص. فقد أشار لينين إلى عدم التطابق بين مفهوم الممارسة السياسية والايديولوجية من ناحية، ومفهوم الممارسة التنظيمية، باعتبارها شرطا للسلطة (القوة) الطبقية من ناحية أخرى، عندما استخدم مفهوم العمل الصريح أو المعلن الذى لا يتطابق مع مفهوم الممارسة. إن **تنظيم قوة الطبقة** هو عند لينين **شرط قيامها بعمل صريح**. والعكس ليس صحيحا بالضرورة. فقد لا يفضى تنظيم قوة الطبقة إلى قيامها بعمل معلن، وذلك عندما تكون قوتها معتمدة على عدم الظهور كطبقة على المسرح السياسى، مثال ذلك : البرجوازية فى ظل الإمبراطورية الثانية. كما أن هناك فارقا جوهريا بين تنظيم الطبقة بمعناه الواسع، وهو مفهوم مطابق لمفهوم الممارسة «المؤثرة»، وبين **تنظيم السلطة** (القوة). ومثال ذلك : صغار الفلاحين فى ١٨ بروميير فقد كان لهم - بفضل لوى بونابرت تنظيم ووجود متميز كطبقة، ومع ذلك لم تكن لهم أية سلطة، فبونابرت لم يحقق لهذه الطبقة أية مصلحة.

وإذا كن هذا التنظيم النوعى للطبقة، هو **الشرط الذى لا غنى عنه** لتحقيق سلطتها، فليس معنى هذا أنه كاف. وتساعدنا هذه الملاحظة على فهم مبررات التفرقة بين الممارسة «المؤثرة» لطبقة ما وبين تنظيم سلطة (قوة) تلك الطبقة. فتنظيم قوة الطبقة لا يكفى لتحقيق سلطتها (قوتها)، لأن هذه السلطة تتحقق فى حدود الأبنية الاجتماعية، باعتبارها انعكاسا لهذه الأبنية فى مجال الممارسات الطبقية : فعلى العكس من المفهوم «الإرادى» يتوقف التحقيق الفعلى للمصالح الطبقية، على هذه الحدود. وثمة مبررا آخر للتفرقة بين الممارسة «المؤثرة»، وتنظيم السلطة (القوة) يكشف لنا عن أساس هذه التفرقة هو : إن انعكاس البنية الاجتماعية فى مجال العلاقة بين الممارسات المختلفة للطبقات المتصارعة تعتبر - فى ظل هذا المفهوم للسلطة - بمثابة حدود لتلك الممارسات. فالسلطة بهذا المعنى، هى تعبير عن علاقات التوازن الدقيق بين القوى الاجتماعية فى

ساحة الصراع الطبقى. وهى علاقات لا تحددها البنية الاجتماعية بشكل مباشر. إن تنظيم قوة طبقة ما، هو شرط ضرورى لتحقيق مصالحها. ولكن تحقيق هذه المصالح يتوقف أيضا على قدرة الطبقات الأخرى على تحقيق مصالحها. وفى إطار تتحد فيه ممارسات أى طبقة بممارسات الطبقات الأخرى، تتوقف القوة الحقيقية لأى طبقة مباشرة على مدة قوة الطبقات الأخرى. وبعبارة أدق، تتطابق السلطة بهذا المفهوم مع حدود الممارسة الطبقية، وهى حدود من الدرجة الثانية. ولا يبين لنا هذا المفهوم كيف يؤثر مستوى من مستويات ممارسة طبقة معينة فى المستويات الأخرى من ممارستها، وإنما يبين لنا كيف يؤثر هذا المستوى فى المستوى المقابل من ممارسة الطبقات الأخرى.

ولهذا المعني الدقيق لحدود الممارسة الطبقية أهميته الخاصة، ونتائجه، التى تنعكس على قضايا أخرى كثيرة غير قضية السلطة : كالقضايا المتعلقة بالمستوى السياسى، وقضية الاستراتيجية. كما يتجلى فى تأثير الممارسة السياسية لطبقة معينة فى الممارسة السياسية لطبقة أخرى أى تأثيرها فى استراتيجية العدو.

*

(جـ) ولنتناول الآن قضية «المصالح»، قضية «المصالح الموضوعية» الطبقية. وهى قضية متشبعة. ولذا سنكتفى هنا ببعض الإيضاحات، بغية التوصل إلى تحديد دقيق لمفهوم المصلحة، وذلك من خلال الإجابة على السؤالين الآتيين : ما هى علاقة المصالح الطبقية بالأبنية الاجتماعية، والممارسات الطبقية ؟ وما هو المقصود بعبارة «المصالح الموضوعية» الطبقية ؟

لا بد أولا، من استبعاد بعض التفسيرات الخاطئة. فالمصالح الطبقية تنتمى أولا وأخيرا إلى ميدان الممارسات الطبقية، أى ميدان الصراع الطبقى، فمن العبث محاولة البحث عنها فى الأبنية الاجتماعية. فضلا عما ينطوى عليه ذلك من احتمال السقوط فى تفسير انتروبولوجى للماركسية، ينظر إلى الأفراد بل وإلى الطبقات ذاتها باعتبارها أشخاصا. وليس معنى هذا، أن مفهوم المصلحة هو مفهوم «سيكولوجى»، وإنما معناه أن الممارسات الطبقية هى المجال الذى يمكننا فيه تحديد مفهوم المصلحة. ففى مجال الأبنية لا

يعبر الربح مثلا عن مصلحة الرأسمالى «إغراء الربح»، كما لا يعبر الأجر عن مصلحة العامل. فالربح. والأجر مقولتان اقتصاديتان تتوقفان على شكل التركيبة الاقتصادية. غير أن القول بضرورة الروجوع - نظريا - إلى الممارسة لفهم المصلحة لا يعنى الربط بين المصلحة «والسلوك الفردى»، وإنما يعنى استبعاد الأبنية الاجتماعية كمجال لتحديد المصالح الطبقية.

ولهذا الاستبعاد أهميته. فمن التحليلات الماركسية الكلاسيكية، ما يبدو لأول وهلة، أنه يعتبر علاقات الإنتاج للمجال الذى توجد فيه المصالح الطبقية. هذا الفهم، يوحد بين الأبنية، والممارسات، ويرى فى علاقات الإنتاج، الطبقة فى ذاتها، أى المصالح الطبقية. أما المستويان السياسى والايديولوجى فى الممارسة - أى التنظيم - فيمثلان الطبقة لذاتها. لقد ذهب ماركس إلى حد القول بإنه فى ميدان الصراع الطبقى قد توجد المصالح الطبقية قبل الممارسة الطبقية، بل وقبل تكوين الطبقة ذاتها. وفى حديثه عن مصالح البروليتاريا يقول ماركس فى **الإيديولوجية الألمانية** : «وهكذا تتناقض البرجوازية مع البروليتاريا حتى قبل أن تنظم البروليتاريا صفوفها كطبقة».

لو أننا رجعنا إلى تحليلاتنا السابقة، لرأينا أن العلاقة بين المصالح الطبقية، والممارسة الطبقية، أى الصراع الطبقى، ليست علاقة بين أبنية، وممارسات. وهذا يقودنا إلى طرح قضية العلاقة بين المصالح الطبقية، والأبنية الاجتماعية، وتجدر الإشارة هنا، إلى أن هذه المسألة كانت فى مقدمة اهتمامات تيار «المذهب الوظيفى» Le courant "fonctionaliste" فى علم الاجتماع المعاصر. وطرحه لهذه القضية هو أحد مزاياه. وتمتد جذور هذا التيار إلى إشكالية الفاعل فى المذهب التاريخى ولهذا، فهو ينظر إلى الممارسة باعتبارها سلوك أو تصرف أفراد، ومن ثم يطرح القضية على النحو التالى : إن **مصالح** الأفراد **الموضوعية** التى تتمثل فى **دوورهم**[١٤] فى البناء الاجتماعى، هى التى تحدد موقعهم فيه. وهكذا يبدو مفهوم المصلحة، لأول وهلة، مجردا من أية دلالة سيكولوجية. غير أن اعتبار البنية الاجتماعية هنا، لب ونتاج تصرفات وسلوك الأفراد، يجعل من المصالح - الأبنية، ومن **الدور** - الوضع (rôle - situation) ، مجرد

توقعات أو احتمالات لتصرفات الأفراد تبعا لدورهم البنيوى. أن ما يعنينا هنا على وجه الخصوص، هو ارتباط هذا التحديد لمكان المصالح الموضوعية فى الأبنية الاجتماعية «الوضع»، بأشكالية الفاعل التى تعتبر الأبنية الاجتماعية من صنع الأفراد. فهذه المصالح تعتبر «موضوعية»، طالما أن مكانها فى الأبنية الاجتماعية، أما الممارسات فترد إلى السلوك والتصرفات.

وطرح قضية المصالح على هذا النحو، يضع التيار الوظيفى فى مأزق، إذا ما حاول أن يطرح بدقة قضية الأبنية الاجتماعية. ولما كان أصحاب هذا الاتجاه لا يتصورون وجود المصالح إلا فى المجال الذى يوجد فيه الأفراد، باعتبارهم حوامل للعلاقات الاجتماعية، فقد استحدثوا فكرة «المصالح المستترة» interetslatents وهى المصالح التى تحدد دور الأفراد البنيوى، وفكرة «المصالح الظاهرة» ومكانها ميدان الممارسة[١٥].

ولقد انعكس مفهوم المصالح الظاهرة، والمصالح الكامنة على الوضع النظرى لمقولة «الجماعة». فمن مفهوم المصالح الظاهرة ولدت مقولة «جماعات المصالح» أى «جماعات لذاتها». ومن مفهوم المصالح المستترة نشأت مقولة «الجماعات الحكمية» أى جماعات فى ذاتها[١٦]. فلا غرو أن يؤدى هذا الاتجاه - وقد طرح جانبا مقولة الطبقة، واستخدم مقولة الجماعة - إلى ذات النتائج التى انتهى إليها التفسير الاقتصادى - التاريخى للماركسية، ذلك التفسير الذى ينظر إلى البنية الاقتصادية باعتبارها تجسيدا للمصالح الاقتصادية الطبقية فى ذاتها، أى تجسيدا «لوضعها»، وهى نتيجة مماثلة أيضا، لتلك التى تترتب على شطر مفهوم «الطبقة» الاجتماعية إلى مفهومين متميزين تماما، مفهوم الطبقة فى ذاتها أى الوضع الطبقى، المصالح المستترة - للجماعات الحكمية، ومفهوم الجماعات لذاتها، وهى الجماعات النظامية، الصفوة السياسية، والمصالح الظاهرة، أى جماعات المصالح.

لقد أصبح واضحا، الآن، أن محاولات حصر المصالح الطبقية فى الأبنية الاجتماعية لا يتفق مع النظرة العلمية. فميدان الممارسة هو الميدان الذى ينتمى إليه مفهوم المصالح، باعتبارها مصالح طبقية، أى مصالح الأفراد الموزعين بين الطبقات الاجتماعية المختلفة،

باعتبارهم حوامل للعلاقات الاجتماعية.

غير أن هذا لا يعنى أن المصالح هى عبارة عن دوافع سلوكية. كذلك لا يعنى حصر الممارسة الطبقية فى مجال العلاقات الاجتماعية، العودة إلى اشكالية الفاعل. ولما كان مفهوم الطبقة يعبر عن تأثير البناء الاجتماعى فى حوامله، وكان للممارسة مفهوم مغاير لمفهوم السلوك، وذلك باعتبارها عملا يمارس فى الحدود التى يمليها البناء الاجتماعى، فإن مفهوم المصالح الطبقية يدل هو أيضا على هذه الحدود. غير أنه يدل أيضا على اتساع مجال ممارسة طبقة فى مستوى معين من مستويات الممارسة بالنسبة لممارسات الطبقات الأخرى. أى أن مفهوم المصالح الطبقية يعبر عن اتساع «نشاط» الطبقات. واستخدامنا لاصطلاحى، الحدود، والمجالات، ليس من قبيل اللعب المجازى بالألفاظ، وإنما للتعبير عن العلاقات المعقدة التى يدلان عليها.

وتلقى تحليلات لينين المتعلقة بالوضع السياسى الضوء على هذه القضية. فما يميّز اللحظة الراهنة عند لينين هو : (أ) وجود **طبقات اجتماعية**، أى ممارسات سياسية طبقية أى وجود قوى اجتماعية و (ب) علاقات بين مصالح، وهو ما يعبر عنه فى مجال الممارسة السياسية للطبقة العاملة «بالمصالح البعيدة للبروليتاريا». وانتماء اصطلاحى المصالح، والقوى الاجتماعية إلى مجال الممارسة السياسية لا يعنى **أن أحدهما يغنى عن الآخر.**

ويعنى اصطلاح القوى الاجتماعية، الوجود المتميز للطبقة، أى وجودها المؤثر فى ميدان الممارسة السياسية الطبقية، وبعبارة أخرى، يتمثل تأثير الأبنية الاجتماعية فى ميدان الصراع الطبقى فيما يسمى **بعتبة وجود الطبقة كطبقة متميزة**، أى عتبة وجودها كقوة اجتماعية. كما يتمثل هنا أيضا هذا التأثير فى اتساع الأرضية الطبقية لهذه الطبقة أو تلك، والذى يتوقف مداه على درجة تنظيمها المتميز، أى تنظيم قوتها : فهذه الأرضية تمتد حتى تشمل مصالحها الموضوعية، وإذا كنا قد أشرنا إلى أن لمجال الممارسة الطبقية - شأنه شأن أى مجال اخر - حدّين حد أدنى، وحد أقصى فليست المصالح الطبقية الموضوعية لطبقة من الطبقات تعبيرا مباشرا عن بلوغها عتبة الوجود

المتميز كطبقة. أى أنها ليست تعبيرا عن «وضع» طبقى، أيا كان هذا الوضع للطبقة «فى ذاتها»، وإنما هى تعبير عن آفاق حركتها كقوة اجتماعية. وهذا القول يصدق على كافة مستويات الممارسة فى ميدان الصراع الطبقى.

وكما أن المصالح الاقتصادية لا تمثل «الوضع» الطبقى على الصعيد الاقتصادى للطبقة «فى ذاتها»، وإنما تمثل أفاق حركتها الاقتصادية. كذلك لا تعتبر المصالح السياسية «الغاية» التى تتوخاها «ممارسة» "praxis" «الطبقة لذاتها» : بل الأفق الذى يحدد على الصعيد السياسى ميدان ممارستها السياسية.

وتتغير مصالح الطبقة، باعتبارها حدودا لاتساع ممارستها النوعية، بتغير مصالح الطبقات الأخرى التى تواجهها. والمقصود هنا، هو التعارض الاستراتيجى فى المصالح الطبقية. ومن هنا، كانت الأهمية الاستراتيجية للتميز بين **المصالح البعيدة، والمصالح القريبة المدى.** أى أن حدود الممارسة الطبقية هى إنعكاس للبنية الاجتماعية، كما أنها أيضا نتاج لتدخل ممارسات الطبقات المختلفة، أى نتاج للصراع الطبقى فى مستوى معين من مستويات الممارسة. فقدرة أى طبقة على تحقيق مصالحها الموضوعية، أى حدود ممارستها، تتوقف على قدرة الخصم الطبقى على تحقيق مصالحه، أى أنها تتوقف على قوته.

وإذا كنا قد وصفنا هنا المصالح الطبقية بأنها مصالح «موضوعية» فذلك لنبين أنها ليست دوافع سلوكية. وهذا هو ما عبر عنه ماركس فى كتابه **الايديولوجية الألمانية** بقوله :

«إن المصالح المشتركة... لطبقة ما.. لا توجد فحسب فى مخيلتها كشئ عام ومجرد. وإنما توجد أولا وقبل كل شئ فى الواقع، متمثلة فى تساند الأفراد الذين يقتسمون العمل الاجتماعى، وفى تعاضدهم».

وبديهى أن تتغير المصالح الطبقية - باعتبارها حدودا للممارسة - نتيجة لتأثير الايديولوجية، ايديولوجية الأفراد، بل والطبقات، أى نتيجة لتصورها لمصالحها. وهذا لا يعنى أن المصالح الطبقية كما تتصورها الطبقات أو تحس بها - والتى قد لا تتطابق

مع المصالح كحدود للممارسة - هى مصالح «ذاتية»، طالما أن كلمة «ذاتية» "subjectifs" لا تمكننا من فهم فاعلية الايديولوجية التى تتمثل بالتحديد فى إخفاء تلك الحدود عن الفاعلين Sujets ، وعن الطبقات. وفى هذا السياق، يمكننا الاستغناء عن استخدام لفظ «موضوعى»، الذى لم نلجأ إليه إلا لنبيّن أنه يمكن، بل ينبغى تجريد مفهوم المصالح من أية دلالة سيكولوجية. إن وظيفة الايديولوجية، فى مجال المصالح الطبقية، هى بلا شك خلق الأوهام على اختلاف صورها.

ويكفى هنا، أن نتذكر أن السلطة باعتبارها القدرة على تحقيق المصالح الطبقية، لا ترتبط بالمصالح الطبقية كما تتصورها الطبقات تحت تأثير الايديولوجية، وإنما ترتبط بها باعتبارها حدودا للممارسة الطبقية.

*

(د) والعنصر الأخير فى مفهوم السلطة هو خصوصية المصالح الطبقية التى يتعين على السلطة تحقيقها. وإذا كانت المصالح الطبقية لا تنحصر فى الأبنية الاجتماعية، لأنها ليست «وضعا» طبقيا فى علاقات الإنتاج، وإنما هى حدود لمجال الممارسة الطبقية فى الميادين المختلفة، فمن المتصور أن يكون للطبقة مصالح متميزة، ومستقلة نسبيا، فى الميادين الاقتصادية، والسياسية، والايديولوجية. وتوجد السلطة فى مختلف ميادين الممارسة، طالما أن هناك مصالح طبقية، اقتصادية، وسياسية، وايديولوجية.

وفى التكوين الرأسمالى بالذات، وهو تكوين يتميز بالاستقلالية النوعية لكل مستوى من مستويات أبنيته، وممارساته، لمصالح كل طبقة من طبقاته؛ فى هذا التكوين، يمكننا أن نميز بوضوح بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية، والقوة الايديولوجية، التى تتوقف على قدرة كل الطبقة على تحقيق مصالحها، المستقلة نسبيا، فى كل ميدان من هذه الميادين(١٧). وكما أن المصالح الطبقية لا تنحصر فى المجال الاقتصادى، كذلك لا تقتصر علاقات القوة على الميدان السياسى وحده، وترجع علاقات هذه القوى المختلفة - ومؤشر فاعليتها - إلى ترابط الممارسات الطبقية، المختلفة، أى الترابط بين المصالح الطبقية المختلفة، الذى يعكس ترابط أبنية التكوين الاجتماعى، فى

طور معين أو فى مرحلة معينة، من مراحل تطوره، دون أن يعنى هذا تطابقه معها.

وباختصار، ليست علاقات القوة - شأنها فى ذلك شأن الأبنية والممارسات - وحدة بسيطة واضحة المعالم. وإنما هى علاقات معقدة وغير متكافئة، تحددها فى نهاية المطاف القوة الاقتصادية : فليست القوى السياسية، أو الايديولوجية مجرد تعبير عن القوة الاقتصادية. ويمكننا أن نضرب أمثلة كثيرة، للحالة التى تكون فيها إحدى الطبقات هى الطبقة المسيطرة اقتصاديا، دون أن تكون الطبقة السائدة سياسيا[١٨]. أو أن تكون الطبقة المسيطرة ايديولوجيا دون أن تكون لها الهيمنة السياسية أو الاقتصادية.. إلخ. وقد تكون الطبقة قادرة على تحقيق مصالحها الاقتصادية، ولكنها عاجزة عن تحقيق مصالحها السياسية فقد تكون للطبقة قوة اقتصادية، دون أن تكون لها قوة سياسية «تتناسب معها». بل قد تكون لها قوة سياسية «لا تقابلها» قوة اقتصادية.. إلخ.

بقيت ملاحظة أخيرة، تتعلق بقضية انتقال مركز الثقل فى الصراع الطبقى من مستوى إلى آخر، ومن موقع إلى آخر، من مواقع السيطرة الطبقية. فقد تختلف الطبقات التى تحتل مواقع السيطرة. وهذا لا يعنى أنه لا يمكننا أن نحدد بدقة، و الطبقة أو الطبقات الحاكمة، فى تكوين اجتماعى معين. **أى تحديد أى مواقع السيطرة هو الموقع المهيمن.**

وإذا أخذنا مجمل هذه العلاقات المعقدة بعين الاعتبار، تبين لنا أن الطبقة أو الطبقات الحاكمة فى أى تكوين اجتماعى، هى فى نهاية الأمر، تلك التى تحتل مواقع السيطرة، فى المستوى الذى يلعب الدور الحاكم، فى الصراع الطبقى فى هذا التكوين، باعتباره وحدة معقدة التركيب. ففى هذا المستوى، توجد الطبقة أو الطبقات التى تملك **القوة المهيمنة.**

وكثيرا ما كان ماركس يصف البرجوازية - فى الظروف التى شهدتها بريطانيا قبل عام ١٦٨٨، والتى تميزت بانفصام مواقع السيطرة الطبقية - كثيرا ما كان يصفها بالطبقة الحاكمة، بالرغم من أنه لم تكن لها السيطرة المباشرة، أى بالرغم من أنها لم تكن الطبقة المسيطرة سياسيا : إذ كانت الغلبة للمستوى الاقتصادى فى هذا المثال الملموس.

أما فى بروسيا، فى أواخر عهد النظام البسماركى، الذى اتسم أيضا بانفسام مواقع السيطرة الطبقية، فقد كانت طبقة النبلاء ملاك الأراضى، هى التى تعتبر بوجه عام الطبقة الحاكمة، بحكم سيطرتها السياسية : فالمستوى السياسى هو المستوى السائد فى هذه الحالة[١٩].

### ٣ - سلطة الدولة وجهاز الدولة ومراكز القوة

وهكذا يمكننا، إذا ما سلمنا بهذا المفهوم للسلطة، إيضاح المقصود بتعبير «كسلطة الدولة»، وغيره من التعبيرات، التى يبدو أنها تضفى طابع السلطة على بعض المؤسسات.

ليس للمؤسسات المختلفة سلطة بالمعنى الحقيقى إذا نظرنا إليها فى ذاتها. وهذا يصدق بصفة خاصة على الدولة كمؤسسة فهى تستمد سلطتها من **الطبقات الاجتماعية الحائزة لها**. ويتجسد تنظيم ممارسة سلطة هذه الطبقات الاجتماعية فى مؤسسات خاصة، فى **مراكز القوة**. وتعتبر الدولة، فى هذا السياق، مركز ممارسة السلطة السياسية، غير أن هذا لا يعنى أن مراكز القوة. أى المؤسسات المختلفة الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، والثقافية، وغيرها، هى مجرد أدوات أو أجهزة لسلطة الطبقات الاجتماعية. فلهذه المؤسسات ذاتيتها واستقلاليتها، ولها **بنيتها** الخاصة، التى لا يمكن ردها مباشرة إلى السلطة إذا أردنا تحليلها[٢٠].

ومن ناحية أخرى، ينبغى عند بحث علاقة مؤسسات المجتمع المختلفة بالسلطة، من تناول هذه المؤسسات من زاوية مدى تأثيرها فى مجال الصراع الطبقى، طالما أن السلطة التى تتركز فى أية مؤسسة هى سلطة طبقية.

وبعبارة أخرى، لا ترجع الاستقلالية النسبية لمؤسسات المجتمع المختلفة - أى مراكز القوة المختلفة - بالنسبة للطبقات الاجتماعية إلى أن لها **سلطة خاصة**، ومتميزة عن السلطة الطبقية، وإنما ترجع إلى علاقة تلك المؤسسات بالأبنية الاجتماعية المختلفة.

وعلى ذلك، تعتبر المؤسسات المختلفة مراكز قوة، وليست مجرد «أجهزة للسلطة». أى مجرد أدوات أنشأتها الطبقة لتمارس السلطة من خلالها بكفاءة وفاعلية.

وبالتمييز بين أشكال السلطة المختلفة، يمكننا أن نتناول بالتحليل العينى ظاهرة **تعدد** مراكز القوة، أى ظاهرة تعدد المؤسسات القائمة : كالمشروعات الاقتصادية، والدولة، والمؤسسات الثقافية وغيرها.. **و تحليل ما بين تلك المؤسسات من علاقات فى ظل وضع محدد وفى لحظة معينة.** ومن الواضح أن علاقات القوى الطبقية فى أى مركز من مراكز القوة، أو فى أى مستوى من مستويات الصراع الطبقى، لا تنعكس ببساطة كما هى فى مراكز القوة، وفى مستويات الصراع الطبقى الأخرى، نظرا لما تتميز به مستويات الصراع الطبقى، وميادين السلطة المختلفة، من تفاوت وعدم تطابق. ومن الواضح أيضا أن التنظيم الهرمى لمراكز القوة يتوقف على الترابط بين المستويات المختلفة، وعلى علاقات القوى فى ميدان الصراع الطبقى. (تأمل مثلا الصور المختلفة للتركيبة التى تجمع ما بين الدولة والكنيسة. أو بين الدولة أو الكنيسة والمدرسة).

فى هذا الإطار، يمكننا التفرقة بين السلطة الرسمية، والسلطة الفعلية، وتلك التى يردها البعض إلى المؤسسات، أو مراكز القوة. تلك التفرقة، التى تناولها لينين فى تحليله النموذجى للسلطة السياسية فى روسيا[٢١]، وذلك فى كتاباته عن «ازدواج السلطة» سلطة الدولة البرجوازية، وسلطة السوفيات.

وليس المقصود بهذه التفرقة، التمييز بين مؤسستين للسلطة، إحداهما دون الأخرى هى التى تملك السلطة الفعلية. وإنما قصدنا أن نبين أن تغير علاقات القوى بين الطبقات، قد يؤدى إلى انتقال مركز الثقل فى السلطة من مركز إلى آخر من مراكز القوة، باعتباره المركز الذى تنعكس فيه أكثر من غيره، علاقات القوى الحقيقية بين الطبقات. ويتوقف الانتقال الفعلى لمركز الثقل من مركز إلى آخر من مراكز القوة على موقعه من أبنية التكوين الاجتماعى، كما يتوقف على علاقات القوة فى مجال الصراع الطبقى.

*

فى هذا السياق، يمكننا أن نفهم بدقة، تفرقة لينين بين **سلطة الدولة، وجهاز الدولة.**[٢٢] ويقصد لينين باصطلاح **جهاز الدولة** أمرين : (أ) الدور الذى يلعبه جهار الدولة بين مجموع أبنية التكوين الاجتماعى. أى وظائف الدولة المختلفة: الاقتصادية - التكنيكية، والسياسية بالمعنى الضيق، والايديولوجية وغيرها.. (ب) **موظفو الدولة،** أى كوادر الإدارة، والبيروقراطية، والجيش إلخ..

أما اصطلاح سلطة الدولة، فيعنى به لينين **تلك الطبقة الاجتماعية أو ذلك القسم من الطبقة** fraction **الذى بيده السلطة.**

إن انتقال السلطة الفعلية فى جهاز الدولة (بمعناه الأول) من مركز إلى آخر من مراكز القوة (فى حال انتقالها من الدولة الرسمية إلى دولة السوفيتات) يعنى بالتحديد تغير الساحة التى تتركز فيها علاقات القوى السياسية الطبقية الحقيقية. غير أن هذا يرتبط بانتقال وظائف الأبنية الفوقية السياسية من مؤسسة إلى أخرى، ومن ثم بإعادة ترتيب وضع الدولة بين مجمل الأبنية الاجتماعية. أى أن هذا يرتبط بدور معين لمؤسسة «السلطة الفعلية» الجديدة بين باقى مراكز القوة[٢٣]. لقد أضحت السوفيتات «السلطة الفعلية»، طالما أنها أصبحت الدولة التى انتقلت إليها بعض وظائف جهاز الدولة الرسمى، وبالتالى أصبحت تتركز فيها علاقات القوى السياسية الطبقية الحقيقية.

ولقد أكد لينين على هذه القضية الهامة.

أما مفهوم جهاز الدولة بمعناه الثانى، أى موظفو الدولة، فيرتبط بقضية علاقة الطبقة الحاكمة بهؤلاء الموظفين الذين «بيدهم» الدولة "tenant" de "le'Etat" . كما يرتبط هذا المفهوم بقضية علاقة هؤلاء الموظفين بالدولة. وسنعود إلى هذه النقطة لنتناولها بالتفصيل فيما بعد. ويهمنا الآن، أن نشير إلى أنه لا ينبغى أن نختزل المفهوم اللينينى لجهاز الدولة، إلى مفهوم يرى فى الدولة مجرد جهاز أو أداة من أدوات السلطة. إذ يعرف المفهوم اللينينى البنية الفوقية السياسية إستنادا إلى وظيفتها، ومكانها بين مجموع الأبنية الاجتماعية.

## ٤ - مفهوم السلطة «كمحصلة صفرية»

La conception du pouvoir "somme zéro"

وفى ضوء هذه الملاحظات، يمكننا تحديد أهم المسلمات الخاطئة فى معظم نظريات السلطة المعاصرة. وسيفيدنا هذا التحديد، طالما أن العديد من النظريات التى تعالج قضايا المجتمعات الرأسمالية المعاصرة، تنطوى على تلك المسلمات الخاطئة، كنظرية «الطبقات الحاكمة»، ونظرية «توازن السلطات» "pouvoirs - contre pou-voirs"، ونظرية «السلطة المعادلة». .pouvoirs compensateurs وغيرها.

ولقد صاغ رايت ميلز Wright Mills[٢٤] تلك المسلمة صياغة واضحة المعالم، تتمثل فى مفهومه للسلطة، باعتبارها **محصلة صفرية** somme - zero . أى النظر إلى السلطة فى أى مجتمع باعتبارها **كماً محدداً** إذا صح التعبير. ومن ثم **يكون لأى طبقة أو مجموعة اجتماعية من السلطة بقدر ما لا يكون لغيرها**. فأى نقص فى سلطة جماعة يعنى زيادة سلطة جماعة أخرى، وهلم جرا. وهكذا يتغير توزيع السلطة. أما السلطة ذاتها فتبقى دائما كماً ثابتا.

ويرجع هذا التصور، الذى تنطوى عليه من الاتجاهات الاصلاحية المعاصرة، إلى المسلمات الايديولوجية التى تقوم عليها نظريات السلطة التى عددناها. وسنتناول هذه القضية بمزيد من الإيضاح فى موضع آخر من هذا الكتاب.

وينبع هذا المفهوم للسلطة من التصور «الوظيفى للمجتمع، باعتباره وحدة متكاملة، تتألف من عناصر متكافئة، ترتبط بعلاقات التوازن الكلى. كما يصدر هذا المفهوم عن تجاهل تام لقضية الأبنية، التى منها يتشكل التكوين الاجتماعى. فلا وجود لهذه الأبنية الاجتماعية فى «التصور الوظيفى»، وبدلا منها نجد تصرفات، وسلوك الجماعات الاجتماعية، باعتبارها «العوامل الفاعلة» فى العملية الاجتماعية. فمحصلة القوى فى علاقات السلطة، رهن بتحدُّد سلوك كل جماعة بسلوك الجماعة الأخرى.

ولنرى، لماذا رفضنا مفهوم السلطة كمحصلة «صفرية» :

(أ) فإذا اعتبرنا السلطة إنعكاسا للأبنية الاجتماعية فى ميدان الصراع الطبقى، لوجدنا أن قدرة أية طبقة على تحقيق مصالحها رهن بمقاومة الطبقات الأخرى، وهى بهذا إنما تتوقف على أبنية التكوين الاجتماعى باعتبارها حدودا لمجال الممارسات الطبقية. فطالما أن إعادة التوزيع المحتمل للقوة بين الطبقات يتوقف على تلك الأبنية، فإن تدهور قوة أية طبقة لا يعنى تزايد قوة الطبقات الأخرى تلقائيا. وهذا المعنى وارد فى عبارة لماركس فى كتابه «الحرب الأهلية فى فرنسا» حيث ارجع ظاهرة البونابرتية إلى واقع «أنها كانت الشكل الوحيد الممكن للحكم فى اللحظة التى فقدت فيها البرجوازية قدرتها على قيادة الأمة، فى حين أن البروليتاريا لم تكن قادرة بعد على التصدى للقيادة».

(ب) وإذا طبقنا مفهوم السلطة كمحصلة صفرية على التكوين الاجتماعى ككل، فإننا نجد أن هذا المفهوم يُغفل خصوصية الأشكال المختلفة للسلطة فى مستويات التكوين الاجتماعى المختلفة وعدم تطابقها. فإذا فقدت طبقة معينة بعض سلطتها (قوتها) فى الميدان الاقتصادى، إى إذا تناقصت قدرتها على تحقيق مصالحها الاقتصادية الخاصة، فإن هذا لا يؤدى تلقائيا إلى فقدان سلطتها (قوتها) السياسية، أو الايديولوجية، والعكس بالعكس، كما أن تزايد القوة الاقتصادية لطبقة ما، لا يعنى بذاته تزايد قوتها السياسية، أو الايديولوجية.

وعلى ذلك، إذا كان مفهوم المحصلة «الصفرية» للسلطة يعتبر مفهوما خاطئا، إذا ما طبقناه على أى مستوى نوعى من مستويات السلطة، سواء كان المستوى الاقتصادى، أو السياسى، أو الايديولوجى، فإنه يعتبر من باب أولى، مفهوما خاطئا، إذا طبق على السلطة على صعيد التكوين الاجتماعى ككل؛ نظرا لما تتسم به السلطة، من عدم التطابق، والتفاوت، بين مستوياتها المختلفة.

(جـ) وبصرف النظر عن الاعتراضات الموجهة إلى تصور السلطة كمحصلة صفرية، والتى تستند إلى القضية القائلة بأن حدود الممارسة الطبقية هى انعكاس للأبنية الاجتماعية فى مجال الصراع الطبقى. فلا ينبغى أن يغيب عنا، أن هذا التصور يرجع

إلى مفهوم للتمييز بين الجماعات أو الطبقات قائم على أساس علاقات السلطة. ونعنى به مفهوم فبر الذى أشرنا إليه والذى يقسم المجتمعات أو التنظيمات **ذات الطابع السلطوى، تقسيما ثنائيا** إلى جماعتين أساسيتين : جماعة مسيطرة، وأخرى خاضعة.

وتقسم هذه النظرية - فى صورتها المعدلة فى المذهب الوظيفى - الأدوار فى مجال السلطة، تقسيما ثنائيا، فهناك الأمر، وهناك الطاعة. هذا هو المنظور السائد فى معظم نظريات «الطبقة الحاكمة» فى الوقت الحاضر. وفى هذا السياق، يتمثل تغير السطة فى التنظيمات أو المجتمعات ذات الطابع السلطوى، فى تبادل للسلطة باعتبارها محصلة صفرية بين مجموعتين، أى نقص فى قوة إحداهما، يعنى زيادة قوة الأخرى. غير أن التكوين الاجتماعى، كما نعرف، معقد التركيب، فهو لا يتألف من طبقتين فحسب، بل من طبقات اجتماعية متعددة بتعدد أساليب الإنتاج المتشابكة. وعلى ذلك، لا يمكن القول بالثنائية فى علاقات السلطة فى أى مستوى من مستوياتها، باعتبارها محصلة صفرية. ففقدان الطبقة الحاكمة، أو القسم الحاكم من الطبقة المسيطرة، لبعض سلطتها، لا يقابله بالضرورة، تزايد فى قوة الطبقة العاملة. فقد يعنى ذلك زيادة قوة غيرها من الطبقات المحكومة. بل يحتمل أن يقابله تزايد فى قوة طبقة أخرى، أو قسم آخر من أقسام الطبقة الحاكمة ذاتها. وبعبارة أخرى، لا يعنى وضع خط فاصل بين السيطرة، والخضوع، فى علاقات السلطة، التى تتسم بالصراع، تقسيم الجماعات المتصارعة على السلطة إلى مجموعتين متصارعتين، تتبادلان السلطة باعتبارها محصلة صفرية.

(د) وأخيرا يتجاهل هذا المفهوم، وخاصة إذا ما طبقناه على السلطة السياسية، قضية وحدة السلطة السياسية، من حيث علاقتها بالدولة، باعتبارها عامل تحقيق تماسك وحدة التكوين الاجتماعى. فالسلطة السياسية فى هذا المفهوم، عبارة عن مجموعة من «جزيئات» المستقلة عن بعضها البعض "parcelles" autonomes ، فإذا ظفرت الطبقة العاملة بجزء منها، فإن هذا يعنى أنه انتزع من سلطة البرجوازية، ليضاف إلى رصيد قوة الطبقة العاملة (وسنعالج هذه القضية فى الباب الثالث من هذا الكتاب).

(١) Mensch und Gesellschoft Vienne, 1952 Unodlungen der. modemen yesellschaft Vienne, 1953.

(٢) Capitalisme, socialisme, et democratie op. cit.

(٣) op. cit.

(٤) راجع شرح دارندورف لهذه القضية. المرجع السابق ص ٢١.

(٥) وعن أهمية هذه القضية راجع :

- J. Lhomme, Pouvoir, et société economique Paris 1965, et suiv

- F. Perroux, Esquisse d'une theories de l'économie dominante in E. A., 1948. p. 243 et suiv.

- Morgenstem, The limits of Economies, 1937, p 67 et suiv.

- Boehm - Bauvers in Gesammelte Schriften, 1924, p. 100 et suiv.

وغيرهم.

(٦) لقد طرح رايت ميلز المشكلة بوضوح من خلال نقده للمفهوم الماركسى «للطبقة الحاكمة» "Classe dominante" فأوضح لماذا استبدل به اصطلاح «النخبة الحاكمة» "élites au pouvoir" فهو يرى أن اصطلاح «الطبقة الحاكمة» يحمل أكثر مما يحتمل «فالطبقة» اصطلاح اقتصادى أما «السيطرة» "domination" فهى اصطلاح سياسى. فعبارة الطبقة الحاكمة تنطوى إذن على مفهوم لطبقة اقتصادية تسيطر سياسيا..».

(٧) Lasswell etkaplan, Power, and Society, a Framework for scoial inquiry, 1950 p 70 et suiv.

(٨) W ertechaft und Gesellschaft, Tubingen, 1447p. 28 et suiv.

(٩) - Structure and process in modern Societies, Glencoe, 1960, p.

199 et suiv.

- "on The concept of power" in proceedings of the American Philosophical Society. Vol 107 No 3. 1988.

(١٠) وجدير بالذكر أن م. فبر قد أشار إلى اشكالية مفهوم السلطة باعتبارها علاقة نوعية تتميز بوجود حد فاصل بين مواقع التبعية، ومواقع السيطرة places de subordination, et de domination. في ظل الظروف الخاصة «بصراع» "conflit" معين.

"Wirchaft und Gesellschaft op. cit. p 50 et suiv".

وأطلق فبر على هذه العلاقة "Herrschaftsvrband" رابطة الحكم ومنها تنبع الشرعية Legitimité التي تولد علاقة «السلطة»، وهو الفرق بين هذه العلاقة والعلاقة العامة التي تنشأ بين «القادة، والتابعين» "dirigants - derigés" والتي نجدها في أي تنظيم اجتماعي، ومفهوم علاقة السيطرة - التبعية لا يصلح أساسا لفهم هذه العلاقة. وإنما يمكننا فهم هذه العلاقة إستنادا إلى مفهوم «القوة» "macht" . إن ما يهمنا إضافته هنا ، هو أن ما يرسم حدود علاقة السيطرة - التبعية، ويحدد مفهوم «الصراع» "conflit" يقع في الحقيقة خارج نطاق هذه العلاقة ذاتها. فالبنية الاجتماعية هي التي تحدد هذا الصراع. وعلى ذلك، فعلاقة «القادة بالتابعين»، لا تنطوي بالضرورة على «صراع» طبقي بالمعنى الماركسي : ومن ناحية أخرى يعتبر الصراع الطبقي - وهو الصراع النابع من البنية الاجتماعية - وحدة المجال الذي تنشأ فيه علاقة السيطرة - التبعية التي ينطبق عليها مفهوم السلطة.

(١١) ومن نافلة القول، الإشارة هنا ، إلى الخطأ الكبير الذي وقعت فيه مختلفة الايديولوجيات التي ترى في السلطة ظاهرة من ظواهر العلاقات الشخصية inter - personnel ، أي العلاقات القائمة بين الأشخاص. وذلك ابتداء من ر.دال R. Dahl حتى ك. لوين K. Lewin ، ومرورا بمختلف التعريفات التي تركز على العامل السيكوسيولوجي في السلطة، والتي تعرفها بإنها قدرة الشخص (أ) مثلا، على فرض شئ ما على الشخص (ب) لم يكن ليفعله لولا تدخله.

راجع R. Dahl : The concept of power in. Behaviaral Science,

ويمكن القول أن بوريكو Fr. Bourricaud ينتمى إلى هذا الاتجاه النظرى.

(١٢) R. Aron : Macht, Power, Puissance : Prose democratique ou poesie demoniaque ? in A.E.S. No 1, - 964, y lavau. "La dissociation du pouvoir" in Esprit juin 1953 nomero consacré la politique : "Pouvoir politique et pouvoir econonique".

(١٣) Lettre à Bolte de novembre 1971, à propos du programme de Gotha.

(١٤) ونجد هذا الاتجاه العام فى مؤلفات مارسونز Parsons وميرتون merton ود رندورف Dahrendof وغيرهم...

(١٥) وهذا واضح فى استخدام ر. ميرتون R. Merton لمفهومى «المصالح الظاهرة» «والمصالح المستترة» فى تحليل "Boss-politics" فى الولايات المتحدة - راجع :

Social theory and social stucture 1957 p. 43 et suiv.

(١٦) راجع بصفة خاصة M. Ginsberg : Sociology 1953 p. 40 et suiv.

(١٧) ولسنا هنا فى حاجة إلى تأكد وضوح التمييز بين المصالح الاقتصادية (لينين)، أو المصالح الاقتصادية - الطائفية (جرامشى)، أو المصالح الاقتصادية الخاصة (ماركس) من ناحية، والمصالح السياسية من ناحية أخرى عند ماركس، ولينين، وجرامشى، ويرتبط هذا التمييز بالتفرقة التى سبق أن أشرنا إليها بين النضال الاقتصادى والنضال السياسى.

(١٨) والبرجوازية الإنجليزية قبل عام ١٦٨٨، هى المثال الكلاسيكى لهذه الحالة. فقد كانت الطبقة المسيطرة اقتصاديا، بينما بقيت ارستقراطية ملاك الأراضى الطبقة السائدة سياسيا بالرغم من ثورة ١٦٤٠.

وفى عام ١٦٨٨ أصبحت البرجوازية الإنجليزية شريكا فى التكتل الطبقى الحاكم. وإن لم تكن لها فيه الكلمة العليا فهيمنتها لم تتأكد إلا بعد مضى وقت طويل ولنا عودة إلى هذا الموضوع. لقد عالجه ماركس فى هذا المقال كما تناوله انجلز بصفة خاصة فى مقدمة

الطبعة الإنجليزية الأولى (١٨٩٢) لكتاب : «الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية».
يضاف إلى ذلك كتابات انجلز الكثيرة عن الدولة الاستبدادية L'Etat absolutiste والتى تناول فيها هذا الموضوع بصفة عامة. وإذا كان انجلز يرى أن الدولة الاستبدادية بوجه عام هى انعكاس «للتوازن» بين طبقتين : طبقة ملاك الأراضى والبرجوازية فقد أضاف ماركس إلى هذا الرأى بعض التحديد والايضاح فيما يتعلق بانجلترا فى الفترة التى نتحدث عنها، فهو يرى أننا لسنا فى هذه الحالة بصدد «توازن» سياسى بين طبقتين كما هو الحال فى فرنسا فى الفترة السابقة على الثورة، وإنما بصدد ظاهرة عدم اجتماع «السلطة السياسية، والقوة الاقتصادية فى يد واحدة». (Oeuvres politiques op. cit.) t. II p. 18.

وهناك أيضا مثال بروسيا فى أواخر عهد الدولة البسماركية. راجع فى هذا الموضوع:

- Engles : La question de logement (1872).

- R. Meliband : "Marx and the State in Socialist Register 1964 p. 283 et suiv.

(١٩) راجع : نصوص ماركس وانجلز التى سبق أن أشرنا إليها.

(٢٠) البنية Structure ، والمؤسسة institution مفهومان لا بد من التمييز بينهما بوضوح. ونعنى بالمؤسسة ذلك النسق من الضوابط أو القواعد الملزمة اجتماعيا. فلا ينبغى أن يقتصر مفهوم المؤسسة على مؤسسات البنية الفوقية institutions superstructurelles أى على المؤسسات السياسية – القانونية وحدها. وهذا هو المعنى الشائع للمؤسسة، وهو أيضا المعنى المعترف به عادة فى الماركسية : فالمشروع الاقتصادى، والمدرسة، والكنيسة هى أيضا مؤسسات.

أما مفهوم البنية Structure فينطبق على الصفوفة المنظمة للمؤسسات La Matrice organisante des institutions ولا تظهر البنية الاجتماعية وتبقى دائما مختفية وراء نسق المؤسسات التى تنظمها هذه البنية ذاتها وبفضل الدور الذى يلعبه العامل الايديولوجى فى هذا المجال : وعلينا أن نأخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار عند

استخدامنا لهذين المفهومين. بقيت ملاحظة أخيرة لا بد من إضافتها، وهى أن البنية ليست مجرد مبدأ تنظيمى مفروض على المؤسسة من خارجها، فالبنية ماثلة فى المؤسسة ذاتها وإن كان ذلك بصورة مستترة ومعكوسة ومقنّعة، وقد يكون فى تكرار هذا الوضع مفتاحا لفهم طبيعة المؤسسات. وهذا ينبغى أيضا أن يوضع فى اعتبارنا، عند استخدامنا لمفهوم البنية لتحديد مجال المؤسسات.

(٢١) - Oeuvres, t. 25 "Une des questions fondomentale de la Revolution. "p. 398 et suiv".

- "A propos des mots d'ordre" po. 198 et suiv.

(٢٢) - Oeuvres, t 33, 284 et suiv, 440 et suiv. 501 et suiv.

(٢٣) وذلك على خلاف اللبس القديم الناجم عن إطلاق اصطلاح السلطة على وظائف الدولة.

(٢٤) The Power Elite, 1956 Introduction, Power, politics and people p 23 et suiv, p. 72 et suiv.

# الباب الثانى

# الدولة الرأسمالية

# الفصل الأول

# المشكلة

لدينا الآن العناصر اللازمة لتحليل الدولة الرأسمالية. والسمة الأساسية المميزة للدولة الرأسمالية هى أن الفاعلين لا يظهرون فيها باعتبارهم **عوامل الإنتاج**، وإنما «كأفراد» أو «مواطنين»، les sujets أى باعتبارهم «اشخاصا سياسية». وذلك على خلاف الحال فى ظل أنماط الدولة الأخرى. كما تتميز هذه الدولة الطبقية بعدم ظهور السيطرة الطبقية فى مؤسساتها، فتبدو دولة شعبية لا طبقية، تقوم مؤسساتها على مبادئ الحرية والمساواة بين «الأفراد» أو «الأشخاص السياسية». ولا تستمد هذه الدولة شرعيتها من المشيئة الإلهية، كما هو الحال فى النظام الملكى، وإنما تستمدها من إرادة مجموع الأفراد، باعتبارهم مواطنين أحرار متساويين من الناحية الشكلية. أى أن شرعيتها تستند إلى سيادة الشعب، ومسئولية الدولة العلمانية أمامه. وهكذا أصبح «الشعب» ذاته، المبدأ الذى يحكم الدولة، لا باعتباره مؤلفا من «عوامل الإنتاج»، الموزعة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، وإنما باعتباره جمعا من الأفراد - المواطنين، الذين يساهمون فى

الحياة السياسية القومية المشتركة، عن طريق الاقتراع العام، الذى يعبر عن «الإرادة العامة». ويتميز النظام القانونى الحديث عن التنظيم الاقطاعى القائم على الامتيازات، بطابعه «المعيارى» "normatif"les sujets، الذى يتجلى فى مجموعة منسقة من القوانين، القائمة على مبادئ الحرية والمساواة : هذه هى سيادة «القانون». وتكمن الحرية، والمساواة بين الأفراد، كمواطنين فى علاقتهم بقوانين شكلية، ومجردة، يفترض إنها تعبر عن الإرادة العامة فى «دولة قانونية». وهكذا، تبدو الدولة الرأسمالية الحديثة كتجسيد للمصلحة العامة للمجتمع ككل. أى كتجسيد لمشيئة «كيان سياسى» معين هو «الأمة».

ولا يمكننا أن نرد هذه السمات الأساسية المميزة للدولة الرأسمالية إلى المستوى الايديولوجى وحده، فهى ترجع إلى مستوى ميدانى معين فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى، هو المستوى السياسى - القانونى، الذى يتألف من المؤسسات المختلفة : كالتمثيل النيابى، والحريات السياسية، ومبدأ السيادة الشعبية وغيرها...

وليس معنى هذا، أن المستوى الايديولوجى لا يلعب هنا دورا رئيسيا. بل معناه أن هذا الدور أكثر تعقيدا مما نتصور. وأنه لا ينبغى الخلط بين هذا الدور، وبين وظيفة الأبنية المختلفة للدولة الرأسمالية.

*

تطرح قضية تحديد المبادئ التى تحكم تحليل الدولة الرأسمالية على علم الدولة الماركسى أسئلة كثيرة تدور كلها حول السؤال الآتى :

ما هى السمات الحقيقية المميزة للاقتصاد الرأسمالى التى اقتضت وجود الدولة الرأسمالية ؟

وأيا كانت أوجه الاختلاف بين الإجابات العديدة على هذا السؤال، فثمة شيئا ثابتا نلمحه فيها جميعا هو : **الرجوع إلى مفهوم «المجتمع المدنى» وانفصاله عن الدولة.** وذلك سواء عند القائلين بأن نقد فلسفة الدولة عند هجيل هو بداية الانقطاع فى أعمال ماركس التى تفصل بين مؤلفات الشباب ومؤلفات النضوج، كما هو الحال فى

التيار الماركسى الإيطالى، الذى يمثله جلفانوديللا فولب وسرونى وم. روسى، أو عند أولئك الذين ينكرون الانقطاع فى مؤلفات ماركس، كما هو الحال عند أصحاب الاتجاه التاريخى النموذجى : أمثال لوفيفر وروبل وماركوز.

ويجمع بين هذه الإجابات : القول بأن عوامل الإنتاج تظهر فى المستوى الاقتصادى من أسلوب الإنتاج الرأسمالى، بل وفى علاقات الإنتاج الرأسمالية **كأفراد**. أفلم يؤكد ماركس - وخاصة فى **مقدمة نقد الاقتصاد السياسى** (Grundrisse) على أن ظهور الأفراد - عوامل الإنتاج، أى ظهور **الأفراد المجردين** individus nus، هو السمة الحقيقية المميزة لكل من المنتج المباشر، أى «العامل الحر»، و «اللامنتج»، أى المالك، وأن هذه هى باختصار ، الصورة المميزة لهذين العنصرين، الذين تربطهما بوسائل الإنتاج علاقات الإنتاج .

ويشكل هذا التفرد individualisation لعوامل الإنتاج - باعتباره السمة الحقيقية المميزة لعلاقات الإنتاج الرأسمالية - يشكل أساس أبنية الدولة الحديثة. ومن مجموع هؤلاء الأفراد - عوامل الإنتاج، يتكون المجتمع المدنى، أي المستوى الاقتصادى فى العلاقات الاجتماعية.

وهكذا يبين أنفصال المجتمع المدنى عن الدولة، دور البنية الفوقية السياسية، إزاء هؤلاء الأفراد الاقتصاديين، الأعضاء، فى مجتمع قائم على التبادل والمنافسة.

هذا المفهوم للمجتمع المدنى، مأخوذ عن هيجل، والنظرية السياسية السائدة فى القرن الثامن عشر. وهو يشير بالتحديد إلى «عالم الضرورات»، وينطوى على نظرة انثروبولوجية تعتبر «الفرد الملموس»، و «الإنسان كنوع» شخصا اقتصاديا. وهى نظرة ملازمة لإشكالية المذهب التاريخى. وتحليل الدولة الحديثة فى ضوء هذا المفهوم، انطلاقا من قضية انفصال المجتمع المدنى عن الدولة، يفضى إلى ذات النتيجة، التى انتهت إليها فكرة **الاغتراب** المفرطة فى التبسيط، أو إلى ذلك التصور المبسط لعلاقة الذات (أفراد محددين) بماهيتها المتشيئة (الدولة).

ولن نستطرد هنا، فى نقد هذا المفهوم. مكتفين بالإشارة إلى ما يترتب عليه من

نتائج خطيرة، يستحيل معها التناول العلمى لموضوع الدولة الحديثة :

(أ) فمفهوم المجتمع المدنى، يحول دون فهمنا لعلاقة الدولة بالصراع الطبقى. فمن ناحية يستحيل بناء مفهوم الطبقات الاجتماعية، إذا نظرنا إلى عوامل الإنتاج باعتبارهم حوامل للأبنية الاجتماعية. ومن ناحية أخرى، يحول هذا المفهوم دون فهم علاقة الدولة بالطبقات والصراع الطبقى، طالما أن الدولة فى هذا المفهوم ترتبط من البداية بالأفراد باعتبارهم عوامل اقتصادية.

(ب) كما يخفى هذا المفهوم مجموعة كاملة من القضايا الحقيقية، التى يثيرها بحث موضوع الدولة الرأسمالية، وراء قناع اشكالية ايديولوجية، هى اشكالية انفصال المجتمع المدنى عن الدولة، فيستحيل على وجه التحديد، فهم قضية الاستقلالية المميزة للمستويين الاقتصادى، والسياسى فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى، وتأثير العامل الايديولوجى فيهما، وانعكاس العلاقة بين الأبنية الاجتماعية فى ميدان الصراع الطبقى... إلخ.

ولنحاول الآن، تحديد السمة الفريدة المميزة لعلاقة الدولة الرأسمالية بهياكل علاقات الإنتاج من ناحية، وبميدان الصراع الطبقى من ناحية أخرى.

## ١ - الدولة الرأسمالية وعلاقات الإنتاج

ولنبحث أولا، عما يعنيه ماركس «بالفرد المجرد»، باعتباره **مسلمة نظرية أولية، وشرطا تاريخيا لوجود** أسلوب الإنتاج الرأسمالى. فى كتابه «مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى»، ولا سيما فى الفصل المعنون **«الاشكال السابقة على الإنتاج الرأسمالى».**

ولا بد من الإشارة منذ البداية، إلى أن ماركس - على خلاف المفهوم التاريخى - لم يقصد باعتبار «الفرد المجرد» شرطا تاريخيا لقيام أسلوب الإنتاج الرأسمالى الإشارة إلى تاريخ نشأة هذا الأسلوب، وإنما قصد الإشارة إلى أصل بعض عناصره. فلا بد فى الحقيقة

من التمييز بين التاريخ السابق على نشأة أسلوب إنتاج معين، وبين هيكل هذا الأسلوب، طالما أن هناك عمليات مختلفة تتكون من خلالها تلك العناصر، وأن كان التأليف بينها - إذا ما تكونت - يولد دائما ذات البنية.

(أ) فماذا يقصد ماركس بظهور **«الفرد المجرد»، كشرط تاريخي** لوجود أسلوب الإنتاج الرأسمالي - ذلك الاصطلاح الذي اقترن بتعبير **«العامل الحر»** - عند الحديث عن المنتج المباشر، في كتاب **«مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي»** ؟

من الواضح أن هذا الاصطلاح، لا يعني بحال، أن عوامل الإنتاج تظهر في الواقع التاريخي الفعلي كأفراد، بالمعنى الحرفي للكلمة. لقد استخدم ماركس هذا الاصطلاح، من باب **الوصف المجازي**، لبيان **انحلال** علاقة معينة، تربط ما بين **أبنية** أسلوب الإنتاج الاقطاعي الذي يتميز - في رأي ماركس، **وعلى العكس** - من أسلوب الإنتاج الرأسمالي - **بامتزاج واختلاط** مستوياته. ومفهوم هذا الامتزاج أو الاختلاط، صادر عن تصور اسطوري - بكل ما في هذه الكلمة من معنى - للارتباط «العضوي» بين تلك المستويات. وقد ساد هذا التصور الخاطئ في كتابات ماركس حتى في **رأس المال**. ولقد سبق أن أبدينا رأينا في **تصور** ماركس لأسلوب الإنتاج الاقطاعي[1].

وما يعنينا هنا، هو أن نبين أن تعبير «الفرد المجرد» وتعبير «العامل الحر»، ليس إلا كلمات تصف بدقة **تحرر** عوامل الإنتاج من «روابط التبعية الشخصية»، بل و«الطبيعية» الاقطاعية، باعتبارها «مزيجا» من العوائق السياسية - الاقتصادية، التي تعوق سير العملية الإنتاجية.

وتصوير انحلال الأبنية الاقطاعية **كتعرية** dénuement أي كإفقار لعوامل الإنتاج، ليس إلا وصفا **لنتائج** هذا التحول الهيكلي بقصد إبراز هذا التحول.

فاصطلاح «الفرد المجرد»* كشرط تاريخي لوجود أسلوب الإنتاج الرأسمالي، لا يعني إذن، **انبثاق** عوامل الإنتاج التي كانت مندمجة اندماجا عضويا في وحدات

---

* أي الفرد المعدم المجرد من الملكية (المترجم).

اجتماعية - فى الواقع كأفراد متفرقين مفتتين، انخرطوا فى علاقات الإنتاج الرأسمالى، على اختلاف تركيباتها، لتتكون منهم تدريجيا الطبقات الاجتماعية، وإنما يشير هذا الاصطلاح إلى النتائج المترتبة على انحلال العلاقات الاقطاعية[٢]، والتى تبدو كتجريد و «تحرر» و«تفرد» لعوامل الإنتاج.

(ب) كما يستخدم اصطلاح «الفرد المجرد» باعتباره **الشرط النظرى الأولى**، الذى لا بد من توافره لقيام أسلوب الإنتاج الرأسمالى، وهو هنا، يعبر أيضا تعبيرا مجازيا عن واقع مختلف، ولكنه واقع محدد. فهذا الاصطلاح يدل، سواء فى الفصل الخاص بـ **«الأشكال السابقة على الإنتاج الرأسمالى»**، أو فى **رأس المال**، على **علاقة التملك الفعلى**، وهى السمة المميزة، من الناحية النظرية، لأسلوب الإنتاج الرأسمالى : وتتميز هذه العلاقة **بانفصال المنتج المباشر عن شروط عمله «الطبيعية»**. وكان ماركس يقصد بوصفه لعوامل الإنتاج «التجريد أو العرى»، انفصال المنتج المباشر عن وسائل الإنتاج، فى مرحلة تاريخية محددة، هى مرحلة الصناعة الكبيرة، إيذانا ببدء تكرار الإنتاج الموسع لأسلوب الإنتاج الرأسمالى.

ولا نريد أن نخوض هنا، فى أسباب هذا الاضطراب فى الاصطلاحات عند ماركس. فما يعنينا هنا، هو إيضاح أن «الفرد المجرد»، بالمعنى الثانى لهذا الاصطلاح، أى انفصال المنتج المباشر عن وسائل إنتاجه، وهو الشرط النظرى الأولى لقيام أسلوب الإنتاج الرأسمالى، لا يعنى بحال، أن عوامل الإنتاج **تنشأ فى الواقع الملموس** «كأفراد»، فلهذا الانفصال - كما نعلم - نتائج مختلفة تماما. فهو من ناحية، يؤدى إلى تحول عملية العمل إلى عملية جماعية، فأصبح العامل عضوا فى جهاز الإنتاج الجماعى، أى **أكتساب قوى الإنتاج طابعا اجتماعيا**، على حد تعبير ماركس. أما بالنسبة لملاك وسائل الإنتاج فهو يؤدى إلى عملية **تركز** رأس المال.

*

كذلك لا يمكن التسليم، فى الاشكالية الماركسية العلمية، بالقضية المشهورة القائلة بأن عوامل الإنتاج توجد فى الواقع كأفراد - أشخاص، تلك القضية التى تعتبر فى

النهاية، أساس اشكالية المجتمع المدنى، وانفصله عن الدولة.

ويمكننا أن نفسر **الاستقلالية الخاصة** للدولة الرأسمالية بالنسبة للمستوى الاقتصادى فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى، إذا ما نظرنا إليها باعتبارها مستوى ميدانى فى هذا الأسلوب، أى من زاوية صلاتها المعقدة بعلاقات الإنتاج.

ولقد أدى تبنى المدرسة الماركسية الإيطالية لقضية انفصال المجتمع المدنى عن الدولة - وهو تصور ايديولوجى مبسط - إلى طمس القضية الحقيقية، قضية **استقلالية كل** من الأبنية السياسية، والاقتصادية فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى. وترجع الاستقلالية المميزة لكل من المستويين السياسى، والاقتصادى - والتى أراد ماركس أن يبرزها فقارنها بذلك الاختلاط المزعوم بين المستويات المختلفة فى أسلوب الإنتاج الاقطاعى - ترجع هذه الاستقلالية، فى نهاية المطاف، إلى انفصال المنتج المباشر عن وسائل إنتاجه. أى أنها ترجع إلى التركيبة المميزة لعلاقة التملك الفعلى ولعلاقة الملكية. وهنا يكمن، فى رأى ماركس، «السر» فى تكوين الابنية الفوقية.

هذا المفهوم، مفهوم انفصال المنتج المباشر عن وسائل الإنتاج فى التركيبة التى تنظم وتحدد دور كل من الاقتصاد والسياسة، ومدى تدخل أى بنية ميدانية فى مجال الأخرى - هو مفهوم لا علاقة له البتة بظهور عوامل الإنتاج فى مجال علاقات الإنتاج «كأفراد» حقيقيين. بل أنه بالعكس، يكشف حقيقة عوامل الإنتاج كحوامل للأبنية الاجتماعية، وبهذا يفتح الباب أمام البحث العلمى لعلاقة الدولة بميدان الصراع الطبقى.

ومن هذا يتضح أن الدور الذى لعبه مفهوم المجتمع المدنى فى النظرية الماركسية للدولة كان - فى أحسن الفروض - دورا **سلبيا**، ففكرة المجتمع المدنى تدل دلالة سلبية على الاستقلالية الخاصة للمستوى السياسى، ولكن لا يمكن اعتبارها بحال مفهوما ملائما للبنية الاقتصادية، أى لعلاقات الإنتاج.

وترتبط البنية الفوقية السياسية - القانونية للدولة الرأسمالية بهيكل علاقات الإنتاج. وهذا يتضح لنا إذا ما رجعنا إلى القانون الرأسمالى. حيث ينعكس انفصال المنتج المباشر عن وسائل الإنتاج فى التنظيم القانونى لعوامل الإنتاج، باعتبارها أشخاصا

قانونية، أي باعتبارها أفرادا - وأشخاصا سياسية. وهذا كما يصدق على عقد العمل، أى شراء وبيع قوة العمل، يصدق أيضا على علاقات الملكية القانونية الشكلية لوسائل الإنتاج، وعلى علاقات القانون العام - السياسية. وهذا يعنى أن عوامل الإنتاج لا تظهر فى الحقيقة «كأفراد»، إلا فى علاقاتها فى مجال البنية الفوقية، أى فى ميدان العلاقات القانونية. فعقد العمل والملكية الشكلية لوسائل الإنتاج ينتميان إلى مجال العلاقات القانونية، لا إلى ميدان علاقات الإنتاج، بمعناها الضيق. ومن ثم ليس معنى ظهور «الفرد» كواقع قانونى، نتيجة لانفصال المنتج المباشر عن وسائل إنتاجه، ظهور عوامل الإنتاج كأفراد فى مجال علاقات الإنتاج ذاتها. بل بالعكس، **فالمطلوب هو تفسير كيف أن هذا الانفصال** الذى أدى على الصعيد الاقتصادى إلى تركز رأس المال، واكتساب عملية العمل الطابع الجماعى، قد تمخض فى نفس الوقت عن تحول عوامل الإنتاج فى الميدان السياسى - القانونى إلى «أفراد، إلى أشخاص» سياسية وقانونية مجردة من تحديدها الاقتصادى، وبالتالى من انتمائها الطبقى.

ولسنا هنا فى حاجة إلى التأكيد على ارتباط هذا الوضع الخاص الذى يتمتع به المستوى السياسى - القانونى فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى **بايديولوجية قانونية وسياسية،** هى العنصر الغالب فى تكوين الايديولوجية السائدة فى ظل هذا الأسلوب الإنتاجى. فقد حلت محل الايديولوجية الدينية التى كانت سائدة فى ظل أسلوب الإنتاج الاقطاعى.

وفى الخطاب الايديولوجى discours ideologique ، يتخذ انفصال المنتج المباشر عن وسائل إنتاجه صورا بالغة التعقيد، تتمثل فى الشخصانية الفردية person-nalisme individualiste ، أى فى تحول عوامل الإنتاج إلى «أشخاص».

*

وإذا كان انفصال المنتج المباشر عن وسائل الإنتاج فى علاقة التملك الفعلى، أى فى عملية العمل، وما ترتب على ذلك، من استقلالية خاصة للمستويين السياسى، والاقتصادى، إذا كان هذا الانفصال، هو الذى حتم تحول عوامل الإنتاج إلى «اشخاص»

قانونية - سياسية، فإنما كان ذلك من خلال تلك البنية المحددة التى فرضها على عملية العمل ذاتها. وهذا هو ما أشار إليه ماركس فى تحليلاته للسلطة، وقانون القيمة بقوله :

**« لا تعتبر الأشياء التى لها قيمة استعمالية سلعا، إلا إذا كانت نتاجا لأعمال فردية ينفذ كل منها على حدة. »[٣]**

والمقصود هنا، هو ذلك النوع من الترابط الموضوعى بين عمليات العمل المختلفة، الذى لا تظهر فيه التبعية الحقيقية، أى اعتماد المنتجين الحقيقيين على بعضهم البعض، الناجم عن تحول العمل إلى عمل جماعى، أى إلى عمل اجتماعى. ويجرى تنفيذ كل عمل من هذه الأعمال - موضوعيا وإلى حد ما - مستقلا عن غيره، فتعتبر هذه الأعمال أعمالا فردية، أى أعمالا يؤديها المنتجون **بغير حاجة إلى تنظيم مسبق للتعاون فيما بينهم**، وعندئذ يسود قانون القيمة. وتدل «التبعية والاستقلال» وهى الصفة المزدوجة المميزة للمنتجين لا «لأصحاب الملكية الخاصة»، والتى تخص انفصال المنتج المباشر عن وسائل الإنتاج، فى علاقة التملك الفعلى، تدل إذن، على أن تبعية المنتجين، تفرض بالضرورة حدودا للاستقلال النسبى لعمليات العمل.

ولسنا فى حاجة إلى التأكيد على أهمية هذه المسألة الجوهرية. ومع ذلك فلا بد أن نوجه النظر إلى أن :

(أ) هناك بنية موضوعية **لعملية العمل**. تحدد من ناحية **علاقة الملكية فى التركيبة الاقتصادية** لأسلوب الإنتاج الرأسمالى. وتحتم بالتالى التناقض المميز للاقتصاد فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى، بين الطابع الجماعى لقوى الإنتاج، والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. وتقتضى هذه البنية، من ناحية أخرى، تحول عوامل الإنتاج إلى أشخاص فى مجال البنية الفوقية السياسية القانونية.

(ب) إن عوامل الإنتاج لا تظهر هنا باعتبارها «أشخاصا وأفرادا»، وإنما باعتبارها حوامل لهيكل عملية العمل، أى باعتبارها عوامل - إنتاجية ترتبط بأدوات العمل بعلاقات محددة.

ويحدد المستوى السياسى القانونى بنية عملية العمل فى نهاية المطاف: فهذه البنية،

تنعكس فى المستوى السياسى - القانونى، الذى يؤثر بدوره فى المستوى الاقتصادى، وهى بهذا تؤدى إلى سلسلة من **النتائج الحتمية المعقدة** فى مجال العلاقات الاجتماعية، أى فى مجال الصراع الطبقى.

## ٢ - الدولة الرأسمالية والصراع الطبقى

إننا لم نفرغ بعد من شرح المبادئ التى يقوم عليها تحليل الدولة الرأسمالية. فتحليل العلاقة بين الأبنية السياسية، وعلاقات الإنتاج، يقودنا فى الواقع إلى بحث علاقة **الدولة بميدان الصراع الطبقى**.

ويتمثل انعكاس استقلالية أبنية أسلوب الإنتاج الرأسمالى، السياسية والاقتصادية، فى مجال الصراع الطبقى، أى فى ميدان العلاقات الاجتماعية، يتمثل فى استقلالية العلاقات الاجتماعية السياسية، عن العلاقات الاجتماعية الاقتصادية. أى استقلالية النضال الاقتصادى، والكفاح السياسى الطبقى، بمعناه الدقيق، وهو ما أكد عليه ماركس، وانجلز، ولينين، وجرامشى.

يمكننا إذن، إذا استبعدنا مؤقتا، المجال الايديولوجى، أن نقسم بحثنا لعلاقة الدولة بميدان الصراع الطبقى إلى قسمين : علاقة الدولة بالصراع الطبقى الاقتصادى من ناحية، وعلاقتها بالصراع الطبقى السياسى من ناحية أخرى.

فإذا حللنا الصراع الطبقى الاقتصادى، أى العلاقات الاجتماعية الاقتصادية فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى، فإننا نجد أنها تتسم بسمة أساسية فريدة، سوف نطلق عليها **«الأثر العازل»** "effetd'isolement" **للأبنية القانونية والايديولوجية**، التى يحددها هيكل عملية العمل فى نهاية المطاف. ويتمثل **التأثير** العازل لهذه الأبنية، فى مجال الصراع الطبقى الاقتصادى، فى تحول عوامل الإنتاج - الموزعة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة - إلى «أشخاص» قانونية وأيديولوجية فى الميدانين القانونى، والايديولوجى، وهكذا، تخفى تلك الأبنية، عن عوامل الإنتاج، ما بينها من علاقات طبقية، وتنعكس العلاقات الاجتماعية الاقتصادية فى **وعيها**، مفتتة مجزأة.

وكثيرا ما أشارات المؤلفات الماركسية الكلاسيكية إلى هذه الظاهرة، عند المقارنة بين النضال الاقتصادى، الذى يتسم بالطابع «الفردى»، و«المحلى» و «الجزئى» و «المتفرق»، وبين الكفاح السياسى الذى ينزع إلى «الوحدة» بل إلى الوحدة الطبقية. وعلى ذلك، يعتبر هذا التفرق أو الانعزال انعكاسا : (١) للمستوى القانونى و (٢) للايديولوجية القانونية - السياسية، (٣) للمستوى القانونى بصفة عامة، فى مجال العلاقات الاقتصادية الاجتماعية.

هذا «التأثير العازل»، **واقع حقيقى ملموس : هو ما يسمى بالمنافسة.** المنافسة سواء بين العمال الأجراء، أو بين الرأسماليين أصحاب الملكية الخاصة. إن تصور علاقات الإنتاج الرأسمالية كمبادلات يجريها الأفراد باعتبارهم عوامل إنتاج، هو فى الحقيقة تصور ايديولوجى. أما المنافسة، وهى أبعد ما تكون دلالة على **بنية علاقات الإنتاج الرأسمالية**، فليست إلا انعكاسا للمستويين القانونى، والايديولوجى، في مجال **العلاقات الاجتماعية الاقتصادية.**

ومع ذلك، فلهذا التأثير العازل أهمية بالغة، تتمثل بالتحديد فى دوره فى إخفاء العلاقات الطبقية القائمة بين عوامل الإنتاج فى صراعها الاقتصادى عن عوامل الإنتاج ذاتها. ولا شك أن هذا هو أحد الأسباب التى دعت ماركس إلى اعتبار الصراع الطبقى السياسى دائما الميدان الذى تتكون فيه الطبقات، **باعتبارها كذلك**، فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى : وليس معنى هذا، أنه الميدان الوحيد الذى تتكون فيه الطبقات من «الأفراد باعتبارهم عوامل إنتاج».

إن عوامل الإنتاج التى عرفناها كأطراف لعقد العمل، فى الكتاب الأول من **رأس المال**، نجدها فى الكتاب الثالث، موزعة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. ويحول تأثير المستويين القانونى، والايديولوجى فى العلاقات الاقتصادية الاجتماعية، أى فى الصراع الاقتصادى، دون الوعى بالطبيعة الطبقية لهذا الصراع. ولا يقتصر تفرد عوامل إنتاج - باعتباره مظهرا من مظاهر هذا التأثير العازل أو المفتت للعلاقات الاجتماعية الاقتصادية - على مستوى كل عامل من هذه العوامل على حدة، بل يمتد ليشمل

مجموعة كاملة من العلاقات الاجتماعية، ابتداء من علاقة العامل الأجير بالمالك الخاص الرأسمالى، وعلاقة العامل الأجير بالعامل الأجير، والرأسمالى الخاص بالرأسمالى الخاص، حتى علاقة العامل فى مصنع من المصانع، أو فى فرع من فروع الصناعة، أو فى منطقة من المناطق، بغيره من العمال. وعلاقة الرأسماليين فى فرع من فروع الصناعة، أو فى قطاع من قطاعات رأس المال، بالرأسماليين فى الفروع والقطاعات الأخرى. هذا التأثير العازل، هو ما يسمى اصطلاحا، بالمنافسة، ويشمل كافة العلاقات الاجتماعية الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى، يمكننا أن نلاحظ ظاهرة العزلة أو التفتت فى العلاقات الاجتماعية الاقتصادية فى بعض طبقات التكوين الرأسمالى التى تنتمى إلى أساليب أخرى فى الإنتاج، وتتعايش مع الأسلوب الرأسمالى فى هذا التكوين. كطبقة صغار الفلاحين. غير أن عزلة هؤلاء الفلاحين، وتفرقهم، ترجع إلى شروط حياتهم الاقتصادية، وبالتحديد إلى عدم انفصالهم عن وسائل الإنتاج، أما عزلة وتفرق الرأسماليين، والعمال الأجراء، فهى انعكاس لتأثير المستويين القانونى والايديولوجى. غير أن هذا «التأثير العازل» المميز لأسلوب الإنتاج الرأسمالى، يمتد أيضا إلى الطبقات الأخرى، التى تنتمى إلى أساليب الإنتاج غير السائدة فى التكوين الرأسمالى، ليفعل فعله فيها **بطريقة معقدة***، وذلك بالإضافة إلى عزلتها وتفرقها، فى علاقاتها بالدولة الرأسمالية، والناجمة عن ظروف حياتها الاقتصادية.

وليس أدل على أن هذه السمات المميزة للصراع الاقتصادى فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى، هى انعكاس للمستويين القانونى والايديولوجى، من الحقيقة التالية :

عندما أراد ماركس التعبير عما يتميز به الصراع الاقتصادى من عزلة وتفرق، إذا ما قورن بالصراع السياسى، استخدم لفظ **«الخاص»** بالنسبة للصراع الاقتصادى، ويقابله **«العام»** الذى ينطبق على ميدان الصراع السياسى. وتتعلق هذه التفرقة بين الخاص

---

* أى غير مباشرة (المترجم)

والعام بالمجال السياسى - القانونى، حيث التعارض بين عوامل الإنتاج، باعتبارها أفرادا أى أشخاصا قانونية، وسياسية (الخاص)، وبين المؤسسات السياسية الممثلة لوحدتهم (العام). فماركس لم يقصد إذن، باستخدامه للفظ «الخاص» بهذا المعنى التمييز بين الأفراد باعتبارهم اشخاصا اقتصادية (الخاص)، ومجال السياسة، وإنما استخدم هذا اللفظ للدلالة على الانفرادية والعزلة، التى تتسم بها طائفة بأسرها من العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، نتيجة لتأثير المستويين القانونى، والايديولوجى. وهذا هوى المعنى الذى ينبغى أن تحمل عليه ملاحظاته الآتية إذ يقول :

**«ومهما يكن من شئ فإننا لن نستطيع بلوغ هذه الغاية (انقاص يوم العمل) عن طريق تسوية خاصة تتم بين العمال والرأسماليين فضرورة العمل السياسى العام ذاتها هى خير دليل على أن رأس المال هو الأقوى فى مجال النشاط الاقتصادى البحت»[٤].**

**«ولقد دفعت هذه الهزيمة بالبرولتاريا إلى مؤخرة مسرح الثورة.. لقد استعملت لحركة تخلت فيها عن تقهير العالم القديم، باستخدام الوسائل الكبرى التى اتاحها، وسعت بدلا من ذلك إلى تحقيق تحررها. بطريقة خاصة، وفى الحدود الضيقة التى تمليها شروط وجودها ولهذا كان اخفاقها أمرا محتوما»[٥].**

ويقول ماركس عن الطبقة البروجوازية :

**«إن النضال من أجل الدفاع عن مصالحها العامة، عن مصالحها الطبقية، أى عن سلطتها السياسية يضايقها ويزعجها، لأنه يعرقل سير شئونها ومصالحها الخاصة». «تلك البرجوازية التى تضحى فى كل لحظة بمصالحها الطبقية العامة، أى بمصلحتها السياسية فى سبيل أضيق وأتفه مصالحها الخاصة والفردية..»[٦].**

*

ولهذا الملاحظات أهميتها، فى التحديد الدقيق لعلاقة الدولة الرأسمالية بالصراع

الطبقى الاقتصادى.

ونعود ونكرر، إنه لا ينبغى الخلط بين هذه العلاقة، وعلاقة أبنية الدولة الرأسمالية بعلاقات الإنتاج، لمجرد أن هذه الأخيرة هى التى تحدد علاقة الدولة بميدان الصراع الطبقى.

**وترتبط الدولة الرأسمالية فى الواقع بما تتسم به العلاقات الاقتصادية الاجتماعية من تفتت وانعزال، هو انعكاس للمستويين الايديولوجى والقانونى،** طالما أننا نعتبر العلاقات الاقتصادية الاجتماعية ممارسات طبقية، وبل حركة حقيقية لعوامل الإنتاج، الموزعة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، فى المجال الاقتصادى. وهى حركة خاضعة لحتمية معقدة، أى أن هذه الممارسات الطبقية ليست «مجردة»، فهى واقع ملموس تحكمه حتمية معقدة، فالدولة الرأسمالية تتحدد إذن، بوظيفتها فى مجال الصراع الطبقى الاقتصادى، الذى يتسم بالتفتت والانعزال، على النحو الذى أشرنا إليه.

ولهذا، تبدو الدولة الرأسمالية دائما، كتعبير عن **الوحدة** السياسية فى صراع اقتصادى يتميز بطبيعته بالتفتت والانعزال. فهى تدعى تمثيل «المصلحة العامة» لجميع المصالح الاقتصادية المتباينة والمتنافسة وهى بذلك تحول دون وعى عوامل الإنتاج بطبيعتها الطبقية.

وهكذا، تخفى الدولة الرأسمالية، بانتظام، الطبيعة السياسية الطبقية لمؤسساتها السياسية. وهذا، يتحقق أيضا، من خلال الدور المعقد، الذى يلعبه العامل الايديولوجى فى هذا المجال : أننا بصدد دولة شعبية - قومية - طبقية بمعنى الكلمة، دولة تدعى أنها تجسيد للإرادة الشعبية، أى إرادة الشعب - الأمة، الذى يعرفه القانون، بأنه مجموع «المواطنين»، «الأفراد»، الذين تمثل الدولة وحدتهم، **والأساس الحقيقى** لهذا الدور هو التفتت والانعزال، الذى يتجلى فى العلاقات الاقتصادية الاجتماعية فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى.

غير أن هناك بلا شك، سلسلة من العمليات الايديولوجية، تتدخل في ذلك الدور الذى تلعبه الدولة فى مجال الصراع الطبقى الاقتصادى. وهذا لا يعنى بحال، أن نرد أبنية الدولة، التى تؤدى ذلك الدور فى ميدان العلاقات الاقتصادية الاجتماعية، إلى العامل الايديولوجى وحده. فهذه الأبنية، تسمح بقيام مؤسسات حقيقية، هى جزء لا يتجزأ من الدولة، باعتبارها مستوى ميدانى. وهنا يتدخل المستوى الايديولوجى، سواء بتأثيره المفتت للعلاقات الاقتصادية الاجتماعية، أو فى موقف الدولة الملموس من هذا التأثير. وهذا لا يقلل بحال، من شأن مؤسسات لها هذا الوجود الحقيقى، كالتمثيل النيابى، والسيادة الشعبية، والاقتراع العام، وغيرها...

إن للبنية الفوقية السياسية - القانونية إذن، وظيفة مزدوجة، يمكننا إيضاحها استنادا إلى الملاحظتين الآتيتين :

(١) فهى تؤدى، وخاصة باعتبارها نسقا من القواعد القانونية، أى كواقع قانونى، إلى تفتيت العلاقات الاقتصادية الاجتماعية، لأنها تجعل من عوامل الإنتاج الموزعة بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، اشخاصا قانونية - سياسية.

(٢) وهى من ناحية أخرى، تقوم بدور الممثل لوحدة هذه العلاقات الاقتصادية الاجتماعية التى تتسم بالتفتت والانعزال. وتتمثل هذه الوحدة، فى ذلك الكيان السياسى الذى يطلق عليه الشعب - الأمة، **أى أن الدولة تمثل الوحدة بعد التفرق، وهو تفرق من صنعها هى إلى حد كبير لأن العامل الايديولوجى يساهم أيضا فى أحداثه.**

وتنعكس هذه الوظيفة المزدوجة : تفتيت الوحدة وتمثيلها، فى التناقضات الداخلية لأبنية الدولة المختلفة، وتتجلى فى التناقض بين الخاص، والعام، بين الأفراد باعتبارهم أشخاصا سياسية، والمؤسسات الممثلة للشعب - الأمة. بل فى التناقض بين القانون الخاص، والقانون العام، بين الحريات السياسية، والمصلحة العامة.. إلخ.

ومع ذلك، فليس هدفنا الرئيسى، تحليل تنظيم أبنية الدولة استنادا إلى تحليل

علاقات الإنتاج، أو إلقاء الضوء على تناقضاتها الداخلية. فهذا أدخل فى باب الدراسة المتعمقة لعلاقة النظام القانونى بهكيل عملية العمل التى أشرنا إليها. وإنما نريد أن نبين دور تلك الأبنية فى الصراع الطبقى. وهذا يعنى بحث تأثيرها العازل أو المفتت للعلاقات الاقتصادية الاجتماعية، **باعتبارها حلقة واقعة**، حتى يتسنى لنا بيان موقف الدولة السياسى منها، وبالتالى موقفها من الصراع الطبقى السياسى.

ولقضية علاقة الدولة الرأسمالية بالعلاقات الاقتصادية الاجتماعية، أى بالصراع الطبقى الاقتصادى اهميتها، ولهذا حرص ماركس على إبرازها.

غير أنه كان يستخدم فى هذا الصدد عادة، إما ألفاظ للإيضاح، كالمجتمع أو تعبيرات تنتمى إلى اشكالية شبابه problématique de la jeunesse ، كتعبير المجتمع المدنى، مما أدى إلى التفسيرات الخاطئة التى أشرنا إليها.

فكان ماركس يقصد باصطلاح «المجتمع» فى مؤلفاته السياسية - ومنها ١٨ برومير - العلاقات الاقتصادية الاجتماعية، أى الصراع الطبقى الاقتصادى، باعتباره مظهرا للتفتت والانعزال. وفى موضع آخر يدل هذا الاصطلاح على العلاقات الاجتماعية، وعلى مجال العلاقات الطبقية بصفة عامة.

بل ذهب ماركس، أحيانا، إلى حد العودة إلى استخدام تعبير المجتمع المدنى، فيظن المرء أنه عاد إلى التمسك باشكالية انفصال المجتمع المدنى عن الدولة. فهو يقول :

> **«وبدلا من ان يكتسب المجتمع ذاته مضمونا جديدا، نجد أن الدولة هى التى تبدو وكأنها قد عادت إلى صورتها الأولى»**(٧)

> **ويقول: «أليس من المحتمل أن يجد الشارب، والبدلة الرسمية «البوليس» رمز حكمة المجتمع السامية - الذى يحتفى به بانتظام - أنه من الأفضل تحرير المجتمع المدنى من عبء حكم نفسه بنفسه»**(٨).

ويقول أيضا :

«من البديهي في بلد كفرنسا... حيث تحاصر الدولة المجتمع المدني من كل جانب، وتهيمن عليه، وتضبط حركته، وتشرف على أموره وتضعه تحت وصايتها، من البديهي ألا يكون للجمعية الوطنية في بلد كهذا أي نفوذ حقيقي، متى فقدت سلطانها على المناصب الوزارية، ما لم تسمح للمجتمع المدني، وللرأي العام، بخلق مؤسساتهما الخاصة..»(٩).

ويقول :

«فكانت أية مصلحة مشتركة: تنفصل فورا عن المجتمع، وتوضع في مقابله، بدعوى أنها مصلحة عليا، أي مصلحة عامة لا ينبغي تركها لمبادرة أفراد المجتمع لتصبح موضوعا للنشاط الحكومي... ولم تبد الدولة مستقلة تماما إلا في عهد بونابرت الثاني..»(١٠).

«ولقد كانت مهزلة محاكاة الامبراطورية لازمة لكي: تتحرر الغالبية الساحقة من أبناء الأمة الفرنسية من أثقال التقليد الموروث، ولترى بوضوح التناقض الصارخ بين الدولة والمجتمع».

ونكتفي بهذا القدر : فهناك نصوص أخرى كثيرة يمكننا أن نستشهد بها في هذا المقام من : **صراع الطبقات في فرنسا. والحرب الأهلية في فرنسا، ونقد برنامج جوتا** وغيرها.

وإذا نظرنا إلى تحليلات ماركس هذه، في ضوء ملاحظاتنا السابقة، لتبين لنا بوضوح، أنها ليست مجرد صدى لاشكالية قديمة. وإن هذه التحليلات لم تعد تمت بصلة إلى ذلك التصور المبسط القائل بانفصال الدولة عن المجتمع، فهي تنطوي في الحقيقة على **مشكلة جديدة تماما**، صيغت في عبارات مستعارة من اشكالية قديمة. إن «التناقض» بين الدولة، والمجتمع، أو المجتمع المدني، أو «انفصالها» أو «استقلالها» عنه، إنما يعني على وجه التحديد :

إن انعكاس الاستقلالية المميزة للدولة الرأسمالية، ولعلاقات الإنتاج فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى فى ميدان الصراع الطبقى، يتجلى فى استقلالية الصراع الطبقى الاقتصادى، والصراع الطبقى السياسى. وهذا ما يعبر عن تفتت العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، الذى تتخذ منه الدولة موقفا يتميز بالاستقالية، عندما تدعى تمثيلها لوحدة الشعب - الأمة، ذلك الكيان السياسى، القائم على تفتت العلاقات الاجتماعية الاقتصادية.

ولا يمكن أن يكون المقصود بهذه استقلالية، التى تتمتع بها الأبنية والممارسات، فى كتابات ماركس الناضجة، انفصال المجتمع المدنى عن الدولة[١١]. اللهم إلا إذا اغفلنا تغير الاشكالية فى مولفات ماركس، ولجأنا إلى **التلاعب بالألفاظ**، كما هو الحال فى المدرسة الماركسية الإيطالية بالذات. ومع ذلك، لا بد من الاعتراف صراحة بفضلها. فقد تصدت لشرح أفكار ماركس التى تضمنتها مؤلفاته الهامة، والتى تعالج أساسا، قضايا علم السياسة الماركسى، مترسمة خطى جلفانو ديللافولب Galvono della Volpe فكان لها دور **نقدى** هام، إذ تحدت بصورة جذرية ذلك التصور المبتذل للدولة، الذى يعتبرها مجرد وسيلة، أو أداة، فى يد الطبقة الحاكمة، كما لو كانت الدولة شخصا.

ولا شك أن هذه المدرسة، قد طرحت أيضا مشاكل فريدة، تتعلق بقضية الاستقلالية النوعية للأبنية، والممارسات الطبقية، فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى، غير أنها كانت تعتبر الجديد فى فكر ماركس بالنسبة لهيجل، هو نقده لنزعة هيجل التأملية التجريبية، باعتبارها العنصر الثابت فى اشكاليته[١٢] (وذلك فى مؤلفات ماركس المتعلقة بنظرية هيجل فى الدولة)، فى حين أن هذا النقد ليس فى الحقيقة إلا ترديدا لنقد فيورباخ لهيجل. كما أدى تبنى هذه المدرسة لفكرة انفصال المجتمع المدنى عن الدولة إلى طمس لمعالم القضايا الحقيقية، مما أفضى إلى سلسلة من النتائج الخاطئة، وهو ما سنعود إليه عند تناولنا للقضايا الملموسة[١٣].

ولهذه الملاحظات أهميتها أيضا، بالنسبة لقضية علاقة الدولة الرأسمالية بالصراع الطبقى السياسى. فلهذا التأثير المفتت للصراع الطبقى الاقتصادى انعكاساته على حركة

الصراع الطبقى السياسى، المتميزة، فى التكوين الرأسمالى. ومن سمات هذا الصراع السياسى - المستقل نسبيا عن الصراع الاقتصادى - الاتجاه إلى تكوين **الوحدة الطبقية** انطلاقا من التفتت المميز للصراع الاقتصادى. وهو ما حرصت كلاسيكيات الماركسية دائما على إبرازه. ولهذا الأمر أهمية خاصة فى فهم **علاقة ممارسة الطبقات الحاكمة للصراع الطبقى بالدولة الرأسمالية.** باعتبار أن هدف هذه الممارسة المميز لها، هو المحافظة على هذه الدولة، واستخدامها للمحافظة على العلاقات الاجتماعية القائمة.

وعلى هذه الممارسة السياسية الطبقية أن تحقق وحدة الطبقة أو الطبقات الحاكمة، انطلاقا من التفتت المميز لكفاحها الاقتصادى، بل وأن تضفى أيضا على مصالحها السياسية الخاصة، طابع المصلحة العامة، مصلحة الشعب - الأمة، وذلك من خلال الدور الذى يلعبه العامل الايديولوجى - السياسى. وهذا أمر ضرورى، تمليه طبيعة علاقة أبنية الدولة الرأسمالية بالصراع الطبقى الاقتصادى. وهو أيضا أمر ممكن، نظرا للتفتت المميز للنضال الاقتصادى للطبقات المحكومة.

إن تحليل هذه العملية المعقدة، هو الذى يمكننا من تحديد علاقة هذه الدولة القومية - الشعبية - الطبقية بالطبقة، أو الطبقات المسيطرة سياسيا فى تكوين رأسمالى معين.

## ٣ - حول مفهوم الهيمنة (أو القيادة) :

هذا هو بالتحديد الإطار الذى سوف نستخدم فيه مفهوم الهيمنة (أو القيادة) (hégémonie): إذ يتسع مجال الاستخدام هذا المفهوم ليشمل الصراع الطبقى السياسى فى التكوين الرأسمالى، والممارسات السياسية للطبقات الحاكمة فيه بوجه خاص. وعلى ذلك **يمكن القول، عند تحديدنا لعلاقة الدولة الرأسمالية بالطبقات المسيطرة سياسيا، بأنها دولة ذات قيادة خاضعة لهيمنة طبقية.**

وجرامشى هو الذى ابتدع مفهوم الهيمنة (القيادة). غير أن هذا المفهوم قد بقى عنده فى مستوى التطبيق العملى من ناحية، وغامضا شديد الغموض من ناحية أخرى، نظرا لاتساع مجال استخدامه. ولهذا لا بد أولا من تقديم بعض الإيضاحات والتحديدات.

لقد كان جرامشى يعتقد دائما - بحكم علاقته الخاصة بالاشكالية اللينينية - أنه وقع على هذا المفهوم فى كتابات لينين، ولا سيما ما تعلق منها بالتنظيم الايديولوجى للطبقة العاملة، ودورها فى قيادة النضال السياسى للطبقات المقهورة. ولكننا فى الواقع، بصدد مفهوم جديد تماما، قد يساعدنا على فهم **الممارسات السياسية للطبقات الحاكمة فى التكوينات الرأسمالية المتقدمة**. وهو أيضا، المجال الذى استخدم فيه جرامشى هذا المفهوم. وإن كان قد أسرف فى التوسع فى استخدامه ليشمل أبنية الدولة الرأسمالية. ومع ذلك، فلتحليلاته فى هذا الخصوص، أهمية بالغة، وخاصة إذا ما حددنا بدقة المجال الذى نشأ وطبق فيه هذا المفهوم : فهو يتناول فى هذه التحليلات الوضع الملموس لتلك التكوينات، مستخدما المبادئ التى استحدثها لينين، عندما حلل موضوعا محددا مختلفا : عندما حلل الوضع فى روسيا.

وتثير تحليلات جرامشى هذه، مشكلة كبرى إذا ما أخذنا فى الاعتبار ما كان لنزعة كروتشه ولابريولا[١٤] التاريخية، من أثر عميق فى تفكيره. غير أن المشكلة هى من الاتساع بحيث يتعذر الخوض هنا فى صميم الجدل الدائر حولها. ولهذا نكتفى بالإشارة إلى أنه يمكننا أن نحدد بوضوح الخط الفاصل فى فكر جرامشى، بين مؤلفات شبابه ومنها مقالاته فى: l'ordine Nuovo

ومنها :

II mateiralismo storico e la filosofie di Benedetto Croce

وهى نموذج لتأثره بالنزعة التاريخية، ومؤلفات النضوج التى تضمنت نظريته السياسية : كراسات السجن quaderni di carcere ومنها «مكيافيللى» وغيرها وهى بالتحديد الكتابات التى صاغ فيها مفهومه للهيمنة (القيادة)[١٥].

ويتضح هذا الخط الفاصل، متى قرأنا تلك النصوص قراءة تشخيصية، عندئذ تبرز إشكالية جرامشى اللينينية، بينما يختفى ذلك الخط الفاصل، فى القراءات التى تحاول اكتشاف العلاقة النظرية بين جرامشى ولينين. وهى قراءات كثيرا ما تأثرت بالنزعة التاريخية[١٦].

وإن كان الكثير من مخلفات هذه النزعة التاريخية لا يزال عالقا بمؤلفات جرامشى الناضجة ذاتها.

ويبدو من القراءة الأولى لمؤلفات جرامشى، إن مفهوم الهيمنة (القيادة) عنده يشير إلى ذلك الوضع التاريخى، الذى لا تقتصر فيه السيطرة الطبقية على مجرد استخدام العنف، والقوة، بل تشمل وظيفة **القيادة** كما تشمل أيضا وظيفة **ايديولوجية من نوع خاص**. تضمنان قيام العلاقة بين الحاكمين، والمحكومين على أساس من **«الرضاء الايجابى»** . من جانب الطبقات المقهورة[١٧]. وهو مفهوم غامض يمت على ما يبدو لأول وهلة، إلى مفهوم لوكاش للوعى الطبقى، باعتباره تصورا للعالم، والذى ينتمى بدوره إلى اشكالية الفاعل عند هيجل. ولقد أدت هذه الاشكالية، التى نقلت إلى الماركسية نقلا، إلى نشأة مفهوم الطبقة صانعة التاريخ. وهنا يلعب الوعى الطبقى دور المفهوم عند هيجل، فتصبح الطبقة علة تطور التكوين الاجتماعى، ووحدة مستوياته.

فى هذا السياق، تعتبر «ايديولوجية» الطبقة صانعة التاريخ، أى «وعى» و«تصور» الطبقة المهيمنة للعالم، أساس وحدة التكوين الاجتماعى، وذلك بقدر ما تضمن هذه الايديولوجية ولاء الطبقات المحكومة، وخضوعها لنظام معين للسيطرة[١٨].

ولذلك يهمنا أن نشير إلى أن جرامشى قد طمس - باستخدامه لمفهوم الهيمنة على هذا النحو - القضايا الحقيقية التى تناولها بالتحليل، والتى تندرج تحت فكرة انفصال المجتمع المدنى عن الدولة، فى حين أنها تفترض فى الحقيقة الاستقلالية النوعية لمستويات أسلوب الإنتاج الرأسمالى، والتأثير المفتت للعلاقات الاقتصادية الاجتماعية فى المجال الاقتصادى. ويستند هذا «الانفصال»، انفصال المجتمع المدنى عن الدولة إلى

تصور جرامشى، وماركس فى شبابه، للعلاقات الاقطاعية، باعتبارها علاقات تتميز «بامتزاج» مستوياتها : وهذا يتجلى فى مقولة «الطائفى - الاقتصادى» "Léconomico - corporatif" وهى إحدى مقولات جرامشى الرئيسية. ولهذا استخدم جرامشى مفهوم الهيمنة للتمييز بين التكوينين الاجتماعيين، الرأسمالى، والاقطاعى، ذى الطابع «الطائفى - الاقتصادى»[١٩]. والمقصود بالطابع «الطائفى - الاقتصادى» الإشارة إلى ما تتسم به العلاقات الاجتماعية الاقطاعية من تداخل شديد بين السياسة والاقتصاد، حيث «الاقتصاد مُطَعَّم بالسياسة» على حد تعبير جرامشى. ولقد كان انتقال دويلات عصر النهضة الإيطالية من الاقطاع إلى الرأسمالية، هو الإطار الذى اختاره جرامشى لتحليلاته المتعلقة بالدولة الحديثة «القومية - الشعبية». ولقد اتاح له اختيار هذا الإطار، تحليل الدور القيادى للدولة الحديثة فى تحقيق الوحدة، وترتبط هذه الوظيفة «بتفتت» المجتمع المدنى، الذى يشكل أساس الشعب الأمة.

لم يعجب جرامشى بمكيافيللى لمجرد أنه كان من المنظرين الأوائل للعمل السياسى، بل لأنه فطن إلى وظيفة الدولة الحديثة فى توحيد «الجماهير الشعبية»، التى تعتبر هنا، نتاجا لانحلال العلاقات الاقطاعية. وهذا واضح كل الوضوح فى تحليل جرامشى لأسباب أخفاق المحاولات الأولى لتكوين تلك الدولة فى إيطاليا إذ يقول :

«ينبغى البحث عن السبب فى فشل المحاولات المتتالية لخلق إرادة شعبية - قومية موحدة، فى وجود جماعات معينة (لها سمات ووظائف الكوميونات فى العصور الوسطى).. فنشأ عن ذلك وضع داخلى يمكننا أن نصفه بالوضع «الطائفى - الاقتصادى» وهو ما يعتبر - من الناحية السياسية - أسوأ صور المجتمع الاقطاعى..»[٢٠].

ولتعبير الطائفى - الاقتصادى léconomico - corparatif عند جرامشى، معنى آخر فدلالته لا تقتصر على «امتزاج» العلاقات الاقتصادية، والسياسية فى التكوين الاقطاعى، فهو يدل أيضا على تميز «الاقتصاد» عن السياسة فى التكوينات الرأسمالية. ولهذا التردد فى استخدام المصطلحات مغزاه. وهو أن دل على شئ، فإنما يدل

على تأثر تحليلات جرامشى فى معظمها بالنزعة التاريخية.

ويرى جرامشى أن السمة المشتركة، بين العلاقات الطائفية - الاقتصادية «المختلطة» فى التكوينات الاقطاعية، والعلاقات الاقتصادية المتميزة عن العلاقات السياسية فى التكوينات الرأسمالية، هى تميزها عن العلاقات «السياسية بمعناها الدقيق» فى التكوينات الرأسمالية.

*

وهكذا تبدو مخلفات النزعة التاريخية واضحة فى تحليلات جرامشى. ومع ذلك، سنحاول تنقيتها. وعندئذ سيتضح لنا أن القضايا الحقيقية، التى تطرحها هذه التحليلات، لا علاقة لها البتة بانفصال الدولة الرأسمالية عن المجتمع المدنى، المحكوم عليه بالتفتت، باعتباره نتاجا للعلاقات المختلطة أو العضوية الاقطاعية. وإنما تتصل هذه القضايا، بالاستقلالية النوعية لمستويات أسلوب الإنتاج الرأسمالى، وبالتأثير العازل أو المفتت للعلاقات الاقتصادية الاجتماعية فى هذا الأسلوب، وبعلاقة «الدولة» والممارسات السياسية للطبقات الحاكمة بهذا التفتت.

وسنقصر استخدامنا لمفهوم الهيمنة (القيادة) على مجال الممارسات السياسية للطبقات الحاكمة. فلن سنستخدمه بالنسبة للدولة.

ولمفهوم الهيمنة معنيان :

(١) فهو يعنى اعتبار المصالح السياسية للطبقات الحاكمة فى علاقاتها بالدولة الرأسمالية - ممثلة «للمصلحة العامة» «للشعب - الأمة»، ذلك الكيان السياسى القائم على التفتت، والانعزال، فى المجال الاقتصادى.

ويتضمن النص التالى لجرامشى هذا المعنى، فلنتأمله فى ضوء ملاحظاتنا السابقة إذ يقول :

«أما المرحلة الثالثة، فهى مرحلة وعى الطبقة بأن مصالحها الطائفية الخاصة، تتجاوز فى تطورها الحاضر، والمستقبل، حدود الطائفة أى حدود الجماعة الاقتصادية البحتة.

فهذه المصالح يمكن، بل ينبغى أن تصبح مصالح الجماعات الأخرى المحكومة. إنها المرحلة التى تتحول فيها الايديولوجيات التى ولدت فى مرحلة سابقة إلى «أحزاب» تتبارى، وتتصارع إلى أن يسود أحدها أو ائتلاف من بينها. وعندئذ يبسط سيطرته على مناخ المجتمع محددا.. أيضا وحدته الفكرية والمعنوية، أو يطرح كافة القضايا التى يحتدم حولها الصراع، لا على الصعيد الطائفى بل على الصعيد «العام»، وبهذا يضمن هيمنة الجماعة الاجتماعية الأساسية (الحاكمة) على الجماعات التابعة (المحكومة). صحيح أن الدولة هى جهاز لجماعة معينة، يستهدف تهيئة الظروف المواتية لتوسعها ونموها إلى أقصى حد. غير أن هذا النمو يصور على أنه القوة المحركة لتوسع عام، أى باعتباره القوة الدافعة لكل الطاقات «الوطنية». وبعبارة أخرى. توائم الجماعة الحاكمة بين مصالحها الملموسة، وبين المصالح العامة للجماعات المحكومة. فحياة الدولة هى محاولة مستمرة لتحقيق توازنات غير مستقرة (فى حدود القانون) بين مصالح الجماعات الأساسية، ومصالح الجماعات التابعة، وتجاوز هذه التوازنات، وهى توازنات لا تسود فيها مصالح الجماعة الحاكمة على طول الخط، بل إلى حد معين، وليس إلى حد تحقيق مصالحها الاقتصادية - الطائفية الضيقة فحسب»[٢١].

*

(٢) ولمفهوم الهيمنة معنى آخر، لم يشر إليه جرامشى فى الواقع. فالدولة الرأسمالية، والسمات المميزة للصراع الطبقى فى التكوين الرأسمالى، تفسح مجال الحركة أمام الكتلة الحاكمة، التى تتألف من الطبقات، أو الأقسام السائدة سياسيا، وثمة طبقة من هذه الطبقات أو قسما من هذه الأقسام هو الذى يلعب الدور الوسيط. وهو دور خاص يمكننا أن نصفه بالدور القيادى أو الدور المهيمن. ويشمل مفهوم الهيمنة بهذا المعنى الثانى، ما لطبقة من الطبقات أو لقسم من الأقسام الحاكمة من سيطرة خاصة على سائر الطبقات، والأقسام الحاكمة، فى تكوين اجتماعى رأسمالى معين.

ويمكننا مفهوم اليهمنة، بالتحديد، من فهم العلاقة بين هاتين السمتين المميزتين لنمط السيطرة السياسية الطبقية فى المجتمعات الرأسمالية. فالطبقة المهيمنة، هى تلك الطبقة

التى تلعب وحدها فى الساحة السياسية ذلك الدور المزدوج. فهى تمثل المصلحة العامة للشعب - الأمة، وهى صاحبة الكلمة الأولى بين الطبقات، والأقسام الحاكمة : وذلك بحكم علاقتها الخاصة بالدولة الرأسمالية.

الهوامش

(١) راجع المدخل.

(٢) وهذا هو فى الحقيقة، ما يقصده ماركس، عندما تحدث عن «كتلة» «العمال الأحرار» La masse" des "travailleurs libres" الذين أصبحوا تدريجيا طبقة اجتماعية. ولقد سبق أن أبدينا رأينا فى هذا التصور فى الفصل الخاص بالطبقات الاجتماعية.

(٣) راجع فى هذا الموضوع : Le Capital, T. I, p 85. M. Bettelheim : Le Contenu du calcul économique social.

(٤) راجع دستور الدولية الأولى. وقرارات مؤتمرها الأول - فيما يتعلق بالنقابات - ومجموعة نصوص ماركس المتعلقة بالكفاح النقابى.

(٥) 18 Brunmaire,ed. Sociales pp. 20, 21.

(٦) Op. cit. p 88 et suiv.

(٧) Le 18 Brumaire. ed. Sociales p 16.

(٨) Op. cit p. 27.

(٩) Op. cité p. 52.

(١٠) Op. cité pp 102-103.

(١١) ومثال ذلك فى فرنسا :

- H. Lefebrre : La sociologie de Marx, Paris, le chapitre : La théorie

de l'Etat.

وكذلك :

- M. Rubel : Marx devant le Bonapartisme Paris - la Haye 1960.

(١٢) راجع بصفة خاصة :

Galvono della volpe, Rousseau e Marx 1964 p 22. et suiv,etp 46 et suiv.

Umanisimo positivo e emaniziposione marxista, 1964, p.27 et suiv. et 57 et suiv.

- Umberto Cerroni, Marx e il diritto moderno 1963 passim.

- Mario Rossi, Marx e la dialitica hegcliana 0961 t II passim.

(١٣) فجلفانور ديللا فولب مثلا، يرى أن قضية استقلالية الاقتصاد والسياسية، والعلاقة بينهما ترجع إلى نقد ماركس الشاب لنزعة هيجل «التأملية التجريبية» فقد كان ماركس يأخذ على هيجل خلطه بين الاقتصاد والسياسة بدعوى التأليف بينهما، طالما أن تصوره «التأملى» للدولة بالذات يقحم الواقع التجريبى المباشر «كما هو» على المفهوم المجرد، إذ كان ماركس ينظر إلى المستوى الاقتصادى l'économique «كواقع مألوف» علينا أن نكتشف «توسطاته» "mediations" التى تجعل منه فى المجتمع البرجوازى مستوا سياسيا بمعني الكلمة. أما مفهوم هيجل للدولة، فينتهى فى رأى ماركس إلى وجود تعايش وتجاور بين الاقتصاد والسياسة، الذى ينطوى عليه الطابع «الكلى» للطبقة البرجوازية «كوسيط» "médiation" كما تجاوز هذا الانفصال بإلغاء السياسة – وهو ما يتجلى فى الطابع «الكلى الملموس» للبروليتاريا : هذا المفهوم «للكلية» "universalité" يحاكى النموذج الانثروبولوجى le modéle anthropoligique للإنسان كنوع l'hommegénerique إن تصور علاقة الاقتصاد بالسياسة فى النموذج الانثروبولوجى باعتبارها علاقة بين الماهية، والتشيوء، والاغتراب - essence - objectivation alienation على غرار علاقة الواقع الملموس بالتجريد التأملى، أن هذا التصور لا يخرج عن مفهوم ماركس الشاب فى نقده لهيجل، فمفهوم ماركس الشاب للسياسة هو مفهوم

انثروبولوجى يحاول تجاوز مفهوم هيجل «التجريبى - التأملى» فالسياسة عند ماركس هى الاقتصاد منظورا إليه من زاوية «توسطاته» "l'économique "mediatisé

(١٤) عن «نزعة» جرامشى التاريخية» راجع .Althusser : Lire le Capital t. II

(١٥) راجع فى هذا الموضوع :

L. Paggi : "Studi einterpretazipni recenti du Gramsci" in critica marxist, mai - juin 1966 p 151, et suiv.

(١٦) ومثال ذلك :

Togliatti : le leninismo nel pensiero et nell'azcone di gramsci" et "gramsci e il leninismo" in Studi gramsciani, Roma, 1958.

M. Spinella : "A. gramsci : Elementi di politica" Roma 19.

ونجده نموذجا لهذه النزعة التاريخية فى تفسير كتابات جرامشى عند :

J. Texier : A. gramsci, Seghers, 1967. Note sul MAchinvellie ta.

(١٧) La Stato moderno, Enaudi, op cit, p 87, et suiv et p 125 et suiv.

(١٨) ومن ناحية أخرى، استخدم جرامشى مفهوم الهيمنة فى مجال الممارسات السياسية للطبقات المحكومة، وخاصة الطبقة العاملة، وهو ما سنعود إليه.

(١٩) راجع :

- Lettres de prison, ed. Sociales p 212 et suiv.

- gliintellettuali e l'organisatione della cultura, Einaudi, p. 8 et suiv.

(٢٠) Il Risorgimento ... Einaudi, p. 35 et suiv. Ed. Passim.

(٢١) راجع : .Machiavelli... p. 40 et suiv

## الفصل الثانى

# قضية أنماط الدولة
# ونمط الدولة الرأسمالية

يمكننا الآن، أن نحدد فى ضوء الملاحظات السابقة، «نمط» الدولة الرأسمالية.

لقد ميّز علم السياسة الماركسى بين بعض أنماط الدولة. فميز بين الدولة الاستبدادية، والدولة العبيدية، والدولة الاقطاعية، والدولة الرأسمالية، التى يلائم كل منها أسلوبا معينا فى الإنتاج.

كما ميز ماركس، وانجلز، ولينين فى كل نمط من هذه الأنماط النوعية بين «أشكال الدولة»، و«أشكال الحكم».

إن حل مشكلة تحديد نمط البنية الفوقية يقتضى إذن أمرين :

(أ) أن تصبح البنية الفوقية السياسية - القانونية للدولة، باعتبارها أحد

**المستويات الميدانية** في أسلوب معين في الإنتاج، موضوعا للبحث النظري.

وهذا يقتضي، من وجهة نظر العلم الماركسي، تناول هذا «الموضوع» أولا من زاوية وحدته وخصوصيته، فإذا ما تحددت الأبنية المميزة له على هذا النحو، أمكننا تحديد مكانه، ووظيفته داخل الوحدة المعقدة لهذا الأسلوب الإنتاجي.

(ب) إن نستند في بنائنا لهذا الموضوع الفريد إلى بعض المبادئ النظرية، كأن نعتمد على تركيب هذا الموضوع، في تفسير ما يمكننا أن نسميه مؤقتا **التحولات** التي تطرأ عليه.

فماذا يعني انتماء أشكال الدولة الرأسمالية المختلفة مثلا، إلى نمط الدولة الرأسمالية؟.. وإلى أي حد تعبر هذه الأشكال المختلفة عن «أطوار» أو «مراحل» مختلفة في تطور **تكوين اجتماعي** يسود فيه أسلوب الإنتاج الرأسمالي؟.. هنا تختلط قضية التصنيف بقضية **تقسيم التطور إلى مراحل مختلفة** la periodi-sation.

وثمة ملاحظة أولية، تفرض نفسها هنا، وهي : إنه لا يجوز أن نرد قضية تصنيف الأنماط المختلفة لمستوى معين في أسلوب معين للإنتاج إلى قضية الأصل التاريخي لهذا المستوى. فالقضية التي نحن بصددها، ليست قضية أصل الدولة الرأسمالية الحديثة. إن المشكلة التي تواجهنا الآن، هي ذات المشكلة التي واجهتنا عندما تناولنا قضية الانتقال من تكوين اجتماعي إلى تكوين اجتماعي آخر.

ولتحديد خصوصية أية بنية ميدانية من أبنية أسلوب الإنتاج، كالدولة الرأسمالية مثلا، في أسلوب الإنتاج الرأسمالي، لا بد من تحديد مكانها داخل المصفوفة المميزة لهذا الأسلوب : فهذا وحده هو السبيل إلى بناء **مفهوم هذا الميدان**.

ونعني بالاستقلالية المميزة لمستويات أسلوب الإنتاج الرأسمالي، التي تحدد دور الدولة في هذا الأسلوب «في صورته الخالصة»، نعني بها على وجه التحديد، الاستقلالية النوعية لهذه الدولة بالنسبة للاقتصاد : فهي التي تحكم، باعتبارها عاملا

ثابتا لا يتغير، تدخل أو عدم تدخل السياسة فى الاقتصاد، أو الاقتصاد فى السياسة، على اختلاف صوره وأشكاله[1].

غير أن هذه الاعتبارات، لا تكفى وحدها، لتحديد مفهوم الدولة الرأسمالية.

ولهذه الملاحظة أهميتها البالغة. فلا بد أيضا، من تحديد معالم الأبنية المميزة للدولة الرأسمالية، سواء **من حيث دورها أو من حيث علاقتها بميدان الصراع الطبقى** في هذا الأسلوب الإنتاجى.

وإذا كان تحديد المكان الذى تحتله الدولة بين مجموع الأبنية الاجتماعية، كاف لتكوين تصور مبسط للدولة، فهو غير كاف لبناء مفهوم الدولة الرأسمالية. فلا بد أولا من تحليل علاقة هذه الدولة بالصراع الطبقى الاقتصادى من ناحية، وبالصراع الطبقى السياسى من ناحية أخرى. أى أنه لا بد لتكوين مفهوم معين لنمط الدولة الرأسمالية من تحديد دورها، الذى يتمثل فى تأثيرها، وذلك بتحديد علاقتها بميدان الصراع الطبقى.

فنمط الدولة الرأسمالية يرتبط إذن، فى المقام الأول، بالاستقلالية المميزة لابنيتها، وللصراع الطبقى الاقتصادى. وذلك فى مجال علاقة هذه الدولة بتفتت العلاقات الاجتماعية الاقتصادية فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى. ولكى نكون أكثر وضوحا وتحديدا، سوف نشير إلى هذه العلاقة باعتبارها علاقة بين الدولة وهذا التفتت.

وأخيرا، لا بد من بحث هذا النمط من أنماط الدولة من زاوية علاقته بالصراع الطبقى السياسى، ولا سيما علاقته بالممارسات السياسية للطبقات الحاكمة فى ظل هذا الأسلوب الإنتاجى. وما يعنينا هنا، هو علاقة الدولة بالهيمنة الطبقية، أى بتحول طبقة من الطبقات، إلى طبقة مهيمنة (قائدة)، سواء بالنسبة للشعب - الأمة، أو بالنسبة للكتلة الحاكمة، التى يتفق تكوينها مع نمط الدولة الرأسمالية.

*

فما هى علاقة هذا النمط من الدولة، بدولة بعينها، فى تكوين اجتماعى بعينه ؟.

إن أى تكوين اجتماعى محدد تاريخيا، يقوم كما نعرف، على التعايش بين أساليب إنتاج متعددة. ولهذا تكون الدولة فى هذا التكوين مزيجا من أنماط مختلفة يرجع كل

منها إلى أسلوب مختلف عن أساليب الإنتاج، التى يتألف منها التكوين الاجتماعى.

وفى التكوين الاجتماعى الملموس، الذى يسود فيه أسلوب لإنتاج الرأسمالى، قد تكتسب الدولة الرأسمالية الحقيقية سمات أخرى كثيرة، هى سمات الأنماط من الدولة، تتفق مع أساليب الإنتاج الأخرى المتعايشة فى هذا التكوين، ولا تعتبر هذه السمات، مجرد «مخلفات أو شوائب» فى هذه الدولة، فهى جزء لا يتجزأ منها. ومع ذلك نقول إنها دولة رأسمالية، عندما يصبح النمط الرأسمالى هو النمط الغالب فيها.

ولا بد هنا، من الإشارة إلى أن سيادة أسلوب الإنتاج الرأسمالى فى التكوين الاجتماعى، لا تستتبع بالضرورة أن يصبح النمط الرأسمالى للدولة هو النمط الغالب على صعيد البنية الفوقية السياسية. نظرا لما يتميز به التكوين الاجتماعى من تعقيد، فضلا عن تباين وعدم تطابق مستوياته المختلفة. فثمة تكوين رأسمالى بالمعنى الدقيق، أى تكوين يسود فيه أسلوب الإنتاج الرأسمالى، ومع ذلك، الدولة فيه ذات طابع اقطاعى، لأنه الطابع الغالب. وهذا هو بالتحديد، المعنى المستفاد من كتابات ماركس وانجلز عن البسماركية، التى تناولت بالتحليل ظاهرة وجود دولة يغلب عليها النمط الاقطاعى فى تكوين رأسمالى.

وفى هذا المثال، ترجع هذه الظاهرة إلى الاستقالية التى تتميز بها مستويات أسلوب الإنتاج الرأسمالى المختلفة، والتى يضفيها هذا الأسلوب على التكوين الرأسمالى. فهذه الاستقلالية هى التى تسمح - على الصعيد السياسى - بوجود دولة يغلب عليها نمط آخر غير النمط الرأسمالى.

إن أسلوب الإنتاج الرأسمالى السائد **يطبع النظام** كله بطابعه، ويبدل من شروط عمل أساليب الإنتاج الأخرى الخاضعة له. وفى هذه الحالة، **قد تستعير** الدولة الاقطاعية - بالرغم من أبنيتها الاقطاعية - **وظائف** مماثلة لوظائف الدولة الرأسمالية. وهذا يرجع إلى سيادة أسلوب الإنتاج الرأسمالى فى ذلك التكوين، وإلى الدور الذى يحدده لهذه الدولة الاقطاعية التى يمكنها أن تضطلع به، بالرغم من سماتها الاقطاعية. وذلك بفضل الاستقلالية النسبية المميزة للدولة ذات النمط الرأسمالى، ولهذا أمكن

لبسمارك، فى هذا المثال الملموس - البسماركية - القيام «بثورة من أعلى».

ويمكننا أن نصف دور النظام البسماركى، بأنه دور مستعار بالمعنى الذى أشرنا إليه، طالما أنه لا يرجع إلى تعايش بين السمات المميزة لنمط الدولة الاقطاعية، والسمات المميزة لنمط الدولة الرأسمالية فى الدولة البسماركية. إذ لا يكاد أن يكون لهذه الأخيرة وجود فى دولة بسمارك. غير أن هذا الانفصام بين أبنية، ووظائف مستوى من مستويات التكوين الاجتماعى، هو أمر استثنائى نادر الحدوث.

## ١ - تصنيف ماكس فبر

ويمكن القول، استنادا إلى التحليلات السابقة، أنه ليس هناك ما هو أبعد عن الاشكالية الماركسية فى التصنيف، التى تهدف إلى إنشاء مفهوم نظرى لمستوى من مستويات التكوين الاجتماعى، ليس هناك ما هو أبعد عنها، من ذلك التصنيف الذى يعتمد على «التصورات المبسطة» و «النماذج» و «الأنماط المثالية»، القائمة على تصور لعلاقة المجرد بالعينى إنه ينتمى إلى اشكالية تجريبية فى المعرفة فبناء النمط المثالى عند ماكس فبر مثلا، يكون بتحديد أوجه التباين والاختلاف بين عدد من الظواهر «العينية» التى تنتمى إلى ذات النمط «المجرد»[٢].

وتتمثل القيمة العملية لهذا النمط المثالى فى أنه يلقى الضوء على الواقع الملموس للظواهر التى تتطابق مع هذا النمط المجرد من وجوه كثيرة[٣]. ويرجع النظر إلى التصنيف باعتباره تبسيطا للواقع، أى باعتباره فى نهاية الأمر، تجريدا وتعميما لهذا الواقع، يرجع إلى مفهوم تجريبى للمعرفة، لا يعترف بأن للنظرية ذاتيتها، واستقلاليتها، فهو يفترض التسليم بوجود توافق مسبق بين ما هو «مجرد»، وما هو «عينى»، طالما أن التجريد الذى يتطلبه التصنيف النمطى يكمن فى مقارنة النموذج المجرد بالواقع الملموس، الذى يستنبط منه، والذى لا يتطابق معه.

أما فى الاشكالية الماركسية فى النظرية، فالأمر على العكس من ذلك تماما.

فالمطلوب هو إنشاء مفهوم لمستوى ميدانى معين، فى أسلوب محدد للإنتاج. وهذا لا يتأتى بالتجريد انطلاقا من الظواهر الحقيقية الملموسة للتكوين الاجتماعى. وإنما يكون ذلك، بالبناء النظرى لمفهوم هذا الأسلوب الإنتاجى، ونوع الترابط بين مستوياته المختلفة، وهو ما يحدده ويعينه.

ويؤدى العلم القائم على النماذج، أو التصورات المبسطة إلى أفكار لا تصلح لفهم موضوع أى علم من العلوم. فليس موضوع العلم ذلك التصور المبسط للواقع الملموس، بل ذلك المفهوم الذى يبنى بناء نظريا.

ولأنماط فبر وتصنيفاته أهميتها الخاصة، كمثال يكشف بوضوح علاقة المفهوم التجريبى للمعرفة بما يفترضه هذا المفهوم من مسلمات، هى ذات مسلمات أشكالية المذهب التاريخى. وهو ما يظهر فى مفهوم فبر «للإدراك». وهو مفهوم يفترض فى المعرفة التطابق الجزئى بين الذات والموضوع. ويرى فبر أن قيم الباحث هى المبادئ المعرفية التى يعتمد عليها فى تقطيع الواقع الملموس إلى أنماط مثالية، طالما أن الباحث يعتبر نفسه جزءا لا يتجزأ من المجتمع والتاريخ، ومن موضوع «العلوم الإنسانية» التى يساهم فى صنعها. وهكذا، يصبح الواقع الملموس - موضوع العلم - نتاجا لموقف الباحث، الذى ينخرط فى مشروع جماعى. وهو موقف ينطلق من قيم معينة، هى فى نفس الوقت، المبادئ التى يعتمد عليها فى تقطيع هذا الواقع الملموس إلى تصورات مبسطة. ويرجع التطابق الوجودى هنا بين التصور المبسط والواقع الملموس إلى العالِم، باعتباره الشخص المركزى صانع المجتمع، والتاريخ والعلم[٤].

ويكتسب هذا المفهوم - الذى سبق أن تعرضنا لعلاقته بالاشكالية الهيجيلية - أهمية خاصة، إذا ما تذكرنا ما كان له من تأثير فى كتاب لوكاش «التاريخ والوعى الطبقى»، حيث نجد مفهوم الطبقة صانعة المجتمع والتاريخ، والمعرفة.

لقد صنف فبر الأبنية الفوقية السياسية - القانونية، بصفة عامة، (من حيث شرعيتها) على أساس ما يظهر فى تركيبها من عناصر عقلانية، وصوفية. ففيما يتعلق بأنماط السلطة، فرق فبر بين النمط القانونى - العقلانى، والنمط التقليدى، والنمط

الكاريزمى للسلطة[٥]. وتجرى صياغة هذه الأنماط - موضوع العلم - حسب قيم ومثل صانعيها، بل حسب **الدوافع المحركة** لمشروعات الناس الذين يصنعون المجتمع، فضلا عن أنها تقوم على ضوء قيم الباحث الخاصة.

وخير مثال، يوضح أرتباط العلاقة بين الأنماط المثالية. والواقع العينى - من الناحية المعرفية - باشكالية المذهب التاريخى، هو المفهوم الذى صاغه فيبر بوضوح لتلك الأنماط المثالية، باعتبارها تصورات مبسطة قابلة للتحقق فى الواقع التاريخى الملموس. هذه النماذج المجردة ليست إلا قيم الأفراد الذين يصنعون التاريخ ويخلقون الواقع الملموس، والعالم هو واحد منهم. أى أن هذه النماذج المجردة، تعبر فى النهاية، عن تشيؤ علاقة الذات بالماهية.

فإذا انتقلنا إلى الأنماط المثالية للسلطة، والدولة، فإننا نجد أنها لا تنطبق على الأبنية، بالمعنى الدقيق لهذا الاصطلاح. فهى فى نهاية المطاف، انماط للدوافع التى تحرك تصرفات «الناس وسلوكهم».

وتتجلى اشكالية فيبر، فى مفهومه للسلطة، وفى مفهومه «لروح الرأسمالية»، أى فى السلوك الرشيد. كما تتجلى فى مفهومه للبيروقراطية، صانعة العقلانية، والنمط الرشيد للدولة.. إلخ.

وليس معنى هذا، أن أوجه الاختلاف بين السلطة التقليدية. والسلطة الكاريزمية، والسلطة العقلانية، التى حددها فيبر، ليست سمات حقيقية تميز أنماط الدولة المختلفة. فنمط الدولة الرأسمالية يكشف فى الحقيقة عن سمات، هى إلى حد ما، السمات التى **حددها** فيبر للنمط «القانونى - العقلانى» للسلطة : وعلى ذلك يمكن اعتبار هذه السمات، جزءا لا يتجزأ من مفهوم الدولة الرأسمالية[٦].

## ٢ - أنماط الدولة وأشكالها وقضية تقسيم مراحل تطور التكوين الاجتماعى

وبهذا نصل إلى القضية الحاسمة، قضية العلاقة بين أنماط الدولة واشكال الدولة،

واشكال الحكم، وهى ذات التعبيرات التى كان يستخدمها ماركس، وانجلز، ولينين. وهى أولا قضية تتعلق بالاصطلاحات. فقد كان هؤلاء الماركسيون الكلاسيكيون يستخدمون عادة إصطلاحى اشكال الدولة، وأشكال الحكم بمعنى واحد، عند الإشارة مثلا إلى «الجمهورية البرلمانية». و«الملكية الدستورية».. إلخ[٧].

ولنطرح أولا القضية التالية : إلى أى حد يمكن التمييز بين **أشكال الدولة** المختلفة، التى تنتمى إلى **نمط واحد من أنماط الدولة ؟** وهى قضية مماثلة لقضية تحديد نمط الدولة.

فالمطلوب هو تصنيف **أشكال الدولة** تصنيفا يسمح بتحديد مكانها فى العلاقة بين مستويات التكوين الاجتماعى وميدان الصراع الطبقى فيه، وبحيث تبدو فى نفس الوقت، أشكالا لنمط واحد. إنها إذن مهمة مزدوجة، تقتضى :

(أ) تحديد نمط الدولة، على نحو يسمح بتفسير اختلاف وتباين أشكالها، باعتبارها أشكالا مختلفة لذات النمط. ويمكن ارجاع هذا التباين فى أشكال الدولة، إلى التغيرات التى تطرأ على العلاقات المكونة لهذا النمط.

(ب) إثبات أن هذه التغيرات لا تمس مصفوفة هذه العلاقات، وإنما هى أشكال متباينة لها.

ولما كان نمط الدولة الرأسمالية، يعنى فى المقام الأول، الاستقلالية النوعية لكل من الأبنية الاقتصادية، والسياسية. وهو ما نلمسه فى استقلالية الدولة، واستقلالية العلاقات الاقتصادية الاجتماعية، فإنه يتعين النظر إلى الاشكال المختلفة لنمط الدولة الرأسمالى من زاوية التغيرات التى تطرأ على علاقة الدولة بالعلاقات الاقتصادية الاجتماعية. غير أن هذه التغيرات تقع فى حدود الاستقلالية المميزة لكل منهما. ومن ثم فهى لا تؤثر تأثيرا جوهريا فى طرفى هذه العلاقة وهما : أبنية الدولة وما للاقتصاد من تأثير عازل أو مفتت للعلاقات الاجتماعية. وهكذا، يتوقف شكل الدولة على درجة استقلاليتها، ونوع هذه الاستقلالية، وعلى هذا الأساس يمكن بناء نظرية للنمط

الرأسمالى للدولة، وما يتخذه هذا النمط من أشكال مختلفة. عندما نتناول علاقة ذلك **بالصراع الطبقى الاقتصادى.** وهى ذات المشكلة التى سنواجهها عندما نتناول علاقاة الدولة **بالصراع الطبقى السياسى،** ولا سيما علاقة الهيمنة الطبقية بالكتلة الحاكمة.

فما يثير الأشكال هنا، هو ما يطرأ على الدولة الرأسمالية من **تحولات،** باعتبارها مستوى ميدان فى التكوين الاجتماعى. إذ كيف يمكن فهم هذه التحولات مع بقاء هذا المستوى كما هو ؟ وهذا يصدق أيضا على قضية **تحديد مراحل تطور** الأبنية، والممارسات السياسية، وهى قضية جوهرية. فهل يمكننا تحديد «المراحل» المميزة لتطور تكوين اجتماعى معين، وهى مراحل لكل منها إيقاعه الخاص، وشكل الدولة الذى يلائمه؟

لا بد أولا، من استبعاد التطور التطورى، والتاريخى، الذى يفترض زمنا خطيا واحدا، سواء لتعاقب أساليب الإنتاج، أو لـ «مراحل» تطور التكوين الاجتماعى، أو للأشكال التى يتخذها أحد مستوياته الميدانية. ولقد أدى هذا التصور إلى **تقسيم التطور على أساس التسلسل الزمنى أو التاريخى وقد أشاع هذا التصور الاضطراب** فى ميدان العلوم الاجتماعية. وتمثل أشكال الدولة الرأسمالية المختلفة - وفقا لما انتهى إليه هذا التصور - مراحل متعاقبة فى تحولها، تقابل مراحل التطور البسيط للتكوينات الرأسمالية.

غير أن قضية التحولات التى تطرأ على مستوى من مستويات التكوين الاجتماعى - هو فى حالتنا أشكال الدولة الرأسمالية - ينبغى ردها إلى قضية تقسيم تطور التكوين الاجتماعى فى مجموعه إلى أطوار phases، ومراحل stades على ما أوضحه شارل بتلهايم بقوله :

«يبدو أن هناك ما يبرر الاحتفاظ باصطلاح «الأطوار» للدلالة على اللحظتين الرئيسيتين فى تطور التكوين الاجتماعى وهما :

(أ) طور الارهاصات والبدايات الأولى، أى طور الانتقال بمعناه الدقيق.

(ب) طور إعادة الإنتاج الموسع للبنية الاجتماعية.

ويتميز كل من هذين الطورين، بترابط نوعى بين مستويات التكوين الاجتماعى المختلفة وتناقضاتها. ومن ثم يتميز كل منهما، بنمط خاص من التصور غير المتكافئ لهذه التناقضات.

وخلال الطور الواحد، يصبح ما كان تناقضا رئيسيا فى لحظة معينة، تناقضا ثانويا، بل ويتحول الوجه الثانوى للتناقض، ليصبح الوجه الرئيسى. ويحدد هذا التبدل الذى يطرأ على التناقضات إيقاع المراحل المختلفة لطور معين... تتميز بتغير العلاقات بين الطبقات، أو بين شرائح الطبقة الواحدة، ونعنى بها تلك «المراحل المميزة» لطور معين[٨].

ومع تمسكنا بهذين الاصطلاحين، الأطوار، والمراحل، نود أن نضيف هنا بعض الايضاحات. أن الأطوار، والمراحل، التى تعنينا هنا، هى أطوار، ومراحل **تطور تكوين اجتماعى** معين: إنها - فى المثال الذى نحن بصدده - مراحل تطور تكرار الإنتاج الموسع لتكوين يسوده أسلوب الإنتاج الرأسمالى. وهى مع ذلك، تتميز بالتعايش الحقيقى بين **الأشكال** النوعية المختلفة **لأسلوب الإنتاج الرأسمالى «الخالص»**. وتنطوى هذه الاشكال على حقائق اقتصادية متباينة تباينا عميقا. ابتداء من الإنتاج السلعى البسيط حتى رأسمالية الدولة الاحتكارية، مرورا بالإنتاج الرأسمالى الخاص، والإنتاج الرأسمالى الذى يعتمد على الشركات المساهمة، والرأسمالية الاحتكارية»[٩]. **هذه الأشكال التى يتخذها النظام الرأسمالى، هى أشكال لأسلوب الإنتاج الرأسمالى «الخالص»**، وهو ما عبر عنه لينين فى كتابه **«الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية»** بقوله :

**«وليست الامبريالية، والرأسمالية المالية، إلا أبنية فوقية للرأسمالية القديمة. فإذا ازلنا هذا الجزء العلوى، ظهرت الرأسمالية**

القديمة»...

وتتميز هذه الأشكال، التى يتخذها أسلوب الإنتاج الرأسمالى - من الناحية النظرية - باختلاف صور الترابط بين مستوياتها، وذلك فى إطار مصفوفة واحدة، هى مصفوفة هذا الأسلوب الإنتاجى. وهى أيضاً، تعبير عن الاتجاه لتكوين توليفات cambinaisons مختلفة، تضم أسلوب الإنتاج الرأسمالى وأساليب الإنتاج الأخرى فى التكوين الرأسمالى، وتجمع بين أشكال المختلفة لأسلوب الإنتاج الرأسمالى وحده المصفوفة. ويفرق ويميز بينها التغيرات التى تطرأ على الترابط بين المستويات المختلفة التى تضمها تلك المصفوفة ويفترض أسلوب الإنتاج الرأسمالى - فى هذه الحالة - الاستقلالية النوعية للدولة، والاقتصاد. وهذا يعنى وجود نوع من الترابط بين السياسة، والاقتصاد. أى نوع من التأثير لكل من هذين المستويين فى الحدود التى يسمح بها المستوى الآخر. إن كل الأشكال التى يتخذها أسلوب الإنتاج الرأسمالى «الخالص»، تفترض من الناحية النظرية، استقلالية نسبية للسياسة عن الاقتصاد، ومع ذلك، فهناك نظام الرأسمالية الخاصة، الذى يفترض وجود دولة تأخذ بمبدأ عدم التدخل فى الحياة الاقتصادية، بينما يفترض النظام الرأسمالى الاحتكارى وجود دولة تدخلية.

ويرجع هذا الاختلاف فى أشكال الدولة إلى اختلاف الصور النوعية التى تتخذها علاقة الاقتصاد بالسياسة، وهما مستويان مستقلان نسبياً، إن هذه الأشكال المختلفة، هى متغيرات لثابت نوعى.

لنرجع إلى قضية مراحل تطور التكوين الاجتماعى، الذى يسوده أسلوب الإنتاج الرأسمالى. فى هذا التكوين، نجد إلى جانب التعايش بين أساليب الإنتاج المختلفة، تعايشا بين أشكال «خالصة» عديدة لأسلوب الإنتاج الرأسمالى : كالرأسمالية الخاصة، والرأسمالية الاحتكارية، ورأسمالية الدولة الاحتكارية وغيرها.. وكما يرتبط طور تكرار الإنتاج الموسع لتكوين معين بغلبة أسلوب معين فى الإنتاج - هو فى حالتنا - أسلوب الإنتاج الرأسمالى، كذلك ترتبط كل مرحلة من مراحل هذا الطور، بسيادة شكل معين من أشكال هذا الأسلوب «الخالص»، وهذا يستتبع ظهور

**تركيبة عينية تضم أسلوب الإنتاج الرأسمالى وأساليب إنتاج أخرى.** وعلى ذلك، يمكن القول، بأن هناك مرحلة الرأسمالية الخاصة، ومرحلة رأسمالية الشركات المساهمة، ومرحلة الرأسمالية الاحتكارية، ومرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية. ويتوقف شكل الدولة فى كل مرحلة من مراحل تطور التكوين الرأسمالى على شكل أسلوب الإنتاج الرأسمالى السائد فيها، فلكل منها شكل الدولة الذى يلائمه.

وهكذا تتميز هذه الأشكال، التى تتخذها الدولة، فى تكوين اجتماعى معين، بالتحول النوعى، الذى يطرأ على علاقة السياسة بالاقتصاد. وهو تحول مؤثر، يمكننا أن نلمس انعكاساته فى ميدان الصراع الطبقى. وعلى وجه التحديد :

(١) **علاقة الدولة بتفتت العلاقات الاقتصادية الاجتماعية،** أى علاقة الدولة بالصراع الاقتصادى، ويتمخض التحول الذى يطرأ على هذه العلاقة عن سلسلة من النتائج الملموسة تتمثل فيما يحدث فى الشرعية من تغير يتمثل فى تغير العلاقة بين السلطتين التنفيذية، والتشريعية... إلخ.

(٢) **علاقة الدولة بالهيمنة الطبقية وبالكتلة الحاكمة.** أى علاقة الدولة بالصراع السياسى، إذ يتلاءم شكل الدولة، فى كل مرحلة من مراحل تطور التكوين الاجتماعى، مع التركيبة المميزة للكتلة الحاكمة. ولهذا سنقسم كل مرحلة من هذه المراحل المختلفة، على أساس التغيرات، التى تطرأ على تلك الكتلة(١٠).

*

بقيت كلمة أخيرا، نتناول فيها علاقة الاقتصاد بالسياسة، وهى العلاقة التى تطبع أشكال الدولة المختلفة بطابعها. ونتناول فيها أيضا، الصور المختلفة لتدخل كل من الاقتصاد، والسياسة فى مجال الآخر، فى المراحل المختلفة لتطور التكوين الرأسمالى. وهذا لازم، لإزالة بعض اللبس، وسوء الفهم. ففى النظرية السياسية، تراث كامل يخلط بين تلك الاستقلالية، وبين عدم تدخل السياسة فى الاقتصاد. وهو ما تتميز به الدولة الليبرالية، ونظام الرأسمالية الخاصة، ذلك أن هذا التراث ينطلق فى تحديده لاستقلالية

الاقتصاد والسياسة من منطلق ايديولوجى، يتمثل فى التقليد النظرى الذى كان سائدا فى القرن التاسع عشر، والذى يفترض فكرة انفصال المجتمع المدنى عن الدولة. ويرى فى تدخل الدولة المعاصرة، الملحوظ، فى الميدان الاقتصادى - فى ظل رأسمالية الدولة الاحتكارية الغاء لاستقلالية الدولة، والاقتصاد، كسمة مميزة لأسلوب الإنتاج الرأسمالى والنتيجة هى أعتبار شكل الدولة فى ظل نظام رأسمالية الدولة الاحتكارية، **شكلا انتقاليا**، لأنه ينطوى على إلغاء هذه الاستقلالية.

ولسنا فى حاجة إلى التأكيد على عدم دقة هذا المفهوم. طالما أن الاشكال المختلفة لتدخل أو لعدم تدخل الدولة الرأسمالية فى الاقتصاد - التى تطبع بطابعها هذه الدولة على اختلاف أشكالها - يفترض الاستقلالية النوعية للسياسة، والاقتصاد. ويحكم العلاقة بين هذين الميدانين، وما يطرأ عليها من تغيرات، مدى تأثير أحدهما فى الآخر، فى إطار هذه الاستقلالية، وهو **إطار ثابت لا يتغير**. فالدولة التى تأخذ بمبدأ التدخل فى النشاط الاقتصادى، تمارس هذا التدخل فى إطار استقلاليتها بالنسبة للميدان الاقتصادى، وما تتخذه هذه الاستقلالية من أشكال خاصة. أى فى إطار مصفوفة أسلوب الإنتاج الرأسمالى، الذى لا يتغير، وهذا ما يتضح من القراءة المستفيضة **لرأس المال**، الذى يعتبره البعض دراسة للرأسمالية الخاصة. فهم يرون فيه وصفا لما تتميز به الدولة الليبرالية من عدم التدخل فى المجال الاقتصادى، فى حين أن **رأس المال** يعطينا، فى الحقيقة، مفاتيح خلق مفهوم الدولة الرأسمالية. فما يستوقفنا فى **رأس المال**، هو فكرة استقلالية الاقتصاد، والسياسة المميزة لأسلوب الإنتاج الرأسمالى، وليس ما تتميز به الدولة الليبرالية فى مرحلة الرأسمالية الخاصة، من عدم التدخل فى الاقتصاد. وعلى ذلك فما يعتبر عادة - فى **رأس المال** - وصفا لعدم تدخل الدولة الليبرالية فى النشاط الاقتصادى فى ظل الرأسمالية الخاصة، ليس فى الحقيقة إلا تحليلا لظاهرة استقلالية **الدولة الرأسمالية**، والاقتصاد باعتبارها **الشرط الأولى** لجميع صور تدخل الدولة فى مرحلة معينة، فى الحدود التى يسمح بها أسلوب الإنتاج الرأسمالى.

وقد نشأ عن هذا القول سوء فهم آخر، فيقال : إن **رأس المال** لم يعالج أصلا قضية تدخل هذا النمط من أنماط الدولة فى الميدان الاقتصادى. وهذا غير صحيح. فقد أفرد ماركس لهذا الموضوع مكانا خاصا فى **رأس المال**، وإن لم يتناوله بشكل مباشر إلا فى الفقرة الخاصة بتشريع المصانع، وهذا يرجع إلى غلبة المستوى الاقتصادى فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى، وإلى الاستقلالية النوعية لمستوياته. فكما أننا لا نجد فى **رأس المال** دراسة لنمط الدولة الرأسمالية، كذلك لا نجد فيه دراسة لظاهر تدخلها المختلفة فى المجال الاقتصادى. فما نجده فى **رأس المال** هو بالتحديد دراسة لوحدة هيكل أسلوب الإنتاج الرأسمالى. وأثرها فى بنية الميدان الاقتصادى. فلا نعثر فيه على دراسة لانعكاسات تلك الوحدة على بنية الميادين الأخرى. بل نجد فيه دراسة لمصفوفة استقلاليتها النوعية، وهى مصفوفة ثابتة لا تتغير. ومن باب أولى، لا نقع فى رأس المال على دراسة للتأثير المتبادل لهذه الأبنية المختلفة فى إطار وحدتها، بل دراسة انعكاس هذا التأثير المتبادل فى الميدان الاقتصادى.

وإذا كان البعض يستخلص من تحليل **رأس المال** لمصفوفة أسلوب الإنتاج الرأسمالى، ومن تناوله غير المباشر لتدخل الدولة فى الميدان الاقتصادى، وصفا لأسلوب فى الإنتاج لا تتدخل الدولة فى ظله فى الاقتصاد، فإنه يقع فى خطأ بالغ، يؤدى إما إلى اعتبار **رأس المال** وصفا لمرحلة من مراحل تطور التكوين الرأسمالى، هى مرحلة الرأسمالية الخاصة، أو اعتباره تحليلا لأسلوب إنتاج «تجاوزته» التحولات المعاصرة. ولهذا يطلق عليها البعض مرحلة انتقال غير أن تصور ماركس فى **رأس المال** لمكان وحدود الاقتصاد، والسياسة فى أسلوب الإنتاج الرأسمالى، **يتسع ليشمل** عدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى. وهو ما يميز الدولة الليبرالية. كما يشمل تدخل مختلف أشكال الدولة الرأسمالية، بما فى ذلك تدخل الدولة فى مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية.

## ٣ - اشكال النظم السياسية، وتحديد مراحل التطور السياسى

ومع ذلك، ينبغى أن نفرق بين أشكال الدولة formes d'Etat واشكال النظم

السياسية formes de regimes ، وهو ما لم يفعله الماركسيون الكلاسيكيون. وسوف نستخدم اصطلاح اشكال النظم السياسية، بدلا من اصطلاح أشكال الحكم الغامض formes de gouvernement . قد يتخذ أى شكل من أشكال الدولة صورا متباينة من النظم السياسية. فالدولة الليبرالية مثلا، قد تتخذ شكل النظام الملكى الدستورى (بريطانيا)، أو شكل النظام الجمهورى البرلمانى «فرنسا». كما أن هناك صورا مختلفة للدولة التى تأخذ بمبدأ التدخل فى النشاط الاقتصادى، تتمثل فى النظم السياسية المختلفة التى تعبر عنها، كالنظام الرئاسى الأمريكى، والنظام البرلمانى الانجليزى القائم على وجود حزبين، والنظام البرلمانى الأوروبى القائم على تعدد الأحزاب. هذا التباين فى النظم السياسية لا يمكن رده مباشرة إلى اختلاف مراحل تطور تكوين اجتماعى معين، ذلك أن تقسيم تطور هذا التكوين إلى مراحل يشمل العلاقات بين جميع مستوياته : **وإنما يرجع هذا الاختلاف أن للمستوى السياسى زمن خاص، ومن ثم فهو يرتبط بأبنيته النوعية**، فلهذا المستوى، المستقل نسبيا، زمنه **وإيقاعه الخاص**، الذى يشكل فى ارتباطه بأزمنة المستويات الأخرى، مرحلة تاريخية معينة، فى تطور التكوين الاجتماعى. ويعتمد التحليل العينى لوضع سياسى ملموس على الجمع بين تحديد مراحل تطور المستوى السياسى، وتحديد مراحل حقبة تاريخية متميزة. ويعتمد التمييز بين النظم السياسية، التى تنتمى إلى شكل معين من أشكال الدولة على تحديد احداثيات المستوى السياسى، وعلى سبيل المثال، تحديد «الكتلة الحاكمة»، وتحديد الوضع الملموس لتمثيل الأحزاب السياسية للطبقات، ولأقسامها المختلفة، على «المسرح السياسى». وهكذا، تبدو النظم السياسية كمتغيرات فى الحدود التى يمليها شكل الدولة، فى مرحلة متميزة، من مراحل تطور التكوين الاجتماعى. كما يبدو النشاط الملموس للأحزاب السياسية، وعلاقاتها، كمتغيرات فى ظل نظام سياسى معين، كمتغيرات فى الحدود الملائمة للكتلة الحاكمة، ولشكل الدولة فى تلك المرحلة.

والآن يمكننا أن نستخلص بعض النتائج، فيما يتعلق بقضية تحديد مراحل التطور:

(١) إنه لا يمكن إجراء هذا التقسيم لمراحل تطور التكوين الاجتماعى، استنادا إلى النموذج التطورى، القائم على التسلسل الزمنى أو التاريخى. فليس هناك ترتيبا زمنيا لتعاقب مراحل التطور الاجتماعى، أو خطا واحدا لنشأة وتعاقب أشكال الدولة المختلفة. ولما كان التكوين الرأسمالى، هو تكوين تتعايش فيه مختلف أساليب الإنتاج، ومختلف أشكال أسلوب الإنتاج الرأسمالى، ويتميز بالترابط المعقد بين مستوياته، التى لكل منها زمنه الخاص، ويسود فيه شكل معين من أشكال أسلوب الإنتاج الرأسمالى، فإن تطور مثل هذا التكوين، لا يمكن أن يكون تطورا بسيطا. فقد تسبق المرحلة التى تسود فيها الرأسمالية الاحتكارية والدولة التدخلية – فى تطور تكوين اجتماعى معين – المرحلة التى تسود فيها الرأسمالية الخاصة، والدولة الليبرالية. مثال ذلك : فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى فى البلدان الغربية، وهى الفترة القصيرة نسبيا، التى اعقبت «اقتصاد الحرب»، والتى كانت الغلبة فيها للرأسمالية الخاصة، والدولة الليبرالية. ثانيا – أن الانتقال من مرحلة إلى أخرى يتم فى أغلب الأحيان دون المرور بمرحلة وسيطة، وهى تعتبر مرحلة حتمية، إذا أخذنا بالتصور الخطى للقانون النظرى الذى يحكم التطور، قانون ميل مراحل التطور إلى التعاقب. مثال ذلك : انتقال بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية من مرحلة الرأسمالية الخاصة، الدولة الليبرالية التى عرفتها قبل الحرب، إلى مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية، و«الدولة القوية»، دون المرور بمرحلة الرأسمالية الاحتكارية والدولة التدخلية، وذلك على خلاف الحال فى فرنسا.

ثالثا – إن ملاحظاتنا السابقة، حول أنماط الدولة، تصدق أيضا على أشكال الدولة : فإذا كانت الدولة تكتسب فى هذه المرحلة من تطور التكوين الاجتماعى، السمات المميزة لاشكال مختلفة، فهذا يرجع بالتحديد إلى تعدد أشكال أسلوب الإنتاج الرأسمالى، التى توجد جنبا إلى جنب فى تلك المرحلة. وتكون الغلبة لشكل معين من بين هذه الأشكال المتعددة، داخل الوحدة المعقدة لهذه الدولة، هو الذى يضفى عليها ملامحه الملموسة.

(٢) ولا بد من الإشارة، عند الحديث عن أشكال الدولة، إلى ما نجده من مظاهر التفاوت، وانعدام التطابق، سواء فى مجال العلاقات بين الأبنية أو فى مجال العلاقة بين

البنية الفوقية السياسية - القانونية - وميدان الممارسات الطبقية، أى ميدان الصراع الطبقى. **فهذا التفاوت**، هو الذى يفسر لنا مثلا، غلبة الشكل الليبرالى للدولة فى **الطور الاحتكارى** من تطور تكوين اجتماعى معين كما هو الحال فى المثال الأول : فشكل الدولة لا يكفى لتحديد المرحلة التى نحن بصددها، وإن كان أحد العناصر اللازمة لهذا التحديد، الذى يعتمد على مختلف العناصر، وما بينها من علاقات، متى بلغت **درجة معينة من النضج، تكتسب عندها** سمات **مرحلة** رأسمالية الدولة الاحتكارية **كمرحلة متميزة**. وهذا يكفى لتحديد طبيعة التكوين الاجتماعى. وقد يصل هذا التفاوت إلى حد **تنافر** العلاقة بين **أبنية** تلك الدولة **ووظائفها**. فهذه الدولة الليبرالية النموذجية، تجد نفسها مدعوة للقيام بوظائف الدولة التدخلية Eratin-tervrentioniste، وقد يصل هذا التنافر إلى حد **انفصام** الأبنية عن الوظائف، «فتستعير» بعض الأبنية وظائف «ملائمة» لأبنية أخرى، كما هو الحال فى ظاهرة البسماركية، التى سبق أن التقينا بها عند تناولنا لأنماط الدولة.

وهنا تظهر بجلاء، أوجه الاختلاف بين ما يمكننا أن نطلق عليه عدم **التطابق الوظيفى وعدم التطابق الانفصامى** décalage de rupture.

والماركسية تعتبر الانفصام بين الأبنية فى الحالة الأولى، أحد العناصر المكونة لوحدة طور متميز من أطوار تطور التكوين الاجتماعى. وذلك على خلاف مفهوم المذهب الوظيفى لهذا الانفصام. وعدم التطابق الوظيفى الذى يعنينا هنا، هو ذلك الذى يبدأ بالتماثل أو التجانس وينتهى بالتنافر بين البنية والوظيفة. ولكن هذا التفاوت، يصبح تفاوتا انفصاميا إذا ما تجاوز عتبة معينة. وهذا الانفصام غير متصور إذا استخدمنا تعبير «المخلفات» الذى درجت الكتابات الماركسية المبسّطة على استخدامه. فهذا المستوى الذى لا يتطابق، إلى حد الانفصام، مع سائر مستويات التكوين الاجتماعى، لا يمكن اعتباره فرعا ميتا، أو «زائدة طفيلية»، بالنسبة للوحدة. فهو يبقى ليؤدى فيها وظائف معينة. ولهذا يعتبر عنصرا يعتد به، عند تقسيم تطور التكوين الاجتماعى إلى أطوار محددة. بل وأكثر من هذا : فهو يؤدى فى الحقيقة وظائف جديدة لا تمت لأبنيته

بصلة. وبعبارة أخرى، يظل هذا التفاوت أو عدم التطابق، الذى يتجاوز عتبة معينة، يفعل فعله فى حدود وحدة التكوين الاجتماعى حتى وإن كان تفاوتا انفصاميا، فهذا الانفصام محكوم دائما بحدود تلك الوحدة[١١].

وقد يحدث هذا التفاوت فى أى مرحلة من مراحل تطور التكوين الاجتماعى بين أبنية هذا التكوين، وميدان الممارسات الطبقية. غير أن ما يعنينا هنا، هو التفاوت أو عدم التطابق بين أشكال الدولة والتركيب الملموس للكتلة الحاكمة، فى المراحل المختلفة لتطور تكوين اجتماعى معين.

لن نستطرد هنا، فى معالجة القضايا الملموسة المتعلقة بتصنيف أشكال الدولة الرأسمالية، وأشكال النظم السياسية، فسنعود لنتناولها عندما تتوفر لدينا جميع العناصر اللازمة.. وبعد تحديد السمات المميزة للنمط الرأسمالى للدولة فى ضوء الخط النظرى الذى حددناه. فلقد كان من الضرورى أن نطرح أولا وبوضوح قضية علاقة مفهوم الدولة الرأسمالية بأشكال الدولة، وأشكال النظم السياسية، وذلك فى إطار اشكالية **تقسيم وتحديد مراحل التطور.**

الهوامش :

(١) رأينا فى الفصل الأول من هذا الكتاب، أن بناء مفهوم الدولة فى أساليب الإنتاج المختلفة، أى تحديد أنماط الدولة المختلفة، يتوقف على الأشكال المختلفة التى تتخذها الوظيفة العامة للدولة فى ظل تلك الأساليب، باعتبارها العامل الذى يضمن تحقيق تماسك وحدة التكوين الاجتماعى : فقد أكدنا فى ذلك الفصل - بالتحديد - على أن تلك الأشكال المختلفة، تتوقف على موقع الدولة، ودورها فى أساليب الإنتاج المختلفة. وأثبتنا أن هذه الوظيفة قد اصبحت وظيفة مميزة للدولة الرأسمالية، وذلك بالتحديد، لاستقلالية كل من الاقتصاد

والسياسة، وهو ما يميز أسلوب الإنتاج الرأسمالي. وبهذا سنعتمد في معالجتنا لقضية تصنيف أنماط الدولة على تحليلنا لهذه الاستقلالية، مرجئين بحث تأثيرها في الأشكال الملموسة التي تتخذها وظيفة الدولة الرأسمالية، باعتبارها عامل تحقيق تماسك وحدة التكوين الاجتماعي الرأسمالي إلى الجزء الثالث في هذا الكتاب.

(٢) وفيما يتعلق بماكس فير، الذي لا يزال إنتاجه غير معروف إلى حد كبير في فرنسا، لا بد من الرجوع إلى مقالات J.M. Vincent الرئيسية لا سيما ما نشر منها في مجلة : L'homme et la société No 3 et 4

وكذلك كتاب : J. Freund : la sociologie de M. Weber 1966.

، نجد نقدا رائعا للأنماط المثالية قدمه R. Establet

في كتاب : Lire le Capital : t II p. 338

(٣) وتعتبر هذه المشكلة الأساسية، القضية الأولى في الجدل الراهن الدائر حول مناهج العلوم الاجتماعية والمناقشات الدائرة في فرنسا حول هذا الموضع لا تزال في بدايتها الأولى ولهذا أشير إلى كتاب.

Logik der sozialurssenshaften, koln,Berlin, 1965. Edité par E. Topsitch.

ففي هذا الكتاب، نجد نصوص المواجهة الشهيرة بين ك. بوبر K. Poper وادورنو .The Adorno حول هذا الموضوع (المرجع السابق ص ١١٣ وما بعدها، من ٣٢١ وما بعدها)
كما نجد فيه عرض وافيا لتلك القضية في علم السياسة بقلم لاسويل H. Lassiwel

بعنوان :

Das qualitative und das quantitative (p 464 et suiv).

(٤) وعن العلاقة بين مفهوم «المتغيرات» والنمط المثالي راجع :

gesammette aufsatze zur religionssozioliogie. Tubingen 1932-23. t I. p 21 et suiv, 37 et suiv 233 et suiv.

فضلا عن أفكار فبر المنهجية العامة عن النمط المثالي المنتشرة في مؤلفاته.

ونجد العلاقة بين «تاريخه القيم» و «النموذج» واضحة في تحليلات ت. بارسونز T. Por-sons السياسية. راجع :

Voting and the equibrium of the american political system 1954.

وهذا التيار الذي يمثله بارسونز، هو نتاج لانتساب المذهب الوظيفي مباشرة إلى. فبر.

(٥) المرجع السابق الجزء الثاني الفصل السابع Wirtschaft und gesellschaft

انظر مجموعة كتابات فبر :

Reschtssoziolgie Ed. J. Unickelmann Berlin-Neuild 1960 Possim.

(٦) ويتخذ هذا المفهوم التجريبي الوضعي للمعرفة، والمرتبط باشكالية المذهب التاريخي، يتخذ هذا المفهوم صورة أخرى عند ج. وديللا فولب، وذلك في مفهومه للنموذج «المجرد - المجدد» modele "abstrait - determiné"

(٧) كما هو الحال في النصوص السياسية لماركس وانجلز. وفي «كاوتسكي المرتد»، و«الدولة والثورة» للينين.. إلخ.

(٨) Ch. Bettelheim : la Transition vers l'économie socialiste. Ed. maspero 1968.

(٩) Bettelheim : "la construction du socialisme..." in la Pensée No. 126 Arril 1966 p. 58 et suiv.

وفي هذا المقال يتحدث بتلهام عن طور الانتقال، وعن طور تكرار الإنتاج الموسع أي عن مجمل المراحل المختلفة لتطور النظام الرأسمالي.

(١٠) وسنتناول هذه النقاط فيما بعد بالتفصيل. ولهذا سنكتفي هنا بالتأكيد على أن علاقة الدولة بالصراع الطبقي، هي المجال الملائم لتحديد التغيرات التي تطرأ على أشكال الدولة الرأسمالية، وما تتميز به من ترابط نوعي بين أبنيتها الاقتصادية. والسياسية. ومن ثم اختلاف صور تدخل الاقتصاد في السياسة، أو السياسة في الاقتصاد، ضمن ذات الإطار، الذي يظل كما هو لا يتغير. وإذا نظرنا مثلا، إلى العلاقة بين السلطتين التشريعية

والتنفيذية، وهي علاقة تختلف، في رأي ماركس، باختلاف أشكال الدولة الرأسمالية، فإننا نجد أن تغير هذه العلاقة، لا يتوقف فقط على صور تدخل أي بنية ميدانية structure Régionale في الحدود التي تسمح بها بنية أخرى. فمثلا القول، بأن الغلبة تكون حتما للسلطة التنفيذية في الدولة التي تتدخل في الاقتصاد على نطاق واسع، هذا القول، يخلط بين ما يعتبر علاقة ضرورية بين ظاهرتين correlation ، وبين تفسير هذه العلاقة. فضلا عن خطئه في أغلب الأحيان. فالقضية أكثر تعقيدا من هذا بكثير. ولتحديد أهمية العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية كمؤشر، لا بد من تحليل علاقة الدولة بتفتت العلاقات الاقتصادية الاجتماعية - (ونعني بهذا قضية تغير أشكال المشروعية) وبالهيمنة الطبقية داخل الكتلة الحاكمة.

(١١) والتفاوت الذي نتحدث عنه هنا هو التفاوت الانفصامي، وهذا التعبير ينطبق على أي عنصر من عناصر البناء الاجتماعي الشامل، أو بنية أي ميدان un structure Ré-gionale من الميادين، التي تتألف منها وحدة هذا البناء. ولا ينبغي أن نخلط بين هذا النوع من الانفصام، وبين الوضع الذي تتصدع فيه وحدة التكوين الاجتماعي ككل. فهذه الوحدة تعتبر في هذه الحالة «وحدة انفصامية "unité de Rupture" وتكون بصدد وضع ثوري Situation révolutionaire ففي هذه الحالة الأخيرة، تندمج كافة تناقضات التكوين الاجتماعي في لحظة واحدة بفعل التطور غير المتكافئ لأبنيته الميدانية مما يقتضي التغيير الشامل لتلك الوحدة. راجع :

L. Althusser : "Contradiction et sur determination" in Pour Marx. أما في حالة التفاوت الانفصامي بين مستويات أحد الأبنية الميدانية، تبقى وحدة التكوين الاجتماعي كما هي، محتفظة بطابعها المتميز. وبعبارة أخرى، لا يرجع الوضع الثوري في «الوحدة الانفصامية» إلى تناقض بسيط بين «الأساس» "base" و«البناء الفوقي» "superstructure" الذي لم يعد يتطابق معه.

# الفصل الثالث

# الدولة الاستبدادية هى دولة انتقاليـة

## ١ - نمط الدولة وقضايا مرحلة الانتقال

يمكننا الآن، إبداء بعض الملاحظات حول الانتقال من النمط الاقطاعى إلى النمط الرأسمالى للدولة.ويكفى أن نذكر - دون الخوض فى قضية مراحل الانتقال بصفة عامة - إن اشكالية مراحل الانتقال، هى اشكالية خاصة، لا يمكن اختزالها إلى اشكالية أصل أسلوب الإنتاج، كما فعل المذهب التاريخى. فليست نظرية مراحل الانتقال، نظرية لأصل العناصر المكونة للبنية الجديدة، وجذورها، وإنما هى نظرية لارهاصات، وبدايات هذه البنية الجديدة. فلكل مرحلة من مراحل الانتقال نمط خاص، يتمثل فى ترابط نوعى بين مستويات التكوين الاجتماعى الانتقالى، يرجع إلى التعايش المعقد بين أساليب الإنتاج

المختلفة فى هذا التكوين، وإلى انتقال مؤشر السيطرة باستمرار من أسلوب إلى آخر من أساليب الإنتاج، بصورة مستترة فى أغلب الأحيان.

وتطرح الدولة الاستبدادية، التى نعتبرها هنا دولة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية فى أوروبا الغربية، قضايا من نوع خاص. إن غالبية المؤرخين متفقون على أن نشأة الدولة الاستبدادية، هى نقطة التحول الحاسمة، فى الانتقال من الدولة الاقطاعية إلى الدولة الرأسمالية، وليس ظهور تلك الدولة، التى تعبر عن رسوخ السيطرة السياسية للطبقة البرجوازية التى تعتبر الدولة، والتى تمخضت عنها الثورة الفرنسية، مثلا نموذجيا لها. فالمشكلة إذن هى : إن الدولة خلال مرحلة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية، تكشف فعلا عن سمات تبرر اعتبارها - من ناحية التصنيف - دولة من النمط الرأسمالى. وإن كانت تحمل الكثير من ملامح الدولة الاقطاعية، فى حين أن فترة الانتقال تتميز بعدم «رسوخ» سيطرة أسلوب الإنتاج الرأسمالى. ومن هذا يتضح بجلاء، أن عدم التطابق بين البنية الفوقية السياسية، والمستوى الاقتصادى، هو السمة الخاصة المميزة لمرحلة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية.

ومن هنا يتضح أيضا، مدى تعقد المشكلة التى نحن بصددها، وإن كان البعض يميل عادة إلى تبسيطها. فلقد ذهب هؤلاء - استنادا إلى الرأى القائل بأن الدولة هى نتاج للطبقة الحاكمة وذيل لها - إلى أن مرحلة الانتقال، التى أشرنا إليها، تتميز بتحول البرجوازية أولا إلى طبقة مسيطرة اقتصاديا، ثم تصبح فيما بعد، نتيجة لقيام الدولة البرجوازية، الطبقة المسيطرة سياسيا. والدولة التى تمخضت عنها الثورة الفرنسية، هى المثل النموذجى لهذه الحالة. ولئن صحت هذه التأكيدات من حيث دلالتها على عدم التطابق بين الدولة الانتقالية، وميدان الصراع الطبقى، إلا أنها لا تصدق على علاقة البنية الفوقية للدولة بسائر الأبنية الاجتماعية، لأنها تؤدى إلى اعتبار الدولة الاستبدادية شكلا من أشكال الدولة الاقطاعية.. غير أن دولة الانتقال الاستبدادية تتسم بصفة عامة ببعض السمات الرئيسية المميزة لنمط الدولة الرأسمالية. وهذا دليل على انسلاخها تماما عن نمط الدولة الاقطاعية، فى حين أن البرجوازية لم تكن قد أصبحت بعد

الطبقة المسيطرة سياسيا. ونود أن نؤكد هنا، على أن اكتساب الدولة الاستبدادية للطابع المميز لنمط الدولة الرأسمالية، لا يرجع إلى قيام تحالف سياسي بين طبقة النبلاء السائدة سياسيا، والبرجوازية المسيطرة اقتصاديا. فالتناقض الرئيسي، خلال تلك المرحلة، كان بالتحديد بين النبلاء والبرجوازية(١).

غير أن بنية مرحلة الانتقال، أي الهيكل النظرى للانتقال، على حد تعبير بتلهايم، يتميز، بصفة عامة، بعدم التطابق بين **علاقة الملكية** و **علاقة التملك الفعلى**(٢) وهو السمة المميزة للصناعة اليدوية «المانيفاكتورة»، التى تعتبر الشكل الملموس للانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية، وهذا ما عبر عنه ماركس بقوله :

> **«يستحوذ رأس المال فى البداية على العمل فى الظروف التكنيكية التى أوجدها التطور التاريخى، وذلك دون إحداث تغيير فورى فى أسلوب الإنتاج.»(٣).**

وتتميز الصناعة اليدوية، على وجه التحديد، بأن أسلوب الملكية فى ظلها قد **أصبح فعلا** الشكل - الرأسمالى للملكية : ففى ظل هذه العلاقة، علاقة الملكية الرأسمالية تم «اخضاع» العامل رسميا لرأس المال وتتجلى هذه العلاقة فى الشكل التنظيمى الجديد - الشكل الرأسمالى - لتنظيم العمل داخل الصناعة اليدوية ذاتها.

أما عملية العمل، أى التملك الفعلى للطبيعة عن طريق الإنتاج، فهى فى الصناعة اليدوية لا تتميز بانفصال العامل عن وسائل الإنتاج بل باتحادهما. فهذا الانفصال لم يحدث إلا مع قيام **الصناعة الكبيرة**، حيث يتحقق التجانس بين الملكية والتملك الفعلى.

ويتجلى عدم التطابق بين الملكية، والتملك الفعلى، الذى تتميز به مرحلة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية فى أوربا الغربية، فى التفاوت الزمنى فى التطور بين الأشكال القانونية، والبنية الفوقية السياسية للدولة من ناحية، والهيكل الاقتصادى من ناحية أخرى. ويتفق هذا التفاوت الزمنى فى التطور، بين المستوى السياسى -

القانونى، والمستوى الاقتصادى، مع التفاوت الزمنى فى التطور، بين علاقة الملكية المتميزة عن تعبيرها القانونى، وبين علاقة التملك الفعلى، فى التركيبة الاقتصادية التى تضمهما. لقد نشأ رأس المال باعتبارها ملكية اقتصادية، قبل «إخضاع» العامل «فعلا» لرأس المال[٤] وهو يفترض انفصال العامل عن وسائل الإنتاج : وهذا يصدق على علاقات الملكية الخاصة القانونية الشكلية، كما يصدق على الدولة الانتقالية. لقد كان الشكل القانونى للملكية فى مرحلة الانتقال شكلا رأسماليا. وكان الشكل المؤسسى للسيطرة السياسية، المتمثل فى الدولة الاستبدادية، شكلا رأسماليا، حتى قبل أن ينفصل المنتج المباشر عن وسائل إنتاجه، أى قبل أن يتحقق الشرط النظرى الأولى لقيام علاقات الإنتاج الرأسمالية. وإذا حللنا أصل أسلوب الإنتاج الرأسمالى، فإننا نجد فى الصناعة اليدوية أيضا، تلك «الشروط» التى لخصها ماركس فى كتابه... (Grundrisse) فى تعبير «الفرد المعدم» أو «العامل الحر»، ووهو تعبير له دلالته ومغزاه.

ولما كانت نظرية الانتقال، لا تعتبر بحثا فى أصل العناصر المكونة للنبية الاجتماعية الجديدة، وإنما هى نظرية فى أرهاصاتها، وبداياتها الأولى، فلا يتصور **نظريا**، ارجاع الأبنية الرأسمالية للدولة الاستبدادية، ولا الملكية الشكلية الرأسمالية، إلى تحقق تلك الشروط التاريخية بالفعل. فلكى نفهم طبيعة الدولة الاستبدادية، والملكية الشكلية الرأسمالية، لا بد أن نضعهما فى الإطار المميز لمرحلة الانتقال، أى فى إطار عدم التطابق بين علاقة الملكية وعلاقة التملك الفعلى، الذى أشرنا إليه.

ومع ذلك، فلا بد هنا، من إبداء ملاحظة إضافية، وهى ملاحظة تقودنا إلى تفرقة لها أهميتها. وهى أنه إذا كان انعدام التطابق، هو فى الواقع، سمة مشتركة، يتميز بها **الانتقال بصفة عامة**، تتمثل فى التفاوت الزمنى بين علاقة الملكية، وعلاقة التملك الفعلى من حيث التطور، فإنه ينبغى دائما التفرقة بين علاقة الملكية كعلاقة اقتصادية، والملكية القانونية، حتى يمكننا إلقاء الضوء على الصورة المعقدة لهذا التفاوت الزمنى، خلال الانتقال من تكوين اجتماعى معين إلى تكوين آخر. وبهذا يمكننا تحديد **مراحل** الانتقال المختلفة. إن ما يميز الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية فى أوروبا الغربية، هو

تقدم علاقة الملكية - سواء فى ذلك الملكية الاقتصادية، أى تنظيم العمل فى الصناعة اليدوية، أو الشكل القانونى النظامى الذى يعبر عنها - بالنسبة لعملية العمل. أى أن هناك تطابقا، وإن اختلفت درجته، من مرحلة إلى أخرى، بين علاقتى الملكية الاقتصادية والقانونية، **المتقدمين**، بالنسبة لعملية العمل. أما فى الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، فيتخذ عدم التطابق صور مختلفة تماما. وهذا يرجع إلى **الفارق** الجوهرى بين الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية، والانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. ولقد أكد الماركسيون الكلاسيكيون على هذه القضية وإن لم يعمقوها :

فأسلوب الإنتاج الرأسمالى، قد نما على أرضية الملكية الخاصة، التى كانت قد استقرت فى ظل أسلوب الإنتاج الاقطاعى، والتى تحولت إلى ملكية خاصة رأسمالية. أما الاشتراكية، فتعنى أن يصبح المنتجون أنفسهم مسئولين عن وسائل الإنتاج. وهو ما لا يمكن تحقيقه فى ظل أسلوب الإنتاج الرأسمالى.

كما أن لظاهرة عدم التطابق أهميتها، فى تفسير ما تتميز به هذه الدولة الانتقالية، من وجود أبنية رأسمالية، بالرغم من أنها كانت لا تزال تحمل الكثير من السمات الاقطاعية وكان لهذه السمات أثرها الفعال فى تلك الدولة.

وتتمتع الدولة الاستبدادية، بالنسبة لعلاقات الإنتاج، بالاستقلالية المميزة للدولة الرأسمالية، بالرغم من عدم تحقق الشروط النظرية لهذه الاستقلالية، التى تتمثل فى انفصال المنتج المباشر عن وسائل الإنتاج كما تتسم هذه الدولة الاستبدادية، بما تتسم به الدولة الرأسمالية، من تأثير مفتت للعلاقات الاجتماعية، حتى قبل أن تتوافر الشروط الأولية لهذا التأثير، فى **صورته الرأسمالية**.

ويمكن تفسير ظاهرة عدم التطابق، إذا ما فهمنا وظيفة الدولة الانتقالية. وهنا تجدر الإشارة إلى تحليلات ماركس المتعلقة بالتراكم الأولى لرأس المال. ولم يكن المقصود بهذه التحليلات وضع نظرية للانتقال، بل بحث أصل العناصر المكونة للبنية الاجتماعية الجديدة.

إن وظيفة الدولة الاستبدادية غير محدودة بحدود أسلوب الإنتاج القائم. فوظيفتها هى خلق علاقات إنتاج لم تكن قائمة من قبل، هى العلاقات الرأسمالية، وتصفية علاقات الإنتاج الاقطاعية، أى تغيير حدود أسلوب الإنتاج القائم، ورسم حدود أسلوب الإنتاج الجديد.

وترجع وظيفة هذه الدولة الانتقالية فى تحقيق التراكم الأولى إلى ما للعامل السياسى من فاعلية خاصة فى المرحلة الأولى من مراحل الانتقال. ويتوقف مدى تدخل الدولة الاستبدادية فى الاقتصاد، واشكال هذا التدخل، بالدرجة الأولى، على الشروط التاريخية الملموسة اللازمة لنشأة الرأسمالية فى التكوينات الاجتماعية المختلفة.

## ٢ - الدولة الاستبدادية هى دولة رأسمالية

تختلف نشأة الدولة الاستبدادية - فى أوربا الغربية - من بلد إلى آخر، نتيجة للتطور غير المتكافئ للتجمعات القومية المختلفة. وترجع نشأة الدولة الاستبدادية - وفقا للتحديد المتفق عليه بين المؤرخين للمرحلة الاقطاعية - إلى زمن «الأزمة الكبرى» للنظام الاقطاعى خلال القرنين الرابع عشر، والخامس عشر.

وتميزت تلك الأزمة بانهيار الزراعة الاقطاعية على نطاق واسع، وظهور الصناعات الحرفية، وانخفاض عدد السكان.. إلخ. ولقد تدعمت تلك الدولة خلال فترة التوسع الجديدة، التى امتدت من منتصف القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر، خالقة بذلك «أزمة شاملة» لعلاقات الإنتاج الاقطاعية مؤذنة - كما قال ماركس - ببداية عصر الرأسمالية»[٥].

ويمكننا أن نتبين معالم تلك الدولة، فى صورتها الحقيقية، فى الإمارات الإيطالية فى القرن الخامس عشر. ولجدها فى فرنسا، فى عهد لوى الثالث عشر، وريشيليو كما نجدها فى إسبانيا، فى عهد الملك فرديناند، والملكة ايزابلا الكاثوليكيين[٦]. أما فى إنجلترا فقد، كان الوضع الملموس فيها مختلفا، إذ جاء الانتقال من الدولة الاقطاعية إلى الدولة

الاستبدادية فيها هشا، وهزيلا. وهذا هو أيضا - الحال فى بلاد الأراضى الواطئة[٧].

وتتميز الدولة الاستبدادية بتركز سلطة الدولة فى يد من يتولاها، وهو الملك عادة. وهى سلطة لا تخضع لرقابة المؤسسات الأخرى، ولا يتقيد الملك فى ممارستها بأى قيد تشريعى، سواء كان قانونا وضعيا أم قانونا طبيعيا - الهيا. فصاحب السلطة هو المشرع الأوحد. فسلطة الدولة الاستبدادية، تبدو شديدة التركز، وذلك على خلاف النمط الاقطاعى للدولة، حيث تتقيد سلطة الدولة بالقانون الالهى، باعتبارها مظهرا من مظاهر النظام الكونى - الالهى. كما تقيدها امتيازات الطوائف الاقطاعية المختلفة، طالما أن الروابط الاقطاعية تمثل هرما متدرجا من السلطات المطلقة، التى يمارسها الاقطاعيون على الأرض التى يملكونها، وعلى الناس الذين يرتبطون بها.

وفى الوقت الذى أخذت تتصدع فيه مجالس الطوائف على اختلافها، كالمجالس العامة، والدايت.. وغيرها التى كان نشاطها يحد من السلطة المركزية، برزت الدولة كمؤسسة مركزية، هى مصدر لكل سلطة «سياسية» داخل إطار إقليم وطنى محدد. وهكذا، تكونت تدريجيا فكرة سيادة الدولة، التى تعبر عن السيطرة العامة النظامية المطلقة، والمنفردة، على مجموعة اقليمية - قومية معينة، وعن الممارسة الفعلية للسلطة المركزية المتحررة من «القيود غير السياسية»، القانونية، والأخلاقية والكنسية، التى كانت تميز الدولة الاقطاعية.

وهكذا، تكشف الدولة الاستبدادية عن استقلاليتها بالنسبة للميدان الاقتصادى، وتحل «العلاقات السياسية بمعناها الدقيق» محل الروابط الاقطاعية، التى كانت تصطبغ بصبغة مقدسة فى ظل الدولة الاقطاعية. وتكتسب السلطة المركزية طابعا عاما، بانسلاخها عن الميدان الخاص. وأصبحت تمارس، وقد تحررت من القيود «غير السياسية» الدينية، والأخلاقية، على نحو «مطلق، على مجموعة قومية - شعبية محددة. وهذا يعنى انهيار الحواجز التى كانت تحول دون قيام السلطة المركزية، والتى تتمثل فى الولايات الاقطاعية. ونشهد ولادة مفهوم «الشعب»، ومفهوم «الأمة»، وهما المبدءان اللذان قامت عليهما الدولة، التى يفترض أنها تمثل «المصلحة العامة».

ومن ناحية أخرى نشهد، عملية الصياغة القانونية للأفراد على غرار ما يحدث فى الميدان الخاص، باعتبارهم «رعايا خاضعين للدولة». صحيح أن السلطة المركزية ذات السيادة لا تفترض التقيد بأى قانون بالمعنى الاقطاعى لهذه الكلمة، غير أن ثمة **نظاما قانونيا مكتوبا** قد أخذ يحل - مع ميلاد تلك السلطة - محل **امتيازات العصور الوسطى** العرفية، أو المكتوبة. ويتمثل هذا النظام القانونى فى قواعد القانون «العام» التى تنظم علاقة رعايا الدولة بالسلطة المركزية. وقد اكتسبت هذه القواعد سمات التجريد والعمومية، والشكلية، المميزة للنظام القانونى الحديث. وتحددت أوضاع المواطنين فى مؤسسات الدولة السياسية على غرار الأوضاع القائمة فى مجال العلاقات الخاصة. فالسلطة المركزية تحترم عادة القوانين التى تضعها، وهى تتروى قبل أن تتدخل فى المجال الخاص.

وترتبط سيادة الدولة فى تصور بودان Bodin بقضية وحدة السلطة «السياسية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة» : فهذه السلطة تمثل السلطة «السياسية بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة» : فهى تمثل وحدة المواطنين فى الميدان العام، وتعتبر الدولة تجسيدا للمصلحة العامة، التى أضحت موضوع الساعة(٨) : فهى جوهر وأصل فكرة «**المصلحة العليا**»(٩)، التى طالما استخدمتها الدولة ذريعة لتبرير تصرفاتها المنافية للقانون والعدالة. وهى تعنى استقلال سلطة الدولة المتحررة من كافة القيود غير السياسية، **طالما** انها تمثل الصالح العام. وهكذا ظهرت أول صياغة لنظريات العقد الاجتماعى، التى تعد فى صورتها اللاحقة والمكتملة، التى عرفها القرن الثامن عشر، تعبيرا نظريا عن استقلالية المستويين الاقتصادى، والسياسى. ويرجع الفضل فى تمهيد الأرضية النظرية لظهور مفهوم العقد الاجتماعى إلى جهود أولئك الفقهاء الذين انجبتهم الجامعات، التى تأسست منذ القرن الثالث عشر : فقد أرسى هؤلاء الفقهاء أسس نظرية **ميثاق السيطرة السياسية**، مستلهمين كتابات آباء الكنيسة، وبعض فصول القانون الكنسى، التى تعتبر الينابيع الأولى **لنظرية العقد العام**، التى عرفتها الامبراطورية البيزنطية.

وتقوم السلطة المطلقة، وفقا لهذه النظرية، على افتراض وجود عقد بين المحكومين يخرجون بمقتضاه من «عزلتهم»، الخاصة ليشكلوا كيانا سياسيا، فيخضعون بهذا العمل ذاته للسلطة العامة، «للحكومة».

ويبدو أن قضية الأمة قد لعبت، هي أيضا، دورا رئيسيا في عملية تكوين الدولة الاستبدادية، باعتبارها دولة ذات سيادة، سواء داخل أو خارج «حدودها الطبيعية»(١٠).

كما أننا نعرف الدور الذى لعبه **الجيش، والبيروقراطية في تكوين جهاز الدولة** الاستبدادية : ذلك الدور الذى استندت إليه محاولات كثيرة لتفنيد المفهوم الماركسى للدولة من حيث ارتباطها بأسلوب محدد فى الإنتاج. ولتحليل هذا الدور، لا بد من فهم الوظيفة الخاصة للجيش، والبيروقراطية، فى مرحلة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية : ذلك أن أبنية الدولة الاستبدادية - المرتبطة بذات الاحداثيات Les même coordonnées المحددة لوظيفة الجيش، والبيروقراطية - **هى التى ترسم لكل منهما دوره فى جهاز تلك الدولة.** والسلطة المركزية هى التى تحدد دور الجيش فى ذلك الجهاز، بعد أن أصبح لها جيشها الخاص الذى تنفق عليه، وبعد أن أصبحت الخدمة العسكرية لا تعتمد على الروابط الاقطاعية، بل على الجنود المأجورين، الذين يعملون فى خدمة سلطة سياسية متحررة إلى حد ما من قيوم الروابط الاقطاعية(١١). وفى مقابل الفرسان النبلاء، تلعب قوات المشاة الدور الرئيسى فى هذا الجيش المأجور. وهى تضم فى صفوفها طبقات اجتماعية عديدة، مما يضفى على هذا الجيش أحيانا طابع الجيش الشعبى. جيش دولة تمثل وحدة الشعب : وتمثل هذه الفكرة أحد العناصر الهامة فى تحليلات ماكيافيللى.

وهذا يبدو أكثر وضوحا فى حالة البيروقراطية. فيمكننا تحديد وظيفتها فى ضوء الاحداثيات العديدة لمرحلة الانتقال. وإن كان دورها فى جهاز الدولة محكوم بالأبنية الرأسمالية للدولة الاستبدادية. حيث نشهد ميلاد البيروقراطية بالمعنى الحديث لهذه الكلمة(١٢).

فلم تعد الوظائف العامة، على اختلافها، ترتبط ارتباطا مباشرا بصفة من يتولونها، من حيث اعتبارهم أعضاء فى طبقات «طوائف مغلقة»، بل أخذت شيئا فشيئا تكتسب طابع وظائف الدولة السياسية.

ولم يعد مضمون اختصاصات تلك الهيئات (الجيش والبيروقراطية) - التى أصبحت أجهزة حقيقية للسلطة - يتوقف على ارتباطاتها «السياسية - الاقتصادية» بهذا الجزء أو ذلك من إقليم الدولة، بل أصبح يكمن فى ممارسة الدولة لسلطتها. وهكذا لم يعد الهدف من ممارسة تلك الوظائف تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية للقائمين بها، بل تحقيق المصلحة العامة التى تمثلها الدولة. وأضحت الوظيفة هى التى تضفى على صاحبها انتماء طبقيا[١٣] كما هو الحال فى طبقة النبلاء الجدد، التى تشكلت من كبار الموظفين: ولقد أشار ماكس فبر Max Weber فى تحليلاته لنمط السلطة القانونى - العقلانى، المميز للدولة الحديثة، إلى علاقة البيروقراطية، من حيث هى وظيفة، بنشأة فكرة «المصلحة العامة» التى تمثلها الدولة الاستبدادية.

*

وقد يفسر الدور الذى لعبته وظائف الدولة فى عملية التراكم الأولى لرأس المال، التفاوت بين الدولة الاستبدادية، والمستوى الاقتصادى، من حيث التطور التاريخى فى مرحلة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية، والذى يرجع إلى ظاهرة عدم التطابق بين علاقات الملكية، وعلاقات التملك الفعلى التى أشرنا إليها.

إن تجريد صغار الملاك من ممتلكاتهم، وفرض الضرائب وتحطيم الحواجز التى تقف فى طريق التجارة داخل الإقليم الوطنى، هى وظائف لا يمكن أن تقوم بها إلا دولة ذات طبيعة رأسمالية، أى سلطة عامة مركزية ذات طابع سياسى. ولقد اتاح الطابع «القومى - الشعبى» لمؤسساتها، إلى حد كبير، فرصة العمل ضد مصالح طبقة النبلاء، فى وقت لم تكن فيه بعد قادرة على الاعتماد بشكل حاسم على البرجوازية. ولا يمكننا فهم الدور الذى لعبته الدولة «كقوة» لصالح «البرجوازية الوليدة» - كما وصفه ماركس - إلا إذا نظرنا إليه باعتباره «تدخلا» من جانب الدولة الاستبدادية الانتقالية. أى أن استخدام

«القوة» فى تحديد معالم أسلوب الإنتاج الجديد، ورسم حدوده، ليس بالدور الذى تستطيع أية دولة القيام به. وإذا كانت مرحلة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية قد فرضت على الدولة القيام بتلك الوظائف، فلا يتصور أن تضطلع بها إلا دولة ذات طبيعة رأسمالية.

بقيت ملاحظة أخيرة، عن علاقة هذه الدولة الانتقالية بالصراع الطبقى. أيمكننا أن نرد مما تتميز به الدولة الاستبدادية من استقلالية، سواء بالنسبة للميدان الاقتصادى، أو بالنسبة لساحة الصراع الطبقى، والتى اتاحت لهذه الدولة امكانية العمل على تحقيق التراكم الأولى لرأس المال، أيمكننا أن نرد هذه الاستقلالية إلى مجرد وجود «توازن» فى القوى بين طبقة النبلاء، والبرجوازية، كما قال انجلز ؟

إن تفسير ظاهرة الاستقلالية النسبية للدولة استنادا إلى وجود «توازن» بين القوى الاجتماعية الماثلة، هو كما سنرى تفسير عام، ومبسط وغير كاف، خاصة إذا كنا بصدد دولة ذات قسمات رأسمالية واضحة. فظاهرة الدولة الاستبدادية لا ترتبط - على الأقل - فى جميع مراحل الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية بوجود توازن فى القوى بين طبقة النبلاء السائدة سياسيا، والبرجوازية المسيطرة اقتصاديا : فالبرجوازية لم تحقق سيطرتها الاقتصادية إلا تدريجيا، ونادرا ما تكافأت مع ثقل السيطرة السياسية لطبقة النبلاء، كما هو الحال فى فرنسا فى أواخر عهد النظام القديم[١٤]. وإذا كانت مراحل الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية، قد شهدت تغير الوجه الرئيسى للتناقض، بل تغير التناقض الرئيسى ذاته، عندما أصبح التناقض الرئيسى بين طبقة النبلاء، والبرجوازية، فهذا لا يدل تلقائيا على وجود توازن فى القوى بين هاتين الطبقتين. فقد كان التحالف بين النبلاء، والبرجوازية يتسم فى أغلب الأحيان بهيمنة طبقة النبلاء بشكل حاسم.

إن الاستقلالية النسبية للدولة الاستبدادية ترجع إلى طبيعتها الرأسمالية، ودورها، فى مرحلة الانتقال من ناحية، وإلى علاقتها المعقدة بميدان الصراع الطبقى من ناحية أخرى.

فما يميز أولى مراحل الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية - فيما يتعلق بالدولة - هو

اكتساب الدولة فى تلك المرحلة، ملامح رأسمالية واضحة، فى حين أن البرجوازية لم تكن قد أصبحت بعد الطبقة السائدة سياسيا، بل إنها لم تكن فى أغلب الأحيان الطبقة المسيطرة اقتصاديا : أى أن هذه **المرحلة الأولية** لا ترتبط بوجود توازن فى القوى بين البرجوازية والنبلاء.

وتستمر مرحلة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية حتى بعد وصول البرجوازية إلى السلطة - (دون أن يعنى هذا بالضرورة تحقق هيمنتها السياسية) - إلى أن يتدعم أسلوب الإنتاج الرأسمالى، وحتى بداية طور تكرار الإنتاج الموسع لهذا الأسلوب : لقد كانت الدولة الليبرالية، التى عرفتها أوربا الغربية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، هى الدولة الملائمة - بدرجة تختلف من بلد إلى آخر - للمرحلة الأولى من طور تكرار الإنتاج الموسع لأسلوب الإنتاج الرأسمالى[١٥].

الهوامش :

(١) ولما كانت هذه الملاحظات محدودة بطبيعتها، فلا يمكننا أن نميز هنا بين مختلف أطوار مرحلة الانتقال بين الاقطاع إلى الرأسمالية. فهذا يتطلب تحليلا عينيا لأوضاع محددة، لتحديد الخط الفاصل coupure بين وحدة تكوين أجتماعى فى وضع انتقالى تتوافر فيه الشروط التاريخية للانتقال، وهو ما يدخل فى نظرية أصل وجذور أسلوب الإنتاج الذى يعنينا theorie des originrs d'un mode de production وبين وحدة التكوين الاجتماعى فى مرحلة الانتقال، بمعناها الضيق، أى غداة التحول الحاسم، وهو ما يدخل فى نظرية البدايات الأولى لأسلوب الإنتاج الذى نحن بصدده.

(٢) فى هذه القضايا راجع : بتلهايم : المرجع السابق Bulibar in Lire le Capital t II p, 207 et suiv.

(٣) راجع Le Capital, I, p. 303.

(٤) وهو ما أشار إليه ماركس فى الفصل الخاص بالريع من كتاب رأس المال.

(٥) فى هذا الموضوع راجع :

M. Dobb et E. Hobsbawn : "Du Feudalisme au capitalisme" in Recherches Internationales à ia lumiére du marxisme : Le a Symposium be P. Suwezy Z H. Takahashi, M. dobb, R. Hilton, ohr, Hill-london, Fore Publications.

(٦) أما ألمانيا فهى حالة خاصة : فهى لم تمر بمرحلة الدولة الاستبدادية بالمعنى المقصود فى هذا التحليل على خلاف الظاهر. فقد كانت الغلبة للأبنية الاقطاعية حتى فى الدولة البسماركية (ومن ذلك غياب السلطة المركزية، وتشتت السلطة .. إلخ). صحيح أن انجلز يصف نظام بسمارك Le Besmark, kisme بالدولة الاستبدادية وتصور من صور «البزنابرتية» "Bonapartisme" فى نفس الوقت.

راجع فى .La question de logement chaps II & 2 غير أن هذا يرجع، كما سنرى، إلى أن انجلز كان ينظر إلى استقلالية الدولة من زاوية توازن القوى الطبقية القائمة.

(٧) وعن موضوع الدولة الحديثة عامة، والدولة الاستبدادية خاصة راجع :

O K Hintze, Staat und Verfassung, 1962 pp. 470-446.

R, M. Maclver, The modern State, 1926.

F. Oppenheimer, The State: its History and development viewed sociologically, 1914, Kionast. "Die anfauge des europaischen Stats - System em spâteren Mittelalter" in Historische Deitschrift, 153 (1938) p 229 et Suve

R Mounniér : Les XVI, et XVIII, Siecles, 1954.

R. Mousmir, "Quelques problemes concurnant la monarchic absolue", rapport au x e Congrés international des siences historiques, Vol ep. y. Lefevrè : le déspotisms éclairé" in Annales

hést. de la Revolution Francaise. No 21, 1949.

ويبقى أن نشير هنا أيضا إلى مقالات :

New Cambridge modern History:

(٨) راجع

J. Ritter ; Die Neugstaltung Europas in XVI Jahrhundert p. et Suiv.

(٩) راجع

F. Meinecke, Die édée der Staatarason in der neurren qeschichte, 1924.

(١٠) راجع

- H. Hauser, La modernité du XVI' Sciécle, paris 1930

- E. Chabod, Contribution au Actes du colloque sur la Renaissance, t - it unorganisé par la Societé d'histoire moderne 1958 : y - a - Etat de la renaissance ?"

(١١) راجع :

J. Pan Doorn : "The officer Corps ... a fusion of proffession and organisation" in European Journal of Sociology, VI, 1965 p. 262 et suve.

(١٢) راجع : - Santoro, gli offici del domini sforzesco. (1450 - 1550) 1948.

- R. Mounnier : La venalité des offices sous Henri IV et Louis XII, 1946.

- K. E. Swort, Sale of offices in Seventeen th Century, 1949

وسنعود إلى تحليلات ماكس فبر بهذا الشأن، وذلك فى الفصل الخاص بالبيروقراطية.

(١٣) ولا بد هنا من إبداء الملاحظة التالية : إن عدم اتناق طبيعة الدولة الاستبدادية مع طبيعة المستوى الاقتصادى فى التكوين الاجتماعى، يطرح قصة الدور الذى لعبته الدولة الاستبدادية لصالح أسلوب الإنتاج الرأسمالى، الذى لم يكن قد أصبح بعد أسلوب الإنتاج السائد. وكما أننا لا نجد تفسيرا مباشرا لهذه المسألة فى اشتراك البرجوازية مع طبقة النبلاء ملاك الأراضى فى السيطرة السياسية Co - domination politique ، أى فى تحالفهما، كذلك لا نجد تفسيرا مباشرا لها فى إمساك البرجوازية بزمام جهاز الدولة الاستبدادية. صحيح أن «قمم» "les hauteurs" الإدارة، والبيروقراطية، كانت فى فرنسا، فى ظل النظام القديم، فى يد طبقة «النبلاء الجدد»، التى تضم كبار الموظفين la :noblesse de robe" ومع ذلك، ينبغى ألا ننسى الدور الطبيعى الذى لعبه هؤلاء والذى جعلهم أقرب إلى طبقة النبلاء ملاك الأراضى، وذلك على ما أوضحه ماتييه mathiez . أما بالنسبة لبريطانيا، فقد بين ماركس بجلاء فى مقالاته فى نيويورك ديلى تريبيون، ولا سيما فى كتاباته عن حزب المحافظين القديم "Whig" ، إن السيطرة على قمم جهاز الدولة، كانت من نصيب قسم من طبقة النبلاء ملاك الأراضى. وهذا هو رأى ماركس أيضا بالنسبة لإسبانيا.

(Oeuvres politiques, Costes t VIIII la Révolution Espagnole" p. 1331 et Suv.)

وعلى ذلك لا يمكننا إرجاع الدور الذى لعبته الدولة الاستبدادية لصالح أسلوب الإنتاج الرأسمالى مباشرة، إلى الموقع الذى كانت تحتله البرجوازية فى ساح الصراع الطبقى. أو إلى الانتماء الطبقى لجهاز الدولة، فلا بد أن نأخذ أيضا فى اعتبارنا طبيعة أبنية الدولة الاستبدادية بالنسبة للمستوى الاقتصادى، والتى ترجع إلى طبيعة أبنيتها، هى التى اتاحت لجهاز الدولة القيام بدور «مستقل» بل ومناف لطبيعة انتمائه الطبقى.

وباختصار، لا بد لإيضاح علاقة السيطرة الاقتصادية للبورجوازية - وهى سيطرة لم تكن قد تدعمت بعد - بدور الدولة الاستبدادية لا بد من إلقاء الضوء على كل مظاهر التفاوت والمفارقة بين مستويات التكوين الاجتماعى من ناحية، وبينها وبين ميدان الصراع الطبقى من ناحية أخرى.

(١٤) راجع أيضا فى هذا الموضوع :

M. Dobb : Studies in the developoment of Capitalisme, 1963. p. 83 et Suiv.

(١٥) ينبغى إذن التفرقة بين ظاهرة «البونابرتية» وهى من ظواهر مراحل الانتقال. بمعناها الدقيق، وبين الملكية المطلقة. أقول هذا لأن انجلز كان يميل احيانا إلى استخدام تعبيرات تاريخية تطمس الفارق النظرى بين هاتين الظاهرتين، وخاصة فى كتابه «قضية الإسكان» إذ كان يعتبر البونابرتية استمرارا وامتدادا للظاهرة الدولة الاستبدادية. وهذا يرجع إلى حقيقتين سبق أن أشرنا إليهما (أ) فقد كان انجلز يميل إلى اعتبار البسماركية ظاهرة بونابرتية (ب) وكان يرى أن للبسماركية دورا مماثلا لدور الدولة الاستبدادية، ولذا كان يشبهها بها. وهذا ينطوى على خطأ مزدوج لأن البونابرتية ليست شكلا انتقاليا للدولة إذا أردنا المحافظة على دقة هذا الاصطلاح. كما أن ارهاصات البسماركية تميزت بظهور «نمط» من الدولة الاقطاعية يشبه فى جانب منه الدولة الرأسمالية الانتقالية. وهنا تكمن المشكلة كلها. وهذا الخطأ المزدوج هو الذى جعل انجلز ينظر إليه البونابرتية - التى شبهها بالبسماركية - باعتبارها استمرارا وامتدادا للدولة الاستبدادية (البسماركية = الدولة الاستبدادية).

# الفصل الرابع

# حول نماذج الثورة البرجوازية

عرضنا فيما تقدم لبعض السمات العامة **لاتجاهات** مرحلة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية فى أوروبا الغربية، موضحين اختلاف خصائص هذه المرحلة الانتقالية، باختلاف التجمعات القومية موضوع البحث والتى اخذت تتوحد هنا مع التكوينات الاجتماعية الملموسة. وهنا، يطرح السؤال الهام التالى نفسه : هل يمكن القول بوجود **نموذج نمطى** «للثورة البرجوازية»، على خلاف التصور الشائع الذى يرى فى الثورة الفرنسية نموذجا للثورات البرجوازية ؟ سنحاول فى إجابتنا على هذا السؤال، أن نثبت أنه لا وجود لهذه النماذج فى الواقع. وذلك من خلال دراستنا لثلاث أمثلة : بريطانيا، وفرنسا، وبروسيا.

وإذا كان للانتقال عامة - أى الانتقال من الناحية النظرية - سمات عامة، فإن قضية الثورة البرجوازية تتوقف - إذا ما ارجعناها إلى قضية الشكل الملموس الذى يتخذه

الانتقال - على ظروف التكوين الاجتماعى فى تفرده التاريخى، وأصالته الدائمة.. ، وإذا أردنا أن نضع إشكالية نماذج الثورة البرجوازية فى مكانها الصحيح، فينبغى أن ننظر إليها من زاوية التطور غير المتكافئ، والتباين بين نسقين من العلاقات غير المتطابقة، التى أشرنا إليه، أى من زاوية عدم التطابق بين الأبنية الاجتماعية، وميدان الصراع الطبقى.

وسنلتزم فيما يلى بالخطوط النظرية المستخصلة من **تحليلات ماركس وانجلز** السياسية محاولين إكمالها. ولن نشير هنا إلى المراجع، فما يعنينا هو التأليف بين ملاحظاتهما الدقيقة، التى سنتناولها تفصيلا فى مختلف أقسام هذا الكتاب.

## ١ - مثال انجلترا

عرفت بريطانيا الثورة البرجوازية فى القرن السابع عشر، فى عام ١٦٤٠، وكذلك فى عام ١٦٨٨ الذى يبدو كمنعطف فى ذات العملية الثورية. وتطرح هذه العملية الثورية بوضوح، قضية العلاقات بين الصناعة، والزراعة : وهى قضية لم تنل ما تستحقه من الاهتمام، نتيجة للتفسير الخاطئ لتحليلات ماركس النظرية - فى **رأس المال** - لأصل الريع العقارى، والذى يعتبرها مجرد تحليلات تاريخية.

ويتمثل الطابع الطبقى تلك العملية الثورية، ولثورة ١٦٤٠ على وجه الخصوص، فى إنها تحدد بوضوح بداية عملية بسط سيطرة أسلوب الإنتاج الرأسمالى، وذلك **بتحويل الريع العقارى إلى رأس مال**[1] :

إننا بصدد مثال يبين لنا الدور الملموس الذى لعبته طبقة ملاك الأراضى، التى تعتمد على الريع العقارى، فثورة ١٦٤٠، ومنعطف ١٦٨٨ يحددان بجلاء، بداية تحول قسم من طبقة النبلاء الاقطاعيين إلى طبقة رأسمالية. ويبدو لأول وهلة، أن هذه الثورة - وهى ثورة برجوازية بمعنى الكلمة - تتسم بالالتباس والغموض. فقد اتخذت شكل التناقض الرئيسى بين أقسام طبقة النبلاء الاقطاعية، فلم تلعب البرجوازية التجارية فيها

إلا دورا ثانويا. ويرجع اللبس فى هذه الحالة إلى طبيعة الطبقة التى تقود العملية الثورية : طبقة النبلاء الاقطاعيين الآخذة فى التحول إلى طبقة برجوازية، التى أصبحت تشكل، فيما يبدو، بفضل استثمارها للريع العقارى، نواة البرجوازية الصناعية.

وقد تبدو هذه الثورة سابقة لأوانها، إذا نظرنا إليها من الزاوية السياسية وحدها. فلم يكن للبرجوازية الصناعية وجود يذكر. ولم تكن البرجوازية التجارية قد نمت بدرجة كافية، حتى يمكنها التصدى لقيادة العملية الثورية. أما إذا أخذنا فى الاعتبار مجمل علاقات التكوين الاجتماعى الإنجليزى، أمكننا أن نقول إن هذه الثورة قد جاءت فى وقتها تماما : فقد أتاحت الحل النهائى لمشكلة بسط سيطرة أسلوب الإنتاج الرأسمالى على أساليب الإنتاج الأخرى فى الزراعة. أى باختصار تصفية الحساب مع أسلوب الإنتاج الصغير.

وبعبارة أدق، فرضت الثورة الإنجليزية على عملية سيادة أسلوب الإنتاج الرأسمالى فى الريف، أى على عملية انحلال أسلوب الإنتاج الأبوى، وتدميره، إيقاعا سريعا، طابعا وجذريا.

ويبدو أن هذه المشكلة، لم تكن لتُحل - فى البلد الذى نحن بصدده - ويتم الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية، إلا من خلال تلك العملية الثورية التى بدأت مشوشة فى الظاهر، وتحت قيادة قسم من البرجوازية، لا يزال فى دور التكوين، وينتمى إلى طبقة النبلاء، ويعتمد على الريع العقارى. أى تحت قيادة تعتبر سياسيا، جزءا لا يتجزأ من طبقة النبلاء[٢]. وفى بروسيا كانت عملية بسط سيطرة أسلوب الإنتاج الرأسمالى، فى البداية، لصالح قسم من طبقة النبلاء، مما يجعلها - من الناحية الشكليــة - أقرب إلى ما كان عليه الحال فى بريطانيا، غير أن هؤلاء النبلاء لم يتحولوا إلى صفوف البرجوازية، عن طريق استثمارهم للريع العقارى، كما حدث فى بريطانيا. وإذا كانت الثورة البرجوازية فى بريطانيا، قد انجزت على يد طبقة كبار الملاك، التى كانت تعتمد على الريع العقارى، والتى شكلت فيما بعد نواة البرجوازية الصناعية، فقد تم انجازها فى فرنسا على يد قسم من البرجوازية - التى كانت قد تكونت بالفعل -

وذلك بمصادرة أملاك الارستقراطية.

وتتمثل النتيجة الرئيسية للثورة الإنجليزية، فى مجال علاقات الإنتاج، فى خلق زراعة رأسمالية، تتميز بنظام ثلاثى الأطراف يضم : كبار الملاك العقاريين وهم القلة التى تحتكر ملكية الأرض، والمزارعون الذين يستأجرونها، والعمال الزراعيون، وهم الغالبية الساحقة. فلقد اندثرت طبقة المستأجرين الاقطاعيين - التى بقيت مخلفاتها فى بروسيا الشرقية لفترة طويلة_كما اختفت طبقة ملاك الأراضى المتوسطة، ولا سيما صغار الملاك، وأصحاب الحيازات المفتتة، الذيني شكلون قطاع الإنتاج الصغير. ومنذ ذلك الحين لم يعد «للفلاحين» الانجليز وجود كقوة اجتماعية على مسرح التطورات السياسية فى البلاد. أما فى فرنسا، فتعد تلك الطبقة، النتاج المميز للثورة الفرنسية ولقد طبعت هذه الطبقة التطورات السياسية التى شهدتها فرنسا فيما بعد بطابعها.

لقد افضت هذه العملية الفريدة، عملية بسط سيطرة أسلوب الإنتاج الرأسمالى - بتدميرها لاحتمالات نمو الإنتاج الصغير فى الزراعة - إلى نمو غير عادى للبرجوازية التجارية، والصناعية، ثم المالية ولم تقتصر نتائج هذ العملية على الريف، فقد أوصدت أبواب الأمل أمام الإنتاج الصغير فى بريطانيا، وهذا يصدق أيضا على البرجوازية الصغيرة ويهمنا أن نشير هنا، إلى أن البرجوازية الصغيرة بصفة عامة لم تكن تشكل قوة اجتماعية، فهى لم تظهر فى أى وقت صراحة على السرح السياسى، فهى مثلا، لم تشكل لنفسها حزبا سياسيا.

غير أن هذا النجاح الباهر الذى حققه أسلوب الإنتاج الرأسمالى فى بسط سيطرته، قد انعكس فى الميادن السياسى، بصورة تبدو فيها مفارقة، إذا أغفلنا خصوصية هذه العملية فى بريطانيا، وما نجم عنها من مفارقات. فثورة ١٦٤٠، وإن كانت قد ارست دعائم سيطرة البرجوازية سياسيا، لم تسفر عن تسليمها زمام السلطة السياسية لقد تمت السيطرة الاقتصادية للطبقة البرجوازية فى بادئ الأمر (البرجوازية التجارية وطبقة الملاك التى تعتمد على الريع العقارى) فى كنف الهيمنة السياسية لطبقة النبلاء ملاك الأراضى. وهو وضع يشبه، من هذه الناحية، ما حدث فى فرنسا قبل الثورة. ثم تمكنت

البرجوازية من الوصول - عبر مراحل ومنعطفات مختلفة - إلى السلطة، في ظل هيمنة طبقة النبلاء في البداية، وبعد صدور **قانون الإصلاح عام ١٨٣٢** أصبحت صاحبة الكلمة الأولى داخل الكتلة الحاكمة.

وتفسر لنا هذه العملية، في مجملها، تواجد البرجوازية على المسرح السياسي - منذ البداية - أى منذ وصولها إلى السلطة - من خلال طبقة النبلاء، التى تمثل ملاك الأراضى، الذين يعتمدون على الريع العقارى، والبرجوازية التجارية. كما تفسر هذه العملية استمرار الدور الذى لعبته طبقة الملاك العقاريين - حزب الأحرار - كممثل للبرجوازية، حتى بعد أن أصبحت لها الهيمنة. وبعد أن أضحت الغلبة فى صفوفها للبرجوازية الصناعية، والمالية. أى أنها تفسر الدور الذى لعبته تلك الطبقة، لفترة طويلة، كقسم من البرجوازية، له استقلاليته وذاتيه، أى باعتبارها قوة اجتماعية. وهكذا بقيت هيمنة البرجوازية الصناعية، والمالية ذاتها مقنعة، لا تظهر صراحة على المسرح السياسى. هذا الوضع يعقد بلا شك مهمة مؤرخى التكوين الاجتماعى البريطانى.

ولم تكن تلك السمات الخاصة، أقل وضوحا على الصعيد السياسى - القانونى. بالرغم من أن ثورة ١٦٤٠ قد غيرت **النظام القانونى للملكية**، ودور النظام الملكى، فقد بقى النمط الاقطاعى، النمط الغالب للدولة على حساب النمط الرأسمالى. وهذا يظهر فى الدور الهام لمجلس اللوردات، ودور قضاة المقاطعات، باعتبارهم مراكز للسلطة المحلية.. إلخ..

وهنا، نجد أنفسنا أمام ظاهرة **عدم اتساق النظام القانونى مع طبيعة الدولة القائمة**، وهى ظاهرة شائعة فى مرحلة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية. وتتجلى هذه المفارقة فى ظهور القانون (الرأسمالى) قبل الدولة الرأسمالية. فقد كان القانون الإنجليزى - على خلاف الحال فى أوروبا - قانونا غير مكتوب، وبقى كذلك دون تقنين، ولذلك بقى الطابع الاقطاعى، الطابع الغالب للدولة، حتى بعد وصول البرجوازية إلى السلطة السياسية، وهذا مثال نموذجى لعدم اتساق أبنية الدولة مع طبيعة سلطة

الدولة. كما تتمثل هذه المفارقة فى بقاء تلك السمات الاقطاعية حتى بعد أن أصبحت البرجوازية الإنجليزية الطبقة المهيمنة. وما صاحب ذلك من استمرار دور طبقة الملاك التى تعتمد على الريع العقارى، ومن بقاء هيمنة البرجوازية مقنعة، لا تظهر صراحة على المسرح السياسى. لقد كان جهاز الدولة ذاته، الجيش، والإدارة - ينتمى طبقيا فى «قمته» إلى طبقة النبلاء، وذلك على خلاف الحال فى فرنسا، ولهذا كانت طبقة الملاك العقاريين هى الطبقة المستفيدة من التجديد النسبى الذى حدث فى جهاز الدولة.

أما فيما يتعلق بوظائف الدولة[٣] ذاتها، فلا بد من الإشارة إلى أن السمات الخاصة بعملية الانتقال فى بريطانيا، وغلبة الطابع الاقطاعى على أبنية الدولة، هى التى مكنت الدولة من القيام بدورها فى تحقيق التراكم الأولى، لصالح طبقة كبار ملاك الأراضى، فلم تكن هناك حاجة للمرور بمرحلة الدولة الاستبدادية. بل يمكن القول، بأن الجانب الأكبر من هذا التراكم، قد تحقق بعد الثورة، على خلاف الحال فى فرنسا. أضف إلى ذلك، أن وظيفة الدولة الاقتصادية اقتصرت على دورها العام فى تحقيق التراكم. فلم تتطلب عملية الانتقال تدخل الدولة اللاحق فى عملية التصنيع، وذلك على خلاف ما حدث فى فرنسا فى ظل الدولة الاستبدادية، أو فى بروسيا فى عهد بسمارك. لقد حلت الدولة الليبرالية، التى تتسم بعدم التدخل فى الاقتصاد، محل الدولة ذات الأبنية الاقطاعية الرأسمالية المتوازنة، التى عرفتها انجلترا فى آخر مراحل الانتقال : وهذا يفسر لنا بقاء السمات الاقطاعية، لفترة طويلة، فى ظل هذا الشكل الليبرالى للدولة الإنجليزية. أما فى فرنسا، فقد كانت مظاهر تدخل الدولة الليبرالية فى الاقتصاد أهم من ذلك بكثير، وهى استمرار لدور الدولة الاستبدادية. ويفسر لنا هذا الدور الفريد، الذى لعبته الدولة، والذى اقترن بسحق الإنتاج الصغير وصغار الفلاحين، والبرجوازية الصغيرة، لماذا لم يقم جهاز الدولة فى بريطانيا - الجيش، والبيروقراطية الإدارية - بالدور الذى كان عليه أن يضطلع به فى فرنسا، وألمانيا، وذلك بالرغم من انتمائه الطبقى.

يمكننا الآن، استخلاص بعض النتائج : لقد حققت الثورة الإنجليزية نجاحا مرموقا، إذ مكنت أسلوب الإنتاج الرأسمالى من بسط سيطرته صراحة على أساليب الإنتاج الأخرى فى التكوين الاجتماعى الإنجليزى، مما أتاح لمصفوفة هذا الأسلوب أن تطبع هذا

التكوين بطابعها بشكل حاسم. وهذا يتمثل - إذا نظرنا إلى هذا التكوين فى تفرده التاريخى - فى واقع أن المستوى الاقتصادى كان دائما، وحتى مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية، المستوى الذى يلعب فى هذا التكوين الدور المسيطر، وليس فقط الدور الحاكم فى نهاية المطاف، ولقد انعكس هذا بدوره فى غلبة القوة الاقتصادية على القوة السياسية. فعندما تعددت مواقع السيطرة الاقتصادية، والسياسية، كانت الهيمنة فى النهاية للطبقات، والأقسام التى تحتل مواقع السيطرة الاقتصادية. أما النجاح الذى حققته العملية الثورية - على الصعيد السياسى - فى الظروف الخاصة بهذا التكوين الاجتماعى فكان فى البداية لصالح طبقة النبلاء. فقد جاء وصول البرجوازية إلى السلطة، ثم إلى موقع الهيمنة داخل الكتلة الحاكمة، متأخرا ومقنعا، وهى ذات السمات التى اتسمت بها التغيرات التى طرأت على أبنية وجهاز الدولة، من حيث عدم اتساقها مع طبيعة المستوى الاقتصادى من ناحية، ومع طبيعة سلطة الدولة. كل هذه العوامل، جعلت من فشل هذه الثورة قناعا يخفى نجاحها المتميز.

## ٢ - مثال فرنسا

وهذا يجرنا إلى الحديث عن فرنسا. فالثورة الفرنسية، تقدم عادة، كمثال «نموذجى» للثورة البرجوازية التجارية، الناجحة. فقد جاءت فى اللحظة التى يتعين فيها على البرجوازية التجارية والصناعية، أن تتصدى بنفسها لقيادة العملية الثورية، وذلك بحكم الطبيعة الخاصة لمرحلة الانتقال، التى اعتمدت على الدولة الاستبدادية. أى أنها جاءت بعد أن «نضجت» تدريجيا كل «إمكانياتها» فى أحشاء المجتمع الاقطاعى. ولهذا، كان لا بد وأن تتمخض عن النتائج الآتية : تولى البرجوازية السلطة صراحة. وإجراء تغيير جذرى فى أبنية الدولة لصالح البرجوازية. وتعد الدولة التى تمضخت عنها الثورة الفرنسية «نموذجا» للدولة الرأسمالية. كما تعتبر «اليعقوبية»، التى سادت فى التكوين الاجتماعى الفرنسى، «نموذجا» للايديولوجية السياسية البرجوازية. وباختصار، حققت البرجوازية - صانعة التاريخ - ذاتها فى الميدان السياسى. ولم يكن جرامشى آخر من

يتحمل مسئولية هذا التفسير فى النظرية الماركسية، وما حققه من نجاح فى نظرية الحركة العمالية، هو - كما سنرى - موضع شك كبير[٤].

ونظرا لاتساع هذا الموضوع وتشعبه، سنكتفى هنا، بإبداء بعض الملاحظات، لإثبات أن هذا التفسير ليس إلا أسطورة. ونود أن نسأل أولا، **كيف بسط أسلوب الإنتاج الرأسمالى سيطرته على أساليب الإنتاج الأخرى ؟**

حدث هذا فى فرنسا بطريقة أقل سفورا وحسما معا فى انجلترا، أو فى ألمانيا إبان الثورة البروسية، وهى ثورة من أعلى قادها بسمارك. ذلك أن سيادة أسلوب الإنتاج الرأسمالى فى فرنسا لم تحسم - على صعيد علاقات الإنتاج - قضية علاقة هذا الأسلوب بأساليب الإنتاج الأخرى. أى أنها لم تحل معضلة مرحلة الانتقال. فهى لم تقطع الطريق على الإنتاج الصغير، بل ثبتت الثورة الفرنسية ذاتها دعائم الإنتاج الصغير فى الزراعة. أن عدم قيام ثورة مبكرة فى فرنسا، على غرار الثورة الإنجليزية، ودور الدولة الاستبدادية، وطبقة الملاك، فى مرحلة التراكم الأولى، يفسر لنا لماذا لم تعتمد عملية إرساء دعائم أسلوب الإنتاج الرأسمالى، فى التكوين الاجتماعى الفرنسى، على طبقة الملاك العقاريين، بل اعتمدت بالدرجة الأولى على البرجوازية التجارية، والصناعية، التى استخدمت الدولة لتحقيق هذه الغاية. ووجدت البرجوازية فى «الفلاحين» سندا لها، فى صراعها مع طبقة النبلاء، للاستئثار بالملكية العقارية الكبيرة، أى من أجل مصادرة أملاك النبلاء. ومن ثم لم تكن النتيجة الحاسمة للثورة الفرنسية - فى مجال الزراعة - مصادرة ممتلكات المنتجين الزراعيين. بل الاعتراف بملكية أصحاب المزارع الصغيرة، وتوسيع قاعدتها[٥]، وهو ما أثبتته دكتاتورية اليعاقبة، بعد ثورة الفلاحين ضد الأبنية الاقطاعية السائدة فى الزراعة. لقد لعب صغار الفلاحين فى فرنسا، منذ ذلك التاريخ، ولفترة طويلة، دورا بالغ الأهمية على المسرح السياسى، وهو ما يعتبر سمة فرنسية. كما يتجلى هذا الانتصار غير العادى، الذى احرزه الإنتاج الصغير، فى تدعيم ركائز البرجوازية الصغيرة نهائيا، بفضل سياسة الجمعية التأسيسية. وذلك بعد أن نمت، مع توسع البرجوازية التجارية والصناعية، دون ضجة، فى ظل دولة النبلاء الاستبدادية.

وبالرغم من عدم ارتباط البرجوازية الصغيرة الفرنسية، منذ البداية برأس المال، برباط وثيق، كما هو الحال فى ألمانيا، فقد ظلت تشكّل قوة اجتماعية ذات أهمية كبرى فى فرنسا - لاحظ النزعة الراديكالية - وهى إذا كانت قد اختارت صف البرجوازية عام ١٨٤٨، فقد وقفت إلى جانب البروليتاريا فى كوميونة باريس.

نخلص من هذا كله، إلى «أن فرنسا - كما لاحظ ي. هوبزبون[٦] تمثل مفارقة هائلة فى تاريخ أوروبا الاقتصادى فى القرن التاسع عشر، فمن الناحية النظرية، لم يكن متصورا أن يسبقها أى بلد. ففيها مؤسسات مثالية من حيث ملاءمتها للتطور الرأسمالى... ومع ذلك كان مستوى تطورها الاقتصادى منخفضا فى الواقع بالنسبة لغيرها من البلدان.. ذلك أن القطاع الرأسمالى من الاقتصاد الفرنسى، كان أشبه ببناء علوى مشيد على قاعدة راسخة من الفلاحين، والبرجوازية الصغيرة... ثم استمر هذا الوضع فى صور مختلفة، فإيقاع التطور التكنولوجى، وعملية تركز رأس المال... إلخ، هى أبطأ فى فرنسا بكثير منها فى انجلترا، وألمانيا - فقد تميزت فرنسا بصعود المشروعات الصغيرة والمتوسطة.. إلخ.

ثانيا - وماذا عن السلطة السياسية؟

صحيح أن البرجوازية الفرنسية تمكنت - على العكس من البرجوازية الانجليزية فى ثورتى ١٦٤٠، و١٦٨٢ - من الوصول إلى السلطة. **ولكن بأى ثمن؟** انها لم تكن لتصل إلى السلطة دون الاعتماد - إلى حد كبير - على تأييد صغار الفلاحين، والبرجوازية الصغيرة، بل وأحيانا المعدمين الباريسيين (les sans culotterie parisienne) من عمال الصناعات اليدوية[٧].

لقد جاء وصول البرجوازية إلى السلطة هذه المرة، صريحا وواضحا، بقدر ما كان استبعاد طبقة النبلاء، صريحا وواضحا. لقد سارت الأمور، وكأن الثورة الفرنسية لم تتطابق فى أى لحظة مع ذاتها. فبدت متقدمة، ومتخلفة فى آن واحد بالنسبة

لذاتها: متخلفة، لأنها لم تنجح فى القضاء على الإنتاج الصغيرة فى مهده. ومتقدمة، إذ كان عليها منذ البداية أن تتفوق علّى الإنتاج الصغير الذى استقطبته البروليتاريا، التى كانت لا تزال فى طور التكوين. كما حالت علاقة صغار الفلاحين، والبرجوازية الصغيرة بالبرجوازية الفرنسية - وهى علاقة تتراوح ما بين التناقض العدائى، والتأييد، بل تصل أحيانا إلى حد التحالف - حالت هذه العلاقة، دون قيام تحالف ثابت بين البرجوازية، والنبلاء، كالتحالف الذى عرفته انجلترا، ثم ألمانيا فيما بعد. إن قيام أى تحالف من هذا النوع فى فرنسا، كان لا بد وأن يؤدى إلى **انتكاسة خطيرة**، إذا ما أخذنا فى الاعتبار، وجود تلك الطبقات، وهو ما حاول شارل العاشر الأقدام عليه: فمثل هذا التحالف لا يتعارض مع المصالح الأولية للبرجوازية فحسب، بل يعنى أيضا، الاستغناء عن تأييد صغار الفلاحين والبرجوازية الصغيرة، التى تحول دون النكسة، فى سبيل المحافظة **على الوضع القائم**. ومن ناحية أخرى، تمخض التنافس بين البرجوازية، وتلك الطبقات، عن تلك الظواهر التاريخية التى عرفتها الامبراطوريتين الأولى والثانية، ولا سيما الامبراطورية الثانية فى عهد لوى بونابرت. ونعنى بها، الاشكال الفريدة التى اتخذتها الدولة الرأسمالية، التى تبدو فيها البرجوازية، وقد تنازلت عن سلطتها السياسية لجهاز الدولة، الذى يتولى إدارة شئونها العامة، مستندا إلى تأييد صغار الفلاحين، والبرجوازية الصغيرة.

وهكذا وضعت هذه الثورة «النموذجية» سلطة البرجوازية فى أزمة تكاد تكون دائمة: إذ أدت إلى تقويض التوازن بين البرجوازية، والنبلاء من ناحية، وبينها وبين صغار المنتجين من ناحية أخرى. كما أسفرت عن عجزها الفريد عن تعزيز هيمنتها. لقد حاولت البرجوازية أن توفر لنفسها أسباب الاستقرار بعد أن تخلصت نهائيا من طبقة النبلاء عام ١٨٤٨، فاتجهت بعد سقوط لوى بونابرت إلى صغار المنتجين، ولكن ذلك أيضا، كان **بعد فوات الأوان**. فقد كانت البروليتاريا الصناعية، التى برزت فى أحداث ١٨٤٨، فى انتظارها عند أول منعطف، عند الكوميون، مما دفع البرجوازية إلى تكريس اعتمادها على صغار الفلاحين، وهذا يتمثل فى سياستها الزراعية بعد عام

.١٨٧٠

**ثالثا - والآن هل يمكن القول بأن الثورة الفرنسية كانت ثورة نموذجية على صعيد الدولة السياسى - القانونى ؟**

أيقاس نجاحها - على العكس من الثورة الانجليزية - بنجاحها فى اقامة دولة رأسمالية نموذجية؟ انها لم تحقق أى شئ من هذا صحيح أن الدولة التى تمخضت عنها الثورة الفرنسية، قد فاقت الدولة الإنجليزية فى التخلص من السمات الاقطاعية: ولكن هناك أيضا، الوجه الآخر للعملة، كما يقولون. فهذا المفهوم للدولة الرأسمالية "النموذجية" يرجع إلى نظرة سطحية، ترى فى الأخذ بنظام الاقتراع العام فى أعقاب انتفاضة ١٨٩٢، وفى السياسة الدستورية للجمعية التأسيسية، التى كان يسيطر عليها الجبليون، تجسيدا لما سوف تكون عليه صورة الدولة الرأسمالية فى المستقبل. وهى نظرة خاطئة، لأنها تغفل تقسيم تطور التكوين الاجتماعى إلى أطوار، ومراحل، وتتجاهل ضرورة التفرقة بين **النمط** الرأسمالى للدولة، وبين **أشكال الدولة** التى تلائم هذا النمط. وذلك يعنى الخلط بين الدولة الرأسمالية وهى مفهوم نظرى،، وبين الدولة فى الواقع الاجتماعى، باعتبارها ماهية تاريخية.

وتعتبر الدولة، موضوع بحثنا، متقدمة جدا بالنسبة لمرحلة الانتقال التى تنتمى إليها. بمعنى أنها لم تكن **فى تلك اللحظة، وفى ظل تلك الظروف**، تعبيرا عن نجاح الثورة البرجوازية، سياسيا، بل تعبيرا عن احباطها. فهى لم تكن، فى تلك اللحظة بالذات، دولة البرجوازية المهيمنة، بل كانت دولة الفلاحين، والبرجوازية الصغيرة. وهو ما لم يكن ليخفى على توكفيل Tocqueville . غير أن هذه الدولة لم يكتب لها البقاء. كانت الدولة فى عهد الامبراطوريتين الأولى، والثانية، تمثل فى الحقيقة برجوازية تلهث لتعويض تخلفها السياسى بالنسبة للفلاحين، والبرجوازية الصغيرة. وتتراجع أمام البروليتاريا النامية. ولهذا ظلت تتسم بطابع الاعتماد على التأييد الغامض لصغار المنتجين.

فضلا عن أن هذا الوضع، قد جعل من **الدولة المستوى** الذى يلعب الدور

المسيطر، كتعبير عادى ودائم عن سيادة أسلوب الإنتاج الرأسمالى فى ذلك التكوين الاجتماعى. وهذا أيضا، على خلاف الحال فى بريطانيا. ويلاحظ أولا أن وظائف الدولة الاقتصادية لم تقتصر على تحقيق التراكم الأولى، كما هو الحال فى الدولة الاستبدادية، وهو الدور الذى ازدهر فى ظل دكتاتورية اليعاقبة، وعاد إلى الظهور فى عهد الامبراطوريتين، وخاصة فى عهد لوى بونابرت. وبقيت هذه الوظائف الاقتصادية حتى فى ظل الجمهورية الثالثة، أى فى إطار الدولة الليبرالية الفرنسية : فكانت لها أهمية أكبر بكثير، منها فى ظل الدولة الليبرالية فى بريطانيا. ثانيا - كان لوظيفة الدولة السياسية، فى مجال الصراع الطبقى فى فرنسا، أهمية تفوق أهميتها فى بريطانيا، نظرا لدور القوى الاجتماعية المتمثلة فى الفلاحين، والبرجوازية الصغيرة ثم دور الطبقة العاملة - بشكل خاص - فيما بعد على المسرح السياسى. وترجع هذه الظاهرة الأخيرة إلى الأزمة السياسية الدائمة التى تعانى منها البرجوازية الفرنسية أى أنها ترجع إلى تناقضها الخاص مع الفلاحين، والبرجوازية الصغيرة : وهكذا وجدت الطبقة العاملة الأرض ممهدة أمامها للعمل بينهم. وهذا يفسر **اللبس والغموض** الذى يحيط بعلاقاتها بالفلاحين، والبرجوازية الصغيرة، كما يفسر ذلك الخطر الفريد، الذى ما برح يهدد الحركة العمالية الفرنسية، كما سنرى.

إن غلبة دور الدولة فى فرنسا، نتيجة للوضع الخاص للطبقات المختلفة على المسرح السياسى، هو بالتحديد، ما قصد إليه انجلز فى مقدمة الطبعة الثالثة من كتاب ١٨ بروميير، بقوله إن فرنسا، تعتبر، من الناحية السياسية، أكثر البلاد تمثيلا لأوروبا. وليس معنى هذا، إن انجلز كان يرى أن الثورة «السياسية» البرجوازية فى فرنسا قد حققت نجاحا نموذجيا. بل بالعكس فقد كان يرى أنها **قد أخفقت**، وأن ما ترتب على هذا الاخفاق من غلبة وسيطرة المستوى السياسى - القانونى، قد جعل من فرنسا البلد المناسب، لدراسة دور هذا المستوى، فى مواجهة حركة الطبقات المختلفة، على المسرح السياسى.

كما يفسر لنا هذا، الدور الخاص، الذى لعبته الدولة فى فرنسا، والذى يرجع إلى

تحرك صغار الفلاحين، والبرجوازية الصغيرة، من آن لآخر، كقوى اجتماعية فى الساحة السياسية، ويفسر لنا هذا لدور الفريد، ما لجهاز الدولة، أى الجيش، والبيروقراطية، من أهمية سياسية فى فرنسا. كما يفسر انتماءه الطبقى إلى البرجوازية، والبرجوازية الصغيرة. ولا نبالغ إذا قلنا أن جهاز الدولة الفرنسى - الذى ينظر إليه باعتباره آخر كلمة فى بناء الدولة الرأسمالية «النموذجية» - هو فى الحقيقة، ثمرة لاخفاق لا لنجاح البرجوازية الفرنسية سياسيا.

**رابعا - وأخيرا، ماذا عن الايديولوجية السياسية للبرجوازية الفرنسية، أى اليعقوبية؟** تلك الايديولوجية، التى يحلو للبعض مقارنتها من حيث نقائها بالايديولوجية السياسية للبرجوازية الإنجليزية، التى تشوبها كثير من السمات الارستقراطية، فيقدمون اليعقوبية على ما فيها من تناقض «كنموذج» للايديولوجية البرجوازية. وهو مفهوم ينتمى إلى تيار النزعة التاريخية، يفسر الايديولوجيات تفسيرا سياسيا وحيد الجانب، إذ يرد وحده الايديولوجية فى أى تكوين اجتماعى إلى نقائها، باعتبارها من صنع الطبقة الحاكمة.

صحيح إن الايديولوجية السياسية تتمثل فى عالم يمجد الحرية والمساواة السياسية الشكلية، أمام دولة تقوم على المصلحة العامة للشعب - الأمة. غير أن هذا لا ينطبق تماما على الايديولوجية اليعقوبية، ابتداء من روبسبيير Robespierre حتى سان جوست Saint-just. فهى و إن انطوت على ذلك الجانب، فهذا ليس إلا الوجه البرجوازى لتلك الايديولوجية. ومن الخطأ الفاحش، إغفال **مضمونها الاجتماعى الخاص**، الذى يتمثل فى «نزعة الصان كيلوت» "Sans-culottisme" كظاهرة ايديولوجية. نجد هذا المضمون الاجتماعى عند سان جوست مثلا، وإن اتخذ شكلا غامضا، نجده فى مطالبته بالمساواة الاجتماعية، بالمساواة فى الفرص، وفى حملته الشعواء على «الثراء»، وفى خطبه عن «الرفاهية» الاجتماعية للمواطنين.

ويشير الكتاب الماركسيون عادة - وخاصة جرامشى - إلى المضمون الاجتماعى للايديولوجية اليعقوبية. ولكنهم كانوا ينظرون إلى هذا المضمون الاجتماعى من منظور

المذهب التاريخي، فهو يمثل في نظرهم **التناقض الأصيل**، إذا صح التعبير، في الايديولوجية السياسية البرجوازية «النموذجية»، التي **صنعتها البرجوازية ذاتها**، وهم يشبهون هذا المضمون الاجتماعي بالدودة التي تختفي داخل ثمرة تلك الايديولوجية البرجوازية **السياسية** «النقية». إنها وجهها الآخر، إنها بذرة فكرة المساواة الاجتماعية، التي حققتها البروليتاريا، بعد أن قلبت الايديولوجية اليعقوبية رأسا على عقب.

ولا يخفى علينا، ما يترتب على هذا التفسير من نتائج : فهو يرى أن **الديمقراطية السياسية** تتضمن **الديمقراطية الاجتماعية** البروليتارية. إن الديمقراطية الاجتماعية، هي النتيجة المنطقية، للأخذ بمبادئ الديمقراطية السياسية، إذا ما سرنا في هذا الطريق حتى النهاية. وهي تعتبر بمضمونها الاجتماعي اليعوقبي الأصيل الرسالة الحقيقية للبروليتاريا. وكان هذا أيضا تصور ماركس في شبابه. ونجد لهذا المفهوم صياغة أدق وأكمل عند المدرسة الماركسية الإيطالية، ولا سيما عند جلفانو ديللا فولب G. della Volpe ، في دراسته الشهيرة عن روسو وماركس، التي ترسم فيها، خطى ماكس ادلر Max Adler ، فاعتبر روسو «اليعقوبي» رسول الديمقراطية الاشتراكية(٨). وهي تفسيرات أبعد ما تكون عن الصواب : فلو أننا اعتصرنا ايديولوجية الديمقراطية السياسية البرجوازية، والمحتوى الاجتماعي للايديولوجية اليعقوبية اعتصارا، فلن تحصل في النهاية على مبادئ **الديمقراطية الاشتراكية التي تقوم عليها دكتاتورية البروليتاريا**(٩). صحيح إن للايديولوجية اليعقوبية مضمونا اجتماعيا، ولكنه مضمون اجتماعي **خاص**: فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بتصورات، وتطلعات صغار الفلاحين والبرجوازية الصغيرة. إنها باختصار تمثل من حيث محتواها الاجتماعي ايديولوجية **الملكية الصغيرة**، والمجتمع المثالي، الذي تتطلع إليه، هو مجتمع صغار المنتجين المستقلين، الذي يملك الفلاح فيه حقله، والحرفي دكانه ومنشاره. مجتمع يستطيع كل فرد فيه أن يوفر لقمة العيش لأسرته دون أن يستعين بالعمل المأجور، أو أن يتعرض لاستغلال أصحاب «الثروات الكبيرة». وترتبط ايديولوجية «الصان كيلوت» بالذات، بتلك اليوتوبيا القديمة، التي كان يحلم بها عمال الصناعة

اليدوية، والتى تتمثل فى مجتمع طائفى، يسود فيه الانسجام بين مختلف الطوائف، والروابط الحرفية.

ويتناقض المضمون الاجتماعى للايديولوجية اليعقوبية مع الديمقراطية السياسية البرجوازية، طالما أنه يحمل إليها عناصر تمثل ايديولوجيات طبقات أخرى - قطاع الإنتاج الصغير - [١٠] التى تتناقض مصالحها مع مصالح البرجوازية. وهذا ما يعبر عنه - مع التبسيط الشديد - التناقض بين ايديولوجية روسو الاجتماعية من ناحية، وايديولوجية مونتسكيو Montesquieu ، وب كونستان B. Gonstant السياسية، من ناحية أخرى.

وليس أدل على ذلك، من غموض معنى اليعوقبية ونظرتها فى سائر أنحاء أوروبا. ولقد استغل بونابرت الأول، والثالث هذا الغموض لكسب تأييد صغار المنتجين. كما امتد هذا الغموض أيضا «النزعة الراديكالية» الفرنسية ذاتها.

وصحيح أيضا، أن الاشتراكية الخيالية هى - أساسا - التى نقلت إلى داخل الحركة العمالية الفرنسية الايديولوجية اليعقوبية، على اختلاف صورها، التى عرفتها فيما بعد: ونعنى هنا اشتراكية لوى بلان Louis Blanc ، وبرودون، التى طالما استغلها لوى بونابرت، على ما أوضحه ماركس فى ١٨ بروميير، وباختصار، يمكن القول أن الغموض الشديد، الذى اتسمت به الايديولوجية اليعقوبية، لا يرجع إلى تناقضها باعتبارها الايديولوجية السياسية البرجوازية النموذجية، وإنما يرجع إلى الطابع الخاص للثورة البرجوازية فى فرنسا.

### ٣ - مثال ألمانيا

ولنتأمل أخيرا مثال ألمانيا، وبالتحديد بروسيا[١١]. وهو ما سنتناوله هنا فى إيجاز.

يمكن القول ببساطة إنه لم تحدث ثورة برجوازية لا فى بروسيا، ولا حتى فى ألمانيا عامة : فحركة ١٨٤٨، وتعطيل ملك بروسيا للدستور، لا يمثل منعطفا هاما فى عملية

تحول علاقات الإنتاج، ولم تمس أبنية الدولة الفوقية. وبقيت الطبقة التى بيدها مقاليد السلطة السياسية، كما هى، دون تغيير. فقد كانت دائما فى أيدى طبقة النبلاء ملاك الأراضى. وبقيت الغلبة فى الدولة البروسية للأبنية الاقطاعية، بالرغم من إنجاز الوحدة الجمركية بين الدويلات الألمانية zollverein قبل حركة ١٨٤٨ ذاتها. هذه الدولة ذاتها. هى التى جعلت من البرجوازية - فى عهد بسمارك - الطبقة المسيطرة سياسيا. وهو ما وصفه ماركس وانجلز بأنه «ثورة من أعلى» "révolution d'en haut" وهو وصف دقيق. وهكذا أخذت تتحول هذه الدولة تحت قيادة بسمارك - من الداخل - إذا صح التعبير - إلى دولة رأسمالية.

وهذا يعنى أن محاولة قيام البرجوازية الألمانية بثورتها قد جاءت **متأخرة للغاية**: صحيح أنها كانت قد أخذت فى النمو الاقتصادى وشرعت فى عملية التصنيع قبل مطلع القرن التاسع عشر، غير أنها كفرنسا، لم تعتمد فى ذلك على استثمار الريع العقارى. وسارت تلك العملية جنبا إلى جنب مع استمرار السيطرة السياسية لطبقة النبلاء وحدها، بغير منازع، وفى ظل دولة لم تعرف تجربة التحول الحاسم إلى دولة استبدادية. وذلك على خلاف الحال فى فرنسا، مما أدى إلى بطء إيقاع الانتقال فى أولى مراحله، وتأخر فى وعى البرجوازية السياسى، فقد وجدت نفسها فجأة فى مواجهة التنظيم الوليد للطقبة العاملة : فكانت الصدمة التى افقدتها توازنها. ونتيجة لسوء الفهم، الذى اتسمت به الايديولوجية، التى أخذت فى ذلك العصر تتغلغل فى التكوينات القومية ذات التطور غير المتكافئ، وقفت البرجوازية الألمانية - التى استبدت بها ذكريات التجربة اليعقوبية، والثورة الكبرى، وثورة ١٨٤٨ - عاجزة عن اتخاذ موقف القطيعة الحاسمة من طبقة النبلاء : فتركت للدولة مهمة السهر على تحقيق سيطرتها السياسية، مما أدى إلى : (أ) بقاء الأبنية الاقطاعية على حالها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى تقريبا. واستمرار ما تميزت به السلطة السياسية من هيمنة طبقة النبلاء، وهى هيمنة تحد منها - مع ذلك - الاستقلالية التى كانت تتمتع بها الدولة البسماركية.

(ب) أصبح لدور الدولة بعد مرحلة التراكم الأولى أهمية خاصة فى عملية التصنيع، تفوق أهمية فى بريطانيا، بل وفى فرنسا ذاتها، فهو يعتبر - من هذه الزاوية - بمثابة تجسيد مسبق للدور الذى لعبته الدولة فى ظل نظام رأسمالية الحرب أبان الحرب العالمية الأولى، ولما تميزت به الدولة النازية من تدخل فى الحياة الاقتصادية خلال فترة ما بين الحربين. كما تميزت عملية الانتقال فى ألمانيا بعدم اتفاق النظام القانونى مع طبيعة مؤسسات الدولة، كما هو الحال فى بريطانيا، مع اختلاف فى الشكل فبالرغم من الطابع الاقطاعى لأبنية الدولة، عرف النظام القانونى فى ألمانيا صور الملكية الرأسمالية الشكلية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وإن كان ذلك بطريقة مقنعة - على العكس من تقنين نابليون - أى تحت ستار الدعوة إلى إحياء القانون الرومانى، الذى ظلت بصماته واضحة قوية، حتى بعد صدور التقنين المدنى الألمانى فى بداية هذا القرن.

ونود أن نتساءل الآن، كيف بسط أسلوب الإنتاج الرأسمالى سيطرته على أساليب الإنتاج الأخرى فى ميدان الزراعة ؟... تحقق هذا بمصادرة ملكية صغار المنتجين، وبتركز ملكية الأرض فى أيدى نبلاء الريف، وتحويل الفلاحين بالجملة إلى عمال زراعيين. غير أن هذه العملية سارت بخطى وئيدة. وبقيت مخلفات نظام القنانة زمنا طويلا. ومن ناحية أخرى، احتفظ نبلاء الريف، واليونكرز البروسيون، لفترة طويلة، بطابعهم المتميز كنبلاء عقاريين بحكم خصائص هذا التكوين الاجتماعى ككل، دون أن يقدموا على اتخاذ القرار الحاسم فى اللحظة المناسبة، قرار استثمار الريع العقارى، وذلك على خلاف الحال فى بريطانيا.

لقد بسط أسلوب الإنتاج الرأسمالى سيطرته على نحو لا يسمح بالملكية الصغيرة من ناحية، ولصالح طبقة النبلاء من ناحية أخرى. وكان لهذا أثره الوخيم على مستوى الفلاحين الألمان السياسى، والايديولوجى فلم يشكلوا قوة اجتماعية فى ألمانيا، على خلاف الحال فى فرنسا، لقد استبدت بهم المخاوف، التى تثيرها ذكريات ثورات الفلاحين، التى اتخذت طابع الثورة التى قداها توماس مونزر. كما أفزعهم التحول إلى صفوف البروليتاريا، وهو أمر لم يكونوا ليتقبلوه من الناحية الايديولوجية، مما جعلهم بلا جدال

ركيزة للنازية، ولا سيما فى الأقاليم الشرقية.

ومن ناحية أخرى، سمح النمو الحذر للبرجوازية فى ظل سيطرة الدولة القوية وفى قطاعات معزولة داخل التكوين الاقطاعى، سمح بوجود البرجوازية الصغيرة ونموها: وإن كان دورها هنا، يختلف عن الدور الذى لعبته فى فرنسا، فقد نشأت مرتبطة بالبرجوازية، فكانت حليفها الدائم فى نضالها ضد استمرار الهيمنة السياسية لطبقة النبلاء، ونادرا ما يصل التناقض بينهما إلى حد المواجهة الصريحة . كما شاركت البرجوازية الصغيرة الألمانية - التى لم تتأثر بالأيديولوجية اليعقوبية - شاركت البرجوازية فى موقفها من الطبقة العاملة. وهذا يتجلى فى شكها الدائم، وفى عدم ثقتها فى البروليتاريا. وأصبح لعلاقة البرجوازية بالبرجوازية الصغيرة الألمانية - كما نعرف - أهمية كبرى فى عهد النازية.

هذا الدور الذى لعبته الدولة فى ألمانيا، ونمو البرجوازية فيها على هذا النحو، وتأثير البرجوازية الصغيرة، كل ذلك، يفسر لنا أهمية دور جهاز الدولة، أى أهمية دور الجيش والبيروقراطية فى التطور السياسى للبلاد. ولا يرتبط جهاز الدولة هنا بتقدم البرجوازية كما هو الحال فى فرنسا، بل بتخلفها الدائم. لقد كان بحكم انتمائه الطبقى إلى النبلاء، والبرجوازية الصغيرة فى خدمة العلاقة الخاصة التى تربط البرجوازية بالبرجوازية الصغيرة، والتى طمست معالمها سيطرة النبلاء. ولقد أتاح هذا الوضع لجهاز الدولة القيام بالدور الذى لعبه فى ظل النازية، وهو يختلف كل الاختلاف عن دوره فى ظل البونابرتية.

*

وخلاصة القول، إن بلدان أوروبا الغربية لم تعرف مثالا نموذجيا للثورة البرجوازية. وإن اتسمت اتجاهات مرحلة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية فيها بسمات مشتركة. وهى مع ذلك تشترك فى أمر ثانوى يثير الدهشة : **هو عجز البرجوازية السياسى، بحكم تكوينها الطبقى عن انجاز ثورتها والسير بها حتى نهايتها، عن طريق العمل السياسى العلنى الصريح.** إن ما يميز الثورات

البرجوازية التى استعرضناها، هو بالتحديد افتقارها إلى التنظيم السياسى، الذى يضمن خطا ثابتا للعملية الثورية. وباختصار، تميزت البرجوازية بعجزها عن التصدى لمهمة القيادة السياسية لثورتها الديمقراطية السياسية، أى ثورتها الديمقراطية البرجوازية، وتفرد هذه الثورات، واختلافها باختلاف وتفرد ظروفها. ولطالما أثار ذلك العجز السياسى دهشة ماركس ،وانجلز، ولينين.

ويهمنا أن نشير هنا أيضا، إلى ما للسمات الخاصة لمرحلة الانتقال فى تلك التكوينات الاجتماعية المختلفة، وما لخصوصيات تلك الثورات البرجوازية من انعكاسات بالغة الأثر فى **الحركات العمالية فى تلك البلدان** : وأهمها **التأثير الايديولوجى** لنماذج تلك الثورات فى الحركات العمالية، فالطبقة العاملة يصعب عليها عادة التحرر من الإطار الذى تفرض الايديولوجية السائدة لتصورها حتى لثورتها على النظام القائم. ويمثل هذا التأثير الذى يتخذ أشكالا ايديولوجية مختلفة خطرا يتربص بالنظرية الثورية للطبقة العاملة فيصيبها **بتشوهات خاصة** بما يحمله إلى الطبقة العاملة من **إغراءات محاكاة** الثورات القومية فى بلادها. ويمكننا أن نحدد، فى ضوء التحليلات السابقة، الاخطار المتميزة التى تتربص دائما بالحركات العمالية الإنجليزية، والفرنسية والألمانية :

(١) فبالنسبة للحركة العمالية الإنجليزية هناك **خطر النزعة النقابية**، التى تتجلى فى مفاهيم الميثاقيين Chartistes وروبرت أوين R. Ouen .

ويتمثل هذا الخطر فى إعطاء الأولية للنضال الاقتصادى الطبقى أى للنضال النقابى، وإهمال الكفاح السياسى من أجل الاستيلاء على السلطة.

(٢) أما الحركة العمالية الفرنسية، فيتهددها **خطر النزعة اليعقوبية** الماثل فى الاشتراكية الخيالية. وهو فى صورته الأهم، خطر تسلل ايديولوجية صغار المنتجين، والبرجوازية الصغيرة، وصغار الفلاحين الفرنسيين، إلى ايديولوجية الطبقة العاملة، ونظريتها الثورية، تحت ستار من الدعاوى الراديكالية الديمقراطية الغامضة، ذات المحتوى اليعقوبى.

صحيح، أن الايديولوجية اليعقوبية «العمالية» تسمح بالتنوع الكبير، ابتداء من البلانكية، حتى النزعة الاصلاحية الاجتماعية الكلاسيكية، مرورا بالفوضوية. غير أن ما يعنينا هنا، هو ما تنطوى عليه من تشويه لايديولوجية الطبقة العاملة، ونظريتها الثورية، وموقفها من الإنتاج الصغيرة.

(٣) أما بالنسبة للحركة العمالية الألمانية فهناك خطر النزعة **اللاسالية** Lassa-lisme ، وهو على خلاف الخطر الذى تنطوى عليه نزعة الإصلاح الاقتصادى المميزة للاتجاه النقابى، يتمثل فى اعتبار الدولة أحد العوامل الضرورة للقيام «بثورة اشتراكية من أعلى» فالمطلوب ليس تحطيم جهاز الدولة والأبنية القائمة، وإنما المطلوب هو الاستيلاء عليه، كما لو كان مجرد وسيط بين الطبقات المتصارعة.

## الهوامش

(١) M. Dobb : Studies in the development of Capitalism 1963m p. 177 et suiv.

- P. Anderson : Les origines de la crise présente, en Temps emes, Septembre 1964.Mod

- E. P. Thompson : the making of the english working class.

(٢) وهذا هو أحد الطريقين، الذى أشار إليهما لينين، لنشأة أسلوب الإنتاج الرأسمالى فى الريف. الأول أن يكون ذلك تحت قيادة سياسية ارستقراطية أو برجوازية : إنه طريق الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية استنادا إلى طبقة كبار الملاك التى تعتمد على الريع العقارى، أما الطريق الثانى فهو الطريق الأمريكى الذى يعتمد - نظرا لغياب الاقطاع - على صغار ومتوسطى الملاك المستقلين لانجاز هذه المهمة.

(Programme agraire de la social - democratic dans la première

révolution russe)

(٣) فى هذا الموضوع راجع :

E. Hobsbaum : The age of Revolution, 1964, p.175 et suiv,p 192 et suiv, M. Dobb. op. cité p. 25 et suiv.

(٤) ومن المفيد الاطلاع على تفسيرات مختلف القيادات السياسية فى الحركة العمالية للثورة الفرنسية. ونحيل من يرغب فى متابعة هذا الموضوع إلى الوجيز فى تاريخ الثورة الفرنسية تأليف. أ. سوبول :

Histoire de la Revolution Francaise

وهذا بخلاف مؤلفات ماتييه ولوفيفر الكلاسيكية.

(٥) راجع :

HG. Lefębre : Questions agraires au temps de la terreur. 1932

(٦) Op. cité, p. 177 et suiv.

(٧) ومن المعروف أن لابروس Labrousse ، وسوبول Soboul قد بينا - على العكس مما ذهب إليه ماتييه Mathier - كيف وجد روبسبير نفسه مضطرا إلى الاعتماد على صغار المنتجين، كما أثبتا إن البروليتاريا الصناعية لم تتحرك أبان الثورة كقوة اجتماعية، وذلك على خلاف ما ذهب إليه. جيران D. Géurin

(٨) ولا يتسع حيز هذا الكتاب للتعمق فى بحث تأثير الايديولوجية اليعقوبية فى الحركة العمالية،وهذا لا يدعو للاستغراب، ويتمثل هذا التأثير فى التقاء النزعة اليسارية النظرية المتصلبة Le gauchisme théorique ، التى عرفتها العشرينات، والتى عبرت عنها فكرة جرامشى، فى قلب الايديولوجية اليعقوبية رأسها على عقب على أساس بروليتارى Le "renversement" proletarien de jacobinisme إنه التقاء هذه النزعة اليسارية المتطرفة مع تيار الاشتراكية الديمقراطية، بل مع فكرة جوريه Jaurés ، الذي يرى أن «الاشتراكية قد نبعت من حركة النضال الجمهورى، ومن ثم فهى لا تمثل انقطاعا

فى حركة الثورة الفرنسية بل تتويجا لها».

(٩) وهذا يصدق أيضا على المفهوم اليعقوبى المفعم بالسخط والغضب enragiste «للدكتاتورية الثورية». ولو تتبعنا هذا المفهوم عند مارا Marat وبابيف Babeuf وبلانكى Blanqui ، لوجدناه أقرب إلى «القيصرية الاجتماعية» "césarisme Sociale" التى تتفق مع تطلعات صغار المنتجين «الفوضوية» إلى «الديمقراطية المباشرة» - منه إلى المهفوم الماركسى لدكتاتورية البروليتاريا - راجع برودون Proudhon ، وراجع أيضا مفهوم ماكس أدلر M. Adler «للمجالس العمالية».

(١٠) ومن ناحية أخرى، كان لهذا الجانب الاجتماعى من الايديولوجية اليعقوبية تأثيره فى وجهها السياسى، أى فى ذلك الجانب الذى يتفق مع طبيعتها البرجوازية الطبقية، فلو نظرنا إلى الايديولوجية اليعقوبية من هذه الزاوية، لوجدنا أنها لا تختلف فى جوهريا إطلاقا عن ايديولوجية الديمقراطية السياسية التى طالما دعا إليها مونتسكيو، ولاعتبرنا روبسبيير ممثل البرجوازية بلا جدال. وإن كان هذا الوجه السياسى البرجوازى لليعقوبية قد اختفى وراء قناع اللغة التى تستخدمها هذه الايديولوجية وهى لغة أخلاقية وليست لغة سياسية.

وباختصار يتجلى وجه اليعوقبية البرجوازى فى الشكل الأخلاقى الكلاسيكى الذى اتخذه تعبير صغار المنتجين عن تطلعاتهما لسياسية. وهذا يتضح بجلاء إذا قارنا معنى «الفضيلة» عند مونتسيكو - وهو أقرب إلى معناها عند مكيافيللى - بمعناها عند روبسبيير، ذلك التطابق فى المفهوم يرجع إلى الوجه البرجوازى للايديولوجية اليعقوبية، أما الاختلاف فى المعنى فليس إلا القناع البرجوازى الصغير الذى يخفى ذلك الوجه.

(١١) راجع : A. Rosenberg, Sozialsmus und Demotratie 1966.



# ❑ الجزء الثانى ❑

# الباب الأول

# السمات الاساسية للدولة الرأسمالية

سنحاول الآن فهم بعض الخصائص الأساسية للدولة الرأسمالية. ونكتفى هنا بإعادة صياغة بعض الملاحظات التى لا غنى عنها فيما يلى:

(أ) ان خصائص الدولة الرأسمالية متضمنة فى مفهوم هذه الدولة، وهو مفهوم يمكننا بناءه استنادا إلى ما نجده فى **رأس المال** من شرح لأسلوب الإنتاج الرأسمالى «فى صورته النقية». وأن كان **رأس المال** يتناول هذه الخصائص باعتبارها انعكاسات لما يتميز به هذا الأسلوب من استقلالية نوعية لمستوياته. وسوف نرجع إلى مؤلفات ماركس، وانجلز، وجرامشى، ولنين السياسية. فقد سبق ان أشرنا[١] **إلى الوضع المزدوج double status** لمؤلفات ماركس، وانجلز بالذات: فهى تتضمن فى آن واحد، دراسة لدول رأسمالية محددة تاريخيا، ونظرية لنمط الدولة وسوف نعتمد على دراسة بعض التكوينات التى يسودها أ. أ.د[٢] لدراسة الدولة فى التطبيق.

(ب) يشمل دور الدولة فى تحقيق تماسك وحدة الفكرين الاجتماعى - وهو دور له أهميته الخاصة فى التكوين الرأسمالى - عدة وظائف: اقتصادية، وسياسية، وايديولوجية. هذه الوظائف هى صور خاصة لدور الدولة السياسى الشامل. **فهى تتركز**

**فى وظيفة الدولة السياسية بمعناها الدقيق، أى وظيفتها بالنسبة لميدان الصراع الطبقى السياسى، وهى محكومة بها فى نهاية المطاف. وهذه الوظيفة هى محور تحليلاتنا التالية.**

(جـ) ان طبيعة علاقة الدولة بميدان الصراع الطبقى هى كطبيعة علاقة الأبنية الاجتماعية بهذا الميدان. فالدولة الرأسمالية - التى يحدد ارتباطها بعلاقات الإنتاج مدى استقلاليتها النسبية- هى التى ترسم حدود علاقة ميدان الصراع الطبقى بأبنيتها الميدانية الخاصة. structures régionales .وبعبارة أخرى تنطوى أبنية الدولة على امكانية التنوع. وهذا التنوع يحدد مجال الصراع الطبقى، ويعتبر فى الوقت نفسه تجسيدا لتأثيره فى الدولة، وذلك فى الحدود المرسومة على هذا النحو. فعندما نقول ان بعض سمات الصراع الطبقى فى تكوين رأسمالى معين مردها إلى الدولة الرأسمالية. فليس معنى هذا ان هذه السمات هى مجرد ظاهرة ولّدتها أبنيتها. أو انها محكومة بتلك الأبنية وحدها. وانما معناه ان للصراع الطبقى تأثيرات أساسية فى الدولة، وذلك فى الحدود التى تمليها. أبنيتها أى بقدر تحكُّمها فى تنوع أشكال الصراع الطبقى.

*

ان تحديد الخط الفاصل بين علاقة الدولة بالطبقات الحاكمة، وعلاقتها بالطبقات المحكومة هو السبيل إلى دراسة الدولة. ان ما يميز الدولة الرأسمالية هو أن السيطرة السياسية الطبقية لا تظهر فى أية مؤسسة من مؤسساتها[1] **كعلاقة** سياسية بين **طبقات** حاكمة، **وطبقات** محكومة. فالأمور تسير فى هذه المؤسسات كما لو لم يكن «للصراع» الطبقى وجود. فهذه الدولة معدة لاتكون تعبيرا عن الوحدة السياسية لمجتمع، المصالح الاقتصادية فيه، متباينة، لا باعتبارها مصالح طبقية، وانما باعتبارها مصالح «أفراد خاصين» أى مصالح أشخاص اقتصادية Sujets ecomomques : وهذا يرجع إلى علاقة الدولة بتفتت isolement العلاقات الاقتصادية الاجتماعية الذى يعتبر إلى حد ما من صنعها. ومن هنا كان التناقض الذى تتميز به وظيفة الدولة السياسية فهى تختلف تبعا لما اذا كانت الدولة تتعامل مع الطبقات الحاكمة أو مع الطبقات المحكومة:

(١) فوظيفة الدولة فى مواجهة الطبقات المحكومة هى الحيلولة دون تنظيمها السياسى الذى يمكنها من التغلب على تفتتها وعزلتها الاقتصادية. وذلك بابقائها فى هذه العزلة وفى هذا التفتت الذى يعتبر إلى حد ما من صنعها هى. وهذه الوظيفة هى

التى تميز الدولة الرأسمالية بصورة جذرية عن أنماط الدولة الأخرى كالدولة العبيدية، والدولة الاقطاعية مثلا. فقد كانت هذه الأخيرة تقيد التنظيم السياسى للطبقات المحكومة عبيدا أو اقتنانا، بتقنين أوضاعها الطبقية، عن طريق «اللوائح العامة» "status public" أى تقنين تبعيتهم السياسية الطبقية، نظام الطبقات - الطوائف "états - castes"[٣] اما الدولة الرأسمالية فتبقى على التفكك السياسى desorganisation politique للطبقات المحكومة بفضل مالها من تأثير عازل ومفتت للعلاقات الاقتصادية الاجتماعية من ناحية، وباستغلالها لهذا التفتت من ناحية أخرى، بادعائها تجسيد وحدة الشعب - الأمة الذى يتألف من أشخاص سياسية - من أفراد خاصين personnes politiques - individus privés. فالدولة تؤدى إذن هذا الدور باخفائها الطبيعة الطبقية للطبقات المحكومة عن هذه الطبقات ذاتها، وباستبعادها كطبقات محكومة من مؤسساتها.

(٢) اما الطبقات الحاكمة فتعمل الدولة الرأسمالية دائما على تنظيمها على المستوى السياسى بالقضاء على تفتتها الاقتصادى الناجم عن تأثيرها وعن تأثير المستوى الإيديولوجى.

*

ويمكننا ان نصف هذا التناقض الرئيسى للدولة الرأسمالية «الشعبية - الطبقية» الذى يعتبر المظهر الفعلى لتناقضها الداخلى «الخاص - العام» - على النحو التالى: أن وظيفتها هى إشاعة التفكك فى صفوف الطبقات المحكومة مع التصدى لتنظيم الطبقات الحاكمة سياسيا. والحيلولة دون تواجد الطبقات المحكومة كطبقات داخلها بينما ندخل الطبقات الحاكمة إلى ساحتها كطبقات. وهى تصوغ علاقتها بالطبقات المحكومة على أساس أنها تمثل وحدة الشعب - الأمة فى حين أنها تحدد علاقتها بالطبقات الحاكمة باعتبارها طبقات منظمة سياسيا. وفى كلمة توجد هذه الدولة باعتبارها دولة الطبقات الحاكمة مع استبعاد «الصراع» الطبقى من داخلها ان التناقض الرئيسى لهذه الدولة لا يكمن فى «إدعائها» انها هى الشعب كله فى حين انها دولة طبقية. وانما يكمن إذا أردنا الدقة - فى أنها تبدو حتى فى مؤسساتها ذاتها كدولة «طبقية» (دولة الطبقات الحاكمة، التى تساهم فى تنظيمها سياسيا) فى مجتمع يفيد من الناحية القانونية غير منقسم إلى طبقات. أى انها تبدو كدولة للطبقة البرجوازية، مع الايحاء بأن «الشعب» كله هو جزء من هذه الطبقة.

هوامش :

(١) البنية - المؤسسة Structure-Institution من الجزء الأول ملاحظة رقم (٢٢).

هوامش المترجم :

[١] فى الجزء الأول .

[٢] اختصار لأسلوب الإنتاج الرأسمالى.

[٣] المترجم: état : طبقة مغلقة: طبقة اجتماعية أقل جمودا من الطائفة ولكنها أكثر جمودا من الطبقة الاجتماعية. وتتحدد حقوق الأعضاء وواجباتهم فى الطبقة المغلقة عن طريق القانون كما تقوم عضويتها على الوراثة أساسا كما كان الحال فى المجتمع الاقطاعى الأوروبى فى العصور الوسطى الذى كان يتألف من نسق من الطبقات المغلقة.

Caote : طبقة اجتماعية مغلقة تقوم على الوراثة ولهذا تحدد المركز الاجتماعى لأعضائها ومكان إقامتهم وعلاقاتهم الاجتماعية وتشكل الطوائف التى توجد فى مجتمع معين تسلسلا للسادة والتابعين كما تحدد نوع العلاقات السائدة التى تستند إلى الدين أو القانون والسحر.. (قاموس علم الاجتماع - دكتور محمد عاطف غيث).

# الفصل الأول
# الدولة الرأسمالية ومصالح الطبقات المحكومة

وترجع هذه السمة الأولى من سمات الدولة الرأسمالية إلى الاستقلالية النوعية التى يتميز بها - فى التكوينات الرأسمالية - الكفاح السياسى، والنضال الاقتصادى، والسلطة السياسية، والسلطة الاقتصادية، والمصالح الطبقية الاقتصادية، والمصالح الطبقية السياسية. فالدولة الرأسمالية التى تقودها الطبقة المهيمنة، لا تمثل **بشكل مباشر** المصالح الاقتصادية للطبقات المسيطرة. وانما تمثل **مصالحها السياسية**: انها مركز القوة السياسية للطبقات المسيطرة، باعتبارها العامل المنظم لنضالها السياسى. وهذا ما عبر عنه جرامشى خير تعبير بقوله:

«... ان حياة الدولة هى توازن غير مستقر، يتشكل ويجرى تجاوزه باستمرار، بين مصالح الجماعة الأساسية، ومصالح الجماعات التابعة. وهو توازن ترجح فيه كفة مصالح الجماعة المسيطرة، ولكن إلى حد معين. أى ليس إلى حد تحقيق مصالحها الاقتصادية - الطائفية الضيقة». بمعنى، أنه يوجد فى الدولة الرأسمالية، وفى أبنيتها ذاتها هامش

يسمح - فى حدود النسق - بضمان تحقيق المصالح الاقتصادية لبعض الطبقات المحكومة. وهذا الضمان هو جزء من وظيفة الدولة ذاتها، طالما أنه يتفق مع سيطرة الطبقات الحاكمة كطبقات قائدة، أى مع ادعائها تمثيل المصلحة العامة للشعب.

صحيح ان مفهوم الدولة الرأسمالية يفترض أن للإيديولوجية السياسية وظيفة خاصة. أى يفترض قيام السلطة على «قبول» "consentement" الطبقات المحكومة وهو قبول مصنوع وموجه. غير أن هذه السمة المميزة للدولة الرأسمالية لا تقتصر على التأثير الإيديولوجى وحده conditionnement ideologique ففكرة المصلحة العامة «للشعب» هى فكرة إيديولوجية، ومع ذلك، فهى تشمل الدور الذى تلعبه الدولة الرأسمالية كمؤسسة. أى أنها تدل على **حقيقة واقعة:** ان هذه الدولة تسمح بحكم تركيبها ذاته بضمان المصالح الاقتصادية لبعض الطبقات المحكومة، التى قد تتعارض فى المدى القصير مع المصالح الاقتصادية للطبقات المسيطرة، ولكنها تتفق مع مصالحها السياسية، أى مع سيطرتها كطبقات قائدة domination hégemonique. هذا يقودنا إلى نتيجة بسيطة ومع ذلك قلما نذكرها، هى أنه لا يمكن تصور هذا الضمان من جانب الدولة الرأسمالية للمصالح الاقتصادية لبعض الطبقات المحكومة إلا باعتباره قيدا على السلطة السياسية للطبقات المسيطرة. صحيح ان **النضال السياسى. والاقتصادى للطبقات المحكومة** هو الذى فرض هذا الضمان على الدولة: وهذا يعنى ببساطة ان الدولة ليست مجرد أداة لطبقة وانما هى دولة مجتمع منقسم إلى طبقات. أن صراع الطبقات فى التكوينات الرأسمالية يفترض أن يكون ضمان الدولة للمصالح الاقتصادية للطبقات المحكومة - **كامكانية** - فى الحدود التى يفرضها على النضال من أجل القيادة الطبقية. غير ان هذا الضمان يستهدف بالتحديد إشاعة التفكك السياسى désorganisation politique في صفوف الطبقات المحكومة. فهو يعتبر أحيانا الوسيلة التى لا غنى عنها لتحقيق هيمنة الطبقات الحاكمة فى التكوينات التى يكون النضال السياسى الحقيقى فيها ممكنا. وبعبارة أخرى، يمكننا دائما ان نرسم - فى ضوء الظروف الملموسة **حدا فاصلا** لضمان الدولة الرأسمالية للمصالح الاقتصادية للطبقات المحكومة، اذا تجاوزه تحول إلى تهديد مباشر لعلاقة السيطرة السياسية، وإن كان بشكل عنصرا فى هذه العلاقة.

وهذه فى الواقع، خاصية مميزة للدولة الدولة الرأسمالية، ترجع إلى الاستقلالية النوعية للبنية الفوقية السياسية، وللمستوى الاقتصادى، للسلطة السياسية، وللسلطة

الاقتصادية فى التكوينات الرأسمالية. أما فى التكوينات «السابقة» على الرأسمالية، حيث لا تكون العلاقة بين مستوياتها على هذه الصورة، فإن أى مطلب «اقتصادى» للطبقات المحكومة، كإلغاء قانون، أو إلتزام أو امتياز، غالبا ما يشكل مطلبا سياسيا، يهدد مباشرة نسق «السلطة العامة». ولقد لاحظت روزا لوكسمبورج بحق، ان النضال الاقتصادى فى تلك التكوينات يعتبر نضالا سياسيا مباشرا بهذا المفهوم(١). وبهذا لم يكن ممكنا تلبية مطالب الطبقات المحكومة إلا فى أضيق الحدود، عندما تكون متفقة مع المصالح السياسية - الاقتصادية الضيقة للطبقات الحاكمة، أو عندما لا تنطوى على تهديد لسلطة الدولة. أما فى الدولة الرأسمالية، فقد تسمح إستقلالية المستوى السياسى فى التكوين الرأسمالى بتلبية المطالب الاقتصادية لبعض الطبقات المحكومة، بتقييد السلطة الاقتصادية للطبقات الحاكمة ذاتها، اذا اقتضى الأمر. وشل قدرتها على تحقيق مصالحها الاقتصادية العاجلة، شريطه إلا يكون فى ذلك مساس بسلطتها السياسية، أو بجهاز الدولة، الأمر الذى أصبح **ممكنا** فى حالة الدولة الرأسمالية. فأيا كانت الظروف الملموسة، هناك حدود للسلطة السياسية المستقلة autonomisé للطبقات الحاكمة - فى علاقتها بالدولة الرأسمالية - **تسمح بتقييد السلطة الاقتصادية لتلك الطبقات دون ان يؤثر ذلك فى سلطتها السياسية.**

وعلى ذلك، لا تعتبر السمة المميزة للدولة الرأسمالية - وهى تمثيل المصلحة العامة لمجموعة قومية - شعبية، مجرد اكذوبة للخداع. لأن هذه الدولة تستطيع فعلا أن تحقق فى تلك الحدود بعض المصالح الاقتصادية لبعض الطبقات المحكومة دون ان ينال ذلك من سلطتها السياسية. ولا يمكن بداهة رسم حدود ثابتة للهيمنة الطبقية: فهى تتوقف على علاقات القوى المتصارعة، وعلى أشكال الدولة، ونوع الترابط بين وظائفها، وعلى علاقة السلطة الاقتصادية بالسلطة السياسية وعلى نشاط جهاز الدولة.

من هذا يتضح أن السلطة السياسية تقوم فى الدولة الرأسمالية على تسوية مبنية على توازن غير مستقر equilibre instable de compremis. ولإيضاح ذلك نقول أنها:

(١) تسوية Compsomis ، طالما أن فى وسع تلك السلطة - المرتبطة بالهيمنة الطبقية - ان تراعى المصالح الاقتصادية لبعض الطبقات المحكومة، قد تتعارض مع مصالحها الاقتصادية العاجلة، دون أن يؤدى ذلك إلى المساس بمصالحها السياسية.

(٢) وتوازن équilibre ، طالما ان هذه «التنازلات» الاقتصادية، وأن كانت

حقيقة، وتفتح المجال لتحقيق التوازن - إلا أنها لا تهدد السلطة السياسية التى ترسم حدود هذا التوازن ذاته.

(٣) وغير مستقر instable ، طالما ان الوضع السياسى هو الذى يقرر حدود هذا التوازن.

ومن هذا يتضح ان هذا التوازن، لا يعنى بحال نوعا من **التكافؤ** فى القوة equivalence de pouvoir بين القوى الماثلة، كما لو كان توازنا بين كفتى ميزان. فلا ينبغى الخلط بين التوازن بهذا المعنى، والتوازن بمعناه المقصود عند ماركس وانجلز فى حديثهما عن استقلالية الدولة، عندما تكون الطبقات فى ميدان الصراع السياسى أو الاقتصادى، أقرب ما تكون إلى التوازن. والتوازن بمعناه المقصود هنا، يدل على تعقد علاقات السلطة وعدم تطابقها، فى الدولة الرأسمالية، وعلى علاقات القوى فى ميدان الصراع الاقتصادى التى ترسم حدودها السلطة السياسية. وفى هذا المعنى يقول جرامشى:

«لاشك أن الهيمنة (القيادة) تفترض أخذ مصالح وميول الجماعات التى سوف تمارس عليها بعين الاعتبار. وأن ينشأ نوع من التوازن تمليه التسوية. وهذا يعنى ان تقدم الجماعة الحاكمة تنازلات اقتصادية - طائفية. ولاشك أيضا فى أن هذه التسوية، وهذه التنازلات لن تكون جوهرية...»(٢).

للدولة الرأسمالية إذن سمة **مزدوجة**: فهى من ناحية، تفترض استقلاليتها بالنسبة للاقتصاد، امكانية انتهاج سياسة «اجتماعية»، أى تقديم تنازلات اقتصادية لبعض الطبقات المحكومة، حسب علاقات القوى الفعلية. من ناحية أخرى، تسمح - أحيانا - هذه الاستقالية ذاتها، التى تتمتع بها السلطة السياسية النظامية، بالنيل من السلطة الاقتصادية للطبقات المسيطرة، دون ان يؤدى ذلك بحال إلى تهديد سلطتها السياسية.

هنا، تكمن مشكلة ما يسمى **«بدولة الرفاهية»** "Welfare State"، إن وهذا التعبير ليس إلا قناعا لاخفاء وجه «السياسة الاجتماعية» التى تنتهجها الدولة الرأسمالية فى مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية. وتعتمد الاستراتيجية السياسية للطبقة العاملة على الفهم الصحيح لتلك الحدود، حدود التوازن فى المساومات، فى ضوء الظروف الملموسة، التى تعتبر الحد الفاصل بين السلطة الاقتصادية، والسلطة السياسية.

ونجد انعكاسا لهذه «السياسة الاجتماعية» فى **رأس المال**. لاسيما فى نصوص الكتاب الأول المتعلقة **بتشريع المصانع**. وان كانت التنازلات التى قدمها رأس المال،

فى هذه الحالة، عى فى الحقيقة تنازلات وهمية، تتفق مع مصلحته الاقتصادية الضيقة(٣). وهناك شرح أوضح لهذه السياسة، فى **صراع الطبقات فى فرنسا**، عند الحديث عن جمهورية فبراير، وهى مثال تاريخى للدولة الرأسمالية التى كان عليها أن تظهر بمظهر «جمهورية تحيط بها المؤسسات الاجتماعية». وكذلك فى **١٨ بروميير** الذى تتناول ظاهرة «القيصرية الاجتماعية "césarisme sociale" التى تميز بها نظام لوى بونابرت(٤).

ومن الواضح انه لا علاقة لهذه «السياسة الاجتماعية»، التى تنتهجها الدولة الرأسمالية بتدخل الدولة فى علاقات الإنتاج بمعناه الدقيق. فهذه مسألة أخرى مختلفة تماما. فى نفيه هنا، هو أن نمط الدولة الرأسمالية - كما يعالجه **رأس المال**، أى باعتباره إنعكاسا - يفترض امكانية انتهاج «سياسة اجتماعية» فى الحدود التى تسمح بها أبنية الدولة.

ومن البديهى، أن يكون تحقيق هذه السياسة، وتنوع أشكالها رهنا بعلاقات القوى الملموسة فى ميدان الصراع الطبقى. اما اذا انطوت تلك السياسة على تنازلات حقيقية فرضها نضال الطبقات المحكومة على الطبقات الحاكمة، فلا يمكن تنفيذها بحال، فى تلك الحدود، دون تهديد أبنية الدولة الرأسمالية ذاتها.

الهوامش :

(١) R.Luxembourg, Grèves de masse, parti et syndicats, 1964, p. 61.

(٢) Analyse des situations.. in Machiavel...

(٣) فى هذا الموضوع مراجع : Sweezy: The Theory of Capitalist Development 1962, p. 239 وما بعدها

(٤) Ed. Pauvert, p. 67 et suiv.

# الفصل الثانى
# الدولة الرأسمالية والإيديولوجيات

### ١- مفهوم المذهب التاريخى للإيديولوجيات

وتظهر أيضا، فى المجال الإيديولوجى، علاقة - الدولة الرأسمالية - الخاصة بالطبقات المحكومة. ويشير هنا مفهوم الهيمنة، باعتبارها شكلا مميزا من أشكال السيطرة الطبقية، إلى المركز الخاص، والوظيفة المتميزة، التى يؤديها المستوى الإيديولوجى للمستوى السياسى فى التكوينات الرأسمالية: وفى كلمة يشير هذا المفهوم إلى الوظيفة السياسية الخاصة، لما يسمى **بالإيديولوجية البرجوازية**. وهذا الطابع المميز للإيديولوجية البرجوازية، ليس فى الحقيقة إلا المظهر السياسى للدور الخاص الذى تلعبه الإيديولوجية بالنسبة للدولة، وهو ما اعتبره ماركس، فى **رأس المال**، شرطا لوجود اسلوب الانتاج الرأسمالى. وهذه المسألة تكتسب أهمية بالغة، لأنها تتعلق بإحدى القضايا الأساسية فى علم السياسة، هى قضية الشرعية la légitimeté .

وفى هذا الخصوص، تلقى تحليلات جرامشى، المتعلقة بالهيمنة الطبقية، الضوء، على أمور كثيرة، أهمها: أنه أدرك بثاقب نظره القضايا التى يطرحها الدور السياسى

الذى تلعبه الإيديولوجية البرجوازية فى التكوين الرأسمالى. وتتميز تحليلات جرامشى عن تحليلات لوكاش مثلا، التى تعتبر نموذجا لمفهوم المذهب التاريخى للإيديولوجيات - إلا أنها تثبت بشكل قاطع الأخطاء والمآذق التى يؤدى إليها المذهب التاريخى عى فى الإيديولوجيات. وذلك بالنظر إلى أن اشكالية المذهب التاريخى أساسا الاشكالية الموجهة لإنتاج جرامشى الفكرى. ومن هنا كانت أهمية النقد الجذرى لمفهوم المذهب التاريخى للإيديوجيات، باعتباره المدخل إلى الطرح العلمى لتلك القضايا.

من أجل هذا، لابد أن نشير بايجاز إلى اشكالية الإيديولوجية عند ماركس الشاب: إنها تدور حول الذات (الفاعل) sujet .فقد كان تصوره للإيديولوجية وللأبنية الفوقية يستند إلى نموذج **«الذات - الواقع - الاغتراب»** "sujet - réel - aliena-tion"[١] حيث تُجرد الذات أو الشخص فى «الواقع» من ماهيته العينية essence conerete .و أساس المفهوم النظرى للواقع عنده هو التشيوء الوجودى للذات l'objectivation ontologique du sujet وهنا تشكل الإيديولوجية اسقاطا مزيفا لجوهر الذات فى عالم وهمى أى أن الإيدلوجية هى إعادة بناء الذات فى «عالم الفكر»، تَسلب الذات ماهيتها المنشيئة، المغتربة فى الواقع الاقتصادى الاجتماعى. والإيديولوجية بهذا المفهوم، هى صورة طبق الأصل من ذلك التصور الشديد التبسيط لعلاقة التجريد بالاغتراب le sehéma de abstraction - alienation، وتتطابق مع «الوعى الزائف» la "fausse conscience" ولذلك نجد فى مفهوم ماركس الشاب للإيديولوجية، ثنائيات couples إشكالية المذهب التاريخى وهى:

الدولة - المجتمع المدني، والأبنية الفوقية - الأساس، والإيديولوجية - الواقع والاغتراب - الماهية والمجرد - العينى.

هذا المفهوم للإيديولوجية، لايزال حيا، ويتمثل فى تيار النزعة التاريخية فى الماركسية، الذى تدور أشكاليته حول الذات أو الفاعل. Sujet .

ويترتب على هذا المفهوم نتائج كثيرة، فى مقدمتها القصور فى تحليل الإيديولوجيات فى التكوينات الرأسمالية، وتحولاتها الراهنة، وسواء كان المقصود بالذات أو الفاعل فى هذه الأشكالية، الطبقة الاجتماعية، أو الفرد المعين، أو العمل الاجتماعى، أو الممارسة، فهى توحِّد بين الإيديولوجية والاغتراب، وتؤدى إلى قصور فى تحديد وضع الإيديولوجيات: حيث تعتبر هذه الأخيرة «نتاجا» لوعى طبقى، أو لحرية فى الممارسة مغتربة عن الذات. وتحديد وضع الإيديولوجية على هذا النحو يفترض إغتراب «الذات»

فى «الواقع» وعدم اغترابها الكامل فى الوقت نفسه. non - totale - alienation ففى المجتمع الشيوعى مثلا، حيث نفترض استعادة الذات لماهيتها، تختفى الإيديولوجيات وتحل محلها شفافية وعى الذات «العلمى» بوجودها المتشىء.

والأهم من ذلك، هو ان هذا هو حاليا منظور بعض الايديولوجين الذين يستلهمون الماركسية، والقائلين «بنهاية الايديولوجيات»، كسمة مميزة «للمجتمعات الصناعية» المعاصرة.

أما فى حالة الاغتراب الشامل للذات alienation totale عن «الواقع»، حيث يجرف «الواقع» الإيديولوجيات ذاتها، ويعتمّ الوعى تماما ويضيّع الذات فيستحيل «الاغتراب»، أو «التحرر» من خلال التعبير المتسق عن ماهيه الذات فى عالم «مثالى»، وذلك باستثناء البرولتاريا باعتبارها طبقة مميزة فى هذا الواقع. إن هذه العلاقة الثابتة بين «الإيديولوجية والواقع والاغتراب» هى بالتحديد التى أوحت بفكرة «نهاية الإيديولوجيات» وهى الفكرة الرئيسية التى غالبا ما نجدها مضمرة، عند كتاب كثيرين، من ماركوز(١) حتى ادورنو(٢)، وجولدمان(٣). فهؤلاء يفسرون التطورات المعاصرة، التى يشهدها التكوين الرأسمالى، استنادا إلى تصور مبسط، يتمثل فى فكرة تشيوء الذات، وإغترابها الشامل فى ظل واقع المجتمع الصناعى - التكنولوجى، وهؤلاء الكتاب على اختلاف آرائهم ينتهون إلى نتيجة واحدة، هى. «إبتلاع الواقع للإيديولوجية» على حد تعبير ماركوز(٤). أى باختصار، الزعم بإنتهاء الإيديولوجية والسياسة فى التكوينات الرأسمالية المعاصرة.

*

ومع ذلك، تعتبر نظرية لوكاش فى «الوعى الطبقى» وفى «مفهوم العالم» المثل النموذجى الذى يتجلى فيه مفهوم المذهب التاريخى للإيديولوجيات. ويهمنا ان نقف عنده، لأنه يطرح قضية المسلمات المعرفية présupposés épestemologiques لمنظور المذهب التاريخى، فيما يتعلق بالإيديولوجيات. فضلا عن أنه نظرا لنزعة جرامشي التاريخية التى تتجلى فى مفاهيمه المتعلقة بالمادية الجدلية لاسيما فى مفهومه «للكتلة التاريخية» "bloc historique"، فإن غالبية المنظرين الماركسيين يستخدمون مفهوم الهيمنة بمعناها فى اشكالية لوكاش. إن أهم ما فى الملاحظات التالية هو ايضاح عدم صحة العلاقة التى تقيمها تلك الاشكالية بين الطبقة السائدة سياسيا، والإيديولوجية السائدة فى تكوين اجتماعى معين، ومن ثم عدم صحة وجود علاقة بين

الإيديولوجية السائدة، والطبقات الخاضعة سياسيا. هذا هو بالتحديد المجال الذى تظهر فيه نتائج تحليلات جرامشى. وهى نتائج يثور حولها جدل كبير.

ليست الوحدة المميزة لاسلوب إنتاج، أو تكوين اجتماعى معين - فى إشكالية الذات (الفاعل) عند لوكاش - هى وحده ذلك الكل المعقد الذى يتألف من مستويات متعددة، يحكمه المستوى الاقتصادى فى نهاية المطاف. فهذه الاشكالية ترد هذه الوحدة المعقدة إلى كلية بالمفهوم الوظيفى، ذات تفاعلات جشطلتيه[٢] totalité du type fonc- tionaliste, a reactions gestaltistes . ويقدم لنا تصور هيجل للعلاقة بين العينى والكلى مثلا نموذجيا لمفهوم هذه الكلية. ونعنى تلك **الكلية ذات الدلالة** to- talité expressive .حيث ترد وحده أى تكوين اجتماعى إلى علة أساسية، هى التى تنشىء هذه الوحدة، وتضفى عليها معناها. وتتمثل هذه العلة **«المنشئة للكلية»** instance "totalisante" - عند لوكاش - فى الطبقة صانعة التاريخ - classe sujet de l'histoire . حيث تتوقف وحدة التكوين الاجتماعى على تنظيم هذه الطبقة سياسيا ويعتبر وجودها ذاته رهن بتكوين «مفهوم للعالم»، يجعل منها العلة الرئيسية لوحدة ذلك التكوين الاجتماعى. ويشمل هذا المفهوم، **الإيديولوجية والعلم** معا(٥).. ويعبر عن وحدة التكوين الاجتماعى داخل كلية دائرية وخطية to- talité circulaire et lineaire ، طالما أنه يستند إلى علة أساسية تفسر هذه الوحدة، هى الطبقة - الفاعل classe - sujet التى تشكل وفقا لمفهومها للعالم، إراده ووعى «الكل» la "totalité" إراده دوعى البشر «الذين يصنعون تاريخهم الخاص» - أى أنها تشكل الممارسة Praxis.

وهكذا تصبح الإيديولوجية - استنادا إلى مفهوم الطبقة - الفاعل classe - su- jet علة وحدة التكوين الاجتماعى. وهذا هو بالتحديد ما كان عليه موقف ماركس فى شبابه، عندما كان يرى ان الأفكار هى التى تحرك العالم، وأن استخدام سلاح النقد هو السبيل إلى تغييره.

ولهذا المفهوم لعلاقة الإيديولوجية بوحدة التكوين الاجتماعى أهمية كبيرة، باعتباره المفهوم السائد فى إشكالية التيار «الوظيفى» الراهنة فى علم الاجتماع. كما ينطوى الجانب الأكبر من تحليلات علم السياسة الحديث على هذا المفهوم. وهو ما سيتضح لنا عندما نتناول مفهوم الشرعية légtimité . ويكفى ان نشير هنا إلى العلاقة الوثيقة التى تربط فكر لوكاش بماكس فبر لنتبين، الصلة بين الكلية totalité بمفهومها الهيجلى

عند لوكانش، ومفهومها فى المذهب الوظيفى. ولقد أدرك بارسونز parsons بوضوح، أن ما يقرب ما بين نظريات فبر ونظريات المذهب الوظيفى، هو اعتبار البناء الاجتماعى ككل، فى النهاية، نتاجا للمجتمع - الفاعل société - sujet الذى يخلق فى صيرورته الغائية devenir finaliste قيما وغايات اجتماعية معينة، تشكل فى المذهب الوظيفى، الاطار الصورى لتكامل مختلف الأبنية المتميزة و «المتكافئة "équi valentes" «فى» الكل الاجتماعى. ويرجع هذا التكامل إلى «توازن» بين عناصر معيارية élements normatifs - كدوافع السلوك مثلا(٦) - ويعتمد هذا التوازن على عمليات متكررة ومنضبطة تحكم «الفعل» الاجتماعى[٣] - وتمثل هذه القيم الاجتماعية - باعتبارها تعبيرا عن مشاريع الفاعلين الاجتماعيين les acteurs so-ciaux - المبادىء التى تحكم تكوين أنماط فبر المثالية types ideaux (٧)، مما جعله يصنف انماط الدولة حسب أنماط الشرعية وحدها، التى تتشكل تبعا لقيم الفاعلين agents - acteurs وكثيرا ما يرجع فبر نشأة هذه القيم والغايات الاجتماعية، إلى فعل الجماعات الاجتماعية، كالجماعات النظامية groupes statutaires باعتبارها صانعة المجتمع، وصانعة التاريخ. ويفرق فبر بين هذه الجماعات النظامية، والطبقات - الأوضاع les classes - situations ، بينها وبين الطبقات فى ذاتها classcs en soi وتشكل هذه الاعتبارات أساس مفهوم فبر للبيروقراطية.

إن صلة نظرية لوكاش فى الوعى الطبقى بفكر فبر واضحة، ومعروفة، ومع ذلك، فهى تبدو كمحاولة فجه لمركسه ذلك الفكر: فهذه النظرية وان كانت تفترض وجود كلية ذات دلالة une totalité éxpressive بغير حاجة إلى افتراض وجود عامل مسيطر فى داخلها (وليس هذا هو وجه الخطأ فى تفكير فبر)(٨) - إلا أنها تنسب إلى الإيديولوجية القيام بدور العامل المسيطر فى الكل الاجتماعى(٩).

إن تأثر مفهوم جرامشى للمادية الجدلية بالنزعة التاريخية من جهة، وغموض عباراته من جهة أخرى، قد شجع الكثيرين من المنظرين على رد مفهومه للهيمنة الطبقية إلى أشكالية لوكاش(١٠) وهكذا أصبحت الطبقة المهيمنة بهذا المفهوم هى الطبقة التى تصنع التاريخ classe - sujet de l'histoire وبمفهومها للعالم، تضفى على التكوين الاجتماعى وحدته، معتمدة على قيادة الطبقات المحكومة، باستثاره «قبولها الايجابى» أكثر من اعتمادها على السيطرة. هذا التفسير لفكر جرامشى، نجده واضحا فى التيار الماركسى الذى تمثله مجلة اليسار الجديد New left review ، والذى إتيحت لى

فرصة نقده(١١) ويتجلى هذا التفسير فى تعريف بيرى أندرسون - هو من أبرز ممثلى هذا التيار - للطبقة المهيمنة. إذ يقول:

«يمكن تعريف الطبقة المهيمنة بأنها الطبقة التى تفرض على المجتمع كله أهدافها ومنظوراتها الخاصة. وذلك على خلاف الطبقة الطائفية classe corporative التى تسعى لتحقيق أهدافها الخاصة داخل كلية اجتماعية totalité sociale تحددها عوامل خارجية»(١٢) من هذا التعريف يتضح لنا أن وحدة التكوين الاجتماعي، أى الكلية الاجتماعية، انما ترجع إلى الطبقة المهيمنة. وأن هيمنة طبقة معينة يرتبط بتكوين مفهومها للعالم الذى يجعل منها علة وحدة تكوين اجتماعى محدد «تسعى الطبقة المهيمنة إلى تغيير العالم وفقا لتصورها لتبتكر نظاما اقتصاديا جديدا، وتبتدع مؤسسات سياسة، وقيما ثقافية جديدة أى أنها تخلق كل «اسلوب إندماجها tout son "mode d'msertion dans le monde" فى العالم»(١٣).

لاجدال فى أنه قد أسيء تأويل تحليلات جرامشى، التى تتعلق بالمادية التاريخية، لاسيما تحليله لمفهوم الهيمنة، باعتبارا شكلا من أشكال السيطرة السياسية الطبقية وذلك بسبب تأثر مفهومه للمادية الجدلية بالمذهب التاريخى. وهذا يظهر فى المكانة التى يحتلها المستوى الإيديولوجى statut de l'ideologique فى مفهومه «للكتلة التاريخية» "bloc historique" ويعبر جرامشى بهذا المفهوم عن تصوره لوحدة النظرية والممارسة، عن وحدة الإيديولوجية - وتشمل العلم («المثقفون العضويون» ("les intellectuels orgcniques") - والبنية structure . وفى كلمة يعبر جرامشى بهذا المفهوم عن وحدة التكوين الاجتماعى فى مجموعه، فى لحظة تاريخيه محددة. غير أن هذه الوحدة ليست إلا تلك الكلية ذات الدلالة totalité éxpres-sive، كما يعرفها المذهب التاريخى، حيث يذوب المستوى الإيديولوجى والنظرى فى مجمل البنيان الاجتماعى: فهو يتحدث عن «... ضرورة تأكيد مفهوم الكتلة التاريخية» حيث تعتبر القوى المادية المضمون، والإيديولوجيات الشكل. اما التميز بين الشكل والمضمون فليس إلا إجراء تعليميا بحتا...(١٤). والكتلة التاريخية بهذا المعنى ليست إلا تعبيرا نظريا عن «الحاضر» التاريخى بمعناه الهيجلى، حيث تكون كافة المستويات ماثلة فى الصيرورية التاريخية الخطية devinir lineaire باعتبارها وحدة ذات دلالة، وهنا تصبح الإيديولوجية مجرد تعبير عن التاريخ. والدور الرئيسى الذى تلعبه الإيديولوجية كمفهوم للعالم فى تحقيق وحدة التكوين الاجتماعى، يظهر أيضا فى

تشبيه جرامشى الإيديولوجية «بالاسمنت» بالنسبة للتكوين الاجتماعى وهو تشبيه يتسم بالغموض الشديد، فى السياق الذى استخدمه فيه. إذ يقول :

«وبعبارة أخرى ان القضية التى تطرحها الإيديولوجية، هى قضية صيانة الوحدة الإيديولوجية للكتلة الاجتماعية bloe sociale ، التى يتحقق تماسكها ووحدتها بفضل هذه الإيديولوجية ذاتها...».

بل، ويقول أيضا:

«... يمكننا ان نطلق اصطلاح «إيديولوجية» - إذا كان المقصود هو المعنى السامى لهذه الكلمة - على ذلك التصور للعالم، الذى ينطوى عليه الفن، والقانون، والنشاط الاقتصادى، وكافة مظاهر الحياة الفردية والجماعية»(١٥).

ولاشك أيضا فى أن هناك انقطاعات كثيرة، فى السياق النظرى لإنتاج جرامشى الفكرى، لاسيما فى تحليلاته المتعلقة بالمادية الجدلية، والمادية التاريخية. وعلى ذلك، فإذا قرأنا جرامشى قرأءة **«تشخيصية»** lécture symptomale لا تقف عند ظاهر النصوص، بل نحاول استظهار دلالتها **الباطنة**، أمكننا بالقطع ان نتبين الملامح العلمية والأصلية لمفهومه للإيديولوجية، التى طالما أخفاها الجدل حول «نزعته التاريخية المطلقة». "historcisme absolu"

ويمكننا الآن أن نشير إلى هذه الملامح فيما يلى

(أ) فمن خلال تشبيهه للإيديولوجية «بالاسمنت» بالنسبة للمجتمع، طرح جرامشى طرحا أصيلا قضية أساسية، هى قضية العلاقة بين الإيديولوجية السائدة، ووحدة التكوين الاجتماعى.

(ب) يعتبر جرامشى أول من تخلى، فى تاريخ الفكر الماركسى، عن ذلك المفهوم الذى يعتبر الإيديولوجية نسقا من التصورات systéme conceptuel بالمعنى الدقيق لهذين اللفظين.

## ٢ - الإيديولوجية السائدة، والطبقة السائدة، والتكوين الاجتماعى:

فى الماركسية، الإيديولوجية السائدة فى تكوين اجتماعى معين هى إيديولوجية الطبقة السائدة فى هذا التكوين. فما هو التفسير الذى يمكن ان تقدمه اشكالية لوكاش لهذه الحقيقة؟ وبعبارة أخرى كيف تفسر هذه الشكالية واقع أن الإيديولوجية السائدة - (التى تتميز بوحدتها، ومن ثم فهى تعكس فى عالم متسق إلى حد ما، مجمل التكوين

الاجتماعى الذى يتشبع بها) - هى إيديولوجية الطبقة السائدة؟

هذا التساؤل يضعنا فى الحقيقة أمام ثلاث مجموعات من القضايا الخاصة بعلاقة الإيديولوجية السائدة فى تكوين اجتماعى بوحدة ذلك التكوين:

(١) قضية الوحدة المميزة للإيديولوجية السائدة فى التكوين الاجتماعى، باعتبارها أحد أبنيته الميدانية strueture régionale ، أى قضية الاتساق النسبى للعالم الإيديولوجى l'univers ideologique . وهو ما أطلقت عليه إشكالية لوكاش «وحدة المعن» "totalité de sens .

(٢) أن هذا العالم المتسق، هو بالتحديد، الإيديولوجية السائدة وذلك بقدر ما تتشبع بها أيضا، الطبقات المحكومة، وتصبح مفهومها للعالم. أى بقدر إرتباط إتساقها الداخلى بكل الطبقات المتصارعة فى التكوين الاجتماعى.

(٣) إن هذه الإيديولوجية السائدة هى إيديولوجية الطبقة السائدة. ومن العبث الفصل بين هذه المجموعات الثلاث من القضايا. لأن تفسير لوكاش، يكمن بالتحديد، فى وحدتها، استنادا إلى أن الطبقة هى علّة نشأه، وتطور المجتمع والتاريخ. (principe generique de la classe - sujet de la societéet et de l'histoire) . ومتى سلمتا بأن وحدة أى تكوين اجتماعى هى من صنع طبقة ما، أى من صنع «وعيها»، لأصبح مفهومها الشامل للعالم، الذى أنشأته، هو الذى يلعب الدور الرئيسى والحاكم فى المجتمع ككل. وهكذا تكمن الاجابة عى هذه الاسئلة، فى العلاقة النشوئية القائمة بين الإيديولوجية السائدة، والطبقة «لأجل ذاتها» صانع التاريخ (le rapport génétique entre lîdeologie dominente et la classe "pour soi" sujet de l'histoire.. ).

وكما يقول لوكاش:

«إن شعور أى طبقة بأنها مدعوة للسيادة، يعنى أنه يمكنها إستنادا إلى مصالحها الطبقية ووعيها، أن تنظيم المجتمع بأسره وفقا لمصالحها... والسؤال الذى يحسم فى نهاية المطاف أى صراع طبقى هو: أى الطبقات يملك فى اللحظة المناسبة تلك القدرة، وذلك الوعى؟ وإلى أى حد أنجزت هذه الطبقة بوعى، أو بغير وعى، أو بوعى زائف، المهام التى وضعها التاريخ على عاتقها؟»(١٦).

وتكشف الإيديولوجية السائدة فى تكوين اجتماعى معين عن وحدتها، وعن تشكيلها لتصور هذا التكوين ككل للعالم، باعتبارها إيديولوجية نابعة من الطبقة

السائدة، أو بالأحرى من الطبقة الصاعدة إنها دائما أبدا الطبقة الحاملة لمعنى التاريخ، والمجسدة لوحدة التكوين الاجتماعى، ودلالة الكلية totalité de sens ، لأنها الطبقة التى تصنع الصيرورة التاريخية، متنقلة من تركيب إلى تركيب أرقى وأرحب، حتى يتحقق فى النهاية، تطابق الموضوع، والماهية (la coincidence finale de l'objectivation etde l'essence) هذا المفهوم للإيديولوجية، يؤدى إلى سلسلة من النتائج الخاطئة نشير فيما يلى، إلى أهمها:

(أ) فهو يؤدى بصفة عامة إلى ما يمكن أن نسميه غلوا فى تسييس الإيديولوجيات une sûrpolitisation des ideologies ، التى تصبح وفقا لهذا المفهوم، أشبه بلافتات سياسية متميزة، تحملها الطبقات الاجتماعية المختلفة: فهذا المفهوم يختزل البنية الإيديولوجية للطبقة، إلى تنظيمها السياسى، وهذا يختزل بدوره إلى مفهومها الخاص للعالم، الذى يجعل منها طبعة لأجل ذاتها، أى طبقة صانعة للتاريخ. وهذا يعنى التوحيد بين وعى الطبقة السياسى، والدور الذى يلعبه مفهومها للعالم. وبالتالى لا يتصور أن يكون للمستوى الإيديولوجى أية استقلالية خاصة. أن هذا المفهوم بالذات لا يمكننا من تفسير العلاقة الملموسة بين الإيديولوجية السائدة والطبقة أو القسم السائد سياسيا: ويؤدى إلى أخطاء كثيرة، إذا أردنا أن نحدد بدقة، الطبقة أو القسم السائد، فى ظل وضع محدد تاريخيا. ذلك أن علاقة الطبقة أو القسم السائد بأبنية الإيديولوجية السائدة هى فى الحقيقة أحد المؤشرات التى تساعدنا على هذا التحديد: غير أن اشكالية لوكاش، لا تسلم بوجود هذه العلاقة، إلا فى الحالات النادرة، التى تكون فيها علاقة الإيديولوجية السائدة بالطبقة السائدة أو القسم السائد علاقة صريحه، «شفافة» .وليست الإيديولوجية السائدة، فى الحقيقة، مجرد إنعكاس لشروط حياة الطبقة السائدة، باعتبارها فاعلا «فحسب» sujet "pur et simple" وإنما هى أيضا، إنعكاس للعلاقة السياسية الملموسة، القائمة بين الطبقات السائدة، والطبقات الخاضعة، فى تكوين اجتماعى معين. فهى غالبا ما تكون مشعبة بعناصر ترتبط «باسلوب حياة» طبقات، أو أقسام أخرى، غير الطبقات والأقسام السائدة. كما هو الحال فى تقبل الإيديولوجية البرجوازية السائدة، فى التكوينات الرأسمالية، لبعض عناصر إيديولوجية البرجوازية الصغيرة، (والنموذج الكلاسيكى لهذه الحالة «الإيديولوجية اليعقوبية»، و «النزعة الراديكالية» التى أعقبتها) بل وبعض عناصر ايديولوجية الطبقة العاملة (ومثال ذلك «الاشتراكية البرجوازية» التى تحدث عنها إنجلز: السانسيمونية فى

عهد الامبراطورية فى فرنسا مثلا)(١٧).

يضاف إلى ذلك، أن علاقة الإيديولوجية السائدة بالطبقة أو القسم السائد، هى دائما علاقة مقنَّعة masqué ؛ وذلك بحكم الاستقلالية النوعية التى يتمتع بها المستوى الإيديولوجى، وبحكم وضع الإيديولوجية ذاته بين سائر الأبنية الاجتماعية. ولما كانت الإيديولوجية السائدة تخفى عن نفسها - كأية إيديولوجية - جوهرها الحقيقى فقد تبدو من خلال عملية التكوين المعقدة للمستوى الإيديولوجى، أقرب إلى تصور الطبقات أو الأقسام الأخرى غير السائدة، لشروط وجودها. وباختصار، يمكن القول، بامكانية عدم التطابق décalages بين الإيديولوجية السائدة، والطبقة أو القسم السائد سياسيا. وذلك من عده وجوه. وهذا قد يرجع إلى عوامل كثيرة: منها الدور الملموس الذى تلعبه طائفة «المثقفين» مثلا. والتطور غير المتكافئ للأبنية الاجتماعية، على اختلاف مستوياتها لأن لكل منها إيقاعه الخاص. ومنها عدم التطابق بينها وبين المستويات المختلفة فى مجال الممارسات الطبقية. فمثلا قد تبقى الإيديولوجية السائدة مشبعة بعمق باسلوب حياة طبقة أو قسم، بالرغم من أنه لم يعد الطبقة أو القسم السائد. ولكنها لا تعتبر فى هذه الحالة مجرد «مخلفات» إذ تطرأ على دورها السياسى الملموس سلسلة من التغيرات : ولا يمكننا تفسير هذه التغيرات، إلا إذا تخلينا تماما عن مفهوم المذهب التاريخى للإيديولوجية. وتعد بريطانيا العظمى المثل النموذجى لهذه الحالة الأخيرة. حيث تميز انتقال السيطرة السياسية من الارستقراطية إلى البرجوازية، باستمرار سيادة إيديولوجية ذات طابع ارستقراطى معدل. وهذا ما خفى على إشكالية لوكاش، طالما أنها تستنتج من ذلك الاستمرار وحده، استمرار سيادة الطبقة الاقطاعية(١٨).

وباختصار، لا يمكن لهذه الاشكالية، أن تحدد بدقة العلاقة بين القضايا التى أشرنا إليها، والتى تطرحها صلة الإيديولوجية السائدة بالطبقة السائدة سياسيا.

(ب) فضلا عن أن هذا المفهوم للأيديولوجية قد يؤدى إلى الخطأ فى فهم علاقة الإيديولوجية السائدة **بالطبقات المحكومة** classes dominés : وهذا هو فى الحقيقة ما تكشف عنه إحدى اطروحات جرامشى الفريدة، التى وسع فيها مفهوم الهيمنة (أو القيادة) إلى حد لايمكن قبوله، حتى أصبح يشمل استراتيجية الطبقة العاملة. وبالرغم مما قد يبدو من تعارض هذه الأطروحة، مع النتائج الواضحة لاشكالية لوكاش، فإنها تستند إلى ذات المبادىء النظرية، وقد ساهمت إلى حد كبير فى تشويه المضمون العلمى لمفهوم الهيمنة، طالما أنها لم تعد تعتبر الهيمنة، شكلا، من أشكال السيطرة

الطبقية. وهنا يفرق جرامشى نظريا بين **الهيمنة، والسيطرة أو القيادة** hegmo-nie et domination. ففى رأيه يمكن للطبقة، بل يجب عليها، أن تصبح طبقة قائدة، قبل أن تصبح الطبقة السائدة سياسيا. أى انها تستطيع أن تحقق هيمنتها، قبل أن تستولى على السلطة السياسية. أن مفهوم الهيمنة يدل فعلا - فى هذا السياق - على أنه يمكن لطبقة ما أن تفرض مفهومها للعالم على التكوين الاجتماعى. فيصبح بذلك الإيديولوجية السائدة وذلك قبل أن تستولى تلك الطبقة على السلطة السياسية. ولقد طبق جرامشى هذا التحليل النظرى على استراتيجية الطبقة العاملة. ويتناقض هذا التحليل مع أطروحات لنين. لقد أكد لنين مرارا، أنه فى الظروف الملموسة للانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية لا يمكن للطبقة العاملة أن تحقق السيادة لإيديولوجيتها قبل أن تستولى على السلطة السياسية. وذلك على خلاف الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية، فى بعض الحالات: ومثال ذلك الطبقة البرجوازية فى فرنسا. وتحليل لنين هذا، هو الاساس، فى كتاباته عن ضرورة التنظيم الإيديولوجي للطبقة العاملة بواسطة حزبها.

إن وجهه نظر جرامشى، تبدو فى الظاهر متناقضة مع أشكالية لوكاش. إذ تزعم أن الإيديولوجية السائدة ليست بالضرورة. إيديولوجية الطبقة السائدة سياسيا. فقد تكون إيديولوجية طبقة خاضعة. ولكن وجهة نظر جرامش تستند فى الحقيقة إلى ذات المبادىء التى تقوم عليها اشكالية لوكاش: التى تربط قضية التنظيم السياسى للطبقة، بتكوين مفهومها الخاص للعالم، الذى تفرضه على المجتمع بأسره.

فى هذه الحالة، لا يمكن لطبقة من الطبقات أن تصبح الطبقة السائدة سياسيا، أو حتى أن يكون لها تنظيمها السياسى الخاص بها، ما لم تصبح إيديولوجيتها هى الإيديولوجية السائدة. وذلك بقدر ما يكون تنظيمها إيديولوجيا متفقا مع تحولها إلى طبقة فاعلة فى المجتمع والتاريخ. وهنا، يمكننا أن نتبين تأثير تحليلات لوكاش للوعى الطبقى للبرولتاريا، وهو صورة طبق الأصل للفكرة الرئيسية العامة، فكرة «الطبقة الصاعدة» le théme general de la "classe dominante" الحاملة لمعنى التاريخ ومغزاه. من هذا يتضح أن وجهة نظر جرامشى، هى النتيجة المنطقية لوجهة نظر لوكاش. لقد استحدث جرامش فكرة التباين، أو عدم التطابق décalage بين الطبقة السائدة إيديولوجيا (البرولتاريا القائدة le proletariat hégemonique) والطبقة السائدة سياسيا (البرجوازية) أى فكرة عدم **التطابق التاريخى** décalage histo

rique (الذى يتخذ هنا عند جرامش مظهر عدم التطابق النظرى) بين الهيمنة -hé gemcnie ، والسيطرة domination إستعان جرامش بهذه الفكرة - التي قد تبدو متعارضة مع مفهوم لوكاش - لتفسير الحقائق. وهو تفسير يستند إلى نظرية قاصرة. وهذا يفسر لنا أيضا لماذا كان جرامش يعتقد دائما، أن لينين كان يستخدم اصطلاح الهيمنة بهذا المفهوم، فقد كان لينين يؤكد دائما، على ضرورة التنظيم الإيديولوجى المستقل لطبقة العاملة. وهو ليس إلا مظهرا من مظاهر تنظيمها السياسى. ولكن مع هذا الفارق الجوهرى، أن التنظيم الإيديولوجى للبرولتياريا شئ، وأن تصبح إيديولوجية البرولتاريا هى الإيديولوجية السائدة قبل أن تستولى على السلطة السياسية شىء آخر. وكان لنين يعتبر هذا التنظيم الإيديولوجى، تنظيما مضادا لأيديولوجية والبرجوازية الصغيرة، باعتبارها الأيديولوجية التى تظل سائدة لفترة طويلة حتى بعد الاستيلاء على السلطة.

(جـ) وأخيرا، إذا تصورنا الإيديولوجيات كما يتصورها المذهب التاريخى، مجرد لافتات تحملها الطبقات صانعة التاريخ وتحدد هويتها السياسية، لما أمكننا أن نثبت أنه توجد فى الإيديولوجية السائدة، بعض عناصر إيديولوجية طبقات أخرى غير الطبقة السائدة سياسيا. **ولما أمكننا تبرير احتمال تلوث إيديولوجية الطبقة العاملة باستمرار بالإيديولوجية السائدة، وبإيدلوجية البرجوازية الصغيرة**. ولا يتصور وفقا، لهذا المفهوم وجود عالم خارجى عن إيديولوجية أية طبقة من الطبقات، فهى تؤدى وظيفتها كما لو كانت داخل إناء مغلق. ومن ثم، لا يمكننا أن نتعرف على تأثير الإيديولوجية السائدة فى الإيديولوجية الطبقة العاملة. وهذا يفضى إلى النزعة التلقائية spontaneisme، على اختلاف صورها، ومن نتائجها العملية: اعتبار إيديولوجية الطبقة العاملة، الإيديولوجية التى بيدها مفاتيح العلم الماركسى، لمجرد كونها إيديولوجية البرولتاريا - الطبقة العالمية. غير أننا نعرف، وبحق، من النصوص العديدة، لماركس، وانجلز، ولنين أن الإيديولوجية التلقائية للطبقة العاملة، كانت فى البداية الإيديولوجية النقابية - الفوضوية anarcho - syndicalisme ، ثم النقابية، فالاصلاحية وليس هذا إلا نتيجة لسيطرة الإيديولوجية البرجوازية السائدة والبرجوازية الصغيرة على إيديولوجية الطبقة العاملة باستمرار. ونحن نعرف أيضا، أن هذا المفهوم، هو الذى دعا لنين إلى قبول اطروحة كاوتسكى المشهورة. وهى ضرورة جلب الإيديولوجية الثورية إلى الطبقة العاملة من خارجها. بينما يتبنى ممثلو المفهوم

التاريخي، فى التيار اليساري المتطرف، فى العشرينات، كلوكاش، وكورش، وغيرهما فكرة نبذ المثقفين (لأن البرولتاريا هى التى تثقف نفسها بنفسها) وينكرون الدور الإيديولوجي للحزب (روزا لوكسمبورج).. الخ. وفى كلمة، لا يمكن أن توجد الإيديولوجية الثورية للطبقة العاملة إلا على أساس نقد إيديولوجيتها التلقائية استنادا إلى علم الماركسية. ويفترض هذا النقد، التفرقة الجذرية بين **الإيديولوجية والعلم**، وهى تفرقة لا يمكن أن تقوم على أساس ذلك المفهوم التاريخى(١٩).

## ٣ - المفهوم الماركسى للإيديولوجيات

ولكى نكشف الدور السياسى الخاص، الذى تلعبه الإيديولوجيات، عندما تتخذ السيطرة الطبقية، شكل الهيمنة أو القيادة الطبقية domination hegemonique de classe ، لأبد أن نحدد تحديدا علميا العلاقة بين القضايا الثلاث، التى أشرنا إليها. والتى تتعلق بصلة الإيديولوجية السائدة بالطبقة السائدة سياسيا. ومن أجل هذا، لابد أن نبحث وضع المستوى الإيديولوجى le status de l'ideo logique . تعتبر الإيديولوجية أحد المستويات الموضوعية النوعية فى التكوين الاجتماعى، وهى تتألف من مجموعة **متسقة نسبيا** من التصورات، والقيم، والمعتقدات .

إن عناصر التكوين الاجتماعى les agents - شأنها شأن «البشر» - تشارك فى النشاط الاقتصادى، والسياسى، كما تساهم فى الأنشطة الدينية، والأخلاقية، والجمالية، والفلسفية(٢٠).

وتتعلق الإيديولوجية بعالم وعى البشر بعلاقاتهم بالطبيعة، بالمجتمع، وبغيرهم من البشر، وبنشاطهم، بما فى ذلك نشاطهم الاقتصادى، والسياسي. وترجع أهمية وضع المستوى الإيديولوجى، إلى أنه يعكس الطريقة التى تعى بها عناصر التكوين الاجتماعى الحاملة لأبنيته porteurs de ses structures شروط وجودها. أى «وعيها» بعلاقتها بهذه الشروط "le rapport "vécu . والإيديولوجية ماثلة فى كافة الأنشطة، ومتغلغة فيها بحيث يستحيل التمييز بينها وبين **التجربة المعاشة**. وهكذا تصوغ الإيديولوجيات علاقة البشر الحقيقية، بل وعلاقتهم الوهمية أيضا، بشروط حياتهم، وتصنع منها عالما متسقا إلى حد ما. أى أن الإيديولوجية تستند فى نهاية المطاف إلى التجربة الانسانية المعاشة. وليس معنى هذا أن تختزلها إلى إشكالية الذات - الوعى une problematique du sujet - concience. فهذه الظاهرة

الاجتماعية الخيالية، التى تلعب دورا اجتماعيا عمليا حقيقا، لا يمكن ردها إلى إشكالية الاغتراب، أى اشكالية الوعي الزائف. ويترتب على ذلك، أن تكون الإيديولوجية مزيفة بالضرورة. لأنها ترتبط بحكم تكوينها بالدور الذى يلعبه ذلك الوهم الاجتماعى. فليست وظيفة الإيديولوجية تقديم معرفة حقيقية للعناصر الفاعلة فى التكوين الاجتماعى، عن بنية المجتمع، بل تحقيق إندمجها فى الأنشطة العملية التى تقوم بها، والتى تعتمد عليها البنية الاجتماعية.

ولما كانت هذه البنية هى بالتحديد التى تحكم الكل الاجتماعى le tout sociale فإنها تبقى خافية عن الفاعلين les agents غير شفافة على صعيد التجربة المعاشة. au niveau de vecu. وهذا الخفاء أو عدم الشفافية opactié فى المجتمعات المنقسمة إلى طبقات يحتمه فى نهاية المطاف، الاستغلال الطبقى، وما يتخذه هذا الاستغلال من أشكال، لكى يستمر فى اداء دوره فى هذا الكل الاجتماعى. وهكذا تكشف الإيديولوجية بالضرورة وإن تضمت بعض عناصر المعرفة - عن تطابقها وعن عدم تطابقها فى الوقت نفسه مع الواقع une adéquation - inadeqnation par rappart au réel وهذا هو ما عبر عنه ماركس بـ «العكس أو القلب» "inversion".

ويترتب على ذلك، من ناحية أخرى، خفاء التنظيم الداخلى للإيديولوجية ذاتها بالنسبة للفاعلين أنفسهم les agents : فهى كأى مستوى من مستويات الواقع الاجتماعى محكومة ببنيتها الخاصة، التى تبقى خافية غير شفافة opaque على صعيد وعيهم بعلاقاتهم. les rapports vécus .

وبهذا، تقترب من قضية وحده المستوى الإيديولوجى المتميزة. أو قضية بنية الإيديولوجية، وعلاقتها بالطبقة السائدة. ولا ينبغى النظر إلى وحدة المستوى الإيديولوجى باعتبارها من صنع طبقة من الطبقات classe - sujet أو أن نردها إلى وعيها الطبقى. فالإيديولوجية على النقيض من العلم، وظيفتها إخفاء التناقضات الحقيقية، بإعادة بناء عالم خيالى متسق إلى حد ما، ليكون أفقا «لوعى» الفاعلين "vecu" des agents . إذ تصوغ تصوراتهم للعلاقات الحقيقية، وبها يتحقق اندماجهم فى وحدة علاقات ذلك التكوين. وهذا هو المعنى العميق لن تشبيه جرامشى الغامض، تشبيه الإيديولوجية «بالاسمنت» لبيان وظيفتها الاجتماعية. وتتمثل هذه الوظيفة الاجتماعية، فى تحقيق تماسك صرح المجتمع، الذى تتغلغل فى جميع طوابقه، بما تخلقه على صعيد وعى الفاعلين من علاقات بديهية - زائفة، تمكنهم من القيام

بنشاطاتهم العملية - التقسيم الاجتماعى للعمل وغيره.. وذلك فى اطار وحدة التكوين الاجتماعى. كذلك يختلف إتساق الإيديولوجية عن إتساق العلم. نظرا لاختلاف الوظيفة الاجتماعية. فالإيديولوجية هى على خلاف المفهوم العلمى للنسق systéne لا تقبل وجود تناقض داخلها. وتحاول حل التناقض باستبعاده. وهذا يعنى أن بنية الخطاب الإيديولوجى le discours idéologique تختلف اختلافا جوهريا عن بنية الخطاب العلمى(٢١).

وإذا تخلينا عن المفهوم الذى يعتبر الإيديولوجية **نسقا من التصورات** sys-teme conceptuel بالمعنى الدقيق لهذين اللفظين، لشملت الإيديولوجية، ما يسمى عادة «بثقافة» التكوين الاجتماعى: وهذا طبعا بشرط إلا تقع فى أخطاء النزعة الثقافية الاثنولوجية culturalisme ethnologique التى تقصد بالثقافة «التكوين الاجتماعى» ككل(٢٢).

كذلك لا تقتصر الإيديولوجية على عناصر متفرقة من المعرفة. بل تشمل أيضا - كما رأى جرامشى بحق - عملية تكوين الرموز، وخلق الاساطير، كما يدخل فيها «الذوق» و «الاسلوب» و «المودة» أى «طريقة الحياة» بوجه عام.

ومع ذلك، علينا أن نبين حدود ذلك التشبيه الغامض، تشبيه الإيديولوجية «بالأسمنت». فهذا التشبيه لا ينطبق بحال على عناصر التكوين الاجتماعى الحاملة لأبنيته، باعتبارها أصل هذه الأبنية والفاعل الأول فيها. ولا ينطبق حتى على «التجربة المعاشة» "le vécu" حيث يتصور الناس أنهم هم الذين يخلقون وحدة الإيديولوجية، إذا صح أن إتساق الخطاب الإيديولوجى ووحدته وهو أمر يفرضه التوظيف الخيالى «لوعى» الفاعلين. بل وتقتضيه وظيفة الخطاب الإيديولوجى، وهى حجب التناقضات الحقيقية عن البحث العلمى، اذا صح أن هذا الاتساق يفترض استبعاد الذات كعامل مركزى، على صعيد حوامل البناء الاجتماعى. وإذا كانت الملاحظات السابقة، قد بينت ضرورة إتساق الخطاب الإيديولوجى، الذى يرتبط بوظيفته الاجتماعية. إلا أنها لم تحدد أسباب هذا الاتساق، ولا علة، **خفاء بنيته** الإيديولوجية السائدة وتتشكل الإيديولوجية فى الحدود التى يميلها اسلوب الانتاج، أو التكوين الاجتماعى، باعتبارها أحد مستوياته النوعية. وذلك بما تضفيه من إتساق وهمى على الوحدة، التى تحكم التناقضات الحقيقية للتكوين الاجتماعى ككل. وتتوقف بنية المستوى الإيديولوجى على وحدة التكوين الاجتماعى التى يعبر عنها، ولا يتمثل دوره التوحيدى الخاص

والحقيقى - من هذه الزواية - فى تحقيق وحدة التكوين الاجتماعى، كما يزعم أصحاب المفهوم التاريخى. وانما يتمثل فى تعبيره عن هذه الوحدة، من خلال إعادة تشكيلها على صعيد الخيال. وهكذا تشمل الإيديولوجية السائدة التكوين اجتماعى «ككل» لا باعتبارها تمثل «الوعى الطبقى» لذات اجتماعية - تاريخية la "concience de classe" d'un sujet historico - sociale بل باعتبارها تعكس - مع كل ما تتميز به من قدرة على الاخفاء والقلب inversion معامل الترابط بين مستويات التكوين الاجتماعى المميز لوحدته indice d'articulation. والمستوى الإيديولوجى كسائر المستويات، يرسم حدوده الهيكل الكلى لاسلوب الإنتاج، أو التكوين الاجتماعى.

*

يمكننا إذن، أن نحدد بدقة جوهر العلاقة بين الإيديولوجية السائدة، والطبقة السائدة سياسيا فى المجتمعات المنقسمة إلى طبقات. أن العلاقات الطبقية، التى توزع على أساسها عناصر التكوين الاجتماعى (الفاعلين) بين أبنيته المختلفة، هى التى تحدد، فى نهاية المطاف، الوظيفة الأصلية للايديولوجية فى تلك المجتمعات.

ولا يرجع الاتساق الداخلى للايديولوجية السائدة، وملاءمتها للطبقة السائدة، إلى أى ارتباط بينهما من حيث النشأة التاريخية: un quelconque rapport histori- co - génetique وإنما يرجع إلى أن المستوى الإيديولوجى - أى إلى هذه الإيديولوجية أو تلك - الذى يتشكل فى إطار وحدة البناء الاجتماعى، باعتباره أحد مستوياته الميدانية. تلك الوحدة التى يعبر عنها - فى ميدان الصراع الطبقى - هذا الشكل أو ذاك من أشكال السيطرة الطبقة، أو سيادة هذه الطبقة أو تلك وتستهدف الإيديولوجية السائدة، بضمانها إندماج الفاعلين les ajents عمليا فى بنية المجتمع، المحافظة، على تلك البنية، وعلى تماسكها. أى المحافظة **أولا وقبل كل شىء**، على الاستغلال، والسيطرة الطبقية. وهذا هو بالتحديد ما نعنيه بقولنا، أن الإيديولوجية فى أى تكوين اجتماعى، تسودها مجموعة التصورات، والقيم، والأفكار، والمعتقدات.. إلخ، التى تضمن استمرار السيطرة الطبقية. انها إذن تخضع لما يسمى بإيديولوجية الطبقة السائدة.

ولهذا لا يمكننا اكتشاف أسرار بنية الإيديولوجية السائدة، أى اسرار وحدتها، إستنادا إلى علاقتها بوعى الطبقة، أى مفهومها للعالم، **بمعزل عما يحيط بها فلابد أن تستند إلى وحدة ميدان الصراع الطبقى**، أى أن ننطلق من العلاقة الملموسة بين

مختلف الطبقات المتصارعة، حيث تفعل السيطرة الطبقية فعلها. وهذا يفسر لنا أيضا لماذا يتضمن الخطاب الإيديولوجى السائد، عناصر مستمدة من أساليب حياة طبقات أخرى، غير الطبقة السائدة، فى حين أن الإيديولوجية السائدة هى بالضرورة اللغة التى تعيش من خلالها الطبقات المحكومة، علاقتها بشروط وجودها

وهذا ما عبر عنه لنين تعبيرا ناصعا بقوله:

«إن أية ثقافة قومية تتضمن بعض عناصر الثقافة الديمقراطية، والاشتراكية، حتى وأن لم تكن قد تطورت. ومع ذلك، توجد أيضا فى أية أمة ثقافة برجوازية.. لا مجرد «عناصر» فحسب. بل تتخذ شكل الثقافة السائدة»(٢٣).

ولا ينطوى تركيب الإيديولوجية السائدة على بعض «العناصر» المستمدة من إيديولوجيات أخرى غير إيديولوجية الطبقة السائدة فحسب، فمن التكوينات الرأسمالية، ما يوجد فيه أيضا، مجموعات إيديولوجية فرعية حقيقية sous - en-sembles ideologiques تؤدى دورها، فى وحدة مع الإيديولوجية السائدة، ومع قدر من الاستقلال عنها: مثال ذلك: مجموعة الإيديولوجيات الفرعية، الاقطاعية، والبرجوازية الصغيرة وغيرها... ويسود فى كل منهما إيديولوجية الطبقة التى تقابلها - الاقطاعية، والبرجوازية الصغيرة - وذلك بقدر ما تعتبر هذه الإيديولوجيات ذاتها، خاضعة للإيديولوجية السائدة. ويجرى فيما بعد على أية صورة يتحقق ذلك. كما تتضمن هذه المجموعات الإيديولوجية الفرعية، بعض عناصر إيديولوجيات أخرى، غير الإيديولوجية السائدة فيها أو الإيديولوجية السائدة فى التكوين الرأسمالى. والمثل النموذجى لهذه الحالة، الصلات الدائمة القائمة بين إيديولوجية البرجوازية الصغيرة، وإيديولوجية الطبقة العاملة.

## ٤ - الإيديولوجية السياسية البرجوازية وصراع الطبقات

قبل أن نمضى فى بحثنا للإيديولوجيات السياسية، فى التكوينات الرأسمالية، لابد أن نشير إلى حقيقة هامة، وهى أن الإيديولوجية ذاتها تنقسم إلى **ميادين** régions مختلفة يمكن التمييز بينها. فهناك، مثلا، الإيديولوجيات الأخلاقية، والقانونية، والسياسية، والدينية، والاقتصادية، والفلسفية، والجمالية... إلخ. ولابد أيضا أن نشير بوجه عام - دون الدخول فى صميم القضية - إلى أنه يمكننا أن نكشف النقاب عن الميدان الغالب، **فى الإيديولوجية السائدة**، فى تكوين اجتماعى معين. وهذه

الغلبة ذاتها، أمر بالغ التعقيد، وهى تتجلى فى واقع أن الميادين الإيديولوجية المختلفة، تستعير من الميدان الإيديولوجى الغالب، مفاهيمها وتصوراتها الخاصة، اللازمة لأداء دورها. حتى العلم عند نشأته، يبدأ بإستعارات من هذا النوع. وليس صدفة، أن تكون الغلبة لميدان إيديولوجى بعينه، فى حدود الإيديولوجية السائدة. فهذا هو الذى يضمن إتساقها من هذه الناحية. ويرجع هذا الاتساق إلى أنها تعكس بمالها من القدرة على القلب والاخفاء l'inversion et l'occultation - الذى تتميز به المستوى الايديولوجى - وحدة البناء الاجتماعى أى أنها مؤشر للمستوى السائد فيه، والحاكم له فى نهاية المطاف.

son indice de domination et de surdetermination. **ويمكن القول، بأن وظيفة المستوى الإيديولوجى، تتمثل هنا، لا فى إخفاء المستوى الاقتصادى فحسب، باعتباره المستوى الحاكم دائما، بل و فى إخفاء المستوى الذى يلعب الدور المسيطر، وبصفة خاصة إخفاء حقيقية هذه السيطرة ذاتها.** والميدان السائد فى الإيديولوجية، هو بالتحديد، أصلح الميادين للقيام بهذا الدور، دور القناع، وذلك لاسباب عديدة.

ولنضرب بعض الامثلة الموجزة: ففى التكوين الاقطاعى، يلعب عادة المستوى السياسى الدور السائد. بينما يلاحظ، أن الغلبة على الصعيد الإيديولوجى، تكون للأيديولوجية الدينية. لا للإيديولوجية السياسية - القانونية. بل أكثر من هذا: كانت السيادة غالبا للمستوى الإيديولوجى ذاته كما أكد ماركس. ويمكننا القول بإن الإيديولوجية الدينية بالذات، كانت أقدر من غيرها، على إخفاء سيطرة المستوى الإيديولوجى. أى إخفاء وظيفته الطبقية المباشرة فى ذلك التكوين. فالدور «الاسطورى» ، و «الاظلامى» "obscurantist" ، و «المضلل» بنوع خاص، الذى لعبته الإيديولوجية الدينية الكاثوليكية، فى العصور الوسطى، يرجع إلى حد كبير، إلى أنها كانت تلعب الدور المسيطر فى أغلب الأحيان. ومن ثم كان عليها أن تخفى عن نفسها وظيفتها الحقيقية.

وفى أ.أ. ر ، وفى التكوين الرأسمالى حيث يلعب المستوى الاقتصادى الدور السائد عادة، نجد أن الغلبة - على الصعيد الإيديولوجى - **للميدان السياسى - القانونى.** وفى مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية حيث يلعب المستوى السياسى الدور المسيطر، تتجه الإيديولوجية الاقتصادية - وما النزعة التكنوقراطية le

"Technocratisme" إلى أحد مظاهرها - إلى أن تصبح الميدان الذى له الغلبة فى الإيديولوجية السائدة.

**وفى كلمة، يبدو أن الإيديولوجية السائدة توجد دائما فى مكان آخر، غير المكان الذى ينبغى أن نعرفها فيه. على حقيقتها. كما لو كانت تقوم بدورها فى التمويه بتغيير موضعها، أى دورها فى تشويه موضوع العلم.**

وقبل أن نتساءل عن الأسباب، التى تجعل الإيديولوجية السياسية - القانونية، أصلح من غيرها، فى إخفاء الدور المسيطر، الذى يلعبه المستوى الاقتصادى، قد يكون من المناسب أن نضرب بعض الأمثلة، التى توضح سيطرة ذلك الميدان وهى سيطرة مباشرة بالدرجة الأولى: فقد كان الخطاب السياسى القانونى discours juridico - poli-tique [٤] الشكل السائد - لوعى الطبقة البرجوازية فى بدايات احتجاجها على النظام الاقطاعى. والذى أصبح فيما بعد الشكل الذى إتخذه وعيها بشروط وجودها، والذى أخذ يتغلغل فى كل التكوينات الرأسمالية. فالحرية، والمساواة، والحقوق، والواجبات، وسيادة القانون، ودولة القانون، والأمة، والأفراد - الاشخاص individas - per-sonnes ، والارادة العامة، وهى الشعارات التى دخل فى ظلها الاستغلال البرجوازى الطبقى التاريخ، وساد. وهى أفكار مقتبسة مباشرة من أفكار فقهاء العقد الاجتماعى، فى الجامعات الايطالية، فى أواخر العصور الوسطى، الذين كانوا أول من صاغ معناها السياسى - القانونى. ويعد ماكس فبر أفضل من بحث ظاهرة غلبة الميدان السياسى - القانونى، فى الإيديولوجية الرأسمالية، وعلاقة هذه الظاهرة بتكوين طائفة «القانونيين المتخصصين». وفيما يتعلق بأوربا الغربية، يمكننا أن نقول، أنه إذا كانت الإيديولوجية السائدة لطبقة ملاك العبيد، إيديولوجية أخلاقية وفلسفية. وأن إيديولوجية الملاك الاقطاعين كانت إيديولوجية دينية، فقد كانت إيديولوجية الطبقة البرجوازية، إيديولوجية سياسية قانونية. ولهذا فليس صدفة أن يكون هذا الميدان الإيديولوجى المرجع الأول، محور إنتقادات ماركس، وإنجلز، ولنين. على وجه الخصوص نقد ماركس فى: **الإيديولوجية الالمانية، وفقر الفلسفة، والبيان الشيوعى، و ١٨ بروميير، ورأس المال.**

إن غلبة الميدان السياسى القانونى على سائر الميدانين الإيديولوجية، لا تتجلى فحسب، فى تميزه عن الإيديولوجيات الفلسفية، والأخلاقية، والدينية، بل تتجلى أيضا

فى إستعماره هذه الأخيرة أفكار الإيديولوجية السياسية القانونية لتشكل رؤيتها، ولتكون مرجعها فى صياغة مفاهيمها. وفيما يتعلق بالإيديولوجية الفلسفية: يكفى أن نشير إلى ما «لفلسفة القانون» ، و «للفلسفة السياسية»، من مكانة خاصة، عند اسبنوزا، وكانط، وهيجل، وغيرهم...وإلى تكوين الأفكار الفلسفية، كفكرة «الطبيعة»، أو «الحرية» مثلا عند أصحاب نظرية العقد الاجتماعى الفرنسيين، وكذلك عند لوك، وميلز، وبنتام، وغيرهم...(٢٤). وبالنسبة للإيديولوجية الدينية: يكفى إن نشير إلى تحليلات فبر، لتأثير الإيديولوجية السياسية القانونية فى البروتستانتيه، من حيث إتصالها بما أسماه الشرعية «القانونية - العقلانية» - legitimité rationelle légale أما الإيديولوجية الأخلاقية: فيكفى أن نشير إلى غلبة الإيديولوجية السياسية القانونية فى التحول الذى طرأ على مفهوم، «الفرد» ، و «الشخص»، و «الحق»، و «الواجب»، و«الفضيلة» عند ميكافيللى، مونتسكيو. ومفهوم «الحب» باعتباره «عقدا» حقيقيا «يقوم على العطاء المتبادل». غير أن هذا لا يعنى خضوع الأخلاق ببساطة للسياسة. وإنما يعنى بالتحديد أن المفاهيم الأخلاقية تتكون إنطلاقا من السياسة كمرجع لها. وغالبا ما يكون مرجعا عكسيا réference d'opposition .بل وأكثر من هذا: فمفاهيم العلم الناشىء، كثيرا ما صاغتها أفكار تنتمى إلى الإيديولوجية السياسية - القانونية كالمفهوم الحديث «للقانون» عند مومنتسكيو. إذ تأثرت بها بشدة. والمثل الكلاسيكى لهذه الحالة، علم الاقتصاد الذى انتقد ماركس تسميته، بالاقتصاد «السياسى». وأخيرا، يغلب على الخطاب الإيديولوجى الأثير لدى الطبقات المحكومة، والمعبر عن وعيها «التلقائى» المتمرد على الطبقة البرجوازية، يغلب عليه ، الميدان السياسى - القانونى فى الإيديولوجية السائدة: «العدالة الاجتماعية»، و «المساواة»..إلخ(٢٥). ونقصد بهذه الأمثلة البسيطة، المفرقة فى التبسيط، إيضاح القضية التى نحن بصددها.

وبالمقابل، سنقف طويلا عند أسباب غلبه الميدان السياسى القانونى فى الإيديولوجية السائدة، والذى يرتبط بخصوصية الدور الذى يلعبه فى إطار الهيمنة الطبقية باعتبارها شكلا من أشكال السيطرة الطبقية. وإذا كانت الإيديولوجية السياسية القانونية، هى الميدان السائد فى الإيديولوجية البرجوازية، فذلك، لأنها الأقدر على أداء الدور الخاص الذى تلعبه الإيديولوجية، فى أ.أ.ر ما فى التكوين الرأسمالى: وهذا يرتبط ارتباطا وثيقا بالدور الخاص الذى يضطلع به المستوى السياسى - القانونى الحقيقى، أى بدور

الدولة، والقانون.

والإيديولوجية، وهى أشبه ما تكون «بالاسمنت»، تتغلغل فى كل طوابق البناء الاجتماعى. أى فى كافة مستوياته، بما فى ذلك، **مستوى الممارسة الاقتصادية، ومستوى الممارسة السياسية**. وفيما يتعلق بالممارسة الاقتصادية، سبق رأينا، ما للإيديولوجية فى أ.أ.ر، وفى التكوين الرأسمالى من تأثير خاص، عازل، وفقت للعلاقات الاقتصادية الاجتماعية.éffet d'solement ، وهو أيضا التأثير الذى يمارسه المستوى السياسى القانونى. وهذا التأثير عى إختلاف مظاهره، شرط لا غنى عنه، لوجود وسير أ.أ.ر، وفى التكوين الرأسمالى وهذا هو بالتحديد، جوهر تحليلات ماركس لظاهره فيتشيه رأس المال fitichisme capitaliste ، التى تتميز عن فيتشيه السلع البحته[٥] فى ظل أ.أ.ر، فى «صورته النقية»، أن تعميم المبادلات، والمنافسة، وغيرها من الظواهر التى يعبر عنها إصطلاح الفتشيه fitich isme تفترض لامكان تحققها، هذا التأثير الخاص، العازل للإيديولوجية: وهو التأثير الذى اعتبره ماركس، نقيضا «للروابط الطبيعية» "liens naturels" فى التكوينات السابقة على الرأسمالية، لكى يبين طبيعته.

ويمكن القول، بأن هذا التأثير العازل، هو - فى حالة الرأسمالية - أهم نتائج الإيديولوجية السياسية - القانونية، وللإيديولوجية القانونية بوجه خاص. وأنه إذا كانت المقدسات، والدين **تربط** ما بين الفاعلين les agents . فإن الإيديولوجية السياسية القانونية.. كخطوة أولى - **تفصم** ما بينهم من روابط. وهذا هو ما يعنيه ماركس بقوله انها «تحررهم» من «الروابط الطبيعية». وهذا يعنى أمورا كثيرة. منها نشأة «الأفراد باعتبارهم أشخاصا» سياسية "individus - personnes" politiques ،وباعتبارهم «أشخاصا قانونية» «أحرار» «متساويين» فيما بينهم.. إلخ... مما يمكن الهياكل السياسية القانونية من العمل، ويسمح بقيام «عقد العمل» أى شراء، وبيع قوة العمل، ونشأة الملكية الخاصة الرأسمالية، (فلدور هذه الإيديولوجية **أهميته الخاصة كشرط** لإمكان قيام علاقة الملكية كعلاقة قانونية)، وتعميم المبادلات، والمنافسة،.. إلخ.

كما يعتبر هذا التأثير العازل، بأشكاله المختلفة فى الواقع الاقتصادى وبماله من إنعكاسات على الإيديولوجية ذاتها علة خفاء الأبنية الاقتصادية الحقيقية، وسيادتها فى أ.أ.ر، وكذلك خفاء الأبنية الطبقية إلخ... بالنسبة للفاعلين. وهذا هو بالتحديد جوهر

تحليلات ماركس المتعلقة بظاهره الفيتشية، ودور المنافسة فى العلاقات الطبقية، وتأثير الإيديولوجية فى الاقتصاد «السياسى» الكلاسيكى... إلخ.

غير أن هذا اليس الا أحد وجهى وظيفة الإيديولوجية فى التكوين الرأسمالى: طالما أنها تلعب فى هذا التكوين أيضا، الدور الذى تلعبه الإيديولوجية عموما. وهو تحقيق تماسك وترابط التكوين الاجتماعى فضلا عما لهذا الدور هنا، من **أهمية خاصة**، على مستوى الأشخاص (الفاعلين) وترجع هذه الأهمية، أولا، إلى الاستقلالية الخاصة لمستويات أ.أ.ر، والتكوين الرأسمالى، التى تنعكس فى الاستقلالية النوعية للممارسات الاقتصادية، والسياسية، والإيديولوجية، كما ترجع إلى التأثير العازل، والمفتت éffet d'isolement للمستوى الإيديولوجى، وإلى دوره فى تحقيق تماسك التكوين الرأسمالى إستنادا إلى وجود هذا التفتت، الذى يعتبر مسئولا عنه، إلى حد كبير. (لأن المستوى السياسى - القانونى يلعب دورا فى إحداثه).

ويتمثل الدور السياسى للإيديولوجية البرجوازية السائدة - حيث الغلبة للميدان السياسى القانونى - في أنها تحاول أن تفرض على المجتمع بأسره، «طريقة فى الحياة» ينظر فيها الناس إلى الدولة، بإعتبارها الممثلة للصالح العام للمجتمع، والقابضة على ناصية كل ما هو عام، فى مواجهة «أفراد خاصين» "individus privés" ، هم من صنعها. ومع ذلك، فإنهم يبدون فى ظلها موحدين، توحدهم المشاركة «الحرة» ، و«على قدم المساواة»، فى شئون الجماعة «القومية»، تحت رعاية الطبقات الحاكمة، التى يقترض أنها تجسيد «للإرادة الشعبية».

ومن السمات المميزة للإيديولوجية البرجوازية السائدة، أسلوبها الفريد فى إخفاء الاستغلال الطبقى. **حيث تستبعد بانتظام من لغتها الخاصة أى أثر للسيطرة الطبقية.** صحيح أنه لا توجد إيديولوجية، تعتبر نفسها إيديولوجية للسيطرة الطبقية، وذلك بحكم وضع الإيديولوجية ذاته. ومع ذلك، ففى حالة الإيديولوجيات «السابقة على الرأسمالية» نجد الدور الطبقى للإيديولوجية **ماثلا فى مبادئها**، التى تبرر السيطرة الطبقية باعتبارها «طبيعية» أو «مقدسة». والإيديولوجية الدينية الاقطاعية، هى المثل النموذجى لهذه الحالة. «فالفوارق» بين «البشر» ماثلة فى بنينها. وهى تبررها باعتبارها «مقدسة»(٢٦).

كذلك الحال فى التكوينات الاجتماعية العبيدية، حيث تبرر الإيديولوجية الأخلاقية والفلسفية، تلك «الفوارق»، إذ تعتبرها «أمرا طبيعيا». وبالمقابل، يمكننا أن نقول، أن

غلبة الميدان السياسى القانونى، فى الإيديولوجية البرجوازية السائدة، تتفق تماما، مع أسلوبها الفريد، فى إخفاء السيطرة الطبقية، وذلك باعتباره الميدان الإيديولوجى، المؤهل للقيام بهذا الدور. لاسيما اذا أخذنا أيضا بعين الاعتبار، عدم ظهور السيطرة الطبقية فى مؤسسات الدولة الرأسمالية، أو فى القانون الحديث. إن تأثير هذا الميدان، فى الميادين الإيديولوجية الأخرى فضلا عن تأثير الدور السياسى الذى تلعبه الإيديولوجية البرجوازية السائدة، لا يتمثل إذن، فى تبرير المصالح الاقتصادية للطبقات الحاكمة فحسب. وإنما يتمثل بصفة خاصة، فى أنه يفترض، ويضع، أو يملى تصورا للمساواة؛ مساواة بين «أفراد خاصين»، «متماثلين»، «متفرقين»، «منعزلين» عن بعضهم البعض، يوحدهم عمومية الطابع السياسى للدولة - الأمة l'univesalité politique de l'Etat - Nation : هنالك يمكننا إكتشاف المحتوى السياسى لإيديولوجية «المجتمع الجماهيرى» أو مجتمع الجملة "société de masse" ، و «المجتمع الاستهلاكى»، وغيرهما... وبإخفاء السيطرة الطبقية على هذا النحو الفريد و تؤدى الإيديولوجية السياسية القانونية، الدور الخاص، الذى يقع على عاتق المستوى الإيديولوجى، فى أ.أ.ر، وفى التكوين الرأسمالى. وهو تحقيق تماسكه وتلاحمه. أى باختصار تبدو الإيديولوجية هنا وهى الميدان المؤهل لإخفاء المستوى المسيطر، والحاكم فى نهاية المطاف، للبناء الاجتماعى وتبدو أيضا الميدان المؤهل، لتحقيق تماسك العلاقات الاجتماعية. وذلك بإعادة صياغة وحدتها، على أساس وهمى.

*

وإخفاء الإيديولوجية البرجوازية - التى يسودها الميدان السياسى القانونى - للسيطرة الطبقية، على هذا النحو الفريد، المقترن بدورها، فى تحقيق تماسك التكوين الرأسمالى، ينعكس، بالتحديد، فى إرتباط الإيديولوجية الوثيق بالدولة الرأسمالية. وهذا، هو ما أطلق عليه جرامشى، وظيفة الدولة «السياسية الأخلاقية» fonction ethico - politique و تتمثل فى تولى الدولة الرأسمالية مسئولية التعليم، وفى إخضاعها ميدان «الثقافة» عامة، لنسق واحد. و تدعى الدولة الرأسمالية أن دورها الخاص، بالنسبة للإيديولوجية، هو دور «**تنظيمى**»: وهذا ليس إلا نتيجة لاستثمار الدور التوحيدى للدولة الرأسمالية فى خطاب الإيديولوجية البرجوازية السائدة الذى صيغ ليلائم الدور الخاص لهذه الإيديولوجية.

ولهذا تظهر الفاعلية الخاصة، لهذه الإيديولوجية، دائما، فى نشاط الدولة الرأسمالية

ذاته. ولنأخذ على سبيل المثال، البروقراطية، أى جهاز الدولة، (دون الخوض فى قضية البيروقراطية ذاتها، فلنا عودة إلى هذا الموضوع)، لقد أشار ماركس فى مؤلفات مرحلة النضج، وبصفة خاصة، فى ١٨ برومير، إلى ذلك الدور، الذى تلعبه الإيديولوجية، فى الجهاز البيروقراطى الحديث. فهذا الجهاز لا يظهر بصورة مباشرة، كجهاز للسيطرة الطبقية السافرة. بل كمبدأ تنظيمى للمجتمع وكتجسيد «بصوره»، و «للصالح العام». ولهذا أيضا، إنعكاسات جوهرية، على النشاط الملموس للجهاز البيروقراطى: كحجب المعرفة، وإخفائها باستمرار داخل هذا الجهاز، استنادا إلى قواعد التسلسل الرئاسى وقواعد الاختصاص الشكليين. وهى أداة، لم تكن متاحة، قبل ظهور الإيديولوجية السياسية القانونية البرجوازية. ولم يكن «الرشد الشكلى» "rationalité formelle" للجهاز البيرقراطى ممكنا، إلا بقدر إختفاء مظاهر السيطرة السياسية الطبقية، من هذا الجهاز بالذات، لتحل محلها إيديولوجية التنظيم ideologie d'organisation(٢٧) كما يظهر هذا الدور، الذى تلعبه الإيديولوجية، فى الحركة الملموسة لميدان متميز داخل الدولة الرأسمالية هو **المسرح السياسى** la scéne poli- tique ، ميدان التمثيل السياسى، فى هذه الدولة، التى طالما اعتبرها ماركس، وأنجلز، ولنين، الدولة النيابية الحديثة: ويتمثل هذا الدور فى تصوير «البرلمان» كممثل للارادة الشعبية، وتصوير الأحزاب السياسية «كممثلة» للرأى العام، إلخ. وهنا تتدخل الإيديولوجية فى نشاط الدولة لإلباس الممثلين الطبقيين les acteurs de classe ثوبا نيابيا حتى يمكنهم الانخراط فى مؤسسات الدولة - الشعبية - الطبقية l' Etat populaire - de classe. وهو قناع لإخفاء المفارقات، التى لا مفر منها، بين الدور الذى يمثلونه فى اطار الدولة الرأسمالية، والطبقات التى يمثلونها. ولقد أبرز ماركس، فى مرحلة نضجه، هذا الدور، الذى تلعبه الإيديولوجية، فى تحليله لعلاقة الأحزاب بالطبقات ولعلاقة الدولة ببعض الطبقات، التى تلعب دورا خاصا، فى الدولة الرأسمالية و هى «الطبقات - الركائز» "classes - appuis" ، تمييزا لها عن الطبقات الحاكمة: ونعنى دور الإيديولوجية فى ظاهرة فتشيه السلطة fetichisme du pou voir عند البرجوازية الصغيرة، وصغار الفلاحين إلخ...

وهكذا تخفى الإيديولوجيات السياسية القانونية البرجوازية، محتواها السياسى الطبقى بطريقة خاصة. ومن هنا كانت السمة الفريدة التى تميزها فى الواقع: وهى أنها تخفى مضمونها الطبقى أنها تدعى صراحة، أنها علم، وليست إيديولوجية وعلى خلاف

التحليلات السطحية، فى هذا الموضوع؛ يمكن القول أن قيمه «نهاية الإيديولوجيات» "fin des ideologies" وهو التعبير المستخدم حاليا - هى التربة النظرية، لأية إيديولوجية مماثلة. وهذا واضح فى نشأة بعض المقولات السياسية، كالرأى العام، والاجماع concensus ؛ التى ترتبط بكيفية قبول الطبقات المحكومة لتلك الإيديولوجيات. ولا تعتبر قدرة تلك الإيديولوجيات، على استثارة قبول "consentement" الطبقات المحكومة، الايجابى - بدرجة أو بأخرى - للسيطرة السياسية، بحال، سمتها المميزة، كما كان يعتقد جرامشى. فهى سمة عامة، لأية إيديولوجية سائدة.

إن ما يميز الإيديولوجيات، موضوع بحثنا، هو أنها لا تهدف إلى أن تكون نظرة الطبقات المحكومة إليها نظرة تقديس: فهى تدعى صراحة، أنها تكنيك علمى. وينظر إليها. بإعتبارها كذلك.

لقد نشأت مقولة الرأى العام(٢٨)، ومقولة الاجماع المرتبطة بها، فى التكوينات الرأسمالية. وكان الفزيوقراط، أول من تحدثوا عنها: إنهما ترتبطان بعملية صياغة تصور خطاب الإيديولوجية السائدة discours de l'ideologie dominante ، للاستقلالية النسبية، للسياسة، والاقتصاد، فى التكوين الرأسمالى. إنهما ترتبطان إذن، بثورة نظرية كاملة، فى مفهوم السياسة، الذى ظل حتى ذلك الحين، وفيا لتراث علم الأخلاق الأرسطى(٢٩).

ويجد الانقطاع، الذى ظهر، فى أعمال مكيا فيللى، وث. مورروس Th. Marus ، إمتداد له، فى ذلك التيار، الذى يبنى علم السياسة، على غرار نموذج المعرفة اليقينية le modèle des épistémes apodectique وهذا يتجلى فى مفهومه للرأى العام. ولقد تطور هذا المفهوم، وأصبح يشمل ميدان السياسة بمعناها الدقيق، أى الميدان العام فى مقابل الميدان الخاص، ويتطلب ضرورة أن يتوفر فى «المواطنين» «المعرفة العقلانية» بقوانين سير النظام السياسى، الذى كان يعتبره هوبز Hobbs نظاما «مصطنعا». وهذا يعنى ضرورة معرفة المواطنين لشروط «ممارستهم» [illegible] ذلك الفن techne ، فى الممارسة [illegible] السياسية، االتى تتخذ صورة الرأى العام، كما لو كانت مجموعة من [illegible] أى كمعرفة تكنيكية تتمثل فى «وعى» المواطنين «المستنير» بنوع خاص من الممارسة. إن هذه الايديولوجية تقدم نفسها باعتبارها عقلا فى "raison" لهذه الممارسة. وهو

مفهوم مضمر، فى كل الحريات السياسية المتعلقة بحرية الرأى، وحرية الصحافة، وغيرها...

ولكى يؤدى الرأى العام، دوره باعتباره، عنصرا ضروريا، لسير الدولة الرأسمالية، والشكل الحديث للقبول السياسى، أى للاجماع، لأبد أن ينجح فى الظهور بمظهر التكنيك العلمى «الرشيد» و أن تقوم على مبادىء مناهضة لما يعتبره يوتوبيا (٣٠) واليوتوبيا، فى نظره، هى أى تصور، يظهر فيه الصراع الطبقى، أيا كانت صورته ويمكن القول بأن ايديولوجية «المجتمع الجماهيرى أو مجتمع الجملة" "societé de masse"، وإيديولوجية «تكنيك الاتصال" "techniques de la communication" وغيرها من الإيديولوجيات المعاصرة، التى خلقت اسطورة إيديولوجية، هى اسطورة «نهاية الإيديولوجيات»، تنتمى جميعها، إلى أصل واحد، فتعبير الإيديولوجية عندها يعنى «اليوتوبيا».

وتظهر الإيديولوجية البرجوازية، دائما، فى أدائها لدورها السياسى بمظهر التكنيك العلمى. أى بمظهر المعرفة. أما إذا تجاوز حدود هذه المعرفة، فتسميه يوتوبيا.

*

وقد تفسر الوظيفة الفريدة التى تؤديها الإيديولوجية البرجوازية، حيث الغلبة للميدان السياسى - القانونى ما يسمى خطأ بالطابع «الشمولى» "totalitaire" لهذه الايديولوجية. والحق، أن علم السياسة الحديث، قد أطلق هذا التعبير، على الايديولوجيات السياسية المعاصرة، التى تتناقض مع الايديولوجية السياسية «اللبرالية» وتتميز الايديولوجيات الشمولية، أولا، بأنها تهدم ما بين الفرد، والدولة من حواجز، مسلم بها فى الإيديولوجية اللبرالية، اذ تطالب بالتجنيد «الشامل» للفرد لخدمة الدولة. وتتميز، ثانيا، بأنها تغزو حاليا، كافة مستويات الممارسة الاجتماعية، وذلك على النقيض من الإيديولوجية اللبرالية التى تنطوى على حدودها الخاصة: فهى مثلا، تسلم بأن بعض الميادين، يعتبر خارجيا بالنسبة لها، كالاقتصاد. إذ تلح على عدم جواز تدخل الدولة فى الميدانين الاقتصادى، والإيديولوجى.

وسنعود إلى نقد هذه النظريات الشمولية، من حيث إتصالها بنشاط الدولة الرأسمالية فى الوقت الحاضر (٣١). ويكفى الآن، أن نشير إلى أن تصور هذه النظريات لبعض القضايا الحقيقية، التي تطرحها الايديولوجية السياسية البرجوازية، هو تصور إيديولوجى: ومع ذلك، ترتبط هذه القضايا بالوظيفة الخاصة للإيديولوجيات فى

التكوين الرأسمالى، ولا يمكننا أن تستثنى منها، الإيديولوجية السياسية اللبرالية.

(أ) لقد أدى الدور الفريد، الذى تلعبه الإيديولوجية السياسية البرجوازية، فى تفتيت وحدة التكوين الرأسمالى، وفى تحقيق تماسكه، إلى تناقضها الداخلى، وهو فى الحقيقة تناقض صارخ. يظهر فى التمييز، والربط، بين فكرتين رئيسيتين، فى نظريات العقد الاجتماعى. فكرة **ميثاق التجمع المدنى** pacte d'association civile وفكرة **ميثاق السيطرة السياسية** pacte de domination politique . وتنظر هذه الإيديولوجية إلى أعضاء التكوين الاجتماعى les agents بإعتبارهم أفراد - أشخاص individus - sujets كانوا أحرارا متساوين قبل أن ينشأ المجتمع، إذ صح التعبير. وهى نظرة تحكم على العلاقات الاجتماعية بالتفتت والانعزال. isole-ment. وهذا هو أحد وجهى الإيديولوجية البرجوازية، وهو ما يسمى «بالنزعة الفردية البرجوازية» "l "individualisme bourgeois ، وهو غنى عن التعريف. أما ما يعنينا فهو الوجه الآخر للعملة. وهو أنه لا يمكن لهؤلاء الأفراد - الأشخاص les indi-vidus - personnes ، وقد تفردوا individualisés على هذا النحو، أن يتوحدوا، وفقا لمنطق هذه النظرية، وأن يعيشوا فى مجتمع، إلا إذا أصبح لهم وجود سياسى فى دولة. والنتيجة: أن حرية الفرد الخاص، تتلاشى فجأة، أمام سلطان الدولة، التى تجسد الإرادة العامة. ويمكن القول، بأن الإيديولوجية السياسية البرجوازية، لا **تعرف حدودا نظرية، أو مبدئية، لنشاط الدولة، ولافتئاتها على ما يسمى بالمجال الفردى الخاص** l' individuel - privé.

ويبدو أنه ليس لهذا المجال، من وظيفة، فى النهاية، إلا أن يكون سندا للفرد، وملاذا، من سلطة الدولة الموجودة فى كل مكان، والتى يحيط علمها بكل شىء. وإذا كان فكر هوبز Hobbs ، يعتبر إرهاصا لنظريات العقد الاجتماعى، فإن فكر هيجل يعد خاتمة المطاف. والمسألة هنا، معقدة طبعا، ولكن هذا هو الحال، فى أية مشكلة نظرية ولنذكر رأى روسو، كمثل نموذجى، إذ يقول:

«على الإنسان أن يكون مستقلا إلى أقصى حد ممكن عن غيره من البشر وأن يعتمد على الدولة إلى أقصى الحدود».

وهذا الرأى أكثر وضوحا، فى حالة الفزيوقراط، الكلاسيكية: فهم أنصار عنيدون لمبدأ حرية العمل laisser - faire فى الاقتصاد. ولكنهم أيضا أنصار عنيدون للتسلط السياسى. فهم ينادون بالملكية المطلقة باعتبارها تجسيدا للمصلحة، والارادة العامة. وهذا

هو أيضا، ما يميز الإيديولوجية السياسية اللبرالية(٣٢). ولا أدل على ذلك، من تأثير هوبز فى لوك Locke . أى تأثيره فى تيار النزعة اللبرالية السياسية الانجليزية الكلاسيكية، فى تيار «النزعة النفعية» " l' "utalitarismen أى تأثيره فى ج. بنتام J. Bentham ، و ج. مليز J. Mills ، وفى جون ستيورات مل J. st mill بصفة خاصة.

وفى كلمة، إذا أردنا أن نستخدم تعبيرين، كلاهما إيديولوجى الدلالة، لقلنا أن النزعة الفردية، فى الإيديولوجية السياسية البرجوازية، تقترن بالنزعة الشمولية(٣٣). وليس لها من قرين آخر. وهذا التناقض ليس خاصا بشكل معين من أشكال الإيديولوجية السياسية البرجوازية، هو شكلها المعاصر. بل هو تناقض خاص بنمط الإيديولوجية السياسية البرجوازية ذاته. يرجع إلى طبيعة وظيفتها الفريدة. فهذه الإيديولوجية السياسية القانونية التى خلقت التفتت isolement ، أى التفرد individulisation المميز للتكوين الرأسمالى، هى التى تبدو فى الوقت نفسه، وقد أخذت على عاتقها مهمة تحقيق تماسكه الفريد. وذلك بفضل الدور الذى تعهد به إلى السلطة السياسية.

(ب) ولا تنطوى بنية الإيديولوجية السياسية القانونية البرجوازية، على أية قيود، **مبدئية**، أو **نظرية**، على تدخل السلطة السياسية، فى الميدان الاقتصادى، أو فى الميدان الإيديولوجى. ويمكننا القول، بصفة عامة أن هذه الإيديولوجية، لا تعترف أساسا، إلا بمستوى واحد للوجود، هو الوجود السياسى existence politiqne. وميدان السياسة، يتسع عندها، ليشمل الحياة الإنسانية بأسرها. حيث يكتسب أى فكر أو عمل، دلالة سياسية. ومن ثم، يدور فى فلك العمل السياسى.

والحق أن الإيديولوجية السياسية البرجوازية، وهى الميدان الغالب فى الإيديولوجية السائدة، لا تعترف **بوجود عوالم خارجية، تعتبر من الناحية النظرية**، بمنأى عن تدخلات المستوى السياسى. الذى ينبغى التمييز بينه وبين الميدان الذى تتشكل فيه السياسة: وهذا - **ومع اختلاف الظروف** - لا يصدق بحال، على الإيديولوجية الفلسفية، أو الأخلاقية العبيدية. أو الإيديولوجية الدينية الاقطاعية. ويكفى أن نشيرها إلى تحبيذ تدخل الدولة فى الاقتصاد، لا فى مفاهيم منظرى الثورة الفرنسية فحسب، بل فى مفاهيم منظرى النزعة اللبرالية الكلاسيكية أيضا، إبتداء من لوك، حتى أصحاب مذهب المنفعة utalitarisme وينبغى، بطبيعة الحال، أن نميز بين هذا التدخل، والنشاط الحقيقى للدولة ويتعلق هذا الجانب من الإيديولوجية السياسية القانونية

البرجوازية بدور الدولة الرأسمالية المتميز باعتبارها عنصر تحقيق وحدة التكوين الرأسمالى. ويوظف هذا الدور فى خطاب الإيديولوجية السائدة.

وبالمقابل، إذا صح أن خطاب الإيديولوجية السياسية القانونية البرجوازية، يغزو كافة الأنشطة الاجتماعية، ويتغلغل فيها، بما فى ذلك النشاط الاقتصادى فهذا لا يعد سمة مميزة لهذه الإيديولوجية وحدها. فهو فى الحقيقة، سمة أى ميدان غالب، فى الإيديولوجية السائدة. فالنشاط الاقتصادى، مثلا، تغزوه، هنا، الإيديولوجية السياسية القانونية، كما سبق أن غزاه من قبل الخطاب الفلسفى والأخلاقى، فى التكوينات العبيدية. أو الخطاب الدينى، فى التكوينات الاقطاعية.

*

الخلاصة: أن مفهوم **الهيمنة**، - إذا ما طبق على القيادة الطبقية، باعتبارها شكلا من أشكال السيطرة الطبقية، فى التكوينات الرأسمالية، - يشير إلى السمات المميزة للإيديولوجية الرأسمالية السائدة، والتى تمكن طبقة من الطبقات، أو قسما من أقسامها، من الظهور بمظهر المعبر عن المصلحة العامة للشعب - الأمة le peuple - nation ، وبهذا تضمن قبول الطبقات المحكومة، سياسيا، لسيطرتها.

## ٥ - قضية الشرعية

كانت هذه الملاحظات، حول الإيديولوجيات، مقدمات ضرورية لطرح قضية الشرعية la légitimité ، شرعية أى نظام سياسى. وهى احدى القضايا الرئيسية، فى علم السياسة الحديث.

**ونعنى بشرعية الهياكل، والمؤسسات السياسية، علاقتها بالإيديولوجية السائدة فى تكوين اجتماعى معين: ويشمل مفهوم الشرعية، التأثير السياسى للإيديولوجية السائدة بنوع خاص.**

ولهذا التعريف أهميته، التى تتضح، إذا رجعنا إلى المعنى الذى يخلعه علم السياسة الحديث على هذا المفهوم. فالشرعية، أى «الثقافة السياسية» "culture politique" عنده، تعنى بصفة عامة، الصيغة التى يقبل بها الفاعلون، الهياكل السياسية لنظام معين. غير أن هذا المفهوم إندمج، بعد ماكس فبر، فى إشكالية المذهب الوظيفى la problematique fonctionaliste ، التى ترتبط بمفهوم الذات صانعة التاريخ sujet de l'histoire . ولهذا فهى ترى أن الخطاب الإيديولوجى، فى أى تكوين

اجتماعى، يكشف عن غايات، أو أهداف سلوك المثلين على مسرح المجتمع les ac-teurs sociaux . فى هذا السياق،يصبح المستوى الإيديولوجى، أى القيم، والرموز، والأساليب السائدة، فى أى تكوين اجتماعى، المستوى المركزى الذى يؤدى الوظيفة النظرية فى النسق الاجتماعى: وهنا نقع على مفهوم النزعة الانثروبولوجية الثقافية culturalisme anthropologique ،حيث تشكل النماذج المعيارية السياسية les modeles mormatifs politique[٦] إطار التكامل le cadre d'integration الذى يحدد شكل العلاقات المتبادلة، بين عناصر النسق، بالمعنى الوظيفى لهذا التعبير. وهكذا أصبح المقصود بشرعية الهياكل السياسية، هو أن تكون لها وظيفة، فى النسق، الذى تحكمه أهداف، وغايات، وقيم اجتماعية. إنها تعنى قبول الفاعلين les acteurs لهذه الهياكل السياسية وبهذا يتحقق اندماجهم فى المجتمع ككل(٣٤).

وإذا لم تتوافق الهياكل السياسيةوالنماذج المعيارية les modéles normatifs فى مجتمع ما، فإنها تصبح عائقا وظيفيا dysfonctionalité[٧] يحول دون تكامله ككل. وتفقد عندئذ شرعيتها.

وإذا كنا نشير هنا إلى المفهوم الوظيفى العام للنسق السياسى، بإعتباره عاملا رئيسيا، فى تحقيق تكامل النسق الاجتماعى، فذلك لأن هذا المفهوم يعرف النسق السياسى بأنه «توزيع تحكمى autoritaire للقيم على المجتمع ككل. ويعرف تحليل السياسة، بأنه تحليل لعملية تبرير legitimation علاقات نسق اجتماعى معين(٣٥).

ليس فى نيتنا الخوض بالتفصيل فى النتائج المترتبة على هذا المفهوم، فيكفى أن نشير إلى أهمها. وهى تتفق مع النتائج التى يؤدى إلى مفهوم المذهب التاريخى للإيديولوجيات وهى:

(أ) المبالغة فى تقدير أهمية المستوى الإيديولوجى. بل وفى تقدير أهمية دور الشرعية. وفى هذه الحالة، لا تجد ظاهره عدم توافق الأبنية السياسية، والإيديولوجية السائدة، تفسيرا علميا. إذ ينظر إليها. كمعوق وظيفى dysfonctionalité ، وهى مقولة لا معنى لها - بداهة فى السياق النظرى للمذهب الوظيفى(٣٦). ومع ذلك، تجد ظاهره عدم التوافق décalage ، أى إمكانية أداء الأبنية السياسية غير المشروعة، لدورها، تفسيرا علميا كاملا، فى النظرية الماركسية، بإعتبارها نظرية الوحدة ذات المستويات المتفاوتة إلى حد الانفصام unité a' niveaux décalés jusqu' au point de rupture. ذلك أن، عدم توافق المستويين الإيديولوجى، والسياسى، لا

يعكس بالضرورة عدم توافق المستويين السياسى، والاقتصادى. أو تصدع وحدة التكوين الاجتماعى، بكل ما ينطوى عليه هذا الوضع من تعقيد. ومن ناحية أخرى قد يرجع عدم التوافق إلى جهاز القوة، والقمع الذىّ تملكه الدولة.

(ب) كما يؤدى هذا المفهوم، إلى تصنيف الأبنية السياسية استنادا إلى أنماط الشرعية أساسا types de legitimité ، كما يؤدى إلى تصنيف غير عملى لتلك الأبنية. كما هو الحال، فى أنماط السلطة، عند م. فيبر.

(جـ) ويحول دون الفهم الدقيق، لظاهرة تعايش أنماط عديدة من الشرعية، فى أى تكوين اجتماعى، وانتماء هياكل نظامية معينة des struetures institutienelles coneretes إلى أنماط عديدة، متشابهة.

*

تبقى بعد ذلك، مسألة إختلاف الهياكل، والمؤسسات السياسية بإختلاف أنماط الشرعية، الذى تفسره النظرية الماركسية، استنادا إلى إرتباط المستوى السياسى، فى التكوين الاجتماعى، بالإيديولوجية السائدة فيه.

صحيح أن السيطرة السياسية، تقابل عادة، بنوع خاص من القبول، أو الرضا، من جانب المجتمع ككل، **بما فى ذلك الطبقات المحكومة**. وهذا ما تفسره بوضوح، العلاقة القائمة بين الإيديولوجية السائدة، ووحدة التكوين الاجتماعى التى أشرنا إليها. غير أن هذا الا يعنى، بطبيعة الحال، إندماج هذه الطبقات، فى هذا التكوين، إذا صح التعبير. أى أن هذا لا يعنى غياب الصراع الطبقى: وإنما ترجع هذه الحقيقة إلى وضع المستوى الإيديولوجى ذاته. le status méme de l'ideologique ، **وإلى الشكل المعقد، الذى تتخذه سيطرة الإيديولوجية السائدة على المجموعات الايديولوجية الفرعية sous - ensembles ideolo-giques فى تكوين إجتماعى معين**. وتتجلى سيادة هذه الإيديولوجية - كما نعلم - فى أن الطبقات المحكومة، تعى شروط حياتها السياسية، من خلال أشكال الخطاب السياسى السائد: وهذا يعنى أن الشرعية السائدة، هى التى تشكل عادة، الإطار المرجعى le cadre réferenciel لوعى الطبقات المحكومة، بتجربة تمردها، ذاتها، على نظام السيطرة القائم.

قد يكون لهذه الملاحظات، مغزى كبيرا، لا لأنها تشير إلى إحتمال إفتقار الطبقات المحكومة «للوعى الطبقى» فحسب. وإنما لأنها تعنى أيضا محاكاة الإيديولوجية

السياسية للطبقات المحكومة ذاتها، لخطاب الشرعية السائدة. وتتخذ غلبة الإيديولوجية السائدة صورا كثيرة(٣٧). تتجلى فى أنها لا تفرض عادة مضمون خطابها السياسى، على الطبقات المحكومة. وإنما يشكل هذا الخطاب السائد، **الإطار المرجعى لمعارضتها**. référence d'opposition وهذا يبين مع ذلك، اختلاف إيديولوجيتها عن الإيديولوجية السائدة. ويعنى إفتقارها للوعى الطبقى. فمثلا، تتخذ معارضة الطبقات المحكومة للديمقراطية السياسية، عادة، صوره المطالبة «بأشكال أخرى من الديموقراطية السياسية»، وهذا يعد - نوعا من المشاركة فى الشرعية السائدة، باعتبارها تمثل فى هذا الحالة، **النموذج المرجعى** le modéle referenciel بالنسبة لمعارضيها وقد تتجلى المعارضة، أحيانا، فى **مجرد** إتباعها **لاسلوب** مختلف، فى التعامل مع العلامات والرموز، التى تفرضها الشرعية السائدة. فليس هناك، إذن، ما يدعو للدهشة، إذا إكتشفنا أن إيديولوجية الطبقة العاملة، ليست فى بعض الأحيان، مجرد إيديولوجية اصلاحية تقليدية، تسلم صراحه بالشرعية السائدة. بل تتعايش فيها إيديولوجية ثورية، واضحة المعالم، مع إيديولوجية خاضعة للأطر الأساسية لتلك الشرعية. ولسنا فى حاجة إلى التأكيد، على واقع أنه، ما أن تمتد الإيديولوجية الثورية للطبقة العاملة، إلى الطبقات التى تعتبر أحيانا ركيزة للدولة الرأسمالية، كالطبقات التى تعتمد على الإنتاج الصغير، حتى يتأثر فهم الناس لها، بالإيديولوجية السائدة. وذلك بحكم العلاقة غير المباشرة القائمة بين الإيديولوجيتين.

من هذا يتضح أنه، كما قد ننتمى بعض هياكل الدولة، فى تكوين إجتماعى محدد، إلى إنماط أخرى، غير نمط الدولة السائد، فى هذا التكوين. كذلك قد تستمد هذه الهياكل شرعيتها من أنماط للشرعية، تختلف عن النمط الغالب(٣٨). أنها تستمدها فى هذه الحالة، من الإيديولوجيات السابقة، السائدة، المرتبطة بطبقيات، لم تعد هى الطبقات السائدة سياسيا. فمن المعروف، أن الشرعية الاقطاعية مثلا، لم تكن تشكل فحسب الطابع المميز عادة للهياكل الاقطاعية التى لاتزال قائمة فى بعض الدول الرأسمالية. فهذا أمر مفهوم. بل كانت أيضا أمر تشكل الطابع المميز لبعض هياكل الرأسمالية النموذجية: كما هو الحال فى السلطة التنفيذية الحديثة، التى كثيرا ما شاركت فى الشرعية الملكية .la legitimité monarchique ومن الطبيعى أن يُولد تعايش أنماط الهياكل، والشرعيات المختلفة، فى دولة محددة، تراكيب عديدة ومعقدة.

وأخيرا، لا ينبغى أن نقلل من أهمية وجود أشكال الشرعية، التى تستند أساسا،

إلى إيديولوجيات طبقات، كالبرجوازية الصغيرة، أو صغار الفلاحين، بالنسبة لدولة رأسمالية معينة.

هذا التحليل كان يمكن، بلاشك، تعميقه. ومع ذلك، فملاحظاتنا السابقة عن الإيديولوجيات السياسية البرجوازية، والملائمة للسيطرة الطبقية، التى تتجه إلى الهيمنة domination a direction hégemonique de classe كافية لالقاء الضوء، على ما يمكن أن نطلق عليه، نمط الشرعية البرجوازية، الذى يتميز به اسلوب الإنتاج الرأسمالى، والتكوين الذى يسود فيه هذا الاسلوب. ولابد من العودة إلى قضية التمييز بين الصور المختلفة للشرعية للبرجوازية، التى تختلف بإختلاف أشكال النمط الرأسمالى للدولة.

## الهوامش :

(١) One Dimensional Man. 1964, et "Uber das Ideologie-problem in der Hochentwickelten Industriegesellschaft", in kurt Lenk, Ideologie, 1964, p. 334 et suiv.

(٢) Prismen, kultur-kritik und Gesellschaft, 1955, p. 24 et suiv.

(٣) Pour une Sociologie du roman, 1964.

(٤) المرجع السابق من ص ١٥١. تجدر الاشارة هنا إلى أن ماركوز قد أنكر صراحة أن اراءه تؤدى فى النهاية إلى القول «بنهاية الإيديولوجيات».

(٥) يستند القول بتوحد الإيديولوجية والعلم، أو بأن الإيديولوجية تشمل العلم يستند هذا القول إلى مفهوم اشكالية الذات لعلاقة الذاتى بالموضوعى، وينطوى الطابع الذاتى للإيديولوجية - باعتبارها تعبيرا عن الذات - على موضوعية العلم عندما يحيط الوعى الذاتى بالعالم «لطبقة صاعدة» بكلية تكوين إجتماعى معين. والحجة التى استخدمها لوكاش، وكورش، ومن إليهم عند الحديث عن البرولتاريا و «العلم البرولتارى» معروفة وهى: أنه طالما أن البرولتاريا فى جوهرها طبقة عالمية فإن وعيها الذاتى مكون عالميا، غير أن الوعى العالمى لا يمكن إلا أن يكون موضوعيا بل وعلميا. والنتيجة التى تترتب على هذا المفهوم معروفة أيضا: وهى النزعة التلقائية Le spontanéisme .

(٦) دوافع السلوك بمعناها الواسع وهذا بالتحديد الذى جعل ادرنو يوضح المقصود «بالمزاج السياسى».
Adormo et Horkheimer : The Authoritarian Personnality, 1950.

(٧) عن الصلة التى لا تكاد تكون معروفة فى فرنسا بين نظرية فبر، ونظرية لوكاش فى الطبقات راجع وبالذات Weber, Gesammelte politische Schriften, 1958, pp. 294-431 النص المعنون الذى كتبه عام ١٩١٨: "Parlament und Regierung im neugeordne-ten Deutschland".

أما عن الصلة بين فبر، وبارسونز فمن المؤكد أن بارسونز قد فسر أعمال فبر تفسيرا خاطئا (راجع: The Social System, 1964 p.100 et suiv., 519 et suiv., ومع ذلك فتحديده لعلاقة فبر بالمذهب الوظيفى سليم. أما فيما يتعلق بنزعة فبر التاريخية فنشيد إلى أنه انتقد صراحة مفهوم «الكلية» التاريخى . ,la "totalité" historiciste وبصفة خاصة فى تحليلاته لعمل Ed. Meyer فى Gesammelte Aufsätze zur Wissenschaftslehre.

وبالرغم من تنبيهاته وتحذيراته فإنه يمكن اعتبار نظريته «نموذجا» للنزعة التاريخية.

وعن الصلة بين «النموذج المثالى» le "type - Idéal" عند فبر و «العينى - الكلى» عند هيجل راجع بصفة خاصة:

K. Larenz, Methodenlehre der Rechts wissenschaft, 1960.

(٨) كذلك تتمشى نزعة فبر التاريخية مع اعتباره الكل الاجتماعى وحدة ذات دلالة totalité expres-sive لا يحكمها عامل مسير. وهذا واضح فى نظريته فى «العوامل» و «المتغيرات» و فى كتاباته عن الأخلاق البروتستنتية والرأسمالية، ولاسيما فى: gesammelte Aufsätze zur Reli-gionssoziologie.

(٩) وماركوز هو خير نموذج لتطبيق هذا المنطق على التحليل السياسى وأن أدى إلى نتائج مختلفة. فهو يسلم صراحة (منذ عام ١٩٣٥) بأن وحدة تكوين اجتماعى معين تكمن - على العكس من المفهوم الوظيفى البحت - فى «غلبة» عنصر معين فى هذه الوحدة على العناصر الأخرى. ويتمثل هذا العنصر فى وعى الطبقة السائدة إيديولوجيا فى ذلك التكوين، فى مفهومها للعالم.

ويرى ماركوز حاليا أن المجتمعات الصناعية تتميز بالقضاء الشامل على الإيديولوجية désidéo-logisation globale وهذا الرأى يؤدى إلى تصور المجتمع باعتباره «وحدة» متكاملة بالمفهوم الهجيلى الوظيفى: "Totalité" hégélienne - fonctionnaliste intégrée وذلك نظرا لغياب الطبقة السائدة إيديولوجيا - ولغياب «الوعى الطبقى» للبروليتاريا الذى «يتحدى تلك الوحدة».

( ص ٥١ وما بعدها One dimensional man ) .

(١٠) والمثل النموذجى L. Magri: "Problemi della teoria marxista, N° 5 - 6,

1963 p. 61 et suiv.

(١١) مقال "Ler théorie politique marxiste en grande - Bretagne" in " les Temps modernes" , mars 1966

والمنشور فى مجلة New left Review, mai 1967 .

ولابد مع ذلك من الاشارة إلى أن المفاهيم النظرية لهذا التيار قد تطورت كثيرا منذ ذلك التاريخ.

(١٢) "Les origines de la crise présente", in les temps Modernes août -, septembre 1964, p. 425.

(١٣) Op. Cit., p. 428.

(١٤) It materialismo storico e la filosofia di B. Croce 1948 p. 49.

(١٥) Il materialismo storico e la filosofia di B. Croce 1948, p.7

(١٦) ص ٧٦ وما بعدها Histoire et conscience de classe, 1960,

(١٧) فى هذا الموضوع راجع Cl. Willard: Socialisme et communisme français, 1967, p. 18 et suiv.

(١٨) راجع فى هذا الموضوع مقالنا الذى أشرنا إليه.

(١٩) صحيح أن جرامشى كان يناضل دائما ضد «النزعة التلقائية». وهذا قد يفسره ما نجده من انقطاعات نظرية فى إنتاجه الفكرى ذاته.

(٢٠) راجع فى هذا الموضوع Althusser, "marxisme et humanisme", in Pour marx.

(٢١) فى هذا المعنى راجع macherey, " Lénine critique de Tolstoï" in pour une théorie de la production le littéraire, 1966.

(٢٢) فى هذا المعنى راجع R. Establet in Démocratie nouvelle juin 1966.

(٢٣) Notes critiques sur la question nationale, Oeuvres T. 20, pp. 16-17.

(٢٤) فى هذا الموضوع M. Villey, Cours d'histoire de la philosophie du droit, fasc. 3 et 4.

(٢٥) والحق أن غلبة الميدان السياسى القانونى فى الإيديولوجية البرجوازية السائدة تتخذ أشكالا تختلف باختلاف التكوينات الاجتماعية التى نتناولها: وهذا ما يعنيه ماركس بقوله «ان للألمان عقلية فلسفية، وللانجليز عقلية اقتصادية وللفرنسيين عقلية سياسية». غير أن ملاحظة ماركس هذه، تشير أيضا، إلى أن الميدان السياسى القانونى، هو الميدان الإيديولوجى الغالب، عادة. ولكن هذه الغلبة، قد تكون موضع شك، فى تكوين رأسمالى بعينه.

(٢٦) وينبغى فى الحقيقة إرجاع تكون الطبقات، كطوائف مغلقة "états castes" إلى أمرين معا: سيادة المستوى الإيديولوجى فى التكوين الاقطاعى، وغلبة ميدان الإيديولوجية الدينية.

فى هذا الموضوع، وفى موضوع «زوال الطابع المقدس للسياسة» فى «الدولة الحديثة» راجع: R. Balandier, Anthropotogic politique, 1967, p. 103 et suiv., 191 et suiv.

(٢٧) وهذا هو أساس تسليمنا برأى فبر فى وجود علاقة بين «الرشد» البيروقراطى ونمط السلطة «القانونى العقلانى» القائم على «المصلحة العامة» للأمة.

(٢٨) عن هذا الموضوع راجع: Habernas, Strukturwandel der öffent - lichkeit, 1965, p. 65 et suiv.

(٢٩) وفيما يتعلق بمفهوم السياسة وعلم السياسة فى تراث الفلسفة اليونانية راجع: F. chatelet, platon, 1966; et J.-P. Vernant, Mythe et pensée chez les Grecs, 1966.

(٣٠) ويصف هابر ماس Habermas العلاقة بين أداء الرأى العام لوظيفته، وهذه الإيديولوجية الخاصة، التى تتميز بعدم ظهور السيطرة الطبقية فيها، يصفها قائلا «إن المصلحة الطبقية هى أساس الرأى العام. ومع ذلك، لابد أن تكون هذه المصلحة متفقه – خلال مرحلة معينة – مع الصالح العام، حتى يمكن لهذا الرأى أن يبدو كرأى «عام». أى كرأى يعبر عن منطق الجمهور public . وبهذا يبدو رأيا رشيدا».

Op., cit., p. 100.

أنظر أيضا فى هذا الموضوع: J. Touchard, Histoire des idées politiques.

(٣١) انظرها حيث اوردنا المراجع المتعلقة «بالنزعة الشمولية» "*totalitarisme*"

(٣٢) فى هذا المعنى راجع : المؤلف الهام لـ C. B. Macpherson, The Political Theory of possessive individualism, 1964.

(٣٣) راجع: J. L. Talmon, Les origines de la démocratie totalitaire 1966.

وإن كانت لنا تحفظات على خطه العام وما إنتهى إليه من نتائج.

(٣٤) راجع: G. Almond, et S. Verba: The Civic Culture 1963, pp. 3 - 78

حيث تعرف الشرعية بأنها «وجهة العمل السياسى».

"Orientation de l'action politique"

وراجع أيضا مقدمة المؤلف الهام:

Almond et Coleman, The politics of Developing Areas 1960, pp . 3 - 64.

و Mitchell: The American Polity 1462

و Shils: Political development in New States 1962

و Towards a General Theory of action 1951

و Kautsky, Political Change in Underdeveloped Countries, 1962

(٣٥) وهذا ما نجده بصفة خاصة فى المؤلفين الهامين للغاية لـ D. Easton قد سبقت الاشارة إليهما وهما Aframe work for poli tieal anolysis, 1465 A. Systems Analysis of Political Life 1965.

ولقد بينت العلاقة بين مفهومى السلطة والشرعية عند ماكس فبر.

(٣٦) لقد كان Binder أكثرهم ادراكا لهذه الصعوبات فاستخدام بالاضافة إلى الشرعية le géitimité مفهوم كفاية efficacité أو فاعلية effectivité الأبنية السياسية.

(٣٧) ويكفى أن نشير هنا إلى الأهمية الكبيرة لأعمال بورديه bourdieu المعروفة، وذلك بغض النظر عن تحفظاتنا على مفهومه للطبقات الاجتماعية التى سبق أن ألمحنا إليها.

(٣٨) راجع أيضا، فى هذا الموضوع:

M. Duverger, Institutions politiques. 1966 p. 32 et suiv ومن ناحية أخرى، إن عدم اتفاق نمط الدولة مع الشرعية السائدة فى التكوين الاجتماعى، وما يقابله من أشكال سياسية مختلفة، سيكون صارخا بصفة خاصة، فى البلدان التى تسير فى طريق التحرر من الاستعمار، والتنمية. فى أفريقيا مثلا، حيث تعلن الإيديولوجيات التقليدية على نشأة الدول «الحديثة».

ومن المؤلفات التى تعالج هذا الموضوع:

D. Apte: The politics of modernisation 1955.

R. Balandier, L'Anthropologie Politique, 1967, p. 186 et Suiv.

هوامش للمترجم

[١] أى علاقة الذات بالوقع بالاغتراب.

[٢] والجشطلت gestalt تعبير معناه: «الصيغة، وهى مركب منظم يضم مجموعة أجزاء»، وعلى الرغم من تميزها، إلا أنها متداخلة ومتساندة فيما بينها، ومن ثم فهى تكتسب بعض الخصائص نتيجة لاندماجها فى الكل، كما أن الكل يكتسب خصائص جديدة تختلف عن خصائص الأجزاء المكونة له. فالصيغة إذن هى «وحدة منفصلة عما يحيط بها». والواقع أن نظرية الجشطلت هى فى جوهرها تمثل ثورة على الاتجاهات الذرية التحليلية فى دراسة السلوك الإنسانى ولعل أهم قوانينها أن

الأجزاء التى يدركها الكائن الحى تتخذ صفاتها من خلال علاقتها بالكل. ويرتبط مفهوم الصيغة أساسا بأعمال كوفكا Koffka وكوهلر وتلاميذهما الذين أكدوا على الخصائص الدينامية «للكليات» فى الخبرة الإنسانية مما دفعهم إلى الحديث عن مدرسة الجشطلت فى علم النفس. ولقد استقل مفهوم الجشطلت من مجال الإدراك الحسى فى علم النفس إلى علم الاجتماع فطبع كوفكا على دراسة الشخصية والجماعات الاجتماعية (قاموس علم الاجتماع ص ٢٠٧، ٢٠٨.

[٣] إن نظرية الفعل الاجتماعى Social action theory هى «أهم اتجاه تفرع عن السلوكية الاجتماعية، وكانت من الناحية الموضوعية استجابة مستقلة لنفس المسائل التى أدت إلى ظهور السلوكية التعددية، والتفاعلية الرمزية ولذلك فهى تمثل من حيث الاساس حلا نظريا للمسائل العامة التى انشغلت بها السلوكية عموما. ومن بين الأعمال التى أثرت فى نظرية الفعل الاجتماعى مناقشات ماكس فيبر، وكارل مانهايم، وروبرت ماكيفر، وفلوريان زنانيكى، وتولكوت بارسونز. وتقوم هذه النظرية على رفض مبكر للسلوكية المتطرفة وتأكيد المعنى الذاتى فى موقف الفاعل، والاشارة إلي ضرورة دراسته فى ضوء القيم الخاصة عنده، وتوقعاته لاستجابات الأخرين. ويدرس السلوك الإنسانى من خلال التصرفات التى يقوم بها الأشخاص فى مواقف محددة ثقافيا، وفى أنساق معينة للعلاقات الاجتماعية. وهذا هو الذى دفع أصحاب هذا الاتجاه إلى اطلاق اصطلاح نظرية الفعل على موقفهم تحاشيا لاستخدام فكرة السلوك.

وتنظر هذه النظرية إلى الفعل الاجتماعى بوصفه الوحدة الرئيسية للبحث، ويكتسب هذا الفعل صفة «الاجتماعية» حينما يتوافر القصد فى توجيه سلوك الفاعل أو مجموعة فاعلين، ومعنى ذلك أن التفاعل هو السياق الذى تنمو فيه الشخصية.

ولقد كان فيرهو أول من استخدم اصطلاح الفعل الاجتماعى فى علم الاجتماع وأكد أهميته كأساس للنظرية. ومن أهم اسهامات فيبر تصنيف الفعل الاجتماعى إلى: «عقلى أو رشيد»، و «تقليدى»، و «عاطفى». ويعتبر الفعل الرشيد أهم فئات هذا التصنيف طالما أنه يشير إلى سلوك توجهه مقاصد معينة نحو تحقيق غايات أو أهداف يعرف الفاعل الوسائل المتاحة لبلوغها معرفة واضحة. - قاموس علم الاجتماع - الهيئة المصرية العامة للكتاب ص ١٦.

[٤] المترجم: ربما كان مصطلح «الخطاب» discours الذى تبناه (ملتقى ابن رشيق) بالجزائر فى مايو ١٩٨٠ وشاع مؤخرا فى الأدبيات العربية أفضل من «الحديث»، واشمل من المقال وأيسر من «الأقاويل» عند قدامى الفلاسفة العرب. والمصطلح تاريخيا مقولة من مقولات علم المنطق تعنى التعبير عن فكر متدرج بواسطة قضايا مترابطة. بعدها اجيز اطلاقه مع العمل البحثى بدءا من القرن السابع عشر ويعرفه بنفينيست بأنه كل نطق أو كتابة تحمل وجهة نظر محددة من المتكلم أو

الكاتب. وتفترض فيه التأثير على السامع أو القارىء مع الأخذ بعين الاعتبار مجمل الظروف والممارسات التي تم فيها.

[٥] (المترجم) : والمقصود بفتشية السلع تصور الناس المشوه، والزائف، والوهمي للأشياء والسلع، وعلاقات الإنتاج التي تنشأ في ظل الإنتاج السلعي القائم على الملكية الخاصة، في ظل النظام الرأسمالي. وترجع نشأة ظاهرة فتشية السلع في المجتمع إلى أن الناس لا يقيمون فيما بينهم روابط الإنتاج بشكل مباشر. وإنما من خلال تبادل الأشياء في السوق، من خلال شراء، وبيع السلع ومن ثم فهي تتخذ شكل السلع. وبالتالي تكتسب طابع العلاقات بين الأشياء. وتصبح خصائص للأشياء ذاتها أي تصبح سلعا. ويصبح الناس خاضعين للسلع التي ينتجونها وهذا الشكل المادي لعلاقات الإنتاج. أي خضوع الناس للحركة التلقائية للأشياء، والسلع هو الأساس الموضوعي لظاهرة فتشية السلع. ويتوهم الناس أن للأشياء، والسلع بطبيعتها خصائص خفية، ليست لها في الواقع. وتخفي فتشية السلع الوضع الحقيقي: خضوع العمل لرأس المال. أي استغلال الطبقة العاملة. إذ تبدو العلاقة بين الرأسمالي، والعامل في ظاهرها علاقة بين صاحبي سلعتين متساويين. أن كل اوهام المساواة، والحرية التي ترددها الرأسمالية تستند إلى هذا الشكل المحور لمظهر المقولات الاقتصادية، وهو أمر حتمي في ذلك المجتمع. ويستخدم الاقتصاديون البرجوازيون المبتذلون، ظاهرة فتشية السلع، لتمويه طبيعة رأس المال الحقيقية، ولاخفاء السبب الحقيقي لاستغلال الطبقة العاملة. وكان ماركس أول من كشف النقاب عن سر فتشية السلع، عن جذورها، وأساسها الموضوعي. وفتشية السلع هي ظاهرة تاريخية بطبيعتها تختفي باختفاء اسلوب الإنتاج الرأسمالي.

(المرجع: A. Dictionary of philosophy Ed. By m. Rosental and P.Yudin mos-co, 1967 p. 160).

[٦] : أي نماذج القيم السياسية.

[٧] Dysfunction : معوق وظيفي: «نتيجة تترتب على وجود (أو عمل) أحد جوانب النسق الاجتماعي. وينظر إليها باعتبارها مهددة أو معوقة لتكامله، أو توافقه، أو استقراره. ويلاحظ أن ما يحكم عليه بأنه معوق وظيفي لجزء معين من أجزاء النسق. قد ينظر إليه على أنه وظيفي بالنسبة لجزء آخر.

مثال ذلك أنه قد ينظر إلى وجود بعض المتغيرات في أحد الانساق الطبقية الاجتماعية على أنها وظيفية بالنسبة للطبقة العليا ولكنها تكون معوقة وظيفيا بالنسبة للطبقة الدنيا (قاموس علم الاجتماع ص ١٤٢).

# الفصل الثالث
# الدولة الرأسمالية والقوة

إن فهمنا لوضع الدولة الرأسمالية، ولوظيفتها الخاصة، يمكننا أيضا، من تحديد الدور الذى تلعبه «القوة» "la "foree ، أى «القمع» "la "repression أو «العنف» la "violence"، فى إطار تلك الدولة. وفى الحقيقة، لا يمكن إختزال الدولة، لتصبح مجرد جهاز، أو اداة من أدوات القوة، فى يد الطبقة الحاكمة. أن عنصر القوة يبدو كسمة عامة لنشاط الدولة الطبقية. ومع ذلك، فلسنا فى حاجة، إلى التأكيد على واقع أن مؤسسات السيطرة الطبقية، هى التى تحدد لهذه القوة القمعية، دورها الملموس، فى أى تكوين إجتماعى محدد. ولا يتصور أن تكون تلك المؤسسات نابعة من علاقات قوى ذات طابع نفسى - اجتماعى أيا كانت.

فما هو المقصود إذن، بقوة القمع، وهو مفهوم غامض، كمفهوم العنف؟ لابد من تحديده، حتى يمكننا استخدامه. إنه يشير فى الحقيقة، **إلى نشاط مؤسسات معينة، للقمع المادى المنظم، كالجيش، والبوليس، ونظام السجون، وغيرها**. ويعتبر هذا القمع المنظم اجتماعيا، أحد السمات المميزة لأية **علاقة من**

**علاقات السلطة**. فلا يمكننا إذن أن نفصل - من الناحية النظرية مفهوم القوة، عن علاقات السلطة. إذا كان المقصود بالقوة، **القدرة** مثلا puissance .كذلك لا ينبغى أن يتسع مفهوم القوة إذا كان المقصود به العنف مثلا violence ليشمل، بصفة عامة، مواقع السيطرة، والتبعية، التى تحتلها الطبقات الاجتماعية المختلفة فى مجال علاقات السيطرة الطبقية.

ولهذا يهمنا أن نفهم الدور الملموس، الذى يلعبه القمع المادى المنظم، فى حالة الدولة، الرأسمالية والملائم للهيمنة الطبقية، باعتبارها شكلا من أشكال السيطرة الطبقية un domination hegemonique de classe لقد لفت جرامشى الانظار، إلى هذه القضية، عندما اعتبر ذلك الدور، بمثابة «قبول مدرع بالاكراه» "un consentement cuirassé de coercition" و رأى فى الهيمنة hégemonie - أى قبول قيادة الدولة le conseu tement a la "direetion" de l' Etat - الوجه الآخر، المكمل للدولة - القوة un "complement" de l'Etat - force علما بأن مفهوم جرامشى للهيمنة، يشمل تجاوزا هياكل الدولة. هذه الملاحظات، تحدد موضع الأشكال، ولكنها أبعد ما تكون عن تقديم حل له. فهذا «القبول المدرع بالكراه» هو فى الحقيقة سمة عامة لعلاقات السلطة، وعلاقات السيطرة السياسية وتبدو علاقات مشروعة، بفضل الدور الذى تلعبه الدولة فى التكوين الاجتماعى - وظيفة الدولة الإيديولوجية وغيرها... مما يسمح للقمع المادى المنظم، بإداء دوره. فما يسمى عادة **بالدولة البوليسية**، أى النشاط المكثف، بنوع خاص، لمؤسسات القمع، فى ظل ظروف بعينه، لا يمثل فى الواقع نمطا مميزا من السيطرة الطبقية عن النمط الملائم للهيمنة الطبقية: ففى هذه الحالة يرجع القمع بهذه الصورة المكثفة، إلى دوره المحدد تاريخيا.

وترجع ملاحظات جرامشى هذه، إلى عدم استقرار المفاهيم، الشائع فى تحليللاته. فالهيمنة (القيادة)، لا تشكل فى تلك التحليلات، مفهومها محددا - حتى فى التطبيق - لموضوع نظرى معين، فى وحدته. ولا حتى مفهوما لنمط من أنماط السيطرة السياسية الطبقية. بل يستخدم تعبير الهيمنة ليفصل «لحظة» القبول "moment" de consentement لحظة القيادة الفكرية، والأخلاقية، أى لحظة «التنظيم» عن لحظة «القوة» "moment de la "force" ، و «الاكراه». وهى مفاهيم ظلت دائما، غامضة، وغير محددة. **والتكامل** complementarité هو اللفظ الذى إختاره جرامشى للتعبير عن العلاقة بين هاتين اللحظتين وهو تعبير له مغزاه. ومن هنا كان الخلط الشائع عند

جرامشى. بين مجالين لممارسة الهيمنة: فالقوة تستخدمها الدولة فى «المجتمع السياسى» la "societé piolitique" . أما الهيمنة (القيادة) فتمارس فى «المجتمع المدنى» la "société cevile"، من خلال منظمات تعتبر فى العادة، منظمات «خاصة» كالكنيسة، والمؤسسات الثقافية، وغيرها..

بيد أن التمييز بين الهيمنة، والقوة، باعتبارهما مفهومان ينطبقان على مجالين مختلفين، هما الاقتصاد، والسياسة، يستند إلى تصور المذهب التاريخى للعلاقة بين هذين الميداين.

ويمكننا أن نستخلص من هذا التمييز، تصور المذهب التاريخى لنمط العلاقة بين الاقتصاد، والسياسة. حيث تبدو السياسة، أى الصراع الطبقى، القوة المحركة، «للقوانين الاقتصادية»، التى ينظر إليها نظرة ميكانيكية: وبعبارة أخرى تعتبر السياسة محركا «للتلقائية الاقتصادية» l'automatisme" économique التى يعبر عنها هنا «بلحظة القبول».

*

يمكننا إستنادا إلى التحليل العلمى للدولة الرأسمالية، أن نحدد المكان الذى يحتله عنصر «القوة» بإعتباره القمع المادى المنظم. أن ما يميز الدولة الرأسمالية، فى هذا الخصوص، هو إحتكارها للقمع المادى المنظم. وذلك، على خلاف الحال، فى التكوينات الاجتماعية الأخرى. حيث تتمتع بعض المؤسسات كالكنيسة، وسلطة السيد الاقطاعى le pouvoer seigeurial وغيرها.. إلى جانب الدولة بامتياز ممارسته. هكذا يكتسب القمع المادى المنظم، هنا، طابعا سياسيا. إذ أصبح إستخدامه، وقفا على السلطة السياسية وحدها، ويشارك الدولة فى شرعيتها. فيبدو «كعنف يستند إلى الدستور» "violenec constitutionnalisée" . ويخضع للقواعد المنظمة «لدولة القانون» l' "Etat de droit" . وبهذا المعنى، تحتكر الدولة الرأسمالية، استخدام القوة المشروعة، مع مراعاة ما يطرأ على الشرعية من تحولات(١).

إن تركز القوة فى يد الدولة، على هذا النحو، يتفق إذن، مع إستقلالية مستويات أ.أ.ر، ومع إضفاء الطابع العام على مؤسسات الدولة السياسية، ومع قيام الدولة ذاتها، فى التكوينات الاجتماعية الأخرى، بإضفاء الطابع الخاص، على المؤسسات التى تمارس هذه القوة. لقد أصبحت ممارسة القمع المادى، أمرا مشروعا، عندما يبدو متفقا مع المصلحة العامة للشعب - الأمة: والشرعية هنا ترجع للدولة وحدها. والمفروض أن التنظيم القمعى l' organisation repressive خاضع لرقابة الرأى العام، مثال ذلك، نظام المحلفين l' instituition de tribunaux de jurés وليس صدفة أن باكورة المؤلفات النظرية فى تنظيم البوليس، هى التى صاغت مفهوم «دولة القانون»(٢).

وفى كلمة، يبدو القمع المادى المنظم في الدولة الرأسمالية «عاريا» "nu" ، على حد تعبير ماركس. فهو من ناحية، مجرد من أية مبررات غير سياسية. وهو من ناحية أخرى متغلغل فى مؤسسات الدولة – الشعبية الطبقية inserée dans les institutions de l'Etat - populaire - de - classe (٣).

كما يرتبط إحتكار الدولة للقمع المادى المنظم بما يتميز به التكوين الاجتماعى، الذى يسود فيه أ.أ.ر امن إستقلالية نوعية لمستوياته، تحدد للدولة دورها. فضلا عن أن سير اسلوب الإنتاج الرأسمالى ذاته، كما وصفه ماركس، فى رأس المال يفترض هذه السمة المميزة للدولة الرأسمالية. ونقول أنه يفترضها لأنها تظهر فيه أيضا كإنعكاس. dessinée en creux فلابد لسير هذا الاسلوب الإنتاجى، «فى صورته النقية»، من إستبعاد الاستخدام المباشر للقمع المادى المنظم، من مجال علاقات الإنتاج الاجتماعية، وأن يترك للدولة. وهذا هو ما تعنيه أساسا، تحليلات ماركس لاسلوب الإنتاج الرأسمالى، وخاصة فيما يتعلق «بغياب العنف» فى الميدان الاقتصادى، فى هذا الاسلوب، وهذا لا يعنى كما يعتقد الكثيرون، عدم تدخل الدولة، بإستخدام القمع، فى مجال علاقات الإنتاج الاجتماعية. فهذا يحصل دائما. ولكن، لا ينبغى أن نخلط، بين هذا النوع من التدخل، وتدخل الدولة أو عدم تدخلها فى هيكل علاقات الإنتاج. هذه السمة المميزة للدولة الرأسمالية، لا تدل إذن فى ذاتها، على التقليل من أهمية دور القمع. وانما تدل على شيء حقيقى، وهام، هو أن الدولة، فى ممارستها لاحتكارها للقمع، تحاول دائما، تصويره على أنه للصالح للعام للشعب؛ طالما أنها تمارسه عادة – فى الحدود الدستورية والقانونية بالمعنى الحديث لهذا التعبير.

الهوامش :

(١) ولهذا نؤيد كل التأييد، رأى فبر، القائل بأن احتكار العنف المشروع هو أحد السمات المميزة للدولة بشرط أن ينصرف إلى الدولة الرأسمالية.

(٢) انظر بصفة خاصة، مؤلف د. مول R. Mohl الذى ظهر عام ١٨٣٢ Polizeiwissenschaft nach den Grundsätzen des Rechtsstaates.

(٣) لقد أوضح المفهوم الماركسى للسياسة بجلاء علاقة البنى السياسية بالقوة فلن أطيل الحديث عنها. فالأهم فى رأيى هو نقد مفهوم «سوريل» المشوه للقوة. فالقوة عنده تعنى العنف. وهو مفهوم غامض. وتعتبرها العامل الخالق للبنى السياسية. وتجدر الاشارة مع ذلك إلى أن علماء السياسة المعاصرين يسلمون فى غالبيتهم بأن القمع المادى المنظم، والمشروع يعتبر بصفة عامة أحد السمات التكوينية للبنى السياسية constitutif des structures politiques فى هذا المعنى، راجع: M. Weber, R. Dahl:
Modern Political analysis, 1963, p. et suiv .
وكذلك Easton, Coleman, Apter, Balandier, op. cit. p. 32 et suiv., 144 et suiv., etc.

# الفصل الرابع
# الدولة الرأسمالية والطبقات السائدة

## ١ - الكتلة الحاكمة

تتميز الدولة الرأسمالية، أيضا، عن أنماط الدولة الأخرى، بسمة خاصة، وذلك بحكم بنيتها الفريدة، وعلاقاتها بالطبقات، والأجنحة السائدة. ونعنى قضية «الكتلة الحاكمة» "bloc au pouvoir" : وقد يفيدنا هنا مفهوم الهيمنة، فى دراسة سير الممارسات السياسية، للطبقات، أو الأقسام السائدة فى الكتلة الحاكمة، وفى تحديد علاقة الدولة بهذه الكتلة.

وفى هذا النمط من الدولة يلاحظ وجود علاقة خاصة، بين الطبقات والأجنحة frae-tions التى تخدم هذه الدولة مصالحها السياسية. وتساعدنا هذه الملاحظة على التحديد الدقيق للعلاقة بين الأشكال التى تتخذها الدولة الرأسمالية، فى مرحلة محددة من مراحل تطور تكوين رأسمالى معين، والتركيبة النموذجية configuration typique للعلاقة بين الطبقات، والأجنحة السائدة فى تلك المرحلة.

ولابد أولا، من التنبيه إلى أنه، لا يمكن رسم خط سياسى، فاصل بين السيطرة

والتبعية، كما يريد أصحاب المفهوم الوسلى، والتاريخى للدولة conception instru- mentaliste et historiciste de l' Etat الذين يرون أن الصراع الطبقى، هو صراع «ثنائى» "duliste" بين طبقات حاكمة، وطبقات محكومة. إستنادا إلى وجود علاقة بين الدولة والطبقة السائدة. ومن المعروف، أن أى تكوين إجتماعى يتألف من إساليب إنتاج متعددة، ومتداخلة، ومتشابكة. وهذا يستتبع وجود طبقات، وأقسام طبقية عديدة، فى ساحة الصراع الطبقى. ومن ثم إمكانية وجود عدة طبقات، أو أقسام سائدة.

غير أن هذه السمة، لا تكفى وحدها، لتفسير ظاهره «الكتلة الحاكمة bloc au pouvoir بإعتبارها ظاهرة خاصة بالتكوينات الرأسمالية. ذلك أن، تعايش عدة طبقات حاكمة، هو سمة عامة، لكل التكوينات الاجتماعية. ولكنها تتخذ أشكالا خاصة، فى التكوينات الرأسمالية. ويمكن القول بإن هناك إزتباط بين الدور الذى تلعبه مؤسسات الدولة الرأسمالية فى تلك التكوينات من ناحية - وهو دور تمليه بنية الدولة الرأسمالية، ويضمن وحدة سلطة الدولة السياسية بنوع خاص - وبين التركيبة الخاصة للعلاقات بين الطبقات السائدة من ناحية أخرى: فهذه الطبقات تمارس علاقتها بالدولة، فى إطار وحدة سياسية، من نوع خاص. ويعبر مفهوم الكتلة الحاكمة من هذه الوحدة.

(أ) وترجع أسباب ظهور الكتلة الحاكمة، إلى بنية الدولة الرأسمالية، التى تكشف عن هذه الخصوصية: إن من شأن هذه البنية أن تتواجد عدة طبقات، وأقسام طبقية مسيطرة سياسيا. وبعبارة أدق، يسمح التركيب الداخلى لمؤسسات الدولة الرأسمالية، بتكوين الكتلة الحياكمة، فى مجال علاقة هذه الدولة بميدان الصراع الطبقى السياسى. فهذا التركيب هو الذى يرسم حدود هذا الصراع.

وهذا هو ما كان ماركس يشير إليه دائما: ولنأخذ الاقتراع العام، كمثال، لتلك المؤسسات، إنه نموذج لمؤسسات دولة تتمتع بإستقلالية، بالنسبة للاقتصاد، وتدعى أنها تمثل المصلحة العامة للشعب..

يقول ماركس:

«لم يكن من الممكن أن يحل محل نظام لوى فيليب، الملكى البرجوازى، غير **الجمهورية البرجوازية**. أى أنه بعد أن كان **قسما محدودا** من البرجوازية هو الذى يحكم، أصبح على البرجوازية ككل أن تحكم **بأسم الشعب**»(١).

فالاقتراع العام، فى رأى ماركس، مؤسسة من شأنها توسيع علاقة الدولة الرأسمالية

بالطبقات والأقسام العديدة المسيطرة، وهو ما يميز هذه الدولة.

ويقول ماركس:

«كان على الجمهورية أن **تستكمل أولا سيطرة** البرجوازية إستنادا إلى الاقتراع العام. وذلك بإدخال **كل الطبقات المالكة** إلى دائرة السيطرة السياسية إلى جانب الأرستقراطية العقارية. فكان لابد من إنتشال غالبية كبار الملاك من العدم السياسى، الذى كان محكوما عليها به، فى ظل ملكية يوليو»(٢).

إن وظيفة الاقتراع العام، فى رأى ماركس، هى أيضا، تحديد ذلك المجال الخاص، الذى أسماه المسرح السياسى scéne politique ، أو الميدان، أو الفلك السياسى. وظهور طبقة من الطبقات على المسرح السياسى، لا يعنى إشتراكها فى الكتلة الحاكمة. وكان ماركس يرى دائما أن الاقتراع العام، يصوغ أيضا علاقة خاصة بين الدولة من ناحية، والصلات القائمة بين الطبقات والأقسام الطبقية **التى فى السلطة** من ناحية أخرى. تلك العلاقة التى عبر عنها ماركس «بالمشاركة» "participation" فى السلطة السياسية أو «حيازتها» "possesion". وذلك تمييزا لهذه الدولة، عن أنماط الدولة الأخرى، التى «تكرس السيطرة المنفردة» لطبقة من الطبقات، أو لقسم من أقسامها . والاقتراع العام، بهذا المعنى، ليس إلا مثلا، من الأمثلة العديدة التى توضح بجلاء، السمات المميزة للدولة الرأسمالية، والتى تسمح بوجود ظاهرة الكتلة الحاكمة.

(ب) هذه الظاهرة، ترتبط إذن، بميدان الممارسات السياسية للطبقات السائدة، فى التكوين الرأسمالى: إنها رهن «بتعدد» الطبقات والأقسام fractions، السائدة، المميز لهذا التكوين. وهذا يرجع بدوره إلى الواقع العام للتكوينات الاجتماعية. وهو تواجد أو تعايش co - existeuce أساليب إنتاج عديدة ومن ثم تعدد الطبقات (والأقسام). غير أن هذا الواقع العام يتخذ فى التكوينات الرأسمالية التى تعنينا **شكلا فريدا تماما**، يرجع إلى الطريقة الخاصة التى تحققت بها سيطرة اسلوب الإنتاج الرأسمالى فى الزراعة: ويتعلق الأمر بقضية **كبار الملاك، الذين يعتمدون على الريع العقارى**.

لقد كان ماركس، فى **رأس المال**، يعتبر أحيانا، كبار الملاك، الذين يعتمدون على الريع العقارى، طبقة متميزة، من طبقات اسلوب الإنتاج الرأسمالى، فى «صورته النقية». والحق، أن هذا النظر، أن دل على شىء، فإنما يدل على موضع الأشكال، وهو أشكال فريد: ولكنه نظر غير صائب. فلقد أثبت لنين، بما لا يدع مجلا للشك، أن الملكية

الخاصة لا تنتمى إلى العلاقات المكونة لتركيبه أ.أ.ر «الخالص» "pur" .

فهو يقول:

«إن إفتراض وجود تنظيم رأسمالى للزراعة، يعنى بالضرورة، أن تكون كل الأرض مشغولة بمزارع متميزة. ولكنه لا يعنى بجال إفتراض أن تكون كل الأرض مملوكة ملكية خاصة لأصحاب هذه المزارع أو لغيرهم من الأشخاص. أو أنها بصفة عامة مملوكة ملكية خاصة»(٣).

ومع ذلك، يلاحظ أن عملية بسط سيطرة أ.أ.ر فى الزراعة - سواء تمت تحت القيادة السياسية لطبقة «النبلاء»، أو «البرجوازية» - قد إتسمت بالسمتين الآتيتين:

أ - أنها تحققت فعلا - ولأسباب **سياسية وإيديولوجية** فى الاساس - عن طريق الملكية الخاصة للأرض.

ب - أنها تحققت من خلال تركز الملكية فى يد كبار الملاك العقاريين وهنا، يميز لنين بين طريقين: ففى حالة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية - وبصرف النظر عن وجود إختلافات كبيرة - تتدخل طبقة كبار الملاك العقاريين، فى بداية عملية تحول الزراعة إلى الرأسمالية - وذلك لأسباب سياسية، تتعلق بطبقة الملاك العقاريين الاقطاعية - فى اسلوب الإنتاج الاقطاعى، وعلاقاتها بالبرجوازية. أما فى الحالة التى لم يسبق فيها وجود للاقطاع، فيسود «الطريق الأمريكى»: حيث تنطلق العملية، إستنادا إلى متوسطى وصغار ملاك الاراضى المستقلين. ولكنها تفضى أيضا، فى النهاية، إلى الملكية العقارية الكبيرة(٤).

فماذا عن طبقة كبار الملاك، التى تعتمد على الريع العقارى، والتى إعتبرها ماركس - تعسفا - طبقة متميزة بين طبقاته اسلوب الإنتاج الرأسمالى، فى صورته النقية؟ هنا تظهر الأهمية الحاسمة للمحددات السياسية - الأيديولوجية.les determinations politico - ideologiques . لقد كانت تلك الطبقة، تتحرك فى مرحلة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية، إما بإعتبارها طبقة متميزة، من طبقات اسلوب الإنتاج الاقطاعى، الذى أخذ يتحول، نتيجة لسيادة اسلوب الإنتاج الرأسمالى: كما هو الحال فى بروسيا. أو بإعتبارها قسما من طبقة النبلاء: كما هو الحال فى بريطانيا العظمى. غير أنه مع إستمرار هذه العملية، ومع تحول الريع العقارى إلى رأسمال capitalisation de la rente fonciere ذابت تلك الطبقة فى البرجوازية. وأصبحت جزءا منها وبقيت لزمن طويل كقسم مستقل من أقسامها fraction autonome وهذا يرجع، فى هذه

الحالة إلى: أ - أسباب سياسية - إيديولوجية، تمتد جذورها إلى تراث إنتمائها إلى طبقة النبلاء الاقطاعية. ب - أسباب إقتصادية، ترتبط بالريع العقارى، بإعتباره صورة خاصة، من صور توزيع الناتج الاجتماعى، وفائض القيمة. وكان هذا السبب الأخير ، هو الغالب، فى نشأة الملكية العقارية الكبيرة على يد البرجوازية، التى نزعت ملكية طبقة النبلاء، كما هو الحال فى فرنسا.

هذا الانتقال الضرورى الذى تحقق، سواء تحت القيادة السياسية، والإيديولوجية للنبلاء، أو البرجوازية، إنما تحقق بواسطة طبقة كبار الملاك العقاريين بإعتبارهم قسما مستقلا من أقسام البرجوازية، التى إنخرطوا فى صفوفها. وهذا هو السبب الرئيسى الذى جعل ماركس يعتبر كبار الملاك العقاريين ، طبقة من طبقات اسلوب الإنتاج الرأسمالى، فى صورته النقية.

ولقد سبق أن أشرنا إلى **الأهمية الحاسمة** لطبقة الملاك التى تعتمد على الريع العقارى فى التكوينات الرأسمالية، وذلك سواء بإعتبارهم طبقة مستقلة عن البرجوازية، أو بإعتبارهم قسما من أقسامها (ترجع هذه الأهمية إلى الشكل الخاص الذى يتخذه التعايش المعقد بين أساليب إنتاج عديدة، فى التكوين الرأسمالى. ذلك التعايش، الذى يعتبر واقعا عاما، فى كافة التكوينات الاجتماعية) إن هذه الأهمية ترجع إذن، إلى تعدد الطبقات، أو الأقسام الحاكمة، الذى يعتبر أحد العناصر المميزة لظاهرة الكتلة الحاكمة. وهذا التعدد يتفق مع طبيعة هياكل الدولة الرأسمالية، التى تتميز بأنها تسمح «بالمشاركة فى السلطة» "participation" سواء للطبقات السائدة فى أساليب إنتاج تابعة، أو لاقسام مستقلة من الطبقة البرجوازية، ترجع إستقلاليتها إلى علاقتها بتلك الأساليب.

(جـ) أضف إلى ذلك، أن الطبقة البرجوازية فى أ.أ.ر تنقسم من حيث التكوين، إلى أقسام طبقية. وقضية أقسام الطبقة، عند ماركس، هى فى الحقيقة، قضية معقدة، بما فيه الكفاية: ويهمنا أن نشير هنا إلى أن بعض أقسام الطبقة البرجوازية كأقسامها **التجارية، والصناعية، والمالية** ليست كأقسام الطبقة فى أى تكوين اجتماعى آخر. فهى لا ترجع إلى التركيبة الملموسة لأساليب إنتاج مختلفة فحسب. وهى ليست مجرد نتاج خاص للميدان، السياسى وحده. ففى هذه الحالة الأخيرة، قد تولّد انعكاسات المستوى السياسى، أقساما طبقية، فى مجال الممارسة السياسية الطبقية وحده. (فالطبقات هى نتاج لإنعكاسات مستويات التكوين الاجتماعى ككل، على العلاقات

الاجتماعية). وفى ١٨ برومير، مثلا، يقول ماركس، عن القسم الجمهورى من البرجوازية.

«إنه لم يكن قسما من البرجوازية تجمعه مصالح مشتركة، ويتميز عن غيره، بشروط إنتاج خاصة. فهو ليس إلا زمره برجوازية من الكتاب، والمحامين. تستمد نفوذها من كراهية البلاد للوى فيليب، ومن ذكريات الجمهورية السابقة..، ومن النزعة القومية الفرنسية بصفة خاصة...»(٥).

أما الأقسام التجارية، والصناعية، والمالية، فترجع إلى تركيب رأس المال ذاته، باعتباره علاقة إنتاج، أثناء عملية إعادة الإنتاج على نطاق أوسع. le proces de réproduction élargie . صحيح أن ماركس فى رأس المال لم يستخدم لفظ قسم صراحة، للدلالة على رأس المال التجارى، أو الصناعى، أو المالى. فقد كان يعتبرها «أشكالا لوجود» "formes existence" ذات رأس المال، وإن كانت أشكالا منفصلة».

فهو يقول:

« إن وجود رأس المال كرأسمال سلعى capital marchandise (رأس المال التجارى)... يعتبر مرحلة من مراحل عملية إعادة إنتاج رأس المال الصناعى. وبالتالى مرحلة من مراحل عملية إنتاجه الكلية.. أى أننا بصدد شكلين منفصلين، ومختلفين لوجود ذات رأس المال»(٦).

فرأس المال التجارى الذى يولد فائض – القيمة – الفائدة plus - value - interet ليس إذن شكلا «مستقلا» لرأس المال الصناعى الذى يولد فائض القيمة – الربح - plus value - profit. ومع ذلك، «وسواء استخدم الرأسمالى الصناعى رأسماله الخاص، ورأسمال مقترض، فهذا لا يغير من واقع تناقضه مع طبقة الرأسماليين الماليين، باعتبارهما فئة خاصة من الرأسماليين، و تناقضه مع رأس المال المالى باعتباره صورة مستقلة لرأس المال، وأخيرا تناقضه مع الفائدة، باعتبارها صورة مستقلة من صور فائض القيمة، يرتبط بهذا الشكل الخاص لرأس المال»(٧).

وفى كلمة يرجع إنقسام الطبقة البرجوازية على هذا النحو إلى المكان الذى يحتله كل قسم منها فى عملية الإنتاج: شأنها فى ذلك شأن كبار الملاك العقاريين بعد أن صاروا قسما من أقسام الطبقة البرجوازية.

«إن ما يقسمها (الملكية العقارية الكبيرة، ورأس المال). هو شروط وجودها المادية،

وليست المبادىء المزعومة... ذلك التناقض القديم بين الحضر والريف، والتنافس بين رأس المال، والملكية العقارية»(٨).

*

إن تواجد كبار الملاك العقاريين، وأقسام عديدة من البرجوازية على هذا النحو فى تكوين يسوده اسلوب الإنتاج الرأسمالى، هو أحد الأسباب الهامة لظاهرة الكتلة الحاكمة. ونتيجة لطبيعة هياكل الدولة الرأسمالية ولوجود الطبقات والأقسام التى أشرنا إليها. **أى أنه نتيجة لاشتراك طبقات، وأقسام عديدة فى السيطرة السياسية الطبقية، على هذا النحو الفريد**، توجد علاقة بين هذه الدولة وتنظيم تلك الطبقات، والأقسام سياسيا، فى كتلة حاكمة. bloc au pouvoir (٩).

## ٢ - الكتلة الحاكمة، والهيمنة، وتحقيب تطور تكوين اجتماعى معين. تحليلات ماركس السياسية

هذا المفهوم للكتلة الحاكمة، الذى لم يستخدمه ماركس أو انجلز صراحة، يعنى إذن **تلك الوحدة الفريدة، والمتناقضة للطبقات، وأقسام الطبقات السائدة سياسيا، والتى ترتبط بشكل معين من أشكال الدولة الرأسمالية.** وترتبط الكتلة الحاكمة بالمراحل المتميزة لتطور التكوين الرأسمالى(١٠). فيشمل مفهوم الكتلة الحاكمة، التركيبة الملموسة لوحدة هذه الطبقات، والأقسام، فى كل مرحلة، من هذه المراحل، التى يتميز كل منها بنمط خاص لتمفصل مستويات هذا التكوين ككل un mode spécifique d'articulation كما تتميز بأن لكل منها إيقاعه الخاص. ومفهوم الكتلة الحاكمة بهذا المعنى، يرتبط بالمستوى السياسى. فهو يشمل ميدان الممارسات السياسية. باعتباره الميدان الذى يبلور ويعكس تمفصل مستويات الصراع ككل فى مرحلة محددة. وهنا يلعب مفهوم الكتلة الحاكمة، دورا مماثلا لدور مفهوم شكل الدولة، فيما يتعلق بالبنية الفوقية السياسية - القانونية.

غير أن تحقيب periodisation[١] تطور التكوين الاجتماعى، يختلف عن تحقيب التطور السياسى الذى يتميز بإيقاعه الخاص. وهو إيقاع يتوقف على محددات التمثيل الطبقى للأحزاب السياسية (coordonnées de la réprésentation des classes par les parties politiques). ويعكس هذا التمثيل الحزبى، بدرجة أو بأخرى، التحولات التى تطرأ على التناقضات الطبقية - الرئيسية والثانوية، وأوجه هذه

التناقضات.. إلخ. وهى تحولات تجرى ضمن حدود الكتلة الحاكمة المميزة لمرحلة معينة من مراحل التطور السياسى.

إن مفهوم شكل النظام، هو المفهوم الملائم لإجراء هذا التحقيب، فيما يتعلق بالدولة أما فيما يتعلق بالصراع السياسى، فهناك مجموعة من المفاهيم التى تعبر عن العلاقات الحزبية الطبقية. وتشغل حيزا خاصا هو ما سماه ماركس بالمسرح السياسى، أو النشاط المباشر للطبقات action directe des classes هذا هو بالتحديد الميدان، الذى يمكننا فيه، تحديد مدى التباين والتفاوت décalage بين مجال الممارسات السياسية الطبقية "champ de pratiques politique de classe - الكتلة الحاكمة - فى ظل شكل معين من أشكال الدولة من جهة. وتمثيل الأحزاب لها، فى ظل شكل معين من أشكال النظم السياسية، من جهة أخرى.

لقد بحث ماركس، وإنجلز هذه القضايا، فى مؤلفاتهما السياسية، وخاصة ماركس، فى كتابه: **صراع الطبقات فى فرنسا**. وفى **١٨ برومير** عن لوى بونابرت. صحيح أن الفترة التى تناولتها هذه الأعمال، كانت محدودة. ولهذا لم تكن مشاكل تحقيب التطور، والمناهج الت تضمنتها واضحة دائما. غير أن هذا لا ينبغى أن يبرر إغفال الطابع الفريد للفترة التى حللها ماركس، والذى أبرزه لنين: فهى تمثل بصورة مركزه كل مراحل تحول التكوين الرأسمالى.

يقول لنين:

«لاشك فى أننا نجد فيها[٢] الملامح العامة لكل مراحل التطور الحديث للدول الرأسمالية بصفة عامة. ففى فرنسا كشفت ثلاث سنوات، من ١٨٤٨ إلى ١٨٥١، بصورة واضحة ومركزه عن تعاقب العمليات ذاتها، المميزة لتطور العالم الرأسمالى كله»(١١).

وعلى هذا الاساس بالتحديد، يمكننا أن نستخلص من تلك الأعمال بعض المؤشرات العامة، والمفاهيم العلمية التى لاغنى عنها لدراسة هذه القضايا.

وتشير تحليلات ماركس فيما يتعلق بالتحقيب **الأول** للتطور[٣] إلى وجود الثابت constante الآتى:

الوحدة الفريدة المتناقضة، لطبقات، أو أقسام عديدة حاكمة. وهى وحدة تتفق فى كل مرحلة من مراحل التطور مع شكل معين من أشكال الدولة الرأسمالية. غير أن ما كان ينقص ماركس، لكى يتصور نظريا هذه الوحدة، هو بالتحديد مفهوم الكتلة

الحاكمة، وتطبيق مفهوم الهيمنة على هذه الكتلة. ولهذا نجده يتحدث عن «السيطرة المنفردة» لطبقة من الطبقات، أو لقسم من أقسامها. أو «إحتكارها للسلطة». بينما تثبت تحليلاته دائما تعدد الطبقات، أو الأقسام المسيطرة سياسيا.

ولنضرب بعض الأمثلة: كعودة أسرة البوربون المالكة إلى الحكم، والملكية الدستورية فى عهد لوى، فيليب، والجمهورية البرلمانية - والانقلاب البونابرتى الذى أطاح بلوى فيليب، وهى - مع كل التحفظات - تمثل فى رأى ماركس، صورا مختلفة للدولة الرأسمالية. فهو يرى فى عودة الملكية «السيطرة المنفردة» لكبار الملاك العقاريين(١٢)، و«إحتكارهم للسلطة». وتمثل الملكية الدستورية «السيطرة المنفردة» للارستقراطية المالية(١٣). غير أن ماركس، يقول فى موضع آخر، أن هذه الملكية تمثل «السيطرة المنفردة» **لقسمين معا من البرجوازية** و «احتكارهما للسلطة» وهما: البرجوازية المالية، والبرجوازية الصناعية(١٤): هذه الوحدة الفريدة التى تجمعها، تنسجم فى الحقيقة مع النظام الملكى الدستورى الذى يعتبر هنا شكلا من أشكال الدولة.. وهذا يقودنا إلى الحديث عن الجمهورية البرلمانية: إنها شكل الدولة الملائم، للوحدة السياسية المتميزة لأقسام البرجوازية: كبار ملاك الأراضى أنصار عودة البربون légitimistes والبرجوازية المالية، والبرجوازية الصناعية.

يقول ماركس:

«لقد وجدوا فى الجمهورية البرجوازية، شكل الدولة الذى يسمح لهم بالحكم معا...»(١٥).

«لم تكن الجمهورية البرلمانية، مجرد أرض محايدة، بالنسبة لجناحى البرجوازية الفرنسية: أنصار البوربون، وأنصار الأورليان orlianistes ، كبار الملاك العقاريين، (الجناح الصناعى والجناحى المالى) يمكنهما أن يتعايشا عليها، وأن يتمتعا فيها بحقوق متساوية. بل كانت الشرط الذى لا غنى عنه، لتحقيق سيطرتهما المشتركة، وشكل الدولة الوحيد، الذى يمكن فى إطاره، إخضاع دعاوى هذين الجناحين المختلفين، وكافة طبقات المجتمع، لمصلحتهما الطبقية العامة»(١٦).

هنا، نجد القضايا مطروحة. فقد وضع ماركس يده، فى الحقيقة، على العلاقة بين شكل الدولة، والشكل الملموس، لوحدة الأقسام الحاكمة المتعددة. وهو وإن كان لم يعرف مفهوم الكتلة الحاكمة، حتى يمكنه أن يتصور هذه الوحدة نظريا، الا أنه قد أفرد لها مكانا خاصا: فبدلا من تعبير «تحالف» "Alliance" إستخدم تعبير «إئتلاف»

"coalition" و «إتحاد» "union" بل كان يستخدم تعبير «إندماج» بالذات "fusion" . والحق أن غياب مفهوم الكتلة الحاكمة، قد حال من ناحية دون اكتشاف تعدد الأقسام الطبقية المسيطرة سياسيا، مما جعل أحدها، يبدو «منفردا بالسيطرة» السياسية. فى حين أنه يوجد فى الواقع، عدة أقسام مسيطرة. ومن ناحية أخرى، عندما أراد ماركس أن يحدد مفهوم هذه الوحدة، سماها «إندماجا» "fusions" وهو تعبير قاصر تماما. هذا التعبير الشائع فى أعمال ماركس، وانجلز هو إستعارة صريحة من علم الكمياء الفزيائية. وقد يوحى - إذا لم نتحفظ فى استخدامه - بوجود كلية ذات دلالة، تتألف من عناصر «متكافئة».

une totalité expressive composée d'elements "équivalents"

إن هذا التعبير ما ينطوى إذن، على تصور **إقتسام** partage هذه العناصر، لسلطة الدولة. وهذا يعنى، نفى وحدة سلطة الدولة الرأسمالية كما أنه ينطوى فى الوقت نفسه، على مفهوم دائرى circulaire لهذه الوحدة، حيث لا يوجد من بين عناصرها، عنصر مسيطر، وحيث تفقد هذه العناصر ذاتيتها، واستقلاليتها النوعية áutonomie spécifique

يقول ماركس:

«... إن حكم الجمهورية هو الوحيد، الذى يمكن أن يحظى فى ظله قسما البرجوازية **بسلطة متساوية** á pouvoir égales ، للمحافظة على مصالحهما المشتركة دون التخلى عن تصارعهما. وإذا كانت الجمهورية البرجوازية لا تعنى شيئا آخر غير السيطرة الكاملة والصريحة للطبقة البرجوازية ككل. فهل كان فى الامكان أن تكون شيئا آخر غير سيطرة أنصار الملكية الشرعية التى تكملها سيطرة أنصار بيت أورليان المالك، أى سيطرة تركيبة تجمع ما بين عودة الملكية الشرعية، وملكية يوليو... لم يدرك هذان الجناحان، أنه وان كانا ملكيين، إذا نظرنا إلى كل منهما على حدة، الا أن ناتج مركبهما الكيمائى، لابد وأن يكون جمهوريا...(١٧) وهنا نلاحظ، إستخدام تعبير تكامل conplémentarité وتعبير مركب synthése ، الميزان لاشكالية الكلية ذات الدلالة typiques de la problématique d'une totalité expressive(١٧) لكن فكرة الاندماج fusion لا تساعدنا على فهم ظاهرة الكتلة الحاكمة. فهذه الأخيرة، ليست فى الحقيقة، كلية ذات دلالة tolalté expressive تتألف من عناصر متكافئة، بل وحدة متناقضة، ومركبة، فيها عنصر مهيمن، عندئذ، يمكن تطبيق مفهوم الهيمنة،

على طبقة، أو قسم، فى الكتلة الحاكمة. بإعتبار أن الطبقة أو القسم المهيمن، هو فى الحقيقة العنصر الحاكم dominant للوحدة المتناقضة للطبقات، أو الأقسام «السائدة» سياسيا. ويعتبر جزءا من الكتلة الحاكمة.

وعندما حدثنا ماركس عن «إنفراد» أحد أجنحة الطبقة «بالسيطرة»، مع تسليمه بتعدد الأجنحة الطبقية السائدة سياسيا، إنما كان يحاول تحديد الجناح المهيمن فى الكتلة الحاكمة. ولهذا فإنه، بعد أن قال لنا، أن إعادة الملكية Restoration ، والنظام الملكى فى عهد لوى فيليب، قد مكن قسما من البرجوازية من «إحتكار السلطة» أردف قائلا:

«كان البوربون الاسم الملكى، الذى يخفى غلبه نفوذ مصالح أحد هذين الجناحين، وكان الاورليان، الاسم الملكى، يخفى غلبه نفوذ مصالح الجناح الآخر. أما الحكم الجمهورى المجهول الهوية le régne amonyme de la republique فهو الحكم الوحيد، الذى كان يعتقد هذان الجناحان أنه يمكنهما من المحافظة على مصالحهما الطبقية المشتركة، إستنادا إلى اقتسامهما السلطة بالتساوى(١٩).

إن كلا من عودة الملكية ونظام لويس فيليب الملكى يعتبر ملائما لكتلة حاكمة تضم الأجنحة الثلاث، التى نحن بصددها: كبار ملاك الأرض، والبرجوازية المالية، والبرجوازية الصناعية. وتشكلت الكتلة الحاكمة، فى ظل عودة الملكية، تحت رعاية البرجوازية المالية، باعتبارها الجناح المهيمن.

وتعتبر الكتلة الحاكمة، فى ظل الجمهورية البرلمانية، مثلا نموذجيا، من هذه الناحية فهل تمثل هذه الكتلة سيطرة هذه الأجنحة، على أساس المساواة فى السلطة a pouvoir égal هل تمثل «إندماج» هذه الأجنحة "Fusion"، وهو ما توحى به تحليلات ماركس، من أولها إلى آخرها؟

هذا غير صحيح. فهو يقول:

«إن شرحنا كله، يبين أن الجمهورية، منذ اليوم الأول لوجودها، لم تطح بالارستقراطية المالية. بل هى التى أنشأتها... وقد يتساءل المرء، كيف أمكن أن تحتمل البرجوازية المؤتلفة coalisée ، سيطرة رأس المال المالى وأن نتساهل معه (راجع مفهوم الهيمنة)؛ تلك السيطرة التى قامت فى عهد لوى فيليب، على إستبعاد أقسام البرجوازية الأخرى، واخضاعها (راجع مفهوم الكتلة الحاكمة)؟ الاجابة على ذلك بسيطة. فقد كانت الارستقراطية المالية ذاتها، تشكل - قبل كل شيء - (جناحا) له الأهمية الغالبة، فى التحالف الملكى، الذى أطلق على سلطة حكمه

المشتركة، اسم الجمهورية...»(٢٠). من هذا يتضح لنا بجلاء، ان الكتلة الحاكمة، فى ظل الجمهورية لا تمثل بحال، تقسيما للسلطة، بالتساوى بين أقسام (أجنحة) البرجوازية المكونة لها. وإنما ترتكز هذه الكتلة، على هيمنة القسم (الجناح) المالى من البرجوازية. وتختلف صورة هيمنة هذا القسم (الجناح) من من البرجوازية، داخل الكتلة الحاكمة، فى ظل الشكل الجمهورى للدولة، عن صورتها فى ظل الملكية الدستورية(٢١).

نخلص من هذا إلى أن: الكتلة الحاكمة، هى وحدة متناقضة من الطبقات، وأقسام الطبقات السائدة سياسيا **تحت رعاية القسم المهيمن منها**. فالصراع الطبقى، وتناحر مصالح هذه القوى الاجتماعية ماثل فيها دائما. مع احتفاظ هذه المصالح بخصوصيتها التناحرية specificté antaganique . وهناك سببان، لقصور مفهوم «الاندماج»، عن تفسير هذه الوحدة: أن هيمنة طبقة، أو قسم من طبقة داخل هذه الكتلة ليس وليد المصادفة. فهذه الهيمنة أصبحت ممكنة - كما سنرى - بفضل الوحدة المميزة لسلطة الدولة الرأسمالية، متجسدة فى مؤسساتها.

ولما كانت وحدة هذه السلطة ترتبط بالوحدة الفريدة للطبقات، والأقسام السائدة أى بظاهرة الكتلة الحاكمة. فإن وحدة السلطة هى بالتحديد، التى تحول دون قيام العلاقة بين طبقات وأقسام الكتلة الحاكمة على أساس «**إقتسام**» "partage" «سلطة الدولة **بالتساوى**» فيما بينها، كما هو الحال فى أنماط الدولة الأخرى وإن علاقة الدولة الرأسمالية بالطبقات، أو أقسام الطبقات السائدة، **تستهدف تحقيق وحدتها السياسية، تحت رعاية الطبقة أو القسم المهمن**، الذى يستقطب المصالح الخاصة المتناقضة لمختلف طبقات، أو أقسام الكتلة الحاكمة، بأن يجعل من مصالحها الاقتصادية، مصالح سياسية، تمثل مصلحتها العامة المشتركة: التى تتمثل فى الاستغلال الاقتصادى، والسيطرة السياسية.

ويشرح لنا ماركس، نشأة هذه الهيمنة، فى هذه الفقرة الرائعة عن هيمنة القسم المالى من البرجوازية، فى ظل الجمهورية البرلمانية فيقول:

«فى بلد كفرنسا... لابد أن يساهم جمهور لا يحصى ولا يعد من كافة الطبقات البرجوازية... فى الدين العام، فى نشاط البورصة، أى فى النشاط المالى، أفلا يجد هؤلاء المساهمون الصغار سندهم، وقادتهم الطبيعين، فى ذلك الجناح الذى يمثل الجانب الأعظم من تلك المصالح، أى الذى يمثلها ككل؟»(٢٢).

ولابد من الإشارة أيضا إلى حقيقة هامة، هى أن نشأة هيمنة طبقة أو قسم من أقسام

الطبقة، عملية تختلف باختلاف ما إذا كانت هذه الهيمنة تقتصر على الطبقات، والأقسام السائدة (الكتلة الحاكمة)، أم تشمل التكوين الاجتماعى ككل، بما فى ذلك الطبقات المحكومة. وهذا الاختلاف، يتفق مع وجود خط فاصل، بين مواقع السيطرة، ومواقع التبعية، التى تحتلها الطبقات المختلفة، فى التكوين الاجتماعى. والمصلحة العامة التى يمثلها القسم المهيمن، بالنسبة للطبقات الحاكمة، تستند، فى نهاية المطاف، إلى وضع هذه الطبقات، الاستغلالى، فى عملية الإنتاج. أما المصلحة العامة التى يمثلها هذا القسم المهيمن، بالنسبة للمجتمع ككل، وبالتالى بالنسبة للطبقات المحكومة، فيرتبط بوظيفته الإيديولوجية. ومع ذلك، يلاحظ أن وظيفة الهيمنة (القيادة) داخل الكتلة الحاكمة، وبالنسبة للطبقات المحكومة، **تتركز فى أغلب الأحيان، فى يد ذات الطبقة أو القسم**. وتتبوأ هذه الأخيرة موقع الهيمنة (القيادة) داخل الكتلة الحاكمة، عندما ينعقد لها لواء الهيمنة السياسية على المجتمع بأسره. وعن هيمنة الارستقراطية المالية داخل الكتلة الحاكمة، يقول ماركس، أن الجمهورية البرلمانية هى شكل الدولة الوحيد... «الذى يمكن فى ظله إخضاع دعاوى هذه الأقسام المختلفة، **وكافة طبقات المجتمع الأخرى لمصلحتها الطبقية العامة**»(٢٣).

ويقول أيضا:

«**تجمعت** القوى الاجتماعية القديمة **واجتمعت** لتتدبر الأمر، **فوجدت تأييدا غير متوقع، من أكثرية الأمة الساحقة**: أى من الفلاحين والبرجوازية الصغيرة...»(٢٤).

لقد قدم لنا ماركس، مجموعة كاملة من التحليلات العينية، بين لنا فيها كيف أصبحت البرجوازية المالية، القسم المهيمن (القائد)، من البرجوازية، سواء داخل الكتلة الحاكمة، أو فى المجتمع ككل.

إن تركز هذا الدور المزدوج للهيمنة la double fonction d'hégemonie فى يد طبقة أو قسم، وإن كان أمرا تمليه - كقاعدة عامة - طبيعة لعبة مؤسسات الدولة الرأسمالية إلا أنه يتوقف مع ذلك على الظرف الذى تكون فيه القوى الاجتماعية. la conjoncture des forces sociales فهناك احتمالات عدم تطابق décalage وظيفتى الهيمنة، وإنفصامهما، وتغير الطبقة أو الجناح المهيمن - كأن تمثل إحداها، الجناح المهيمن على المجتمع ككل، والأخرى الجناح المهيمن داخل الكتلة الحاكمة. ولهذا الوضع نتائج بالغة الأهمية على المستوى السياسى.

## ٣ - الكتلة الحاكمة - التحالفات - الطبقات المساندة

يختلف مفهوم الكتلة الحاكمة عن مفهوم التحالف(٢٥)، الذى يفترض هو أيضا، **وحدة** و **تناقض** مصالح الطبقات أو أقسام الطبقات المتحالفة. ويرجع هذا الاختلاف إلى:

١ - إختلاف طبيعة هذا **التناقض**، بإختلاف «شكل» الدولة الرأسمالية، فى كل مرحلة من مراحل التطور. ففى حالة الكتلة الحاكمة، هناك **حدا أو عتبة** معينة seuil يمكن عندها التمييز بوضوح بين تناقضات أقسام الطبقات التى تتكون منها الكتلة الحاكمة، فى ظل **شكل معين للدولة فى مرحلة معينة** من ناحية، والتناقضات القائمة بين هذه الكتلة، والطبقات أو أقسام الطبقات المتحالفة معها، من ناحية أخرى. وقد يقوم التحالف بين طبقات، أو أقسام من طبقات الكتلة الحاكمة أو إحداها وبين طبقة أخرى أو قسم آخر: والمثال الشائع للتحالف فى هذه الحالة: ارتباط البرجوازية الصغيرة بالكتلة الحاكمة.

٢ - كما أن إختلاف طبيعة التناقضات بين أعضاء الكتلة الحاكمة عن طبيعة التناقضات بين أعضاء التحالف، يحتم اختلاف **طبيعة ووحدة كل منها**: فالتحالف لا يتحقق - كقاعدة عامة - إلا فى مستوى معين من ميدان الصراع الطبقى، وغالبا ما يقترن بصراع حاد فى المستويات الأخرى. فالتحالف السياسى بين الكتلة الحاكمة، والبرجوازية الصغيرة، مثلا، يقترن فى أغلب الأحيان، بنضال اقتصادى حاد ضدها. كما يقترن تحالفها الاقتصادى معها، بنضال سياسى لا هوادة فيه، ضد تمثيل الكتلة الحاكمة، لها سياسيا(٢٦).

أما فى حالة الكتلة الحاكمة، فيلاحظ **الاتساع النسبى للوحدة**، ليشمل كافة مستويات الصراع الطبقى، وبالتالى تقديم تنازلات متبادلة: فهناك وحدة اقتصادية، ووحدة سياسية، فضلا عن الوحدة الإيديولوجية التى تتحقق فى أغلب الأحيان. وهذا لا يمنع، طبعا، التناقضات بين أعضاء الكتلة الحاكمة. إننا ببساطة، نجد تجانسا نسبيا فى علاقاتهم، على كافة المستويات. كما تتضح أوجه الاختلاف بين الكتلة الحاكمة، والتحالف في حالة حدوث انقلاب خطير فى علاقات القوى. أو إنحلال الكتلة الحاكمة من جهة، والتحالف من جهة أخرى: هذه الظواهر التى تطرأ على هيكل الكتلة الحاكمة، ترتبط - بصفة عامة - **بحدوث تحول فى شكل الدولة**. ولقد أوضح لنا ماركس، فى هذا الصدد - ارتباط التحولات التى طرأت على الكتلة الحاكمة، فى الجمهورية

البرلمانية، بتولى لوى بونابرت الحكم(٢٧).

وبالمقابل، لا ترتبط هذه الظواهر، فى إطار التحالفات، بتغير شكل الدولة. وفى هذا الخصوص، أوضح لنا ماركس، أن إنحلال التحالف مع البرجوازية الصغيرة التى إنتقلت من وضع **الحليف**، إلى وضع **التابع**، فى نهاية الحقبة الأولى، من حياة الجمهورية البرلمانية لم يؤد اطلاقا، إلى استبدال هذا الشكل من أشكال الدولة، بشكل آخر. بل أدى فى هذه الحالة بالتحديد، إلى تغيير شكل النظام(٢٨).

كذلك لا ينبغى أن نخلط بين هذا التمييز بين الكتلة الحاكمة، والتحالف والتمييز الزمنى بينهما على أساس طول، وقصر الأجل، فنعتبر الكتلة الحاكمة تحالفا طويل الأجل. فالواقع، أن هناك تحالفات طبقية، استمرت بالرغم من التحولات التى طرأت على الكتلة الحاكمة: والمثال النموذجى لهذه الحالة، هو ذلك التحالف **الدائم** الذى شهدته ألمانيا، بين البرجوازية الصغيرة - الحليف - والبرجوازية المالية - الكتلة الحاكمة - والذى كان موجها ضد البرجوازية الصناعية - الكتلة الحاكمة - والذى لفت إليه إنجلز الأنظار، فى كتابه: **الثورة والثورة المضادة فى المانيا**.

ويمكننا أن نخلص من هذه الملاحظات، إلى أن التركيبة المميزة. configuration typique للكتلة الحاكمة، التى تتفق مع شكل معين للدولة، فى مرحلة معينة، من مراحل التطور، إنما تتوقف على التوليفة العينية combinaison concréte ، لثلاث عوامل رئيسية:

١ - الطبقة أو القسم المهيمن داخل الكتلة الحاكمة. ٢ - الطبقات أو أقسام المشاركة فيها ٣ - الأشكال التى تتخذها هذه الهيمنة أى أنها تتوقف على طبيعة التناقضات، وعلاقات القوى الملموسة داخل الكتلة الحاكمة. فانتقال مؤشر الهيمنة indice d'hegemonie من طبقة أو قسم إلى آخر داخل الكتلة الحاكمة. أو حدوث تغير هام فى تركيبها، كخروج أو دخول طبقة أو قسم منها. أو تغير التناقض الطبقى الرئيسى، أو الجانب الرئيسى فى التناقض بين الكتلة الحاكمة من جانب، والطبقات والأقسام الطبقية الأخرى من جانب آخر. أو داخل الكتلة الحاكمة ذاتها. هذه العوامل، قد تؤدى إلى تغيير شكل الدولة، تبعا للتأثير الملموس لتوليفة هذه العوامل. وتتوقف **الملامح المميزة** لكتلة حاكمة ما، على الظروف القائمة conjoncture أى على التوليفة العينية للعوامل المذكورة. وتهيئ لنا تلك الملامح فى جميع الأحوال الإطار اللازم لفهم العلاقات الطبقية المميزة لمرحلة معينة من مراحل تطور تكوين اجتماعى معين، وترسم لنا حدود

هذا التميز. وداخل هذه الحدود، نجد تشكيلة واسعة، من العلاقات الطبقية، ومن التغيرات التى تطرأ على الكتلة الحاكمة، والتى لا تنال مع ذلك، من التركيبة المميزة للكتلة الحاكمة، أو من شكل الدولة الملائم لها(٢٩).

بهذا المفهوم المركب للكتلة الحاكمة يمكننا أن نحدد على نحو أفضل علاقتها بالتحالف فالتركيبة المميزة للكتلة الحاكمة، التى تلائم شكلا معينا، من أشكال الدولة، تتسع لتنوعات عديدة، تتجلى فى أمور كثيرة، منها تغير **العتبة** أو **الحد الفاصل** بين التحالف، والكتلة الحاكمة ضمن حدود التركيبة المميزة لهذه الكتلة.

فمثلا، قد تتجاوز إحدى الطبقات الحليفة هذا الحد الفاصل، فتصبح جزءا من الكتلة الحاكمة. أو العكس، أن يتغير وضع أحد أعضاء الكتلة الحاكمة، فيصبح طبقة، أو قسما من طبقة حليفة. وطالما أن تحرك تلك العتبة هو فى تلك الحدوده، فلا يترتب عليه بصفة عامة - تحولا فى شكل الدولة. وبالمقابل، يحدث هذا التحول فى شكل الدولة، إذا كان تحرك تلك العتبة، راجعا إلى تغير عناصر الكتلة الحاكمة **مجتمعة** transforma- tion combinée.

*

وعند ماركس مفهوم آخر يكمل مفهوما الكتلة الحاكمة والتحالف وينطبق هذا المفهوم على نوع متميز من العلاقات بين الكتلة الحاكمة، وطبقات أخرى: ونعنى تلك الطبقات التى يستند إليها شكل معين من أشكال الدولة الرأسمالية. والأمثلة النموذجية لتلك **الطبقات - السند (أو المساندة)** classes - appuis : صغار الفلاحين فى ظل البونابرتية، والبرجوازية الصغيرة فى نهاية الحقبة الأولى من حياة الجمهورية البرلمانية، و«**البرولتاريا الرثة**» "Lumpenproletariat" فى النظام البونابرتى.

ويتميز السند (الطبقى) ذاته appui عن الكتلة الحاكمة، من حيث طبيعة التناقضات بين الكتلة الحاكمة، والطبقات المتحالفة معها من جهة، وبينها وبين الطبقات المساندة من جهة أخرى، وبالتالى اختلاف طبيعة وحدة الكتلة الحاكمة، والطبقات المتحالفة معها، عن طبيعة وحدتها مع الطبقات المساندة لها.

ويمكن القول. بأن الوضع الخاص للطبقات، أو أقسام الطبقات المساندة يتميز بما يلى:

(١) أن تأييدها لسيطرة طبقة معينة، لا يرجع، بصفة عامة، إلى أية **تضحية سياسية حقيقية**، بمصالح الكتلة الحاكمة، والطبقات المتحالفة معها، لصالحها. وإنما يرجع هذا التأييد، الذى لا غنى عنه، لتحقيق هذه السيطرة الطبقية - إلى **مفعول**

**الأوهام الإيديولوجية.** وهذا ما أثبته ماركس، فى حالة صغار الفلاحين، الذين كان تأييدهم - الذى لا غنى عنه للدولة البونابرتية - يرجع إلى سياق إيديولوجى حافل، إلى «التراث» وإلى أصل لوى بونابرت. فالدولة البونابرتية التى كانت تعتمد على دعم اولئك الفلاحين، لم تتخذ فى الحقيقة، أى إجراء، له قيمة سياسية، يراعى مصالحهم الخاصة. وإنما إقتصرت على بعض الإجراءات التى تتسم بطابع التسوية Compomis، حتى يمكنها الاستمرار فى تغذية الوهم الإيديولوجى، الذى يشكل أساس ذلك الدعم السياسى.

(٢) إن الدعم الخاص، الذى تقدمه الطبقات المساندة، يرجع إلى **الخوف المبرر، أو الوهمى** من قوة الطبقة العاملة. فالتأييد فى هذه الحالة، لا يبرره بداهة، وحدة المصالح، على أساس تقديم تضحيات حقيقية متبادلة، ولا الأوهام الإيديولوجية عن هذه التضحيات. وإنما يرجع هذا التأييد، إلى عامل سياسى، هو نضال الطبقة العاملة. وإذا كان هذا العامل، يعد عنصرا جوهريا، فى تحقيق وحدة الكتلة الحاكمة، أو التحالفات الطبقية المسيطرة، فإنه يصبح فى حالة الطبقات - المساندة، العامل **الوحيد**، الدافع لتأييدها لطبقات، قد تضر بمصالحها، ولو بدرجة أقل فى الواقع، أو فى تصورها، مما يحتمل أن تفعله الطبقة العاملة. فالوهم الإيديولوجى فى هذه الحالة، لا ينصب أساسا على موقف الدولة، أو الطبقات الحاكمة منها، بل على موقف البرولتاريا إزاءها. والمثل النموذجى لهذه الحالة: مكانه status التى تحتلها البرجوازية الصغيرة فى ظل ظروف معينة.

وتنعكس عوامل تأييد الطبقات - الركائز، وطبيعة التناقضات، التى تفصلها عن طبقات الكتلة الحاكمة، والطبقات الحليفة، ينعكس ذلك كله، على طبيعة وحدتها مع تلك الطبقات. فلا تظهر - بصفة عامة - هذه الوحدة فى العلاقات الطبقية المباشرة، **بل تتحقق من خلال الدولة وبواسطتها**. فعلاقة الطبقات - الركائز بالكتلة الحاكمة، وبالطبقات الحليفة، لا تظهر فى شكل وحدة سياسية طبقية، بقدر ما تتجلى فى تأييدها، لشكل محدد من أشكال الدولة. والوهم الإيديولوجى - وهو فى حالة الطبقات - المساندة وهم كبير، يتخذ شكلا سياسيا خاصا، هو **تقديس السلطة وعبادتها** FETICHISME DU POUVOIR الذى تحدث عنه لينين: أى الاعتقاد فى وجود دولة تعلو على صراع الطبقات، ويمكنها أن تخدم مصالحها، وان تعارضت مع مصالح الكتلة الحاكمة، والطبقات الحليفة فى الحالة الأولى. والايمان بدولة - حارسة **للوضع القائم**

تحول دون إستيلاء الطبقة العاملة على السلطة Etat guardien du statut - quo فى الحالة الثانية. وفى الحالتين، يرجع إخفاء الإيديولوجية لطبيعة ووظيفة الدولة، ودورها كوسيط بين الطبقات المساندة من جهة، والكتلة الحاكمة والطبقات الحليفة من جهة أخرى، إلى ما تتميز به الطبقات المساندة من نقص فى درجة **تحددها السياسى** degré de sous - détermination poli tique، أى أنه يرجع إلى عجزها عن إقامة تنظيمها السياسى المستقل، نظرا لوضعها الخاص فى عملية الإنتاج. إن تنظيمها السياسى يتحقق من خلال الدولة مباشرة، وبواسطتها. والمثال الكلاسيكى لهذه الحالة: صغار الفلاحين والبرجوازية الصغيرة، فى أغلب الأحيان. وبعبارة أخرى، يتجلى أيضا، الخط الفاصل بين الكتلة الحاكمة والتحالف، والتأييد أو المساندة، فى عجز الطبقات - الركائز عن تنظيم صفوفها فى تنظيم سياسى مستقل. وهذا ما لاحظه ماركس، بالنسبة لطبقات الإنتاج الصغير، التى تجد صعوبة، فى تمثيل نفسها، بنفسها، فتترك لغيرها، مهمة تمثيلها، فيصبح ممثلوها فى نظرها كما لو كانوا أسيادها، أى سلطة حكومية مطلقة، تحميها من الطبقات الأخرى، وتجلب لها الغيث من السماء، وتعيد الأيام الخوالى».

*

هناك إذن مجموعة كاملة من العلاقات المركبة بين طبقات وأقسام الكتلة الحاكمة، والطبقات والأقسام المتحالفة معها أو المؤيدة لها تتوقف على الظرف الملموس. غير أن تغير التحالفات، أو التأييد، لا يقابله عادة، تغير فى شكل الدولة - ضمن إطار تحقيب التطور السياسى إلى مراحل - إلا إذا إقترن بتغير العناصر التى تشكل تركيبة الكتلة الحاكمة.

## ٤ - التحقيب السياسى péreodistion Politique

### المسرح السياسى - الطبقات الحاكمة - الطبقات الحائزة للدولة classes ténant de l'Etat

وبديهى، أن تكون لايضاحات ماركس، هذه، أهمية بالغة، فى أية دراسة عينية لعلاقات البنية الفوقية السياسية بميدان الصراع الطبقى ومع ذلك، لابد من تكملة مفاهيم ماركس، التى شرحناها، بطائفة أخرى من المفاهيم، الى تنتمى إلى تحقيب، ومجال مختلفين: عندئذ تبرز بوضوح أهمية مفهوم الكتلة الحاكمة. والحق أن هذا المفهوم،

يرتبط بالتحقيب العام لتطور التكوين الاجتماعى إلى مراحل. فهو كمفهوم شكل الدولة يغطى المستوى السياسى، فى علاقاته بكافة مستويات التكوين الاجتماعى، فى مرحلة محددة، من مراحل تطوره، تتميز بتمفصل خاص لتلك المستويات. une articulation particuliere de ces instances ويُقطِّع هذا التحقيب العام تطور التكوين الاجتماعى، الذى تقطعه إلى مراحل، إستنادا إلى العلاقة بين الأزمنة الخاصة بكل مستوى، من مستوياته scamdée par le rapport des temporalité propre de chaque niveau. ، وهو يختلف عن تحقيب تطور المستوى السياسى، الذى له زمنه الخاص وإذا كان التحقيب الأول يرسم حدود كل مرحلة، بالنسبة لكل مستوى من مستويات الأبنية، والممارسات، فإن التحقيب الثانى يقطِّع الايقاع الخاص لهذا المستوى ضمن تلك الحدود. بيد أن الزمن الخاص بمستوى ما، يتوقف على أبنيته الخاصة. فهذا التحقيب الثانى، الخاص بالمستوى السياسى، يتوقف على أبنيته النوعية فى تكوين اجتماعى معين.

ولقد أوضح ماركس نفسه، بجلاء، الفارق بين هذين التحقيبين فى ١٨ بروميير. فعن التحقيب الأول يقول:

«لابد من التمييز بين ثلاث حقب رئيسية:

(١)حقبة فبراير (٢) من ٤ مايو ١٨٤٨ حتى ٢٩ مايو ١٨٤٩، أى حقبة دستور الجمهورية، أو حقبة الجمعية الوطنية التأسيسية.

(٣) من ٢٩ مايو ١٨٤٩ حتى ٢ ديسمبر ١٨٥١، أى حقبة الجمهورية الدستورية، أو حقبة الجمعية الوطنية التشريعية»(٣٠). وهذا هو بالتحديد التحقيب الملائم لمفهوم شكل الدولة، على مستوى الأبنية، ولمفهوم الكتلة الحاكمة، فى مجال ممارسات الطبقات المسيطرة.

غير أن هذا التحقيب العام، يختلف عن تحقيب آخر، شرحه ماركس، فى حديثه عن حقبة الجمهورية الدستورية: «فهى ذاتها تنقسم إلى ثلاث حقب رئيسية: من ٢٩ مايو إلى ١٣ يونيو ١٨٤٩، الصراع بين الديمقراطية والبرجوازية، وهزيمة الحزب البرجوازى الصغير أو الديمقراطى. ومن ١٣ يونيو ١٨٤٩ إلى ٣١ نايو. ١٨٥٠، الدكتاتورية البرلمانية للبرجوازية، أى دكتاتورية تحالف الاورليانست، وأنصار البوربون، أو حزب النظام parti de, ordre، التى توجت عملها بإلغاء الاقتراع العام. ومن ٣١ مايو ١٨٥٠ حتى ديسمبر ١٨٥١، الصراع بين البرجوازية وبونابرت، والاطاحة بسيطرة

البرجوازية وسقوط الجمهورية الدستورية أو البرلمانية»(٣١).

إن مفهوم أشكال النظام، هو المفهوم الملائم لهذا التحقيب، على صعيد الأبنية، فالتحولات التى تطرأ على أشكال النظم (السياسية)[٤]، لا يمكن ردها مباشرة إلى تغيرات فى العلاقة بين السياسة والاقتصاد. والتى تفضى إلى تغيرات فى أشكال الدولة: فهى ترجع إلى أبنية الدولة الرأسمالية ذاتها، إلى محددات التمثيل الحزبى، أى نظام الاقتراع.. إلخ.

غير أن ما يعنينا هنا، هو تلك المفاهيم التى استخدمها ماركس فى دراسة التحقيب السياسى، وخاصة فى، فى مجال ممارسات الطبقات المسيطرة. لاحظ أن ماركس قد حدد **الحيز الخاص** بهذا التحقيب الثانى: واطلق على هذا الحيز، تعبير **المسرح السياسى** وهو يشغل حيزا خاصا، فى ميدان الممارسات السياسية الطبقية، فى التكوينات التى درسها ماركس: ومن دراستنا لمجمل كتاباته السياسية، يتضح بجلاء أن هذا الحيز يضم على وجه التحديد، **صراع القوى الاجتماعية المنظمة فى أحزاب سياسية**. والتعبيرات المجازية التى استخدمها ماركس كتواجد طبقة ما على المسرح السياسى، ووضعها على هذا المسرح: فى مقدمته، أو فى مؤخرته، **الذى يتوقف دائما على صيغ التمثيل الحزبى الطبقى** (modali tés de la representіon parti-sane de class) **وعلى العلاقات بين الأحزاب السياسية**. إن دخول طبقة من الطبقات إلى المسرح السياسى، أو خروجها منه، رهن بالظرف الملموس، الذى يحكم **تنظيم قوتها**، وعلاقاتها بالأحزاب. وهذا هو الاطار الصحيح، الذى ينبغي أن توضع فيه العلاقة بين المسرح السياسى، والاقتراع العام، كما حددها ماركس. وكان هذا الاقتراع يدفع بطبقات عديدة إلى المسرح السياسى، لأنه كان يشكل فى ظل الظروف الملموسة التى حللها ماركس - أحد العوامل التى جعلت بعض الطبقات تنظم صفوفها فى أحزاب سياسية.

ويطرح تحديد هذا الحيز الجديد للمسرح السياسى، بعض القضايا النظرية، وخاصة قضية علاقته بمجال الممارسات السياسية بصفة عامة فوجود طبقة ما، كطبقة متميزة، أو وجود أحد أقسامها كقسم مستقل يفترض أن يكون لها وجود فى الميدان السياسى، يتمثل فيما لها فيه من «انعكاسات مؤثرة» "effets pertinents" بيد أن حضورها فى ميدان الممارسات السياسية، يختلف عن حضورها على المسرح السياسى: فهذا الأخير يفترض تنظيم قوة الطبقة، وهو أمر آخر، غير ممارستها السياسية. ونجد هذا

التمييز، عند لينين، متمثلا فى مفهومه للعمل الصريح، أو العمل العلنى oction de clarée وهذا المفهوم موجود عند ماركس، فى صورته العملية، وهو ما عبر عنه، بالعمل الحقيقى action véritable ويغض النظر عن عدم التطابق بين مفهوم العمل العلنى، ومفهوم الممارسة السياسية، فأنه يمكن اعتبار المسرح السياسى فى التكوينات الرأسمالية، الميدان المفضل للنشاط العلنى، للقوى الاجتماعية، من خلال الأحزاب التى تمثلها.

فللحيز الذى يشغله المسرح السياسى، عند ماركس، إذن، وظيفة محددة بدقة فهو الميدان الذى يمكننا أن نحدد فيه معا لم **التباين أو عدم التطابق، بين المصالح السياسية للطبقات، وممارساتها السياسية من جهة، وتمثيلها الحزبي، أى تمثيل الأحزاب السياسية ذاتها لها، من جهة أخرى.** وكثيرا ما يتخلف المسرح السياسى، كميدان خاص لنشاط الأحزاب السياسية. بالنسبة للممارسات السياسية للطبقات، ولأرضية المصالح السياسية التى تمثلها هذه الأحزاب على المسرح السياسى: وتعبر اشكالية «التمثيل» "problématique de la répresentation - عند ماركس - عن تصوره لهذا التخلف أو هذا التفاوت.

وللتحديد الدقيق لحدود المسرح السياسى - الذى يشكل مجال التحقيب الثانى - نتائج عديدة. فهو مثلا، يمكننا من تحديد العلاقات الجوهرية بين أشكال النظم، ميدان النشاط الحزبى. فالعنصر الاساسى، فى تصنيف أشكال النظم السياسية هو - كما سنرى - العلاقة بين أشكالها، والنشاط الملموس للأحزاب السياسية، على المسرح السياسى، على ما أوضحه بعض المنظرين المعاصرين(٣٢).

وكما ترتبط أشكال الدولة، بالكتلة الحاكمة، ترتبط أشكال النظم السياسية (وهو مفهوم ملائم للتحقيب الخاص بالهياكل السياسية) بالتركيبة الملموسة، للصلات القائمة بين أحزاب الطبقات المسيطرة على السمرح السياسى، وهو مفهوم ملائم للتحقيب الخاص بالصراع الطبقى السياسى(٣٣).

هنا تتضح لنا - كما سبق أن لاحظنا - فائدة مفهوم الكتلة الحاكمة، فى فهم علاقات الطبقات المسيطرة، بنشاط أحزابها على المسرح السياسى، فالكتلة الحاكمة فى مرحلة معينة، تضع حدودا، لمختلف العلاقات الحزبية، تطبع بطابعها، ايقاع تلك المرحلة، على المسرح السياسى. وهى العلاقات التى تناسب شكلا معينا من أشكال النظم السياسية، يتحدد هو ذاته، بشكل الدولة الملائم للكتلة الحاكمة. وهكذا، يفيدنا مفهوم الكتلة الحاكمة - وما يحتمه من علاقات بين الطبقات، والأقسام المسيطرة - فى كشف، وتحديد

الدلالة الحقيقية (الطبقية) للعلاقات الحزبية بمعناها الدقيق، فى ظل مرحلة معينة. وعندئذ نكتشف أنها لا تتطابق مع العلاقات السياسية الطبقية.

والحق، أننا إذا اقتصرنا على مجال المسرح السياسى للكشف عن العلاقات الطبقية، فأننا بهذا نختزلها إلى علاقات حزبية. وهذا يؤدى حتما إلى الخطأ لتجاهلنا عدم التطابق بينهما. وعلى سبيل المثال كثيرا ما نواجه أوضاعا، تختفى فيها طبقة سياسية، من المسرح السياسى بالرغم من استمرار بقائها، فى الكتلة الحاكمة، وهذا قد يحدث نتيجة لهزيمة حزبها، في الانتخابات، أو تفككه لأسباب عديدة أو انهياره على المسرح السياسى، أو استعباد هذا الحزب من دائرة العلاقات ذات الطابع الحزبى مع سائر أحزاب الطبقات المسيطرة. فهناك أمثلة كثيرة، لاختفاء طبقة، أو قسم من طبقة من التحقيب المتعلق بتطور المسرح السياسى بالرغم من استمرار بقائها فى التحقيب المتعلق بتطور الكتلة الحاكمة ومؤلفات ماركس السياسية، حافلة بالأمثلة. ويكفى هنا أن نشير، إلي حالة البرجوازية الصناعية، فى عهد لوى فيليب كمثال نموذجي. وهذا المثال، له من الأهمية، ما جعل ماركس يحرص على إبرازه. ولهذا نجده يميز بوضوح بين الطبقات، أو أقسام الطبقات المسيطرة سياسيا التى تعتبر جزءا من الكتلة الحاكمة، والطبقات أو الأقسام الحاكمة التى توجد أحزابها السياسية، فى مواقع السيطرة، على المسرح السياسى. هذا التباين، أو عدم التطابق، بين موقع طبقة أو قسم من طبقة، فى ميدان الممارسات السياسية، وموقعها على المسرح السياسى يصاحبه، بطبيعة الحال سلسلة من المتغيرات، فى التمثيل الحزبى: ترجع إلى تركيب الأحزاب، والعلاقات القائمة بينها، وإلى دلالة تمثيلها - (فتمثيل المصالح السياسية لتلك الطبقة أو القسم، لا يظهر قطعا، إذا يحجبه تمثيل أحزاب الطبقات أو الأقسام الأخرى الحاكمة، إلخ..). - وهذا لا يمكن إكتشافه، إلا إذا فسرنا التباين وعدم التطابق، بين الممارسة السياسية، والمسرح السياسى. وهنا يظهر الدور الحاسم، للعامل الإيديولوجى، فى وجود هذا التباين.

ومن ناحية أخرى، لا تتطابق النقلات déplacements التى تحدث فى مجال الممارسات السياسية، مع النقلات التى يشهدها المسرح السياسى، فانتقال إمارات الهيمنة indice d'hegemonie ، داخل الكتلة الحاكمة، من طبقة إلى أخرى، أو من قسم إلى آخر، لا يتطابق بالضرورة، مع التغيرات التى تطرأ على تمثيلها الحزبى على المسرح السياسى، كانتقالها من مؤخرة المسرح السياسى إلى مقدمته. بل وأكثر من هذا، فأحيانا تكون الطبقة أو القسم المهيمن فى الكتلة الحاكمة، غائبا عن المسرح السياسى. ويجد

عدم التطابق بين الطبقات، والأقسام المسيطرة سياسيا، والطبقات والأقسام الحاكمة، تعتبره هنا، فى التفرقة بين الطبقة، أو القسم المهيمن ذاته، والطبقة أو القسم الحاكم: مثال ذلك: حالة البرجوازية فى نهاية عهد النظام البسماركى.

*

كذلك لا ينبغى الخلط بين الطبقة أو القسم المهيمن (القائد) الذى بيده السلطة السياسية، فى نهاية الأمر، وبين الطبقة أو القسم **«الحائز» لجهاز الدولة** le "tenant" de l'appareil d'Etat، وهى فى رأى ماركس، تلك الطبقة، أو القسم، الذى تجند منه الكوادر السياسية، والبيروقراطية، والعسكرية وغيرها...، التى تحتل «قمم» الدولة de L'Etat وتجد هذا التحليل، بصورة مقتضبة، فى كتابات ماركس عن الارستقراطية العقارية. وفى هذا المعنى يقول ماركس:

«الويجز[٥] Les Whigs هم الممثلون الارستقراطيون للبرجوازية التجارية، والصناعية. فقد تنازلت البرجوازية، لاوليجاركية من العائلات الارستقراطية، عن احتكار الحكومة، وتولى الوظائف، شريطة أن تساعدها فى الحصول على الامتيازات، التى تبدو ملحة ولا غنى عنها لعملية التطور الاجتماعى، والسياسى... فالمصالح، والمبادىء، التى يدافعون عنها، حينئذ، هنا، وهناك، ليست فى الحقيقة مصالحهم، ولا مبادءهم. وإنما أملاها عليهم تطور البرجوازية»(٣٤).

ونكتفى الآن بالاشارة إلى أن الطبقات أو الأقسام المهيمنة hégemoniques ، والحاكمة régnantes ، والحائزة للدولة tenants قد تتوحد حينا، وتتمايز حينا آخر. فالطبقة، أو القسم المهيمن، قد يكون أيضا، هو الحاكم، والحائز للدولة. أما الطبقة أو القسم الحاكم فقد يكون حائز للدولة، دون أن تصبح لهذا السبب، الطبقة أو القسم المهيمن. كما هو الحال فى الارستقراطية العقارية، فى بريطانيا العظمى، بعد عام ١٨٣٢. اذ كانت تحتل المسرح السياسى، وتقدم الكوادر البيروقراطية - العسكرية العليا، فى الوقت الذى كانت فيه البرجوازية، هى الطبقة المهيمنة. وفى هذه الحالة بالتحديد كانت الارستقراطية العقارية الطبقة الحاكمة فى صورة «حزب المحافظين» "Tories" ولهذا، استخدم ماركس فى هذا السياق، تعبير الطبقة «الحاكمة» "Classe gouvernante" بدلا من تعبير الطبقة السائدة: «الطبقة التى تحكم وهى فى إنجلترا لا تتطابق اطلاقا مع الطبقة القائدة "classe derigeante" (٣٥). وهى أيضا الطبقة الحائزة للدولة، فى صورة حزب المحافظين القديم whigs والواقع، أن ما يقصده

ماركس هنا، هو أن هناك أقساما مختلفة، للارستقراطية العقارية.

وقد تفقد التوليفة العينية combinaison concrete لتلك المواقع الثلاث - وهى ليست مجرد مزيج بسيط simple combinatoire - قد تفقد تمركزها تماما une décentration compléte de trois plaecs فيحتل كل موقع منها طبقة أو قسم مختلف. فلا تكون الطبقة أو القسم الحاكم، هى الطبقة أو القسم المهيمن **بل إنها أحيانا، لا تشكل حتى جزءا من الكتلة التى بيدها السلطة**. وهذا ما يصدق أيضا، بل ويصدق أكثر، على الطبقة أو القسم الحائز للدولة ténant : فقد تصبح احدى الطبقات - التى لا تعدو أن تكون مجرد حليف لتلك الكتلة - الطبقة الحاكمة لفترة قصيرة. وهذه الحالة، تتجلى بصفة خاصة فى فرنسا، فى عهد الحكومات الراديكالية، التى شهدتها الجمهورية الثالثة، قبل حرب ١٩١٤: فقد كان الجناح المالى، هو الجناح المهيمن، وشارك الجناح الصناعى موقع الحائز (للدولة). بينما ظهرت البرجوازية الصغيرة - من خلال تحالفها المعقد مع البرجوازية المتوسطة - بمظهر الطبقة الحاكمة(٣٦). وهذا ما نصادفه أحيانا - والحديث هنا دائما عن **البرجوازية الصغيرة** - فى حالة الحكومات **الاشتراكية الديمقراطية**، وخاصة فى فرنسا. وهذه الحالة، تتميز بصفة عامة، بعدم التطابق بين تللك الطبقة، وتمثيلها الحزبى. فحزبها يلعب دور «الخادم» "Commis" ، للطبقة أو الجناح المهيمن، أو لغيرهما من الطبقات أو الأجنحة الأخرى فى الكتلة الحاكمة. وهذا يصدق أيضا على الطبقة الحائزة للدولة.

وسنعود لنتناول، بمزيد من التعمق، القضايا العديدة، التى يثيرها هذا التفاوت (عدم التطابق) décalage ، بين الممارسة السياسية، والمسرح السياسى. ونكتفى هنا بتخليص التحليلات السابقة، مشيرين إلى ما هو ضرورى منها لبيان حدود الممارسات السياسية الطبقية، وحدود الممارسات عى المسرح السياسى، فى مواجهة ذلك **الخلط المزدوج**، والمستمر فى علم السياسة المعاصرة. حيث تختزل العلاقات الطبقية، إلى علاقات حزبية؛ والعلاقات الحزبية إلى علاقات طبقية. **ولهذا**، ينبغى أن نحدد دائما، المفاهيم التى نستخدمها للدلالة على العلاقات بين عناصر كل من هذين الميدانين. فمفهوم الكتلة الحاكمة كمفهوم الهيمنة، موضوعه ميدان الممارسات السياسية الطبقية، ويستخدم أيضا فى تفسير الصلات بين الطبقات المسيطرة، والتى تكمن وراء العلاقات الحزبية وتحددها، وتعتبر هذه الأخيرة، انعكاسا لها على المسرح السياسى. وتحجب المتغيرات، التى تطرأ على العلاقات الحزبية عادة - تلك العلاقات الطبقية.

صحيح أننا نملك أحيانا، مفاهيم محددة، ملائمة لكل من هذين الميدانين: كمفهوم الطبقة أو الجناح الحاكم وهو يشمل أيضا - وإن كان ذلك بصفة عامة فقط - دور الطبقة، أو الجناح المهيمن، على المسرح السياسى. هناك أيضا **مفهوم كتلة الأحزاب** Bloc des partis ويشمل عادة العلاقات بين أحزاب طبقات، وأجنحة الكتلة الحاكمة على المسرح السياسى. غير أننا نجد أنفسنا أحيانا أمام مفاهيم غير محددة، كمفهوم **التحالف** alliance . ولهذا، فمن المفيد عند استخدامنا له، أن نحدد ما إذا كان المقصود، تحالف طبقى، أم تحالف حزبى. طالما أننا لم نتفق على استخدام تعبيرين مختلفين: كأن نقصر استخدامنا لتعبير تحالف على العلاقات بين الطبقات، وتعبير **«اتفاق»** "entente" على العلاقات بين الأحزاب. وإذا صح أن هناك تفاوتا بين هذين الميدانين، فإنه يظهر دائما فى عدم التطابق بين كافة العلاقات التى تربط بين عناصر كل منهما. فمثلا قد تتيح الكتلة الحاكمة الفرصة لظهور كتلة حزبية، أو تحالف بين أحزاب، بل وإلى صراع حزبى صريح، وعلنى على المسرح السياسى. ويكفى ان نذكر حالة شائعة، هي حالة حزب من أحزاب **المعارضة البرلمانية**، خلال طور من أطوار حياة المسرح السياسى، يمثل فى الواقع طبقة أو قسما من الكتلة الحاكمة، خلال مرحلة من مراحل تطور التكوين الاجتماعى. وفى المقابل، قد يخفى إتفاق حزبى éntente partisane، صراعا حادا، فى ميدان الممارسات السياسية، كما هو الحال، فى بعض الاتفاقات الانتخابية المحضة. وهى حالة شائعة.

بقيت ملاحظة أخيرة - هى هذه المرة - عن العلاقة بين تحقيب التطور السياسى، وتحقيب تطور المسرح السياسى، هى إن التمييز بين هذين التحقيبين، لا يمكن أن يستند إلى اعتبار الزمن. كأن نعتبر تحقيب التطور السياسى تحقيبا طويل المدى، وتحقيب تطور المسرح السياسى تحقيبا قصير المدى. وإنما يستند هذا التمييز إلى اختلاف مجاليهما. فالتفرقة النظرية بينهما، هى فى الحقيقة، أساس تفسير التفاوت الزمنى بينهما les écarts chronologiques فالاتفاق الحزبى مثلا، قد يدوم لفترة أطول، من التحالف الطبقى، إذا إستمر الاتفاق بين طبقتين أو أكثر، على العمل على المسرح السياسى من خلال أحزابها، بالرغم من انفصام عرى التحالف بينها، فعلا، فى ميدان الصراع الطبقى. وهذا التفاوت، يظهر أيضا، بوضوح فى الهياكل السياسية: فقد يبقى شكل من أشكال النظم (السياسية) من الناحية الفعلية، لفترة أطول، من شكل الدولة. مثال ذلك نظام الحزبين فى بريطانيا العظمى.

## الهوامش :

(١) 18 Brumaire, p. 229 Ed. Pauvert.

(٢) المرجع السابق ص ٦٦

(٣) La question agraire et les critiques de Marx

(٤) programme agraire de la social-démocratie dans la première révolution russe de 1905 - 1907.

(٥) Br. 134

(٦) Capital, 3, II, 280

(٧) Ibid. 3, II, 42.

(٨) Br. 226

(٩) ويصف لنا انجلز النتائج الملموسة لهذا الوضع على النحو التالى: «ان عدم تمكن البرجوازية من الانفراد بالسلطة السياسية، لفترة طويلة فى أى بلد أوربى، كما فعلت الارستقراطية الاقطاعية فى العصر الوسيط، يبدو كما لو كان قانون للتطور التاريخى. (الاشتراكية الخيالية والاشتراكية العلمية - مقدمة الطبعة الانجليزية ١٨٩٢).

بل ويقول فى مقدمة حرب الفلاحين (١٨٥٠).

«إن ما يميز البرجوازية عن كافة الطبقات التى حكمت حتى الآن، هو هذه الخصوصية: أنها بلغت فى تطورها نقطة تحول. أصبح بعدها أى زيادة فى أسباب قوتها، لا تزيدها إلا عجزا عن تحقيق سيطرتها السياسية. وعندئذ تفقد القدرة على الاحتفاظ بسيطرتها السياسية المنفردة. فتبحث عن الحلفاء الذين تقاسمهم سلطتها. أو الذين تنزل لهم كلية عنها حسب الأحوال».

ومع ذلك، سيتضح لنا قصور لفظ التحالف، عن تحديد معالم هذه السمة الخاصة بالبرجوازية (فقد كانت الطبقة الاقطاعية تعقد هى أيضا التحالفات وهو ما كان انجلز يؤكده دائما. وأننا بالتحديد، بصدد كتلة حاكمة لا «تقتسم» فيها البرجوازية السلطة، أو «تتنازل كلية عنها لغيرها».

(١٠) انظر ما قبله

(١١) L'Etat et la Révolution, œuvres en trois volumes, vol. II, éd. Moscou, p. 358.

(١٢) Lt, 131

(١٣) Lt, 56

(١٤) Br., 244

(١٥) Br., 244

(١٦) Br., 315

(١٧) Lt., 131 - 132

(١٨) وثمة ملاحظة بهذا الخصوص: تحدثنا فى الفصل الخامس بالطبقات الاجتماعية (فى الجزء الأول). عن عدم تحدد أو نقص تحدد sous-détermination طبقات أساليب الإنتاج غير السائدة. وذوبانها، واندماجها فى طبقات اسلوب الإنتاج السائد. غير أن تعبير اندماج Fusion المستخدم فى ذلك الفصل يشير بالتحديد إلى واقع أن بعض الطبقات أو الاقسام فى التكوين الاجتماعى، لا تتعرف باعتبارها «طبقات مميزة أو «أقسام مستقلة» لها وجود مؤثر فى الميدان السياسى أى أنها باختصار، لا تتحرك «كقوى اجتماعية». أما هنا فالمطلوب هو فهم نمط الوحدة بين قوى اجتماعية.

(١٩) Lt., 131.

(٢٠) Lt., 160.

(٢١) ونجد نتائج استخدام مفهوم الاندماج fusion، وما ينطوى عليه من مضامين مماثلة أيضا، فى كثير من مؤلفات علم السياسة الماركسى المعاصر. ولقد افتقدنا استخدام بعض الكتاب لهذا المفهوم مثل ب. اندرسون P. Anderson م، وت. نيرن T. Nairn فى تحليلاتهما لتطور الرأسمالية فى بريطانيا العظمى. وذلك؛ فى مقالنا «النظرية السياسية الماركسية فى بريطانيا العظمى». الذى سبقت الاشارة إليه.

وفى هذا المقال أشرنا إلى تحليلات ماركس، والجلز الملموسة «للكتلة الحاكمة» فى بريطانيا العظمى، والتى انتهجت ذات الخط النظرى لتحليلاتهما لحالة فرنسا. ومع ذلك تجدر الاشارة إلى أن الخصوصية التاريخية المميزة لفرنسا أن هذه الناحية، تتمثل فى الهيمنة التى تكاد أن تكون دائمة لرأس المال المالى منذ عهد لوى فيليب: أما فى بريطانيا العظمى وألمانيا فقد كانت هذه المكانة من نصيب رأس المال التجارى، والصناعى فى أغلب الأحيان.

وفى أسباب ذلك راجع: G. Dupeux, La Société française, 1789 1960, 1964, p. et suiv., 132. et suiv.

(٢٢) Lt., 161,

(٢٣) Br., 315

(٢٤) Br., 228

(٢٥) عن مفهوم التحالف راجع أيضا لينارت Linhart "la Nep. Quelques caractéristiques de la transition soviétique" op. cit وأشير هنا إلى أن لينين، وكذلك ماوتسى تونج كثيرا ما أبرزا حدود مفهوم التحالف ساعين إلى تمييزه عن مفاهيم نوعية أخرى كمفهوم الجبهة المتحدة. وإذا كنت لم أرجعه إلى تحليلاتهما فى هذا الخصوص فذلك لأنها تتعلق بدكتاتورية البرولتاريا، وبالانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ولا يمكن تطبيقها بشكل مباشر على التكوين الرأسمالى. ومع ذلك فأن الضرورة التى الجأتهما إلى استخدام مفهوم الجبهة المتحدة بدلا من مفهوم التحالف هى التى تبرر لجوئى إلى مفهوم الكتلة الحاكمة.

(٢٦) Lt., 93.

(٢٧) Br., 316 et suiv.

(٢٨) Lt., 93. Br.250.

(٢٩) وسنتناول، فيما بعد بعد أمثلة ملموسة لذلك.

(٣٠) Br., 227

(٣١) Br., 250

(٣٢) وخاصة دوفيرجيه .Duverger

(٣٣) وسنتناول بمزيد من التفصيل، تحليلات عينية لعلاقة المسرح السياسي - ميدان التشيل الحزبي بتصنيف أشكال النظم السياسية. تلك العلاقة، التى بينها ماركس، وأبرزها جرامشى، فى تحليلا الخاصة بـ ١٨ برومير، ولا سيما فى مؤلفه : «ملاحظات حول بعض مظاهر تركيب الأحزا السياسية فى مرحلة الأزمة العضوية» حيث استخدم تعبير الساحة الحزبية errain des partis بدلا من تعبير المسرح السياسى: يقول جرامشى «عند نقطة معينة، فى حياتها التاريخية تنسل الجماعات الاجتماعية عن أحزابها التقليدية أى أن الأحزاب التقليدية بشكلها الذى تعرف به وبرجالها المحددين الذين يشكلونها، ويمثلونها، ويقودونها - هذه الأحزاب التقليدية.. لم تعد الاعتراف بها، كتعبير عن طبقتها أو عن قسم من أقسامها...

كيف تنشأ هذه الأوضاع ، أى هذا التعارض بين «الممثَّلين، والممثلين» الذى ينعكس من السا الحزبية على جهاز الدولة بأسره؟...».

مع ملاحظة، أن جرامشى، لا يبحث هنا، إلا حالة أزمة فى المسرح السياسى، وما يعنينا هنا، هـ العلاقة التى أشار إليها، بين «جهاز الدولة»، والأداء العينى للتمثيل الحزبى (اقتبست نـ جرامشى فى ترجمته الفرنسية المنشورة فى .éd sociales ص ٢٤٦ وما بعدها)

(٣٤) Œuvres politiques, t II, p.p. 10-11, et les textes sur palmerston t . I t Vi.

ونجد تحليلات لانجلز، بالغة الأهمية، فى هذا الموضوع، فى مقدمة الطبعة الانجليزية الأولى ٨٩٢ لكتاب «الاشتراكية الطوبوية والاشتراكية العلمية».

وفيها أيضا ملاحظات ثاقبة، عن تحقيب تطور «الكتلة الحاكمة» فى بريطانيا العظمى.

(٣٥) OEuvres politiques, op. cit., t. VI, p. 19 et suiv.

(٣٦) انظر فى هذا الموضوع

G. Dupeux, la Société française 1789 - 1960, 1964 p. 182 et suiv.

غير أنه يلاحظ أن ديبيه Dupeux لا يعمل التمييز أو التفرقة التى أشرنا إليها، ولهذا تصو أن البرجوازية الكبيرة «تفقد» فى هذا الوضع، «سلطتها السياسية».

هوامش المترجم :

---

[١] والمقصود بالتحقيب، تقسيم أو تحديد مراحل التطور. [٢] فى هذه الفترة.

[٣] تقسيم تطور التكوين الرأسمالى إلى مراحل نموذجية typiques [٤] المترجم

[٥] وهو الحزب الذى كان يمثل الارستقراطية العقارية البريطانية وأصبح يعرف فيما بعد باسم حزب الأحرار.

# الباب الثانى

# وحـــدة السلطـــة
# والاستقلالية النسبية
# للدولـة الرأسماليـــة

# الفصل الأول

# القضية، وطرح الماركسيين الكلاسيكيين النظرى لها

سنعنى فى هذا الباب، بتناول سمة، هى من أهم سمات نمط الدولة الرأسمالية، أثارت الكثير من المجادلات، والتأويلات الخاطئة. ونعنى، تلك **الوحدة المميزة** للسلطة السياسية النظامية (ذات التنظيم القانونى) l'unité propre du pouvoir politique institutionalisé ، **واستقلاليتها النسبية**. ونبادر إلى القول بأن هذين المفهومين : مفهوم الوحدة المميزة، ومفهوم الاستقلالية النسبية، لا تتوافر فيهما، بحالتهما الراهنة، الدقة المطلوبة، للتحليل العلمى للمشاكلات: فقد جرت العادة، على استخدامهما فى النظرية الماركسية، كبديل عن التحليل العلمى لتلك للمشكلات. والحق، أنه لا يجوز لنا أن استخدامها، إلا إذا حددنا معناهما بدقة. وهذا ما سنحاول أن نفعله فى هذا الفصل. غير أن تحديد المفاهيم يقتضى تقديم بعض الايضاحات. وهذا ما فعلناه، مبينين بصفة خاصة، المشاكلات التى تنطوى عليها، فى النظرية الماركسية(١).

(أ) ونعنى **بالوحدة المميزة** للسلطة السياسية النظامية، ذلك الطابع الخاص،

للدولة الرأسمالية، الذى يضفى على مؤسسات سلطة الدولة المستقلة نسبيا عن الاقتصاد - تماسكا داخليا نوعيا: يمكننا أن ندرك حقيقته، إذا ما نظرنا إلى نتائجه. وبداية، يمكننا أن نقول، أن هذا التماسك النوعى، يحول دون قيام العلاقات بين طبقات أو أقسام الكتلة الحاكمة. ومن باب أولى، علاقاتها بالطبقات أو الأقسام المتحالفة معها، أو المؤيدة لها - على أساس **تجزئة** سلطة الدولة النظامية، أو **تفتيتها** أو **اقتسامها**. ويبدو أن هذه السمة، خاصة بالدولة الرأسمالية: فأنماط الدولة «السابقة»، تختلف عن الدولة الرأسمالية اختلافا جذريا، من حيث علاقاتها بالاقتصاد، ولا تتسم فى الحقيقة، بذلك التماسك المميز لبنية سياسية - قانونية لها استقلاليتها. - une superstructure Juridico politique autonomisée: إذا كانت مؤسساتها تتألف من مراكز متعددة للقوة، ومنفصلة بعضها عن البعض، وذات طابع سياسى - اقتصادى، حيث تقوم العلاقات الطبقية عادة على اقتسام تلك المراكز.

(ب) ولا نقصد **بالاستقلالية النسبية** لهذا النمط من الدولة، صلة أبنيتها بعلاقات الإنتاج.وإنما نعنى بهذه **الاستقلالية النسبية**، صلة الدولة بميدان الصراع الطبقى، لا سيما استقلاليتها النسبية، إزاء طبقات أو أقسام الكتلة الحاكمة، بل وإزاء حلفائها أو مؤيديها. وتعبير الاستقلالية النسبية موجود فى الأعمال الماركسية الكلاسيكية: ويعنى بصفة عامة نشاط الدولة فى الحالة التى تكون فيها القوى السياسية الماثلة «مهيأة للتوازن» "prètes à s'equilibrer" . أما نحن فنستخدم هنا هذا التعبير بمعنى أوسع من هذا المعنى، وأضيق منه فى الوقت نفسه. فنعنى به الأداء أو النشاط **المميز** للدولة الرأسمالية le fonctionnement spécifique de l'Etat capitaliste ونرجو أن نكون بهذا، قد حددنا بوضوح، الفرق بين هذا المفهوم للدولة، وذلك المفهوم المبتذل الممعن فى التبسيط، الذى يرى فى الدولة آلة، أو أداة للطبقة المسيطرة. فالمطلوب إذن هو إدراك ما يميز نشاط نمط الدولة الرأسمالية، عن نشاط أنماط الدولة السابقة عليها. واثبات أن تصور الدولة بصفة عامة على أنها مجرد آلة، أو اداة للطبقة المسيطرة - وهو تصور خاطىء فى عموميته ذاتها - غير ملائم لفهم نشاط الدولة الرأسمالية بصفة خاصة.

ونود أيضا، أن نضف إلى ما تقدم - وهذا أمر له أهميته - أننا سنلاحظ، فيما يلى ارتباطا بين السمتين المميزتين للدولة الرأسمالية. وإذا كانت الدولة الرأسمالية تكشف عن استقلالية نسبية، إزاء الطبقات والأقسام المسيطرة فهذا إنما يكون بالدقة، بمقدار ما

تتمتع به هذه الدولة من وحدة مميزة، وحدة السلطة الطبقية، وذلك باعتبارها أحد المستويات النوعية فى اسلوب الإنتاج الرأسمالى، وفى التكوين الاجتماعى الرأسمالى.
كما تملك الدولة الرأسمالية هذه الوحدة المؤسسية unité institutionelle بقدر استقلاليتها النسبية، عن تلك الطبقات والأقسام. أى أنها فى التحليل الأخير، تتمتعه بهذه الوحدة، بحكم *الوظيفة المنوطة بها، إزاءهات*.

ولهذه الملاحظات أهميتها، لاسيما أن كل تيار المذهب التاريخى فى الماركسية بنزعته «الإرادية - الاقتصادية» الثابتة volontarisme - économisme قد سلم بوجود ارتباط بين وحدة السلطة السياسية النظامية، ووظيفة هذه السلطة إزاء الطبقات، والأقسام المسيطرة. وإن إخطأ فى فهم دلالته. فهذا التيار يعتبر الدولة فى النهاية نتاج لفعل فاعل، هو غالبا، الطبقة المسيطرة، والدولة بالنسبة لها، هى مجرد إداة للسيطرة، تستخدمها كيفما تشاء. ويُرجع هذا التيار، وحدة الدولة، إلى وحدة مفترضة «لإرادة» الطبقة المسيطرة، التى لا تبدى الدولة إزاءها، أى قدر من الاستقلالية فالدولة التى توحدها وحدة إرادة السيطرة، ليست بالنسبة للطبقة المسيطرة سوى مجرد أداة خاملة. وهذا يستتبع على الفور النتيجة التالية: إن الذين يسلمون على مضض باستقلالية نسبية للدولة إزاء الطبقة المسيطرة، يفهمون هذه الاستقلالية، على أنها إنفصام لوحدة السلطة السياسية النظامية Rupture de l'unité du pouvoir politique in-stitutionalisé أى تجزئها وتفتتيها، فيمكن للطبقة العاملة أن تستولى على «جزء» مستقل منها "partie" autonome . فضلا عن أنهم يعتبرون الدولة مجرد «خادم» "Commis" للطبقة المسيطرة، وهى فى نفس الوقت، فتات. وفريسة سهلة للطبقة العاملة. وهو قول ينطوى على تناقض نظرى صارخ.

بقيت ملاحظة اضافية: لقد سبق أن بينا علاقة الدولة بمجمل مستويات أبنية اسلوب الإنتاج الرأسمالى، مشيرين إلى الوظيفة الخاصة المنوطة بها باعتبارها عامل وحدة التكوين الرأسمالى، الذى يتألف من مستويات نوعية، لكل منها أستقاليته النسبية.
غير أننا لن نتناول هنا هذه المسألة بصورة مباشرة، فنبحث علاقة الدولة بغيرها من مستويات التكوين الاجتماعى. وإنما سنبحث علاقتها **بميدان الصراع الطبقى، وبميدان الصراع الطبقى السياسى بصفة خاصة**. فعلينا إذن، أن نضع دائما فى إعتبارنا، أن هذه العلاقة تعكس فى الحقيقة، العلاقة بين مستويات التكوين الاجتماعى لأنها نتاج لها. وإن علاقة الدولة بالصراع الطبقى السياسى، هى التعبير

المكثف عن العلاقة بين مستويات الأبنية المختلفة، وميدان الممارسات الطبقية. وبعبارة أخرى، يرجع طابع وحدة سلطة الدولة، إلى دورها فى الصراع الطبقى، وهو إنعكاس لوظيفتها فى تحقيق وحدة مستويات التكوين الرأسمالى. واستقلالية الدولة النسبية إزاء الطبقات، والأقسام المسيطرة سياسيا، هي انعكاس للاستقلالية النسبية لمستوياته. وباختصار، ترجع هذه الوحدة، وتلك الاستقلالية، المميزة لنمط الدولة الرأسمالية، إلى خصوصية علاقة هياكلها - المستقلة نسبيا عن الاقتصاد. بالصراع الطبقى السياسى، المستقل نسبيا عن الصراع الطبقى الاقتصادى.

*

لقد تناول ماركس، وكذلك انجلز، سمات الدولة الرأسمالية - موضوع البحث - بالدراسة والتحليل فى مؤلفاتهما السياسية. ومع ذلك، لابد هنا من إبداء الملاحظتين الآتيتين:

(أ) أن تلك النصوص، لم تكن واضحة دائما، على الأقل بالنسبة لهذه المسائل كما هو الحال بالنسبة للكتلة الحاكمة. فكثيرا ما كان ماركس وانجلز يلجأن فى تحليلهما للوقائع التاريخية، إلى مفاهيم لا تصلح لتفسيرها. وتتضمن هذه التصوص ملاحظات قيمة. ولكنها فى حاجة إلى الكشف عن المفاهيم العلمية اللأزمة للافادة منها. وهذه المفاهيم، أما أنها غير موجودة أصلا، فى تلك النصوص، أو موجودة فى صورتها العملية، أى فى التطبيق á l'etat pratique ، وهذا هو الغالب.

(ب) وهنا لابد من التذكير باللبس الذى تنطوى عليه هذه النصوص: فهى على خلاف الظاهر، ليست مجرد تحليلات تاريخية للمظاهر الملموسة لتكوين اجتماعى معين. بل لها وجه آخر، علينا أن نكتشفه، ويتمثل فيما تنطوى عليه من تأمل نظرى فى الأشكال السياسية لاسلوب الإنتاج الرأسمالى. لنرجع مثلا إلى كتابات ماركس عن فرنسا فى الفترة ١٨٤٢ - ١٨٥٢. فهى تقدم، فى رأى لنين، عرضا مركزا للتحولات التى أصابت الدولة الرأسمالية، وهو بهذا يعنى، أنها تمثل جهدا نظريا لبناء مفهوم الدولة الرأسمالية. وإذا قرأنا تلك النصوص من هذه الزاوية، أمكننا اكتشاف السمات المكونة لمفهوم الدولة الرأسمالية الكامنة خلف الأشكال التاريخية الملموسة، و «المراحل» المختلفة لتحول الأشكال السياسية للتكوين الاجتماعى الفرنسى، التى درسها ماركس.

إننا لا نقصد إذن بهذه القراءة، بناء نمط للدولة بتعميم يستند إلى المعطيات التاريخية، أى إلى الأشكال السياسية العينية، التى وصفها ماركس. وإنما المقصود، هو

الرجوع إلى مفهوم الدولة الرأسمالية، عند قراءة تلك النصوص وهو أمر مختلف تماما. فهذا المفهوم، هو الذى يمكننا من فهم التحولات التاريخية، التى حللها ماركس بشكل «مركز». ومع ذلك، لا ينبغى أن نغفل. الطابع المجزء والشديد التبسيط، لتلك التحليلات، التى لم تترك لنا سوى **مؤشرات نظرية** des indicadtions théo-riques .

وباختصار، إذا كان رأس المال لا يتيح لنا التعرف على السمات المفهومية للدولة الرأسمالية فإن مؤلفات ماركس السياسية، تتيح لنا التعرف على السمات المفهومية لوحدة نمط الدولة الرأسمالية، واستقلاليتها النسبية.

وبناء على ما تقدم، يمكننا أن نعالج قضية البونابرتية، التى تعتبر فى هذا السياق، قضية بالغة الأهمية. إن أول ما تقع عليه فى كتابات ماركس وانجلز عن البونابرتية، هو تحليل لظاهرة سياسية ملموسة فى تكوين اجتماعى محدد. غير أنها كانت أيضا، **موضع تفكيرهما المنظم**، لا باعتبارها أحد الأشكال العينية للدولة الرأسمالية فحسب، **وانما باعتبارها أيضا إحدى السمات النظرية المكونة لنمط الدولة الرأسمالية ذاته**. وهذا ما عبر عنه انجلز فى خطابه إلى ماركس المؤرخ ١٣ / ٤/ ١٨٦٦ إذ يقول: «... **البونابرتية هى العقيدة الحقيقية للبرجوازية الحديثة** la vrais religion de la bourgeoisie moderne لقد أصبحت ادرك أكثر من أى وقت مضى، أن البرجوازية غير مهيأة بطبيعتها لأن تحكم مباشرة. ومن ثم.. أصبح الشكل العادى للحكم هو شبه دكتاتورية بونابرتية un semi - dicta-ture bonapartiste ، تتولى.. حماية المصالح الجوهرية للبرجوازية (ضد البرجوازية أن اقتضى الأمر) ولكنها لا تترك لها أى نصيب من السيطرة».

وعاد إنجلز لتناول هذه المسألة فى مقدمته الشهيرة للطبّقة الثالثة من **١٨ بروميير**، حيث اعتبر فرنسا نموذجا للأشكال السياسية لاسلوب الإنتاج الرأسمالى، بقدر ما تعتبر بريطانيا نموذجه الاقتصادى. والحاصل، أن هذا المفهوم، قد جاء ضمنا فى مقدمة ماركس لطبعة ١٨٦٩ لكتاب **١٨ بروميير**، التى قارن فيها، بين البونابرتية، باعتبارها **شكلا سياسيا للصراع الطبقى الحديث عامة**، وبين الأشكال السياسية، فى التكوينات الاجتماعية، التى تسودها أساليب أخرى، غير اسلوب الإنتاج الرأسمالى: إذ يقول «وفى النهاية آمل أن يساهم هذا الكتاب فى استبعاد تعبير القيصرية، الذى يشيع اليوم استخدامه، وخاصة فى المانيا. ففى هذه المماثلة التاريخية السطحية ننسي ما هو

جوهرى. وهو أن الصراع الطبقى فى روما القديمة لم يكن يجرى إلا بين أقلية مميزة من المواطنين الأحرار، بين الأغنياء منهم، والفقراء. بينما كان العبيد، وهم الغالبية الساحقة، المنتجة، من السكان مجرد ساحة، يتقاتل عليها المتقاتلون. ونظرا لاختلاف العصر القديم، كل الاختلاف، عن العصر الحديث، من حيث الظروف الاقتصادية، والمادية، للصراع الطبقى. فلا يمكن أن تتشابه الأشكال السياسية النابعة من كل منهما. إلا إذا قلنا أن أسقف كانتر برى يشبه صمويل كاهن روما الأعظم».

من هذا يتضح أنه لابد أن نميز دائما، عند الرجوع إلى تلك النصوص، بين قراءتين محتملتين لها، أحداهما تتعلق بالبونابرتية، باعتبارها ظاهرة تاريخية عينية فى فرنسا، والأخرى تتعلق بالبونابرتية باعتبارها أحد الخصائص التكوينية لنمط الدولة الرأسمالية .

بيد أن أحد السمات الجوهرية بالبونابرتية بمعناها الأخير، هو **استقلالية الدولة النسبية، إزاء الطبقات، والأقسام المسيطرة.** هذه هى بالتحديد، الزاوية، التى كان ماركس وانجلز، ينظران منها إلى البونابرتية.

فماذا كان تصورهما، لتفسير ظاهرة البونابرتية؟ لقد لجأ، فى أغلب الأحيان، إلى **التفسير العام** القائل بالاستقلالية النسبية للدولة عندما تصبح الطبقات المتصارعة «ميهأة للتوازن».

وفى هذا المعنى يقول ماركس : فى كتابه **الحرب الأهلية فى فرنسا**، أن البونابرتية تجد تفسيرها فى تلك اللحظة التى تكون فيها «البرجوازية قد فقدت فعلا قدرتها على الحكم، فى حين أن الطبقة العاملة، لم تكن قد اكتسبت بعد القدرة على حكم الأمة».

وهذا المعنى نجده أكثر وضوحا عند انجلز: فقد لجأ هو نفسه إلى التفسير العام للبونابرتية، الذى تقره الماركسية. وهو استقلالية الدولة النسبية، فى حالة توازن القوى الاجتماعية الماثلة. ولهذا كان إنجلز يميل إلى **المماثلة** بين الدولة الاستبدادية، والبسماركيه، والبونابرتية. وهى ظواهر مختلفة كل الاختلاف. ومع ذلك يهمنا، أن نشير إلى أن البونابرتية كظاهرة تاريخية، هى ظاهرة خاصة بدولة فى تكوين اجتماعى، رسخت فيه، سيطرة اسلوب الإنتاج الرأسمالى. إننا إذن، بصدد شكل سياسى، ينتمى إلى مرحلة إعادة الإنتاج الموسع لاسلوب الإنتاج الرأسمالى، ويقابل الدولة الاستبدادية، دولة مرحلة الانتقال. أى البسماركيه، التى تمثل ظاهرة مختلفة تماما. وهذا الاختلاف هو الذى جعل ماركس يشرع فى التفكير فى نمط الدولة الرأسمالية، عند دراسته العينية

للبونابرتية.

من هذا يتضح أن تفسير الاستقلالية النسبية للدولة البونابرتية «كعقيدة للبرجوازية»، وكسمة تكوينية لنمط الدولة الرأسمالية، إستنادا إلى وضع التوازن بين القوى الاجتماعية المتصارعة، **لا يمكن اعتباره تفسيرا كافيا**. فضلا عن أنه لا يكفى، حتى لتفسير البونابرتية، كظاهرة عينية فى فرنسا. ويبدا كما لو كان ماركس، وانجلز قد اقتصرا على مفهوم الاستقلالية النسبية الذى **صاغاه نظريا** لتفسير وقائع، تبين أنه غير كاف لتفسيرها. والحق، أننا لو قرأنا بتعمق نصوص ماركس عن البونابرتية فى فرنسا لرأينا أنه لا يسلم اطلاقا، بوجود توازن بين البرجوازية، والطبقة العاملة، بالمعنى المقصود عند الحديث عن التوازن بين الطبقة الاقطاعية، والبرجوازية، الذى شهدته الحقبة الأخيرة وحدها، من حياة النظام القديم، فى فرنسا Ancien Régime : فلم تكن الطبقة العاملة التى تفككت تنظيميا، نتيجة لأحداث عام ١٨٤٨، فى حالة توازن مع البرجوازية، بل أنها «اختفت حتى من المسرح السياسى».

وتغير موضع التناقض الرئيسى، وأصبح يتركز بين البرجوازية من جهة، والبرجوازية الصغيرة، والفلاحين من جهة أخرى، دون أن يعنى هذا، وجود توازن بين هاتين القوتين.

*

وتبنى لنين أيضا فى نصوصه عن البونابرتية الفرنسية، ذات الصيغة المبسطة لتفسير ظاهرة البونابرتية(٢). والموقف الوحيد، الأكثر تقدما، فى هذه المسألة، هو موقف جرامشى، وأن لم يصل إلى لب القضية. فقد حاول فى نصه الهام: **«القيصرية»، فهم هذه الظاهرة السياسية، فوضعها فى مكانها الصحيح بين مختلف أنماط الدولة.** وكان جرامشى يرى فى البونابرتية الفرنسية، فى عهد نابليون الثالث، صورة خاصة من صور القيصرية، تندرج فى اطار الدولة الرأسمالية. ولكنه لم يحاول النظر إلى البونابرتية، من الزاوية النظرية، باعتبارها أحد سمات نمط الدولة الرأسمالية: ونسبة البونابرتية، إلى هذه الدولة، إنما كان لتجسيد هذه الظاهرة، باعتبارها صورة خاصة، من صور القيصرية. غير أن جرامشى، لم يرجع القيصرية، كظاهرة سياسية نوعية، إلى توازن القوى الاجتماعية ، أيا كان هذا التوازن. بل أرجعها **إلى توازن من نوع خاص** عبر عنه مفهومه: **«للتوازن المأساوى** "équilibre catastrophique" الذى يخلق الأزمة السياسية: وهو توازن «بحيث لا يكون لاستمرار الصراع إلا نتيجة واحدة هى التدمير المتبادل... ويفتح الباب لوقوع كارثة».(٣) إنها ملاحظات

بالغة الأهمية. وهى قريبة من ملاحظات ماركس، التى ترجع البونابرتية إلى ذلك التوازن الفريد فى القوى. équililibre de force particulier ، حيث تكون الطبقة البرجوازية، قد فقدت فعلا قدرتها، على قيادة الأمة فى حين أن الطبقة العاملة، لم تكن قد اكتسبت بعد القدرة على قيادتها».

غير أنه، إذا صح أن هذا التوازن المأساوى، هو توازن من نوع خاص يؤدى إلى ظاهرة نوعية، هى القيصرية، فلابد من التمييز بينه، وبين التوازن العام - الذى يتجلى فى حالة الدولة الاستبدادية - كما فعل جرامشى. والصحيح أيضا، أنه أيا من هذين التوازنين، لا يصلح تفسيرا **لظاهرة البونابرتية الفرنسية كظاهرة تاريخية عينية**، وهذا ما كان جرامشى يدركه تماما، ويتضح من تحفظاته، فى تفسيره للبونابرتية الفرنسية، التى لا يمكن إختزالها إلى تلك الأزمة السياسية، التى تتمثل فى التوازن المأساوى crise politique d'équiiibre catastrophique

يقول جرامشى:

«... قد يظهر الطور المأساوى la phase catastrophique نتيجة عجز سياسى «مؤقت» للقوة الحاكمة التقليدية la force dominante traditionelle ، وليس بالضرورة نتيجة عجز عضوى، لا يمكن التغلب عليه. وهذا ما حدث فى حالة نابليون الثالث... فالتكوين الاجتماعى القائم لم يكن قد استنفذ بعد امكانيات تطوره، وهو ما أثبته بوضوح تسلسل الأحداث، فكآن نابليون الثالث يمثل.. تلك الامكانيات الأصلية الكامنة: لقد كان لقيصريته إذن لونا خاصا... وفى حالة قيصرية نابليون، لم يحدث انتقال من نمط من أنماط الدولة إلى نمط آخر. وإنما كان كل ما هناك، «تطورا» لذات النمط، يسير فى خط لا ينقطع..».

غير أنه، لا يمكننا أن نفهم هذه الاستقلالية النسبية للدولة البونابرتية الفرنسية ذاتها، عن الطبقات، والأقسام المسيطرة، إلا إذا نسبنا هذا الشكل العينى، للدولة، إلى نمط الدولة الرأسمالية. فهذه الدولة تكشف فى الواقع عن هذه الاستقلالية النسبية، باعتبارها احدى السمات المكونة لمفهومها.

هذه السمة ترجع إذن، إلى علاقة الدولة بالخصائص النوعية لصراع الطبقات فى اسلوب الإنتاج الرأسمالى، وفى التكوين الرأسمالى. وتضع هذه العلاقة حدودا للتأثير الملموس للصراع الطبقى، فى الدولة الرأسمالية. وتوجد هذه الاستقلالية، حتى فى حالة عدم التوازن بين القوى الاجتماعية، سواء كان توازن بالمعنى العام، أو توازن مأساوى،

حيث يوجد التناقض الرئيسى.

وهذا يعنى، أن هذه الاستقلالية - كامكانية ينطوى عليها النشاط المؤسسى للدولة الرأسمالية، ويتوقف تنوعها، وكيفية تحقيقها على الظروف الملموسة للقوى الاجتماعية - هذه الاستقلالية، لا يمكن إختزالها إلى صيغة مبسطة سواء كانت صيغة التوازن العام، أو التوازن المأساوى للقوى، الذى تكمن خلف ظاهرة القيصرية الفريدة.

بحثنا فى هذا الفصل، استقلالية نمط الدولة الرأسمالية، التى قدم لنا ماركس عنها إيضاحات عديدة، فى مؤلفاته السياسية. فحددنا بدقة معناها، وبينا أسبابها. غير أن الاستقلالية بهذا المعنى، لا تستبعد تلك الاستقلالية الناشئة عن توازن القوى الماثلة، فى ظل شكل تاريخى معين لذلك النمط، سواء كان توازنا بمعناه العام، أو توازنا مأساويا. ولا يخفى أنهما نوعان مختلفان من استقلالية الدولة، بالنسبة لميدان الصراع الطبقى: ففى حالة توازن القوى الماثلة، تستطيع الدولة أن تقوم موضوعيا بدور الحكم بينها arbitrage كما قال إنجلز. وبالمقابل لا يمكننا إستنادا إلى فكرة التحكيم، فهم الاستقلالية المكونة لنمط الدولة الرأسمالية، من حيث صلتها بالخصائص النوعية للصراع الطبقى فى اسلوب الإنتاج الرأسمالى، أى من حيث هى حدود لهذا الصراع وكما قد تجتمع هاتان الصورتان المتباينتان للاستقلالية، فى شكل عينى واحد للدولة الرأسمالية، فأنهما أيضا قد تتناقضان. وفى ظل شكل معين من أشكال الدولة الرأسمالية، قد تهدد الاستقلالية النسبية الناشئة عن توازن القوى الاجتماعية الماثلة - كما سنرى - وظيفة الدولة بالنسبة للطبقات، والأقسام المسيطرة.

الهوامش :

---

(١)وإذا كنا نستخدم هذين التعبيرين، فذلك لأنهما قد أصبحا مستقرين وعلينا أن نأخذ هذا فى الاعتبار. ولا يسعنا فى هذا الخصوص، أن نتجاهل إغراء الاستشهاد برد لنين على بارفوس Par-vus ، الذى أخذ عليه استخدامه لتعبير «المقاطعة الايجابية» "boycottage actif" . قال لنين: «من حق بارفوس أن يعترض، بأنه لا يعتبر استخدام التعبيرات المجازية ملزما. وهذا

الاعتراض وجيه من حيث الشكل، ولكنه لا يساوى شيئا من حيث المضمون. إذ يتعين علينا معرفة الشيء الذى نتحدث عنه. لنتجنب مناقشة الألفاظ ذاتها. ونقول ببساطة أن التعبيرات السياسية المتعارف عليها فى روسيا، والمتعلقة بمسرح العمليات Théâtre des opérations تنتمى إلى مجال الحقائق التى يتعين علينا أن نأخذها بعين الاعتبار»...

OEuvres, t. IX, p. 275.

(٢) لاسيما فى: OEuvres, t. 25, pp. 93-96 et, 240 - 244:

"Les débuts du bonapartisme"

(٣) والاستشهاد هنا نقلا عن ترجمة: . ed. Sociales op, cit., pp 256 et†258

# الفصل الثانى
# بعض التأويلات الخاطئة والنتائج المترتبة عليها

### (١) النظرية العامة

قبل الدخول فى صميم قضية وحدة الدولة الرأسمالية، واستقلاليتها النسبية، وحتى نبرز أهميتها، قد يكون من المفيد الإشارة إلى الالتباسات التى قد تنشأ عن بعض المفاهيم الحديثة للدولة، والسلطة السياسية.

لقد تشكلت هذه المفاهيم، والتيارات، خارج الفكر الماركسى بصفة خاصة، وعلى هامشه. وكانت تسيطر فى أغلب الأحيان على الاستراتيجية العمالية فى البلدان الأوروبية، عن طريق الاشتراكية الديمقراطية. كما كانت لها انعكاسات ضمنية، فى النظرية الماركسية للدولة.

وسنشير من ناحية أخرى، إلى بعض الاتجاهات، التى كانت تعارض تلك التيارات بالرغم من تسليمها بذات المبادىء النظرية التى تستند إليها، وهى تشوه النظرية الماركسية فى الدولة، وتنأى عن مضمونها العلمى، فيما يتعلق بقضية وحدة الدولة

الرأسمالية، واستقلاليتها النسبية.

وإذا تعذر التصنيف المنهجى لنظريات قد تبدو مختلفة كل الاختلاف، وتتسم فعلا بطابع تلفيقى نموذجى. فأنه يمكننا على الأقل تحديد **الفكرة الرئيسية** المشتركة التى تجمعها. ويكفى لهذا الغرض استخلاص ما بينها من إرتباطات، أو تضايقات corrélations[1]. ويبدو أنها تشترك فيما يلى:

**(أ) الغض من شأن المستوى السياسى:**

إذ يفقد خصوصيته، باعتباره مستوى مستقل نسبيا، من الأبنية، والممارسات الاجتماعية. وبعبارة أخرى، يلاحظ غياب المفهوم العلمى، للعلاقة بين المستويين الاقتصادى، والسياسى باعتبارها مصفوفة ثابتة matrice invareante لاسلوب الإنتاج الرأسمالى، وللتكوين الرأسمالى، تحكم التنويعات المختلفة لتلك العلاقة، فى مختلف اطوار ومراحل، ذلك التكوين، ويتخذ إنكار وجود هذه العلاقة على الصعيد النظرى صورتين: **ذوبان** السياسة فى الاقتصاد من جهة. **وإستلاع** السياسة للاقتصاد من جهة أخرى.

**(ب) غياب مفهوم وحدة سلطة الدولة. ووحدة السلطة السياسية عموما:** فهناك طائفة من المفاهيم التى تجزء السلطة السياسية النظامية، وتفتتها لصالح « تعدد » السلطات "pluralisme" de pouvoir والسلطات المضادة contr pou-voir ، الجماعات التى لها سلطة الاعتراض veto - groups ، ومراكز اتخاذ القرارات centres de decisions.. إلخ..

**(جـ) غياب مفهوم الاستقلالية النسبية للساحة السياسية،** حيث تعتبر السلطة السياسية غنيمة يقتسمها «العديدون» من الحائزين لسلطة مفتتة: الجماعات والمجموعات... إلخ. أو التأويل الخاطىء لهذه الاستقلالية. ويتمثل فى مفهوم الدولة القوية - الحكم L' Etat fort - arbitre . أو مفهوم الدولة التى يمكن استخدامها فى ثوره من أعلى لتحقيق الاشتراكية.

**(د) غياب مفهوم الصراع الطبقى، أو التأويل الخاطىء لنظرية الصراع الطبقى السياسى.**

ومن جهة ثانية، إذا بحثنا عن المبادىء الابستمولوجية لتلك النظرية التى يبدو أنها ذات أصول مختلفة، لوجدنا أن صياغتها فى صورتها الحديثة، ترجع إلى مفاهيم «النزعة المؤسسية» L'institutionalisme . عند فبلن Veblen ، وأعضاء مجلس

العموم البريطانى Commons ، وإلى المفاهيم النقابية المحدثة -neo - corpora" "tistes للدولة التى طبقت فى ألمانيا بعد جمهورية فيمر. و،إن كانت هذه المفاهيم قد اتخذت فيما بعد، أشكالا غاية فى التنوع، والحداثة، عندما تشعبت إلى تيارات شتى، نظرية، وسياسية. وكثيرا ما نجدها، داخله فى مختلف التصورات الراهنة، لما يسمى بتحولات المجتمع الرأسمالى. وهكذا اختفت بمضى الزمن أصولها وجذورها. وسنشير هنا إلى هذه الأصول المحددة إلى حد ما لسببين: الأول، أنها فى صورتها «الحديثة» فيما يسمى بالتحولات الراهنة للمجتمع الرأسمالى، إنما تخفى وظيفة إيديولوجية قديمة: كقناع لإخفاء الملامح الطبقية للسلطة السياسية النظامية[٢] pouvoir politique inslitutionalisé فليس من قبيل الصدفة إذن، إتفاق هذه الأشكال النظرية والسياسية «المعاصرة» مع المبادىء، والنتائج المترتبة على أصولها البالية. فانعكاسات الأشكال النظرية والسياسية. المعاصرة، داخل تيار الاشتراكية الديمقراطية الحديثة هى ذات الانعكاسات التى كانت للأشكال النظرية والسياسية القديمة داخل تيار الاشتراكية الديمقراطية الأوربية قبل الحرب العالمية الثانية. والسبب الثانى ولاختيارنا هنا لتلك الأصول المحددة، هو أنها تطرح قضيتى الوحدة، والاستقلالية المميزتين للدولة الرأسمالية بوضوح فريد.

*

ويمكننا أن نتتبع وحدة تلك المبادىء النظرية، إبتداء من **الأصل الهيجلى** للمفاهيم النقابية الألمانية المحدثة الذى يعتبر التيار النقابى المعاصر امتدادا لها، حتى النزعة المؤسسية الأمريكية، وانعكاساتها العميقة على تيار «الوظيفية». وهذا يظهر بوضوح فى معظم النظريات الحالية **لدولة الرفاهية** Welfare State(١). لن نستطرد هنا، ونكتفى بالتذكير بالعلاقة بين اشكالية المذهب التاريخى، والوظيفية. ولما كانت هذه التيارات تستند فى النهاية - فيما يتعلق بقضية وحدة الدولة الرأسمالية، واستقلاليتها النسبية - إلى اشكالية الفاعل الرئيسى sujet central فلا يمكنها التسليم بأن الكل الاجتماعى يتألف من مستويات نوعية، لكل منها فاعليته الخاصة. فهى تُرجع أية وحدة، سواء كانت وحدة النسق الاجتماعى الكلى، أو وحدة أحد مستوياته، إلى كلية من النوع الجشطلتى Totalité de type gestaltiste . أى أنها تردها إلى وحدة بسيطة ودائرية Simple et cerculaire ، مكونة من عناصر متجانسة، ومتكافئة. وتستند هذه الوحدة، والعلاقة التى تربط ما بين عناصرها إلى فاعل أصلى، هو مركز

توحيدها centre de totalisation. ولهذا، فإننا نجد مرة أخرى، فى هذه الاشكالية، أيا كانت الصور الى تتخذها تلك النظريات، سلسلة التضايقات التى ذكرناها وهى:

(أ) غياب مفهوم علمى لصراع الطبقات: والمقصود هنا، علاقات «التكامل» بين بعض «الجماعات» أو «جماعات المصالح» .وغيرها. فى نسق اجتماعى - فاعل sys-téme - sociale - sujet .

(ب) فى هذا السياق، لا يمكن إعتبار سلطة الدولة السياسية النظامية مستوى نوعى، فى النسق الاجتماعى: وهذا يتضح بجلاء من مفهوم المؤسسة، المعترف به فى تلك التيارات. فضلا عن البلبلة التى تثيرها هذا المفهوم. فهى تستخدمه دون تمييز، بدلا من مصطلحات البنية، والتنظيم، والجمعية، والشركة، وهو يغطى الميدان الاقتصادى ونعنى «الجماعات» أو «المجموعات» الاقتصادية، كالمشروعات الكبرى، والنقابات واللوبى lobies ، وجماعات الضغط - كما يغطى فى الوقت نفسه، هياكل السلطة السياسية ذاتها، حيث تعتبر الدولة - المؤسسة l' Etat - institution . عنصرا مماثلا، ومناظرا. لسائر عناصر النسق الاجتماعى االكلى، ونتاجا لفاعل أصلى sujet origenaire وهو جزء لا يتجزأ من توازنه الدائرى integré dans son equiblre circulaire. وتساهم الدولة فى القيام بوظيفة تحقيق تماسك الكل الاجتماعى، وهى وظيفة شائعة، وغير محددة، يتعين على كافة أجزائه الاضطلاع بها.

وقد وسبق أن رأينا، فى هذا الخصوص، مفهوم ت. بارسونز T. parsons النموذجى للسياسة.

(جـ) لا تنطوى الدولة ذاتها - باعتبارها عنصرا متميزا فى النسق الاجتماعى الكلى - على وحدة داخلية بالمعنى الحقيقى: إذ ينظر إلى السلطة السياسية النظامية باعتبارها «وحده» "Totalité"، من «السلطات، والسلطات المضادة» - "pouvoirs contre pouvoirs" من «السلطات الموازنة» "pouvoirs compensateurs" والجماعات التى لها حق الاعتراض» "veto groups" أى باختصار، باعتبارها وحدة مكونة من أجزاء متناظرة تقتسمها مختلف الجماعات، والمجموعات، التى يوازن بعضها بعضا فى هذا النسق الدائرى: إن التوازن الذى يحكم فى آن واحد، الكل الاجتماعى، وكافة عناصره المفرده، سواء فى ذلك المستوى الاقتصادى، أو المستوى السياسى، هو إذن توازن دائرى. equilibre cireulaire وهنا يصبح التوازن، وإقتسام السلطة السياسية، صورة طبق الأصل، من التوازن المتوقع فى الميدان الاقتصادى بين

«المجموعات – الجماعات» "ensembles - groups" التي تشكل هذا الميدان: أي أن هذه المجموعات تقتسم السلطة السياسية فيما بينها، حيث، يغيب بطبيعة الحال الصراع الطبقي.

*

وسوف تتضح هذه الاتجاهات البالغة العمومية إذا تأملنا، النتيجتين المترتبتين على غياب خصوصية المستوى السياسي – في صورتهما الراهنة – وهما: ذوبان السياسة في الاقتصاد من جهة، وذوبان الاقتصاد في السياسة من جهة أخرى.

(أ) الاتجاه الأول ويتجلى حاليا في «اللبرالية الجديدة». "neo - liberalisme" التي تتمسك بالمفاهيم الكلاسيكية للمذهب اللبرالي «كالتوازن» و «التعددية»(٢). وفي هذا السياق تعتبر الدولة «مؤسسة» "institution" ، ومن ثم لا تشكل مستوى نوعيا مستقلا، أي سلطة سياسية نظامية لها وحدتها، وخصوصيتها. إذ تذوب هذه السلطة السياسية في «تعددية» المراكز الجديدة لاتخاذ القرار، والتي يتحقق التوازن بينها «تلقائيا»، عن طريق «التشاور والاتفاق» "concertation" بين مختلف «تجمعات القوى»، أو «جماعات الضغط»، أو «القوى الفعلية» "pouvoirs de fait" كالمشروعات، والنقابات، ومنظمات المستهلكين التي تمثل «القوى الاقتصادية» في مجتمع متكامل(٣). وهكذا تبدو وحدة السلطة السياسية النظامية وقد تفتت لصالح تلك المؤسسات، وبهتت خصوصيتها، وسط مختلف «العناصر»، وسط السلطات والسلطات المضادة، والسلطات الموازنة pouvoirs contre pouvoirs والجماعات التي لها سلطة الاعتراض، وغيرها.. والتي يتحقق التوازن بينها عن طريق «القيود المتبادلة»، و «الرقابة المتبادلة» في العملية الاجتماعية الإجمالية(٤). و ووفقا لهذا التيار، وعلى خلاف المذهب اللبرالي، في صورته الكلاسكية، يحل التوازن «المخطط» بين القوى «المختلطة» "pouvoirs "mixtes في المجتمع «الصناعي – التكنولوجي» محل التوازن «التلقائي» الطبيعي للسوق. ويتحقق هذا التوازن «المخطط»، بالتفاهم بين القوى السياسية – الاقتصادية، التي تتقاسم السلطة السياسية النظامية(٥)، باعتبارها «القوى صاحبة القرار».

في هذا السياق، لا يمكن أن تثور قضية وحدة السلطة واستقلاليتها بالنسبة «للجماعات – القوى» "groupes - forces" طالما أنه ليس لهذه السلطة، خصوصية تميزها. فهي تقوم بوظيفة «تكنيكية» «تنظيمية»، هي تهيئة الاطار الرسمي لتماسك

ذلك المجتمع «التعددى»، المتكامل، القائم على المؤسسات . إن دور السلطة، كما يحدده مبدأ التبعية "principe de "subsidiarité يقتصر على مجرد تنفيذ القرارات التى تتفق عليها مختلف «القوى» الاقتصادية - السياسية، التى تتقاسم سلطة الدولة.

أما التوازن بين هذه القوى، فيجد تفسيره فى ميدان العملية الاقتصادية. ولا يسلم هذا التيار باستقلالية الدولة، إلا إستثناء، باعتباره خللا فى أداء الدولة - المؤسسة لوظيفتها dysfonction de l' Etat - institution إزاء المجتمع - الفاعل la soeieté - suijet. ومع ذلك، لتطرح جانبا التحولات التى يفترض هذا التيار المعاصر حدوثها فى الإنتاج الرأسمالى، ولنتذكر فقط، غياب خصوصية المستوى السياسى، التى أذابها فى الاقتصاد،

(ب) الاتجاه المضاد، وهو امتداد لمفهوم النزعة المؤسسية «النقابية الجديدة» للدولة conception institutionaliste "corporatiste" del'Etat وهو يفترض من الناحية النظرية، وجود نفس علاقة التكامل، بين مختلف «جماعات» ، أو «مجموعات المصالح». على الصعيد الاقتصادى، ومع ذلك يسلم بوجود تناقضات مقلقة بينها. ولكنه، بطبيعة الحال، لا يذهب إلى حد القول بوجود صراع طبقى. فلابد إذن من سلطة سياسية نظامية، لتلعب دورها فى عملية التفاهم «الدينامية» بين تلك الجماعات، باعتبارها العنصر الاساسى فى نظام «التوجيه الاقتصادى المستنير» "dirigisme éclaire" (٦). وهذا لا يعنى مجال التخلى عن مفاهيم النزعة المؤسسية الوظيفية institutionalisme fonctionaliste، فالتعددية القائمة على التفاهم بين عناصر متكافئة، لأزمة دائما. وإذا كانت مختلف السلطات، والسلطات المضادة - pouvoirs contre powier .. إلخ. تظهر فى هذا التيار، كسلطات نظامية، فهذا لا لأنها تشكل مؤسسات « اقتصادية - اجتماعية»، خارج الدولة - الشبح -l'Etat - fan tome، بل لأن الدولة القوية L'Etat - fort هى التى تتصدى مباشرة لتنظيمها. فالمفروض أن الدولة، هى التى تضفى على جماعات المصالح، وجماعات الضغط المختلفة، المكانة العامة status public التى تتمتع بها، وهى التى تمنحها اعترافها الرسمى، وتقوم بتعبئتها، وتحقق وحدتها. وهكذا تعود سلطة الدولة - المؤسسة L'instance de l'Etat - institution للظهور: ونعنى خلق مراكز قوى سياسية، أى إنشاء مختلف اللجان، أو الهيئات العامة، التى تصطبغ بصبغة الدولة، والتى يتحقق من خلالها التعاون بين تلك الجماعات «النظامية»، فى ظل توجيه الإدارة البيروقراطية -

الفنية، باعتبارها حكما محايدا، من أجل «الاتفاق على توجيه» المجتمع. هذا التصور في صوررته الحديثة، هو ما يعبر عنه «بالتنظيم المؤسسي للصراع الطبقي»(٧). "institutionalisation de la lutte des classes"

هذا المفهوم النقابي - الجديد، للدولة، يطرح بداهة، قضية الوحدة المميزة للسلطة السياسية، واستقلاليتها. فهذه الوحدة بالتحديد، تبدو وفقا لهذا المفوم، وقد تفتت، لصالح تلك القوى المنظمة تنظيما قانونيا، pouvoirs institulionalisés . وهنا يتخذ التنظير صورة عكسية لتنظير النزعة اللبرالية الجديدة neo - liberalisme ، للذوبان الشامل للمستوى السياسي، لصالح تعددية «القوى الاقتصادية الفعلية»؛ أي باختصار تنظير ذوبان المستوى السياسي النوعي، في مجتمع مدار ذاتيا، من الناحية الفعلية. وهذا يعني انتشار السلطة السياسية المتعددة المراكز في الدولة المؤسسة لصالح مختلف جماعات المصالح المتعددة المنظمة سياسيا. وهنا يتمخض ذوبان السلطة السياسية في الميدان الاقتصادي عن ابتلاع الاقتصاد للسياسة.

غير أن هذين التيارين يتفقان في النتيجة،. وهي غياب التحديد الدقيق لميداني الاقتصاد، والسياسة. وتمثل استقلالية الدولة مشكلة حقيقية، بالنسبة للتيار الثاني، النقابي، طالما أنه يعترف بالمستوى السياسي باعتباره ضرورة يميلها دوره في التحكيم «الموجه» "arbitrage "dirigé . غير أنه يرجع هذه الاستقلالية إلى البيروقراطية بمفهومها الكلاسيكي: ونظرية النخبة، والطبقة الحاكمة هي آخر ما ابتدعه هذا التيار.

## ٢ - النظرية السياسية الماركسية

ولهذين التيارين النظرين انعكاسات ضمنية في النظرية المعاصرة للطبقة العاملة. ولا نجد تفسيرا كافيا، لتلوث النظرية الماركسية في السلطة السياسية، بمفاهيم هذين التيارين الإيديولوجية. وهنا، لابد من الالحاح على أن هذه المفاهيم، العصرية من حيث الشكل، القديمة من حيث دورها الإيديولوجي، تستند إلى ما يسمى بالتحولات التي طرأت اسلوب الإنتاج الرأسمالي «الكلاسيكي». ونظرا لاضطراب النظرية الماركسية لرأسمالية الدولة الاحتكارية، وغياب نظرية علمية لتلك التحولات، أصبحنا نشعر بمدى جسامة تأثير تلك المفاهيم.

ويكفي أن ندرك، على سبيل المثال، الأهمية التي يعلقها التيار الاشتراكي الديمقراطي المعاصر على مفاهيم السلطات المضادة (المقابلة) contre - pouvoirs ،

والسلطات الموازنة des pouvoirs compensateurs ، وغيرها.. وهو بهذا، يلتقى مع الاتجاه المميز لأية نزعة إصلاحية: وبالتحديد، فى موقفه من قضية الوحدة الطبقية لسلطة الدولة الرأسمالية، واستقلاليتها النسبية(٨).

وقد يكون من المفيد أن نتذكر ما كان لتلك النظريات من تأثير فى تاريخ الحركة العمالية، لنتبين استمرارية وظيفتها الإيديولوجية. ولنأخذ المثلين النموذجيين التاليين:

(أ) التأثير المشئوم للمفهوم المؤسسى - النقابى. للدولة "conception institu-tionaliste - corporatiste de L'Etat" ، فى تيار الاشتراكية الديمقراطية الألمانية(٩). ولقد تبلورت النظريات التى تعبر عن هذا المفهوم، بعد تأسيس جمهورية فايمر، التى أسرف المنظرون السياسيون فى ذلك العصر، فى الكتابة عن طابعها «التعددى» "pluraliste" (١٠): وكان لتلك النظريات صدا مباشرا فى كتابات كاوتسكى، وبرنشتين(١١)، التى بدت فيها سلطة الدولة السياسية الموحدة، باهتة، بالمقارنة بقوة التجمعات «الطائفية» "ensembles "corporatifs المنظمة تنظيما قانونيا داخل الدولة ذاتها. وقد ظهر هذا التأثير فى النظرية السياسية الايديولوجية، وذلك من خلال نقد للنظريات الليبرالية الكلاسيكية فى وحدة الدولة وسيادتها، استنادا إلى أن للدولة «شخصية معنوية» ، و «إرادة عليا». وهو ما يعتبر فى الحقيقة، تفسيرا إيديولوجيا مباشرا لوحدة الدولة الطبقية. وتستند سيادة الدولة وفقا لهذا المفهوم إلى «مجموعة من المصالح»، إلى الطوائف المنظمة تنظيما قانونيا، يتحقق التفاهم والتوازن بينها تحت رعاية الدولة حيث يختلط الاقتصاد بالسياسة. وقد احتلت هذه الفكرة المكان الثانى، من حيث الأهمية، بعد فكرة **دولة رأسمالية الحرب** L' Etat du capita-lisme de geure. وهكذا تبدو سلطة الدولة وفقا لهذا المفهوم، مشتتة مقسمة، بين تلك المجموعات الطائفية (الفئوية) ensembles corporatistes : ويسهل التنبؤ بالنتائج التى تترتب على هذا المفهوم: فيبدو أنه فى إمكان الطبقة العاملة أن تصبح واحدة من تلك المجموعات، وأن تحصل باندمجها فى مؤسسة الدولة على «جزء صغير» متميز من سلطتها السياسية التعددية. وباقى القصة معروف: فهذه النظريات «التعددية» التى طالما أشاد بها المنظرون الليبراليون، والاشتراكيون الديموقراطيون فى ذلك الحين، هى التى طورها س. شميت، و ك. لارنز فى اتجاه المفهوم «الطائفى - المؤسسى» للدولة النازية (وفى هذا الخصوص أحيل القارئ إلى تحليلات د. جيران D. guérin الممتازة لقضية «الدولة الطائفية» ككل، والتى ضمنها كتابه «الفاشية ورأس

المال الكبير» لقد شهدت الدولة النازية فعلا «التنظيم المؤسسى» "institutionalisation" للطبقة العاملة. أما أنها قد شاركت الطبقات الحاكمة فى السلطة، فهذا ما نشك فيه. أن المثل الذى الذى نعرضه هنا، واضح، ونموذجى من الناحية النظرية: فهو يظهر فى الحقيقة، الصلة، التى تبدو لأول وهلة، مقلقة بين بعض المفاهيم الاشتراكية الديمقراطية، والمفاهيم الطائفية للدولة الفاشية. فضلا عن امتداد تأثير هذا التيار إلى التطورات التى طرأت على النظرية الفابية للعماليين الانجليز فى العشرينات.

(ب) ولم تكن قضية الاستقلالية النسبية لنمط الدولة الرأسمالية أقل أهمية فى تلك النظريات، فى صورتها المعاصرة، ولاسيما التيار الذى يلح علي «التدخل المستنير» للدولة، وعلى الدور الذى تلعبه الإدارة. فقد كان لها تأثير حاسم، فى الأشكال الحديثة، لتيار الثورة من أعلى، القديم، المرتبط «باللاسالية» "lassalisme" (١٢). صحيح أن هذا التيار المعاصر كسلفه لايدافع صراحة عن تصور الدولة كحكم محايد يوفق بين الطبقات. غير أن المسألة هنا أكثر تعقيدا، لأنه يستند بصفة خاصة إلى تحليلات ماركس، وانجلز للبسماركية. وهذا التيار لا يعنينا إلا بقدر تعمقه فى قضية الاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية.

والقضية هى: هل يمكن أن يكون للدولة **من الاستقلالية** إزاء الطبقات السائدة، ما يجعلها قادرة، على انجاز الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، دون تحطيم جهاز الدولة بإستيلاء الطبقة العاملة على سلطة طبقية؟ لنتذكر السمات المميزة للبسماركية: لقد اكتسبت الدولة البسماركية فى بروسيا استقلالية فريدة، خلال مرحلة الانتقال المتميزة، من اسلوب الإنتاج الاقطاعى إلى اسلوب الإنتاج الرأسمالى. وترجع هذه الاستقلالية إلى التفاوت بين décalages مستويات التكوين الاجتماعى من جهة، وبينها وبين مجال الصراع الطبقى من جهة أخرى. ويرجع هذا التفاوت إلى التداخل المعقد، بين هذين الاسلوبين، فى ذلك التكوين. فتمكن أ.أ.ر بفضل استقلالية هياكله، من انجاز الانتقال، من الاقطاع إلى الرأسمالية، ضد الطبقة الاقطاعية المسيطرة سياسيا، وذلك بدعم السيطرة الاقتصادية المطبقة البرجوازية الناشئة، وجعلها الطبقة السائدة سياسيا. أنها إذن، استقلالية للدولة البروسية، إزاء الطبقة الاقطاعية المسيطرة سياسيا، ولكنها استقلالية لا يمكن اختزالها إلى توازن القوى بين النبلاء ملاك الأراضى، والبرجوازية.

فما هى المسلمات التى تستند إليها نظرية الثورة من أعلى فى صورتها الحالية؟ لقد

اكتشفت هذه النظرية أن هناك تشابها تاريخيا بين الوضع الراهن، والظاهرة البسماركية. فهى ترى أننا الآن فى مرحلة انتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، تتمثل فى مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية. وتتميز بعدم التوافق النوعى بين البنية العلوية السياسية - القانونية للدولة، والاقتصاد (كما هو الحال فى الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية) حيث تعتبر البنية العلوية السياسية - القانونية (التأميمات والتخطيط.. إلخ). أكثر تقدما - إن جاز التعبير - عن الاقتصاد، وتكشف فعلا، عن ملامح دولة اشتراكية. ويلاحظ أصحاب هذه النظرية أن الدولة المعاصرة أصبحت تتمتع بحكم هذه السمة الجوهرية باستقلالية خاصة عن الاقتصاد، وهذا ينعكس فى الاستقلالية المميزة لجهاز الدولة إزاء البرجوازية الاحتكارية - حيث تلعب الفئة التكنو - بيروقراطية المعاصرة دورا مماثلا لدور البيروقراطية البسماركية.

ويضاف إلى ذلك عادة، افتراض توازن القوى، فى الوقت الحاضر، بين البرجوازية، والطبقة العاملة. ويعكس هذا الافتراض تأثير التصورات التى تدعى وجود توازن بين السلطات الرسمية، والسلطات المضادة التى تحوزها الطبقة العاملة، ويمثل هذا التوازن المزعوم بين القوى الاجتماعية الماثلة، وجه شبه اضافى مع الظاهرة البسماركية، التى يفسرونها بالتوازن المفترض بين النبلاء الاقطاعيين والبرجوازية.

لاشك فى خطأ هذه التصورات من أساسها، سواء فى ذلك، تحليلات أصحابها للظاهرة البسماركية، أو تفسيرهم للتحولات التى طرأت على أسلوب الإنتاج الرأسمالى بإعتبارها نموذجا للانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. **وهذا التفسير ليس فى الحقيقة إلا ترديدا لفكرة «اشتراكية الدولة» "socialisme d'Etat"، وهى صورة نموذجية للتحريفية، تظهر دائما، كلما تدخلت الدولة على نطاق واسع لتكييف النسق، وضبطه، لمواجهة الطابع الجماعى للقوى الإنتاجية.** فنجد: اللاسالية "Lassalisme" فى عهد بسمارك، وبرودون، و «القيصرية الاجتماعية» "cesarisme sociale" فى عهد لوى بونابرت، و «الرأسمالية الاجتماعية» "capitalisme saciale" أي «السياسة الجديدة» "New Deal" التى وضعها روزفيليت **«دولة الرفاهية»** "welfare state"، أى رأسمالية الدولة فى ظل النظام الامبريالى غير أننا لا نريد أن ندخل فى جدل حول هذا الموضوع. فثمة قضية أخرى، أولى بأن تحظى هنا باهتمامنا، **فهى القضية الحقيقية،** قضية الاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية إزاء الطبقات، والأجنحة السائدة، كما

يطرحها أصحاب تلك التصورات المعاصرة. إنهم يسلمون فعلا، بهذه الاستقلالية، ولكنهم لا يجدون لها تفسيرا إلا توازن القوى الاجتماعية الناتج عن استقلالية الأبنية الاجتماعية وعدم توافقها فى مرحلة الانتقال بمعناها الدقيق(١٣) ويؤدى هذا التصور إلى عدم فهم معنى استقلالية الدولة فى ظل النظام الامبريالى. وهذه الأخيرة، ليست إلا الصورة العينية المعاصرة للاستقلالية باعتبارها أحد مقومات نمط الدولة الرأسمالية. وتختلف هذه الصورة المحددة للاستقلالية كل الاختلاف عن استقلالية الأبنية العلوية لتكوين انتقالى. بل وتختلف أيضا، عن الاستقلالية الناجمة عن التوازن بين القوى الاجتماعية المائلة، ومن ثم لا يمكن التعويل عليها فى القيام بثورة من أعلى.

*

وتواجه النظرية الماركسية عادة هذه المفاهيم الإيديولوجية - التى تستلم لها أحيانا - بترديد مفهوم الدولة أداة الطبقة السائدة وعدتها. وهو مفهوم شديد التبسيط، يبدو فى ظاهره مناهضا لتلك المفاهيم، بينما هو يستند فى معارضتها إلى ذات الأسس النظرية. فلا غرو إذن، أن تسمح هذه الصيغة التخطيطية، للإيديولوجية بإفساد النظرية الماركسية، وإن بدت راديكالية. ويعد مفهوم الدولة خادمة الاحتكارات الامتداد النظرى لهذه الصيغة التخطيطية فى ظل رأسمالية الدولة الاحتكارية.

إن التحولات التى طرأت على أسلوب الإنتاج الرأسمالى نتيجة لتطور الامبريالية، تعنى بلاشك، تمفصلا نوعيا، ومعقدا للاقتصاد، والسياسة.

غير أن التصور التخطيطى، للدولة، كخادم للاحتكارات، ينطوى على خطأ الخلط بين الاقتصاد، والسياسة. وهو بهذا الخلط، يقترب من تصور الإيديولوجيات المعاصرة، للدولة، التى أشرنا إليها. فضلا عن أنه ليس إلا تعبيرا يخفى افتقار ميدان السياسة إلى نظرية علمية.

وهذا يتجلى فى تناقضات عديدة: فلو أننا تأملنا تلك الصيغة التخطيطية لمفهوم الدولة، لوجدنا أنها مطعمة - دون تمحيص بمفهوم للاستقلالية مشابه لمفهوم أصحاب نظرية الثورة من أعلى. حيث ينظر إلى علاقة القسم الاحتكارى بالدولة «الخادم - الأداة» نظرة تآمرية. فالدولة قادرة على قيادة الثورة من أعلى، ومع ذلك، يمكن عن طريق الصلات الشخصية، تسليمها إلى حفنة من الاحتكاريين. ويكفى أن يطرد الشعب هؤلاء الغاصبين، لكى تنجز الدولة ما تبقى من مهام(١٤). غير أن المسألة لا تزال أكثر تعقيدا مما تبدو. فإذا كان هذا المفهوم قد يؤدى إلى انتهازية يمينية، فقد أدى بأشكال

مختلفة إلى تطرف يسارى، يظهر فى تحليلات الدولية الثالثة المتعلقة بدولة الديمقراطيات - الاجتماعية. social - democraties- أى الفاشية - الاجتماعية social - fascisme وقد صححت الدولية هذه النزعة المتطرفة، فيما بعد، فى مؤتمرها السابع(١٥).

ولن نعالج هنا النتائج المترتبة على هذا المفهوم للدولة. فيكفى أن نشير إلى أن الاستقلالية النسبية للدولة المعاصرة إزاء الطبقات، والأجنحة السائدة ليس إلا الشكل العينى لمفهوم الاستقلالية النسبية باعتبارها أحد مقومات نمط الدولة الرأسمالية. وذلك بقدر ما يعكس هذا المفهوم العينى، التمفصل الجديد للسياسة، والاقتصاد، سواء فى مجال العلاقات بين الأبنية الاجتماعية، أو فى ميدان الصراع الطبقى. وإن كان هذا التمفصل، **يفترض ذلك النمط من العلاقات** بين السياسة والاقتصاد، المميز لأسلوب الإنتاج الرأسمالى: أى أنه **يمثل متغيرا فمن حدود ثابتة لا تتغير.** والاستقلالية النسبية بهذا المفهوم، لا علاقة لها البتة بالاستقلالية النسبية لدولة الانتقال أو بالاستقلالية الناجمة عن توازن القوى. وبعبارة أخرى، لا تهدد الاستقلالية النسبية بهذا المفهوم، الصلات العميقة التى تربط ما بين الدولة المعاصرة والقسم المهيمن من الاحتكارات، بل بالعكس، تفترض وجودها.

الهوامش :

(١) عن المسلمات الوظيفية، التى تستند إليها مفاهيم نظرية دولة الرفاهية، وتأثيرها الحاسم فى تصور أعضاء حزب العمال الإنجليز، إنظر مقال "Faets and Theories of D. Weddeburn, the Welfare State", in The Socialist Register, 1965, p. 127 et suiv.

(٢) وهناك كتابات كثيرة فى هذا الموضوع وبالرغم من إنفاق التيارين النظرين اللذين يقدان فى أغلب الأحيان الخلط بين السياسة والاقتصاد، غير أن الغلبة للتيار اللبرالى الجديد كما هو الحال عند أ.أ. بيرك A.A. Berle

(the 20 th Century Capitalist Révoluition, 1961; "Corporations and the Modern State", in the future of Democratic Capitalism, éd. par Arnold, 1961; et, en collaboration avec G. Means, The Modern Corporation and private property).

ومن الكتاب المعبرين عن هذا التيار فى بدايته: J. M. Clark Trend of Economics

وجاليويث و خاصة كتابه .The Affluent Society
وهوفر .The Economy, Liberty, and the State

(٣) وفى هذا المعنى راجع:

H. Laski: "The pluralistic State", in Foundations of Sovereignty, 1931.
A Grammar of Politics 1948.

ولابد أن ندرك أن مفهوم «التعددية» لا يستخدم فقط للدلالة على النظام السياسى القائم على تعدد الأحزاب، الذى يقابل نظام الحزب الواحد، بل يتسع ليشمل تصورا «تكامليا» للنسق الاجتماعى ككل.

(٤) وتكمن مفاهيم «الرقابة» ، و «التوازن»، و«التعددية» فى صورتها الليبرالية الجديدة خلف تحليلات شوميتر فى كتابه "Capitalisme, Socialisme and Démocratie" الذى نعرف تأثيره فى الاشتراكية الديمقراطية الأوربية.

(٥) انظر نقد هذا الرأى: Macpherson مؤلف الكتاب الممتاز The political Theory of possessive individualism

وكذلك فى مقاله:

Post-liberal democracy ? in New lef Review, Sept. - oct 1963.

(٦) لقد كان المنظرون الألمان أمثال K. Larentz, O. Spann, C. Schmitt ومن قبلهم O. Gierke هم رواد الخلط بين السياسة والاقتصاد، رواد والمفهوم النقابى - الجديد للدولة. وكان هذا الخلط أيضا سمة مميزة للمذهب الكاثوليكى كما عبرت عنه رسائل البابا بيوس الحادى عشر "Ouadragesino anno" و "Mater et Magistra" وفى نقد هذه الرسالة الأخيرة انظر .u Cerroni, politica ed Economia, août sept ويظهر تحول النظرية الأمريكية الليبرالية الجديدة إلى مفهوم النزعة النقابية الجديدة بوضوح فى فى المؤتمر السادس والستين للجمعية الاقتصادية الأمريكية فى ١٩٥٣. كما نجد أيضا ذلك الخلط وذلك المفهوم حاليا عند Esnen berg, . Ehrmann: Interestogroups on four Continents, 1959 W. Weber,

(٧) وهذا ما جعله دارندورف R. Dahrendorf موضوعا لكتابه الذى سبق الاشارة إليه. وهذا ما نجده أيضا فى .T.Parsons social. System. Opcité p. rof et suiv

(٨) ونجد نموذجا لاضطراب هذه الأفكار، التى تعبر عن التصور الاشتراكى الديمقراطى للسلطة، فى كتابات كثير من الاشتراكيين الفرنسيين. انظر على سبيل المثال: مقدمة ل. بلوم للطبعة الفرنسية من كتاب بيرنهام:

la revolution des techniciens . وكتاب ل. لورا L. Laurat Problémes actuels du socialisme, 1955 ومقدمة ج موليه لكتاب Déclin et succession du capitalisme: Weille - Roynal التى استغل فيها ج. موليه الأفكار الرئيسية لشوميتر وانظر أيضا نقد A. Gorz لهذه المفاهيم فى كتابة: Stratégie ouvriere et néocapitalisme 1954, p.5 et suiv.

(٩) وهو ما أشار إليه فى ذلك الحين Fr. Neuman فى مقال اعيد نشره فى كتاب The Demo-

H. Marcuse وأشار إليه أيضا . cratic and Authoritarian state p 65, et suiv
فى مقالة: Der Kampf gegen den Liberalismus

(١٠) وهى حالة بالغة الدلالة، فقد أضفى التوازن النسبى للقوى بين الرأسمالية والطبقة العاملة فى ظل دستور جمهورية فايمر - على الجمهورية طابعا تعدديا. انظر فى هذا الموضوع P. Sweezy :
Theory of Capitalist Development, op. cit., p. 329 et suiv.

(١١) وهذا واضح بصفة خاصة فى كتاب برنشتين:
"La Théorie marxiste de l'évolution sociale"
المترجم فى: Etudes de marxologie, Paris, n° 6, 1962.

(١٢) أشرنا هنا إلى لاسال، لأنه أول من صاغ نظريا هذا التيار بلغة ماركسية. ومع ذلك، يجب إلا ننسى أن للعبقرية الاجتماعية césarisme social تقاليد راسخة، فى الحركة العمالية الفرنسية، اتخذت أشكالا فريدة: فهى ترجع إلى ل. بلان وبرودون [ولنتذكر موقف هذا الأخير من لوى بونابرت] وتمتد جذورها، بلاشك، إلى تيار اليعاقبة.

(١٣) ونجد هذه القضية واضحة كل الوضوح فى مقال ل. باركا L. Barca Sviluppo dell' anali-si teorica sul capitalismo monopolistico di stato (in Critica Marxis-ta, septembre-décembre, 1966, pp. 55 et 62) .
وهو مقال ينم عن فكر ثاقب. وهو يستند إلى هذا التفسير بالتحديد، لنقد التطور التخطيطى للدولة - خادم للاحتكارات رلتصور الدولة والاحتكارات باعتبارهما ميكانزما واحدا.

(١٤) هذه هى فى الحقيقة النتيجة التى يمكن استخلاصها من النظرية القائلة باتحاد قوة الاحتكارات بقوة الدولة فى «آلية واحدة» "mécanisme unique" لانقاذ المجتمع الرأسمالى. وهى النظرية التى سادت فى ندوة "choisy-le-roi" حول «رأسمالية الدولة الاحتكارية». وهذه النظرية التى تبدو متطرفة فى ثوريتها، تسلم مع ذلك، بأنه ليس لهذه الآلية الواحدة» أى تأثير فى هياكل الدولة. وهذا واضح فى تقرير ف. لازار F. Lazard المقدم إلى هذه الندوة. ووفقا لهذا التوتر، لا تؤثر هذه «الآلية الواحدة» «إلا فى مضمون تدخل الدولة، وفى الأشكال التى يتجلى فيها..»..
والمعنى الضمنى هنا، هو تصور أن الدولة التى «تستخدم» لأغراض مغايرة، يمكنها المجاز الانتقال إلى الاشتراكية.

(١٥) فى هذا الموضوع راجع بصفة خاصة تقرير ج. ديميتروف للمؤتمر السابع للدولية - الأعمال المختارة Éd. Sociales .

هوامش المترجم

---

[١] التضايف كون الشيئين بحيث يكون تعلق كل واحد منهما سببا لتعلق الآخر به كالأمرة والبنوة.
التضايف هو كون تصور كل واحد من الأمرين موقوفا على تصور (تعريفات الجرجانى): المعجم الفلسفى، [د. مراد وهبة].

[٢] حيث ينظر إلى السلطة السياسية باعتبارها مؤسسة أو مجموعة من المؤسسات.

# الفصل الثالث
# الدولة الرأسمالية
# وميدان الصراع الطبقى

## ١ - القضية العامة

ترجع الوحدة المميزة لنمط الدولة الرأسمالية واستقلاليتها النسبية عن الطبقات والأقسام السائدة، إلى الموقع الذى تحتله الدولة الرأسمالية بين هياكل اسلوب الإنتاج الرأسمالى، وإلى علاقاتها الخاصة بميدان الصراع الطبقى فى هذا الاسلوب. وهنا لابد من كلمة للتذكير بتحليلاتنا السابقة فى هذا الخصوص:

(١) لقد أضفت علاقات الإنتاج الرأسمالية (انفصال المنتج المباشر عن وسائل الإنتاج، فى إطار علاقة التملك الفعلى، على البنية الفوقية السياسية - القانونية للدولة استقلالية خاصة إزاء علاقات الإنتاج وهذه الاستقلالية تنعكس على ميدان الصراع الطبقى. وهذا يظهر فى استقلالية الصراع الطبقى الاقتصادى (العلاقات الاجتماعية الاقتصادية) عن الصراع الطبقى السياسى (العلاقات الاجتماعية الاقتصادية) عن

الصراع الطبقى السياسى (العلاقات الاجتماعية السياسية). ويتمثل تأثير البنى القانونية للدولة الرأسمالية، وما يقترن به من تأثير الإيديولوجية القانونية، والإيديولوجية عامة فى الصراع الطبقى الاقتصادي، فى العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، يتمثل هذا **التأثير فى عزل** isolement عوامل agents هذا الاسلوب الإنتاجى بعضها عن بعض، بالرغم من أن بنية علاقاته الإنتاجية تؤدى إلى **جماعية** socialisation مذهلة لعملية العمل. وهذه العزلة isolement هى فى نهاية المطاف نتاج للاقتصاد ولكنها عزله حقيقية تعيشها عوامل الإنتاج، وتتخذ صورة التنافس فيما بينها، مما يخفى عنها الطبيعة الطبقية لعلاقاتها. وتصدق هذه العزلة على الرأسماليين أصحاب الملكية الخاصة مثلما تصدق على العمال الأجراء. وإن كان مظهر هذه العزلة يختلف قطعا باختلاف العلاقات الاجتماعية الاقتصادية لهاتين الطبقتين.

ولقد سبق أن أشرنا إلى الأهمية التى أضفاها ماركس ولنين على تلك السمات التى يتسم بها النضال الاقتصادى للطبقة العاملة، عندما بينا ضرورة الحزب السياسى: ومن بين وظائفه **تحقيق الوحدة السياسية** الثورية لتلك الطبقة، التى تعانى دائما من الكفاح الاقتصادى «الفردى»، و «المحلى» ، و «الجزئى» و «المنعزل»، "isolé" .

(٢) علينا أن نأخذ فى اعتبارنا هذه المرة العزلة (التفتت) isolement في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية لطبقات تنتمى إلى أساليب إنتاج أخرى، تتعايش مع اسلوب الإنتاج الرأسمالى، فى **تكوين رأسمالى** يسوده ذلك الاسلوب. كما هو الحال فى **البرجوازية الصغيرة، وصغار الفلاحين**. أن عزلتهم التى كثيرا ما أبرزها ماركس وإنجلز ولنين - لا تماثل العزلة فى طبقات اسلوب الإنتاج الرأسمالى، لأنها ترجع إلى علاقات إنتاج تلك الطبقات ذاتها. وهى علاقات تتميز بالتحديد بعدم انفصال المنتج المباشر عن وسائل الإنتاج. وطالما أن تلك الطبقات موجودة فى تكوين رأسمالى فأن العزلة الحقيقية التى تميزها هى تلك التى **يحتمها** فى نهاية **المطاف** التأثير العازل éffet d'isolement الذى يفرضه اسلوب الإنتاج الرأسمالى.

(٣) إن علاقة الدولة الرأسمالية بميدان الصراع الطبقى هى علاقة مزدوجة: فهى تشمل الصراع الطبقى الاقتصادى، كما تشمل الصراع الطبقى السياسى. ولقد سبق أن لاحظنا - فى هذا الخصوص - صلة الدولة الرأسمالية بالعلاقات الاجتماعية الاقتصادية كما تتجلى فيما للدولة ذاتها، وللإيديولوجية من تأثير عازل أو مفتت لتلك العلاقات. هذه الدولة ما تملك مؤسسات تبدو خالية من الوجود الاقتصادى للطبقات، ومن الصراع

الطبقى السياسى. وهى تعتمد على هذا التأثير العازل المفتت للعلاقات الاقتصادية الاجتماعية لتبدو كتجسيد **للوحدة** السياسية الحقيقية، للتناقضات الاقتصادية الفردية «الخاصة» "privé" ، أى كتجسيد للوحدة العامة «للمجتمع» ككل. وتكشف السلطة النظامية للدولة الرأسمالية عن وحدتها المتميزة فى صلاتها بالعلاقات الاجتماعية - الاقتصادية (بالصراع الطبقى الاقتصادى)، وذلك بقدر تمثيلها لوحدة الشعب - الأمة، المكون من عناصر (فواعل) agents، صنعت منها الدولة «أفرادا» - أشخاصا سياسية "individus - personnes politiques"، أى بقدر تمثيل الدولة لوحدتهم السياسية، فى حين أنها هى المسئولة عن تفتيتهم الاقتصادى.

(٤) وترجع هذه السمة المميزة للدولة الرأسمالية، فى الحقيقة، إلى وظيفتها الإيديولوجية المحددة الدولة، التى لا ينبغى أن نقلل من أهميتها نظرا للفاعلية الخاصة للمستوى الإيديولوجى، وللدور الذى يلعبه فى ظل الدولة الرأسمالية. وتتصل هذه الوظيفة فى الواقع بقضية شرعية هذه الدولة، وهى قضية معقدة. كذلك لا ينبغى أن نخلط بين هذه الوظيفة الإيديولوجية للدولة، وتدخل العامل الإيديولوجى فى تنظيم الدولة ذاتها ؟ أى تدخله ليجعل من الفواعل agents أشخاصا سياسية - قانونية -su jets Juridico - politiques ليخلق كيانا شعبيا - قوميا "Corps populaire - nationale" .

ومع ذلك فثمة ملاحظة تفرض نفسها وهى: أنه إذا كانت البنية الفوقية السياسية - القانونية للدولة ترتبط بوظيفة الدولة الإيديولوجية، فهذا لا يعنى **إختزالها** إلى العامل الإيديولوجى. وبإختصار، ينعكس «تمثيل» الدولة للوحدة السياسية للشعب - الأمة فى **إطار مؤسسى كامل وحقيقى يعمل بفاعلية** على تحقيق وحدة سلطة الدولة، واستقلاليتها النسبية إزاء الطبقات السائدة، حسب الوضع الملموس للقوى الماثلة.

صحيح، لا يجوز المبالغة فى تقدير أهمية هذا الإطار المؤسسى، أو إغفال حقيقة ما يخفيه. ولكن، لا يجوز أيضا، إغفال فاعليته الخاصة - التى ترتبط بالوظيفة الإيديولوجية لشرعية الدولة - لتحقيق وحدتها واستقلاليتها النسبية.

والحق أنه، يفترض أن الدولة تمثل المصلحة العامة، والإرادة العامة، والوحدة السياسية للشعب والأمة. وهكذا نجد أنفسنا أمام السمات المميزة للتمثيل النيابى، أمام الصالح العام، والرأى العام، والاقتراع العام، والحريات العامة. أى باختصار أمام مجموعة

القواعد المنظمة **للديموقراطية السياسية.** غير أن بحثنا لقضية وحدة الدولة سوف يقتضى منا الرجوع، بصفة خاصة، إلى مفهوم سيادة الشعب، وإلى نشأة مفهوم الشعب.

يرتبط مفهوم السيادة الشعبية - الملائم للدولة الرأسمالية - فى الدولة الحديثة، بقضية **الوحدة** المميزة السلطة السياسية النظامية pouvoir politique-institionalisé.

إن مفهوم السيادة souveraintè الذى صيغ أصلا ليلائم الدولة الاستبدادية، لايزال غامضا فى الدلالة على وحدة هيكل السلطة السياسية المتميزة عن الاقتصاد. أما مفهوم السيادة الشعبية كمصدر **لشرعية** الدولة فيعنى وجود مجموعة من المواطنين، أى مجموعة من الأفراد الأحرار والمتساوين من الناحية الشكلية المجردة، وأصبحوا أشخاصا سياسية personnes politiqnes.

وتعتبر هذه الجماعة الجسد السياسى للمجتمع Corps politique de la société، أى الشعب. غير أن أكثر ما يعنينا هنا **هو اختلاط سيادة الدولة بسيادة الشعب:** فهذا الشعب الذى يتألف من المواطنين، لا يتصور أن يكون له كيان، كهيئة سياسة للمجتمع، أى كمصدر للشرعية، إلا إذا كانت له حدة، تتجسد مباشرة فى وحدة سلطة الدولة. وهو ما تعبر عنه الرابطة الغامضة، التى ينطوى عليها **ميثاق التعاون المدنى** pacte d'association civile، **وميثاقُ الحكم** Pacte de gouvernvermement فى النظريات السياسية للعقد الاجتماعى، والديمقراطية السياسية: وإذا إستبعدنا روسو، الذى نسفت استنتاجاته إطار الديمقراطية السياسية، لبدا لنا أن هوبز Hobbs هو المثل الحقيقى لنظريات العقد الاجتماعى. ويكفى أن نشير إلى قضية الإرادة العامة، والتمثيل النيابى فى مؤسسات الدولة الذى تمخضت عنه الثورة الفرنسية. فتمثيل الجمعيات المنتخبة المختلفة للشعب، لا يعنى أنها مجرد تعبير عن كيان سياسى موحد سلفا. وإنما يعنى خلق هذه الوحدة، بل خلق هذا الكيان السياسى ذاته. وتتوحد سيادة الشعب، وسيادة الدولة طالما أنه لا يكون للشعب وجودا محددا فى الدولة، إلا إذا كان ممثلا: فليس دور ممثلى الشعب التعبير عن إرادة الأمة، وإنما هم **يريدون للأمة** وهو التعبير الذى يتردد دائما فى كتابات منظرى الديمقراطية الليبرالية. أى أن دورهم هو خلق كيان سياسى، هو الشعب وذلك بإضفاء طابع الوحدة على أعضاء «المجتمع»(١).

ويمكننا أن نلاحظ تأثير هذا الارتباط بين سيادة الدولة وسيادة الشعب - إستنادا إلى

مفهوم التمثيل النيابى - فى مؤسسات الدولة. ولسلطة الدولة وحدة متميزة، فمؤسساتها منظمة باعتبارها تشكل وحدة الشعب والأمة والدولة، وتعد مجالا لكل ما هو «عام» lieu de l'universel، للإدارة العامة، والمصلحة العامة، والجمهور، فلايتصور أنها تمثل هذه المصالح الخاصة أو تلك، أو أنها تمثل هذه الجماعات الاجتماعية الاقتصادية أو تلك، أو أنها تمثلها جميعا، وإنما هى تمثل الشعب - الأمة فى مجموعة كوحدة سياسية. وهكذا تبدو سيادة الدولة مرتبطة بالدولة «كشخص معنوى» **واحد لا يتجزأ.**

ويعتبر أى «جزء» من سلطة الدولة، وأية هيئة من هيئاتها، **بحكم القانون، ممثلا لوحدة سلطة الدولة، ولوحدة الهيئة السياسية unité du corps politique فى آن واحد:** ولهذا يفترض أن النائب فى الجمعيات المنتخبة، يمثل كل هيئة الناخبين، ولا يمثل المصالح الخاصة لناخبيه. وذلك على خلاف «مجلس الطبقات» "Les états generaux"[1] ولهذا، **لا محل للوكالة الالزامية mendat imperatif** فى ظل الديمقراطية السياسية. وأجهزة الإدارة ذاتها تمثل وحدة سلطة الدولة، وهذه هى إحدى خصائص البيروقراطية الحديثة، التى تعمل كتنظيم هرمى، تتدرج فيه الاختصاصات بالتفويض من السلطة المركزية. أما ما يعتبر «فصلا» "séparation" بين سلطات الدولة النظامية الثلاث، فليس فى الحقيقة إلا توزيعا للسلطة فى الدولة الرأسمالية، على أساس أن سيادة الدولة وحدة لا تتجزأ: هكذا كان ينظر مونتسكيو أيضا للعلاقة بين السلطات(٢) وهذه الوحدة التى تتميز بها الدولة الرأسمالية، تحكم تنظيمها المركزى: فإضمحلال السلطات المحلية، يرجع مباشرة إلى وحدة تنظيم الدولة الذى يستند إلى السيادة الشعبية، التى تعتبر مؤسسة بالغة الأهمية.

كما تتخذ وحدة الدولة أشكالا أخرى، تتمثل فى **النظام القانونى الحديث** بمعناه الضيق: أى تلك المجموعة النوعية من القواعد التى توضع استنادا إلى وجود «أشخاص قانونية» "sujets du droit" وتكشف عن أعلى درجات الوحدة المنظمة. حيث يستخدم القانون لتنظيم وحدة هؤلاء «الأشخاص» (٣).

ولا نريد هنا أن نضرب المزيد من الأمثلة، ففيما ذكرناه الكفاية لايضاح ما نقصده. ويكفى أن نشير هنا إلي أن المجال السياسى - القانونى فى الدولة الرأسمالية منظم بالفعل باعتباره الوحدة النظامية unite institutionnelle للسلطة السياسية

(العامة) بمعناها الحقيقى. وذلك بقدر ما يشكل وحدة مجموعة من العناصر (المواطنين)، ويستبعد بانتظام هو يتهم الاقتصادية، ومن ثم انتماءهم الطبقى من مؤسسات الدولة.

*

يمكننا الآن الانتقال إلى المرحلة الثانية من البحث: فنبين كيف يتيح هذا الإطار المؤسسى الموحد للدولة - المرتبط بوظيفتها الايديولوجية المتميزة - العمل فى مجال علاقاتها بالصراع الطبقي، باعتبارها السلطة السياسية المعبرة عن الطبقات والأجنحة **السائدة وحدها** pouvoir politique univoque كما نحدد بدقة، ماذا نعنى بقولنا أن نشاط هذه الدولة الوحيد الدلالة (الطبقية) le fonctionnement uni-voque يقتضى استقلاليتها النسبية إزاء تلك الطبقات أو الأجنحة الاسائدة. وسنقف عند هذه المسألة لنعرض ما قاله ماركس عنها فى مؤلفاته السياسية.

## ٢ - تحليلات ماركس

والحق، أننا إذا نظرنا إلى مؤلفات ماركس السياسية باعتبارها معينة بالنموذج النظرى للدولة الرأسمالية، فإن أول ما يثير دهشتنا، هو تصوره لسماتها المتميزة، من زاوية «التناقض بين الدولة والمجتمع المدنى» فهو يقول لنا مثلا:

«إن الدولة لم تبدو مستقلة تماما إلا فى عهد بونابرت الثانى عندما تدعم جهاز الدولة، وأصبح قوة فى مواجهة المجتمع البرجوازى...»(٤).

ويقول أيضا:

«لقد كانت مهزلة محاكاة الامبراطورية (عبادة الامبراطور le culte de l'empereur )، تجربة لأزمة، لكى تتحرر أغلبية الأمة الفرنسية من نير التراث، ولكى يبرز التناقض القائم بين الدولة والمجتمع فى أنقى صوره»(٥).

وهو يصف أيضا هذا التناقض قائلا:

«إن أية مصلحة مشتركة، لابد أن تنفصل فورا عن المجتمع، وأن توضع فى مقابله، باعتبارها مصلحة أسمى، مصلحة عامة، تستبعد من دائرة مبادرة أعضاء المجتمع، لتصبح موضوعا للنشاط الحكومى...»(٦) كان ماركس ينظر إلى الدولة إذن باعتبارها: «تحرر المجتمع البرجوازى تماما من الانشغال بحكم نفسه بنفسه» أى من الانشغال «بالحكم الذاتى "seff - gouverment" (٧).

ففى عهد المبراطورية الثانية «تنازلت الأمة عن كل ما تملك من إرادة، لتخضع للأوامر الصادرة عن إرادة غريبة عنها، عن السلطة "l'autorité" فالدولة البونابرتية هى «تعبير عن تبعية الأمة التى تقابل إستقلاليتها»(٨).

هذه الملاحظات الجوهرية التى تضمنتها تحليلات ماركس لنموذج الدولة الرأسمالية، قد تبدو غريبة لأول وهلة. وقد أدت إلى خطأ كثير من المفسرين لها، الذين رأوا فيها عودة ماركس المتأخرة، إلى مؤلفات شبابه.. أى عودته إلى مفهوم الدولة كاغتراب للمجتمع المدنى وذلك بالمعنى الذى كان لهذا المفهوم عنده فى شبابه: (أفراد محددون - الأنسان كنوع) (individus concertes - homme générique) . **وبالتالى** سوف تبدو هذه التحليلات، متعارضة مع تصور ماركس فى مرحلة نضجه للدولة الطبقية. ولهذا كتب ب. نورا P. Nora يقول: «غير أن ماركس حكم على جهاز الدولة المركزى هذا **بحكمين متناقضين.** فهو من جهة، يؤكد أنه أداة الطبقة الحاكمة فى القهر، وهو من جهة أخرى يشعر بأن هذا الجهاز المركزى، الذى تتزايد استقلاليته عن المجتمع، بتحسين آلياته، هو ميدان المصلحة العامة»(٩) ويقول م. روبل M. Rubel : «يبدو لأول وهلة أن البونابرتية لا تتفق مع تصور ماركس للدولة، باعتبارها أداة سلطة وسيطرة الطبقة المستغلة... فهو ينظر إلى البونابرتية من منظور مثالى، باعتبارها علاقة قوى» بين طرفين متجابهين، فى تناقض مطلق، هما الدولة والمجتمع»(١٠).

وحتى لو كانت هذه التأويلات خاطئة، فإنها تبرز مع ذلك، أهمية القضية التى تشغلنا. والحق، أن ماركس قد أثبت دائما، **وبشكل منهجى** فى مؤلفات مرحلة النضج. أى من منظور علمى دقيق - العلاقة بين الدولة الرأسمالية والأشكال المحددة للنضال السياسى للطبقات المسيطرة، فى تكوين يسوده اسلوب الإنتاج الرأسمالى. ونعنى «سيطرة البرجوازية كتعبير ونتيجة للاقتراع العام، أى كتعبير عن سيادة الشعب...»(١١). بل ويقول أن «الأمة تسمو بإرادتها العامة إلى مرتبة القانون، أى أنها تصنع من قانون الطبقة المسيطرة إرادتها العامة»(١٢). كيف يمكن إذن تنظيم سلطة الدولة فى وحدة متميزة فى هذا السياق المعقد؟ أى كيف يمكنها تحقيق **وحدتها الطبقية،** بينما هى تكشف عن استقلالية تسببه عن الطبقة أو الطبقات الحاكمة، وبالتحديد بقدر ما تتمتع الدولة بهذه الاستقلالية ؟ ان غياب الإجابة الواضحة عن هذا السؤال ، هى التى سمحت باثبات التناقض فى تحليلات ماركس.

لنرى ما الذى كان يقصده ماركس فى نصوصه «بتناقض الدولة والمجتمع». من الواضح، بداية، أنه لم يكن يقصد عدم التطابق Décalage بين الدولة والاقتصاد الناجم عن تناقضهما. أى ذلك التفاوت الخاص decalage particulier بين الأساس، والبنية الفوقية السياسية - القانونية، بل كان يقصد العكس تماما. فالبونابرتية كنمط للدولة، و«عقيدة للبرجوازية» "réligion de la bourgeoisie" تعتبر فى نظره، صورة فريدة للتوافق بين البنية الفوقية السياسية - القانونية، وعلاقات الإنتاج فى اسلوب الإنتاج الرأسمالى، أو فى تكوين يسوده اسلوب الإنتاج الرأسمالى. وإذا رجعنا إلى مجمل تحليلاتنا السابقة، لتبين لنا أن ما يعنيه ماركس هنا بالتناقض بين الدولة والمجتمع، بين العام الخاص... إلخ، ليس إلا مفهومه لانعكاس إستقلالية مستويات اسلوب الإنتاج الرأسمالى فى ميدان الصراع الطبقى ويتمثل هذا الانعكاس فى عدم التطابق النوعى décalage specifiaque بين الدولة، والصراع الطبقى الاقتصادى. ويتجلى عدم التطابق فى علاقة الدولة (التى تمثل «الوحدة» - استنادا إلى سيادة الشعب، وإلى الكيان السياسى «للشعب - المواطنين» corps politique du "peuple - citoyens" ) - بتفتت العلاقات الاقتصادية الاجتماعية. فالتناقض بين الدولة والمجتمع، يعنى هنا، عدم التطابق بين الاقتصاد والسياسة، واستقلاليتهما، كما يعنى عدم التطابق بين الدولة والصراع الطبقى الاقتصادى «المفتت المنعزل» "isolé" .

وعبارة **«تناقض الدولة والمجتمع» تعنى أيضا استقلالية الدولة النسبية عن الطبقات السائدة سياسيا**. فإرتباط الدولة بالمصالح السياسية لتلك الطبقات - التى كان ماركس يميز بينها وبين مصالحها «الخاصة» «الاقتصادية» «الأنانية» الخ... - لا يتحقق إلا بهذه الاستقلالية، التى تكشف لنا البونابرتية أسرارها. ذلك أن اسمه الأساسية للبونابرتية، هى الاستقلالية المميزة للدولة الرأسمالية إزاء الطبقات السائدة. فالدولة الرأسمالية لا ترتبط إرتباطا مباشرا بالمصالح الاقتصادية للطبقات السائدة. وإنما ترتبط بمصالحها السياسية - بمعناها الدقيق، وذلك بأن تكون مستقلة نسبيا عنها. بمعنى أن الصراع الاقتصادى لا يظهر فى مؤسساتها، بينما تظهر فيها عوامل الإنتاج agents de productiou المقسمة إلى طبقات، باعتبارها «الشعب - المواطنين» peuple - citoyens .

يمكننا إذن أن نقول، أن تعبير «تناقض الدولة والمجتمع» عند ماركس الناضج، يشير فى المقام الأول، إلى انعكاس استقلالية الأبنية السياسية والاقتصادية على علاقة الدولة

بالطبقات المسيطرة سياسيا. إنه يعنى ارتباط هاتين الظاهرتين. مع ملاحظة أنه ليس لتعبير «الاستقلالية» هذا، معنى واحدا فى استخداماته المختلفة. وأننا نستخدمه هنا بصفة خاصة، لتحديد معالم القضايا التى نحن بصددها

لقد كان ماركس إذن، يدرك - فى هذا السياق - ادراكا تاما، الارتباط بين الوحدة التى تتميز بها السلطة الطبقية للدولة الرأسمالية، وحقيقة أنها تمثل الوحدة السياسية للفاعلين agents الذين يتجلى تأثيرها المفتت - L'éffet d'isolement فى علاقاتهم الاقتصادية: **تلك الوحدة، التى تعتبر هنا، شرطا لامكانية تحقيق الاستقلالية النسبية للدولة إزاء الطبقات السائدة.**

أن هذه الدولة تعتبر وظيفتها «خلق» » الوحدة البرجوازية للأمة»(١٣).

ويقول لنا ماركس فى كتابه **الحرب الأهلية فى فرنسا** عن كوميون باريس:

«لا ينبغى تقويض وحدة الأمة، بل بالعكس ينبغى تنظيمها بدستور الكوميون. ولكى تصبح هذه الوحدة حقيقة واقعة، لابد من تحطيم سلطة الدولة، التى تدعى أنها تجسيد لهذه الوحدة، بينما هى تريدا أن تكون مستقلة عن الأمة ذاتها، وأن تسمو عليها، فى حين أنها ليست إلا زائدة طفيلية لها». إنها وحدة سياسية حقيقية، تلك التى تمثلها الدولة بالنسبة «للفاعلين المنعزلين بعضهم عن بعض» "agents isolés" فى الصراع الطبقى الاقتصادى. فالدولة تدعى أنها تجسيد للوحدة السياسية لهؤلاء الفاعلين، الذين اعتبرهم ماركس فى هذا النص ذاته، مظهرا «لتشوه جسد المجتمع وتفكك أوصاله».

ولقد قدم لنا ماركس، فى تحليلاته للبونابرتية، بعض **الايضاحات**، عن إرتباط هذه الظاهرة بالوحدة المميزة للسلطة السياسية المنظمة تنظيما قانونيا (النظامية). وتتعلق هذه الايضاحات **بالطابع المركزى** Centraliste للدولة الرأسمالية. ولا يستخدم ماركس مفهوم المركزية هنا بمعناه الإدارى البسيط، وإنما يستخدمه فى الحقيقة للدلالة على طابع الوحدة المميز لسلطة الدولة الرأسمالية. كما استخدمه إنجلز بهذا المعنى فى ملاحظاته حول «الدولة الموحدة»، و «الجمهورية الموحدة» فى نقد برنامج ايرفورت.

*

هذه الوحدة، التى تتسم بها بها السلطة النظامية، تتفق **بالتحديد مع** حقيقة كونها دائما سلطة الطبقات أو الأجنحة السائدة وحدها. وهذا ما كان ماركس يؤكده دائما. فالدولة الرأسمالية ترتبط إذن بالمصالح السياسية للطبقات أو الأجنحة السائدة، أى

بتنظيمها سياسيا، فى صراعها الطبقى مع الطبقات المحكومة.

والحق أن البونابرتية التى تعتبر هنا نموذجا للدولة الرأسمالية، و «عقيدة للبرجوازية» - تلائم المصالح السياسية للبرجوازية، وتتفق مع انفرادها بالسلطة السياسية الطبقية. وهذا يصدق أيضا على حالة البونابرتية الفرنسية، كظاهرة **تاريخية**. فقد كانت فى خدمة المصالح السياسية للبرجوازية **وحدها**، بينما لم يكن صغار الفلاحين الذين كان يمثلهم لوى بونابرت، فى الحقيقة، سوى ركيزة طبقية للبرجوازية Classe - appui ، ولا وزن لها فى السلطة السياسية. هناك إذن ارتباط بين الدولة الرأسمالية، والمصالح السياسية للطبقات أو الأجنحة السائدة.

وفى التكوين الرأسمالى حيث للصراع الاقتصادى ذاتيته واستقلاليته عن الصراع السياسى لا يمكن للطبقة أو الجناح المهيمن Hégemonique - التى بيدها فى النهاية السلطة السياسية - أن تحقق سيطرتها الفعلية إلا إذا جعلت من مصالحا الاقتصادية مصالح سياسية. ولا يمكنها أن تضمن بقاء العلاقات الاجتماعية القائمة، استنادا إلى حيازتها للسلطة السياسية وحدها. فلابد أن تقدم سلسلة من التنازلات، لكى تحافظ على التوازن غير المستقر بين الطبقات الماثلة. وأن تقوم بتنظيم سياسى كامل، ونشاط إيديوولوجى خاص، لكى تظهر كممثل للمصلحة العامة للشعب، وكتجسيد لوحدة الأمة. هذا هو دور الدولة الرأسمالية تجاه الطبقات المحكومة، وهو أيضا أساس ارتباطها النوعى بالطبقات والأجنحة السائدة.

ولكن لماذا لا يتحقق هذا **الارتباط**، أى تلك الوحدة المميزة للسلطة النظامية، باعتبارها سلطة الطبقات السائدة وحدها، إلا إذا أستندت إلى الاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية إزاءها، تلك الاستقلالية الي تقدم لنا البونابرتية - عقيدة البرجوازية مفتاح فهمها؟

قدم لنا ماركس وانجلز الاجابة عن هذا السؤال، وهى:

أن البرجوازية تبدو عاجزة بحكم تكوينها وموقعها فى الصراع الطبقى عن الإرتفاع بأحزابها السياسية إلى مستوى القيادة التنظيمية niveau hégemonique d' or- ganisation إلا فيما ندر وكثيرا ما حدثنا ماركس، عن «هذه البرجوازية، التى كانت تضحى دائما بمصالحها الطبقية العامة، أى بمصالحها السياسية، فى سبيل أضيق، وأحط مصالحها الخاصة...»(١٤). تلك البرجوازية الى أثبتت أن النضال دفاعا عن مصالحها العامة، عن مصالحها الطبقية، عن سلطتها السياسية، لا يجلب لها سوى الازعاج بلا

داع، فهو يعطل أعمالها الخاصة..»(١٥).

ومع ذلك، هناك ملاحظتان لأبد منهما:

(أ) ترجع عدم قدرة البرجوازية على بناء نفسها، على الصعيد السياسى بمعناه الدقيق، إلى عجزها عن تحقيق وحدتها الداخلية: فهى تستسلم للفرق فى الصراع بين أقسامها المختلفة، دون أن تكون قادرة على تحقيق وحدتها السياسية، آستنادا إلى مصلحتها السياسية المشتركة.

(ب) غير أن ما يعنينا هنا، هو أن هذا العجز يرجع أيضا إلى الصعوبة الخاصة التى تجدها البرجوازية فى بسط هيمنتها على الطبقات المحكومة التى تصارعها. والحق أن ماركس، قد بين لنا أن الجمهورية البرلمانية، كانت بالنسبة لأقسام البرجوازية، الشرط الذى لا غنى عنه، لتحقيق سيطرتها المشتركة، وأنها شكل الدولة الوحيد، **الذى يمكن فى ظله، إخضاع مطالب أقسامها المختلفة، ومطالب كافة طبقات المجتمع الأخرى لمصلحتها الطبقية العامة»(١٦)**. ومع ذلك، «أصبحت فرنسا المعاصرة - البونابرتية - تعيش بأسرها فى ظل الجمهورية البرلمانية»(١٧).

كذلك بين لنا ماركس وإنجلز أسباب الصعوبة التى تواجهها البرجوازية فى تحقيق هيمنتها على الطبقات المحكومة وهى: التشرذم الداخلى للطبقة البرجوازية، واستمرار وجود الطبقات التى تنتمى إلى اسلوب الإنتاج الصغير فى التكوين الرأسمالى، وماله من انعكاسات معقدة على الصعيد السياسى. و تصاعد النضال السياسى المنظم للطبقة العاملة. ووجود مؤسسات الدولة الرأسمالية ومن بينها الاقتراع العام. الذى يدفع بكافة أقسام المجتمع وطبقاته إلى المسرح السياسى... إلخ. **وفى كلمة، يبدو كما لو كانت المحددات النوعية لنضال الطبقات السائدة، هى المسئولة، مجتمعة، عن عجزها عن تنظيم نفسها سياسيا.**

فما هو الدور الذى يتعين على الدولة الرأسمالية القيام به فى هذا السياق؟ يمكننا أن نقول، أن الدولة قد أخذت على عاتقها مسئولية تولى المصلحة السياسية للبرجوازية، إذا جاز التعبير. فهى تقوم بالنيابة عنها بوظيفة الهيمنة أو القيادة السياسية التى لا تستطيع القيام بها.. **ولكى تؤدى الدولة الرأسمالية هذا الدور لابد أن تتمتع باستقلالية نسبية إزاء البرجوازية:** وهنا يكمن المغزى العميق لتحليلات ماركس فيما يتعلق بالبونابرتية، باعتبارها نموذجا للدولة الرأسمالية. فهذه الاستقلالية النسبية، تسمح للدولة الرأسمالية بالتدخل ليس فقط لتقديم تنازلات

للطبقات المحكومة، وهى تنازلات ثبت أنها مفيدة حتى للمصالح الاقتصادية للطبقات والأقسام السائدة على المدى البعيد، بل تتدخل أيضا، حسب الظروف الملموسة، ضد المصالح الاقتصادية البعيدة المدى لهذا القسم أو ذاك من أقسام الطبقة السائدة: وهى تنازلات وتضحيات تكون أحيانا ضرورية لتحقيق مصلحتها السياسية الطبقية. ويكفى هنا، أن نأخذ على سبيل المثال، ما يسمى «بالوظائف الاجتماعية» للدولة، التى تكتسب حاليا، أهمية متزايدة. صحيح أنها تتفق مع سياسة الدولة الاستثمارية، التى تستهدف امتصاص فائض الإنتاج الاحتكارى، ومن ثم تتفق مع المصالح الاقتصادية للاحتكارات، غير أن الدولة هى التى تفرضها على الطبقات السائدة، تحت ضغط نضال الطبقات المحكومة.

وكثيرا ما يؤدى هذا إلى العداء بين الدولة والطبقات السائدة. وإذا كانت بعض الحكومات **الاشتراكية الديمقراطية** قد فرضت على الطبقات السائدة تقديم تلك التنازلات، فهذا لا يغير من الأمر شيئا. لأنها تعتمد فى ذلك على الدولة، أى على استقلاليتها النسبية باعتبارها المنظم السياسى للطبقات السائدة.

*

ولكى تتمتع الدولة، بشكل ملموس، بتلك الاستقلالية، التى تطبع مؤسساتها، واللازمة لتحقيق سيطرتها القيادية الطبقية، لابد أن تستند إلى بعض الطبقات المحكومة فى المجتمع. فتدعى أنها تمثلها مستخدمه فى ذلك أساليب ايديولوجية معقدة.

فالدولة تستخدم تلك الطبقات، ضد الطبقة أو الطبقات السائدة. ولكنها تفعل ذلك فى سبيل مصلحتها السياسية. كما أنها نجحت فى أن تجعلها تقبل تقديم كل تلك التنازلات للطبقات المحكومة باعتبارها تتفق مع مصلحتها السياسية. ولقد بين لنا ماركس، الدور المعقد الذى لعبته الدولة الرأسمالية بالنسبة لصغار الفلاحين، والبرجوازية الصغيرة، فى حالة البونابرتية الفرنسية باعتبارها ظاهرة تاريخية عينية، إذا يقول:

«وفى الوقت نفسه، عارض بونابرت البرجوازية، باعتباره ممثلا للفلاحين، وللشعب عامة. فهو يريد أن يحقق - فى حدود المجتمع البرجوازى - السعادة للطبقات الدنيا. ولهذا أصدر مراسيم جديدة، أفقدت «الاشتراكيين الحقيقيين» «صوابهم كرجال دولة»(١٨).

فبالرغم من أوجه الاختلاف - التى حددها ماركس - بين السلطة البرلمانية فى النظام

الجمهورى، والسلطة التنفيذية فى الدولة البونابرتية، والتى ترجع إلى تباين الأشكال التاريخية للدولة الرأسمالية، نجحت البونابرتية - كنموذج للدولة الرأسمالية - فى إدعاء تجسيدها للصالح العام، وتمثيلها لوحدة الشعب - الأمة. ففى البونابرتية الفرنسية كحالة عينية، كان بونابرت المنتخب بالاقتراع العام، الذى إعاده إلى الحكم، أكثر «تمثيلا» للشعب، من الجمهورية التى كانت قد ألغته. يقول ماركس:

«وإذا كانت السلطة التنفيذية قد استعانت بالشعب على الجمعية الوطنية فى اقتراحتها إعادة الاقتراع العام. فقد استعانت السلطة التشريعية بالجيش على الشعب فى اقتراحها تعيين «مراقبين ماليين» "des questeurs" (١٩).

مما تقدم، يتضح لنا أنه لكى تؤدى الدولة الرأسمالية وظيفتها السياسية، لابد أن تعتمد على الطبقات المحكومة، التى تستخدمها أحيانا ضد الطبقات السائدة. وبهذا تحقق بشكل ملموس استقلاليتها النسبية إزاء الطبقات السائدة، وهذه الاستقلالية المتأصلة فى مؤسساتها هى التى تتيح لها الارتباط الدائم بالمصلحة السياسية لتلك الطبقات. فلا ينبغى أن ننسى أن الدولة الرأسمالية لا تحيد قيد أنمله عن المصالح السياسية للبرجوازية: ولقد أوضح لنا ماركس بجلاء، فى حالة البونابرتية الفرنسية، كيف أن لوى بونابرت وهو الممثل «الرسمى» للبرجوازية الصغيرة، وصغار الفلاحين، لم يتخذ أى إجراء سياسى لصالحهم.

*

وتتنوع الاستقلالية النسبية للدولة، تبعا لكيفية أداء الدولة لدورها تجاه الطبقات السائدة، وتبعا للتوازن الملموس بين القوى الماثلة، وذلك فى **الحدود** التى يمليها ارتباط الأبنية الاجتماعية بميدان الصراع الطبقى.

فالدولة قد تقوم مثلا، بدور عامل **التنظيم السياسى** للطبقات السائدة ويتجلى هذا الدور فى علاقة الدولة المعقدة بأحزاب تلك الطبقات.

ولهذا، سوف تكون هذه العلاقة مفتاح فهمنا لهذه الاستقلالية النسبية. وقد **تحل** الدولة أيضا **محل** تلك الأحزاب، مع استمرارها فى اداء وظيفتها كعامل منظم لهيمنة الطبقات السائدة facteur d'organisation hégemoniqne وقد **تتولى** الدولة فى حالات معينة، **المسئولية الكاملة عن المصلحة السياسية لتلك الطبقات:** وتعنى حالة البونابرتية الفرنسية، كظاهرة تاريخية عينية. حيث كان للدولة من الاستقلالية النسبية ما جعل الطبقات أو الأجنحة السائدة تبدو وقد تخلت عن

سلطتها السياسية، على ما وصفه لنا ماركس، فى تحليلاته للامبراطورية الثانية.

غير أن هذه كلها تنوعات، فى حدود الاستقلالية النسبية المكونة لنمط الدولة الرأسمالية. وهى حدود ترجع إلى الخصائص المميزة للصراع الطبقى فى التكوينات الرأسمالية: **إنها تختلف بوضوح عن حالات استقلالية الدولة الناجمة عن التوازن بين القوى الماثلة فى ساحة الصراع الطبقى.** ويتمثل هذا الاختلاف أساسا فى أننا فى هذه الحالة الأخيرة، نكون أما بصدد قوى «متكافئة» منظمة سياسيا. وأما بصدد قوى «متكافئة» ولكنها غير منظمة سياسيا. غير أن ما يميز هاتين الحالتين هو صعوبة إكتشاف وجود علاقة مباشرة بين الدولة والمصالح السياسية للطبقات السائدة، في ميدان الصراع الطبقى.

ولما كانت الدولة تضرب القوى الماثلة بعضها ببعض، فلا يمكنها أن تساعد طبقات بعينها على تحقيق سيطرتها الفعلية، إلا من خلال دورها فى تحقيق تماسك أبنية التكوين الرأسمالى وفى المحافظة عليها. فالدولة الرأسمالية، لم تكن محايدة فى أي وقت من الأوقات. ويكشف هذا التكوين عن تفاوت نوعى décalage particulier بين أبنيته، ومجال ممارساته الطبقية.

أما فيما يتعلق بالاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية، فإنه يمكننا دائما أن نثبت فى كل مرحلة من مراحل التطور السياسى إرتباط الدولة المباشر بالمصالح السياسية للطبقات السائدة. سواء فى دورها السياسى لتلك الطبقات، أو فى توليها المسئولية المباشرة عن مصالحها.

*

هذه الاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية، تنبع أذن من وظيفة الدولة السياسية، بمعناها الدقيق، تجاه مختلف الطبقات فى التكوين الذى يسوده اسلوب الإنتاج الرأسمالى. إنها بالتحديد تنبع من:

(أ) وظيفة الدولة الرأسمالية باعتبارها عامل **التنظيم السياسى** الطبقات السائدة، التى غالبا ما تعجز وسائلها الخاصة عن تحقيق هيمنها وقيادتها للطبقات المحكومة فى أغلب الأحيان، نتيجة لتفتت العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، وتشرذم الطبقة البرجوازية. هكذا ينبغي أن يكون فهمنا لعبارات ماركس، وإنجلز، ولنين الشائعة عن الدولة الرأسمالية، التى رءوا فيها «**تنظيم** الطبقة السائدة»، بل «**تنظم** السيطرة الطبقية».

(ب) وظيفتها كعامل مناهض للتنظيم السياسي-facteur de desorgan-isation politique، أى كعامل مانع لتنظيم الطبقة العاملة فى حزب سياسى «مستقل». فتنظيم الطبقة العاملة سياسيا، ونضالها السياسى يفرضان ضرورة تنظيم قيادة، وهيمنة الطبقات السائدة سياسيا، وهما وفى الوقت نفسه يعوقانه.

ولهذا تقوم الدولة بالتنظيم السياسى للطبقات السائدة، فى الوقت نفسه تجعل همها منع الطبقة العاملة من تنظيم نفسها سياسيا. إن الانعزال والتفتت الذى تتجلى آثاره فى النضال الاقتصادى للطبقة العاملة يفرض ضرورة تنظيمها فى حزب سياسى مستقل يحقق وحدتها. بيد أن وظيفة الدولة هى الابقاء على هذا التفتت، الذى يعتبر نتاجا لها، وذلك بادعائها تمثيل الوحدة السياسية للشعب - الأمة: مما يساعدها على تحقيق استقلاليتها النسبية إزاء الطبقات السائدة.

(جـ) وظيفتها الخاصة - التى تكتسى عادة أهمية بالغة - تجاه بعض طبقات أساليب الإنتاج غير السائدة فى التكوين الرأسمالى، والتى تخضع فى النهاية للتأثير المفتت لاسلوب الإنتاج الرأسمالى السائد. كما هو الحال بالنسبة للفلاحين لاسيما صغار الملاك، والبرجوازية الصغيرة، أى ذلك المحيط من الإنتاج الصغير على حد تعبير لينين وتدفع مؤسسات الدولة الرأسمالية بهذه الطبقات إلى المسرح السياسى ومنها تتشكل عادة «الركائز الطبقية» "classes - appuis" للدولة الرأسمالية. وتستخدم الدولة أساليب الايديولوجية معقدة لاستغلال عجز تلك الطبقات عن اثبات وجودها السياسى، وهو عجز ناشىء عن موقعها فى عملية الإنتاج. وذلك على العكس من الطبقة العاملة، الذى تعتبر الطابع الجماعى لعملية العمل، ظرفا مواتيا لتنظيم صفوفها. فالدولة تدعى عادة أنها الممثل السياسى لمصالح الإنتاج الصغير.

بهذا يمكننا أن نفسر العلاقة بين الطابع الوحدوى unitaire للسلطة النظامية فى الدولة الرأسمالية، واستقلاليتها النسبية إزاء الطبقات السائدة. وتكمن المفارقة التى تتسم بها تلك العلاقة، فى أن الدولة لا تتمتع بهذه الاستقلالية النسبية إلا بقدر ما تكون سلطتها خالصة للطبقات السائدة **وحدها**: وبعبارة أخرى، إن تأصل هذه الاستقلالية النسبية فى عمل مؤسسات الدولة الرأسمالية، لا يعنى بحال، أنها تسمح للطبقات المحكومة **بالمشاركة الفعلية** فى السلطة السياسية، أو التنازل لها عن «فتات» من السلطة النظامية. والسلطة ليست آله، أو اداة، أو مجرد شىء، تطمع الطبقات المختلفة فى الاستئثار به إذا «حازه» البعض حرم منه البعض الآخر تلقائيا.

وإذا كنا نلحظ أحيانا، نوعا من **توزيع** السلطة السياسية النظامية، فى ظل استقلالية الدولة الناشئة عن توازن القوى الماثلة، فليس له وجود فى إطار الاستقلالية النسبية المكونة لنمط الدولة الرأسمالية. أن الوحدة السياسية للدولة الرأسمالية كممثل لوحدة الشعب - الأمة، ليست فى نهاية المطاف، إلا وحدة السلطة السياسية للطبقات السائدة وحدها. أما استقلاليتها النسبية - وهى دالة لطابعها الوحدوى، باعتبارها دولة شعبية - قومية - فهى فى النهاية الاستقلالية اللازمة لتنظيم هيمنة وقيادة الطبقات السائدة، وإنفرادها بالسلطة.

*

تستند إذن، هذه الاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية عن مجال الصراع الطبقى، إلى الخصائص المميزة للصراع الطبقى، الاقتصادى والسياسى، فى اسلوب الإنتاج الرأسمالى، وفى التكوين الرأسمالى. وينبغى هنا أن ننظر إلى علاقة الدولة بميدان الصراع الطبقى، بمعناها العام، أى باعتبارها علاقة بين أبنيته الاجتماعية، ومجال الصراع الطبقى. وبهذا المعنى، تضع الدولة **حدودا** لتأثير الصراع الطبقى فيها: **فالدور الذى تلعبه مؤسساتها، يسمح** لها بهذه الاستقلالية النسبية، إزاء الطبقات، والأجنحة السائدة، ويجعلها أمرا **ممكنا تتوقف تنوعات وصيغ هذه** الاستقلالية على التوازن الملموس بين القوى الاجتماعية فى ميدان الصراع الطبقى السياسى، وهى تتوقف وبصفة خاصة، **على النضال السياسى للطبقات المحكومة**. وهنا تتدخل بفاعلية مسألة **توازن القوى الاجتماعية** المتواجدة فى ساحة الصراع السياسى. وليس هذا التوازن شرطا ضروريا، للاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية، إزاء الطبقات والأقسام السائدة. بمعنى أنها تستند - فى هذه الحدود - إلى الخصائص المميزة للصراع الطبقى فى اسلوب الإنتاج الرأسمالى، وفى التكوين الرأسمالى. وإن كان من الواضح، أن هذا التوازن، يلعب دورا حاسما فى صياغة هذه الاستقلالية وفى تنوع صورها وتدل هذه الاعتبارات على أمرين:

(أ) أن هذا التوازن، سواء بمعناه العام، أو بمعناه المأساوى équilibre catastrophiqué ليس - كما هو الحال فى أنماط الدولة الأخرى - الشكل الوحيد للصراع، الذى يسمح لنضال الطبقات المحكومة، بالتأثير فى الاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية. فطالما أن هذه الاستقلالية متأصلة فى عمل مؤسسات الدولة الرأسمالية فإنه يمكن لنضال الطبقات المحكومة، أن يتجلى فيها، حتى ولو لم يبلغ حد التوازن بين القوى

الاجتماعية.

(ب) وإذا كانت هذه الاستقلالية، تبدو هنا، كنتيجة للنضال السياسي للطبقات المحكومة، فهذا لا يعنى اعتبارها نتاجا لتوازن القوى. خاصة، وأنها، وإن كانت استقلالية حقيقية تنطوى عليها الحدود الموضوعة لعمل مؤسسات الدولة، إلا أن اسلوب عملها يختلف كل الاختلاف عن اسلوب عمل الاستقلالية الناشئة عن توازن القوى المتواجدة فى الساحة(٢٠).

## ٣ - ما يسمى بظاهرة الشمولية

لقد طمست النظرية السياسية المعاصرة هذه السمات المميزة للدولة الرأسمالية إذ عالجتها تحت اسم «الشمولية» "totalitarisme" ، وهو موضوع ذو طابع ايديولوجى. ونظرا لاتساع هذا الموضوع وتشعبه، فلا يسعنا هنا إلا إبداء بعض الملاحظات الموجزة(٢١). وإذا كان البعض قد حاول أن يذيب ما يسمى بظاهرة الشمولية فى نظرية عامة للدكتاتورية؛ فقد فضل البعض الآخر، اعتبارها - بصفة عامة - شكلا ساسيا خاصا للدولة الرأسمالية، يلائم التحولات المعاصرة التى طرأت عليها، ويتناقض تناقضا جذريا مع شكلها اللبرالى. ولما كانت الاشكالية الشمولية problématique totali-taire ترتبط أيضا، ارتباطا وثيقا، بالنظر إلى «الأفراد» باعتبارهم صانعوا المجتمع، وخالقو الدولة فإنها تعتبر الدولة الشمولية شكلا من أشكال الدولة المنظمة تنظيما قانونيا، يستمد شرعيته من المجتمع «الجماهيرى» (مجتمع «الجملة») societé de "masse"[1] ففى المجتمع الصناعى المعاصر «المفتت إلى ذرات» "atomes mas-sifiés" يتجلى التناقض الصارخ بين الدولة، باعتبارها جوهر اغتراب الأفراد، والمجتمع. أما فى المجتمع اللبرالى، وفى الدولة اللبرالية، فهناك مجال يتمتع فيه الأفراء بذاتيتهم، واستقلاليتهم الخاصة، التى ترجع من حيث المبدأ إلى مشاركتهم السياسية، وتعززها الفوارق الطبقية، التى تحول دون هذا التفتت الشامل. يقابل ذلك، ما نشهده حاليا من تحولات جذرية: ضياع كامل لجوهر الفرد فى العملية التكنولوجية، وإختفاء الصراع الطبقى ليحل محله مجتمع متجانس، يتألف من ذرات متشيئة des atomes reiftés ، متماثلة، متنافرة هى ما يسمى بالجملة la masse أننا نشهد ميلاد إغتراب من نوع جديد، يتمثل فى الدولة الشمولية، التى تتناقض تناقضا عدائيا مع المجتمع، إذ تسلب الفرد جوهره. أى أننا نواجه استيلاء سلطة الدولة الشاملة على كافة ميادين

النشاط الفردى، حيث تبتلع الدولة - ذلك الغول الهائل - ميدان النشاط الخاص، وتغيب مشاركة الأفراد فى السياسة، بعد أن تحولوا إلى تروس ميكانيكية، فى هذا الوحش الجديد. ولن نستطرد فى الحديث من هذه الرؤيا الاسطورية المروعة، التي ندين، لها مع ذلك، بوصفها المثير للاهتمام، للميدان السياسى - القانونى الحديث.

ولئن كانت إشكالية الأفراد - الفاعلين idividus - sujets التى تحكم هذه التحليلات، هى اشكالية ايديولوجية، وتوقعاتها للتحولات المعاصرة هى أقرب للخيال منها إلى العلم، فإنه يمكننا مع ذلك، اكتشاف المشاكل الحقيقية التى تختفى فى تحليلاتها وراء قناع الايديولوجية.

وتستمد الدولة الرأسمالية بالذات مبدأ شرعيتها principe de légitimité من ادعائها تجسيد وحدة الشعب - الأمة باعتباره مجموعة من الكيانات المتجانسة، المتماثلة، المتنافرة، تعتبرها الدولة أفرادا - مواطنين سياسيين Individus - citoy-ens politiques . وفى هذا تختلف سلطة الدولة الرأسمالية عن أشكال «الاستبداد» الأخرى، كما لاحظ بحق بعض نظرى الظاهرة الشمولية. فهى تختلف مثلا عن السلطة «المطلقة»، التى تشبهها من الناحية الشكلية؛ والتى تمارس صورا من الطغيان الذى يستند إلى الشرعية - الالهية المقدسة(٢٢).

غير أن للسلطة حدودا صارمة تضبطها حتى فى ظل الطغيان، الذى يتمثل فى أشكال الدولة العبيدية أو الاقطاعية. وبعبارة أخرى، أن نمط شرعية الدول الرأسمالية التى تمثل وحدة الشعب - الآن، هو بالتحديد، الذى يتيح لها آلية خاصة فى عملها.

هى ما يعبر عنه اصطلاح الشمولية. والشعب هنا، ليس إلا تعبيرا سياسيا ايديولوجيا عن عزلة الفاعلين وتفرقهم، نتيجة لتأثير الأبنية الايديولوجية السياسية فى العلاقات الاجتماعية الاقتصادية . وبهذا يمكننا أن نفهم بسهولة، الظواهر الحقيقية، التى يعبر عنها ايديولوجيا اصطلاح الجملة masse (٢٧).

كما أن نشاط الدولة الرأسمالية - كما يعبر عنه اصطلاح الشمولية - فى مجال علاقتها بالطبقات، قد أصبح ممكنا بفضل إرتباط مبدأ شرعيتها principe de légi-timité بالتفتت الاقتصادى isolement de léconomique الذى يخفى عن الفاعلين الطبيعة الطبقية لعلاقاتهم من ناحية، ويسمح من ناحية أخرى بغياب التعبير المباشر عن الصراع الطبقى عن مؤسساتها. وهذا هو بالتحديد ما جعل أصحاب النظريات الشمولية يسلمون بوجود ارتباط بين الشكل السياسى الشمولى و مايسمونه غياب أو

هبوط حدّة الصراع الطبقى. وهو أمر بالغ الدلالة، فالمجتمع الذى يوجد فيه صراع طبقى، وتنظيم سياسى للمصالح المتعارضة «يتوسط» بين الفرد والسلطة السياسية، هو - كما يقولون - مجتمع ينطوى على شكل سياسى «تعددى» للسلطة Pluraliste . أما الدولة الشمولية، فلا تظهر إلا فى مجتمع الجملة societé de masse حيث لم يعد للانتماء الطبقى أية فاعلية ويصبح الفرد تحت رحمة السلطة السياسية(٢٤).

وهذا يعتبر حلا ايديولوجيا للمشكلة الحقيقية التى يخفيها: فما يعتبر نشاط «شموليا» للدولة الرأسمالية، لا يرتبط فى الحقيقة بغياب المصالح الطبقية المتعارضة، والجماعات «الوسيطة» "associations "médiatriees بين «الفرد» و «الدولة». وإنما يرتبط هذا النشاط بغياب التعبير المباشر عن المصالح الطبقية فى مؤسسات السلطة. فما كان مستحيلا عندما كانت الطبقات تعتبر طرائف castes أو مراتب états فى التنظيم المؤسسى، أصبح ممكنا فى الدولة - الشعبية - الطبقية - l' Etat populaire - de classe أى فى تلك الدولة التى تعمل كدولة طبقية، طالما أن الصراع الطبقى غائب عن مؤسساتها، وطالما أنها تظهر بمظهر المعبر عن وحدة الشعب - الأمة. وبعبارة أوضح، لم تتدعم السلطة السياسية الطبقية، وتتركز إلى هذا الحد - أى أنها لم تصبح شمولية - إلا عندما نجحت فى استبعاد الطبيعة الطبقية لمؤسساتها كأساس ايديولوجى لشرعيتها.

ويكتسب هذا الأمر أهمية أكبر، إذا أخذنا فى الاعتبار مالتفتت العلاقات الاجتماعية الاقتصادية من تأثير فى مختلف مستويات الصراع الطبقى فى التكوينات الرأسمالية. فالارتباط الذى تتصور تلك النظريات وجوده بين الظاهرة الشمولية وغياب الصراع الطبقى، يتعلق هو أيضا فى الحقيقة بتأثير تفتت النضال الطبقى الاقتصادى فى التنظيم السياسى الطبقى.

والحق، أن هناك علاقة بين الدولة النازية، أو الفاشية، التى تعتبر عادة صورة مركزة للنظام الشمولى، وافتقار طبقات معينة للتنظيم السياسى الخاص بها لأسباب عديدة، منها إنعكاس تفتت الصراع الاقتصادى على ساحة الصراع السياسى. وهذا لا يعنى اطلاقا أن الصراع الطبقى بين الأفراد قد اختفى بعد أن «تحولوا إلى جملة» "massifiés" وإنما يعنى غياب التنظيم السياسى نتيجة لتفتت الكفاح الاقتصادى. وهذا يصدق بصفة خاصة، على تلك الطبقات التى تعرضت للتفت والعزلة التى يفرضها اسلوب الإنتاج الرأسمالى على أساليب الإنتاج الأخرى، فضلا عن عزلتها وتفتتها الناشئة

عن ظروف حياتها الاقتصادية الخاصة. ونعنى البرجوازية الصغيرة، وبعض أقسام الفلاحين، كصغار الملاك. فقد اقترنت الدولة النازية فى ألمانيا مثلا، بافتقار تلك الطبقات، لتنظيمها السياسى الخاص بها، وبما قدمته لها من تأييد، من خلال الآليات الايديولوجية لعبادة السلطة méchanisne ideologique du fitichisme de pouvoir إذا كانت تلك الطبقات تعتبر الدولة، **ممثلها** السياسى، باعتبارها تجسيدا لوحدة الشعب - الأمة.

ومن ناحية أخرى، لا ينبغى أن ننسى أن الدولة النازية، التى كانت فى خدمة الاحتكارات، كانت أيضا الدولة الملائمة **لمرحلة تميزت بحدة أزمة التنظيم السياسى للطبقة البرجوازية. ذاتها**(٢٥).

ومع ذلك، سنضع جانبا قضية الدولة الفاشية، إنها ظاهرة بالغة التعقيد، وتشك فى أنه يمكن إدماجها فى المصطلح العام للشمولية. ولابد لدراستها من تحليل توازن القوى الاجتماعية فى الظرف العينى(٢٦).

*

أن تعبير الشمولية لا يشير إلى ظاهرة سياسية محددة: إنه يعنى ببساطة إتسام سلطة الدولة بطابع «القوة»، وإن كان البعض قد حاول أن يميز الشمولية عن «التسلطية "autoritarisme" إنهم ينسبون إلى النظام الشمولى ظواهر ترجع فى الحقيقة إلى سمتى الوحدة، والاستقلالية النسبية اللتان تميزان الدولة الرأسمالية عامة. وهم بهذا، يحرمون أنفسهم من امكانية التحليل العلمى لهاتين الظاهرتين. فما يعتبرونه طابعا «شموليا» للدولة فى مواجهة الجماهير، هو فى الحقيقة تصور ايديولوجى لتركز السلطة السياسية ووحدتها النوعية، أى تدعيم قوة **السلطة السياسية الطبقية «الواحدة» "univoque" ، و«المنفردة» "exclusif" فى الدولة الرأسمالية بصفة** خاصة، أى الدولة الشعبية - الطبقية التى تمثل وحدة الشعب - الأمة. كذلك، ما يوصف بأنه تناقض عدائى بين الدولة الشمولية والمجتمع، ليس فى النهاية سوى الاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية إزاء الطبقات السائدة.

وأخيرا، فإن الارتباط الذى يتصورون وجوده بين الظاهرة الشمولية، وغياب الصراع الطبقى، ليس فى الحقيقة سوى تلك العلاقات الخاصة الى تربط الدولة بالتنظيم السياسى الطبقى فى التكوينات الرأسمالية.

ومع ذلك، لابد أن نسلم فى النهاية، بإن نظريات الشمولية هى التى كان لها الفضل

فى إبراز الارتباط بين المؤسسات السياسية باعتبارها تمثل الوحدة السياسية للفاعلين الذين تتجلى فى علاقاتهم أثار التفتت والعزلة من جانب، طابع الوحدة المميز للسلطة السياسية والذى يستتبع استقلاليتها النسبية من جانب آخر: غير أنه لا يمكن تفسير هذا الارتباط إلا فى ضوء التحليل الماركسى للسلطة السياسية.

ولاشك فى أن المتغيرات الى طرأت على الدولة الرأسمالية فى شكلها الراهن تتفق مع التحولات المعاصرة فى اسلوب الإنتاج الرأسمالى، ولاشك أيضا، فى أنه لا يمكن تفسير هذه التغيرات فى إطار الاشكالية الشمولية، فتعبير الشمولية مثلا، لا يحدد كنهها. والحق أن السمات الحقيقية للدولة الرأسمالية، التى يتضمنها هذا التعبير، لا **تتعارض بحال مع الشكل الليبرالى للدولة بمعناه الصحيح.** فالظواهر الحقيقية التى تخفيها هذه الايديولوجية السياسية (الشمولية)، نجدها فى الدولة ذات الشكل الليبرالى، باعتبارها ظواهر ترتبط، بالتحديد، بنمط الدولة الرأسمالية. إنها ذات المشكلة التى واجهتنا عندما تناولنا الايديولوجيات السياسية، فقد لاحظنا أن أن السمات الحقيقية المميزة للايديولوجيات السياسية المعاصرة، التى ينطق عليها تعبير الايديولوجيات الشمولية، تحملها الايديولوجيات السياسية البرجوازية. أليس مما يثير الدهشة، أن نرى الكثيرين من ايديولوجى الظاهرة الشمولية، وقد اكتشفوا انها تنبع من الدولة الحديثة عامة، أصبحوا يسلمون صراحة بأن الدولة الليبرالية ذاتها تحمل بعض السمات الشمولية؟(٢٧).

***

الهوامش :

(١) وقد يكون من المفيد الرجوع فى هذا الموضوع إلى:
G - Burdeau, Traité de Science Politique, T, V rt V11 وكذلك إلى
Leibholz: Das Wessen der Repräsentation und der Gestaltwandel der Demokratie in Jahrhundert, 2éd,1960.

(٢) فى هذا الموضوع راجع:
Ch. Eisenmann, "L'Esprit des lois et la séparation des pouvoirs", in Mélanges Malberg, Paris. 1933.

(٣) قدمنا ايضاحات لهذا الموضوع فى مقالاتنا:

"L'examen marxiste de l'Etat et du droit actuels", in Temps Modernes, août-september, 1964 et "A propos de la théorie marxiste du Droit" in Archives de Philosophie du Droit, tome XII, 1967, Marx et le droit moderne.

(٤) de 18 Brumaire, p. 348

(٥) المرجع السابق.

(٦) المرجع السابق Ibid., . 347

(٧) المرجع السابق Ibid., p. 242

(٨) المرجع السابق Ibid., p. 348.

(٩) Dans l'introduction du 18 Brumaire, de l'éd. Pouvert, p. 15.

(١٠) K. Marx devant le bonapartisme, op. cit., p.155.

(١١) Luttes des classes, p. 185.

(١٢) 18 Brumaire, P. 245.

(١٣) le 18 Brumaire. p. 347.

(١٤) le 18 Brumaire, P. 327.

(١٥) Ibid., p. 342.

(١٦) Le 18 Brumaire, p. 315.

(١٧) Ibid, p. 343.

(١٨) Le 18 Brumaire, p. 360

(١٩) Ibid., p. 339

(٢٠) وقد تتناقض هاتان الحالتان لاستقلالية الدولة، بحيث يصبح تعايشهما فى الواقع الملموس مستحيلا فى أغلب الأحيان. ومما له دلالة فى هذا الخصوص، أن الدولة فى حالة الاستقلالية الناشئة من التوازن بين القوى المائلة، تكف عن العمل كمنظم سياسى للطبقات السائدة. وهو ما يمكننا أن نتبينه بوضوح فى علاقات الدولة بالأحزاب: وفى هذه الحالة الأخيرة، قد نشهد أزمة عميقة فى السيطرة السياسية، **أزمة هيمنة**. وليس هذا اطلاقا الحالة فى الاستقلالية النسبية لنمط الدولة الرأسمالية. وبالمقابل، عندما لا يكون هذا التوازن فى القوى تعبيرا عن أزمة، أى عن تغيير فى مجمل علاقات التكوين الاجتماعى، فى مرحلة من مراحل تطوره أو فى طور من اطواره، بل تعبيرا عن تغيير ينحصر فى مجال المسرح السياسى عندئذ قد يتخذ هذان النمطان للاستقلالية، أشكالا تختلف باختلاف الأوضاع الملموسة.

(٢١) والكتاب فى «الشمولية» عامة، وفيرة. راجع بصفة خاصة:

- H. Arendt, The Origins of tolalitarianism, 1951;
- W. Kornhauser, The Politics of Mass Society, 1965

- Adorno, The Authoritarian Personnality, 1950
- C. Friedrich (éditeur), Totalitarianism, 1944

ونجد محاولة وحيدة لمعالجة هذه الظاهرة من وجه النظر الماركسية عند:

Fr. Neumann: Behemoth: The Structure and practice of Nationat Socialism, 1944, et the Democratic and the Authoritarian State, 1957.

(٢٢) راجع على سبيل المثال:

Arendt, opo. cit., et Talmon, les Origines du totalitarisme, 1966, p. et. suiv.

(٢٣) وثمة ملاحظات هامة تتعلق بهذا الطرح الماركسي الدقيق لهذه القضية عند:

R. Banfi: "Abozzo di una ricerca attorno al valore d'uso nel pensiero di Marx", in Critica Marxista, janvier-février, 1966, p. 137 et Suiv.

(٢٤) راجع في هذا المعنى:

Arendt, op. cit., p. 305 et suiv.; Kornhauser, op. cit., p.33 et suiv., 48 et suiv., 76 et suiv.

أضف إلى ذلك، أنه يمكن اعتبار نقد دوركهايم للسلطة الاستبدادية قريبا من هذا المفهوم، وأن اختلف عنه من بعض الوجوه إذ يستند هذا النقد إلى غياب التنظيمات «الوسيطة» "médiatrices" بين الفرد والدولة.

إن قضية علاقة الدولة كاغتراب بأفراد المجتمع Etat aliénation-individus sociaux فهي في النهاية قضية ايديولوجية، تخفي علاقة الدولة بالطبقات. وهي ذات القضية التي سبق أن طرحها روبل Rubel ، و نورا Nora – لما رأينا – عندما تناولا تحليلات ماركس للبونابرتية، التي كانا يعتقدان أنهما اكتشفا وجود مفهومين متناقضين، مفهوم علاقة الدولة كاغتراب بالأفراد rapport Etat aliénation - individus ومفهوم علاقة الدولة بالطبقات rapport Etat-classes .

(٢٥) وهذا هو بالتحديد، ما أوضحه جرامشي في نصوصه عن «القيصرية» "césarisme" ، وعن «الفاشية». فقد حاول إبراز ظاهرة «القيصرية» باعتبارها ظاهرة عينية تختلف أشكالها باختلاف التكوينات الاجتماعية وهي لا تنشأ عن مجرد التوازن بين القوى الاجتماعية الموجودة وإنما هي وليدة **توازن مأساوي équilibre catastrophique** أي وليدة ذلك الوضع الذي «تتوازن فيه هذه القوى، بحيث لا يكون لاستمرار تصارعها سوى نتيجة واحدة، وهي أن يدمر بعضها بعضا. «وتختلف الأشكال السياسية التي يضيفها هذا الوضع على السلطة السياسية عن الأشكال التي تضفيها عليها حالة التوازن بمعناه العام équilibre général :

وفى التكوين الرأسمالى، يتخذ هذا الوضع، صورة الأزمة السياسية للقوى الاجتماعية المتواجدة فى الساحة، وتتمثل فى تحلل التنظيم السياسى للقوى الاجتماعية وخاصة التنظيم السياسى للطبقة البرجوازية.
ويرى جرامشى أن الفاشية هى بالتحديد القيصرية التى تتميز بها المجتمعات الرأسمالية المتطورة.
راجع بصفة خاصة، ما كتبه عن «القيصرية» فى: les OEuvres, éd. Sociales, p. 255 et suiv).

(٢٦) وسنكتفى هنا، بابداء ملاحظة واحدة عن الدولة الفاشية، هى أن هذا التعبير يفقد خصوصيته، إذا ما أضفنا عليه - كما جرت العادة - معنى «التسلطية» أو «الشمولية» الشديد الغموض: فأى شكل عينى للدولة الرأسمالية، يعتبر بهذا المعنى «فاشيا» بدرجة أو بأخرى. كما نصل إلى ذات النتيجة، وهى غياب خصوصية الظاهرة الفاشية، إذا اعتبرنا الفاشية مجرد شكل للدولة الرأسمالية، يلائم الرأسمالية الاحتكارية.، والامبريالية، كما فعل أتباع الخط الذى انتهجته الدولية الثالثة حتى مؤتمرها السابع: عندئذ يعتبر أى شكل معاصر للدولة «فاشيا»، مع اختلاف فى الدرجة.
بيد أن هذين المفهومين قاصران للغاية، خاصة، وأنهما لا يتيحان لنا الدراسة العلمية للأشكال السياسية النوعية. لهذا ينبغى أن لجعل لتعبير الدولة الفاشية معنى محددا، يدل على تلك الأشكال الخاصة للدولة، التى ظهرت فى ألمانيا النازية، وبدرجة مختلفة فى ايطاليا الفاشية. و نكرر، أننا بصدد أشكال خاصة للدولة: طالما أنه لا يمكننا إدخالها ضمن إطار تصنيف الدولة الرأسمالية le cadre typologique de l'Etat capitaliste ، حيث يختلف فيها تمفصل الاقتصاد والسياسة، عن تمفصلهما المميز للدولة الرأسمالية.
وليس هذا اطلاقا، حال الدولة - كما يتضح لنا - فى الاطار التسلطى lé cadre autoritaire للدولة الرأسمالية «النموذجية»، الذى يسمح لنا باعتبار البونابرتية «عقيدة البرجوازية» ونضيف إلى هذا ملاحظتين موجزين:
أولا- إن انحراف الدولة الفاشية، كما نتصورها، عن نموذج الدولة الرأسمالية، ليس من المفضلات النظرية inpossibilités théoriques ، شأنه فى ذلك شأن رأسمالية الحرب، أو حتى الرأسمالية الاحتكارية: فما تطرحه على تحليل اسلوب الإنتاج الرأسمالى من مفضلات لا يستعصى على الحل: أنها تعتبر إنحرافات تاريخية هامشية écarts historiques marginaux
ثانيا - لما كانت الدولة الفاشية تظهر فى التكوينات الرأسمالية فإنها - على خلاف الأشكال الأخرى «الدكتاتورية» و «الاستبدادية» - تنطوى على كثير من خصائص الدولة الرأسمالية، بالرغم من أنها تقع على هامش إطار تصنيف الدولة الرأسمالية marge de son cadre typologique وهى قضية نظرية، تتصل من الناحية الشكلية -

بالمشكلة التى واجهتنا عندما تتناولنا الدولة البسماركية.

هذا هو بالتحديد، ما جعل البعض ينسب الدولة الفاشية إلى «البونابرتية» وهو بهذا، يذيبها فى نمط الدولة الرأسمالية. أنظر على سبيل المثال: المماثلة بين البونابرتية والاشتراكية الوطنية عند: Aug. Thalheimer, Uber den Faschismus

H. Berl: Napoléon III, Demokratie und diktatur, 1948

ولا تجيب هاتان الملاحظتان على هذا السؤال: ما هى العوامل الملموسة، بل ما هى العلاقات السياسية الطبقية التى تولد فى الظروف العينية لتكوين رأسمالى معين، الدولة الفاشية كظاهرة سياسية نوعية؟: أنها مشكلة معقدة، ولا يتسع المجال لتناولها.

(٢٧) ومثال ذلك Talmon, op. cit.

هوامش المترجم :

---

[١] وهى الجمعية التى كانت تضم الطبقات الثلاث: النبلاء، ورجال الدين والبرجوازية فى فرنسا قبل الثورة.

[٢] وهو أدق من تعبير المجتمع «الجماهيرى» أو مجتمع «الجماهير» الشائع، فى الدلالة على حالة التفتت الشامل التى يتميز بها المجتمع الصناعى الحديث وفقا لهذه النظرة حيث يتحول افراده نتيجة لاغترابهم إلى ذرات لا يجمعها جامع.

# الفصل الرابع

# الدولة الرأسمالية والطبقات السائدة

## ١- الكتلة الحاكمة le bloc au pouvoir

درسنا - حتى الآن - وحدة نمط الدولة الرأسمالية، واستقلاليتها النسبية، إنطلاقا من ارتباطها بالمجال العام للصراع الطبقى بصفة خاصة. وينبغى أيضا، أن نتناولها بالبحث، من حيث وظيفتهما النوعية، **فى مجال العلاقات بين الطبقات والأجنحة السائدة فى التكوين** الرأسمالى. وستكون هذه الوظيفة السياسية محور اهتمامنا فيما يلى من البحث. ومرة أخرى، سوف تستند إلى تحليلات ماركس، وذلك بقدر اتصالها بمفهوم الدولة الرأسمالية. من أجل هذا، يتعين الاعتماد على الملاحظات المتعلقة بالكتلة الحاكمة. ونذكر هنا، ما يعنينا منها بإيجاز.

(١) لقد أثبتنا أن التكوين الرأسمالى يتميز - على صعيد السيطرة السياسية - بتواجد عدة طبقات، بل عدة أجنحة من طبقات تشكل الكتلة الحاكمة. وهذا يرجع أولا إلى علاقات الإنتاج الرأسمالية. فهو يرجع مثلا إلى التعايش الفريد بين كبار الملاك الذين يعتمدون على الريع العقارى - (فى البداية باعتبارهم طبقة النبلاء العقاريين أو قسما من طبقة النبلاء. ثم باعتبارهم قسما متميزا من البرجوازية) - وبين الطبقة البرجوازية. كما يرجع إلى ما تتميز به البرجوازية من انقسام إلى أجنحة، تجارية

وصناعية، وعقارية. وهو يرجع بعد ذلك، إلى سيادة نمط الإنتاج الرأسمالى على أنماط الإنتاج الأخرى غير السائدة - وما يترتب على ذلك من تواجد بعض طبقاتها فى الكتلة الحاكمة وهو يرجع أخيرا إلى هياكل الدولة الرأسمالية، التى تسمح بوجود عدة طبقات، وأقسام من طبقات على المسرح السياسى. إلخ.

(٢) ومن جهة أخرى ، حددنا نمط العلاقات القائمة بين طبقات أو أقسام الطبقات المكونة للكتلة الحاكمة. وعلى العكس من بعض المفاهيم التى استخدامها ماركس، كالاندماج fusion ، أو المركب synthése ، تؤلف الكتلة الحاكمة وحدة متناقضة من الطبقات أو الأجنحة **السائدة** وهى وحدة تسودها الطبقة أو الجناح القائد hégemo-nique [١]. وتتشكل هذه الوحدة فى كنفه، وهو الذى **يستقطب** سياسيا، مصالح الطبقات أو الأجنحة الى تتكون منها هذه الكتلة. وبهذا نكون قد اكتشفنا إحدى السمات الهامة المميزة للكتلة الحاكمة. إن تحليلات ماركس بالرغم من غموض بعض عباراتها، تستند إلى مبدأ مسلم به دائما هو: إن العلاقات بين الطبقات والأقسام المختلفة فى هذه الكتلة، لايمكن أن تقوم على **إقتسام** السلطة السياسية النظامية، حيث تستحوذ الطبقة أو القسم القائد على مجرد نصيب أكبر من غيره. وبعبارة أخرى، إذا كان تقسيم سلطة الدولة إلى أجزاء غير متصور فى العلاقات بين الطبقات السائدة والطبقات المسودة، أو حتى فى العلاقات بين الطبقات السائدة والطبقات المؤيدة أو الحليفة، فإنه يكون غير متصور من باب أولى فى العلاقات بين الطبقات والأجنحة المكونة للكتلة الحاكمة. وإذا صح أن تصور وجود توافق بين الدولة **والمصالح النوعية** للطبقة أو الجناح القائد فى الكتلة الحاكمة، باعتبارها تستقطب مصالح الطبقات أو الأقسام المكونة لهذه الكتلة، وهو التصور الذى يكمن خلف تحليلات ماركس هذه، فإن الطبقة أو الجناح القائد، هو الذى يبدو دائما فى صف التحليلات، الحائز فى النهاية **لسلطة الدولة كوحدة**، وبصورة سافرة، كما لو كان هو «المسيطر وحده».

**إن الوحدة السياسية للكتلة الحاكمة تحت راية الطبقة أو الجناح القائد، تعنى إذن، وحدة سلطة الدولة، من حيث إتفاقها مع المصالح النوعية لتلك الطبقة أو الجناح.** وترجع هذه السمة المميزة للكتلة الحاكمة إلى عدة عوامل، منها الأنظمة الداخلية لمؤسسات الدولة الرأسمالية، ووحدتها المميزة، واستقلاليتها النسبية، ونتناولها هنا: من زاوية وظيفة الدولة بالنسبة للكتلة الحاكمة. ذلك أن هذه العلاقة الخاصة التى تربط الدولة بالطبقة أو الجناح القائد، لا ترجع إطلاقا

إلى تبعية «جهاز» الدولة المباشرة لها: بل بالعكس، فهذه العلاقة توجد جنبا إلى جنب مع الاستقلالية النسبية لجهاز الدولة إزاء هذه الطبقة أو الجناح القائد، فضلا عن الكتلة الحاكمة ككل.

(٣) ويمكننا فى الحقيقية أن نلاحظ، أن تعدد الطبقات والأجنحة السائدة سياسيا، والمكونة للكتلة الحاكمة، يقترن بما تتميز به من عجز. عن تحقيق وحدتها السياسية، تحت رعاية الطبقة أو الجناح القائد.

وبعبارة أخرى، يلاحظ عجز الطبقة البرجوازية أو أى قسم منها، عن الإرتفاع بأحزابها الخاصة، إلى مستوى القيادة على المسرح السياسى. أى أها عاجزة، بوسائلها التنظيمية الخاصة، عن تحويل مصلحتها الخاصة إلى مصلحة سياسية، تستقطب مصالح الطبقات والأقسام الأخرى فى الكتلة الحاكمة. وهذا يرجع أساسا إلى إنقسام الطبقة البرجوازية إنقساما عميقا إلى أجنحة طبقية متناحرة بحكم علاقات الإنتاج ذاتها.

«تلك البرجوازية التى تضحى فى كل لحظة بمصلحتها الطبقية العامة، بمصلحتها السياسية، فى سبيل أضيق مصالحها الخاصة وأحطها شأنا...»(١).

وهذا يرجع أيضا، إلى أنه ليس هناك ما يعوض الطبقة الرأسمالية، طبقة «الرأسماليين الخاصين» عن النتائج المترتبة على تفتت علاقاتهم الاقتصادية الاجتماعية كما هو الحال بالنسبة للعامل الجماعى "travailleur collectif" أى بالنسبة لطبقة العمال الأجراء.

ولو تركت الطبقات والأجنحة السائدة سياسيا، وشأنها لأنهكتها الخلافات الداخلية، وهى غعالبا ما تغرق فى تناقضات تجعلها عاجزة عن الحكم سياسيا. صحيح أنها تعتبر تناقضات ثانوية فى مجمل العلاقات الطبقية للتكوين الرأسمالى، ونادرا ما تشكل الجانب الثانوى فى التناقض الرئيسى. ومع ذلك، فقد ثبت أن نتائجها جسيمة. وإذا إقترنت هذه التناقضات الثانوية بالتناقض الرئيسى، أو بالجانب الرئيسى فيه، فإنها تزعزع استقرار السيطرة الطبقية على الصعيد السياسى.

(٤) وهذا هو أيضا ما حرص جرامشى على ابرازه، فى نصه المذكور، عن «القيصرية» "le Cesarisme" فهو وإن كان قد أضفى على ظاهرة القيصرية - فى هذا النص - خصوصية نظرية، ولم يعتبرها الطابع المميز لنمط الدولة الإرسمالية: إذ أرجعها إلى «توازن مأساوى» "équilibre catastrophique" بين القوى

الاجتماعية الأساسية. إلا أن جرامشى قد كشف مع ذلك، عن قصور هذا التفسير، فيما قدمه من ملاحظات مفيدة، فى فهم هذا النمط من الدولة، إذ يقول:

«إن النظر إلى ظاهرة القيصرية، باعتبارها ظاهرة تاريخية جديدة، ترجع إلى توازن «القوى الأساسية» يعد خطأ منهجيا (أحد مظاهر النزعة السوسيولوجية الميكانيكية). ذلك أنه، ينبغى أيضا، أن ندرك دور تلك العلاقات، التى تتدخل بين الجماعات الرئيسية للطبقات الأساسية، والقوى الثانوية التى تقودها القوة المهيمنة، أو تكون خاضعة لنفوذها»(٢).

والحاصل، أن هذه العلاقات المتناقضة، بين القوى الاجتماعية للطبقة البرجوازية المتشرذمة، بحكم تكوينها، إلى أجنحة طبقية، هى بالدقة، التى تلقى الضوء، على هذه الاتجاهات القيصرية، اللصيقة بنمط الدولة الرأسمالية، أى على البونابرتية باعتبارها عقيدة للبرجوازية.

وتتضح أهمية هذه الملاحظات، إذا علمنا أن معظم النظريات السياسية المعاصرة، التى تنكر وجود طبقة حاكم - إذ تستخدم **مفهوم النخب السياسية** élites politiques التى **تتقاسم** السلطة - تستند إلى حقيقة أن البرجوازية لم تعد كما كانت فى الماضى، تلك الطبقة المتماسكة الموحدة(٣). والواقع، أن البرجوازية لم تكن **فى أى وقت من الأوقات**، تلك الطبقة - الفاعل classe - sujet وهذا لا يغير من الأمر شيئا، فهو لا يغير - بداهة - من طبيعتها كطبقة حاكمة، أو يغير وحدة السلطة النظامية المستقلة عنها نسبيا، من حيث تطابقها مع المصالح النوعية للجناح القائد لهذه الطبقة وحده.

فما هو إذن دور الدولة فى هذه الحالة؟ إنها فى الحقيقة، تشكل عنصر الوحدة السياسية للكتلة الحاكمة تحت رعاية الطبقة أو الجناح القائد. **أى أنها تمثل العنصر المنظم** لقيادة هذه الطبقة أو الجناح facteur d'organisation hégemonique بحيث تصبح مصالحها النوعية، قادرة على استقطاب مصالح الطبقات، والأجنحة الأخرى، فى الكتلة الحاكمة. صحيح أن النظرية الماركسية تؤكد عادة على هذا الدور، الذى تؤديه الدولة، بالنسبة للطبقات أو الأجنحة الحاكمة: غير أنها كثيرا ما تصفه بأنه **دور الحكم**. هذه هى الخرافة، التى تنبغى تبديدها. وهى ترجع إلى إغفال الدور الحاكم، فى نهاية المطاف، الذى يمكن أن تلعبه التناقضات الثانوية فى تكوين اجتماعى معين. وهذا لا يعنى - إذ أردنا الدقة - أن الدولة تقوم فى هذه الحالة بدور الحكم، بين

طبقات وأجنحة منظمة سياسيا، بواسطة أحزابها الخاصة، أى بين قوى اجتماعية قائمة فعلا.

تبدو الدولة كما لو كانت تقوم دائما بدور التنظيم السياسى للكتلة الحاكمة. وهذا سيتضح لنا أكثر عندما ندرس علاقة الدولة الرأسمالية بأحزاب طبقات وأجنحة هذه الكتلة. وإذا كانت الدولة تقوم بهذا الدور، فهذا يرجع مباشرة إلى عجز أحزاب الطبقة البرجوازية وأقسامها المختلفة، عن القيام بدور تنظيمى مستقل، يشبه، ولو من بعيد، دور أحزاب الطبقة العاملة. ومن هذا، يتضح لنا، الدور الجوهرى الذى تلعبه الدولة، باعتبارها عامل تحقيق الوحدة السياسية للكتلة الحاكمة، تحت رعاية الطبقة أو الجناح القائد. وبالتالى يتضح لنا دورها إزاء الطبقات أو الأجنحة غير القائدة فى الكتلة الحاكمة. ودورها باعتبارها العامل المنظم لمصالح الطبقة أو الجناح القائد، ومن ثم دورها الخاص إزاءها (٤).

وإذا أمعنا النظر فى خصائص الدولة الرأسمالية من حيث علاقتها بالطبقات أو الأجنحة السائدة، لوجدنا أنها تكشف عن الوحدة المميزة لهذه الدولة، المرتبطة باستقلاليتها النسبية، لا باعتبارها أداة لطبقة قد توحدت سياسيا، بل باعتبارها بالتحديد، **عامل تحقيق وحدة** الكتلة الحاكمة. لسنا إذن بصدد قوى اجتماعية **تتقاسم** السلطة النظامية. وإنما بصدد عدة طبقات وأجنحة مسيطرة سياسيا. ومع ذلك، لا يمكنها ضمان سيطرتها، إلا إذا توحدت سياسيا. وتستمد الدولة وحدتها المميزة من هذا التعدد، من تعدد الطبقات والأجنحة السائدة. فطالما أنه لا يمكنها، أن تقيم علاقاتها ببعضها البعض، على أساس إقتسام السلطة، فيتعين أن تكون الدولة، هى العامل المنظم لوحدتها السياسية الحقيقية. وهكذا تتطابق هذه الوحدة، التى تتحقق تحت رعاية الطبقة أو الجناح السائد، مع وحدة الدولة، باعتبارها العامل التنظيمى، فى وحدة هذه الطبقة أو ذلك الجناح. وتكمن وحدة سلطة الدولة، بهذا المعنى، فى نهاية فى المطاف، فى علاقتها المميزة بالطبقة أو الجناح القائد hégemonique أى فى حقيقة **التطابق بين الدولة والمصالح النوعية لتلك الطبقة أو ذلك الجناح وحده.** وهذا، هو بالتحديد، مغزى تحليلات ماركس، للفترة ١٨٤٨ - ١٨٥٢ فى فرنسا، والتى أوضح فيها هذا الارتباط، بين الدولة والكتلة الحاكمة، والدور الموحِّد الذى تلعبه السلطة النظامية لصالح الطبقة أو القسم القائد.

قد تفيد هذه الملاحظات فى تبديد خرافة تلقى رواجا كبيرا فى الوقت الحاضر. وهى

أن الدولة البرجوازية كانت فى السابق تمثل الطبقة البرجوازية. أما الدولة المعاصرة، دولة رأسمالية الدولة الاحتكارية، فتمثل الجناح الاحتكارى وحده. وهذا - **إذا أردنا الدقة** - غير صحيح ذلك من ناحيتين الأولى: أن الدولة الرأسمالية وإن كانت تمثل مصالح الكتلة الحاكمة، إلا أن نشاطها يرتبط دائما إرتباطا نوعيا بالطبقة أو الجناح القائد لهذه الكتلة. وهو دائما فى خدمة مصالحها النوعية. وهذا لا يحول دون سيطرة سائر طبقات وأجنحة الكتلة الحاكمة بل بالعكس يحققها.

والثانية: إن ارتباط الدولة الحالى بالجناح الاحتكارى القائد لا يحول دون انتماء باقى أجنحة البرجوازية إلى الكتلة الحاكمة. ولن نناقش هنا هذه القضية، حتى لا نبتعد كثيرا عن موضوعنا. ويكفى أن نشير إلى أن تطور **الامبريالية**، بما ولدهُ من **إنقسامات جديدة، وتحولات فى التناقضات** (البرجوازية الامبريالية، والكمبرادور، البرجوازية الوطنية، والبرجوازية المتوسطة) لم يلغ المحددات الأساسية للكتلة الحاكمة.

(وذلك على العكس من الرأى الذى يضع الحد الفاصل فى السيطرة السياسية، فى الوقت الحاضر، بين حفنة من الاحتكاريين السفلة من ناحية. وبقية الأمة، من ناحية أخرى).

*

هذه الوظيفة التى تؤديها الدولة الرأسمالية، تحتم أيضا **إستقلاليتها النسبية** إزاء الكتلة الحاكمة، وإزاء الطبقة أو الجناح القائد. وتتعدد الأشكال العينية التى تتخذها هذه الاستقلالية. فقد تقدم الدولة نفسها مثلا، كضمان سياسى لمصالح مختلف طبقات وأجنحة الكتلة الحاكمة فى مواجهة الطبقة أو الجناح القائد. وهى أحيانا تستخدمها ضده: غير أن الدولة تفعل ذلك، بحكم وظيفتها كمنظم سياسى للطبقة أو الجناح القائد، الذى تجعله يقدم التضحيات اللازمة لتحقيق قيادته. فالقول بأن الدولة هى لجنة لادارة المصالح المشتركة للبرجوازية ككل، كما تقول عبارة **البيان الشيوعى**، هو إذن قول صحيح، وقاصر معا: قاصر، إذا ما أخفى عنا الدور المعقد، الذى تلعبه الدولة تجاه الكتلة الحاكمة، وعلاقتها الخاصة بالطبقة أو الجناح القائد.

إن هذه الاستقلالية النسبية للدولة، هى الجديرة بالملاحظة فى حالة البونابرتية. والحق، أن ماركس، قد بين لنا، كيف نشأت هذه الاستقلالية النسبية، فى حالة البونابرتية الفرنسية باعتبارها حالة تاريخية عينية نتيجة لتناقضات الطبقات والأجنحة الحاكمة، وعجز أى منها، عن توحيد الكتلة الحاكمة تحت رعايته، فينعقد له لواء

القيادة. ويرجع قيام الامبراطورية الثانية - وفقا لهذا النظر - إلى حل الكتلة الحاكمة، تحت رعاية رأس المال المالى:

«كان حزب النظام parti de l'ordre خليطا من عناصر اجتماعية غير متجانسة. وبفعل الحرارة السياسية، التى ولدتها قضية تعديل الدستور، تحلل ناتج هذا الخليط إلى عناصره الأولية... غير أن تحلل حزب النظام، لم يقف عند هذا الحد. فقد تحلل بدوره، جناحاه الكبيران...»(٥) وفى هذا السياق، أبرز ماركس - أيضا - الخطر الذى كان يهدد هيمنة رأس المال المالى، والذى لاح، عندما قطع هذا الجناح من البرجوازية صلته بحزبه السياسى، أى بالسياسيين الذين يمثلونه، وأصبح «بونابرتيا»(٦).

كانت دولة الامبراطورية الثامنة إذن، مستقلة نسبيا عن الكتلة الحاكمة، أى عن ذلك الجناح المالى، وأن كانت تخدم مصالح البرجوازية ككل، ولصالح رأس المال المالى على وجه الخصوص. وهذا ما عاد ماركس ليؤكده فى كتابه: **الحرب الأهلية فى فرنسا**(٧).

لقد كان ماركس وانجلز فى تحليلاتهما السياسية العينية يرجعان دائما البونابرتية - باعتبارها عقيدة البرجوازية، والسمة المميزة لنمط الدولة الرأسمالية - إلى الوحدة التى تتميز بها تلك الدولة، واستقلاليتها النسبية، اللتان تستمدنهما من وظيفتها إزاء الكتلة الحاكمة، وإزاء الطبقة أو الجناح القائد.

وعلينا أن نحذر هنا أيضا فكرة التوازن: فاستقلالية الدولة النسبية إزاء الكتلة الحاكمة، وإزاء الطبقة أو الجناح القائد، لا ترجع إلى توازن للقوى بين **الطبقات والأقسام السائدة** تقوم فى ظله السلطة النظامية بدور الحكم بينها.

فالواقع، أن الطبقة أو الجناح القائد، الذى تعتبر الدولة تنظيمه السياسى، هو بالتحديد، ذلك الذى تكون له عادة الغلبة، بين سائر القوى فى الكتلة الحاكمة: غير أن هذا المركز الممتاز الذى يحتله، لا يحول مع ذلك، دون استقلالية الدولة إزاءه.

وتختلف - هنا أيضا - بطبيعة الحال، الأشكال التى تتخذها وحدة الدولة، ودرجة استقلاليتها، باختلاف الأشكال الملموسة التى تتخذها الدولة، والنظام السياسيى: أى أنها تنوعات، فى الحدود التى تمليها هياكل الدولة.

## ٢ - فصل السلطات

قد تصبح هذه الملاحظات، المتعلقة بالوحدة المميزة للدولة الرأسمالية، أكثر وضوحا،

إذا تأملنا مؤسساتها المتميزة، وتوقفنا، بصفة خاصة، عند نظرية الفصل بين السلطات الشهيرة.

والحق أنه، بالرغم من إعلان الفصل بين السلطات، وبصفة خاصة، الفصل بين السلطة التشريعية (البرلمان) والسلطة التنفيذية، فإنه يلاحظ، أن الدولة الرأسمالية تعمل كوحدة متمركزة unité centralisée ، منظمة على أساس سيادة إحدى هاتين السلطتين على الأخرى.

وهذه التفرقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، ليست فى الحقيقة، مجرد تفرقة قانونية شكلية. فهى تتفق مع وجود توازن دقيق بين القوى السياسية، وإختلاف حقيقى بين أنشطة مؤسسات الدولة المختلفة.

غير أن ما يعنينا الآن، هو أن نتذكر أنه على خلاف مفهوم التقسيم الداخلى المتوازن لسلطة الدولة بين مراكزها المتعددة، يمكننا دائما تفسير غلبة إحدى هاتين السلطتين، التشريعية أو التنفيذية، باعتبارها السلطة التى تشكل المستوى المركزى فى وحدة الدولة، ومن ثم تعتبر مكمن السلطة النظامية الموحدة lieu nodal فى التنظيم المؤسسى المعقد للدولة: إنها مؤشر لعلاقات **التهمية** الداخلية بين سلطات الدولة المختلفة، استنادا إلى تفويض سلطتها إلى «السلطة» المهيمنة "pouvoir" domi-nanl" ، التى تشكل أساس وحدة سلطة الدولة.

كيف نحل لغز هذا المستوى المركزى فى السلطة النظامية؟

ترجع وحدة الدولة الرأسمالية، إلى أنها تمثل - في آن واحد - الوحدة السياسية للشعب - الأمة، والوحدة السياسية للكتلة الحاكمة تحت رعاية الطبقة، أو الجناح القائد. والمستوى المركزى فى وحدة هذه الدولة، **هو الساحة التى تعبر تعبيرا مركزا، عن الارتباط بين هذين المبدأين، اللذين تقوم عليهما هذه الوحدة.** أى تلك الساحة التى تعبر عن شرعية السلطة السياسية النظامية.

وفى مجال علاقة الدولة «بتفتت» العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، التى تختزل فى النهاية، فى مؤسسات الدولة، إلى علاقة بين الدولة والطبقات المحكومة، فى هذا المجال، يشكل ذلك المستوى، الساحة التى تعبر عن سيادة الشعب.

أما فى مجال علاقة الدولة بالطبقات والأجنحة السائدة، فيعنى هذا المستوى، ذلك الميدان الذى تتشكل فيه الطبقة أو الجناح القائد، باعتبارها كذلك، داخل الدولة، باعتبارها عامل تحقيق وحدة الكتلة الحاكمة، تحت راية الطبقة أو الجناح القائد.

ومع ذلك، نلاحظ أنها تبقى - كقاعدة عامة - ذات الساحة: طالما أنه يمكن للطبقة أو الجناح القائد، عن طريقة الدولة، وفى هذه الساحة المؤسسية بالتحديد أن تدعى تمثيلها للمصلحة العامة للشعب، وتجسيدها لسيادته، وأن مصالحها الخاصة هى مصالح الكتلة الحاكمة، أى طالما أنها قادرة على تحقيق وحدة الكتلة الحاكمة تحت رايتها. وفى كلمة، يتركزفى هذا المستوى من الوحدة الداخلية للدولة الرأسمالية، الارتباط بين المبدأين اللذين تقوم عليها وحدة السلطة النظامية. أنه الميدان الذى تقوم فيه الدولة بالتنظيم السياسى للطبقة أو الجناح القائد، وذلك فى مواجهة «المجتمع». والكتلة الحاكمة.

وفى ضوء هذه الملاحظات، يمكننا تفسير وحدة نشاط الدولة، بالرغم من الفصل الظاهرى بين السلطات، فضلا عن أنها تساعدنا على تعميق بحثنا لهذه الوحدة، من زاوية علاقة الدولة بالكتلة الحاكمة.

ومرة أخرى، نُذكر بأن التفرقة بين السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، تشمل فى الحقيقة مجموعة من العناصر غير المتجانسة. غير أن ما يعنينا هنا، هو أن نعرف، لماذا، وكيف، نظمت العلاقات بين هذه العناصر - التى تعكس علاقة الدولة بالكتلة الحاكمة - باعتبارها بالتحديد، علاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. بل، وأن ينظر إليهما باعتبارهما سلطتين منفصلتين.

إن تعدد الطبقات والأجنحة السائدة هو أساس تكوين الكتلة الحاكمة، ويعتبر هنا أمرا جوهريا. ويمكننا فى الواقع، أن نثبت أن التمييز بين السلطات، يرجع إلى العلاقات المعقدة بين الطبقات والأجنحة المختلفة، فى تلك الكتلة. وأن هذا التمييز قد وضع للحالة التى تختلف فيها الطبقات أو الأجنحة التى تسيطر على السلطة التشريعية، عن تلك التى تسيطر على السلطة التنفيذية. أى الحالة التى يتركز فيها وجود طبقات أو أجنحة مختلفة، فى مجالات مؤسسية مختلفة. وإختلاف السلطات النظامية على هذا النحو هو أحد السمات النموذجية لدولة تعمل فى مواجهة كتلة حاكمة.

وفى هذا الخصوص، يقدم لنا ماركس بعض الايضاحات، فى **١٨ برومير**، وفى **الصراع الطبقى فى فرنسا**، حيث بحث العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية قبل وقوع إنقلاب ل. بونابرت، باعتبارها إنعكاسا لعلاقة الجناح المالى (السلطة التنفيذية) بالجناح الصناعى (السلطة التشريعية).

فعلى أى نحو يجرى هذا التوزيع للسلطات فى الواقع؟ حيث تكون السلطتان

التنفيذية والتشريعية، خاضعتين لذات الطبقة أو الجناح القائد، **لا يكون هناك محلا** للتميز بينهما من الناحية العملية: فالمسألة واضحة، لا تحتاج إلى تأكيد. وحسبنا أن نذكر حالة بريطانيا العظمى باعتبارها مثلا كلاسيكيا. فهى بالرغم من **المظاهر** لم تعرف عمليا وحتى وقت قريب - التمييز بين السلطة النشريعية والسلطة التنفيذية: وهذا يرجع - كما سبق أن أشرنا - إلى التركيبة الخاصة للكتلة الحاكمة فيها، واسلوب عملها الفريد.

والأهم من ذلك، دراسة ما يحدث، عندما تعبر السلطتان التنفيذية والتشريعية عن طبقتين أو جناحين مختلفين فى الكتلة الحاكمة. فهل يعنى هذا «فصلا» حقيقا لسلطات فى الدولة، أى باختصار، **تقسيما فعليا** للسلطة السياسية، لصالح هاتين الطبقتين أو القسمين المختلفين؟ إطلاقا. إذ تحافظ السلطة النظامية على وحدتها، فى هذه الحالة، بتركزها فى الساحة التى لها السيادة والغلبة، حيث تعبر الطبقة أو الجناح القائد عن نفسها. أما السلطات الأخرى، فهى تؤدى - بالتحديد - دور المقاومات للسلطة السائدة resistamces au pouvoir dominant فهى باندمجها فى الوظيفة التوحيدية للدولة fonction unitaire de l'Etat ، تساهم فى تنظيم قيادة الطبقة أو الجناح الذى يعبر عن نفسه كقوة سياسية داخل السلطة السائدة(٨).

وهذا هو ما نلاحظه سواء فى تكوين الدولة التى تمخضت عنها الثورة الفرنسية، أو فى دولة الجمهورية الثالثة، أو على صعيد النظرية السياسية فى مؤلفات مونتسكيو، الذى يعد بغير منازع أهم منظرى الديمقراطية السياسية، وأبعدهم أثرا. وإذا أردنا أن نستهل حديثنا بكلمة عن مونتسكيو، نقول أن ش. إيسنمان ch. Eisenmann . ول. التوسير L. Althusser (٩)، قد أثبتنا أن مونتسكيو لم يقل أبدا بالفصل بين السلطات sépartion des pouvoirs ، كما يدعى البعض. وأن نظريته فى توزيع السلطات distrilustion des pouvoirs ، التى تفترض وحدة الدولة، لا ترجع إطلاقا إلى تصور قانونى - دستورى للفصل بين مجالات الشرعية المختلفة. وإنما ترجع إلى تصور للعلاقات بين الطبقات الاجتماعية المتصارعة، فى المرحلة الانتقالية التى كان معنيا بها. فالعلاقات بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، التى تنقسم إلى مجلسين، مجلس نواب ومجلس شيوخ، ترتبط عنده بتصور معين للعلاقات بين القوى الاجتماعية، بين الملكية وركيزتها السلطة التنفيذية، والنبلاء وركيزتهم مجلس الشيوخ، و «الشعب» أى البرجوازية قاعدتها مجلس النواب.

بل نجد لدى مونتسكيو ما هو أكثر من ذلك، فمفهومه لتوزيع السلطات، يفترض وحدة السلطة النظامية **unité du pouvoir instutionnel** . بمعنى أن لا يعتبر هذا التوزيع للسلطات، فصلا بينها وتقسيما لها - **séparation partage** يهدد وحدتها. وترجع هذه الوحدة إلى هيمنة إحدى هذه السلطات على السلطات الأخرى، وهى تلك السلطة التى تعتبر مكمن القوة فى الدولة.

لقد طرح التوسير القضية طرحا صحيحا. وإن كان قد أبقى على لفظ التقسيم إذ يقول:

«إذا إكتفينا بالكشف عن العملية الحقيقية، عملية تقسيم السلطة بين القوى السياسية المختلفة، التى تختفى خلف المظاهر الخارجية لاسطورة الفصل بين السلطات. فإننا نغذى بهذا وهم وجود تقسيم طبيعى وتلقائى للسلطة يستجيب لمطلب العدالة البديهى. وبهذا نكون قد إنتقلنا من الحديث عن السلطات إلى الحديث عن القدرات puissances تغيرت الألفاظ، وبقيت المشكلة كما هى: فهناك دائما توازن وتقسيم للسلطة. هذه هى الأسطورة الباقية، التى نريد تبديدها... فهذا الايضاح ذاته، يطرح السؤال الآتى: **لصالح من يتم هذا التقسيم؟.**

ولقد أوضح التوسير بجلاء، أن السلطة النظامية المهيمنة، أى مركز تنظيم وحدة الدولة، فى نظرية مونتسكيو، تتمثل فى مجلس الشيوخ، معقل النبلاء.

ولنتناول الآن - على سبيل المثال - توزيع السلطة فى الدولة التى تمخضت عنها الثورة الفرنسية(١٠). فعندما إنفصلت السلطة التنفيذية (الملك ووزراؤه) عن السلطة التشريعية (الجمعية الوطنية)، فى عهد الجمعية التأسيسية la constituan te كان هذا الانفصال يرتبط بالصراع بين النبلاء الذين يسيطرون على السلطة التنفيذية، والبرجوازية التى تسيطر على السلطة التشريعية. هذا التوزيع للسلطة، الذى تم فى إطار وحدة الدولة البرجوازية الوليدة، المستندة إلى سيادة الشعب، كان لصالح السلطة التنفيذية والنبلاء.

لقد أحدث قيام المؤتمر الوطنى La convention إنقلابا فى هذه الأوضاع. أى توزيعا جديدا للسلطة، بين السلطة التنفيذية (المجلس التنفيذى فى البداية ثم لجنة السلامة اللعامة بعد ذلك) والسلطة التشريعية (الجمعية التأسيسية). حيث أصبحت السلطة التنفيذية فى يد الجناح التجارى من البرجوازية، التى مثلها، فيما بعد، حزب الجبل la Montagne والسلطة التشريعية فى يد الجناح المالى والصناعى من

البرجوازية، ويمثله الجيروند la geronde وفى إطار وحدة هذه الدولة البرجوازية، كانت الغلبة فى النهاية، للجناح المالى، وللسلطة التشريعية مما أدى إلى إقصاء حزب الجبل نهائيا من السلطة.

وهذا نجده أكثر وضوحا فى دستور الجمهورية الثالثة(١١) فجمعية بوردو، التى وضعت لفرنسا النظام الجمهورى، الذى ظل معمولا به لفترة طويلة،. لم تقصد إطلاقا باصدارها ما يسمى «بقانون الثلاثين» "loi des trente" الذى ينظم المسئولية الوزارية، والعلاقات بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والبرلمان - لم تقصد أن تكون الغلبة للبرلمان. فهذا أمر يكفله هذا الشكل من أشكال الدولة . فقد كانت البرجوازية المالية، وملاك الأرض - اللذين يمثلهم الملكيون والبونابرتيون - يهدفون فى الحقيقة، إلى هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية: لأن قاعدتهم فى البرلمان كانت، على ما يبدو، ضعيفة بالنسبة لقوة الراديكاليين والجمهوريين. ولأنهم من ناحية أخرى، تمكنوا فى عهد تيير Thiers و ماكمهون من تعميق جذورهم فى الجهاز الإدارى للسلطة التنفيذية، فضلا عن أن هيمنة السلطة التنفيذية، كانت السمة المميزة لفترة رئاسة ماكمهون.

غير أنه مع تطور الجمهورية الثالثة، تمكنت هذا الطبقات والأجنحة بأساليب ملتوية من السيطرة على البرلمان (الجناح المالى)، وعلى مجلس الشيوخ (ملاك الأرض). ولم يعد لقضية توزيع السلطة سوى أهمية شكلية طالما بقيت السلطة التشريعية المستوى المركزى فى الدولة.

الهوامش :

---

(١) Le 18 Brumaire, p. 327.

(٢) نستشهد بهذا النص، نقلا عن الترجمة الفرنسية المنشورة فى: éd. Sociales, op. cit., p. 259

(٣) راجع فى هذا الموضوع: Bottomore: Classes in Modern Society, 1966, p. 28 et seuiv., Elites and Society, 1964, p. 24 et suiv, etc.

(٤) وهذا يتضح بصفة خاصة، من دراسة علاقات **الدولة بأحزاب الطبقات والأقسام السائدة**. وينبغى أن ندرك بوضوح، أن هذه الأحزاب، نادرا ما تكون قادرة على القيام بدور تنظيمى بالنسبة لتلك الطبقات والأقسام يشبه ولو من بعيد دور الأحزاب

الاشتراكية، والشيوعية. فهي تقوم بصفة خاصة، بوظيفة تمثيلها لدى الدولة وتتخذ على وجه الخصوص، صورة «الأجنحة البرلمانية».
"fractions parlamentaires" وهكذا يبدو، أن القول بأنها، كقاعدة عامة، تعمل، بصفة خاصة، كسير ناقل لحركة سلطة الدولة هو قول صحيح. غير أن هذه ملاحظة عامة للغاية. وحتى نجعلها أكثر تحديدا، نقول، أن الدولة تكتسب استقلالية أكبر ازاء الطبقات والأقسام السائدة فى أدائها بهذا الدور التنظيمى، كلما تدهورت تلك الأحزاب. وبعبارة أخرى، لا يعنى تدهور هذه الأحزاب تفكك التنظيم السياسى للكتلة الحاكمة، طالما أن الدولة تحل محلها فى القيام بهذا الدور: وغالبا ما يكون ذلك، فى حالة استقلالية الدولة التى تتميز بغلبة السلطة التنفيذية، عندما تقترن هذه الاستقلالية بتدهور الأحزاب وحلول جماعات الضغط محلها. ويهمنا فى النهاية، أن نشير أيضا إلى أن التحليلات النظرية لكل من أحزاب الطبقة البرجوازية، والطبقة العاملة لا يمكن بحال أن تنطلق من ذات الأسس وذلك على العكس من معظم تحليلات علم السياسة الحديث بل على العكس من النظرية الماركسية. ومثال ذلك، المقام الهام ل:
Umb. Cerroni: "per una teoria del partito politico" in Critica Marxista, Sept.-déc. 1963, p 15 et suiv.
ووجه الاختلاف، الذى نتحدث عنه هنا، لا يفتقر إلى أن ثمة حزب من نوع جديد يستهدف التغيير الثورى للعلاقات الاجتماعية: وبعبارة أخرى، لا يرجع العجز التنظيمى للأحزاب البرجوازية إلى مجرد أن الطبقة البرجوازية تستهدف المحافظة على العلاقات الاجتماعية القائمة. فالواقع أن الأحزاب البرجوازية عامة، لا تقوم اطلاقا بدور التنظيم المستقل لتلك الطبقات، وهو بالتحديد الدور اللازم للمحافظة على العلاقات الاجتماعية القائمة. وإنما تقع مسئولية القيام بهذا الدور على عاتق الدولة.

(٥) Le 18 Brumaire, pp. 313, 319.

(٦) Ibid., p. 322.

(٧) ولقد أثبتت الدراسات الحديثة صحة تحليلات ماركس هذه.
إن الإجراءات البالغة الأهمية التى اتخذها ل. بونابرت لصالح البرجوازية الصناعية، لا تعنى أن البرجوازية المالية، لم تكن هى الطبقة القائدة. لاسيما وأنها أصبحت فى عهد ل. بونارت تهتم لأول مرة فى فرنسا بعملية التصنيع.
(G. Dupeux, La Société Française, 1789-1960, 1964, p. 132 et suiv.)

(٨) وقد تفيد الاشارة إلى أن مفهوم «الرقابة المتبادلة والتوازن» بين المؤسسات بعد تجديده- la conception rénovée des " checks and balances" institutionnels يختلط عند انصار الاتجاه اللبرالى - الجديد بالمفهوم التكاملى للسلطة، حيث

تتعدد مراكز القوة وتتوازن فى المجتمع (مثال ذلك: (R.Dahl, op. cit., p. 83 et suiv

ومن الناحية الاصطلاحية، نود أن نذكر بملاحظاتنا، عن مفهوم السلطة، باعتبارها سلطة طبقية. وهذا هو فى الحقيقة، ما نعنيه بسلطة الهياكل الدستورية أو النظامية -struc tures institutionnelles ، أى مراكز القوة centres de pouvoir

(٩) Montesquieu, la politique et l'histoire, 1964.

(١٠) ومن المؤلفات التى تناولت هذه القضايا:

A. Soboul, Histoire de la Révolution Française, Paris, 1964, t, I et II.

(١١) فى هذا الموضوع، راجع: G. Hanotaux, Histoire de la France contemporaine 1980 T.5.

R.Dreyfus, la République de M. Thiers; D. Halévy, La République des Ducs 1937.

هوامش المترجم :

---

[١] Hegemonic : «مفهوم صاغه جرامشى، ويعنى القيادة السياسية والثقافية التى تمارسها جماعة معينة لكل حلفائها وللمجتمع بأسره، وهى شرط لاستيلائها على السلطة وممارستها».راجع:

L. Séue: Une introduction á la phlosophic marxiste Ed. Sociales, p. 680.

# الفصل الخامس

# قضية اختلاف وحدة الدولة الرأسمالية واستقلاليتها النسبية باختلاف شكل الدولة وشكل النظام السياسى

## ١ - أشكال الدولة Formes d'Etat - صور الشرعية Formes de légetimité

تقدم لنا علاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية نموذجا ممتازا للتحليل العينى لقضية **أشكال الدولة**، وإختلاف درجة وحدة الدولة، واستقلاليتها النسبية فى كل منها. وهذا سيساعدنا - فى ضوء تحليلاتنا السابقة - على إثبات أن علاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية، هى المعيار **الصحيح** للتميز بين أشكال الدولة المختلفة.

ولابد هنا من إبداء ملاحظتين أوليتين:

(١) إن هذا التمييز بين السطلة التشريعية، والسلطة التنفيذية، يشمل عادة عناصر كثيرة غير متجانسة، تخرج عن نطاق دلالته السياسية بالنسبة لعلاقات السلطة الطبقية، وتعبيره القانونى الدستورى، الذى غالبا ما يكون ذو طبيعة ايديولوجية. وهى

بالدرجة الأولى، عناصر ذات طبيعية **فنية d'ordre téchnique**، تتعلق بسير الدولة. وذلك على اعتبار أن السلطة التنفيذية، بمعناها الواسع، تشمل ما يسمى **بجهاز الدولة**: البيروقراطية والإدارة والبوليس والجيش. ونشاطه لا يمكن أن يندرج ضمن وظائف المجالس المنتخبة إنتخابا مباشرا، أى المجالس النيابية بمعناها الدقيق. لذلك، يتطابق هذا التمييز بين هاتين السلطتين وهيمنة إحداهما على الآخرى، مع اختلاف صور تمفصل الاقتصاد والسياسة formes differeneilles d'articulattion بل يتطابق مع تباين صور تدخل، أو عدم تدخل أحدهما فى مجال الآخر. فهيمنة السلطة التنفيذية، مثلا، تدل عادة على تدخل نوعى من السياسة فى المجال الاقتصادى(١).

(٢) يرجع التمييز بين أشكال الدولة - كما ذكرنا - إلى تنوع صور تمفصل الاقتصاد والسياسة فى الحدود التى تمليها سيادة أسلوب الإنتاج الرأسمالى **فى المراحل المختلفة، فى تحقيب** تطور تكوين رأسمالى معين أى أن هذا التمييز يتصل بسلسة كاملة من التغيرات فى وظائف الدولة ويتبدل فى وظائفها النهيمنة، ويتباين صور تدخل السياسة فى الاقتصاد، والاقتصاد فى السياسة.

وإذا كنا قد لاحظنا التطابق بين تنوع أشكال الدولة، وتباين صدد تدخل أو عدم تدخل الاقتصاد فى السياسة، والسياسة فى الاقتصاد، فليس معنى هذا **أنه نتيجة لحتمية المباشرة**.

وبعبارة أخرى، يعكس هذا التباين فى أشكال الدولة، علاقات الدولة بمجال الصراع الطبقى: وبالتحديد علاقتها بتفكك العلاقات الاجتماعية الاقتصادية من جهة، وعلاقتها بالكتلة الحاكمة فى إطار الصراع الطبقى السياسى من جهة أخرى. كما تختلف أشكال الدولة باختلاف صور التزاوج بين هاتين العلاقتين.

من هذا يتضح أن علاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية، هى المعيار الملائم لتصنيف أشكال الدولة.

وإذا كان التمييز بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، يتفق مع تباين وظائف الدولة، الناشىء عن اختلاف صور تدخل أو عدم تدخل الاقتصاد فى السياسة، والسياسة فى الاقتصاد، **فليس هذا هو ما يجعله معيارا ملائما** للتمييز بين أشكال الدولة المختلفة: لأن **إرتباط** أشكال الدولة بالعلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، **يخضع هو ذاته لحتمية مركبة** sudéterminée .

وتستند سلامة معيار علاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية، إلى أنه فى هذه

العلاقة، تتركز صلة الدولة بالصراع الطبقى الاقتصادى والسياسى. وهذا هو، ما يفسر لنا أيضا، لماذا وكيف يكون لاختلاف أشكال تمفصل الاقتصاد والسياسة، إنعكاسا مؤثرا فى علاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية(٢).

*

(أ) يبدو التميز بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية ملائما pertinente من منظور علاقة الدولة بتفتت النضال الطبقى الاقتصادى للطبقات المحكومة، التى ترجع إليها فى النهاية، علاقة الدولة بتلك الطبقات كما تظهر فى مؤسساتها ذاتها. فهذا التمييز يتطابق **مع تباين صور شرعية الدولة الرأسمالية:** وبالتالى مع تباين الأساليب الايديولوجية المعقدة، التى بفضلها تبدو الدولة ممثلة لوحدة الشعب - الأمة والتى تعتمد عليها الدولة فى نشاطها، باعتبارها عاملا مناهضا للتنظيم السياسى للطبقات المحكومة facteur de desorganisation politique . وهذا يرجع إلى أن تفتت العلاقات الاجتماعية الاقتصادية - التى تدعى الدولة أنها تجسد وحدتها - هو ذاته نتاج للعامل السياسى - القانونى le Juridico - politique ، للعامل الإيديولوجى l'ideologique .

وسواء كانت السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية هى التى تعبر عن الطبقة أو الجناح المهيمن، فلابد أن تكون أيضا - من حيث المبدأ - تعبيرا مركزا عن علاقة الدولة بالصراع الطبقى الاقتصادى، باعتبارها السلطة المهيمنة فى الدولة.

إن هيمنة السلطة التشريعية، أو السلطة التنفيذية، هى إذن، السمة المميزة التى تحدد شكل الدولة الملائم لتباين أشكال الشرعية فى مجال علاقة الدولة بتفتت العلاقات الاجتماعية الاقتصادية. ويعبر هذا التباين فى صور الشرعية عن التحولات التى تطرأ على تمفصل الاقتصاد والسياسة، وعن التدخل النوعى لأحدهما، أو عدم تدخله، فى مجال الآخر، والذى يميز المراحل المختلفة لتطور تكوين رأسمالى معين.

والحق، أن **الشرعية légitinité** تنزع فى ظل هيمنة البرلمان، إلى الاختلاط **بالمشروعية légalite** ، أى ذلك النسق الخاص من القواعد التنظيمية systéme noimatif spécifique de réglementation ، الذى يبدو كتجسيد للارادة العامة التى يميلها ممثلوا الشعب. أما فى حالة شرعية السلطة التنفيذية légetimite de léxecutif ، فتلعب العمليات الايديولوجية دورا مختلفا: إذ يتضاءل دور العلانية البرلمانية. وهذا يتجلى فى حجب المعلومات. وهو إحدى السمات المميزة

للبيروقراطية (الدور الغلاّب لجهاز الدولة الذى يدل على غلبة السلطة التنفيذية)، كما يتجلى فى أهمية العناصر «الكاريزمية "Charismatiques" élements ، التى ينطوى عليها - بلاشك - نمط الشرعية البرجوازية، والتى من شأنها أن تتركز الشرعية الهرمية légetimité hiérarchique ، عن طريق التفويض فى السلطة، فى شخص «الزعيم»: ويظهر هذا «الزعيم» كممثل لوحدة الشعب - الأمة فضل تلك الترسانة ايديولوجية الفريدة، التى حللها ماركس وإنجلز تحليلا رائعا، بمناسبة تناولهما للوى بونابرت وبولانجيه Boulanger (٣). وهو ما يعبر عنه حاليا «تشخص السلطة» "pérsonnalisation du pouvoir" وهو تعبير إيديولوجى. أى الالتفاف حول علاقة الدولة «التمثيلية» بالطبقات الاجتماعية، وإختلاس دور الأحزاب، واستخدام جهاز الدولة فى التأثير المباشر فى الرأى العام إلخ...

هذا هو ما ينبغى أن يكون عليه فهمنا لتحليلات ماركس، وخاصة تحليلاته فى **١٨ برومير** حيث إعتبر انتقال الهيمنة من السلطة التشريعية إلى السلطة التنفيذية، المعيار السليم للتمييز بين أشكال الدولة المختلفة. وهو يعنى تغيرا فى شكل الشرعية البرجوازية. ويبدو لنا، أن هذا هو بالدقة، ما أراد ماركس أن يبرز، عندما قال أن «السلطة التنفيذية تعبر عن تبعية الأمة héteronomie de la nation ، وذلك بعكس السلطة التشريعية، التى تعبر عن استقلاليتها». ولابد من التأكيد على هذه النقطة. لأن فى الحركة العمالية، تراث كامل من «النزعة البرلمانية» "parlamentarisme" ؛ يعبر عن عدم الثقة بالسلطة التنفيذية. هذا ويرجع بصفة خاصة، إلي أوهامها المثالية عن السلطة التشريعية. ولهذا ترى فى تحليلات ماركس هذه، تشكيكا فى شرعية السلطة التنفيذية مما أفسح المجال لنقد هيمنة السلطة التنفيذية، والتخلى عن النقد الجاد للدولة الرأسمالية باعتبارها كذلك.

وباختصار، يعتبر هذا التراث الشرعية البرلمانية، الشرعية «الحقيقية» الوحيدة **للديمقراطية السياسية** البرجوازية. والتعبير الشرعى الوحيد عن «الشعب». ويرى أن السلطة التنفيذية المهيمنة سلطة **غير شرعية**، و أن هذه الهيمنة تشويه للدولة القومية - الشعبية الطبقية(٤) وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة: فالشرعية البرلمانية، فى إطار الدولة الرأسمالية الطبقية، ليست بأى حال من الأحوال، أقرب إلى «الشعب» من شرعية هيمنة السلطة التنفيذية. فالواقع، أننا فى الحالتين، بصدد عمليات **ايديولوجية**. ويمكن القول بأن سيادة الشعب كإطار لشرعية نمط الدولة الرأسمالية،

يتسع تماما لشرعية هيمنة السلطة التنفيذية. فهذه الشرعية ليست إلا إحدى صور الشرعية البرجوازية. وإن كانت تشبه فى مظهرها الخارجى بعض أنماط الشرعية الأخرى، كالشرعية الكاريزمية مثلا، التى تستند إلى الحق الإلهى.

لقد بين لنا ماركس، بوضوح تام، فى تحليلاته للامبراطورية الثانية، كيف استطاع ل. بونابرت أن يجعل سلطته التنفيذية، تبدو كسلطة تمثل وحدة الشعب - الأمة، وتجسد السيادة الشعبية، عندما أعاد الاقتراع العام، الذى سبق أن ألغته الجمهورية البرلمانية.

ولهذا يلاحظ، أن البعض يصف خطأ، سعى السلطة التنفيذية لإخفاء عدم شرعية هيمنتها بالخديعة، عندما تستعير بعض الملامح المميزة لشرعية السيادة الشعبية، أى للشرعية البرلمانية. والحق، أنه ليس فى الأمر شىء من ذلك. وإنما هناك سمات مشتركة، تجمع شرعية السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية. فما هما إلا صورتان مختلفتان للسيادة الشعبية، لسيادة الشعب - الأمة. والعمليات الإيديولوجية التى تحكم الشرعية البرلمانية الكلاسيكية وشرعية البونابرتية الفرنسية واحدة، وإن اختلفت صورها. ولقد أثبت التاريخ أن السيادة الشعبية فى الديمقراطية السياسية، تعبر عن نفسها سواء فى نظام برلمانى كلاسيكى أو فى نظام «شبه دكتاتورى» بونابرتى.

والحق أن ماكس فبر قد لاحظ فى تصنيفه لانماط الشرعية، القرابة العميقة بين شرعية سيادة البرلمان وشرعية ما أسماه الأشكال السياسية «التسلطية» "authoritaire" (٥).

أما فى مجال علاقة الدولة بالطبقات المحكومة، فيرتبط هذا التمييز بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، بصلة الدولة بتفتت العلاقات الاجتماعية الاقتصادية، ويتعلق بأشكال الشرعية: إن هذا التمييز - كقاعدة عامة - لا يحدده بصورة **مباشرة - النضال السياسى للطبقات المحكومة.**

ولايضاح ذلك نقول أن أصحاب تلك «النزعة البرلمانية المشوهة la deformation "parlementariste" يميلون عادة إلى اعتقاد أن البرلمان يمثل فى نظر الطبقات الحاكمة ساحة خطرة، بسبب مخاطر استيلاء الطبقات المحكومة عليه عن طريق الاقتراع العام. عندئذ، يصبح التمييز بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، ضمانة للطبقات الحاكمة: لأنه سوف يسمح بنقل مركز الثقل فى وحدة السلطة، فى حالة تصاعد وزن الطبقات المحكومة فى البرلمان.

وقد فسر كتاب كثيرون، كما فعل كاوتسكى(٦)، تصاعد إتجاه السلطة التنفيذية إلى الهيمنة، بتزايد وزن تلك الطبقات فى البرلمان.

هذا التفسير، الذى يبدو أن ماركس وإنجلز قد جنحا إليه، وإ كانا لم يشهدا مثل هذه المواقف، ليس إلا **إسطورة**. فالطبقات السائدة تملك ترسانة من الوسائل، لحماية سيطرتها الطبقية من تلك المخاطر(٧). فضلا عن أنها لا تنخدع بها فى المدى الطويل. والحالات التى ارتبطت فيها هيمنة السلطة التنفيذية، كسمة مميزة لشكل الدولة، بخطر استيلاء الطبقات المحكومة على البرلمان، هى حالات نادرة للغاية" بدليل أن معظم البلدان الغربية الى تترسخ فيها حاليا رهيمنة السلطة التنفيذية، قد تخلصت من هذا الخطر منذ أمد بعيد، فى ظل النظام البرلمانى الكلاسيكى. وهذا لا ينفى أن الطبقات الحاكمة كانت تعتقد فى فترة من الفترات، وجود ذلك الخطر. وهو اعتقاد مماثل تماما لأوهام قسم من الحركة العمالية: غير أنه، سرعان ما بدد مسلك الديمقراطية الاجتماعية مخاوف الطبقات الحاكمة. إن هيمنة السلطة التنفيذية فى الوقت الحاضر، ترتبط فى الواقع، بالصعوبات التى يواجهها الجناح الاحتكارى فى تنظيم هيمنة السياسة فى مواجهة الطبقات المحكومة داخل البرلمان، أى أنها ترتبط باختصار بتغيرات فى الشرعية. غير أن هذه الصعوبات لا تدل على أن هناك خطرا حقيقيا، خطر استيلاء الطبقات المحكومة على البرلمان. فهذه مسألة أخرى، مختلفة تماما(٨). وفى كل الأحوال، لا يمكن اعتبار خطر استيلاء الطبقات المحكومة على البرلمان - حتى إذا ثبت أن له ما يبرره - استيلاء على السلطة السياسية. لا لمجرد أن سلطة الدولة تتركز فى هذه الحالة فى السلطة التنفيذية. وإنما بحكم آلية عمل سلطة الدولة وجهازها فى التكوين الرأسمالى.

*

(ب) أما فى مجال علاقة الدولة بالكتلة الحاكمة، فيعتبر إنتقال الهيمنة من السلطة التشريعية إلى السلطة التنفيذية، المعيار الملائم للتفرقة بين أشكال الدولة المختلفة، وذلك من حيث إرتباطه بتغير الجناح المهيمن فى الكتلة الحاكمة حسب مراحل تطور التكوين الاجماعى، وتغير الساحة التى تعكس قوته السياسية فى مواجهتها، كانتقال القيادة من الجناح الصناعى إلى الجناح المالى، ثم إلى الجناح الاحتكارى. وعلى سبيل المثال، ترجع غلبة السلطة التنفيذية كسمة مميزة لشكل الدولة فى ظل هيمنة الاحتكارات، ترجع بصورة مباشرة إلى عجز الاحتكارات الفريد عن تنظيم قيادتها

**للكتلة الحاكمة** داخل البرلمان ويفسر هذا العجز، ما يتميز به طور الاحتكارية من تناقضات حادة بين مختلف أجنحة الكتلة الحاكمة. وانعكاسها داخل البرلمان. ويضاعف من حدة هذه التناقضات عدم التوافق بين هذه الأجنحة والأحزاب، الناجم عن وجود بقايا نظام التمثيل الحزبى التقليدى. ولهذا أصبح تنظيم القيادة يجرى **داخل السلطة التنفيذية**، بأساليب مختلفة.

وهذا أكثر وضوحا، فى علاقة الدولة بأحزاب الكتلة الحاكمة، التى ينطوى عليها **هذا الشكل من أشكال الدولة**. صحيح أن الصيغ العينية لتمثيل الأحزاب على **المسرح السياسى** يحددها شكل النظام السياسى، الذى يختلف باختلاف مراحل التحقيب السياسى غير أن هذا لا يعنى عدم أهمية العلاقة بين أشكال الدولة ونشاط الأحزاب. فهذه العلاقة هى التى ترسم حدود نشاط الأحزاب على المسرح السياسى: إنها تحدد **الإطار العام لدور** الأحزاب بالنسبة للكتلة الحاكمة، ولتنظيمها السياسى الطبقى. وبعبارة أخرى، هناك إرتباط بين اشكال الدولة، أى هيمنة السلطة التنفيذية. أو التشريعية، ودور أحزاب الكتلة الحاكمة، وذلك بحكم ارتباط أشكال الدولة بالعلاقات **الطبقية** لهذه الكتلة، وبصيغ تنظيمها السياسى: إن شكل الدولة هو إذن الذى يرسم حدود الحيز الذى يشغله المسرح السياسى.

يمكننا إذن، أن نقرر - بصفة عامة - أن هيمنة السلطة التنفيذية المميزة **لشكل من أشكال الدولة**، تتفق مع ما تتميز به أحزاب الكتلة الحاكمة، من تدهور فى دورها التنظيمى الخاص. ويترتب على ذلك عدة نتائج، منها على سبيل المثال، حلول **جماعات الضغط** محل الأحزاب...إلخ(٩).

إن هيمنة السلطة التنفيذية كسمة مميزة لشكل من أشكال الدولة، تعنى إذن، وبصفة عامة، أن الجناح الاحتكارى يعانى فى الوقت الحاضر، من عجز شديد فى تنظيم قيادته - عن طريق أحزابه الخاصة - سواء للشعب - الأمة، (تغيرات فى الشرعية)، أو للكتلة الحاكمة: أنها تعنى باختصار، إنبعاث ممارسة جهاز الدولة لدوره السياسى التنظيمى(١٠).

*

وفى النهاية، لابد من الاشارة هنا إلى أن هذه التفرقة الفضاضة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، لا تغنى بحال عن دراسة خاصة لمختلف مراكز القوة **السياسية** centres de pouvoir politique فى ظل أشكال الدولة المختلفة.

وتشمل هذه المراكز مجالات مؤسسية غاية فى التنوع، كالمجالس التشريعية، والإدارة، والجيش، والبوليس، والقضاء، والمحليات، ووالأحزاب السياسية ذاتها، ومختلف «اللجان» الموجودة حاليا، كلجنة الخطة، والمجلس الاقتصادى الاجتماعى فى فرنسا وغيرها.. ومن ناحية أخرى ينبغى أن نفرق بين **مراكز القوة الاقتصادية هذه، ومراكز القوة الايديولوجية.**

ومع ذلك، إذا تأملنا النشاط الملموس للدولة، وصور الشرعية المختلفة، فإننا نجد أن تقسيم تلك المجالات المؤسسية يتفق بصفة عامة مع التمييز بين السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية.

وهذا يتضح بصفة خاصة، من دراسة النظام السياسى الراهن، حيث نلاحظ تعدد مراكز القوة polycentrisme فى تلك المجالات، أى تعدد مراكز القوة السياسية، وهذا لا يعنى طبعا تعددية السلطة الطبقية pluralisme de pouvoir de classe. كما نلاحظ تركزها فى الوقت نفسه فى السلطة التنفيذية المهيمنة فى الوقت الحاضر. وتتفق هذه الهيمنة، مع هيمنة الاحتكارات، ومع عجزها عن تنظيم قيادتها للكتلة الحاكمة، وللشعب - الأمة داخل البرلمان استنادا إلى أحزابها الخاصة.

إننا نشهد إذن تدهور أحزاب الكتلة الحاكمة، وانتعاش الدور السياسى لجهاز الدولة، وقيام الدولة بتنظيم هيمنة الاحتكارات داخل السلطة التنفيذية ذاتها.

ويعكس النشاط الفعلى لمراكز السلطة التنفيذية المتعددة علاقات الكتلة الحاكمة بالاحتكارات.

ولما كانت السلطة التنفيذية تتميز بتنظيم هرمى قائم على التفويض فى الاختصاصات، فإون هيمنة الاحتكارات عليها تتحقق حاليا باستيلائها على «القمم»: لا على الوظائف الكبرى فحسب، بل على المراكز العليا فى السلطة التنفيذية فى المقام الأول. وهذا لا يحول دون الاستقلالية النسبية لجهاز الدولة، أو يمنع البيروقراطية من أداء دورها السياسى الخاص.. إلخ، بل بالعكس يدعمها.

وفى كلمة، أن العلاقات الطبقية للكتلة الحاكمة، التى كانت تعبر عن نفسها سواء داخل السلطة التشريعية، أو فى علاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية، أصبحت تميل أكثر فأكثر إلى الانتقال إلى مراكز السلطة التنفيذية ذاتها، حيث تعبر عن نفسها من خلال نشاطها المتميز.

*

ولنتناول الآن، قضية وحدة الدولة الرأسمالية فى ضوء التمييز بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية على النحو الذى بيناه. إن غلبة إحدى هاتين السلطتين تعنى أنها تمثل السلطة المركزية l'enstance centrale فى وحدة الدولة. إذ تعبر تعبيرا مركزا عن المبدأين اللذين تقوم عليهما هذه الوحدة. فهى من ناحية، تعبر عن الشرعية السياسية للتكوين الاجتماعى، وهى من ناحية أخرى، المقر التنظيمى للجناح القائد le siege d'organisation de la fraction hégemonique.

ومع ذلك، فقد تظهر فى فترة معينة بعض المفارقات: كأن يستمر البرلمان فى الظهور بمظهر الساحة التى تمثل سيادة الشعب، ووحدة الشعب - الأمة، بينما تعبر السلطة التنفيذية عن الجناح القائد. عندئذ نلاحظ التطابق بين شكل شرعية الدولة، وغلبة المجالس المنتخبة، بينما يفشل الجناح القائد فى تحقيق هيمننه داخل البرلمان فينسحب إلى السلطة التنفيذية. وهذا لا يعنى إطلاقا تفكك سلطة الدولة، أى **إزدواجية السلطة** un double pouvoir - إذا صح التعبير - فى ظل «الفصل» بين السلطات النظامية. فوحدة السلطة النظامية تتحقق فى ظل السلطة التى تكون لها الغلبة والتى تشكل قاعدة الطبقة أو الجناح القائد للكتلة الحاكمة.

وهنا، نجد أنفسنا فى الواقع، أمام اختلال فى وظيفة القيادة المزدوجة التى تمارسها هذه الطبقة أو الجناح (un décalage entre la double fonction hégemo-nique) فهى وأن كانت لاتزال تحتفظ - عن طريق الدولة - بقيادتها للكتلة الحاكمة، فقد فقدت قيادتها للتكوين الاجتماعى ككل. فى هذا الوضع، الذى قد يبلغ حد **الأزمة السياسية**، نشهد عادة، ولفترة قصيرة إنبعاثا لنشاط جهاز القوة فى الدولة، وتصبح الدولة خلالها تحت السيطرة المباشرة لتلك الطبقة أو ذلك الجناح. غير أن الدولة تستعيد فى النهاية، استقلاليتها النسبية إزاءه، بالعمل على أن يكون نشاطها متفقا مع شكل الشرعية، وذلك إما بإعادة الأمور إلى ما كانت عليه، أى تنظيم قيادة الطبقة أو الجناح المهيمن داخل البرلمان، بإجراء سلسلة من التعديلات فى النظم الانتخابية، والتدخل فى العلاقات بين الأحزاب.. إلخ، أو باستخدام مختلف الوسائل لتغيير الشرعية ذاتها.

## ٢ - أشكال النظم السياسية - الأحزاب السياسية

لا يمكننا بداهة، أن ندرس أشكال الدولة دراسة عينية، إلا فى إرتباطها **بأشكال النظم السياسية**. وذلك فيما يتعلق **بالمسرح السياسى** ، والتحقيب السياسى

بمعناه الدقيق. إن شكل الدولة، هو الذى يحدد ذلك الحيز الخاص، الذى يطلق عليه المسرح السياسي. إذ يرسم الإطار العام لدور الأحزاب إزاء الكتلة الحاكمة.

ويرتبط المسرح السياسى بالطرق العينية لتمثيل الأحزاب بالنسبة للنشاط الصريح أو العلنى للقوى الاجتماعية. والنظم السياسية هى نتاج الجمع بين أشكال الدولة وتركيبة المسرح السياسى. Configuration de lá scéne politique .

ليس فى نيتنا الخوض فى صميم مشكلة تصنيف النظم السياسية. ويكفى أن نشير هنا، إلى الملاحظات الهامة، التى قدمها لنا م. دوفيرجيه، فى هذا الخصوص، فى مؤلفاته المختلفة. لقد كان أول من أوضح الصلة فى هذا التصنيف - بين غلبة السلطة التشريعية أو التنفيذية (لا بالمعنى القانونى الدستورى وإنما بمفهوم قريب من المفهوم الذى نتبناه) أو توازنهما من ناحية، والتركيبة العينية للمسرح السياسى، من ناحية أخرى.

وفى هذا السياق، بين دوفيروجيه أهمية بعض العوامل، كعدد الأحزاب - **نظام الحزبين bipartisme** أو **نظام تعدد الأحزاب multipartisme** - والهيكل المميز لهذه الأحزاب - نظام الحزبين أو نظام تعدد الأحزاب **المرن souple أو الجامد régide** .. إلخ(١١).

وتقدم لنا هذه التحليلات ايضاحات قد تكون مفيدة، مع ملاحظة أن دوفيرجيه، شأنه فى ذلك غالبية منظرى علم السياسة، لم يفرق بين التحقيبين les deux perio-dis ations والحيزين les deux éspaces موضع الخلاف. أى أنه لم يفرق بين **أشكال الدولة، وأشكال النظم السياسية**. فالتمييز بين أشكال الدولة لا وجود له فى تصنيفه لأشكال النظم السياسية.

لقد أشرنا فى تحليلاتنا السابقة(١٢) للكتلة الحاكمة، إلى أن عدم التمييز بين هذين المجالين، وهذين التحقبين، يؤدى إلى الخلط بين التركيبة الطبقية للكتلة الحاكمة، والعلاقات الحزبية على المسرح السياسى. وعندئذ يصعب تحديد التباينات المختلفة déc-alages ويتعذر فى النهاية، الفهم الدقيق لحقيقة الهيكل الطبقى للمسرح السياسى. ولغياب هذا التمييز، نتائجه أيضا فى حالتنا: فلا نرى اختلاف النظم السياسية باختلاف شكل الدولة التى توجد فيها: فلا يمكننا تصنيف هذه النظم إلا على أساس شكل الدولة. فهو الذى يحدد الحيز الذى يشغله النظام السياسى. وبهذا وحده، يصبح ما قد يبدو انه ارتباط correlation (ارتباط هيمنة السلطة التنفيذية بنظام الحزبين المرن أو بنظام تعدد الأحزاب مثلا) تفسيرا، يستند إلى مجمل محددات مرحلة من مراحل تطور تكوين

اجتماعى، وإلى الممارسة السياسية الطبقية. ويكشف ما يبدو كخليط une combin-atiore عن توليفة محددة une combinaison précise.

لا يمكننا إذن أن ندرس درجة الوحدة المميزة للدولة الرأسمالية، ومدى استقلاليتها النسبية عن الطبقات والأقسام السائدة، **وأشكالهما العينية**، إلا إذا درسنا تلك التوليفة من أشكال الدولة وأشكال النظم السياسية: وذلك، من حيث إرتباطهما الوثيق بالصيغ العينية للتمثيل الحزبى، وبأشكال التنظيم السياسى للكتلة الحاكمة. ويكفى أن نذكر هنا، على سبيل المثال، الفصل بين السلطات، ووحدة السلطة النظامية: فوظيفة «الفصل» بين السلطات فى ظل هيمنة السلطة التشريعية، ونظام تعدد الأحزاب أو نظام الحزبين، تختلف كل الاختلاف عن وظيفته فى ظل هيمنة السلطة التنفيذية، ونظام الحزبين المرن أو الجامد أو نظام تعدد الأحزاب(١٣).

ومع ذلك، يبقى للتفرقة بين أشكال الدولة وأشكال النظم السياسية أهميتها الكبيرة فى مجال البحث عن العلاقة بين وحدة الدولة والطبقة أو الجناح القائد للكتلة الحاكمة، خلف المظاهر الخارجية للمسرح السياسى، فى النظم السياسية المختلفة.

وفى كلمة، أن لهذه التفرقة أهميتها البالغة للتمييز بين التأثيرات الحقيقية لتوليفة شكل الدولة وشكل النظم السياسية، فى وحدة سلطة الدولة، وبين المظاهر الخارجية للنظام السياسى وحده والتى غالبا ما تكون خادعة.

ولنأخذ على سبيل المثال، شكل الدولة الذى يتميز بهيمنة السلطة التشريعية، وبنظام تعدد الأحزاب: ونعنى تلك الحالة النموذجية، التى يظهر فيها إئتلاف حزبى حاكم على المسرح السياسى، مهددا وحدة سلطة الدولة، بتقسيمها بين أحزابه المختلفة. إنها فى الحقيقة قضية وحدة سلطة الدولة، فى مواجهة وحدة الكتلة الحاكمة تحت راية الطبقة أو الجناح القائد. إنها باختصار قضية **علاقة التطابق** بين سلطة الدولة، وتلك الطبقة أو الجناح القائد. ويمكننا إثبات هذا التطابق، إذا حللنا شكل الدولة، والتركيبة الطبقية للكتلة الحاكمة: فهذا التحليل يكشف لنا السلوك الحقيقى للممثلين المقنّعين على المسرح السياسى. والواقع أن وحدة سلطة الدولة - فى هذه الحالة تتجلى فى تنظيمها لقيادة تلك الطبقة أو الجناح للطبقات والأجنحة الأخرى داخل البرلمان. وذلك إما عن طريق سيطرة حزب الطبقة أو الجناح القائد على الأحزاب الأخرى بأساليب ملتوية - كما هو الحال فى «الحزب المسيطر» فى الائتلاف الحاكم، وإما باستخدام الطبقة أو الجناح القائد لأساليب ملتوية، لتمثيلها على المسرح السياسى، من خلال أحزاب هذا الائتلاف

المختلفة. وأما عن طريق حيازة حزب أو أحزاب الطبقة أو الجناح القائد للقطاعات الحكومية الرئيسية.

فضلا عن أن دراسة تلك التوليفة من أشكال الدولة وأشكال النظم السياسية، هى التى تتيح لنا تقدير **درجة** الاستقلالية النسبية للدولة، إزاء الطبقات أو الأجنحة السائدة. فمثلا، تتوقف هذه الاستقلالية النسبية، فى ظل شكل الدولة الذى تهيمن فيه السلطة التنفيذية، على التركيبة العينية للكتلة الحاكمة، وعلى الدور العام للأحزاب الذى يحدده هذا الشكل من أشكال الدولة. كما تتوقف على سلوك تلك الأحزاب على المسرح السياسى فى الإطار الذى يحدده شكل النظام السياسى. وبعبارة أخرى، أن هيمنة السلطة التنفيذية لا تعنى استقلالية الدولة، إلا إذا اقترنت هذه الهيمنة بتدهور الدور التنظيمى للأحزاب، الذى تمتد انعكاساته إلى **المسرح السياسى ذاته.**

وغالبا ما يوجد هذا الارتباط. ونجده واضحا كل الوضوح فى حالة البونابرتية الفرنسية كظاهرة تاريخية. ويتجلى كما لاحظ جرامشى، وماركس قبله، فى حالة أزمة **التمثيل الحزبى** أى أنه باختصار، يتجلى فى إنفصام الطبقات والأجنحة المختلفة عن ممثليها (١٤).

غير أن لهذا الارتباط صورا متنوعة، يمكن الكشف عنها، فمثلا قد تكون أهمية استقلالية الدولة النسبية أكبر فى حالة هيمنة السلطة التشريعية فى ظل نظام التعدد الحزبى (تتجلى فى دور البيروقراطية فى مواجهة عدم الاستقرار الحكومى) منها فى حالة هيمنة السلطة التنفيذية فى ظل نظام الحزبين ذى الهياكل القوية، والانضباط الحزبى الداخلى الصارم، كما هو الحال فى بريطانيا العظمى. بل قد تكون لهذه الاستقلالية النسبية أهمية أكبر فى ظل هيمنة السلطة التنفيذية، فى ظل نظام تعدد الأحزاب، كما هو الحال فى فرنسا فى الوقت الحاضر.

قد نجد تفسيرا لذلك فى التوليفة التى أشرنا إليها، ففى حالة بريطانيا العظمى، حيث نظام الحزبين الذى يتميز بالانضباط الداخلى الصارم، نلاحظ أن الاحتكارات المهيمنة تتميز بقدرة خاصة على التنظيم السياسى، مما يقلل من أهمية استقلالية جهاز الدولة إزاءها. فقد أصبح تنظيم قيادة الجناح المهيمن، للشعب - الأمة ، **ونسج الصلات** بين نشاطه العلامى والكتلة الحاكمة، **يجرى داخل حزب واحد،** أو داخل الحزبين اللذين يحتلان بالتناوب مقدمة المسرح السياسى. ويصبح الجناح القائد، الجناح **الحاكم** عندما يحتل «خدامه» "commis" (بالمعنى السياسى وليس بالمعنى

الشخصى) «قمم» هذا الحزب، أو هذين الحزبين. وحالة الولايات المتحدة واضحة، حيث سمح التنظيم الأقل صرامة للأحزاب، بأن تلعب الاستقلالية النسبية للدولة دورا فعالا فى بعض الأحيان، فى «السياسة الجديدة» «الروزفلتية مثلا» "New Deal". كذلك لعبت هذه الاستقلالية دورها فى بريطانيا العظمى، فى عهد الحكومة العمالية عام ١٩٤٥ - وهى حالة خاصة، بالرغم من النظام الحزبى، إن جاز هذا التعبير(١٥).

***

**الهوامش :**

(١) ولابد هنا، من الاشارة إلى أن مفهوم السلطة التشريعية أو السلطة التنفيذية ذاته يختلف باختلاف شكل الدولة. ويصبح معناه أكثر تحديدا إذا ميزنا بين المؤسسات والوظائف المتفردة التى ينطبق عليها فى أشكال الدولة المختلفة. ولن نركز هنا على المغزى **القانونى - الدستورى** لهذا التمييز: التمييز بين سلطة الفرد وسلطة التنفيذ، بين السلطة السياسية والسلطة الادارية، بين سلطة الحكم والسلطة الاستشارية. فهذا ليس الا قناعا لعلاقات السلطة الطبقية. والواقع أن ما يعنينا هنا هو أن نلفت النظر إلى علاقات السلطة الطبقية التى **تصوغ التنظيم القانونى** للتقسيمات الفنية dés divisions techniques باعتبارها وظائف سياسة متميزة. وتعبير «السلطة التنفيذية» بهذا المعنى المحدد لا يتطابق مع تعبير «جهاز الدولة». وإنما يعنى أحد مراكز السلطة السياسية فهو يشير إلى **الدور السياسى الخاص الذى يلعبه جهاز الدولة** وهذا هو ما يعنينا ابرازه فى هذا الخصوص. نظرا لغموض بعض الاستشهادات بنصوص لماركس (١٨برومير)، ولينين (الدولة والثورة): إذ يبدو أنها توحد أحيانا ما بين تعبير «السلطة التنفيذية» و«الحكومة»، وتعبير «جهاز الدولة». حيث لا يشير تعبير «السلطة التنفيذية» إلى مركز متميز للسلطة السياسية. وإنما يشير فقط إلى جهاز الدولة الفنى، بل إلى «موظفى الدولة» "personnal d'Etat" وهذا المفهوم، لا يتيح لنا بداهة، فهم المبررات السياسية للتمييز بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. وما تنسجه العلاقة القائمة بينهما من صلات. غير أن القراءة اليقظة لماركس تبين لنا أن غلبة السلطة التنفيذية فى شكل من أشكال الدولة تدل على الوظيفة السياسية المميزة لجهاز الدولة، والتى ترتبط بتحولات فى الشرعية، وفى العلاقات الطبقية للكتلة الحاكمة. ولابد أيضا، أن نشير إلى أن كثير من المنظرين المعاصرين لعلم السياسة، والذين يتمسكون أيضا

بمختلف المعايير غير القانونية، لتصنيف هياكل النظام السياسى ووظائفه، قد أبقوا على الصيغة العامة، صيغة التمييز بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية. ومثال ذلك
Almond et Coleman: The political system of Developing Areas, 1960 وذلك فى مقدمة تتضمن ملاحظات عامة فى تصنيف النظم السياسية (pp. 3-64)
R. Dahl: A Preface to Democratic Theory, 1964, p. 63 et suiv.
S.W. Eisenstadt, The Political Systems of Historical Bureaucratic Empires, 1963.

ومن أبرز هؤلاء المنظرين فى فرنسا:
Duverger, Vedél, Lavau

(٢) ولا يسعنا إلا أن ننقد بشدة، تلك النظرة التكنولوجية المشوهة، التى ترى فى هيمنة السلطة التنفيذية فى الوقت الحاضر نتيجة مباشرة لتدخل السياسة فى الاقتصاد ولتزايد الدور «التكنيكى» للادارة البيروقراطية: فالثابت أن هذا الدور الذى يلعبه جهاز الدولة، فيما يسمى بالاقتصاد «الموجه»، يمكن اداءه على أكمل وجه، فى ظل هيمنة السلطة التشريعية. والدليل على ذلك الاختلافات النسبية الموجودة حاليا بين هياكل الدولة فى فرنسا من ناحية وايطاليا وألمانيا من ناحية أخرى. وإن تدخل الدولة فيهما قوى، كما هو الحال فى فرنسا، بالرغم من المظاهر.

(٣) وخاصة ملاحظات إنجلز من «البولانجية» "Boulangisme"
Correspondance avec P.et L. Lafargue, éd. Sociales

(٤) وقد كان هذا التقليد متفشيا فى الحركة العمالية الفرنسية بصفة خاصة، وهذا تفسره أسباب تاريخية، ترجع إلى الثورة الفرنسية - هيبة المجالس المنتخبة - وتأثير النزعة اليعقوبية jacobinisme فى تلك الحركة.

(٥) انظر أيضا فى هذا الموضوع ملاحظات M. Duverger فى Institutions politiques, 1966, p. 162 et suiv.

(٦) Kautsky, la Révolution sociale, éd. Marc-Rivière, 1912.

(٧) ويكفى هنا أن نشير إلى تلك النظم الانتخابية، التى تعبر من هذه الناحية شكلا من أشكال الاقتراع الذى يشترط نصابا بالمعنى الطبقى للكلمة.

(٨) فعندما نقول أن انتقال السيطرة إلى السلطة التنفيذية لا يرتبط - كقاعدة عامة - ارتباطا مباشرا بالنضال السياسى للطبقات المحكومة، فإنما نعنى أنه ليس نتيجة حتمية مباشرة له.
إن تدهور النظام البرلمانى parlementarisme يرتبط - بلاشك - ارتباطا غير مباشر بالمد السياسى للحركة العمالية، أى أن هناك هامشا للاحتمية un: marge d'indetermination وهذا لا يتطابق مع القول بخطر استيلاء الطبقات المحكومة

على البرلمان. وأنما يعنى ان تدهور النظام البرلمانى يرجع إلى أسباب عديدة منها الصعوبات - التى أشرنا إليها - والتى يواجهها الجناح الاحتكارى فى تنظيم قيادته داخل البرلمان. أى أنه يرجع إلى مشكلة تتعلق بالشرعية.

وفى هذا السياق بالتحديد لا ينبغى الخلط بين غلبة السلطة التنفيذية فى إطار شكل من أشكال الدور، والدولة القمعى المتزايد للدولة فى حالة تصاعد النشاط السياسى للطبقات المحكومة. **فغلبة السلطة التنفيذية فى هذه الحالة ليست لازمة اطلاقا لكى تقوم الدولة بهذا الدور**. فالإطار البرلمانى الذى تكون فيه الغلبة للسلطة التشريعية **يسمح تماما** بالقيام بهذا الدور القمعى، على خلاف ما تذهب إليه بعض الآراء المثالية فى هذا الخصوص.

وباختصار، ان تصاعد النشاط السياسى للطبقات المحكومة، لا يستدعى أن يكون الرد المباشر فى هذه الحالة، هوهيمنة السلطة التنفيذية، فطالما أنه يستدعى بعث القمع بالقوة، فهو يتفق تماما - كما اثبتت التجربة - مع الإطار البرلمانى الكلاسيكى. ومن ناحية أخرى، فقد اعتبر لينين - كما تعرف «**الجمهورية الديمقراطية**» «أفضل نظام ممكن» بالنسبة للطبقة العاملة فى ظل التكوين الرأسمالى.

ومن ناحية أخرى، وصف لينين «الجمهورية الديمقراطية» كما نعرف بأنها «أفضل نظام ممكن بالنسبة للطبقة العاملة» فى ظل التكوين الرأسمالى. وهى عبارة مبهمة. وحتى إذا افترضنا أن هذا يعنى سيادة البرلمان، فلا ينبغى أن نتعلق بالأوهام. فنعتبر هذا الشكل من أشكال الدولة الرأسمالية، الشكل «الشعبى»، والوحيد «القريب من الجماهير». ونقيم على هذا الأساس نقدنا للسيادة أو الهيمنة الراهنة للسلطة التنفيذية باعتبارها غير شرعية.

(٩) صحيح أن جماعات الضغط كان لها دور رئيسى، حتى فى الفترة التى كانت الغلبة فيها للسلطة التشريعية. غير أن هذا الدور كان مرتبطا بدور الأحزاب السياسية الخاص.

أما فى الوقت الحاضر فدورها **يختلف كل الاختلاف**. إذا يبدو أنها حلت محل الأحزاب فى مجال المطالب المهنية، بعد أن حل جهاز الدولة محل أحزاب الكتلة الحاكمة فى دورها السياسى. فى هذا الموضوع، انظر:

J. Meynaud, Les Groupes de pression en France, 1958, et Nouvelles études sur les groupes de pression, 1962; G. Lavau, "Note sur un "pressure group" français : La Confédération générale des Petites et Moyennes entreprises", in Rev. Franç. de Science politique, 1955 et suiv.

(١٠) عن هذا الموضوع، نجد تحليلات رائعة فى:

A. Gorz, Le Socialisme difficile, 1967, 1er chapitre,

"Syndicalisme et Politique: crise de la démocratie représentative"

(١١) انظر بصفة خاصة

Sociologie politique, 1967, p. 116 et suiv.; Institutions politiques, 1966, p. . 137 et s.; Les partis politiques, 1964, p. 387, et suiv. etc.

وفيه اقترح دوفيرجيه، التمييز بين النظم الرئاسية ذات «نظام الحزبين الزائف» "pseudobipartisme" (نظام الحزبين المرن) أو ذات نظام التعدد الحزبي، والنظم البرلمانية ذات نظام الحزبين، والنظم البرلمانية المتعددة الأحزاب. وفي هذا الموضوع انظر أيضا: تحليلات A, Haurio الهامة في:

Régimes politiques et structures économico-sociales.

(١٢) انظر ما قبله

(١٣) انظر: Duverger, les partis politiques, le chapitre, "Les partis et la séparation des pouvoirs".

(١٤) «كيف تتشكل هذه الأوضاع، أوضاع التناقض بين الممثَّلين و الممثِّلين وتنعكس الأرضية الحزبية على جهاز الدولة بأسره، فتدعم مركز السلطة البيروقراطية المقابل...».

Gramsci, "Observations sur quelques aspects de la structure des partis politiques en période de crise organique", in OEuvres, éd. Sociales, op. cite., P. 246.

(١٥) أن أنصع ما كتب عن قضية الحكومات العمالية هو بلاشك كتاب: R. Milliland, Parliamentary Socialism, Londres, 1964.

# الباب الثالث
# عن البيروقراطية والنخبة

# الفصل الأول
# قضية ونظريات النخبة

الآن يمكننا أن نتناول جهاز الدولة بالبحث الدقيق. وكما نعرف كان الجدل في *النظرية الماركسية* يتركز حول قضية البيروقراطية، وهي ليست إلا مظهرا من مظاهر جهاز الدولة وإن كانت تعتبر بلا شك أهمها. ونعرف أيضا أن البحث النظري قد تعطل إلى حد كبير، نتيجة لبعض تحليلات تروتسكي الخاطئة، وبالأخص نتيجة للخلط الايديولوجي من جانب انصاره.

وسنحاول أن نتجنب الخوض في الحديث عن الأرضية الايديولوجية لهذا الجدل، مكتفين بما قدمه لنا ماركس وإنجلز ولنين وجرامشي من ملاحظات علمية في هذا الموضوع. وستكون تحليلات ماكس فبر محور اهتمامنا. فهو يعتبر، بلا شك، أفضل من أضاء هذه القضية، بغض النظر عما يمكن أن يوجه إليه من انتقادات.

ونستهل تحليلنا بفحص سريع لنظريات **«النخب السياسية»**، فلها تأثير كبير في النظرية السياسية المعاصرة، وتطرح نفسها صراحة كنقد للنظرية الماركسية في السياسية. غير أنه بلا شك، نقد موجه إلى تأويلات خاطئة للنظرية الماركسية، التي تعرضت للنقد نتيجة لتشويه كثير من مفاهيمها العلمية. وباختصار، لا يمكن لماركسية مشوهة على هذا النحو، أن تحل القضايا التي تطرحها معظم نظريات النخب السياسية، فضلا عن أنها

تطرحها من منظوراتها الايديولوجية: فهذه القضايا لا يمكن أن تجد لها حلا، إلا فى إطار الاشكالية العلمية للماركسية وتتصدى نظريات النخب السياسية فى الحقيقة لقضيتين مختلفتين بعض الشئ، من خلال طرحها لقضية العلاقة بينهما:

(١) قضية "الطبقة السائدة سياسيا»، وهى ما يعبر عنه أحيانا «بالطبقة السياسية» classe politique فى مفهوم نظريات النخب السياسية، وهو تعبير خاص. وينصب الاعتراض الاساسى على النظرية الماركسية، فى هذا الخصوص، على أنها تفترض وحدة الطبقة السائدة اقتصاديا والطبقة السائدة سياسيا. فى حين أن الأمر ليس كذلك دائما، كما لاحظت تلك النظريات بحق. ومن هنا كانت المحاولات المختلفة لصياغة مفهوم للسلطة السياسية، لا يمت للمفهوم الماركسى بصلة. ويضاف إلى هذا الاعتراض الأساسى، اعتراض تيار ما يسمى «بالتحولات» فى النظام الرأسمالى "transformations" الذى يرى أنه لا يمكننا فى الوقت الحاضر أن نقول، أن هناك طبقة سائدة اقتصاديا، بالمعنى الماركسى لهذا التعبير : انفصال الملكية عن الاشراف، وتداول وحراك الجماعات الاجتماعية، وهذا يقتضى اللجوء إلى تفسيرات أخرى لأساس السلطة السياسية.

(٢) قضية جهاز الدولة، والبيروقراطية. فهذه النظريات ترى أنه وفقا للمفهوم الماركسى، تتركز كافة الوظائف السياسية من الناحية الواقعية، فى يد الطبقة السائدة اقتصاديا وسياسيا. ويمارسها عمليا أعضاء هذه الطبقة ذاتها. غير أنه إذاكانت الطبقة الاقطاعية تجمع ما بين وظائف الحكم السياسية، والادارة العامة، والوظائف العسكرية..إلخ، فليس هذا هو واقع الحال بالنسبة للبرجوازية. ومن هنا كان اللجوء، لتنفسير هذا التباين، إلى مفهوم ينظر إلى وجود جهاز الدولة ذاته باعتباره أساس السلطة السياسية. وإذ يخلط هذا المفهوم بين **سلطة الدولة** و **جهاز الدولة**، فإنه يضفى بذلك على بيروقراطية الدولة سلطة **خاصة**، ومن جهة ثانية، ترى تلك النظريات إن الدولة فى مفهوم النظرية الماركسية، تعمل كمجرد إداة لسيطرة الطبقة السائدة: وهو مفهوم يحرم النظرية الماركسية من إمكانية بحث الاستقلالية النسبية للبيروقراطية إزاء الطبقة السائدة. ومن هنا، كان لجوء تلك النظريات إلى إضفاء سلطة سياسة مستقلة على البيروقراطية. سلطة **موازية** للسيطرة «الطبقية» الاقتصادية أو السياسية: فهذا هو - فى رأى تلك النظريات - السبيل الوحيد لتفسير نشاط البيروقراطية المتميز.

ولقد عبر رايت ميلز خير تعبير عن تلك الانتقادات، الموجهة إلى نظرية ماركسية

مشوهة، عندما أوضح لماذا يرفض تعبير «الطبقة الحاكمة» "classe dominante" ويتمسك بتعبير «النخبة الحاكمة» "élite au pouvoir" «التعبير الأول يحمل أكثر مما يحتمل: «الطبقة» تعبير اقتصادى، و «الحكم» "domination" تعبير سياسى. تعبير الطبقة الحاكمة إذن، يفترض أن الطبقة الاقتصادية classe économique تحكم سياسيا. هذه النظرية تختصر الطريق. وقد تكون صحيحة فى بعض الأحيان. ولكننا لا نريد أن نحمل هذه النظرية التبسيطية - إلى حد ما - بالمصطلحات التى نستخدمها فى تحديد قضايانا... إن تعبير «الطبقة الحاكمة» على وجه الخصوص لا يسمح - بدلالته السياسية المألوفة - للنظام السياسى، ولعناصره بقدر كاف من الاستقلالية. ولا يقول لنا هذا التعبير، شيئا عن النظام العسكرى... هذه النظرة التبسيطية «للحتمية الاقتصادية»، لابد أن تكملها - فى رأينا - **«حتمية سياسة»** "détermenisme politique" و **«حتمية عسكرية»** "determinisme militaire" ذلك أن العناصر العليا فى هذه الميادين الثلاث تتمتع بقدر معتبر من الاستقلالية..(١).

سنقف قليلا عند الحلول التى تقترحها تلك النظريات، قبل النظر فى العلاقات التى تقيمها بين جهاز الدولة بمعناه الضيق من جهة، والطبقة السياسية الحاكمة من جهة أخرى. ونعنى بصفة عامة اكتشافها لاسس للسلطة السياسية، مغايرة لتلك التى تقرها النظرية الماركسية. والتى تتمثل - فى النهاية - فى العلاقة المعقدة بين السياسية وعلاقات الإنتاج. وتتخذ هذه الحلول صورا عديدة ومتنوعة منها ما يعتبر امتداد لفكر باريتو Pareto الذى يرى أن أساس السلطة السياسية - إذا أردنا التبسيط - هو العلاقة شبه الوجودية بين الحاكمين والمحكومين rapport quasi - ontologique gouvernants - gouvernés كما هو الحال عند س. شميت C. Schmitt . وينتسب هذا المفهوم إلى التصور الهيجلى المبسط لعلاقة السيد بالعبد. ومن هذه الحلول ما نجده عند اتباع مانهايم mannheim ، الذين يتبنون تصورا مبسطا «للانتلجنسيا المتحررة» حيث تستند السلطة السياسية إلى الاحتكار «الفكرى» للنخب فى مواجهة الجماهير.

ومن هذه الحلول، ما نجده عند تيار يرجع أصله إلى م. فيبر. وهو أبرز تلك التيارات وأهمها رينطلق فى تصوره لاساس السلطة السياسية من السيطرة على جهاز الدولة. وهو تارة، يعتبر جهاز الدولة الأساسى الوحيد، والمستقل عن الاقتصاد، للسلطة

السياسية. وتارة أخرى، يعتبره أساس سلطة سياسية مستقلة عن السلطة الاقتصادية، وموازية لها: وهذا التصور الأخير، هو الذى يعنينا بصفة خاصة. وهو يفسر عمل البيروقراطية استنادا إلى أن لها سلطة سياسية مخصوصة، تستمدها من مجرد سيطرتها على جهاز الدولة، وأن هذه السيطرة هى الأساس المستقل للسلطة السياسية.

*

والآن، ما هى العلاقات - المسلم بوجودها - بين الجماعة الاجتماعية المسيطرة على جهاز الدولة، وبالتحديد البيروقراطية، وغيرها من النخب السياسية؟ وفيما يتعلق بالنظرية الماركسية، ما هى علاقة البيروقراطية بالطبقة الحاكمة؟ ولهذا السؤال أهميته، لأنه يحيلنا إلى أحد الخلافات الناشبة بين نظريات النخب السياسية. التى يؤكد بعضها **تعدد النخب السياسية**، أو الفئات الحاكمة، بينما يؤكد البعض الآخر **وحدتها**. تعلق هذا السؤال كما بإحدى قضايا النظرية الماركسية الصحيحة: قضية الوحدة والتماسك، المميزين للبيروقراطية كفئة اجتماعية.

(أ) لا ينبغى الوقوف طويلا عند مفهوم تعدد النخب السياسية أو الفئات الحاكمة. فما هو إلا رد فعل ايديولوجى نموذجى للنظرية الماركسية فى السياسة: إنه مفهوم التيار «الوظيفى»(٢) فهذا النفى لوجود أية وحدة بين ما يسمى بالنخب السياسية أو الفئات الحاكمة، يستهدف من حيث وظيفته الايديولوجية، تجنب الانزلاق إلى التسليم بوجود الصراع الطبقى: فمن يسلم بوحدة النخب السياسة أو الفئات الحاكمة يجازف بالالتقاء مع القائلين بوجود طبقة حاكمة. وليس صدفة أن يدرك آرون Aron ذلك، أكثر من غيره.

إن الذين يستندون إلى المذهب الوظيفى، الذى يجرد مفهوم السياسة والواقع السياسى من خصوصيته، يعتبرون السياسة وظيفة غير محددة diffuse وغير متميزة، هى «إدارة» مختلف «العناصر - المجلات» "élements - domaines" التى يتألف منها المجتمع «ككل» "totalité" «متكامل» "integrée" ومن ثم يخلص هؤلاء إلى تعريف النخب السياسية إستنادا إلى موقعها القيادى فى مختلف مجالات الواقع الاجتماعى، ومنها المجال السياسى المنظم، أى الدولة. فهى تعد إذن نخبا سياسية باعتبارها فئات حاكمة categories dirigeantes . ويرجع **تعدد** هذه النخب إلى عدم وجود روابط بين هذه الميادين المختلفة سوى تكاملها فى الكل الاجتماعى، كما يرجع إلى أن هذه «**الشرائح الاجتماعية العليا**» من الجماعات الاجتماعية المختلفة، تمثل مصالح متباينة، وإن كانت متكاملة.

وحسب هذه النظرية، تعتبر «القيادات النقابية العليا»، و «القيادات العليا» لكل الأحزاب السياسية الهامة، و«المديرين الكبار» للاحتكارات، و «كبار البيروقراطيين فى الدولة»، يعتبر هؤلاء - ولذات السبب - فئات حاكمة. فهل يمكن القول بأنهم يشكلون وحدة سياسية؟ إن فى هذا القول اسرافا شديدا. وفى هذا السياق، يفترض أن لجهاز الدولة، وأن للبيروقراطية ولاسيما «قممها»، سلطة سياسية مخصوصة. ويحكم علاقة هذه السلطة بغيرها من السلطات، المفهوم العام «لتجزئة» "parcéllisation" السلطة السياسية، المميز للنظرية الوظيفية.

(ب) والتيار الذى يسلم بوحدة النخب السياسية ويعبر عنه مفهوم «الطبقة السياسية»(٣) هو الذى يعنينا. وهو فى نقده للمفهوم الماركسى للطبقة الحاكمة، لا يدع مجالا لبحث ظاهرة حديثة هى، ظاهرة انتقال مركز الثقل فى الوظائف السياسية من وظيفة إلى أخرى la décentration moderne des fonctions politiques أو لبحث الدور الخاص للبيروقراطية. وإذا كان هذا التيار يفترض الوحدة السياسية للطبقة البرجوازية، وهى وحدة لم يعدلها وجود فى الواقع، فمن الطبيعى أن يميل إلى التمسك بمفهوم عام ومبسط **للسيطرة السياسية**. وهنا أيضا، تتنوع صور التعبير عن هذا التيار: فمنها ما يؤسس وحدة النخب المختلفة على علاقتها بالسلطة السياسية النظامية، من حيث التأثير أو المشاركة، وهذا هو ما فعله وعبر عنه مفهومه موسكا Mosca «للطبقة السياسية». وليس للسلطة عند أصحاب هذا التيار أساس واقعى. فما هى إلا مجال، يكفى أن يوجد لتتوحد النخب المختلفة. وتعتبرو البيروقراطية العليا إحدى هذه النخب.

وعلينا - وفقا لهذا التيار - أن نكتشف مصادر أخرى للسلطة موازية parallelles للسلطة السياسية. فهناك الاقتصاد، الذى يعتبر مصدرا للسلطة، والدولة الى تعتبر مصدرا آخر. وترتبط هذه النخب، ومنها البيروقراطية، بهذه المصادر المختلفة للقوة. ومع ذلك، يفترض أنها موحدة. وترجع وحدتها - كما أوضح رايت ميلز - إلي أن «رؤساء الشركات الاقتصادية» و «الزعماء السياسيين» ومنهم كبار البيروقراطين، و«القادة العسكريين» - أى النخبة - ينتمون إلى **«أثرياء المنظمات»** **"corporate rich"**.

هذا التصور الذى أراد أن يتجاوز ما يسمى بالحتمية الاقتصادية الماركسية،، وأن يبحث النشاط المستقل للبيروقراطية قد إنغمس هو ذاته فى حتمية اقتصادية مفرطة

sur - déterminisme économique فهو يفسر النشاط السياسى لجهاز الدولة بإنتماء أعضائه، وغيرهم من النخب الأخرى، إلى ذلك المركز الذى يوحدهم، الى أى انتمائهم الى جماعة أصحاب الدخول المرتفعة.

ومن أنصار هذا التيار أيضا، من يرجع وحدة النخب المختلفة، إلى سيطرة النخبة التى تحوز السلطة، على النخب الأخرى، استنادا إلى علاقات الإنتاج، كمينو -Mey naud . أو استنادا إلى سيطرتها على جهاز الدولة، باعتباره أساس مواز للسلطة السياسية.

كما هو الحال عند ميشيليز R. Michels ، وغيره ممن تتلمذوا وأعلى نظرية فبر فى البيروقراطية: وهى مفاهيم غير كافية لتفسير هذه السيطرة السياسية.

ويفسر بيرنهام Burnham وحدة النخب المختلفة بانتمائها إلى الطبقة الجديدة التكنوبيروقراطية من المديرين، التى تسيطر على الإنتاج، من خلال ما يسمى بالفصل بين الملكية والاشراف، فى المشروعات الكبيرة، ومن خلال انتمائها إلى جهاز الدولة بالنسبة للقطاع المؤمم.

لن ننقد هذه المفاهيم ومسلماتها النظرية. فقد فعل ذلك غيرنا باستفاضة(٢). غير أن العيب الرئيسى لهذا النقد هو أنه لا يقدم أى ايضاح لاساس السلطة (القوة) السياسية. وهى مع تسليمها بتعدد مصادر القوة السياسية، عجزت عن تفسير العلاقة بينها. فضلا عن انها إنتهت إلى نتائج تتناقض مع ما كانت تهدف إليه. فنقدها للمفهوم الماركسى المشوه للطبقة الحاكمة، وبحثها لألية عمل البيروقراطية، ينتهى إلى التسليم بوحدة النخب السياسية. غير أنها تبقى فى هذه الحالة، وحدة ايديولوجية: فبالنسبة للبيروقراطية تؤدى هذه المفاهيم إما إلى الخلط بين آلية عمل البيروقراطية وانتمائها إلى جماعة اقتصادية خيالية(ميلز). أو إلى اعتبارها «فاعلا» "Sujet" ينفرد بالسلطة السياسية بمعناها الضيق (الاتجاه الفيبرى)، أو بمعناها الواسع (بيرنهام).

***

الهوامش :

(١) C. W. Mills, The Power Elite, 1963. p. 277. وقدم T. B. Botto- more شرحا ممتازا للانتقادات التى وجهتها نظريات النخبة للفطرية الماركسية. وذلك

فى الفصلين الأول والثـاني من كتابه Elites and Society, 1966, والفصل الأول من Classes in Modern Society 1966.

ولقد سبق أن حللنا مفهوم السلطة، الذى تنطوى عليه أغلب نظريات النخبة السياسية، وذلك فى الفصل الخاص بالسلطة.

(٢) ونجد المبادىء الوظيفية التى ينطوى عليها هذا المفهوم فى نقد ت: بارسونز T. Parsons لمؤلف ميلز الذى استشهدنا به وهو: "the Distribution of power in American Society", in World Politics, vol. X, n° 1.

ومن أنصار التعددية آرون Aron : "Classe sociale, classe politique, classe dirigeante", in Revue Européenne de sociologie, 1 (2) 1960.

- "Classe politique ou catégories dirigeantes ?", Revue française de sc. politiques.

(٣) كما هو الحال عند بوسكا: The Ruling Class, 1439, p. 1 et suw وعند R. Michels فى نظريته عن البيروقراطية - طبقة سياسية فى كتابه: Political Parties, 1966, p. 43 et suiv.

ومليز فى كتابه الذى أشرنا إليه. و ج. مينو J. Meynaud فى: les Elites politiques, 1960.

ويلاحظ أن تيار الطبقة «الادارية» "classe "manageriale الذى يمثله بيرنهام وغيره من المدافعين عن مفهوم وحدة النخب قد أثر أكثر من غيره بالمفهوم الماركسى.

(٤) ونشير هنا بصفة خاصة إلى نقد سويزى لمليز فى:

"Power Elite or Ruling Cllass", extrait de la Monthly Review, 1963.

# الفصل الثانى
# موقف الماركسية
# من قضية الانتماء الطبقى لجهاز الدولة

إذا رجعنا إلى الانتقادات التى توجهها نظريات النخبة إلى النظرية الماركسية، لوجدنا أنها انتقادات موجهة إلى تشويهات الماركسية. فالاشكالات التى تطرحها تلك النظريات يمكن حلها فى ضوء النظرية الماركسية فى السياسة.

لنبحث أولا، نقد نظريات النخبة لمفهوم **الطبقة المسيطرة**: فإذا كان مفهوم الطبقة يتعلق بالمستوى الاقتصادى فقط. ومفهوم السيطرة يتعلق بالمستوى السياسى وحده. فإن مفهوم الطبقة السيطرة، يفترض إذن، أن تكون الطبقة المسيطرة اقتصاديا، هى الطبقة المسيطرة سياسيا.

ولقد أوضحنا فى الفصل الخامس بالطبقات الاجتماعية[1]. أن مفهوم الطبقة لا يقتصر على علاقة عناصر المجتمع بعلاقات الإنتاج. وإنما يشير هذا المفهوم إلى انعكاسات البنية الاقتصادية ككل، على مجال العلاقات الاجتماعية. كما بينا فى الفصل الخامس بالسلطة، أن مفهوم السلطة، ومفهوم السيطرة لا يشملان - من حيث

ارتباطهما بالطبقة - **الأبنية** السياسية **فحسب، بل يشملان أيضا مجال العلاقات الاجتماعية بأسره،** أى كل مجال الممارسات الطبقية، الاقتصادية والسياسية والايديولوجية.

هذه هى الاعتبارات التى استندنا إليها لتفسير امكانية انتقال مركز الثقل من موقع إلى آخر من مواقع السيطرة الاقتصادية

والسياسية، والايديولوجية، التى تحتلها طبقات مختلفة، وامكانية عدم التطابق بين هذه المواقع décalage . وإذا كان المستوى الاقتصادى لعلاقات الإنتاج، هو الذى يحدد فى نهاية المطاف، مواقع القوة (أو السلطة) و السيطرة فى مجال الصراع الطبقى. فذلك إنما يكون من خلال انعكاسه على التكوين الاجتماعى ككل مركب. ولقد رأينا أمثلة عديدة، لعدم التطابق بين الطبقة المسيطرة اقتصاديا، والطبقة المسيطرة سياسيا. وأبرزنا، من ناحية أخرى، الطابع المعقد للمستوى السياسى، واستقلاليته النسبية. فضلا عن استقلالية المجالات التى يشملها وبهذا أمكننا أن نثبت امكان تبدل مركز الثقل فى الوظائف السياسية المختلفة التى تتولاها طبقات مختلفة. décentration des diverses fonctions politiques : أى إمكان التفرقة بين الطبقات المسيطرة سياسيا والتى تعتبر جزءا من الكتلة الحاكمة، والطبقة القائدة لهذه الكتلة، والتى بيدها فى النهاية مقاليد السلطة السياسية، وتلعب دور المنظم السياسى للكتلة الحاكمة، فضلا عن التفرقة بين هذه الأخيرة، وبين الطبقة الحاكمة classe régnante التى تمثلها على المسرح السياسى.

وباختصار، لا يفترض المفهوم الماركسى الدقيق للطبقة تركز الوظائف السياسية المختلفة - فى الواقع - فى يد أعضاء طبقة معينة. بل أن هذا المفهوم هو الذى يفسر إمكانية عدم تركز هذه الوظائف، تبعا للأشكال الملموسة التى يتخذها الصراع الطبقى، والأبنية السياسية، وأنماط وأشكال الدولة، ونظم الحكم.

غير أن الحديث عن العلاقات بين الطبقات المختلفة، لا يحل مشكلة تحديد طبيعة الجماعة الاجتماعية التى تنتمى إلى جهاز الدولة. وإذا كنا نتمسك هنا بتعبير «البيروقراطية» فذلك للأهمية التى اكتسبها، وإن كان لا يشمل قسما من الجماعة التى درجت كلاسيكيات الماركسية على تسميتها «إدارة الدولة» التى تضم أيضا الجيش والشرطة إلخ...

ولقد أوضحنا بمناسبة التمييز بين القسم والشريحة والفئة أن البيروقراطية تشكل فئة

**نوعية** وإذا أخذنا بعين الاعتبار الوحدة المركبة لاسلوب الإنتاج، والفاعلية الخاصة لمستوياته المختلفة، لنتبين لنا أن البيروقراطية هى النتاج النوعى لتأثير الدولة كبنية ميدانية structure régionale فى عناصر التكوين الاجتماعى. ونجد ذات الميكانزم فى حالة «المثقفين»، فى علاقتهم بالميدان الايديولوجى. وإذا كان لبنية هذا الميدان السياسى، إنعكاساتها أيضا على عناصر المجتمع المقسم إلى طبقات اجتماعية وأجنحة طبقية؛ فإن البيروقراطية كفئة اجتماعية، هى نتاجها النوعى. ويتجلى هذا بالدرجة الأولي فى انتمائها إلى جهاز الدولة، وفى أنها هى التى تُشغِّل مؤسسات السلطة السياسية، إذا جاز التعبير واعتبار البيروقراطية فئة اجتماعية تنتمى إلى جهاز الدولة، ليس إلا أحد وجهى المسألة. فلتعبير البيروقراطية عند ماركس وإنجلز ولينين وجرامشى معنيان مختلفان، والتمييز بينهما أمر بالغ الأهمية. وقد أشرنا إلى معناه الأول، أما المعنى الثانى للبيروقراطية، فهو ذلك **النسق التنظيمى الخاص بجهاز الدولة، وآلية عمله الداخلية**، والذى يتجلى فيه التأثير السياسى للايديولوجية البرجوازية فى الدولة: ويتمثل هذا التأثير فيما يسمى عادة **بالنزعة البيروقراطية** bu-reaueratisme أو **إشاعة البيروقراطية** Bureaucratisation (١).

ولهذا التمييز أهمية مزدوجة: فهو أولا: يطرح قضية العلاقة بين البيروقراطية والنزعة البيروقراطية. أى العلاقة بين تحديد وضع تلك الفئة الاجتماعية، وسير ذلك النسق التنظيمى لجهاز الدولة، فى تكوين اجتماعى معين. وهو ثانيا، يطرح قضية إمكانية استمرار النزعة البيروقراطية، بصرف النظر عن وجود البيروقراطية كفئة اجتماعية أو عدم وجودها. وهى الاشكالية التى كانت محور نصوص لينين، عن دولة مرحلة الانتقال، واستمرار النزعة البيروقراطية. وهو ما اسماه لينين «الميل إلى اشاعة البيروقراطية»، دون وجود «البيروقراطية» كفئة اجتماعية متميزة.

*

ومهما يكن من أمر، فإن هذين الوجهين للظاهرة البيروقراطية، يتعلقان دائما بجهاز الدولة، لا بسلطة الدولة. فالبيروقراطية بصفة خاصة، تستند كفئة اجتماعية نوعية، إلى النشاط الملموس لجهاز الدولة، لا إلى سلطة الدولة. ولا تشكل البيروقراطية فى ذاتها طبقة متميزة، أو حتى قسما مستقلا أو غير مستقل من طبقة. وإذا كان إنجلز قد سماها طبقة، تجاوزا، فليس هناك ما يبرر تمسكنا بهذه التسمية.

فما يميز البيروقراطية هو بالتحديد علاقتها الخاصة بالسلطة المؤسسية، وإنتماؤها لجهاز الدولة. فهى ليست إلا نتاجا لعلاقة الدولة بالأبنية الاقتصادية من جانب، وبالطبقات الاجتماعية وأقسامها المختلفة من جانب آخر. وفى هذا الخصوص، لا يكفى أن يقال أنه ليس للبيروقراطية مكانا معينا فى علاقات الإنتاج بمعناه الدقيق، وهى العلاقات التى تحدد على أساسها الطبقات. فإذا كان هذا كاف لاستبعاد مفهوم البيروقراطية كطبقة. فهو غير كاف لاستبعاد مفهوم البيروقراطية **كقسم من طبقة** إذ يمكننا ان نحدد أقسام الطبقة استنادا إلى العلاقات السياسية وحدها.

بيد أن الطبيعة الطبقية لنشاط الدولة، هى التى تحكم بدقة نشاط البيروقراطية على الصعيد السياسى. أما ما كان يعتبر أحيانا، سمة تمتاز بها البيروقراطية، هى علاقتها الخاصة بالدولة، وانتماؤها إلى جهازها، فلا يجعل منها طبقة اجتماعية، أو قسما من طبقة. وإنما هذا هو بالدقة، ما يحددها كفئة اجتماعية، ويجعل نشاطها محصورا فى الحدود التى ترسمها سلطة الدولة الطبقية. وهذا هو، بالتحديد، ما يستبعد وجودها على الصعيد السياسى، باعتبارها قسما مستقلا من طبقة.

ومن جهة أخرى، أدى - أحيانا - الجدل الذى دار حول دور الدولة فى عملية الإنتاج، ووظائفها الاقتصادية المختلفة، إلى طمس تلك السمة المميزة للبيروقراطية. وبدا كما لو كانت هذه الوظائف تجعل للبيروقراطية - فى حالات معينة - مركزا خاصا فى علاقات الإنتاج بمعناها الدقيق. غير أن الطبيعة الطبقية للسلطة السياسية، هى التى تحدد بدقة تلك الوظائف. وتقدم لنا **برجوازية الدولة**، فى بعض البلدان النامية، نموذجا لهذه الحالة: حيث يمكن للبيروقراطية أن تجعل لنفسها مكانا خاصا فى علاقات الإنتاج القائمة، أو التى لم تتشكل بعد وعندئذ تشكل طبقة، لا باعتبارها بيروقراطية، وإنما لأنها أصبحت طبقة حقيقية.

لقد كان هذا الايضاح لازما، لكى نطرح قضية علاقة البيروقراطية بالطبقات وأقسامها المختلفة.

تشكل البيروقراطية فئة اجتماعية نوعية وهذا يعنى أن لها - هى ذاتها - إنتماء طبقيا. ونعنى إنتماءها إلى الطبقات الاجتماعية، والأجنحة، التى خرجت شرائحها المختلفة من صفوفها. فمنها يجند أعضاء الإدارة.

ولقد أكد ماركس وإنجلز ولينين، على ضرورة التمييز بين شرائح البيروقراطية المختلفة، من حيث تجنيدها، وانتمائها الطبقى.

وعلى سبيل المثال، ميز ماركس وإنجلز - فى حالتى البيروقراطية الالمانية، والبيروقراطية الفرنسية - بين ما اسماه لينين «قمم» البيروقراطية التى تنتمى إلى طبقة النبلاء ملاك الأراضى فى الحالة الأولى، وإلى البرجوازية فى الحالة الثانية من جهة، وبين الشرائح الدنيا من البيروقراطية، التى تنتمى إلى البرجوازية الصغيرة من جهة أخرى. كما ميزا بين أجنحة الطبقة البرجوازية التى تجند منها البيروقراطية العليا، لا سيما بين جناحها الصناعى، وجناحها المالى(٢).

ولقد حرص ماركس وإنجلز على إبراز أهمية الطبقة أو الجناح الذى تجند من صفوفه «قمم» البيروقراطية. فاستخدما مفهوما خاصا. **هو الطبقة - الحائزة للدولة** classe - tenant de l'Etat ، وهو فى رأيهما مفهوم لازم لايضاح أن تلك الطبقة أو ذلك الجناح قد يكون، وقد لا يكون هو المهيمن فى الكتلة الحاكمة. وهو ما جرت العادة على تسميته خطأ بالطبقة أو الجناح السائد سياسيا. أى باختصار، قد تنتمى قمم البيروقراطية إلى طبقة أو جناح سائد سياسيا، هو جزء من الكتلة الحاكمة، ولكنها ليست الطبقة أو الجناح المهيمن فيها. والمثل النموذجى لهذه الحالة، جهاز الدولة فى بريطانيا العظمى. بعد عام ١٨٣٠، وفى ألمانيا بعد بسمارك، حيث كانت قيادات جهاز الدولة تجند من الملاك العقاريين، فى الوقت الذى كانت البرجوازية فيه هى الطبقة المهيمنة. ومن ناحية أخرى، قد تكون الطبقة أو ذلك الجناح الحائز لجهاز الدولة، هى الطبقة أو الجناح السائد على المسرح السياسى وقد لا تكون.

ولقد صادفنا فى الأمثلة الى قدمناها، العديد من التباينات، بين الطبقات أو الأجنحة المهيمنة، والحاكمة، والحائزة للدولة، وتلك التى تجند قمم البيروقراطية من صفوفها.

*

ولهذه الملاحظات أهميتها. فمشكلة البيروقراطية تكمن فى أنها **تشكل فئة اجتماعية من نوع خاص** categorie spécifique بمعنى أن آلية عملها الخاصة، التى تميزها كفئة، **لا تتحدد مباشرة بانتمائها الطبقى**، أى أنها لا تخضع مباشرة للنشاط السياسى للطبقات أو الأجنحة الى خرجت من صفوفها. وإنما تتوقف آلية عمل البيروقراطية، على طبيعة النشاط الملموس لجهاز الدولة، بل على الموقع، الذى تحتله الدولة، داخل التكوين الاجتماعى ككل. وعلى علاقاتها المعقدة بالطبقات والأجنحة المختلفة. وهذا هو ما يسمح للبيروقراطية، بالوحدة والتماسك،

المميزين لها كفئة اجتماعية، بالرغم من تنوع مصادر تجنيد شرائحها المختلفة، وتباين انتماءاتها الطبقية ومن ثم، لا يمكننا إرجاع الوحدة السياسية للفئة البيروقراطية، إلى وحدة الطبقة الحائزة للدولة.

كذلك لا يمكن إرجاع وحدة البيروقراطية إلى وحدة الطبقة أو الجناح المهيمن، الذى بيده فى النهاية مقاليد **سلطة الدولة**. ولنقف عند هذه النقطة. فعندما ميز ماركس وإنجلز، بين **سلطة الدولة وجهاز الدولة**، أكدا على أن البيروقراطية ليست طبقة، أو قسما متميزا من أقسامها. ومن ثم لا يمكن أن تكون لها **سلطة** سياسية مخصوصة. أما يسمى «بالسلطة البيروقراطية» فليس فى الحقيقة إلا ممارسة الدولة لوظائفها - وهذا هو المعنى الثانى، الذى أعطاه ماركس ولينين، لعبارة جهاز الدولة - والدولة ليست أساس السلطة السياسية، بل **مركز القوة** السياسية centre de pouvoir politique لطبقات محددة، هى فى حالتنا الطبقية أو الجناح الميهيمن(٣). أى أن نشاط البيروقراطية يتفق فى النهاية، مع المصلحة السياسية للطبقة أو الجناح المهيمن. غير أن هذا يتحقق من خلال علاقة الدولة المعقدة بالسلطة السياسية لتلك الطبقة أو الجناح، لا من خلال التجنيد أو الانتماء الطبقى للبيروقراطية.

ليس للبيروقراطية إذن، سلطة مخصوصة. بل ولا تمارس - بصورة مباشرة - سلطة الطبقات التى تنتمى إليها، بحكم هذا الانتماء: وهذا واضح فى حالة اختلاف الطبقة أو الجناح الحائز للدولة، عن الطبقة أو الجناح المهيمن: ففى هذه الحالة، لا تمارس البيروقراطية سلطة الطبقة الحائزة لجهاز الدولة، بل سلطة الطبقة أو الاجناح المهيمن، على ما أوضحه لنا ماركس وإنجلز فى كتاباتهما عن بريطانيا العظمى. ولهذه المسألة أهميتها، لأن البعض يحاول تأسيس علاقة البيروقراطية بالسلطة السياسية للطبقة أو القسم المهيمن، على إدعاء أن هذه الأخيرة هى ذات الطبقة التى خرجت البيروقراطية العليا من صفوفها. وهذا التوحد خيالى، كما هو الحال عند رايت ميلز، أو موغل فى الخيال، لأنه يستند إلى البحث عن علاقات القرابة والنسب الحقيقة بين عناصر البيروقراطية العليا، وأعضاء الطبقة أو الجناح المهيمن.

وهذا ينقلنا إلى الحديث عن الجانب الثانى من القضية فحتى فى الحالة التى تجند فيها قمم البيروقراطية من الطبقة أو الجناح المهيمن، فتصبح بهذا الطبقة أو الجناح الحائز للدولة، حتى فى هذه الحالة، لا يحدد الانتماء الطبقى للبيروقراطية، علاقتها بالسلطة السياسية للطبقة أو الجناح المهيمن بصورة مباشرة. وإنما تتحدد هذه العلاقة عن طريق

الدولة ومن خلالها.

ولا يمكننا أن نرد الوحدة والتماسك المميزين للبيروقراطية كفئة اجتماعية نوعية، إلى وحدة وتماسك الطبقة الحائزة للدولة، التى هى فى الوقت نفسه الطبقة المهيمنة. ذلك أن، وحدة البيروقراطية وتماسكها، تستند إلى علاقتها الخاصة بالدولة، وإنتمائها إلى جهازها. هذا هو بالتحديد، ما يسمح لنشاطها السياسي بالاستقلالية النسبية، إزاء الطبقة أو الجناح المهيمن، الذى تمارس سلطته.

تطرح البيروقراطية إذن مشكلة فريدة. ففى حالة توحد الطبقة المهيمنة والطبقة الحائزة لجهاز الدولة، تحقق البيروقراطية استقلاليتها النسبية إزاء هذه الأخيرة بفصل علاقاتها المتميزة بالدولة. أما فى حالة تباين هاتين الطبقتين، تضع البيروقراطية نفسها فى خدمة المصالح السياسية للطبقة المهيمنة، بالرغم من انتمائها الطبقى للطبقة الحائزة لجهاز الدولة. ومع ذلك فهى تتمتع دائما باستقلاليتها النسبية إزاء الطبقة المهيمنة، لا لأنها تنتمى طبقيا للطبقة الحائزة لجهاز الدولة. وإنما لأنها فئة نوعية مرتبطة بالدولة.

وكما سبق أن أشرنا، ليس هناك ما يدعو نظريا لاضفاء سلطة سياسية مخصوصة على البيروقراطية، لتفسير الاستقلالية النسبية لنشاطها السياسى، شأنها فى ذلك، شأن الدولة فلسنا فى حاجة إلى أن ننسب إلى الدولة سلطة خاصة، لتفسير استقلاليتها النسبية عن الكتلة الحاكمة، والطبقة المهيمنة.

*

وإذا كان الانتماء الطبقى للبيروقراطية لا يحكم نشاطها السياسى بصورة مباشرة، فليس معنى هذا أنه لا يوثر فيه. ولقد قدم لنا ماركس وإنجلز بعض الأمثلة، التى يتجلى فيها تأثير هذا الانتماء، وذلك فى **الحدود** التى تمليها علاقة الدولة بالطبقات المهيمنة. وهذا يظهر بصورة صارخة فى حالة اختلاف الطبقات أو الأجنحة المهيمنة عن الطبقات التى تجند من صفوفها البيروقراطية، ومنها الطبقة - الحائزة لجهاز الدولة. غير أن تأثير انتماء البيروقراطية إلى الطبقة الحائزة للدولة، لا يتمثل فى هذه الحالة - فى إضفاء سلطة سياسية خاصة على هذه الطبقة لمجرد أن البيروقراطية العليا تجند من صفوفها: أى أن تصبح لها سلطة سياسية أخرى، غير السلطة التى تحوزها بحكم وضعها فى الصراع الطبقى. وإنما يتمثل تأثير هذا الانتماء الطبقى للبيروقراطية العليا، فيما يصف من حواجز، وما يمليه من قيود، من الدرجة الثانية **au second degre"** ، على سلطة الطبقة أو الجناح المهيمن. هذه هى النتيجة العامة، التى يمكن

استخلاصها من تحليلات ماركس، فيما يتعلق بجهاز الدولة فى بريطانيا العظمى، حيث كانت الارستقراطية، التى تعتمد على الريع العقارى الرأسمالى تقف ضد البرجوازية هو أيضا ما يمكن استخلاصه من تحليلات إنجلز لجهاز الدولة البروسى، حيث كانت طبقة ملاك الأرض الاقطاعيين ضد البرجوازية(٤).

وهذا هو ما نلاحظه فى مراحل **الانتقال** بمعناها الدقيق. وإن يكن بصورة أقل وضوحا. ففى مراحل الانتقال، يمكن للانتماء الطبقى لجهاز الدولة، أن يلعب دورا حاسما لصالح الطبقات الحائزة له. وإن لم تكن هى الطبقات المهيمنة. وذلك نتيجة للدور البارز، الذى يقع على عاتق المستوى السياسى، فى مراحل الانتقال، وما تتميز به سلطة الدولة خلالها، من عدم الاستقرار. فضلا عن التوازن الهش وغير المستقر بين الطبقات المتصارعة: وهذا الوضع فى ذاته، لا يضفى على الطبقات الحائزة لجهاز الدولة سلطة سياسية. **وإن كان يهيء الظروف لوصولها إلى السلطة.** هكذا كان ماركس ينظر إلى جهاز الدولة فى فرنسا، إذا يقول:

«أما إذا فى ظل الملكية المطلقة، وإبان الثورة، وفى عهد نابليون، فلم نكن البيروقراطية غير الاداة التى مهدت الطريق لحكم الطبقة البرجوازية. (وكانت البرجوازية، كما نعرف قد أصبحت فعلا الطبقة الحائزة لجهاز الدولة).

وإبان عودة المليكة، وفى عهد لوى فيليب، وفى ظل الجمهورية البرلمانية، كانت البيروقراطية أداة الطبقة الحاكمة، بالرغم من الجهود التى بذلتها لكى تصبح قوة مستقلة»(٥).

غير أن الحالة الفرنسية تعتبر حالة خاصة. ففى بريطانيا العظمى نجح اسلوب الإنتاج الرأسمالى، خلال مرحلة الانتقال، فى بسط سيطرته، بالرغم من إنتماء جهاز الدولة إلى طبقة النبلاء العقاريين. أما فى ألمانيا، فقد استطاعت الطبقة البرجوازية أن تحقق هيمنتها خلال مرحلة الانتقال **عن طريق** جهاز الدولة، بالرغم من انتمائه إلى طبقة النبلاء العقاريين. لقد تمكنت البيروقراطية من القيام بهذا الدور المحدد، خلال مرحلة الانتقال، معتمده على التوازن الدقيق للقوى الاجتماعية، وعلى دور الدولة.

ونلمس التأثير المحسوس للانتماء الطبقى لأجهزة دولة الانتقال، فى المقاومة التى تبديها هذه الأجهزة، والعراقيل التى تضعها أمام سيادة اسلوب الإنتاج الرأسمالى، فى حدود الإطار العام لعملية الانتقال: ويختلف هذا التأثير، باختلاف الدور المحدد الذى تلعبه الدولة فى هذه العملية. وهذا واضح بصفة خاصة فى ألمانيا، التى كان فيها لهذا

الدور أهمية بالغة.

هذا هو الخط النظرى، الذى حكم تحليلات لينين لمشكلة البيروقراطية فى المرحلة الأولى من طور الانتقال فى الاتحاد السوفيتى (مشكلة الاخصائيين البرجوازيين فى جهاز الدولة).

ولا تقتصر أهمية الانتماء الطبقى لجهاز الدولة على قمم البيروقراطية: فإذا كان للانتماء الطبقى للبيروقراطية العليا، تأثيرا حاسما بحكم الطابع الهرمى لنشاط البيروقراطية. فإن لانتماء المستويات الدنيا فى جهاز الدولة، إلى البرجوازية الصغيرة، أيضا، أهمية خاصة، لاسيما فى فرنسا، وألمانيا. لما لها من وضع متميز فى هذين البلدين. وذلك على خلاف الحال فى بريطانيا العظمى.

هذا الانتماء الطبقى للمستويات الدنيا فى جهاز الدولة جدير بالتأمل. فهو فى الحقيقة أحد أسباب **التوسع المميز لجهاز الدولة البيروقراطى.**

ولقد أكد ماركس فى **١٨** برومير. وفى الحرب الأهلية فى فرنسا، وفى كتاباته عن أسبانيا، وإنجلز فى **الوضع القائم فى ألمانيا** وكذلك جرامشى، على الارتباط بين توسع جهاز الدولة البيروقراطى، ووجود الطبقات أو الأقسام التى تنتمى إلى اسلوب الإنتاج الصغير - سواء البرجوازية الصغيرة أو صغار الفلاحين...إلخ - فى التكوين الاجتماعى، الذى يسير فى طريق دعم وتعزيز سيادة اسلوب الإنتاج الرأسمالى. فجرامشى مثلا، طرح المسألة على النحو التالى:

«هل توجد فى بلد معين شريحة اجتماعية واسعة، تعتبر الوظيفة البيروقراطية، المدنية أو العسكرية، عنصرا بالغ الأهمية، سواء فى حياتها الاقتصادية، أو التأكيد ذاتها سياسيا؟»(٦).

إن هذا الارتباط، يرجع أولا إلى أسباب اقتصادية: **فتعايش** أساليب الإنتاج الصغير مع اسلوب الإنتاج الرأسمالى قد «خلق فائضا سكانيا بلا عمل. فهو لا يجد لنفسه مكانا، لا فى الريف ولا فى الحضر. ولهذا يسعى للحصول على الوظيفة، باعتبارها نوعا من الضمان المحترم، وبهذا يشجع على خلقها»(٧).

كما أن لهذا الارتباط أسبابا **سياسية**:

فتوسع جهاز الدولة البيروقراطى يمكن الطبقات الحاكمة من اخضاع تلك الشرائح الدنيا، لتصبح سندا طبقيا لها. classes - appuis .

وأخيرا، هناك أسبالب **ايديولوجية** لهذا الارتباط: تتمثل بصفة خاصة، فى

ايديولوجية تلك الطبقات، وهى عبادة السلطة fetichisme du pouvoir . وترجع إلى أن هذه الطبقات تتميز بالافتقار إلى تنظيم سياسى خاص بها. مما يجعل أعضاءها صالحين - بصفة خاصة - للعمل فى المستويات الدنيا من الجهاز البيروقراطى.

غير أن أسباب توسع الجهاز البيروقراطى بحكم إنتماء مستوياته الدنيا إلى طبقات اسلوب الإنتاج الصغير، ليست هى أسباب وجوده ونشاطه المرتبطة بوضع هذه الطبقات فى ميدان الصراع الطبقى. فوضعها، وخاصة شروط حياتها الاقتصادية - عزلتها وتفتتها، ، إلخ - وعجزها عن تنظيم نفسها سياسيا، هذا الوضع، يقتضى وجود **جهاز بيروقراطى يمثلها بطريقة متميزة.** إن نشاط هذا الجهاز هو إذن الذى يتحكم - بماله من تأثير خاص فى - تأييد تلك الطبقات للسلطة الحاكمة، وليس الانتماء الطبقى لمستوياته الدنيا.

ومن ناحية أخرى، لا يخفى أن نشاط المستويات الدنيا البرجوازية الصغيرة من جهاز الدولة، الذى يرتبط «بقممه» برباط الوحدة، يختلف باختلاف هياكل الدولة، وطبيعة السلطة الطبقية الحاكمة.

وأخيرا، أن ارتباط البيروقراطية، كفئة اجتماعية، بطبقات اسلوب الإنتاج الصغير، ناشئ عن كون البيروقراطية ذاتها، انعكاس لتأثير الدولة فى تكوين اجتماعى معين باعتبارها أحد مستوياته الميدانية، instance régionale. والبيروقراطية هى التعبير الملموس عن التزاوج بين أسلوب الإنتاج الرأسمالى وأساليب الإنتاج الأخرى، فى ذلك التكوين، وما يولده هذا التزاوج من طبقات اسلوب الإنتاج الصغير. فعلاقة البيروقراطية بتلك الطبقات، تحكمها إذن، حتيمية معقدة surdétermination . إذ تحكمها علاقات تلك الطبقات، بطبقات اسلوب الإنتاج الرأسمالى، فضلا عن علاقاتها بالدولة الرأسمالية ذاتها.

***

الهوامش :

---

(١) ونجد هذا التمييز أيضا عند فيبر:

Wirtschaft und Gesellschaft, op cit., III partie, 6° chapitre.

وكذلك عند ميشيلز Michels . وقد تمخضت المناقشات اللاحقة حول هذه المسألة، عن التفرقة بين مفهوم البروقراطية «كنظام لنقل وتنفيذ الأوامر» (النزعة البروقراطية (bureaucratisme ، والبيروقراطية كسلطة (البيروقراطية بمعناها الدقيق).

كما هو الحال عند تورين: A. Touraine, "L'aliénation bureaucratique", in Areguments, n° 17, 1960.

وعند س . لوفور: C. Lefort. Ou'est-ce que la bureaucratie? " ibid.

وج: لاباساد: G. Lapassade. Groupes, organisations, institutions 1967, p. 57 et suiv.

كما نجد هذه التفرقة فى التحليلات المتأثرة بالنزعة التروتسكية التى تضمنها كتاب: Socialisme ou Barbarie.

ولابد من إبداء ملاحظة بسيطة: هى أن هذا التيار يعتبر النزعة البيروقراطية مشكلة عامة فى التنظيم ووجود البروقراطية يرجع عنده إلى أن لها سلطة مخصوصة ولا يغنى هذان المفهومان عن التمييز الماركسى بين البيروقراطية والنزعة البيروقراطية.

(٢) انظر:

Marx, Le 18 Brumaire, p. 344 et suiv., 355 et suiv.

وكذلك:

ومؤلفاته التى استشهدنا بها عن بريطانيا العظمى.

وانجلز:

La Statu-quo en Allemagne, op. cit., La Question du logement op. cit.. la préface à La Guerre des paysans, op. cit., la préface à la première édition anglaise de Socialisme utopique et socialisme scientifique, etc.

(٣) والفكرة العامة التى يتبناها ماركس وانجلز، هى أن البيروقراطية «خادم» و «ممثل» «للطبقات المهيمنة».

(٤) فقد رأينا فى نقدنا لمفهوم «السلطة - محصلة صفرية "pouvoir-somme zero" إن تقييد سلطة طبقة من الطبقات، لا يعنى بذاته زيادة قوة الطبقة التى تعارضها. وهى

فى حالتنا، الطبقة الحائزة لجهاز الدولة عن طريق البيروقراطية.

(انظر الجزء الأول - المترجم).

(٥) Le 18 Brumaire, op. cit., p. 348.

(٦) انظر ما كتبه جرامشى عن «القيصرية» وهو النص الذى استشهدنا به، وسنعود إلى موقف لينين من هذه القضية.

(٧) Marx, Le 18 Brumaire, p. 355.

هوامش المترجم :

---

[١] فى الجزء الأول.

# الفصل الثالث

# الدولة الرأسمالية

# النزعة البيروقراطية - البيروقراطية

يمكننا إذن، أن نقول، أن تحليل قضية البيروقراطية، يتطلب تحديدا دقيقا لعلاقة **البيروقراطية**، كفئة اجتماعية نوعية، والنزعة البيروقراطية Bureaucratisme ، كنسق تنظيمى خاص لجهاز الدولة، **بهياكل نمط معين من أنماط الدولة**، لابد إذن، أن نبحث ظاهرة البيروقراطية، فى إطار اسلوب إنتاج معين، هو اسلوب الإنتاج الرأسمالى، وفى التكوين الاجتماعى الذى يسود فيه من جهة. وأن نبحثها، من جهة أخرى، فى إطار الصراع الطبقى فى هذا التكوين وهى قضية تختلف، كل الاختلاف، عن قضية الانتماء الطبقى للبيروقراطية.

وسنكتفى هنا، بتقديم بعض الايضاحات، عن البيروقراطية، والنزعة البيروقراطية، فى اسلوب الإنتاج الرأسمالى، وفى التكوين الرأسمالي. وذلك فى ضوء ملاحظات ماركس روإنجلز وجرامشى ولينين، واضعين فى الاعتبار تحليلالت م. فبر، الذى أسهم

إسهاما كبيرا فى تحديد علاقة البيروقراطية والنزعة البيروقراطية الفريدة، بالنظام الرأسمالى من جهة، وبالديمقراطية السياسية من جهة أخرى. والتحليلات الصحيحة الوحيدة لظاهرة البيروقراطية فى علم السياسة اللاحق، هى تلك التى تعتبر امتدادا لملاحظات فبر. وتعطينا هذه الملاحظات مؤشرات مفيدة آخذين بعين الاعتبار، ما قد يوجه إليها من إنتقادات.

ولنعرض الآن بايجاز، نقدنا السابق لاشكالية فبر العامة فى البيروقراطية لقد تمخضت هذه الاشكالية، عن مفهوم غير مكتمل، وغير دقيق للنزعة البيروقراطية. وعن تحديد خاطىء لوضع البيروقراطية.

أولا، فما يتعلق بالنزعة البيروقراطية، يؤسس فبر علاقتها بالنظام الرأسمالى على مفهوم غامض هو «الرشد الشكلى أو العقلانية الشكلية» "rationalité formelle" ويتمثل فى مجموعة القواعد القانونية، التى تحكم تنظيم مختلف قطاعات النظام الرأسمالى.

أما البيروقراطية كفئة اجتماعية، فتصبح عند فبر، ذاتا خلاقة sujet créateur . فهى التى تصنع السلطة الحديثة، والتطور السياسى، طالما أنها هى التى تضع قواعد السلوك فى الميدان السياسى(١).

هكذا، أخفى فبر - بطريقة منهجية - علاقة البيروقراطية بالطبقات الاجتماعية، بل وعلاقتها بالصراع الطبقى السياسى: فقد كان الهدف الواضح من صياغة فبر لمفهومه للبيروقراطية، هو - كما نعرف - محاربة مفهوم الصراع الطبقى.

ومع ذلك، لابد أن نذكر أن فبر، كان يرى مثل الماركسيين الكلاسيكيين، أن البيروقراطية، أو النزعة البيروقراطية ترتبط بالضرورة باسلوب الإنتاج الرأسمالى. وهو وإن كان يعتبرها ظاهرة عامة، توجد فى **مختلف قطاعات** التكوين الرأسمالى دون تمييز إلا أنه كان يؤكد بصفة خاصة، على ارتباطها بالشكل السياسى للدولة الحديثة، أى بالدولة الرأسمالية. أنها علاقة ضرورية، وإن كانت ذات وجهين: وفى عبارة مبسطة، الظاهرة البيروقراطية (البيروقراطية، والنزعة البيروقراطية) هى فى رأى فبر، ضرورة لا غنى عنها لسير التكوين الرأسمالى ككل، ولعمل أشكاله السياسية. المختلفة. ولكنها تنطوى فى الوقت نفسه، على بذور تناقضات خطيرة، تتجلي فى الميدان السياسى بصفة خاصة.

وإستنادا إلى تحليلات ر. ميرتون R. Merton ، وهو أحد ممثلى الاتجاه الوظيفى،

أصبح علم السياسة المعاصر يبحث ظاهرة البيروقراطية فى إطار مفهوم «المعُوق الوظيفى» "dysfonction"[١] وهو فى هذا يسير على نهج فبر(٢). ووفقا لهذا المفهوم، لا يمثل نشاط البيروقراطية مشكلة، ولا يشكل ظاهرة سياسية متميزة، إلا فى حالات استثنائية، بل «مرضية» "pathologiques" ، عندما يتجاوز هذا النشاط، الأطر المرجعية لوحدة النظام الرأسمالى وتكامله.

وتندرج فى هذا المنظور معظم تحليلات علم الاجتماعى الامريكى للبيروقراطية، التى ترى، ضرورة التمييز بين بيروقراطية تؤدى وظيفتها فى النسق بكفاءة، وأخرى معوقة لاداء هذه الوظيفة dysfunctionelle. وأن اصلاحها يقتضى اصلاح «العلاقات الإنسانية» relations humains فى إطار ذلك النسق. عندئذ يبدو فبر كعدو لدود لهذا المفهوم: فهو وإن كان يربط ما بين وجود البيروقراطية أو النزعة البيروقراطية، وما يسميه رشد النظام rationalité du systéme : أى باختصار، ينظر إلى البيروقراطية باعتبارها أكفء إطار للعمل فى ذلك النظام. إلا أنه يؤكد فى الوقت نفسه، على حتمية التناقض بين البيروقراطية والديموقراطية السياسية.

غير أن فبر قد أخطأ فى تحديد موضع هذا التناقض، مما أدى إلى ظهور مفهوم ميشيلز Michels «للبيروقراطية كطبقة سياسية». ويتمثل خطأ الفكر الفيبرى النظرى، فى الربط بين البيروقراطية، والنظام الرأسمالى، استنادا إلى فكرة «الرشد» أو «العقلانية» "rationaleté" ولهما عنده معنيان: الأول، معنى ضيق، ويشير إلى نظام حسابات ميزانيته المشروع، أو الدولة الرأسمالية systéme de comptabilité budgétaire وهو فى هذه الحالة، ليس إلا نتيجة جزئية، وثانوية، لطبيعة أبنية اسلوب الإنتاج الرأسمالى. والمعنى الثانى «للعقلانية» عام، وهو المعنى الشائع، ويتسم بالغموض الشديد.

واستنادا إلى هذا التصور العام للعقلانية، يصبح التناقض بين البيروقراطية، والرأسمالية، عند فبر، تناقضا بين العقلانية الشكلية للنشاط البيروقراطى، وبين «اللاعقلانية» "irationalité" التى يؤدى إليها، والتى تثقل كاهل النظام الرأسمالى على ما أوضحه هـ. ماركوز H. Marcuse (٣).

وتجدر الإشارة إلى أن ماركس نفسه، كان فى مؤلفات شبابه، ينطلق من نقده للبيروقراطية، وعلاقتها بالدولة الحديثة وبالمجتمع البرجوازى من تيمه (théme) «العقلانية - اللاعقلانية»، التى تميزت بها اشكالية الاغتراب عنده.

ولقد حدد ماركس فى مرحلة نضجه، وإنجلز وجرامشى ولينين، العلاقة الضرورية، التى تربط «الظاهرة البيروقراطية» (البيروقراطية، والنزعة البيروقراطية) بالدولة الرأسمالية، وبالتكوين الرأسمالى، والطبيعة المتناقضة لهذه العلاقة. **فالبيروقراطية** بالذات - كموضوع للبحث النظرى - لا تعنى بحال، **نشاطا شاذا، ومرضيا، لجهاز** الدولة الرأسمالى: انها سمة مميزة لطبيعة جهاز الدولة الرأسمالية، ترتبط بالنموذج النظرى لهذه الدولة. لم يكن إذن، المقصود من نقد ماركس - فى مؤلفاته الناضجة - أو نقد إنجلز ولينين، للبيروقراطية، ولجهاز الدولة الرأسمالية، باعتباره «جسما طفيليا»، و«غريبا»(٤) عن المجتمع، لم يكن المقصود إذن، هو تحديد الطابع الشاذ الذى يتسم به ذلك الجهاز فى ظل وضع ملموس، فى تكوين رأسمالى معين. وإنما كان المقصود، فى الحقيقة، هو تحديد طبيعة التناقضات القائمة بين البيروقراطية كفئة نوعية تنتمى إلى جهاز الدولة، والتكوين الرأسمالى. إنها «جسم طفيلى»، ومع ذلك فهى بلاشك، ضرورية لسيره. ويرتبط وجودها بالنمط الرأسمالى للدولة.

وتنحصر هذه التناقضات، فى علاقة نشاط البيروقراطية **بالطبقات الاجتماعية** وهى من جهة، ترجع إلى علاقة البيروقراطية بطبقات اسلوب الإنتاج الرأسمالى فى التكوين الاجتماعى، ومنها الطبقة البرجوازية: الاستقلالية النسبية للبيروقراطية إزاء البرجوازية. وهى من جهة أخرى ترجع إلى علاقة البيروقراطية بطبقات أساليب الإنتاج الأخرى فى ذلك التكوين، أى طبقات اسلوب الإنتاج الصغير.

من هذا تتضح ضرورة البيروقراطية، وعلاقاتها بالطبقات، باعتبارها إنعكاسا لتأثير éffet نمط الدولة الرأسمالية فى التكوين الاجتماعى الرأسمالى، يختلف باختلاف صور تزاوج اسلوب الإنتاج الرأسمالى وأساليب الإنتاج الأخرى، وما يولده من علاقات سياسية.

وهذا هو ذات النهج الذى إختطوه فى معالجتهم للنزعة البيروقراطية: فلقد كان عليهم أن يبينوا ضرورة وجود نسق تنظيمى معين لجهاز الدولة، وأن يحددوا تناقضاته، وإرتباطه بالأشكال الايديولوجية modéles idéologiques لاسلوب الإنتاج الرأسمالى، واسلوب الإنتاج الصغير. أى ارتباطه **بالايديولوجية البرجوازية، والايديولوجية البرجوازية الصغيرة.** وتوجد هذه التناقضات فى قلب الايديولوجية السياسية الرأسمالية ذاتها: التناقض بين شرعية الديمقراطية السياسية، والأشكال الايديولوجية الرأسمالية التى يتخذها النشاط البيروقراطى. والتناقض بين تلك

الشرعية، والمظهر البرجوازى الصغير للايديولوجية الحاكمة لعمل البيروقراطية.

*

إذن، القول بأن البيروقراطية، أو النزعة البيروقراطية ترتبط بنمط معين من أنماط الدولة، هو النمط الرأسمالى، وبأشكاله العينية، يعنى النظر إلى **ظاهرة البيروقراطية** من منظور الماركسيين الكلاسيكيين: أى **باعتبارها، بالتحديد، ظاهرة سياسية.** ولما كانت النزعة البيروقراطية ظاهرة عامة فى التكوين الرأسمالى، فمن الطبيعى أن تكشف عن تماثل homologie فى النمط الايديولوجى للقواعد المنظمة **لمختلف قطاعاته:** تنظيم العمل فى المشروعات. وإشاعة البيروقراطية فى الثقافة .. إلخ. ويرجع هذا التماثل إلى سيادة ذلك النمط الايديولوجى فى مجمل التكوين الاجتماعى.

أما البيروقراطية بمعناها الضيق، أى باعتبارها فئة اجتماعية نوعية، فترتبط بجهاز الدولة، بحكم إنتمائها إليه.

ويتيح لنا هذا المنظور، تحديد العوامل الاقتصادية المؤثرة فى ظاهرة البيروقراطية.

وإذا كان المقصود بالعوامل الاقتصادية، علاقات الإنتاج الرأسمالية، وما يرتبط بها من علاقات أساليب الإنتاج الأخرى فى التكوين الرأسمالى، **فليس لها تأثير مباشر** فى توليد البيروقراطية ذاتها، أو فى علاقاتها بالطبقات الأخرى **إلا بقدر إنعكاسها على هياكل الدولة ووظائفها.** (كأن يدفع «الفائض السكانى» فى قطاع الإنتاج الصغير طبقاته، إلى البحث عن الوظائف البيروقراطية كمصدر للدخل). وأهم ما فى هذه المسألة - كما قال ماركس - هو بالتحديد، ذلك التوسع المميِّز فى «اختصاصات، ووظائف» الدولة فى التكوين الرأسمالى، لاسيما تلك الوظائف التى تتعلق بتدخل الدولة النوعى فى الاقتصاد. وهو ما يميز الدولة الرأسمالية عن أنماط الدولة الأخرى(٥). وهى وظائف غاية فى التنوع إبتداء من فرض الضرائب، وزيادة ميزانية الدولة - التى أبرز فبر والماكسيون الكلاسيكيون أهميتها - حتى تدخل الدولة المباشر، الذى يتجلى فى مرحلة رأسمالية الدولة الاحتكارية. وهى مسألة جديرة بالاهتمام، نظرا لما أثارته من تأويلات خاطئة، منها على سبيل المثال: التيار الإدارى la tendance "manageriale" ، الذى يستند إما إلى مفهوم يخلط ما بين علاقات الإنتاج، والتقسيم التكنيكى للعمل فى المشروع، أو إلى ما يسمى «بالفصل بين الملكية والاشراف» أو يستند إلى مفهوم عام «للمنظمات» "organisations" ، ينظر إلى

الاقتصاد نظرة ايديولوجية. فيعتبر تنظيم المشروع organisation de l'enteprise، أساس «طبقة» البيروقراط.

ولا يقتصر هذا التوسع فى «اختصاصات ووظائف» الدولة الرأسمالية على وظائفها الاقتصادية. بل يشمل أيضا وظائفها السياسية والايديولوجية. ولهذا التوسع اهميته بالنسبة للبيروقراطية. لأنه هو الذى يحتم زيادة عدد موظفى الدولة: صحيح أن توسع البيروقراطية من الناحية العددية، قد يزيد عن القدر اللازمة القيام بتلك الوظائف غير أن هذا الا ينفى الأهمية البالغة لارتباط اتساع جهاز الدولة (نمو البيروقراطية كفئة اجتماعية) بالتوسع فى وظائفه.

ويكتسب هذا التوسع فى وظائف الدولة أهمية اضافية، إذا ما قابله تغير فى المستوى السائد فى التكوين الاجتماعى. وهو أمر عادى:

ونعنى ذلك الوضع الذى يصبح فيه دور الدولة هو الدور السائد فى تكوين رأسمالى معين. وهذا الوضع يؤثر فى النشاط السياسى للبيروقراطية، الذى يتزايد فى ظل الدور المسيطر للدولة. ولابد هنا من التمييز بين تأثير اتساع وظائف الدولة فى النمو العددى للفئة البيروقراطية، وتأثير الدور المسيطر للدولة فى النشاط السياسى للبيروقراطية. فهذان العاملان لا يتطابقان بالضرورة: ولقد حلل ماركس وإنجلز أجهزة الدولة، والبيروقراطية، من هاتين الزاويتين، فى فرنسا، وألمانيا وإنجلترا. ففى فرنسا وانجلترا، كان للبيروقراطية دور سياسى فريد وهام، نظرا للدور البارز الذى كان على الدولة الاضطلاع به. فكان لاتساع وظائف الدولة فى فرنسا بصفة خاصة، أثر ملحوظ فى نمو الفئة البيروقراطية نتيجة لتزايد عدد صغار الفلاحين، الذين يخضعون فى نهاية المطاف لاسلوب الإنتاج الرأسمالى، ولهذا يصب «فائضهم السكانى» "surpopulation فى جهاز الدولة.

أما فى بريطانيا، فقد أدى النجاح الفذ، الذى حققه أسلوب الإنتاج الرأسمالى، فى بسط سيطرته على أساليب الإنتاج الأخرى.. إلى تحلل طبقات اسلوب الإنتاج الصغير، وسيادة الدور الذى يلعبه الاقتصاد. أى باختصار، نشأة المصفوفة المميزة لاسلوب الإنتاج الرأسمالى، فى التكوين الاجتماعى البريطانى: ولهذا كان دور البيروقراطية كفئة اجتماعية نوعية - أقل شأنا - ولم تشكل فى أى وقت من الأوقات قوة اجتماعية.

فى ضوء هذه الملاحظات، يمكننا تحليل التطور اللاحق للبيروقراطية، ودورها

السياسى الذى يختلف باختلاف تلك البلدان.

*

غير أن دراسة الفئة البيروقراطية فى التكوين الرأسمالى، لا يمكن أن تقتصر على قضية وظائف الدولة الرأسمالية. فهى تعتمد بالدرجة الأولى على دراسة هياكل هذه الدولة، ومن ثم تحديد مكانها بين مختلف مستويات اسلوب الإنتاج الرأسمالى. والعنصر الجوهرى هنا، هو الاستقلالية النسبية للاقتصاد.. والسياسة. وهو ما يميز اسلوب الإنتاج الرأسمالى عن أساليب الإنتاج الأخرى، ومنها على سبيل المثال، اسلوب الإنتاج الاقطاعى.

ولقد أشار ماركس، وماكس فبر، إلى تأثير هذه الخصوصية فى شروط نشأة البيروقراطية **كفئة نوعية.**

ففى اسلوب الإنتاج الاقطاعى، وفى ظل علاقة الاقتصاد بالسياسة التى تميزه، تعتمد ممارسة الوظائف العامة على العلاقات الشخصية، السياسية والاقتصادية، التى تربط شاغليها بالملك، الذى يمثل سيادة الدولة. وتتوحد ممارسة هذه الوظائف، بوجه خاص، مع وضع الطبقات فى ظل ذلك الاسلوب. أى أنها تتوحد مع «مكانتها العامة» "statut public" باعتبارها «طوائف أو طبقات مغلقة» "castes" ، ومع ممارسة الحقوق الاقطاعية. وهو ما اسماه فبر «إدارة الأعيان» "administration des not-ables" ، حيث تتركز ممارسة الوظائف السياسية فى يد الطبقة الاقطاعية. ويمكن القول، بأن **الانتماء الطبقى**، الذى يتخذ شكل الانتماء إلى طائفة caste ، أو مرتبه état هو بالدقة الذى يحكم مباشرة إدارة الدولة، ويستبعد إمكانية وجود بيروقراطية تعمل كفئة متميزة.

وهذا واضح أيضا، فى الدور الذى يلعب المستوى الايديولوجى فى التكوين الاقطاعى، والذى يحول دون تكوين «المثقفين» كفئة متميزة: ويتعلق الأمر بقضية إعتبار رجال الدين clergé ، طبقة، بل طائفة مغلقة Caste .

سبق أن درسنا باستفاضة، الانتقال من هذا الوضع إلى البيروقراطية الحديثة، فى تحليلاتنا للدولة الاستبدادية. ويفترض هذا الانتقال وجود النمط الرأسمالى للدولة. أى وجود سلطة سياسية - قانونية، مستقلة نسبيا عن الاقتصاد، وهى أساس الخصائص العينية المميزة للبيروقراطية.

وهذا «النمط» الرأسمالى للدولة، هو الذى قصد ماركس الاشارة إليه، عندما وصف

نشأة البيروقراطية الفرنسية، فى ١٨ بروميير، بقوله:

«تكونت هذه السلطة التنفيذية، بتنظيمها الهائل، فى عهد الملكلية المطلقة... حيث تحولت امتيازات السادة الاقطاعيين، كبار الملاك العقاريين فى الريف وفى المدن، إلى اختصاصات لسلطة الدولة. وأصبح السادة الاقطاعيون موظفين معينين. وحل محل حقوق السيادة الاقطاعية المتضاربة، قواعد تنظم سلطة الدولة... لقد أخذت الثورة الفرنسية الأولى على عاتقها مهمة القضاء على السلطات المستقلة، المحلية والاقليمية، التى كانت تتمتع بها البلديات والمحافظات، لتحقيق الوحدة البرجوازية للأمة. فكان يتحتم على هذه الثورة، أن تنجز وتطور العمل الذى بدأته الملكية المطلقة.: أى أن تحقق مركزية السلطة الحكومية، مع توسيع اختصاصاتها»(٦).

*

وقبل أن نتناول بالتحليل، تأثير الدولة الرأسمالية فى عمل البيروقراطية، نتوقف لحظة، عند الوجه الآخر للقضية، عند النزعة البيروقراطية bureaucratisme.

وتعنى بالنزعة البيروقراطية، اسلوبا خاصا فى تنظيم جهاز الدولة الرأسمالية، وفى ادائه لعمله. ويتسع هذا المفهوم، في حالة الدولة الرأسمالية، ليشمل البيروقراطية كفئة نوعية. وترجع النزعة البيروقراطية، - فى هذه الحالة - إلى طبيعة هياكل الدولة الرأسمالية، وإلى تأثير الايديولوجية الرأسمالية السائدة فى القواعد القانونية المنظمة لجهاز الدولة معا: وهما عاملان متميزا نسبيا.

ويتخذ تأثير الايديولوجية الرأسمالية السائدة، فى النزعة البيروقراطية، صورا عديدة:

(أ) فهو فى صورته العامة، يتمثل فى الطابع المميز والمكون لأية ايديولوجية، كإخفاء المعرفة أو حجب المعلومات مثلا. وهذا يتجلى فى «السر» البيروقراطى le "secrét" bureaucratique .

(ب) أو يتمثل فى تلك الأشكال المتميزة للايديولوجية الرأسمالية، التى تناولها ماركس، فى دراسته لفيتشية السلعة fétichisme de la marchandise إبتداء من الطابع اللاشخصى للوظائف البيروقراطية (بناء المفهوم الايديولوجى للفرد - الشخص " individu - personme" حتى الأشكال القانونية لتقسيم العمل modéles normatifs

(جـ) أو يتخذ أشكالا سياسية - قانونية، وهى الجانب الغالب، فى الايديولوجية الرأسمالية السائدة. ونعنى بصفة خاصة، تأثير الشرعية البرجوازية فى النزعة البيروقراطية «القانونية - العقلانية» "légitimité "rationelle - légale ذلك التأثير الذى أبرز أهميته م. فبر، وماركس فى مؤلفاته الناضجة.

وفى إطار هذه الشرعية، تبدو البيروقراطية كممثل لوحدة الشعب - الأمة. ويمكنها أن تدعى أنها «هيئة محايدة» "Corps neutre" تجسد الصالح العام. وبهذا تخفى بانتظام، دورها السياسى بالنسبة للطبقات.

(د) وأخيرا. يتجلى تأثير الايديولوجية الرأسمالية السائدة، بل وتأثير الايديولوجية البرجوازية الصغيرة المتمثل فى النزعة البيروقراطية buréaucratisme، يتجلى هذا التأثير فى افتقار الجماهير للثقافة، والمعرفة: وهذا هو بالتحديد ما يمكن البيروقراطية من احتكار المعرفة.

من هذا يتضح، أن الطابع البيروقراطى لجهاز الدولة le bureaucratisime يكشف بحكم ارتباطه بالايديولوجية السائدة فى التكوين الرأسمالى - عن تماثل القواعد القانونية المنظمة لتقسيم العمل فى مختلف قطاعات ذلك التكوين. فى المصانع، وفى المؤسسات الثقافية. .إلخ(٧).

غير أن هذا التماثل لا يعتبر **نتاجا خاصا** éffet spécifique لتلك الايديولوجية إلا بالنسبة لجهاز الدولة، طالما أن جهاز الدولة يرتبط فى التكوينات الرأسمالية بوجود البيروقراطية كفئة اجتماعية. وطالما أن الايديولوجية فى هذا المجال ترتبط ارتباطا وثيقا بجهاز الدولة، مولده النزعة البيروقراطية فى علاقة **البيروقراطية بصراع الطبقات السياسى.**

*

وإذا كانت البيروقراطية تشكل فئة اجتماعية نوعية، فهذا يرجع إلى وحدتها المتميزة، التي تتجلى فى نشاطها كجماعة اجتماعية، وفى استقلاليتها النسبية عن الطبقات الاجتماعية، سواء كانت الطبقات الى تنتمى إليها، أو الطبقات الحاكمة.

وترجع هذه السمات المميزة للبيروقراطية فى التكوين الرأسمالى، بالدرجة الأولى، إلى النزعة البيروقراطية، باعتبارها نتاجا للايديولوجية السائدة، وللدولة الرأسمالية. كما ترجع إلى علاقة هذه الدولة بصراع الطبقات.

أما عن النزعة البيروقراطية، فقد كانت موضع تحليلات كثيرة، ولسنا فى حاجة إلى

المزيد. ويكفى هنا أن نذكر بايجاز، بعض سماتها، دون حاجة إلى الاشارة إلى ما يرجع منها إلى الخصائص المميزة للدولة الرأسمالية، أو للايديولوجية، أو حتى محاولة تصنيفها حسب أهميتها.

لقد درس ماركس وإنجلز وجرامشي ولينين(٨) وفبر تلك السمات. وهنا تظهر فائدة تحليلات فبر.

ويمكننا أن نعرِّف البيروقراطية تعريفا عاما. فنقول:

**أنها تمثل تنظيما هرميا لجهاز الدولة، يستند إلى تفويض فى السلطة، له انعكاسات خاصة على آلية عمله.** ويرتبط بصفة عامة ارتباطا وثيقا بالأمور الآتية.

(١) تحويل النظام القانونى إلى نظام بديهى L'axiomatis ation du sys-téme juridique إلى مجموعة من القواعد القانونية، المجردة، العامة، الشكلية، المنضبطة، التى تحدد مجلات النشاط، والاختصاص (إنجلز، وفبر).

(٢) تمركز الوظائف centralistion des fonctions ، والتركز الادلرى لجهاز الدولة (ماركس، وإنجلز. وجرامشى).

(٣) الطابع اللاشخصى لوظائف جهاز الدولة (ماركس، وفبر).

(٤) يتمثل مقابل إداء هذه الوظائف فى مرتبات ثابتة (ماركس. وفبر).

(٥) اسلوب تجنيد الموظفين، بالاختبار أو بالتعيين من «القمة» أو وفقا لنظام خاص للمسابقات (ماركس، وفبر).

(٦) الفصل بين حياة الموظف الخاصة، ووظيفته العامة، أى «مكتبة» (ماركس، وفبر).

(٧) اخفاء معلومات جهاز الدولة بانتظام عن الطبقات، أى السر البيروقراطى (ماركس، وانجلز، ولينين، وفبر).

(٨) حجب المعرفة، واخفاء المعلومات، حتى داخل جهاز الدولة ذاته. حيث تملك «قمم» الجهاز مفاتيح العلم (لينين).

(٩) ما يتميز به جهاز الدولة من تفاوت بين التكوين العلمى «لقممه» ، وانعدام ثقافة مستوياته الدنيا (ماركس، ولينين)...إلخ.

وتستتبع هذه النزعة البيروقراطية فى تنظيم جهاز الدولة، تدرجا هرميا صارما فى نشاطه، عن طريق تفويض بعض السلطات، والاختصاصات. كما تستتبع نمطا خاصا

للشرعية و لتوزيع السلطة داخل جهاز الدولة ابتداء من القمة، والرجوع باستمرار إلى المستويات الأعلى المسئولة. وهي سمات، وصفها ماركس وإنجلز. ولينين، وكثيرون غيرهم.

إن هذه النزعة البيروقراطية فى نشاط جهاز الدولة، هى بالتحديد التى تضفى على البيروقراطية طابع الوحدة، فتجعل منها فئة نوعية. فهى (إندماج الايديولوجية السائدة فى هياكل الدولة الرأسمالية) تمكن البيروقراطية من القيام بدورها كفئة اجتماعية، بالرغم من تباين الانتماءات الطبقية لشرائحها.

صحيح أن لهذه الجماعة الاجتماعية، مصالحها الخاصة، (الوصول إلى الوظائف الإدارية كمصدر للدخل، وكعمل محترف...إلخ). ولكن هذا لا يكفى. لكى يجعل منها فئة نوعية: نظرا لتباين مصالح شرائحها المختلفة. ولأن هذه المصالح، وإن كانت تفسر إلى حد ما، إرتباط البيروقراطية الوثيق بالطبقات الحاكمة. إلا أنها لا تفسر استقلاليتها النسبية إزاءها. تلك استقلالية التى تجعل منها فئة نوعية.

***

الهوامش :

(١) فيما يتعلق بفبر، رجعت فى هذا الخصوص، إلى الفصل الذى سبق أن استشهدت به من كتابه: Wirtschaft und Gesellschaft

(٢) Merton, "Bureaucratic Structure and Personality" in Social Forces, t. XVIII, 1940, p. 560 et suiv.

والممثل النموذجى لهذا التيار, M. Crozier Le Plénoméne bureaucratique, 1963, p. 223 et suiv.

(٣) One Dimensional Man, op. cit.

(٤) انظر على الأخص:

Marx, Le 18 Brumaire, p. 346

وما كتبه لينين عن التكوينات الرأسمالية فى: L'Etat et la Révolution

(٥)ولقد أبرز ماركس أيضا هذا الجانب فى: **١٨ بروميير**، وفى **الحرب الأهلية فى فرنسا**.

(٦) Op. cit., 346

(٧) ولقد أبرز ماركس هذه التماثلات homologies ، سواء فى تحليلاته المتعلقة بالتقسيم التكنيكى للعمل فى المشروع الكبير (فى الكتاب الأول من رأس المال). أو فى تحليلاته المتعلقة بجهاز الدولة «حيث يقسم العمل ويتمركز، كما هو الحال فى المصنع» (Le 18 Brumaire, p. 347).

(٨)**ونجد فى مؤلفات لينين، ابتداء من ١٩١٨، أهم تحليلاته للدولة الاشتراكية فى مرحلة الانتقال، وخاصة فى الأجزاء من ٣٢ إلى ٣٥ من أعماله الكاملة).**

ويقصد لينين تعبير البيروقراطية فى هذه النصوص «النزعة البيروقراطية» "le bu-reaucratisme" ويستخدمه عادة، كمرادف لتعبير «اشاعة البيروقراطية» "bureaucratisation" (الميول البيروقراطية).

إنه قد يوجد فى ذلك الوضع الانتقالي **«نزعة بيروقرطية» ، لا ترتبط بوجود «البيروقراطية» كفئة نوعية**. وهذا يرجع إلى عدة سمات، تميز مرحلة الانتقال. كغياب الطبقة المستغلة، أو التنظيم السياسى للبرولتاريا .. إلخ.

واستمرار «النزعة المستقلة البيروقراطية» ودون وجود «بيروقراطية» يرجع بالتحديد – فى رأى لينين – إلى **الميراث الايديولوجى** للتكوين الاجتماعى السابق (إلى الايديولوجية الرأسمالية بصفة خاصة) والى **استمرار وجود خصائص الدولة السابقة فى الدولة الاشتراكية**. وجود «الاخصائيين» البرجوازيين»، باسلوب حياتهم، وايديولوجيتهم» في مستويات الادارة المختلفة. عن هذه القضايا، راجع بصفة خاصة: الجزء ٣٢، ص ١٦٠، وما بعدها. وص ٢٦٧، وما بعدها. و ص ٣٧٢، وما بعدها. والجزء ٣٣، ص ٣٧٢، وما بعدها. والجزء ٣٥ ، ص ٥٠٥ وما بعدها).

كما يرجع استمرار النزعة البيروقراطية، إلى النتائج الاقتصادية والسياسية والايديولوجية لوجود **رأسمالية الدولة** وطبقات **أسلوب الإنتاج الصغير**. بل واسلوب انتاج الفلاح الصغير فى التكوين الانتقالى الروسى.

وقد تفيدنا تحليلات لينين هذه، فى دراسة التكوين الرأسمالى، إذا أخذنا فى الاعتبار، تلك الملاحظات: وذلك من حيث تأثير الايديولوجية الرأسمالية، و لبرجوازية الصغيرة فى «النزعة البيروقراطية». كما تفيدنا فى تحديد الخط النظرى العام، فى بحث الظاهرة البيروقراطية: ولابد من الاشارة إلى أمر بالغ الأهمية، وهو أن لينين لم يرجع استمرارالنزعة البيروقراطية فى الاتحاد السوفيتى، إلى انتماء الاخصائيين البرجوازيين العاملين فى جهاز الدولة، إلى الطبقة البرجوازية، استنادا إلى علاقات الإنتاج، بل أرجعها إلى ايديولوجيتهم البرجوازية: ذلك ان البرجوازية كطبقة كانت فى ذلك الوقت، قد صفيت تقريبا فى الاتحاد السوفيتى.

هذه الاشكالية، ينبغى ان تتسع لتشمل وجود البيروقراطية فى التكوينات الرأسمالية فحتى **البيروقراطية**، فى هذه الحالة، لا ترجع إلى انتمائها الطبقى، وانما إلى طبيعة هياكل الدولة، وتأثير الايديولوجية.

هوامش المترجم :

---

[١] «والمعوق الوظيفى» «نتيجة تترتب على وجود (أو عمل) أحد جوانب النسق الاجتماعى وينظر إليها باعتبارها مهددة أو معوقة لبتكاملون او توافقه أو استقراره».. قاموس علم الاجماع (محمد عاطف عبيد). ص ١٤٢ – الهيئة المصرية العامة للكتاب – ١٩٧٩.

# الفصل الرابع
# البيروقراطية وصراع الطبقات

والحديث عن إرتباط البيروقراطية والنزعة البيروقراطية بالدولة الرأسمالية، لابد أن يطرح قضية علاقة البيروقراطية **بصراع الطبقات** فى التكوين الرأسمالى. **فهذه هى** العلاقة التى تتجلى فيها وحدة البيروقراطية، استقلاليتها النسبية إزاء الطبقات الحاكمة. وهما السمتان اللتان تجعلان منها فئة نوعية.

ويمكننا أن نستخلص من نصوص ماركس وإنجلز موقفا نظريا ثابتا من هذه القضية، هو أن علاقة الدولة الرأسمالية بصراع الطبقات، هى وحدها التى تحتم الاستقلالية النسبية للبيروقراطية عن الطبقات الحاكمة. وهى فى الحقيقة، ليست سوى الاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية فى مجال علاقات القوى فى الصراع الطبقى. لأنه ليس للبيروقراطية سلطة مخصوصة. فالسلطة بيد الطبقة الحاكمة. والدولة ليست فى الحقيقة إلا مركزا من مراكز القوة.

ولابد هنا من التذكير برأى ماركس وإنجلز، فى قضية الاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية. وهو: أن هذه الاستقلالية النسبية ترجع إلى توازن القوى الاجتماعية المائلة

وحدة. هذا هو مفهومها النظرى الوحيد لهذه الاستقلالية. وهذا هو الرأى الذى انتهى إليه ماركس فى بحثه لقضية البيروقراطية، بمناسبة تناوله لظاهرة «البونابرتية» الفرنسية باعتبارها ظاهرة تاريخية عينية. حيث اختزلها - تعسفا - إلى شكل من أشكال توازن القوى إذ يقول:

«لقد كانت البيروقرطية إداة للطبقة المسيطرة. سواء فى ظل عودة الملكية، أو فى عهد لوى فيليب، أو فى عهد الجمهورية البرلمانية وذلك بالرغم من الجهود التى بذلتها لكى تصبح قوة مستقلة.

«فالدولة لم تبد كقوة مستقلة تماما، إلا فى عهد بونابرت الثانى»(١).

(والمقصود هنا، الاستقلالية النسبية للبيروقراطية البونابرتية إزاء الطبقات المسيطرة). ونجد هذا المعنى أكثر وضوحا عند إنجلز، إذ يقول:

«والواقع أن الدولة فى ألمانيا أيضا، هى نتاج حتمى للبنية الاجتماعية التحتية التى أفرزتها. ففى بروسيا - التى أصبحت اليوم نموذجا له حجيته - توجد إلى جانب طبقة النبلاء ملاك الأراضى، التى كانت قوية دائما، برجوازية تعتبر فتية إلى حد ما، ولكنها غاية فى الجبن. لم تستول حتى الآن على السلطة السياسية. لا بصورة مباشرة كما حدث فى فرنسا. ولا بصورة غير مباشرة كما حدث فى إنجلترا. غير أنه يوجد إلى جانب هاتين الطبقتين، برولتاريا. بلغت درجة عالية من التطور الثقافى، ويتزايد عددها بسرعة، وينمو تنظيمها. وهكذا، نجد، إلى جانب التوازن بين النبلاء العقاريين والبرجوازية، وهو الشرط الأساسى لقيام الملكية المطلقة القديمة، التوازن بين البرجوازية والبرولتاريا، وهو الشرط الأساسى لوجود البونابرتية الحديثة.

أما سلطة الحكم الحقيقية، سواء فى ظل الملكية القديمة أو فى ظل البونابرتية الحديثة، فهى بيد طائفة متميزة caste من الضباط والموظفين المختارين من بروسيا...

وتبدو هذه الطائفة المغلقة، وكأنها خارج المجتمع، بل فوقه وهى باستقلاليتها تضفى على الدولة مظهر الاستقلالية عن المجتمع»(٢).

من هذا يتضح أن إنجلز يضفى على البيروقراطية سلطة خاصة. بل إنه يذهب أحيانا إلى حد اعتبارها طبقة: وهو - كما هو واضح - تعبير خاطىء غير أن ما يعنينا هناو هو طرحه لقضية الاستقلالية النسبية للبيروقراطية. أحيانا يقصر إنجلز الاستقلالية النسبية للبيروقراطية على وضع التوازن المأساوى **situation d équilibre catastrophique** فهو مثلا، يقول فى كتابه **الوضع الراهن فى ألمانيا:**

«هذا النظام الذى تمثله البيروقراطية، هو نتاج للعجز السياسى العام.... والمصيبة فى الوضع الراهن فى ألمانيا، تتمثل أساسا فى أنه لا توجد حتى الآن، طبقة قادرة على التصدى لتمثيل مصالح الأمة بأسرها»(٣).

هذا التفسير الذى يستند إلى التوازن المأساوى، يقترب من تفسير ماركس للاستقلالية النسبية للبيروقراطية فى ظل البونابرتية الفرنسية والذى يرجعها إلى أن:

«الطبقة البرجوازية لم تعد قادرة على حكم الأمة، والبرولتاريا لم تكتسب بعد القدرة على الحكم».

*

غير أن أنماط التوازن هذه، ليست كافية لتفسير الاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية إزاء الطبقات الحاكمة، ولا لتفسير الاستقلالية النسبية للبيروقراطية، كفئة نوعية لجهاز الدولة، إزاء تلك الطبقات. فهذه الاستقلالية النسبية هى إحدى الخصائص المكونة لنمط الدولة الرأسمالية، ومن ثم لأشكاله العينية، حتى فى الحالات التى لا يوجد فيها أى توازن للقوى.

كذلك نجد فى دراسة ماركس (**التطبيقية**) للاستقلالية النسبية لنمط الدولة الرأسمالية إزاء الطبقات الحاكمة، أن هذه الاستقلالية، **تحكم مباشرة** الاستقلالية النسبية للبيروقراطية إزاء تلك الطبقات، حتى فى الوضع الذى لا يوجد فيه توازن للقوى. أما فيما يتعلق بعوامل الاستقلالية النسبية لهذا النمط من أنماط الدولة، وأشكالها العينية فى التكوينات الرأسمالية المختلفة، فنكتفى بإحالة القارىء إلى الفصل السابق.

وتحليلات ماركس للبيروقراطية تتسق تماما مع تحليلاته للدولة الرأسمالية، وذلك من حيث علاقتهما بالطبقات. ولقد أكد ماركس، فى هذه التحليلات، على طابع الوحدة المميز للبيروقراطية، فى مواجهة تلك الطبقات. وهذه الوحدة هى نتاج لامتزاج هياكل الدولة بالايديولوجية السائدة، وبالأخص الايديولوجية السياسية - القانونية فمن خلالها، ترتبط وحدة البيروقراطية، بكافة مستويات صراع الطبقات فى التكوين الرأسمالى. سواء كانت طبقات اسلوب الإنتاج الرأسمالى، أو طبقات أساليب الإنتاج الأخرى غير السائدة فى ذلك التكوين.

وترتبط وحدة البيروقراطية، بالدرجة الأولى، بتفتت البرجوازية والطبقية العاملة الناجم عن الصراع الاقتصادى. وهو أحد خصائص هذا الصراع. كما ترتبط بالعزلة، التى

يتميز بها صغار الفلاحين، والبرجوازية الصغيرة. وهذا التفتت أو العزلة isolement ، هو الذى يسمح لبيروقراطية الدولة، بأن تظهر بمظهر الوحدة السياسية، المعبرة عن وحدة الشعب - الأمة.

وقد أكد ماركس على هذه النقطة فى تحليلاته لعلاقة البيروقراطية الخاصة بصغار الفلاحين، إذ يقول:

«تصلح الملكية المفتتة، بحكم طبيعتها ذاتها، أن تكون قاعدة لبيروقراطية جبارة، لا تعد ولا تحصى. فهى تخلق فى طول البلاد وعرضها مظهر المساواة، على مستوى العلاقات، والأشخاص. وهى بهذا، تمكن السلطة المركزية من توحيد معاملتها للناس»(٤).

كما أكد إنجلز أيضا على هذه النقطة، فى تحليلاته لعلاقة البيروقراطية بالبرجوازية الصغيرة الألمانية «بمصالحها المحلية الضيقة، وتنظيماتها المحلية فى المدن المختلفة، وصراعاتها المحلية، وما حققته من تقدم محلى»(٥).

أما عن علاقة البيروقراطية بالبرجوازية، فنعنى بها علاقتها «ببرجوازيين عاديين» غير مستعدين للتضحية بمصالحهم الخاصة، فى سبيل مصالحهم الطبقية العامة، نتيجة لتفتتهم، وعزلتهم éffet d'isolement ونعنى بها من ناحية أخرى، علاقتها ببرجوازية منقسمة انقساما عميقا إلى أجنحة طبقية.

أما على صعيد الصراع الطبقى السياسى، فالحديث عن علاقة البيروقراطية بصراع الطبقات الحاكمة وأجنحتها المختلفة، يقودنا إلى قضية التنظيم السياسى للبرجوازية. فقد أصبحت البيروقراطية عنصرا يمثل وحدتها السياسية، من خلال الدولة، التى تلعب دور التنظيم السياسى.

أما علاقة البيروقراطية بطبقات اسلوب الإنتاج الصغير، فما يعنينا منها، هو عجز هذه الطبقات، بحكم تكوينها، عن تنظيم نفسها سياسيا. ومن هنا، كان تقديسها للسلطة fétichisme du pouvoir ، والدور الذى تلعبه البيروقراطية كممثل لوحدتها: فصغار الفلاحين، والبرجوازية الصغيرة، يمثلون تمثيلا «نموذجيا»، على الصعيد السياسى، من خلال الهيئة البيروقراطية le coprs bureaucratique ، وبهذا تبعتهم الدولة بلا تنظيم سياسى politiquement désorganisées (٦).

وباختصار، يلاحظ أن الاستقلالية النسبية للفئة البيروقراطية إزاء الطبقات الحاكمة، ترجع إلى الاستقلالية النسبية لنمط الدولة الرأسمالية، والأشكال التى تتخذها فى

التكوينات الرأسمالية. وإذا أردنا أن نستعيد بدقة، ما توصلنا إليه من نتائج، فى بحثنا للاستقلالية النسبية للدولة، يمكننا أن نقول أن البيروقراطية ذاتها تتمتع كفئة اجتماعية بهذه الاستقلالية، لكى تعبر بدقة عن السلطة السياسية للطبقات الحاكمة، وتمثل مصالحها، فى ظل الظروف الخاصة، الاقتصادية والسياسية والايديولوجية للصراع الطبقى فى تلك التكوينات.

*

تلقى هذه الملاحظات الضوء على عدد من القضايا:

(أ) فهى تكشف عن بعض جوانب علاقة البيروقراطية، كنسق تنظيمى لجهاز الدولة، بأشكال السيطرة السياسية للبرجوازية". لقد كان محور الجدل الايديولوجى، حول هذه القضية، هو صيرورة الجهاز البيروقراطى «عائقا وظيفيا» la "dysfonctionnalité de l'appareil bureaucratique" والواقع، أن هذه القضية ليست قضية تقنية، هى كفاءة أو عدم كفاءة هذا الجهاز، من الناحية التقنية. وإنما هى قضية سياسية بالدرجة الأولى. ومن جهة أخرى لا تساعدنا فكرة العائق الوظيفى dysfumction على فهم هذه القضية. وتبين تحليلات ماركس وإنجلز، بوضوح، أن البيروقراطية، وإن كانت نتيجة سياسية حتمية لسادة اسلوب الإنتاج الرأسمالى.. إلا أنها تكشف عن سلسلة من التناقضات مع أشكال سيطرته السياسية. **وما نعنيه هنا، هو بعبارة أدق، تلك التناقضات المتأصلة فى الايديولوجية السياسية السائدة، وفى هياكل الدولة الرأسمالية على السواء.** ومثال ذلك: التناقض الذى أشار إليه إنجلز، بين السرية البيروقراطية اللازمة لجهاز الدولة، ومبدأ العلانية الذى يميز كلا من الايديولوجية السياسية البرجوازية (الرأى العام...إلخ)، والدولة «النيابية»(٧). فضلا عن التناقض، الذى أشار إليه ماركس، بين نشاط السلطة التنفيذية، بما فى ذلك البيروقراطية، وبين ممارسة البرلمان لوظيفته النيابية le fonetionement de la répréséntativité parlementaire . غير أن للمسألة وجها آخر، لا يستوقفنا عادة، هو أن هذه **التناقضات، ترجع أيضا، إلى علاقة النزعة البيروقراطية بطبقات الإنتاج الصغير.** وذلك بقدر ما تؤثر البيروقراطية والنزعة البيروقراطية (كنتاج لنمط الدولة الرأسمالية) فى الصراع الطبقى فى التكوين الرأسمالى. وهذه العلاقة المولدة لهذه التناقضات، واضحة وبديهة، لدرجة أن إنجلز بنى كل نصه، الذى نحن بصدده، على فكرة «التعارض بين السيطرة السياسية

البرجوازية، والأشكال السياسية البيروقراطية فضلا عن أن لينين، كان ينظر إلى النزعة البيروقراطية. فى االدولة الاشتراكية الانتقالية، باعتبارها من المخلفات الايديولوجية للنظام الرأسمالى، وباعتبارها نتيجة لتأثير ايديولوجية البرجوازية الصغيرة.

بيد أن هذا الجانب، من علاقة النزعة البيروقراطية بالأشكال السياسية لسيطرة البرجوازية، يشير إلى:

**(١) التناقضات بين الايديولوجية الرأسمالية السائدة، والايديولوجية البرجوازية الصغيرة، فى جهاز الدولة الرأسمالى.**

وهذه الايديولوجية البرجوازية الصغيرة، لازمة، لكى تؤدى النزعة البيروقراطية دورها فى جهاز الدولة الرأسمالية. فعبادة السلطة le fétechisme du pouvoir ، وهى احدى خصائص هذه الايديولوجية. تساعد على إرساء القواعد التنظيمية التى تكفل خضوع المستويات الدنيا فى جهاز الدولة، للتسلسل الرئاسى. غير أن عبارة السلطة، تعرض جهاز الدولة كله للخطر، وعندئذ، تتعارض مع الايديولوجية الرأسمالية السائدة فيه. ومثال ذلك، التعارض بين شخصنة personnalisation الوظائف، بمنح الامتيازات لشاغلها، وطابعها اللاشخصى. كالتناقض بين النزعة القدرية fatalisme، وغياب الفعل، وايديولوجية الفاعلية ideologie d'éfficacité .. إلخ..

**(٢) التناقضات بين نمط الدولة الرأسمالية وخصائصه، التى يمليها وجود طبقات الإنتاج الصغير، فى تكوين اجتماعى:** كما هو الحال فى «تضخم» جهاز الدولة، فى فرنسا، نتيجة لوجود طبقة صغار الفلاحين، والبرجوازية الصغيرة. ذلك التضخم الذى يعتبر أحد أسباب التناقض بين السلطة التنفيذية والطابع النيابى للبرلمان فى ذلك البلد.

هذه الملاحظلات، تقدم لنا تفسيرا «للمفارقة» التى تنطوى عليها قضية البيروقراطية، باعتبارها ظاهرة رأسمالية نموذجية. فهى تفسر لنا لماذا يتصاعد تأثير النزعة البيروقراطية، تتزايد فرص تحول البيروقراطية إلى قوة اجتماعية، كلما كانت سيطرة اسلوب الإنتاج الرأسمالى، على أساليب الإنتاج الأخرى، فى التكوين الاجتماعى، أقل صراحة، ووضوحا. والدليل على ذلك ماثل فى الحالتين، الفرنسية، والالمانية، فى مقابل الحالة البريطانية.

*

(ب) ومن ناحية أخرى، أشلو كتاب كثيرون، منهم فبر وميشيلز، إلى ما أسموه

تناقض النزعة البيروقراطية مع أشكال «الديمقراطية». ونعنى، ذلك الاتجاه الذى يربط ما بين النزعة البيروقراطية، والأشكال السياسية «الشمولية» totalitaires ، باعتبارها أشكالا لا تختلف اختلافا جذريا عن الأشكال «الديمقراطية» عامة. بل أنه ينظر عادة إلى البيروقراطية، باعتبارها الفاعل - الخالق sujet - créateur للنزعة البيروقراطية، أى لتلك القواعد التى تحكم النشاط البيروقراطى، والسلطة النظامية. ومن ثم يعتبر البيروقراطية، أساس الأشكال المؤسسية الشمولية.

ولتحليل الظواهر الحقيقية، التى تخفيها هذه الآشكالية الايديولوجية، لابد أن نفصل بين عدد من القضايا المتميزة، والمتشابكة. فننحى جانبا، قضية التناقض بين النزعة البيروقراطية، والديمقراطية الاشتراكية لدكتاتورية البرولتاريا كما طرحها ماركس، فى كتاباته عن كوميون باريس، ولينين فى كتاباته عن الدولة الاشتراكية، فى مرحلة الانتقال، لأنهما طرحا هذه القضية، فى سياق مختلف كل الاختلاف، عما نحن بصدده.

ماذا نقول، عن قضية ارتباط النزعة البيروقراطية **بالديمقراطية البرجوازية**، بل وبالاشكال المؤسسية لسيطرة البرجوازية سياسيا ؟

من ناحية **الشرعية**. وهى أساسية فى تحليل النزعة البيروقراطية. نلاحظ **أن شرعية البيروقراطية الخاصة**، أى تأثير الايديولوجية السياسية السائدة فى عمل جهاز الدولة، تساهم فى تكوين **نمط الشرعية البرجوازية**.

والنزعة البيروقراطية، بهذا المعنى، تشكل إحدى سمات هذا النمط من الشرعية. مثلما تشكل البيروقراطية، إحدى خصائص نمط الدولة الرأسمالية.

صحيح أن لجهاز الدولة شرعيته الخاصة. وهذه الشرعية، ليست سوى سمة النزعة البيروقراطية المميزة له. وتتضمن شرعية جهاز الدولة، بحكم التسلسل الهرمى لنشاطه، استنادا إلى التفويض فى السلطة وبحكم تقديس السلطة ذاتها، تتضمن هذه الشرعية على سبيل المثال، عناصر كاريزمية élements charismatiques ، تنقل إلى السلطة العليا، سلطة «الرئيس»، قمة هرم الدولة، ميل جهاز الدولة إلى الانعزال عن الشعب بدلا من تمثليه... إلخ.

ومع ذلك، فهذه الشرعية البيروقراطية الخاصة، ليست إلا **شكلا متميزا، من أشكال الشرعية البرجوازية**. هو الشكل الذى تتميز به هيمنة السلطة التنفيذية.

ولا تتعارض الشرعية البيروقراطية بحال مع الشرعية المميزة للدولة الرأسمالية، مثلما لا تتعارض أشكال الدولة، التى تكون فيها الغلبة للسلطة التنفيذية، (ومنها

البونابرتية - القيصرية على اختلاف صورها) مع مختلف مؤسسات الديمقراطية السياسية.

ومع ذلك، يلاحظ وجود سلسلة من التناقضات والمفارقات بين شرعية جهاز الدولة، حيث تكون الغلبة للبرلمان، بل بين شرعية شكل الدولة حيث تهيمن السلطة التنفيذية، وشرعية التكوين الاجتماعي. وذلك، عندما تكون الشرعية البرلمانية هي الشرعية السائدة.

*

(جـ) وفى حالة اتفاق شكل الدولة الرأسمالية، الخاضع لهيمنة السلطة التنفيذية مع الشرعية السائدة فى تكوين اجتماعى معين، تكون الشرعية الداخلية للجهاز البيروقراطى مطابقة للشرعية السائدة.

وهذا يطرح بشدة، قضية **دور البيروقراطية الخاص**، فى ظل شكل معين للدولة خاضعة لهيمنة السلطة التنفيذية. وعلينا أن نبحث عن هذا الدور - إن كان له وجود - فى تأثير النزعة البيروقراطية، باعتبارها ظاهرة سياسية - ايديولوجية، لا فى تأييد البيروقراطية لهيمنة السلطة التنفيذية، دفاعا عن مصالحها الاقتصادية الخاصة. فإرتباط البيروقراطية بالميدانين السياسى والايديولوجى - كما ذكرنا مرارا - هو الذى يجعل منها فئة اجتماعية نوعية. وهذا الدور الخاص للبيروقراطية، يتوقف على ما إذا كانت تشكل فى الظروف الملموسة **قوة اجتماعية** أم لا. وهنا، لابد من إبداء ملاحظتين أوليتين:

(١) الملاحظة الأولى، بديهية. وهى أن البيروقراطية ليست طبقة، أو جزءا من طبقة. ومن ثم لا يمكن أن يكون لها بحال دور رئيسى فى تحديد شكل الدولة.

فعوامل الصراع الطبقى، ككل هى التى تحدد شكل الدولة الذى تكون فيه الهيمنة للسلطة التنفيذية، والمتفق مع الشرعية السائدة فى التكوين الاجتماعى. وهذا يصدق أيضا، فى حالة عدم توافق décalage هذا الشكل من أشكال الدولة، مع الشرعية السائدة فى التكوين الاجتماعى. ولا يمكننا اعتبار وجود البيروقراطية، السبب الوحيد، أو الأساسى، لعدم توافقهما،. فى هذه الحالة.

(٢) أما الملاحظة الثانية فهى أقل وضوحا: وهى أن البيروقراطية - كموضوع للبحث للنظرى - هى فئة نوعية. وأنها إذا كانت تتمتع باستقلالية نسبية ووحدة متميزة، فهذا لا يعنى أنها **قوة اجتماعية**، كالطبقات، أو الأجنحة الطبقية المتميزة. ومع ذلك، قد تصبح البيروقراطية - كفئة نوعية - فى ظل ظروف معينة، قوة

اجتماعية. وهو ما أكد عليه لينين، بالنسبة للدولة الرأسمالية. عندئذ تلعب البيروقراطية دورا متميزا فى العمل السياسى. غير أن هذا الدور لا يخولها سلطة خاصة وهذا، قد يحدث أيضا لطبقات تعد قوى اجتماعية clases - forces sociale . كالطبقة العاملة مثلا، أو كما هو حاصل حاليا لطبقات مؤيدة للطبقة الحاكمة classes - appuis ، ويمكن أن تصبح قوى اجتماعية، دون أن يعنى هذا أن تصبح لها سلطة خاصة.

ويتوقف تحول البيروقراطية إلى قوة اجتماعية على الظروف: فهو يتوقف مثلا، على ما إذا كان دور الدولة، هو الدور المسيطر، بين مجمل مستويات التكوين الاجتماعى: كما حدث فى ألمانيا بصفة خاصة، وفى فرنسا، وإن كان بدرجة أقل. عندما كانت البيروقراطية تشكل قوة اجتماعية فى الإطار العام لدور الدولة المسيطر. وهذا، يتوقف أيضا، على الوضع الملموس للصراع الطبقى: فمثلا، تخلق أوضاع التوازن العام، أو المساوى بين القوى الاجتماعية، فى إطار الدولة الرأسمالية، الظروف المواتية لتحول البيروقراطية إلى قوة اجتماعية. وهذا يصدق أيضا على حالة افتقار الطبقات الحاكمة إلى تنظيم سياسى desorganistion politique (أزمة التمثيل الحزبى على المسرح السياسى) وذلك سواء إقترنت هذه الحالة، أم لم تقترن، بتوازن القوى. وهذا، يصدق أخيرا، على تحول طبقات اسلوب الصنع الصغير: الفلاحون ولاسيما صغار الملاك، والبرجوازية الصغيرة إلى قوة اجتماعية ففى هذه الحالة تصبح البيروقراطية قوة اجتماعية. إذ تقوم بدور «الممثل» السياسى لهذه الطبقات. كذلك تتحول البيروقراطية إلى قوة اجتماعية، فى حالة وجود أزمة عامة للشرعية فى التكوين الاجتماعى.

وباختصار، هناك مركب فريد من العوامل، التى إذا ما توفرت فى تكوين اجتماعى، سمحت للبيروقراطية بالعمل كقوة اجتماعية فعالة، لا كمجرد فئة نوعية لها وحدتها المتميزة، واستقلاليتها النسبية.

وارتباط البيروقراطية ببعض أشكال الدولة الرأسمالية، قد يفسر وجودها كقوة اجتماعية وهذا يتضح بصفة خاصة فى الأشكال التاريخية الفريدة للدولة الرأسمالية. وهى الأشكال القيصرية les formes césaristes، كالامبراطوريتين البونابرتيتين فى فرنسا. ففى هاتين الحالتين، هيأت الظروف البيروقراطية، لتلعب دورها، كقوة اجتماعية، بفاعلية، فى تكوين ودعم هذا الشكل الرأسمالى للدولة.

ودور البيروقراطية فى هاتين الحالتين، هو دور قائم بذاته: يتمثل فى توطيد

دعائم هذا الشكل الفريد للدولة الرأسمالية، من خلال النزعة البيروقراطية، التى تتسم بها شرعيتها الداخلية.

ولقد أوضح لنا ماركس، بجلاء، فى ١٨ برومير، ما قدمه جهاز الدولة - فى فرنسا - بنزعته البيروقراطية، من دعم وتأييد للوى بونابرت، وهو دعم تمليه النزعة البيروقراطية، لا المصالح المادية لعناصر جهاز الدولة.

مصر الجديدة فى ٢١ يناير ١٩٨٨

الهوامش :

(١) Le 18 Brumaire, p. 348

(٢) La question du logement, chap. II , p. 2.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٦

(٤) Le 18 Brumaire, p. 355

(٥) Le Statu quo..., p. 22, CF.

هكذا أيضا يقول لينين:

«للديكتاتورية سبب اقتصاديا آخر للنزعة البيروقراطية هو: عزلة صغار المنتجين وتشتتهم، وبؤسهم، وأميتهم، وجهلهم، وافتقارهم إلى الطرق، وغياب التبادل بين الزراعة والصناعة، وانعدام الترابط والتفاعل بينهما» (oeuvres, t. 32, p. 227)

(٦) وتوجد هذه التحليلات، بصفة خاصة، فى مجموعة نصوص ماركس عن فرنسا ويلاحظ أن علاقة «التمثيل» النموذجى لجهاز الدولة لطبقات الإنتاج الصغير، تختلف باختلاف التكوينات الاجتماعية موضوع البحث. فقد تتجسد فى هيئة أخرى من «هيئات الدولة» غير البيروقراطية بمعناها الضيق، كالجيش مثلا، كما هو الحال فى العديد من بلدان أمريكا اللاتينية.

فى هذا المعنى انظر: José Nun, "Amérique Latine: la crise hégémonique et le coup d'Etat militaire", in Sociologie du travail, N° 3, 1967.

(٧) ونعني (النص) الذى سبق أن استشهدنا به وهو: **الوضع الراهن فى ألمانيا**.

# المحتويات

شركة الفجر للطباعة
العاشر من رمضان
ت : ٣٦٢٨٨١ ــ ١٥٠.

رقم الايداع ١٥٨٩ / ٩٠

الترقيم الدولى ١ ــ ١٠٢ ــ ٢٨٥ ــ ٩٧٧

## هذا الكتاب

نيكوس بولانتزاس هو من أكبر المفكرين الماركسيين المعاصرين . وينتمي إلى « المدرسة البنائية » . وهو الاتجاه الذي يتزعمه في فرنسا لوى التوسير . ويضم عددا من علماء الاقتصاد والفلسفة والاجتماع والسياسة .

وهذا الكتاب هو أهم مؤلفاته . وهو محاولة جادة لاستخدام المنهج الجدلي البنائي في مجال السياسة . وبالتحديد في دراسة السلطة السياسية وعلاقتها بالطبقات والصراع الطبقي في الدولة الرأسمالية الحديثة . ومن خلال نقد الافكار النظرية الأساسية في الفكر الماركسي والفكر البرجوازي المعاصر . يقدم لنا بولانتزاس الخطوط العريضة لنظرية علمية متكاملة في السياسة في ظل أسلوب الانتاج الرأسمالي

فيتناول في ( الجزء الأول ) : القضايا العامة في علم السياسة . فيحدثنا عن مفهوم السياسة . وعلاقة السياسة بالتاريخ . وطبيعة وبنية المستوى السياسي في التكوين الرأسمالي ووظيفة الدولة فيه . ويحلل الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية للطبقات الاجتماعية . وفي ضوء هذا التحليل يعرف السلطة السياسية . ويحلل العلاقة الجدلية بين الدولة وعلاقات الانتاج الرأسمالية من ناحية . وميدان الصراع الطبقي من ناحية أخرى . ويناقش مفهوم القيادة السياسية للكتلة الحاكمة . وعلاقته بقضية السلطة . ويعني بقضية تصنيف أنماط وأشكال الدولة الرأسمالية . ويقدم تحليلا عميقا للدولة الاستبدادية باعتبارها دولة الانتقال من الاقطاع إلى الرأسمالية . وفي نهاية الجزء يفند القول الشائع بأن الثورة البرجوازية الفرنسية هي النموذج الكلاسيكي للثورات البرجوازية في العالم الغربي .

وفي ( الجزء الثاني ) يحلل المؤلف السمات الأساسية للدولة الرأسمالية . وبعالج قضية وحدة السلطة والاستقلالية النسبية للدولة الرأسمالية . ويحلل البيروقراطية ويقدم نقدا عميقا لنظريات النخبه .

دار الثقافة الجديد